المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

# موقف الرضي في شرح الكافية من آراء أبي علي الفارسي النحوية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
تخصص النحو والصرف

إعداد الطالبة

**يحة بنت صلاح بن صا اللهيـبـي ا ر**

**الرقم ا امعي : ٤٢٣٧٠٠٨٧**

إشراف الأستاذ الدكتور

**رياض بن حسن ا وام**

**١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م**



# المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستهديه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له ، خالق الإنسان ، ومعلمه البيان ، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله المرسل بالهدى ودين الحق صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه الطيبين الأطهار ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :

فقد عُني النُّحاة كثيرًا بذكر الآراء والتوجيهات المختلفة للمسألة النحوية الواحدة نتيجة مرونة أصول النحو ، مع خصب أفكارهم ، وتوقد أذهانهم ، فالتلميذ يعترض على شيخه ، والشارح على مشروحه ، فتتعدد الآراء ، وتتنوع الأقوال ، وقد لفتت هذه الظاهرة انتباهي منذ مرحلة الماجستير ، ففكرت أن يكون بحثي في مرحلة الدكتوراه - إن شاء الله - يدور حولها ، فنضجت الفكرة في ذهني حتى انتهيت من مرحلةالماجستير ، فطفقت أبحث عن موضوع ترضى به نفسي ، وأنتفع به أنا وغيري من طلاب العلم ، فجمعت عدداً من الموضوعات راجية المولى عز وجل أن يكون أحدها موضوع بحث أنال به درجة الدكتوراه في تخصص النحو والصرف ، ولكنَّني وجدت بعضها قد بُحث ، وبعضها الآخر مدرج في قائمة البيانات المتوفرة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض .

ومكثت أبحث عن موضوع حتى هُديت إلى موضوع يدخل في دائرة الموضوعات التي تمنيت البحث فيها ألا وهو : " مواقف الرضي من آراء أبي علي الفارسي النحوية في شرح الكافية " بإرشاد وتوجيه من سعادة الأستاذ الدكتور / رياض الخوام - جزاه الله عني خير الجزاء - .

وبعد دراستي الموضوع وجدته موضوعًا جديرًا بالبحث والدراسة ، قمنًا بالعناية والاهتمام ؛ إذ قد بدت لي أهميته ممَّا يأتي :

١ - أنَّ الموضوع لم يُبحث من قبل - فيما أعلم - .

٢ - أنَّ فيه جدة ، وإثراء للمكتبة العربية عامة ، وللراغبين في الوقوف على آراء أبي علي الفارسي ، والرضي خاصة .

٣ - أنَّ لهذين العالمين مكانة علمية متميزة بين الباحثين ؛ لما لهما من آراء وتحقيقات نحوية يعرفها كلٌّ من اشتغل بهذه الصنعة .

٤ - أنَّ الدراسة ستكشف بدقة - إن شاء الله - عن آراء الكثير من النُّحاة حتى المتأخرين منهم ، وذلك للوصول إلى الرأي المتفق عليه عند النُّحاة مطلقًا .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في ثلاثة فصول ، مسبوقة بمقدمة وتمهيد ، ومتلوة بخاتمة .

أمَّا **التمهيد** ، فقد ترجمتُ فيه بإيجاز لكلٍّ من أبي علي الفارسي ، ورضي الدين الاستراباذي ، وتحدثت فيه باختصار عن مؤلفاتهما العلمية ، وأهميتها عند النحويين .

وأمَّا **الفصول الثلاثة** ، فكانت على النحو الآتي :

**الفصل الأول :** آراء الفارسي التي أيَّدها الرضي .

**الفصل الثاني :** آراء الفارسي التي خالفها الرضي ، وقد ضمنته ثلاثة مباحث ، هي :

**المبحث الأول :** مسائل الخلاف في الأدوات ، والمفردات .

**المبحث الثاني :** مسائل الخلاف في التراكيب النحوية .

**المبحث الثالث :** مسائل الخلاف في العامل والمعمول .

**الفصل الثالث :** أدلة الفارسي والرضي في التأييد والمخالفة .

ثم ذكرت في **الخاتمة** أبرز نتائج البحث التي توصلت إليها ، ثم ذيلْتُ البحث بالفهارس الفنية اللازمة .

**وقد سرتُ في عرض هذه المسائل والآراء على المنهج الآتي :**

١ - أحصيتُ المواضع التي ورد فيها ذكر اسم أبي علي الفارسي في شرح الرضي على الكافية ، فوجدتها أكثر من ( مئة ) موضع ، ثم استخرجت منها المسائل التي أيَّد فيها الرضي أبا علي الفارسي ، والمسائل التي خالفه فيها ، فبلغ عددها ( سبعًا وأربعين ) مسألة ، وتركت ما دونها من المواضع التي لم يعلّق فيها الرضي على آراء أبي علي الفارسي .

٢ - عنونْتُ لكلِّ مسألة بما يوافق موضع التأييد فيها ، أو الخلاف .

٣ - جعلت نصَّ الرضي الذي يناقش فيه رأي أبي علي الفارسي في صدر كل مسألة .

٤ - ناقشت المسألة بإيراد آراء النُّحاة حولها ، ثم استعرضت هذه الآراء متبعة في ذلك الترتيب الزمني من لدن سيبويه إلى الخضري .

٥ - ختمت كلَّ مسألة بالرأي الراجح - في نظري - بحسب ما تحقق لدي من أدلة مقوية ، أو مضعفة .

٦ - رتبْتُ مسائلَ كلِّ فصل حسب ترتيبها في شرح الكافية .

وفي الختام ، أجد لزامًا عليَّ بعد أن اكتمل البحث واستوى على سُوقهِ أن أنْسُبَ الفضلَ لأهله ، فيطيبُ لي أن أقفَ وقفة إجلال ، وإعظام ، وخضوع ، وهيبة لخالقي عز وجل ، فأشكرُهُ ، وأحمَدُهُ حمداً يليقُ بكريم آلائه حمدَ الشاكرين الذاكرين المثنين عليه بما يليقُ بجلاله ، وعظيم سلطانه ؛ إذ جعل بعد الشدة فرجًا ، ومن الهمِّ والضيق سعَة ومخرجًا .

وأن أُقدِّمَ عظيمَ شكري ، وتقديري ، ومحبتي لوالديَّ الحبيبين ، ولجميع أفراد أسرتي لما قدموه لي من عون ومساعدة ، فأرجو الله العلي القدير أن يكافئَهُمْ لقاءَ أعمالِهم العظيمةِ معي ، ويجعلَ ذلك في موازين حسناتهم يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بنون إلاَّ من أتى اللهَ بقلبٍ سليم .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أسجل عظيم شكري ، ووافر امتناني إلى سعادة أستاذي الفاضل ، الأستاذ الدكتور / رياض الخوام الذي كان نعم المعلم والمؤدِّب ، فقد تولى هذا البحث منذ بدايته بالعناية والاهتمام ، وأحاطني برعايته ، وعطفه ، واهتمامه ، ولم يبخل عليَّ بعلمه ، ووقته ، وجهده ، وتوجيهه السديد الذي كان له أثر واضح في الارتقاء بهذا البحث ، فأسألُ اللهَ أن يجزيَهُ بخير ما جُوزي به علمٌ من الأعلام ، وأن ينفعنا به وبعلمه ، وأن يبارك له في نفسه ، وأهله .

كما أشكر المسئولين في كلية اللغة العربية ، وقسم الدراسات العليا للغة العربية، والمكتبة المركزية بجامعة أم القرى ، والمسئولين في مكتبة الحرم المكي الشريف ، وفي مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، ومركز البحث العلمي ، وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة .

كما أشكر كلاً من الأستاذين المناقشين على ما بذلاه من جهد في قراءة الرسالة ، فلهما مني أصدق الشكر ، ومن الله عز وجل حسن الجزاء والمثوبة والعطاء .

فإلى كل هؤلاء ، ولكل من مدَّ لي يد العون أقدم شكري وتقديري .

وأخيراً أسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به . إنَّه خير مسئول .

الطالبة

# التمهيد

ويحتوي على :

أولاً : تعريف موجز بأبي علي الفارسي .

ثانياً : تعريف موجز برضي الدين الاستراباذي .

## تمهيد

ويحتوي على :

أولاً : أبو علي الفارسي :

الحديث عن أبي علي الفارسي حديث معاد ، فقد تناول الباحثون سيرته بالدرس ، والكشف ، والاستقصاء ، ولذلك سأعرض نبذة عن سيرته مؤثرة في ذلك الاختصار .

### اسمه ومولده ونسبه[1] :

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي القارئ ، النحوي ، الصرفي ، المحدث ، العروضي .

ولد سنة ثمان وثمانين ومائتين بمدينة فسا بفارس[2] ، وعاش فيها مدة من حياته قبل ترحاله في طلب العلم ؛ ولذلك نُسب إليها ، وهي مدينة بفارس بينها وبين شيراز أربع مراحل[3] .

ولم تذكر المصادر شيئًا عن أسرته ، سوى أنَّ أمَّه سدوسية من سدوس شيبان من ربيعة الفرس[4] .

ولم تذكر أيضًا عن زواجه وأولاده[5] ، سوى أنَّ الله عوضه عن الأولاد بابني أختيه : أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث المتوفى سنة ( ٤٢١ هـ )[6] ، وأبو القاسم زيد بن علي النحوي الفارسي المتوفى سنة ( ٤٦٧ هـ )[7] ، أخذا النحو عنه ، ونشرا كتابه الإيضاح .

### رحلته في طلب العلم :

---

(١) تنظر ترجمته في : طبقات النحويين : ١٣٠ ، وتاريخ بغداد : ٧ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، ونزهة الألباء : ٣١٥ - ٣١٧ ، ومعجم الأدباء : ٢ / ٤١٤ - ٤٢٧ ، وإنباه الرواة : ١ / ٢٧٣ - ٢٧٥ ، ووفيات الأعيان : ١ / ٣٦١ - ٣٦٤ ، وإشارة التعيين : ٨٣ - ٨٤ ، والبداية والنهاية : ١١ / ٣٠٦ ، وبغية الوعاة : ١ / ٤٩٦ - ٤٩٨ ، وشذرات الذهب : ٣ / ٨٨ - ٨٩ ، وأبو علي الفارسي حياته ومكانته العلمية لعبد الفتاح شلبي : ٥٢ ، وثمة رسائل علمية أخرى قامت بالترجمة اعتمادًا على المصادر القديمة ، وقد أفدت من كلٍّ هذه الدراسات في ترجمته .

(٢) معجم الأدباء : ٢ / ٤١٤ ، ووفيات الأعيان : ١ / ٣٦٣ .

(٣) معجم البلدان : ٦ / ٤٣٤ ( فسا ) ، والروض المعطار للحميري : ٢٤٢ ( فسا ) .

(٤) معجم الأدباء : ٢ / ٤١٤ .

(٥) أبو علي الفارسي لعبد الفتاح شلبي : ٧٢ .

(٦) بغية الوعاة : ١ / ٩٤ .

(٧) إنباه الرواة : ٢ / ١٧ ، وبغية الوعاة : ١ / ٥٧٣ .

بدأ أبو علي الفارسي طريقه العلمي في بلده فارس ، ولم يذكر المؤرخون شيئًا عن أبي علي الفارسي في هذه الفترة ، حتى رحل إلى بغداد سنة ( ٣٠٧ هـ )[١] ، وكان عمره حينئذ عشرين سنة ، فقرأ فيها العربية على جملة من علماء عصره ، ثم رحل إلى الموصل سنة ( ٣٣٧ هـ ) ، وفيها التقى بابن جني ، ثم رحل إلى حلب سنة ( ٣٤١ هـ ) ، وأقام بها مدة عند سيف الدولة بن حمدان[٢] ، ثم عاد إلى فارس وصحب عضد الدولة البويهي ، وتقدم عنده ، وعلت منزلته ، حتى إنَّه علمه النحو، وصنف له كتاب ( الإيضاح ) في النحو ، وكتاب ( التكملة )[٣] ، ثم رحل إلى بغداد ، واستقرَّ فيها إلى أن وافته المنية[٤] .

وكان من أبرز نتائج هذه الرحلة الطويلة :

## أ - تتلمذه على أيدي عدد من العلماء منهم :

١ - أبو إسحاق الزجاج المتوفى سنة ( ٣١١ هـ ) ، سمع منه الفارسي معاني القرآن[٥] .

٢ - أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير المتوفى سنة ( ٣١٥ هـ )[٦] .

٣ - أبو بكر محمد بن السري بن السراج المتوفى سنة ( ٣١٦ هـ ) ، وقرأ عليه الفارسي كتاب سيبويه[٧] .

٤ - أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور بن الخياط المتوفى سنة ( ٣٢٠ هـ )[٨] .

٥ - أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد المتوفى سنة ( ٣٢١ هـ )[٩] .

---

(١) وفيات الأعيان : ١ / ٣٦١ .
(٢) شذرات الذهب : ٣ / ٨٨ .
(٣) وفيات الأعيان : ١ / ٣٦٢ .
(٤) معجم الأدباء : ٢ / ٤٢٧ ، وإنباه الرواة : ١ / ٢٧٤ .
(٥) المحتسب : ١ / ٣٦ ، وبغية الوعاة : ١ / ٤١١ - ٤١٣ .
(٦) إشارة التعيين : ٢١٩ .
(٧) بغية الوعاة : ١ / ١٠٩ - ١١٠ .
(٨) المرجع السابق : ١ / ٤٨ .
(٩) معجم الأدباء : ٥ / ٢٩٦ .

٦ - أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد المتوفى سنة ( ٣٢٤ هـ )[١] ، سمع منه الفارسي معاني القرآن للفراء .

٧ - أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري المعروف بمبرمان المتوفى سنة ( ٣٢٥ هـ ) ، وقال الزبيدي : إنَّه تُوفِّي سنة ( ٣٤٥ هـ )[٢] ، وقرأ عليه الفارسي كتاب سيبويه[٣] .

## ب - علو مكانته العلمية :

علت منزلة أبي علي الفارسي العلمية ، فبرز في مختلف علوم العربية ، وخاصة في النحو ، حتى قيل عنه : إنَّه فوق المبرد وأعلم منه[٤] .

وقال عنه أبو طالب العبدي[٥] : ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه[٦] .

## تلاميذه :

كثر إقبال التلاميذ على أبي علي الفارسي ، فكان له في كل بلد زاره تلاميذ أخذوا عنه ، ومن أبرز تلاميذه :

١ - أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي المتوفى سنة ( ٣٩٢ هـ )[٧] .

٢ - أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة ( ٣٩٣ هـ )[٨] .

٣ - أبو طالب أحمد بن بكر بن محمد بن بقية العبدي المتوفى سنة ( ٤٠٦ هـ )[٩] .

٤ - أبو عبد الله محمد بن عثمان بن بلبل المتوفى سنة ( ٤١٠ هـ )[١٠] .

٥ - علي بن عبيد الله السمسمي المتوفى سنة ( ٤١٥ هـ )[١١] .

٦ - أبو الحسن علي بن عيسى الربعي المتوفى سنة ( ٤٢٠ هـ )[١] .

---

(١) المرجع السابق : ٢ / ٣٥ - ٤٠ .
(٢) بغية الوعاة : ١ / ١٧٥ .
(٣) طبقات النحويين : ١٢٥ .
(٤) بغية الوعاة : ١ / ٤٩٦ .
(٥) من تلاميذ الفارسي .
(٦) معجم الأدباء : ٢ / ٤١٦ .
(٧) إشارة التعيين : ٢٠٠ .
(٨) النجوم الزاهرة : ٤ / ٢٠٧ - ٢٠٨ .
(٩) إشارة التعيين : ٢٦ .
(١٠) بغية الوعاة : ١ / ١٧١ .
(١١) معجم الأدباء : ٤ / ١٨٢ - ١٨٤ .

٧ - أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي المتوفى سنة ( ٤٢١ هـ )[٢] .

٨ - ابنا أختيه أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي ، وأبو القاسم زيد بن علي النحوي الفارسي ، وقد سبق ذكرهما[٣] .

وغيرهم كثير .

## آثاره :

بعد حياة مليئة بالدرس والتحصيل ، والتصنيف والتعليم ، خلَّف أبو علي الفارسي وراءه ثروة علمية تشهد على قوة عقله ، وسعة علمه ، منها :

١ - الإغفال ، أو ( المسائل المصلحة من كتاب أبي إسحاق الزجاج )[٤] .

٢ - إيضاح الشعر ، أو ( شرح الأبيات المشكلة الإعراب )[٥] .

٣ - الإيضاح العضدي[٦] .

٤ - التذكرة[٧] .

٥ - الترجمة[٨] .

٦ - التعليقة على كتاب سيبويه[٩] .

٧ - التكملة[١٠] .

٨ - الحجة في علل القراءات السبع[١١] .

٩ - المسائل البصريات[١] .

---

(١) إشارة التعيين : ٢٢٣ .
(٢) معجم الأدباء : ٢ / ١٨ - ١٩ .
(٣) ينظر ص : ٣ .
(٤) حققه الدكتور : عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم .
(٥) حققه الدكتور : محمود الطناحي ، وحققه أيضاً الدكتور : حسن هنداوي .
(٦) حققه الدكتور : حسن شاذلي فرهود ، ونسخة أخرى حققها الدكتور : كاظم بحر المرجان .
(٧) تاريخ الأدب العربي : ٢ / ١٩٣ .
(٨) معجم الأدباء : ٢ / ٤١٧ .
(٩) حققه الدكتور : عوض القوزي .
(١٠) حققه الدكتور : كاظم بحر المرجان .
(١١) حققه الأستاذ : علي النجدي ناصف ، والدكتور : عبد الحليم النجار ، والدكتور : عبد الفتاح شلبي .

١٠ - المسائل الحلبيات[٢] .
١١ - المسائل الدمشقية[٣] .
١٢ - المسائل الشيرازيات[٤] .
١٣ - المسائل العسكرية[٥] .
١٤ - المسائل العضديات[٦] .
١٥ - المسائل القصرية[٧] .
١٦ - المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات[٨] .
١٧ - المسائل المنثورة[٩] .
١٨ - المقصور والممدود[١٠] .

**وفاته :**

توفي أبو علي الفارسي في يوم الأحد السابع عشر من شهر ربيع الأول ببغداد سنة ( ٣٧٧ هـ ) عن تسعين سنة[١١] ، وذلك في خلافة الطائع لله تعالى[١٢] .

---

(١) حققه الدكتور : محمد الشاطر أحمد .
(٢) حققه الدكتور : حسن هنداوي .
(٣) معجم الأدباء : ٢ / ٤١٧ .
(٤) تاريخ الأدب العربي : ٢ / ١٩٣ ، وقد قام على تحقيقها علي جابر المنصوري ، رسالة دكتوراه ، بجامعة عين شمس ، برقم : ١ / ٧٣ / ٣ .
(٥) حققه الدكتور : محمد الشاطر أحمد .
(٦) حققه الدكتور علي جابر المنصوري .
(٧) كشف الظنون : ٢ / ١٦٧٠ .
(٨) حققه الدكتور : صلاح الدين السنكاوي .
(٩) حققه الأستاذ : مصطفى الحدري .
(١٠) حققه الدكتور : حسن هنداوي .
(١١) معجم الأدباء : ٢ / ٤١٤ .
(١٢) نزهة الألباء : ٣١٧ .

ثانيًا : رضي الدين الاستراباذي :

## اسمه ، ومولده ، وحياته[1] :

هو رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي السمنائي ، أو السمناكي النجفي ، المشهور بالرضي ، وسُمِّي بالاستراباذي نسبة إلى استراباذ ، وهي بلدة كبيرة مشهورة أخرجت عددًا كبيرًا من أهل العلم في كلِّ فن ، منهم[2] :

١ - أبو نصر سعد بن محمد بن إسماعيل المطرفي الاستراباذي قاضي استراباذ .

٢ - أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الاستراباذي له كتاب في الجرح والتعديل .

٣ - الحسين بن الحسين بن محمد بن الحسين بن رامين الاستراباذي .

واستراباذ من أعمال طبرستان[3] في إقليم خرسان[4] في بلاد المشرق .

لقبه العلماء بعدة ألقاب تدل على شخصيته العلمية البارزة ، ومنها نجم الأئمة[5] ، وفاضل الأمة ، والعالم الكامل ، وملك العلماء ، ومفتي الطوائف ، والفقيه المعظم[6] ... وغيرها من الألقاب .

كان عالـمًا بالعربية ، فصنف فيها : شرح الكافية لابن الحاجب في علم النحو ، وشرح الشافية لابن الحاجب في علم الصرف .

وقد نال كتابه شرح الكافية شهرة واسعة ، فأشاد به العلماء ، فقد أثنى عليه السيد الشريف الجرجاني ، فيما نقل عنه البغدادي قائلاً : " وإنَّ شرح الكافية - للعالم الكامل نجم الأئمة ، وفاضل الأمة ، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ، تغمده الله بغفرانه ، وأسكنه بحبوحة جنانه - كتاب جليل الخطر ، محمود الأثر ، يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاتها ، وفي فروعه على نكاتها ، قد جمع بين الدلائل ، والمباني ، وتقريرها ، وبين تكثير المسائل

---

(١) تنظر ترجمته في : بغية الوعاة : ١ / ٥٦٧ ، خزانة الأدب : ١ / ٢٨ - ٣٠ ، وشذرات الذهب : ٥ / ٣٩٥ ، وهدية العارفين : ٢ / ١٣٤ ، والأعلام : ٦ / ٨٦ ، والرضي الاستراباذي عالم النحو واللغة للدكتورة أميرة توفيق : ٩ - ١٨ ، واعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية - رسالة دكتوراه - لمصطفى فؤاد : ٦ - ٧ .
(٢) معجم البلدان : ١ / ١٤٣ - ١٤٤ ( استراباذ ) .
(٣) الروض المعطار : ٣٨٣ - ٣٨٤ ( طبرستان ) .
(٤) نزهة المشتاق للإدريسي : ٢ / ٦٧٢ .
(٥) بغية الوعاة : ١ / ٥٦٧ .
(٦) خزانة الأدب : ١ / ٢٨ .

والمعاني وتحريرها ، وبالغ في توضيح المناسبات ، وتوجيه المباحثات ، حتى فاق ببيانه على أقرانه ، وجاء كتابه هذا كعقد نظم فيه جواهر الحكم بزواهر الكلم "[١] .

ومع ذلك ، فلم تحظ هذه الشخصية العلمية البارزة في علمي النحو والصرف بعناية المؤرخين ، والمترجمين ، فلم يذكروا لنا شيئًا عن حياته ، أو خبرًا من أخباره ، ولا تاريخ مولده ، ووفاته ، ولعلَّ السبب في ذلك أنَّ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ظلت شهرته ، وشهرة مؤلِّفه محصورة في بلاد المشرق ، ولم يعرف نحاة العرب شيئًا عنه إلاَّ بعد عصر أبي حيان المتوفى سنة ( ٧٤٥ هـ )[٢] ، وعصر ابن هشام المتوفى سنة ( ٧٦١ هـ )[٣] ، وهذا ما ذكره البقاعي المتوفى سنة ( ٨٨٥ هـ ) في كتابه مناسبات القرآن ، كما نقل عنه البغدادي[٤] ، قال البقاعي : " ... ولم ينقل الشرح من العجم إلى الديار المصرية إلاَّ بعد أبي حيان وابن هشام "[٥] .

ويبدو أنَّ السيوطي قد اطلع على شرح الكافية للرضي حين وصل الكتاب إلى مصر ؛ ولذلك ذكر الرضي ضمن تراجمه ، ولكنَّه لم يذكر لنا إلاَّ القليل من أخباره ، حتى إنَّه اكتفى بتسميته بالرضي ، وأشاد بكتابه ، قال : " الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب ، الذي لم يؤلَّف عليها - بل ولا في غالب كتب النحو - مثلها ، جمعًا ، وتحقيقًا ، وحسن تعليل . وقد أكبَّ الناس عليه ، وتداولوه ، واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم ، وله فيه أبحاث كثيرة مع النُّحاة ، واختيارات جمَّة ، ومذاهب ينفرد بها ، ولقبه نجم الأئمة ، ولم أقف على اسمه ، ولا على شيء من ترجمته ، إلاَّ أنَّه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة "[٦] .

**مذهبه :**

ذكر صاحب مفتاح السعادة أنَّ الرضي كان على مذهب الرفض ، قال : " ويروى أنَّ نجم الأئمة - رضي الدين - كان على مذهب الرفض ، ويُحكى عنه

---

(١) خزانة الأدب : ١ / ٢٩ - ٣٠ .

(٢) إشارة التعيين : ٢٩٠ .

(٣) بغية الوعاة : ٢ / ٦٩ .

(٤) خزانة الأدب : ١ / ٢٩ .

(٥) المرجع السابق : ١ / ٢٩ .

(٦) بغية الوعاة : ١ / ٥٦٧ ، وانظر خزانة الأدب : ١ / ٢٨ - ٣٠ ، وشذرات الذهب : ٥ / ٣٩٥ .

: أنَّه كان يقول : العدلُ في عمر ليس بحقيقي موضع قوله ، العدل في عمر تقديري . نعوذ بالله من الغلو في البدعة والعصبية في الباطل . يقال : إنَّه ليس في المتأخرين من اطلع على تدقيقات كتاب سيبويه مثله "[١] .

ورجح الدكتور يوسف حسن عمر[٢] ، والدكتور عبد العال سالم مكرم[٣] أن يكون الرضي شيعي المذهب ، وذلك :

١ - لأنَّه حرص في تمثيله لبعض القواعد أن يبرز هذا المذهب ، من ذلك قوله في باب المركبات : " كما تقول : الحسين رضي الله عنه ثالث الاثني عشر "[٤] .

٢ - لأنه أكثر من الاستشهاد بكلام علي رضي الله عنه .

٣ - لقوله في مقدمة الشرح : " فإن جاء مرضيًا فببركات الجناب المقدّس الغروي[٥] "[٦] .

٤ - لإملائه هذا الشرح بالحضرة الشريفة الغروية كما نقل عنه صاحب الخزانة ، قال : " ... وقد أملى هذا الشرح بالحضرة الغروية في ربيع الآخر من سنة ثمان وثمانين وستمائة "[٧] .

## آثاره :

خلَّف رضي الدين الاستراباذي عدة مؤلفات في مختلف صنوف العلم والمعرفة ، ومن أشهرها :

١ - حاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام[٨] .

---

(١) مفتاح السعادة : ١ / ١٧١ .

(٢) مقدمة شرح الكافية للرضي تحقيق يوسف حسن عمر : ٨ .

(٣) مقدمة شرح الكافية للرضي تحقيق عبد العال سالم مكرم : ١٥ - ١٦ ، وهو الشرح المعتمد عليه في الدراسة .

(٤) المرجع السابق تحقيق عبد العال : ٤ / ٧٠ .

(٥) نسبة إلى الغَريّ وهو الحسن من الرجال .

(٦) والمراد بالغروي الشهيد الإمام علي رضي الله عنه إذ يقال إن قبره بالنجف بالعراق . ينظر : المرجع السابق : ١ / ٤ .

(٧) خزانة الأدب : ١ / ٢٨ .

(٨) هدية العارفين : ٢ / ١٣٤ .

٢ - حاشية على تجريد العقائد الجديدة ، والحاشية القديمة[١] .

٣ - شرح القصائد السبع العلويات لابن أبي الحديد[٢] .

٤ - شرح كافية ابن الحاجب في النحو .

٥ - شرح شافية ابن الحاجب في النحو .

**وفاته :**

نقل السيوطي أنَّ وفاة الرضي كانت سنة ( ٦٨٤ هـ ، أو ٦٨٦ هـ ) ، قال : " وأخبرنا صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عزم بمكة أنَّ وفاته سنة أربع وثمانين ، أو ست ، والشك مني "[٣] .

وخالفه البغدادي في أن يكون تاريخ وفاته سنة ( ٦٨٤ هـ ) ؛ وذلك لأنَّ الرضي قد أرَّخ نهاية شرحه للكافية إذ قال : " وقد تم تمامه ، وختم اختتامه في الحضرة المقدسة الغروية على مشرّفها أفضل تحية رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وستمائة "[٤] .

وهذا ما نقله عنه البقاعي[٥] أيضاً ، وعليه فيكون تاريخ وفاته هو سنة ( ٦٨٦ هـ ) .

---

(١) المرجع السابق : ٢ / ١٣٤ .
(٢) الرضي الاستراباذي عالم النحو واللغة للدكتورة أميرة توفيق : ١١ .
(٣) بغية الوعاة : ١ / ٥٦٨ .

(٤) خزانة الأدب : ١ / ٢٨ .
(٥) المرجع السابق : ١ / ٢٩ .

# الفصل الأول

## آراء الفارسي التي أيَّدها الرضي

## مدخـــــل

يشتمل هذا الفصل على ثماني مسائل نحوية ، هي :

١ - إعراب الأسماء الستة .

٢ - علة منع مساجد من الصرف إذا كان علمًا .

٣ - وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة .

٤ - خلو كان المجردة من الحدث عن الفاعل .

٥ - إسناد نعم وبئس إلى الذي الجنسية .

٦ - وصف المجرور بـ( رُبَّ ) .

٧ - متعلّق ( رُبَّ ) المكفوفة بـ( ما ) .

٨ - حكم العطف بـ( إمَّا ) .

## (١) إعراب الأسماء الستة

قال الرضي : " قال أبو علي : إنَّها حروف إعراب ، وتدل على الإعراب ، فإن أراد أنَّها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها ، ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترنا ، وإن أراد أنَّ الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الإعرابية ، فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه "(١) .

المناقشة :

من الأسماء المعربة الأسماء الستة ( أبٌ ، وأخٌ ، وحمٌ ، وهنٌ ، وفوهٌ ، وذو ) .

وقد اختلف النحويون حول إعراب هذه الأسماء ، هل تعرب بالحروف نيابة عن الحركات ، أو هل هي معربة بنفس الحروف ؟

لقد ناقش الرضي(٢) هذه المسألة ، وذكر آراء النُّحاة ومذاهبهم فيها ، على النحو الآتي :

**المذهب الأول :**

ذهب سيبويه(٣) إلى أنَّها حروف إعراب ، والإعراب مقدرٌ عليها ، ووافقه في هذا أبو علي الفارسي(٤) ، وجمهور البصريين(٥) ، ورجحه ابن مالك(٦) .

واستدل هؤلاء على صحة رأيهم بما يأتي :

١ - القياس :

وذلك أنَّ الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة ، أو مقدرة ، فيجب مراعاة الأصل إذا أمكن ذلك ، وقد أشار إلى هذا أبو حيان بقوله : " ... أنَّ أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة ، أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير ، فلا عدول عنه ، وقد أمكن ذلك ، وإذا كان التقدير مرعيًّا في المقصور والمحكي والمُتْبَع في نحو : جاء الفتى ، ومَنْ زيدًا ؟ و+ الحَمْدِ للهِ "(٧) ، ووَاغلامَ زيداه ، مع عدم ظاهر تابع للمقدر ، فهو عند وجود ذلك

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٦٩ .
(٢) المرجع السابق : ١ / ٦٦ - ٦٩ .
(٣) لم أقف عليه في الكتاب ، وينظر التبيين للعكبري : ١٩٣ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٢٥١ .
(٤) التعليقة على كتاب سيبويه : ١ / ٢٨ - ٣٠ ، والمسائل البصريات : ٢ / ٨٩٦ ، والمسائل المشكلة : ٥٣٩ ، والمسائل العضديات : ١٨٥ .
(٥) التذييل والتكميل : ١ / ١٧٦ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٤٨ - ٤٩ .
(٧) من الآية ( ٢ ) من سورة الفاتحة ، في قراءة الحسن وزيد بن علي ، وإبراهيم بن أبي عبلة .

أحق بالرعاية "[1] .

٢ - أنَّ من الأسماء الستة ما يستعمل بدون عامل ، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله : " ولهذا القول مرجح آخر ، وهو أنَّ من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل ، فيكون بالواو كقولك : أبو جادٍ هوَّز ، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها في التوقف على عامل ، وفي عدم ذلك دليل على أنَّ الأمر بخلاف ذلك ، وهذا الرد أيضًا وارد على ادعاء أنَّ الإعراب في الأسماء المذكورة هو الحروف مع الحركات ، أو الحركات دون الحروف ؛ لأنَّ ذلك كله غير متوقف على عامل في المثال المذكور ، وما أشبهه ، وإذا بطلت تلك الأقوال صح ما اختاره سيبويه وتعين المصير إليه "[2] .

وقد ردَّ بعض النُّحاة ما ذهب إليه هؤلاء ، وردوا عليهم أدلتهم ، كابن عصفور[3] ، وابن أبي الربيع[4] ، وأبي حيان[5] .

وأبو حيان انتقد الدليل الأخير الذي استند عليه ابن مالك ، فقال : " وهو منقود أيضًا ؛ لأنَّ الضمة تساوي الواو ، ولا يتوقفان على عامل ، حكى النحويون أنَّ العرب إذا تلفظت بأسماء العدد لمجرد العدد ، ولم تعن معدودًا ، ولا دخل عليها عامل لا في اللفظ ، ولا في التقدير ، أنَّها تكون مضمومة لكن بشرط أن تعطف على غيرها ، أو يعطف غيرها عليها ، فيقولون لمجرد العدد بلا عامل : واحدٌ ، واثنان ، وثلاثة ، وأربعة ، كلها بالضم ، فقد ساوت الضمة الواو في ذلك "[6] .

## المذهب الثاني :

ذهب أبو الحسن الأخفش[7] في أحد قوليه إلى أنَّها حروف زائدة ليست بحروف إعراب ، وإنَّما هي دوالٌ على الإعراب ، واختاره المبرد[8] .

واختلف النُّحاة في تفسير قوله هذا ، فذكر أبو إسحاق والسيرافي[9] أنَّ قصده

---

ينظر : المحتسب : ١ / ٣٧ ، والبحر المحيط : ١ / ١٣٠ - ١٣١ .

(١) التذييل والتكميل : ١ / ١٨١ .

(٢) شرح التسهيل : ١ / ٤٩ .

(٣) شرح الجمل : ١ / ١٢٠ .

(٤) البسيط : ١ / ١٨٩ .

(٥) التذييل والتكميل : ١ / ١٧٨ .

(٦) التذييل والتكميل : ١ / ١٨٠ - ١٨١ .

(٧) الإنصاف للأنباري : ١ / ١٧ ، والتبيين للعكبري : ١٩٣ .

(٨) المقتضب : ٢ / ١٥٢ .

(٩) التذييل والتكميل : ١ / ١٧٨ .

أنَّها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف المد ، ومنع من ظهور هذه الحركات كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها .

وذكر ابن السراج ، وابن كيسان[1] أنَّ معنى قوله هذا أنّها حروف إعراب ، ولا إعراب فيها لا ظاهر ، ولا مقدر ، فهي دلائل إعراب على هذا التقدير .

واستدل أبو الحسن الأخفش على صحة قوله بما يأتي :

١ - أنَّها لا دلالة فيها على الإعراب ، وقد أشار إلى هذا الأنباري بقوله : " وأمَّا من ذهب إلى أنَّها ليست بحروف إعراب ، ولكنَّها دلائل الإعراب ، فقال : لأنَّها لو كانت حروف إعراب كالدال من ( زيد ) ، والراء من ( عمرو ) لما كان فيها دلالة على الإعراب ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : ( ذهبَ زيدٌ ، وانطلقَ عمرٌو ) لم يكن في نفس الدال ، والراء دلالة على الإعراب ، فلمَّا كان هاهنا هذه الأحرف تدلُّ على الإعراب دلَّ على أنـَّها دلائل الإعراب ، وليست بحروف إعراب "[2] .

٢ - أنَّ هذه الحروف يلزم منها الحكم بالرفع ، والنصب ، والجر ، فيلزم على هذا أن تكون قائمة مقام الحركات الإعرابية ، ولا يكون لهذه الكلمات حروف إعرابٍ كالأفعال الخمسة[3] .

ورُدَّ عليه بما يأتي :

١ - افتقار الدليل إلى مدلول عليه ، وذلك لأنَّ المدلول عليه هنا الرفع ، والنصب ، والجر ، فإن كانت هذه المعاني المدلول عليها هي نفس حروف الإعراب هذه أدى ذلك إلى كون الدليل هو المدلول عليه ، وإن كان المدلول عليه غيرها احتاج إلى محل يعود الكلام الأول عليه[4] .

## ٢ - عدم النظير :

وذلك لأنـَّه يؤدي إلى بقاء الاسم على حرف واحد إذا كان حرف المد دليل الإعراب ، وهو اسم ظاهر معرب ، وهذا لا يصح لعدم النظير له[5] .

## ٣ - أن العارض لا يقوم بنفسه :

---

(١) المرجع السابق : ١ / ١٧٨ .

(٢) الإنصاف للأنباري : ١ / ٢١ - ٢٢ .
(٣) التبيين للعكبري : ١٩٧ .
(٤) المرجع السابق : ١٩٧ .
(٥) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٦٧ .

وذلك لأنَّ دلالة الشيء على الإعراب يحتاج إلى محلٍّ ، فإذا لم يكن له حرف إعراب بقي الإعراب عرضًا ، والعرض لا يقوم بنفسه[1] .

**المذهب الثالث :**

ذهب المازني[2] إلى أنَّ هذه الحروف حروف إشباع ، والأسماء إنَّما هي معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف ، واختاره الزجاج[3] .

واستدل المازني على صحة قوله بما يأتي :

١ - أنَّ الضمة ، والفتحة ، والكسرة قبل حروف المد ناشئة عن عامل ؛ فهي تختلف بحسب اختلافه ، فهي الإعراب ، ولما أريد تمكينها أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف ، فالواو إشباع عن الضمة ، والألف إشباع عن الفتحة ، والياء عن الكسرة ، وقد جاء ذلك كثيرًا في استعمال العرب[4] .

وردَّ العكبري قوله هذا بأربعة أوجه هي[5] :

١ - مخالفة القياس :

وذلك لأنَّ إشباع الحروف بابه الشعر ، فهو غير جائز إلاَّ في الضرورة الشعرية ؛ لشذوذه .

٢ - إجراء غير اللازم مجرى اللازم :

وذلك لأن الإشباع غير لازم ، وذكر هذه الحروف لازم ، فلم تأت عن الإشباع.

٣ - بقاء بعض الأسماء على حرف واحد ، مثل ( فوك ، وذو مال ) ، وهذا غير جائز .

٤ - مخالفتها لبقية المحذوفات إذا كانت للإشباع مثل : ( دمٍ ويدٍ ) ، فإنَّها لا تختلف مع أنَّ الحركات موجودة فيها ، والأصل عدم الاختلاف .

**المذهب الرابع :**

ذهب الربعي[6] إلى أنَّ الأسماء الستة معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف ، وهي حركات منقولة من هذه الحروف ، فإذا كانت مرفوعة ففيها نقل

---

(١) التبيين : ١٩٧ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ١ / ٦٨ - ٦٩ .
(٣) الهمع : ١ / ١٢٥ .
(٤) التبيين : ١٩٨ ، وشرح المفصل : ١ / ٥٢ .
(٥) التبيين : ١٩٨ - ١٩٩ .
(٦) الإنصاف للأنباري : ١ / ١٧ ، وشرح المفصل : ١ / ٥٢ .

بلا قلب ، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب .

وردَّه الشلوبين لفساده ، ولضعفه عن بقية الأقوال ، فقال : " فهذا القول أفسد من كلِّ قول تقدَّمه ، وذلك أنَّ فيه كون الإعراب فيما قبل الآخر في الرفع والخفض، وهذا لا نظير له إلاَّ في الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن ، وما قبل الآخر هنا متحرك لا ساكن ، وهو هناك في الوقف ، والوقف عارض ، والعارض لا يعتد به ، وهذا في الوصل ، والوصل ليس عارضًا بل هو الأصل ، ثم فيه أنَّه لا نظير لهذه الأسماء في عدم اطراد الإعراب على حالة واحدة "[١] .

**المذهب الخامس :**

ذهب الكسائي[٢] ، والفراء[٣] إلى أنَّها معربة من مكانين ، فهي معربة بالحركات والحروف معًا ، ونُسب إلى الكوفيين عامة[٤] .

وردَّه النُّحاة أيضًا لفساده ، وذلك لما يأتي :

١ - عدم النظير :

وذلك لعدم وجود علامتي إعراب في معرب واحد ، فلا يجوز ذلك لعدم النظير[٥] .

٢ - أنَّ الإعراب حاصل عن عامل ، والعامل الواحد لا يعمل عملين في موضع واحد[٦] .

٣ - أنَّ الإعراب يفرق بين المعاني، والفرق يحصل بعمل واحد، فلا حاجة إلى آخر[٧].

٤ - أنَّه يؤدي إلى أن تكون الكلمةُ كلُّها علاماتِ الإعرابِ[٨] .

**المذهب السادس :**

---

(١) شرح المقدمة الجزولية : ١ / ٣٥٨ .
(٢) الهمع : ١ / ١٢٥ .
(٣) التبيين للعكبري : ١٩٤ .
(٤) الإنصاف للأنباري : ١ / ١٧ .
(٥) التذييل والتكميل : ١ / ١٨٣ .
(٦) التبيين للعكبري : ٢٠٠ .
(٧) المرجع السابق : ٢٠٠ .
(٨) المرجع السابق : ٢٠٠ .

ذهب الجرمي[1] ، وهشام[2] في أحد قوليه ، أنَّها معربة بالتغيير ، والانقلاب حالة النصب والجر ، وبعدم ذلك حالة الرفع .

واحتجَّ الجرمي[3] بأنَّ الواو في الرفع هي الأصل ، فتكون حرف الإعراب ، والإعراب مقدر عليها ، ولم تظهر لثقلها مع الواو ، فأمَّا في النصب الجر ، فالموجب لقلبها فيهما حركة الإعراب ، فالألف من جنس الفتحة ، والياء من جنس الكسرة ، فقد ناب الحرفان عن الحركتين ، والنائب عن الشيء يقوم مقامه .

ورُدَّ هذا المذهب أيضًا من ثلاثة أوجه[4] :

١ - عدم النظير :

وذلك لأنَّه لم يوجد في الأسماء المفردة ، المعتلة الآخر كانت ، أو صحيحة ما إعرابه كذلك ، والحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما لا نظير له ، وأيضًا فإنَّ الرفع لا انقلاب فيه ، وما ذكره يؤدي إلى أن تكون الكلمة الواحدة ليس فيها علامة إعراب في حال ، ولها علامة إعراب في حال آخر ، وهذا لا يقتضيه القياس ؛ لعدم النظير .

٢ - أنَّ الانقلاب لو كان إعرابًا لكان واحدًا ، كما هو في منصوب التثنية ، والجمع ، وجرّهما ، وهنا انقلابان على حسب الموجب للقلب ، وما كان كذلك لا يكون إعرابًا .

٣ - أنَّ الانقلاب في المقصور ليس بإعراب ، بل الإعراب مقدَّر ، والمنقلب حرف إعراب .

**المذهب السابع :**

ذهب قوم من المتأخرين[5] ، منهم الأعلم[6] ، وابن أبي العافية[7] ، إلى أنَّها

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٢ ، والهمع : ١ / ١٢٥ .
(٢) التذييل والتكميل : ١ / ١٧٧ .
(٣) التبيين : ١٩٧ .
(٤) المرجع السابق : ١٩٨ ، والتذييل والتكميل : ١ / ١٨٣ .
(٥) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين : ١ / ٣٥٧ .
(٦) المرجع السابق : ١ / ٣٥٧ ، والهمع : ١ / ١٢٥ .
(٧) التذييل والتكميل : ١ / ١٧٧ ، والهمع : ١ / ١٢٥ .

معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف ، وليست منقولة ، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف ، فثبتت الواو في الرفع ؛ لأجل الضمة ، وانقلبت ياء ؛ لأجل الكسرة ، وألفًا لأجل الفتحة[(١)] .

ورُدَّ أيضًا بأنَّ هذه الحروف ، وإن كانت زائدة كما ذهب الأخفش فقد ردَّه النُّحاة أيضًا لتبين فساده ، وإن كانت لامات جعل الإعراب في العين مع وجود اللام ، وهذا لا يجوز ؛ لأنَّ الإعراب إنّما يكون في آخر الكلمة لفظًا ، أو تقديرًا[(٢)] .

## المذهب الثامن :

ذهب قطرب[(٣)] ، والزيادي[(٤)] ، والزجاجي[(٥)] من البصريين ، وهشام[(٦)] من الكوفيين في أحد قوليه ، واختاره ابن مالك[(٧)] إلى أنَّ هذه الحروف حروف إعراب ، وقد نابت عن الحركات .

وذكر ابن مالك أدلة هؤلاء :

١ - بأنَّ الإعراب جيء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً ، وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة[(٨)] .

وقد رُدَّ هذا الدليل بثبوت الواو قبل العامل ، وقد نصَّ على هذا أبو حيان ، فقال : " ... وهذا لا يتم إلاَّ على مذهب من يقول : الإعراب مقدر في الحروف ، أو فيما قبل الحروف ، أمَّا على مذهب من يزعم أنَّ هذه الحركات التي قبل هذه الحروف هي الإعراب - وذلك على مذهب المازني ، أو الربعي ، أو الأعلم - فليس الإعراب مقدّرًا ، فقد تساوت هذه المذاهب مع مذهبه في أنَّ الإعراب ظاهر "[(٩)] .

٢ - وبأنَّ ذلك لا يمنع من أصالة الحروف ، فالحرف المختلف البيان صالح للدلالة سواء أكان أصلاً أم زائدًا[(١٠)] .

وردَّه أيضًا أبو حيان ، لوجود المانع من ذلك ، وهو أنَّ الحرف الأصلي لا يكون إعرابًا ؛ لأنَّ الإعراب زائد على أصول الكلمة ، أو ما نزل منزلة الأصل

---

(١) التبيين للعكبري : ١٩٧ ، والتذييل والتكميل : ١ / ١٧٧ .
(٢) التذييل والتكميل : ١ / ١٨٣ ، والهمع : ١ / ١٢٥ .
(٣) التبيين للعكبري : ١٩٤ .
(٤) شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٢ .
(٥) الهمع : ١ / ١٢٣ .
(٦) التذييل والتكميل : ١ / ١٧٦ .
(٧) شرح التسهيل : ١ / ٤٣ .
(٨) المرجع السابق : ١ / ٤٣ .
(٩) التذييل والتكميل : ١ / ١٧٩ - ١٨٠ .
(١٠) شرح التسهيل : ١ / ٤٣ .

من زائد[1].

## المذهب التاسع :

ذهب أبو علي[2] في أحد قوليه ، وابن جني[3] إلى أنَّها حروف إعراب ، دوالٌّ على الإعراب .

وقد أشار إلى هذا الفارسي بقوله : " فإن قال : فهذا مختلف فيه ألا ترى أنّ أبا إسحاق الزياديّ يقول : هو إعراب ، وأبو الحسن ، وأبو عثمان يقولان : هو دلالة إعراب ، وإذا كان دلالة إعراب لم يكن حرف إعراب ؟

قلنا : هذا حرف إعراب وليس بإعراب ، ولا دلالة إعراب ، والدليل على ذلك أنّه لا يخلو من أن يكون دلالة إعراب ، أو حرف إعراب ، فلا يجوز أن يكون دلالة إعراب ؛ لأنّه لو كان كذلك لبقي الاسم على حرف واحد في ( فُوكَ ، وذو مالٍ ) ، وبقاء الاسم على حرف واحد لم يجئ في شيء من كلامهم .

فإذا كان كذلك كسر هذا قول من قال إنّ هذا الحرف دلالة إعراب ، أو إعراب؛ لأنّه قد ثبت في هذا الموضع أنَّه حرف إعراب ، وليس بدلالة إعراب .

فإذا ثبت في هذا الموضع أنَّه حرف إعراب بهذه الدلالة ثبت أنه في الموضع الآخر حرف إعراب لا دلالة له "[4] .

وقد وضح أبو حيان[5] هذا المذهب ، فذكر أنّ فيه جمعًا بين مذهب سيبويه ، ومذهب الأخفش ، فحكموا بأنّها حروف إعراب ، وصورها المختلفة تغني عن تقدير الإعراب ، فهي لامات ، والجمع لا يصح ؛ لأنّ القول بأنّها دوالٌّ يقتضي كونها زائدة على مذهب الأخفش ، وكونها حرف إعراب يقتضي كونها غير زائدة .

واختار مذهب الفارسي العكبري ، حيث وجده أقرب المذاهب فقال : " وأما مذهب أبي علي فهو أقرب المذاهب ، وذاك أنّه وجد هذه الحروف لامات الكلمة فمن هاهنا هي حروف إعراب ، ووجدها دالّة على الإعراب ، فقضى بها حكمًا للدليل ، وغير ممتنع أن يكون الشيء الواحد دالاً على أشياء ، ألا ترى أن التاء في قولك : ( هي تقومُ ) حرفُ المضارعة ، ودليلُ التأنيث ، وفي قولك : ( أنـْتَ تقومُ ) هي حرفُ المضارعة ودليل الخطاب "[6] .

---

(١) التذييل والتكميل : ١ / ١٨٠ .
(٢) المسائل البصريات : ٢ / ٨٩٦ - ٨٩٧ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ١ / ٢٩ - ٣١ .
(٣) اللمع لابن جني : ٢٤ ، وسر صناعة الإعراب لابن جني : ٢ / ٧١٣ .
(٤) المسائل البصريات : ٢ / ٨٩٦ .
(٥) التذييل والتكميل : ١ / ١٧٩ .
(٦) التبيين : ١٩٩ .

واختاره الرضي[1] أيضًا ، فقد ذكر في نصِّه في صدر المسألة بعد أن نسب هذا المذهب لأبي علي بأنّ أبا علي إن كان يقصد أنَّها حروف إعراب يدور عليها الإعراب ، ثم جعلت كالحركات ، فهذا ما اختاره ، وهذا بالفعل ما أراده أبو علي الفارسي .

## المذهب العاشر :

ذهب السهيلي[2] ، والرندي[3] إلى أنّ ( فاك ، وذا مال ) معربات بحركات مقدرة في الحروف ، وأنّ ( أباك ، وأخاك ، وحماك ، وهناك ) معربة بالحروف .

الترجيح :

الذي تبيَّن لي بعد عرض مذاهب النحويين في إعراب الأسماء الستة ، ومناقشة رأي الرضي الذي أيَّد فيه الفارسي ، أنّه هو الرأي الراجح ، وذلك للأسباب الآتية :

## ١ - عدم النظير[4] :

وذلك لأنّه لو كانت هذه الحروف علامة للإعراب دون حروفه ؛ لأدى ذلك إلى بقاء الكلمة على حرف واحد ، وهو غير جائز لعدم وجود نظيره في كلام العرب .

## ٢ - الإجماع :

اتفق النُّحاة جميعًا على أنّه لا يجوز أن يكون الاسم على حرفين أحدهما حرف لين ، ومن هنا لا يجوز أن يكون الاسم على حرف واحد ، وقد أشار الفارسي إلى هذا بقوله : " ومن كان عنده أنَّ حرف اللين في أخيك للإعراب ، وليس بحرف إعراب يلزمه أن يكون الحرف في ( ذو ) أيضًا للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد جُعل الاسم على حرف واحد ، وذلك فاسدٌ عند الجميع ؛ لأنّه إذا لم يَجُز أن يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين ، فإنّه لا يجوز أن يكون على حرف واحد أقلُّ إذ العلة التي لم يَجُز أن يكون على حرفين أحدهما حرف لين مصيره إلى حرف واحد ، وقد أجمع الجميع على أنَّه إذا رُخِّم ( شِيَة ) على من قال : ( يا حَارِ ) رُدَّ الفاء ، فقد تبيَّن بذلك أنّ الحرف في (

---

(١) ينظر نصه ص : ١٥ .
(٢) نتائج الفكر : ٩٨ - ١٠٣ .
(٣) الارتشاف : ١ / ٤١٦ ، والهمع : ١ / ١٢٦ .
(٤) التعليقة على كتاب سيبويه : ١ / ٢٩ - ٣٠ .

فُوك ) حرف إعراب ، فإذا كان حرف إعراب كان في ( أخيك ) أيضًا مثله ... "[1] .

**٣ - خلوه من الزيادة :**

وذلك لأنّ مذهب أبي علي الفارسي ، والرضي لا يؤدي إلى زيادة هذه الحروف وبقاء الكلمة على حرف واحد ، وذلك لأنَّها جعلت حروف إعراب وعلامة إعراب في نفس الوقت ، بخلاف المذاهب الأخرى فإنّ القول بها يؤدي إلى بقاء الكلمة على حرف واحد ، وهذا مما لا نظير له ؛ إذ عدم الزيادة أولى من الزيادة .

**٤ - سلامة هذا المذهب وخلوه من القدح والاعتراض ،** بخلاف المذاهب الأخرى ؛ إذ لم تسلم من الاعتراض والرد ، وقد سبق توضيح ذلك .

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه : ١ / ٣٠ - ٣١ .

## (٢) علة منع مساجد من الصرف إذا كان علمًا

قال الرضي : " وكذا نقول في الجمعية في نحو : مساجد علمًا إنّما لم تعتبر ، وإن لم تنافها العلمية ، وأمكن لمحها في بعض الأعلام ؛ لأنَّ المقصود الأهم في وضع العلم غير معنى الجمعية .

فإذا ثبت أنَّ معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فيه ، فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يُلمح فيه معنى الجمع ، وفي حاتم إذا لم يلمح فيه معنى الوصف ؟

فالأولى إذًا في منع الصرف مساجد علمًا ما قال أبو علي : وهو أنَّ فيه العلمية ، وشبه العُجمة حيث لم يكن له في الآحاد نظير كما أنَّ الأعجمي ليس يشبه العربي ، فيزيد عنده في الأسباب شبه العجمة "[١] .

المناقشة :

اتفق النُّحاة[٢] على أنّ الجمع المُشْبِهَ ( مفاعل ، أو مفاعيل ) يمنع من الصرف نحو مساجد ، ومصابيح ؛ وذلك لأنّه على صيغة منتهى الجموع ، وشرطه أن يكون أوّله مفتوحًا ، وثالثه ألفًا وبعدها حرفان متحركان نحو مساجد ، أو حرف مشدّد نحو : مظانّ ، أو ثلاثة أحرف أوسطها ياء نحو : مصابيح .

ولكنَّهم اختلفوا في العلة الثانية المانعة له من الصرف ؛ إذ مساجد ونحوه يمنع من الصرف لعلتين ، الأولى لأنّه جمع متناهٍ ، والثانية مُختلف فيها على رأيين :

**أولاً :** أنَّه ممنوع من الصرف للجمعية ؛ ولأنَّه لا نظير له في الآحاد ، فعدم النظير يقوم مقام علّة ثانية ؛ فصار بعدم النظير كأنه جُمع مرتين ، وذلك لأنَّ كلَّ جمع له نظير من الواحد حكمه حكم نظيره في التكسير والصرف[٣] .

وهذا ما ذهب إليه سيبويه[٤] ، والمبرد[٥] ، وأبو علي الفارسي[٦]، وابن

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٤٣ - ١٤٤ .
(٢) ينظر رأيهم في : الكتاب لسيبويه : ٣ / ٢٢٧ ، والمقتضب للمبرد : ٣ / ٢٢٧ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ٣ / ١١٩٧ ، وشرح الأشموني : ٣ / ٤٤٢ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٦٣ .
(٤) الكتاب : ٣ / ٢٢٧ .
(٥) المقتضب : ٣ / ٣٢٧ - ٣٢٨ .
(٦) الإيضاح : ٣١٢ .

يعيش[١]، والأشموني[٢] .

**ثانياً :** أنَّه ممنوع من الصرف للجمعية ، والعلة الثانية هي تكرار الجمع تحقيقًا[٣] نحو : أكالب، وأراهط ؛ إذ هما جمع ( أكْلُب ، وأرْهُط ) ، أو تقديرًا نحو: ( مساجد )، فإنّه وإن كان جمعًا من أول وهلة ، لكنَّه بزنة ذلك المكرر .

وممن قال بهذا ابن الحاجب[٤] .

هذا إذًا سببُ منعه من الصرف إذا كان جمعًا ، أمّا إذا سُمِّي به اسم رجل ، فهو أيضًا ممنوع من الصرف باتفاق النُّحاة خلافًا للأخفش[٥] الذي ذهب إلى جواز صرفه بعد التنكير ، وإنّما مُنع من الصرف ؛ لأنَّه لا يصرف بعد التسمية كما لم يصرف قبل التسمية[٦] ، واختلف النحويون أيضًا في العلة المانعة له من الصرف على ثلاثة آراء:

## الرأي الأول :

قال به المبرد ، وهو أنَّ مساجد ونحوها إذا سُمِّي به اسم رجل ، فإنَّه ممنوع من الصرف لما فيه من صيغة الجمع ؛ إذ هو باق على صيغة الجمع مع قيامه مقام العلمية في الاسم المفرد ، وقد أشار إلى هذا بقوله : " قيل له : فلم لم تصرف مساجد إذا كان اسم الرجل في المعرفة ؟

فقال : إنَّ بناءَه قد بلغ به مثال ما لا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة ، فهو عنده في هذا المثال بمنزلة الملحق بالألف مما فيه ألف التأنيث ، وبمنزلة أفكل وبابه ، من أحمر وبابه ، وبمنزلة عثمان وسرحان ، من باب غضبان وسكران "[٧] .

وممّن قال بهذا أيضًا : ابن الخشاب[٨] ، وابن مالك[٩] ، وابن الناظم[١٠] ، والأزهري[١١] ، والأشموني[١٢] .

---

(١) شرح المفصل : ١ / ٦٣ .
(٢) شرح الأشموني : ٣ / ٤٤٤ .
(٣) المرجع السابق : ٣ / ٤٤٤ .
(٤) الأمالي النحوية : ٣ / ٦٣ - ٦٤ ، ٣ / ٩٣ - ٩٤ .
(٥) المقتضب للمبرد : ٣ / ٣٤٥ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ٣ / ١٢٠٣ .
(٦) الفوائد والقواعد للثمانيني : ٦٣٥ .
(٧) المقتضب : ٣ / ٣٤٥ .
(٨) المرتجل : ٨٥ .
(٩) شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٤٩٨ - ١٥٠١ ، وينظر : شرح الأشموني : ٣ / ٤٥١ .
(١٠) شرح ابن الناظم : ٦٤٨ .
(١١) التصريح : ٢ / ٢١٣ .
(١٢) شرح الأشموني : ٣ / ٤٥١ .

واستدل أصحاب هذا المذهب على صحة قولهم بما يلي :

## أولاً : الإجماع :

نقل المبرد اتفاق النُّحاة على منع مساجد ونحوها من الصرف إذا سُمِّي به اسم رجل لبقائه على حاله في الجمع ، فقال : " فإن سمَّيت رجلاً بمساجد ، وقناديل ، فإنَّ النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ، ولا نكرة ، ويجعلون حاله ، وهو اسم لواحد كحاله في الجمع "[١] .

## ثانيا : العارض لا يعتد به :

وذلك لأنَّ التعريف طرأ على الاسم ، ومعنى الجمعية وإن كان قد زال فاللفظ باقٍ على جمعيته ، والعارض لا يعتد به ، قال ابن الخشاب : " فإن سميت بمساجدَ ، ومنابرَ شيئًا امتنع أيضًا من الصرف ؛ لأنَّ التعريف طرأ عليه ، وصيغته التي هي علته المانعته من الصرف موجودة فيه بحالها ، فإن لم يزده التعريف ثقلاً فليس يكسبه خفة ، فإن كان معنى الجمعية قد زال ، فاللفظ كما علمت باقٍ "[٢] .

## الرأي الثاني :

ويمثله أبو علي الفارسي[٣] فقد ذهب إلى أنَّ ( مساجد ) ونحوه مما جاء على صيغة منتهى الجموع إذا سُمِّي به منع من الصرف للعلمية وشبه العجمة ، فقال : " ولو سميت بمساجد رجلاً لم تصرفه ؛ لأنَّه شابه الأعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الآحاد نظير "[٤] .

وممَّن وافقه من النُّحاة : ابن عصفور[٥] ، والرضي[٦] ، والكيشي[٧] ، وابن عقيل[٨] .

وقد وضح الجرجاني مقصد أبي علي الفارسي في مشابهته للأعجمي ، فقال :
" اعلم أنَّه لا يخلو قصده من أحد أمرين : إمَّا أن يقول : إنَّ مساجد اسم رجل لا ينصرفُ ؛ لأنَّه شابه الأعجمي المعرفة على الإطلاق ، أو يجعل مشابهة

---

(١) المقتضب : ٣ / ٣٤٥ .
(٢) المرتجل : ٨٥ .
(٣) الإيضاح : ٣١٢ .
(٤) المرجع السابق : ٣١٢ ، والمسائل العسكرية : ٢٤١ .
(٥) شرح الجمل : ٢ / ٢١٨ .
(٦) ينظر نص الرضي ص : ٢٧ .
(٧) الإرشاد في علم الإعراب : ٤٢٧ - ٤٢٨ .
(٨) شرح ابن عقيل : ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ .

الأعجمي سببًا ، والتعريف سببًا ثانيًا ، فإن كان يذهب إلى أنَّ المشابهة سبب واحد ، فإنَّه يجب أن يُصرف على مذهب أبي الحسن ، بعد التنكير ؛ لأنَّه قال في أحمر : إنّي أصرفه ؛ لأنَّه قد زال الوصفية بالتسمية ، والتعريف بالتنكير فلم يبقَ إلاّ وزن الفعل ، فكذلك يقولُ : إنّي أصرفُ مساجد بعد التنكير ؛ لأنَّ الجمعية قد زالت عنه بالتسمية والتعريف بالتنكير فلم يبقَ إلاَّ مشابهة الأعجمي ، وإن كان يذهب المذهب الأول ، وهو أن لا يصرفه لمشابهة الأعجمي على الإطلاق ، ويجعل ذلك بمنزلة سببين كان الأمرُ على ما ذكر من أنَّه لا يجب أن يُصرف على مذهب أبي الحسن ؛ لأنَّ التنكير لا يزيل مشابهة الأعجمي ، فاعرفه "[١] .

وزاده توضيحًا ابن عصفور ، بقوله : " وأشبه العجمة ؛ لأنَّه دخل في الآحاد مثلما دخل الأعجمي في كلام العرب "[٢] .

وهو ما قاله أيضًا الرضي ، كما بدا من نصِّه السابق في أول المسألة[٣] .

## الرأي الثالث :

ذهب الجزولي إلى أنَّ مساجد ونحوها إذا سُمِّي بها اسم رجل منعت من الصرف لعدم النظير ، ولشبه العجمة ؛ وذلك لأنَّ عدم النظير يعدُّ سببًا عند الجزولي وقد وضح ذلك الأبذي بقوله : " وقوله : ومع عدم النظير في الآحاد . مثاله : ( مساجد ) اسم رجل ، و( دنانير ) كذلك فيمتنع الصرف ؛ للتعريف والخروج عن النظير ؛ لأنَّه أشبه - بكونه لا نظير له في الآحاد العربية - الأسماء الأعجمية التي لا نظير لها في الآحاد العربية ، نحو : إبراهيم ، وإسماعيل "[٤] .

ونقل عنه الرضي ذلك ، فقال : " وعند الجزولي فيه سببان تامّان غير مبني أحدهما على سبب آخر كما قال أبو علي : إنّ فيه شبه العجمة ، وذلك أنَّ الجزولي يَعُدّ عدم النظير في الآحاد سببًا من الأسباب كالعلمية ، والوصفية ، وغيرهما ، ولم يعدّه شرط السبب كما فعل غيره .

وكان سعيد بن مسعدة الأخفش يصرف نحو : مساجد علمًا لزوال السّبب ، وهو الجمع ، وهو خلاف المستعمل عندهم "[٥] .

الترجيح :

ممّا عرضناه سابقًا تبيَّن لي أنَّ مساجد إذا سُمِّي بها اسم رجل منع من

(١) المقتصد : ٢ / ١٠٢٨ .
(٢) شرح الجمل : ٢ / ٢١٨ .
(٣) ينظر ص : ٢٧ .
(٤) شرح الجزولية للأبذي - رسالة ماجستير - إعداد حسن الحربي : ٢٦٣ - ٢٦٤ .
(٥) شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٤٤ .

الصرف لبقاء صيغة الجمع ، وقيامها مقام العلمية ، وهو رأي المبرد ، وابن مالك ، ومن معهم ، وذلك للأسباب الآتية :

**أولاً : الإجماع :**

وذلك لأنَّ هذا الرأي موافق عليه بإجماع النُّحاة ، والإجماع حجة ، وقد سبق ذكر ذلك .

**ثانيا :** أنَّ فيه مراعاة للأصل ؛ إذ الأصل في منع مساجد من الصرف أنَّها على صيغة منتهى الجموع الذي لا نظير له في الآحاد ، فَرُوعِيَ فيها هذا الأصل لاسيما أنَّ اللفظ باقٍ على جمعيته ، ومراعاة الأصل من الأصول التي عليها النُّحاة .

**ثالثًـا :** أنَّ التعريف عارضٌ على ( مساجد ) ، والعارض لا يُعتدُّ به كما ذكرنا سابقاً .

## (٣) وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة

قال الرضيُّ : " وإذا رُويت ( نكرة ) بالنصب ، فالمعنى : وإذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة ، قال أبو علي في الحجة ، وهو الحق ، يجوز تركه ، أي ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة ، إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى : + بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوًى "[١] ، إذا لم تجعل ( طوى ) اسم الوادي ، بل كان مثل : حُطم، وخُتع من الطي ؛ لأنَّه قُدِّس مرتين ، فكأنه طوى بالتقديس ، وكقول الشاعر :

إنَّا وَجَدْنَا بَنِي جِلاَّنَ كلَّهُمُ ... كسَاعِدِ الضَّبِّ لا طُولٍ ولا قِصَرِ[٢]

أي : لا ذي طول ، ولا ذي قصر ، وقوله :

فَلاَ وَأبيْكِ خيرٍ مِنْكِ[٣] ... البيت

فإن لم تفد النكرة ما أفاده الأول لم يجز ؛ لأنَّه يكون إبهامًا بعد التفسير نحو : بزيدٍ رجلٌ ، وقد مرَّ أنَّه لا فائدة فيه "[٤] .

المناقشة :

ينقسم البدل أربعة أقسام : بدل المعرفة من المعرفة نحو : لقيْتُ أخاك زيدًا ، وبدل النكرة من النكرة نحو : لقيْتُ رجلاً فتًى كريمًا ، وبدل المعرفة من النكرة نحو : لقيْتُ رجلاً زيدًا ، وبدل النكرة من المعرفة نحو : لقيْتُ زيدًا رجلاً صالحًا .

وقد اختلف النحويون في هذا النوع الأخير ، وهو إبدال النكرة من المعرفة هل يشترط وصفها إذا أبدلت من المعرفة ، أم لا ؟

فذهبوا فيها مذهبين هما :

---

(١) من الآية ( ١٢ ) من سورة طه .

(٢) من البسيط ، ولم يعرف قائله .
ويروي : لا طولٍ ولا عظَمِ .
ينظر : الحجة للفارسي : ١ / ١١١ ، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك : ٢ / ٥٨٢ ، وشرح ابن القواس : ٢ / ٨٠٥ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٨٣ - ١٨٦ .

(٣) صدر بيت من الوافر ، لشمير بن الحارث الضبي وهو بتمامه ( ... إني ... ) ، وعجزه :
لِيُؤْذِيني التَّحَمْحُم والصَّهيلُ
روى بلا نسبة في : الحجة للفارسي : ١ / ١١١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٦ ، ومنسوبًا في : خزانة الأدب : ٥ / ١٧٩ - ١٨٢ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٢٢ - ١٢٣ .

## المذهب الأول :

ذهب جمهور البصريين[١] إلى عدم لزوم وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة ، فيجوز نحو : " مررْتُ بزيدٍ رجلٍ ، ولقيْتُ زيدًا رجلاً ، وجاءني زيدٌ رجلٌ " ، فلا يشترط عندهم إلاَّ أن يكون في البدل فائدة[٢] .

ووافقهم في ذلك : أبو علي الفارسي[٣] ، وابن عصفور[٤] ، وابن مالك[٥] ، واختاره الرضي[٦] .

قال الفارسي : " ... وإن جعله نكرة ، فبدل النكرة من المعرفة في الجواز كذلك ، كقوله : + بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَـةٍ "[٧] .

فإن قلت : إنَّ النكرة التي هي بدل في الآية على لفظ المعرفة الذي أبدل منه ، وليس ( غير ) على لفظ الموصول المبدل منه ، فهلا امتنع البدل لذلك ، كما امتنع عند قوم له ؟ قيل : إذا جاز بدل النكرة من المعرفة ، فيما كان على لفظ الأول ، فلا فصل بين ما وافق الأول في لفظه وبين ما خالفه ؛ لاجتماع الضربين في التنكير ... "[٨] .

واستدل أبو علي الفارسي ، ومن معه على صحة رأيهم بما يأتي :

## أولاً : السماع :

لقد ورد في النثر ، وفي الشعر إبدال النكرة من المعرفة من غير وصفها ، ومن ذلك قوله عز وجل : + بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى "[٩] ، فأبدلت النكرة ( طوى ) من المعرفة ( الوادي المقدس ) .

أمَّا في شعر العرب ، فقد جاء منه قول الشاعر :

---

(١) شرح ابن القواس : ٢ / ٨٠٥ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٨٦ .
(٣) الحجة للفارسي : ١ / ١١١ .
(٤) شرح الجمل : ١ / ٢٨٦ .
(٥) شرح عمدة الحافظ : ٢ / ٥٨١ - ٥٨٢ ، وشرح التسهيل : ٣ / ٣٣١ .
(٦) ينظر نص الرضي ص : ٣٣ .
(٧) من الآيتين ( ٢ ، ٣ ) من سورة العلق .
(٨) الحجة للفارسي : ١ / ١١١ .
(٩) من الآية ( ١٢ ) من سورة طه .

إنَّـا وجَـدْنَا بَنِـي جِـلاَّن كلَّهُـمُ          كـسَاعِدِ الـضَّبِّ لا طُـولٍ ولا قِـصَرِ[1]

وقد استشهد بـه كلٌّ من الفارسـي[2] ، وابـن مالـك[3] ، والرضـي[4] علـى أنَّـه يجوز ترك وصف النكرة ( طول ) المبدلة من المعرفة ( كساعد الضَّبِّ ) ، وهذا دليل على جواز ذلك إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه ، كما استدلوا بـه أيضًا على جواز إبدال النكرة من المعرفة ، والنكرة بغير لفظ المعرفـة ، وتقديره عند الرضي : ( لا ذي طول ، ولا ذي قصر ) ليصح جعله بدل كلٍّ من كل ، وقد أشار إلى ذلك البغدادي بقولـه : " وإنَّمـا أوَّلـه الشارحُ المحقّق بقولـه : أي لا ذي طـول ولا ذي قصر ، ليصحَّ جعلُه بدل كلٍّ من كل ؛ إذ لـولا التأويل لكانـا متغايرين ، وإنَّمـا لم يجعـل ( لا طـولٍ ) بأحـد التـأويلات الثلاثـة صـفةً كقولـه : ( أبيـك ) ؛ لتخـالف الموصوف والصفة فيهما تعريفًا وتنكيرًا ، فلو كان معرَّفًا لكان صفة ... "[5] .

ومنه أيضاً قول الشاعر :

فَـلاً وَأبيْـكِ خَيـرٍ مِنـكِ إنَّـي          ليـؤذيني الـتَّحَمْحُمُ والـصَّهِيْلُ[6]

فقد جاء فيه ( خير ) نكرة ، وهو بدل من المعرفة ، ولـيس من لفظ الأول ، ولا موصوفًا ، وقد أشار ابن عصفور إلى هذا بقوله : " فخير منك بدلٍ من أبيك ، وليس من لفظ الأول ، ولا موصوفًا ، ولا يتصور أن يكون نعتًا ؛ لأنَّـه نكـرة ، والأب معرفة "[7] .

## المذهب الثاني :

ذهب الكوفيون[8] والبغداديون[9] إلى لزوم وصف النكرة المبدلة من المعرفـة ، ووافقهـم فـي ذلـك : الجرجـاني[10] ، والزمخـشري[11] ، والـسهيلي[12] ، وابـن

---

(1) سبق تخريجه ص : ٣٣ .
(2) الحجة للفارسي : ١ / ١١١ .
(3) شرح عمدة الحافظ لابن مالك : ٣ / ٣٣١ .
(4) ينظر نصه ص : ٣٣ .
(5) خزانة الأدب : ٥ / ١٨٤ .
(6) سبق تخريجه ص : ٣٣ .
(7) شرح الجمل : ١ / ٢٨٦ .
(8) الارتشاف لأبي حيان : ٢ / ٦٢٠ .
(9) الهمع للسيوطي : ٥ / ٢١٨ .
(10) شرح ابن القواس : ٢ / ٨٠٥ .
(11) المفصل : ١٤٩ .
(12) نتائج الفكر : ٢٩٨ .

الحاجب[1] ، وابن أبي الربيع[2] .

قال الزمخشري : " وقال : + بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَةٍ "[3] خلا أنَّه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلاّ موصوفة كناصية "[4] .

واستدل أصحاب هذا المذهب على صحة رأيهم بما يأتي :

## أولاً : السماع :

فقد ورد مجيء النكرة المبدلة من المعرفة موصوفة في القرآن الكريم فممَّا جاء منه قوله تعالى : + لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَةٍ "[5] ، فهنا أُبدلت النكرة ( ناصية ) من المعرفة ( بالناصية ) وهي موصوفة بـ( كاذبة ) .

**ثانياً :** أنَّ النكرة لا تفيد في البدل ، إلاّ إذا كانت موصوفة ؛ إذ لابد أن يكون مع الثانية زيادة بيان للتنبيه على النكرة ، وقد أشار إلى هذا السهيلي بقوله : " استشهد في هذا الباب بقوله عز وجل : + لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَةٍ "[6] ، فإن قيل : ما فائدةُ البدل من المعرفة ، وتبيينها بالنكرة ، فإن كانت الفائدة في النكرة المنعوتة ، فلم ذُكِرتِ المعرفةُ ؟ وإن كانت الفائدة في المعرفة ، فما بالُ ذكر النكرة والتبيين بها ؟

فالجواب أن نقول : الآية نزلت في رجل بعينه ، وهو أبو جهل ، ثم تعلَّق حكمُها بكل من اتصف بصفته ، فلو اقتصر على الاسم المعرفة لاختص الحكم به دون غيره ، ولو اقتصر على الاسم النكرة لخرج عن هذا الوعيد الشديد من نزلت الآية بسببه .

وكذلك حكم المعرفة إذا أبدل منها النكرة أن تكون النكرة منعوتة ، وإلاّ لم يقع بها فائدة ، ولا كانت بيانًا لما قبلها "[7] .

وقد ردَّ ابن عصفور هذا الرأي بقوله : " وما ذهبوا إليه فاسد بل لا يشترط

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل : 1 / 450 - 451 .
(2) البسيط : 1 / 398 .
(3) من الآيتين ( 2 ، 3 ) من سورة العلق .
(4) المفصل : 149 .
(5) من الآيتين ( 2 ، 3 ) من سورة العلق .
(6) من الآيتين ( 2 ، 3 ) من سورة العلق .
(7) نتائج الفكر : 298 .

عندنا إلاَّ أن يكون في البدل فائدة "[١] .

ثم ردَّ عليهم بعدم جواز ذلك لعدم وجود الفائدة في نحو : مررْتُ بمحمدٍ رجلٍ بقوله : " وأيضًا فإنَّ قولك : مررْتُ بمحمدٍ رجلٍ ، مفيد ؛ لأنَّه قد يمكن أن يكون محمد اسم امرأة ؛ لأنَّ الرجل يُسمَّى باسم المرأة ، وكذلك المرأة تُسمَّى باسم الرجل ... "[٢] .

وأيَّده السيوطي[٣] في ردِّه ؛ إذ فائدة الإبدال رفع اللبس .

الترجيح :

الذي تبيَّن لي بعد الوقوف على حكم وصف النكرة المبدلة من المعرفة عند النحاة ، أنَّ الرأي المتجه هو مذهب جمهور البصريين ، ومعهم الفارسي ، والرضي ، وذلك :

١ - لاعتمادهم على السماع ، وهو أصل معتبر في هذه الصنعة ، فقد رأينا أنَّهم أوردوا أكثر من شاهد على ذلك ، بخلاف أصحاب المذهب الثاني ، وهذا دليل على صحة مذهبهم .

٢ - لسلامة هذا الرأي من القدح والاعتراض في حين أنَّ المذهب الثاني لم يخلو من الردود والاعتراضات التي تضعفه .

---

(١) شرح الجمل : ١ / ٢٨٧ .
(٢) شرح الجمل : ١ / ٢٨٧ .
(٣) الهمع : ٥ / ٢١٩ .

## (٤) خلو كان المجردة من الحدث عن الفاعل

قال الرضيُّ : " ومذهب أبي علي أنَّه لا فاعل لها ، على ما اخترنا ، فعلى هذا ، قول الفرزدق :

فَكيفَ إذَا مَرَرْتُ بِدارِ قَومٍ ... وجِيرَانٍ لنَا كَانُوا كِرامٍ[1]

كان فيه ليست بزائدة كما ذهب إليه المبرد ، وإنَّما قال ذلك لثبوت فاعلها بل ( لنا ) خبرها ، أي جيران كرام كانوا لنا .

وقال سيبويه : هي زائدة مع الفاعل ؛ لأنَّه كالجزء منها ، والأوَّل أولى ؛ لإفادتها معنًى ، وعملها لفظًا "[2] .

المناقشة :

كما تأتي كان ناقصة محتاجة للاسم والخبر ، تأتي تامة ، فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية ، وتأتي زائدة غير عاملة نحو : " زيدٌ كانَ قائمٌ " وقد اختلف النحويون فيها إذا كانت زائدة هل لها فاعل أو لا ؟ على رأيين :

### الرأي الأول :

ذهب ابن السَّراج[3] ، وأبو علي الفارسي[4] إلى أنَّ كان الزائدة لا فاعل لها .

وممَّن تبعهما في ذلك : ابن يعيش[5] ، والرضي[6] ، وابن مالك[7] .

ونسبه الصبان للجمهور[8] ، والمحققين[9] .

واستدلَّ أصحاب هذا المذهب على صحة مذهبهم بالآتي :

---

(١) من الوافر ، للفرزدق في ديوانه : ٢ / ٣٥٩ ، وروايته :

فكيفَ إذا رَأيْتُ دِيارَ قَومِي ... .................

روي منسوبًا في : الجمل لابن شقير : ٢٤٤ ، والتصريح للأزهري : ١ / ١٩٢ .

وبلا نسبة في : المساعد لابن عقيل : ١ / ٢٦٩ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١ / ٢٥٨ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ٢٠٤ .

(٣) الأصول : ١ / ٩٢ .

(٤) المسائل البصريات : ٢ / ٨٧٥ ، وينظر : شرح ابن القواس : ٢ / ٨٦٥ .

(٥) شرح المفصل : ٧ / ٩٩ .

(٦) ينظر نصه السابق ، ص : ٣٩ .

(٧) شرح التسهيل : ١ / ٣٦١ .

(٨) حاشية الصبان : ١ / ٣٥٢ .

(٩) المرجع السابق : ١ / ٣٥٢ .

١ - أنَّ كـان تعدُّ زائـدة فـي هذا الموضـع ، ونحـوه ، والزائـد لا يعمـل ، ولا يحدث معنى سوى التأكيد ، وقد أشار إلى هذا ابن السراج بقوله : " وحق الملغي ألا يكـون عـاملاً ولا معمـولاً فيـه حتـى يلغـى مـن الجميـع ، وأن يكـون دخولـه كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد "[١] ، نُقل عنـه ابـن يعيش ذلـك ، فقـال : " والذي أراه الأول ، وإليه كان يذهب ابن السراج قـال فـي أصـوله وحق الزائـد أن لا يكون عاملاً ، ولا معمولاً ، ولا يحدث معنـى سوى التأكيد ، ويؤيد ذلك قول الأئمة في قولـه سبحانه ، وتعـالى : + كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا "[٢] إنَّ كان في الآية زائدة، وليست الناقصة ؛ إذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمـان ، ولـو أفادت الزمان لم يكن لعيسى عليـه السلام فـي ذلك معجزة ؛ لأنَّ النـاس كلهم فـي ذلـك سـواء ، فلـو كانـت الزائـدة تفيد معنـى الزمـان لكانـت كالناقصة ، ولـم يكـن للعدول إلى جعلها زائدة فائدة "[٣] .

٢ - أنَّ الفعل إذا اُسْـتُعْمِلَ استعمالَ مـا لا يحتـاج إلـى فاعـل ، اُسـتغنيَ عـن الفاعل، وقد نُسب الاستدلال بهذا الدليل إلى الفارسي نقل عنـه هذا أبـو حيـان ، فقـال :
" وذهب الفارسي إلى أنّها لا فاعل لها ، وحُجته أنَّ الفعل إذا اُستُعمِل استعمالَ مـا لا يحتـاج إلـى فاعل اُستغني عن الفاعـل ، دليل ذلك أنَّ ( قلَّمـا ) فعلٌ ، لكن لمَّـا استعملته العرب للنفي ، فقالت : ( قلَّما يقومُ زيدٌ ) فـي معنـى : مـا يقومُ زيدٌ ، لم يحـتج إلـى فاعل ، كمـا أنَّ ( مـا ) لا تحتـاج إلـى فاعـل ، بـل صـارت بمنزلـة الحـروف التـي تصحب الأفعال ، فتقول : قلَّما يقومُ زيدٌ ، فكذلك ( كان ) لمَّا زيدت للدلالـة علـى الزمان الماضي صارت بمنزلة ( أمس ) ، فكما أنَّ ( أمس ) لا يحتـاج إلـى فاعل ، فكـذلك ما استعمل استعماله "[٤] .

وقد ذكـر هذا الـدليل قبلـه ابـن عـصفور[٥] ، ولكنـه نـسب الاسـتدلال بـه إلـى السيرافي ، والصحيح أنّ السيرافي لم يذهب هذا المذهب كما سيأتي لاحقًا[٦] .

---

(١) الأصول : ٢ / ٢٥٩ .
(٢) من الآية ( ٢٩ ) من سورة مريم .
(٣) شرح المفصل : ٧ / ٩٩ .
(٤) التذييل والتكميل : ٤ / ٢١٣ - ٢١٤ .
(٥) شرح الجمل : ١ / ٤٠٩ .
(٦) ينظر ص : ٤٢ .

٣ - أنَّ كان إذا كانت زائدة فهي تشبه الحرف الزائد ، فلم يبالَ بخلوها من الإسناد ، وقد أشار إلى هذا ابن مالك بقوله : " وزعم السيرافي أنَّ كان الزائدة مسندة إلى مصدر منوي ، ولا حاجة إلى ذلك ، ولا يُبالى بأن يقال : خلوُّها من الإسناد إلى منوي يلزم منه كونُ الفعل حديثًا عن غير محدِّث عنه ؛ لأنَّ كان المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد ، فلا يُبالى بخلوها من الإسناد ، كما أنَّ الضمير الواقع فصلاً لـمَّا قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها اُستجيز ألا يكون له موضع من الإعراب "[1] .

**٤ - عدم النظير :**

أنَّ كان لـمَّا زيدت بين الجار والمجرور نحو قول الشاعر السابق :

سَـرَاةُ بَنِـي أبـي بَكـرٍ تَـسَامى    علـى كـانَ المـسوَّمةِ العـرابِ[2]

لم يجز أن ينوى معها المرفوع ؛ لأنَّه يؤدي إلى الفصل بالجملة بين الجار والمجرور ، وهذا مما لا نظير له ، وقد أشار إلى هذا أيضًا ابن مالك بقوله : " وأيضًا فإنَّ كان قد زيدت بين على ومجرورها ، فإذا نوي معها فاعل لزم الفصل بين جار ومجرور بجملة ، ولا نظير لذلك ، وإذا لم ينو معها ضمير فاعل كان الفصل بكلمة واحدة ، فلا يمتنع ، كما لم يمتنع في ( ما ) بين عن ، ومن ، والباء ، ورُبَّ ، والكاف ، ومجروراتها "[3] .

٥ - عدم دلالة كان الزائدة غير العاملة على الحدث المطلق ، والحدث هو الذي يطلب الفاعل والمفعول ، فلمَّا خلت عن الحدث خلت عن الفاعل ، وقد أشار إلى هذا الرضي بقوله : " ... لأنَّ الفعل إنَّما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث ، لا للزمان ، فجاز لك أن تجرِّدها في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق ؛ لإغناء الخبر عنه ، فإذا جرَّدتها لم يبقَ إلاَّ الزمان ، وهو لا يطلب مرفوعًا ولا منصوبًا ، فبقي كالظرف دالاً على الزمان فقط ؛ فلذا جاز وقوعه موقعًا لا يقع غيره فيه حتى الظرف تبيينًا لإلحاقه بالظروف التي يُتَّسَعُ فيها ، فيقع بين ( ما ) التعجب ، وفعله ، وبين الجار والمجرور ، نحو : ( على كان المسوَّمة ) ،

---

(١) شرح التسهيل : ١ / ٣٦١ .

(٢) من الوافر ، ولم يعرف قائله .
ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ٢٩٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٠٨ ، والارتشاف : ٢ / ٩٦ ، والهمع : ٢ / ٩٩ - ١٠٠ .

(٣) شرح التسهيل : ١ / ٣٦١ .

فثبت أنَّ ( كان ) المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث المطلق "[١]
.

وزيادة كان عند الرضي كما يظهر لنا من نصِّه السابق أنَّها زيادة مجازية فهي تدل على الماضي ، ولكنَّها لم تعمل ، ولذلك فهي لا فاعل لها كما ذهب أبو علي الفارسي .

## الرأي الثاني :

ذهب السيرافي[٢] إلى أنَّ فاعل ( كان ) الزائدة المصدر مضمرًا ، وقد نصَّ على ذلك في استشهاده ببيت الفرزدق ، فقال : " وردّ ذلك أبو العباس محمد بن يزيد ، وزعم أنَّ كانوا لها اسم وخبر ، فاسمها الواو التي فيها ، وخبرها لنا التي قبلها كأنَّه قال : وجيران كانوا لنا ، والأظهر كلامُ الخليل ، ولنا من صلة جيران ( وكانوا ) دخولها غير مفيد للكلام ، كأنّه قال : وجيران لنا كرام ، وأدخل كانوا ، وجعل فيها ضمير الجيران كما يجعل في كان الموحدة ضمير ما جرى ذكره في معنى كان الأمر وخلق ، ولا يدخل شيء من الكلام في اسم لها ولا خبر "[٣]
.

وأيَّده في ذلك الصيمري حيث قال : " والوجه الآخر من وجهي كان : أن تستعمل زائدة لتبيين معنى الماضي فقط من غير أن تدخل على اسم واحد ولا على جملة ، ويكون فاعلها المصدر مضمرًا فيها كقولك : زيدٌ قائمٌ كانَ ، أي كان ذلك الكون ... "[٤] .

وقد فسَّر لنا ابن يعيش معنى زيادة كان عند السيرافي ، وهو : ألاَّ يكون لها اسم ولا خبر ، فقال : " وذهب السيرافي إلى أنَّ معنى قولنا : زائدة أن لا يكون لها اسم ، ولا خبر ، ولا هي لوقوع شيء مذكور ، ولكنَّها دالة على الزمان ، وفاعلها مصدرها ، وشبَّهها بظننت إذا ألغيت نحو قولك : زيدٌ ظننْتُ منطلقٌ ، فالظن ملغي هنا لم تعملها ، ومع ذلك ، فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الشك

(١) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ٢٠٣ .
(٢) شرح السيرافي : الجزء الثاني اللوحة ١٢٥ .
(٣) شرح السيرافي : الجزء الثاني اللوحة ١٢٥ .
(٤) التبصرة والتذكرة : ١ / ١٩٢ .

كأنَّك قلت : زيدٌ منطلقٌ في ظني ... "[١] .

وقد استدل السيرافي ، ومن معه على صحة قولهم بما يأتي :

### ١ - السماع :

جاء في شعر العرب زيادة كان وفاعلها مصدرها ، وذلك نحو قول الشاعر :

سَـرَاةُ بنـي أبِـي بكـر تَـسَامَى          علـى كـانَ المـسوَّمةِ العـرابِ[٢]

وقد استدل السيرافي[٣] ؛ وكذلك الصيمري بهذا البيت الشعري على زيادة كان بين الجار والمجرور ، مع دلالتها على الزمان الماضي والتقدير : كان ذلك الكون ، وقدَّره الصيمري بـ( تساموا على المسوَّمةِ العراب كان ذلك )[٤] .

هذا بالإضافة إلى أنَّه قد ورد في شعر العرب مجيء المصدر فاعلاً ، ومنه قول الشاعر :

لَعلَّـك والموعـودُ حـقٌّ لقـاؤُه          بَدَا لكَ في تلك القَلوص بَدَاءُ[٥]

فرُفِع ( بداء ) على أنَّه فاعل ( بدا ) وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل ، والتقدير : بدا لك رأيٌ بادٍ .

ورُدَّ هذا القول لما فيه من التكلُّف ، قال البغدادي : " ولـمَّا كان ظاهر هذا الشعر على طبق ( ثبت الثُّبوت ) بجعل المصدر فاعلاً لفعله ، وهو مما لا معنى له ، أجاب عنه بما ذكر ، ولا يخفى أنَّه تكلُّف ... "[٦] .

ولأبي علي الفارسي قول حسن في تخريج هذا البيت ، قال : " ولا يكون أن تُضمر المصدر كما أُضمر في قوله سبحانه : + ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ "[٧] ؛ لأنَّ ( البداء ) الذي هو المصدر قد صار بمنزلة العلم والرأي ، ألا ترى أنَّ الشاعر قد أظهره في قوله :

---

(١) شرح المفصل : ٧ / ٩٩ .
(٢) سبق تخريجه ص : ٤١ .
(٣) شرح السيرافي : الجزء الثاني اللوحة ١٢٥ .
(٤) التبصرة والتذكرة : ١ / ١٩٢ .
(٥) من الطويل ، لمحمد بن بشير .
روي منسوبًا في : خزانة الأدب : ٩ / ٢١٣ - ٢١٦ ، ومعجم شواهد العربية : ٢٠ .
وبلا نسبة في : الخصائص : ١ / ٣٤١ ، وشرح شذور الذهب : ١٦٢ .
(٦) خزانة الأدب : ٩ / ٢١٣ .
(٧) من الآية ( ٣٥ ) من سورة يوسف .

لَعلَّـــكَ والموعــودُ حَــقٌّ لقــاؤُه    بدا لكَ في تلك القَلُوص بَداءُ[1] .

فهو مثلُ : قد قيل فيه قولٌ ، ونحو ذلك "[2] .

وقد أشاد البغدادي في الخزانة بقول أبي علي الفارسي هذا ، وبصنع ابن الشجري الذي تابع الفارسي في قوله ، فقال : " والجيد ما قاله أبو علي ( في كتاب الشعر ) قال : أضمر البداء في قوله تعالى : + ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ "[3] لأنَّ البداء هو المصدر قد صار بمنزلة العلم والرأي ... وكذلك صنع ابن الشجري في الآية والبيت ... "[4] .

وبناء على هذا الخلاف اختلف النُّحاة حول زيادة ( كان ) في قول الفرزدق :

فَكيــفَ إذا مَــررْتُ بِـدَارِ قَــومٍ    وجِيـرَانٍ لنَـا كَـانُوا كِـرامِ[5] .

ذهب الخليل[6] ووافقه سيبويه[7] إلى أنَّ ( كان ) في هذا البيت زائدة ، ولم تمنع زيادتها من إسنادها إلى الضمير ، كما لم يُمنع من إلغاء ظَنَّ إسنادها في نحو : زيدٌ ظننْتُ قائمٌ[8] .

ووافقهما في هذا الفارسي حيث عدَّ كان زائدة في قول الفرزدق السابق ، قال : " ... فإن قلت : فكيف يُلغى ( كان ) وقد عملت في الضمير ؟

قلنا : تكون ( كان ) لغوًا ، والضمير الذي فيها تأكيد لما في ( لنا ) لا أنَّه مرتفع بالفاعل ، ألا ترى أنَّه لا خبر له .

فإن قلت : كيف جاز أن تُلغيها وقد عملت ؟

قلنا : لا يمتنع ذلك ، ألا ترى أنَّك تلغي ( ظننْتُ ) بأسرها ، وهي جملة ، وقد عمل ما تلغيه من الفعل ، فكذلك يجوز أن تلغي ( كان ) وحدها في قوله : ( كانوا كرام ) كما جاز إلغاء الجملة بأسرها في ( ظننْتُ ) بل يكون إلغاء بعض الجملة أيسر من إلغاء الجملة بأسرها .

وجاز إلغاء ( كانوا ) ؛ لأنَّها لم تقع أولاً إنَّما وقعت بين صفة وموصوف ، فجاز إلغاؤها كما جاز إلغاء ( هو ) لما كانت واقعة بين الخبر والمخبر عنه ،

---

(١) سبق تخريجه .
(٢) إيضاح الشعر : ٥٤٦ .
(٣) من الآية ( ٣٥ ) من سورة يوسف .
(٤) خزانة الأدب : ٩ / ٢١٣ .
(٥) سبق تخريجه ص : ٣٩ .
(٦) كتاب الجمل المنسوب للخليل : ١٥٠ .
(٧) الكتاب : ٢ / ١٥٣ - ١٥٤ .
(٨) التذييل والتكميل : ٤ / ٢١٨ .

وكما جاز إلغاءُ ( كان ) في : ما كانَ أحسنَ زيدًا .

وحكم ما تلغيه أن توسطه ، ولا تبتدئُهُ قياسًا على ( هو ) الفصل ، ولا تبتدئ به ؛ لأنَّ الملغي غير معتد به ، وإذا كان غير معتد به ، وكان القصد في باب الإفادة غيره قبح أن يؤخر ما الاهتمام به أكثر ، ويقدم ما العناية والاهتمام به أقل .

فإن قيل : لو كان الضمير في ( كانوا ) مؤكّدًا للضمير الذي في ( لنا ) لكان منفصلاً من ( كان ) وليس يقع المتصل موقع المنفصل في الضرورة ، ولو كان علامة للجمع مثل ( أكلُونِي البَراغِيثُ )[1] لكان بعيدًا ؛ لأنَّ ذكره قد جرى وليس كذلك ما كان علامة للجمع "[2] .

ووافقهم في هذا أيضًا : ابن السيد ، وابن مالك كما نقل البغدادي[3] .

ولكنه رُدَّ قولهم بأنَّ الفعل الملغي لم ينزل منزلة الحروف حتى لا يليق الإسناد إلى الفاعل ، بل هو فعل صحيح ، وضع لقصد الإسناد .

وخالفهم في ذلك المبرد[4] ، وأكثر النحويين[5] ، فذهبوا إلى أنَّ كان ليست زائدة ، بل هي عاملة ، والواو اسمها ، و( لنا ) في موضع خبرها ، والجملة في موضع الصفة لجيران ، وكرام صفة بعد صفة .

ووافقه في ذلك الرضي[6] ، وأبو حيان[7] .

هذا وقد حاول ابن ولاد الانتصار لسيبويه على المبرد ، فقال : " قال أحمد : إذا كانت ( لنا ) من صلة جيران معلّقة بها ، فليس يجوز أن يكون خبرًا لكان ، مثال ذلك أنَّك لو قلت : مررْتُ برجلٍ راغبٍ فينا كان ، لم يجز أن تجعل فينا وهو معلّق براغب خبرًا عن كان ، وكذلك مررْتُ برجلٍ نازلٍ علينا كان ، فإن جعلت علينا ، وفينا ، ولنا خبرًا عن كان ، فهو سوى ذلك المعنى ، ولم تكن الرغبة فينا ، ولا النزول علينا ، ولا المجاورة لنا ، وكأنَّك قلت : مررْتُ برجلٍ راغبٍ ، ولا تذكر فيمن

---

(١) اختلف النحاة في نسبة هذه اللغة ، فنسبها بعضهم إلى طيء ، وبعضهم إلى أزد شنوءه ، وبعضهم الآخر إلى بلحارث بن كعب .
ينظر : الكتاب لسيبويه : ١ / ٢٠ ، ٧٨ ، ٢ / ٤١ ، ٣ / ٢٩ ، والأصول لابن السراج : ١ / ٧١ ، ١٣٦ ، ١٧٢ ، ٢ / ٨٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٨٧ ، والجنى الداني : ١٤٩ .
(٢) المسائل البصريات : ٢ / ٨٧٥ - ٨٧٦ .
(٣) خزانة الأدب : ٩ / ٢٢٠ .
(٤) المقتضب : ٤ / ١١٦ - ١١٧ .
(٥) التذييل والتكميل : ٤ / ٢١٨ .
(٦) ينظر نص الرضي السابق ص : ٣٩ .
(٧) التذييل والتكميل : ٤ / ٢١٨ - ٢٢١ .

رغب ، ثم قلت : كان فينا كما تقول : كان معنا ، وكذلك نازل ، وما أشبهه مما يقتضي حرفًا من الحروف ، وكأنَّه قال في البيت : وجيرانٍ ، ولم يبيّن لمن هم جيران ، ثم قال : كانوا لنا ، أي : كانوا نملكهم ، وهذا المعنى غير ما ذهب إليه الشاعر ، وهو متكلف "[1] .

كما حاول أبو حيان أن يوضح مقصد الخليل وسيبويه ، فقال : " وإطلاق الخليل ، وسيبويه عليها أنَّها زائدة لا يعنيان بالزيادة ما فهم النحويون عنهما ، إنما أرادا بالزيادة أنَّه لو لم تدخل هذه الجملة بين ( جيران ) ، و( كرام ) لفُهِمَ أنَّ هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى ، وأنَّه فارقهم ، فالجيرة كانت في الزمان الماضي ، فجيء بقوله : ( كانوا لنا ) على هذا المعنى ، لا يستفاد بها إلاَّ تأكيد مافُهم من المضي قبل دخولها ، فأطلق عليها الخليل الزيادة بهذا المعنى لا بمعنى أنّها زيدت كزيادة : ما كان أحسنَ زيدًا ! ... "[2] .

ولابد من الإشارة هنا إلى أنَّ الرضيَّ مع أنَّه اختار مذهب أبي علي الفارسي في أنَّ كان الزائدة لا فاعل لها إلاَّ أنَّه خالفه في زيادة كان في بيت الفرزدق السابق .

الترجيح :

الذي يظهر لي بعدما سبق ذكره من آراء النُّحاة حول كان الزائدة هل ترفع الفاعل أو لا ؟ أنَّ الرأي المتجه هو رأي الفارسي ومعه الرضي ، وذلك للأسباب الآتية :

### ١ - الإجماع :

أنَّ رأي الفارسي ، والرضي موافق عليه بالإجماع ؛ إذ نُسب هذا الرأي لجمهور المحققين ، والإجماع حجة .

### ٢ - شبه الحرف :

وذلك لأنَّ كان إذا جاءت زائدة أشبهت الحرف الزائد ؛ لأنَّ الزيادة في الأصل هي للحروف ، وليست للأفعال ، فالحرف الزائد لا يعمل ، وكذلك كان لا تعمل فلم يُبال بخلوها من الإسناد ، وقد سبق الإشارة إلى ذلك .

### ٣ - عدم النظير :

أنَّ كان إذا زيدت بين الجار والمجرور لا يصح أن يضمر معها الفاعل ؛ لأنَّ هذا يؤدي إلى الفصل بين الجار والمجرور بالجملة ، وهذا لا نظير له .

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد : ١٣٩ - ١٤٠ .
(٢) التذييل والتكميل : ٤ / ٢٢١ .

## (٥) إسناد نعم وبئس إلى الذي الجنسية

قال الرضي : " ولا يمتنع عند أبي علي ، والمبرد ، وهو الحق ، خلافًا لغيرهما : إسناد نعم وبئس إلى ( الذي ) الجنسية ، وكذا ( من ) ، و( ما ) ، وأعني بالجنسية ما تكون صلتها عامة ، وفي نهج البلاغة : ( وَلَنِعْمَ دَارُ مَنْ لَمْ يَرْضَ بِهَا دَارًا )[1] .

قال :

فَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ          وَنِعْمَ مَنْ هُو فِي سِرٍّ وَإِعْلانِ[2]

.

وتقول : نعم الذي هو عبد زيد ، وأمَّا إن كانت صلتها مخصوصة : نحو الذي كان اليوم في الدار ، والإشارة إلى شخص معيَّن ، فلا يجوز ؛ إذ يلزم فاعلها الإبهام "[3] .

المناقشة :

من المعلوم أنَّ فاعل نعم وبئس إمَّا أن يأتي ضميرًا مستترًا مفسرًا بنكرة منصوبة على التمييز نحو : ( نِعْمَ رجلاً زيدٌ ) .

وإمَّا أن يأتي اسمًا ظاهرًا معرَّفًا بأل الجنسية نحو : ( نعْمَ الرجلُ زيدٌ ) ، أو اسمًا مضافًا إلى ما اُقترن بها نحو : ( نعمَ غلامُ القومِ ) ، أو مضافًا إلى اسم أُضيف إلى مُقترنٍ بها نحو : ( نِعْمَ غلامُ رجلِ الدارِ زيدٌ ) .

وأما الاسم الموصول فقد اختلف النحويون في مجيئه فاعل نعم وبئس وقيامه مقام المعرَّف بأل الجنسية ، فيكون فاعلاً لها نحو : ( نِعْمَ الَّذي يَفعلُ الخيرَ زيدٌ ) ، فكان لهم فيه عدد من الآراء .

**الأول :** ذهب المبرد[4] ، وأبو علي الفارسي[1] إلى جواز إسناد نعم وبئس

---

(١) هذه العبارة ذكرها الإمام علي رضي الله عنه ضمن كلامه الذي قاله عند تلاوته لقوله عز وجل : + يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ" - الآية ( ٦ ) من سورة الانفطار - حيث بيّن فيها صغر الدنيا في نظره .
ينظر : نهج البلاغة لعلي رضي الله عنه : ٢ / ٢٤٢ .

(٢) من البسيط ، ولم يعرف قائله ، والمزكأ : اسم مكان بمعنى : الملجأ .
ينظر : الإغفال لأبي علي الفارسي : ١ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، وإيضاح الشعر للفارسي : ٤١٦ - ٤١٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١١ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٤١٠ - ٤١٥ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٤) المقتضب : ٢ / ١٤١ .

إلـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــى ( الذي ) الجنسية ، وكذا ( من ، وما ) ، وجعلها فاعلاً لهما .

قال المبرد : " ... فإن قلت : قد جاء + وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ "[٢] فمعناه الجنس ، فإنَّ الذي إذا كانت على هذا المذهب صلحت بعد نعم وبئس ، وإنّما يكره بعد هذا تلك المخصوصة "[٣] .

وقد نصَّ الفارسي على تأييد المبرد بقوله : " وقد أجاز أبو العباس في ( الذي ) أن تلي نعم وبئس ، وذلك إذا كان عامًّا غير مخصوص ، كالذي في قوله : + وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ "[٤] ، والذي في مثل قوله : + كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسۡتَوۡقَدَ

نَارًا "[٥] ، وإذا جاز في ( الذي ) كان في ( ما ) أجوز ... "[٦] .

واختار هذا المذهب أيضًا ابن مالك ، وصححه ؛ لأنَّ مقتضى النظر الصحيح ألاَّ يُطلق جوازه ، ولا منعه ، فقال : " فظاهر هذا القول من أبي الحسن يشعر بأنَّه لا يجيز : نِعْمَ الذي يفعلُ زيدٌ ، ولا نِعْمَ من يفعلُ زيدٌ ، ومثل هذا لا ينبغي أن يمنع ؛ لأنَّ الذي يفعل بمنزلة الفاعل ، ولذلك اطرد الوصف به ، ومقتضى النظر الصحيح ألاَّ يجوز مطلقًا ، ولا يمنع مطلقًا ، بل إذا قصد به الجنس جاز ، وإذا قُصد به العهد مُنع ، وهذا مذهب المبرد ، والفارسي ، وهو الصحيح ... "[٧] .

هذا وقد وافق الفارسيَّ أيضًا في هذه المسألة الرضي[٨] فيما تبع فيه المبرد حين جوَّز إسناد نعم وبئس إلى الاسم الموصول ( الذي ) الجنسية ، وما ، ومن ، بالرغم من أنَّه نصَّ في موضع آخر على قلة وقوع ( الذي ) مصرَّحًا به فاعلاً لنعم وبئس خلافًا لما قاله الفارسي ، وسيأتي بيانه لاحقًا[٩] .

وقد استدل أصحاب هذا المذهب على صحة قولهم بما يأتي :

---

(١) الإغفال : ١ / ٣٤٩ - ٣٥٠ .
(٢) من الآية ( ٣٣ ) من سورة الزمر .
(٣) المقتضب : ٢ / ١٤١ .
(٤) من الآية ( ٣٣ ) من سورة الزمر .
(٥) من الآية ( ١٧ ) من سورة البقرة .
(٦) الإغفال : ١ / ٣٤٩ .
(٧) شرح التسهيل : ٣ / ١١ .
(٨) ينظر نص الرضي ص : ٤٩ .
(٩) ينظر ص ٢٦٣ مسألة : ( نوع ما إذا وقعت بعد نعم وبئس ) .

**١ - السماع :**

ورد السماع بمجيء فاعل نعم وبئس موصولاً ، ومنه قول الشاعر :

وَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ    ونِعْمَ مَنْ هُو في سِرٍّ وإعلان[١]

استدل المبرد ، وأبو علي الفارسي بهذا البيت الشعري على أنَّ ( من ) الثانية موصولة بمعنى الذي جاءت فاعلاً لنعم ، وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره مثله ، والجملة صلة ( من ) ، والمخصوص بالمدح محذوف تقديره : بشرٌ .

٢ - أنَّ ( الذي ) مع صلته بمنزلة الفاعل ، فجاز وقوعه فاعلاً لنعم وبئس ، وقد أشار إلى هذا الصبان بقوله : " قوله : ( لأنَّ الذي ) أي مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أي بمنزلة اسم الفاعل المحلى بأل ، واسم الفاعل المحلى بأل يقع فاعلاً لنعم وبئس ، فكذا ما هو بمنزلته ، والمراد بكونه بمنزلته أنَّه مؤول به "[٢] .

**الثاني :**

منع الكوفيون[٣] ، وجماعة من البصريين[٤] إسناد نعم وبئس إلى الذي الجنسية ، وممَّن نصَّ على المنع منهم ابن السراج[٥] ، والجرمي[٦] .

واستدل أصحاب هذا المذهب على صحة مذهبهم بما يأتي :

١ - عدم ورود السماع به من العرب[٧] .

٢ - مخالفة الأصل ، وذلك ؛ لأنَّ فاعل نعم وبئس إذا كان معرفًا بأل وحذفت منه كانت له نكرة تنصبه بخلاف ( الذي ) فليس له نكرة ، وقد أشار إلى هذا ابن السراج بقوله مُعلّقاً على نصِّ المبرد السابق : " فهذا الذي قاله قياس ، إلاَّ أنِّي وجدت جميع ما تدخل عليه نعم وبئس ، فترفعه ، وفيه الألف واللام فله نكرة

---

(١) سبق تخريجه ص : ٤٩ .
(٢) حاشية الصبان : ٣ / ٤٢ .
(٣) توضيح المقاصد للمرادي : ٢ / ٩٠٨ .
(٤) الارتشاف لأبي حيان : ٣ / ٢٣ .
(٥) الأصول : ١ / ١١٣ .
(٦) الارتشاف : ٣ / ٢٣ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ٩٠٨ .
(٧) توضيح المقاصد : ٢ / ٩٠٨ .

تنصبه نعم وبئس إذا فقد المرفوع ، و( الذي ) ليست لها نكرة البتة تنصبها "[١] .

وقد ردّ ابن مالك[٢] على هذا الدليل بما سبق أن ذكرناه ، وهو أنَّ الذي مع صلته بمنزلة اسم الفاعل المحلى بأل ، ولذلك اطرد الوصف به .

الترجيح :

يبدو لي بعد الوقوف على آراء النحويين حول إسناد نعم وبئس إلى الاسم الموصول ( الذي ) الجنسية ، و( ما ) ، و( من ) كذلك أنَّ الرأي المتجه هو رأي جمهور الكوفيين ، والبصريين ، خلافًا للمبرد والفارسي والرضي ، وذلك للأسباب التالية :

**١ - الإجماع :**

حيث أجمع النحاة على أنَّ فاعل نعم وبئس يأتي معرَّفًا بأل ، أو مضافًا إلى ما فيه أل ، أو مضافًا إلى مضاف مقترن بأل ، ولم ينصوا على مجيئه اسمًا موصولاً إلاَّ المبرد، والفارسي .

٢ - عدم ورود السماع بمجيء فاعل نعم وبئس ( الذي ) الجنسية ، وإنَّما ورد السماع بمجيء ( من ) ، و( ما ) الموصلتين فاعلاً لنعم وبئس ، وذلك نحو البيت الشعري السابق .

٣ - أنَّ النادر لا حكم له ، ولا يصح الحمل عليه .

وهذا ما ذكره الرضي حين نصَّ على قلّة وقوع ( الذي ) مصرَّحًا به فاعلاً لنعم وبئس حينَ ردَّ رأي أبي علي الفارسي في مجيء ( ما ) موصولة بمعنى الذي بعد نعم وبئس ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، كيف يردُّ الرضي رأي أبي علي الفارسي هناك ، ويأخذ به هنا ؟

---

(١) الأصول : ١ / ١١٣ .

(٢) شرح التسهيل : ٣ / ١١ .

## (٦) وصف المجرور برُبَّ

قال الرضي : " قوله : ( موصوفة على الأصح ) هذا مذهب أبي علي وابن السراج ، ومن تبعهما .

وقيل : لا يجب ذلك ، والأولى : الوجوب ؛ لأنَّ ( ربَّ ) مبتدأ على ما اخترنا ، لا خبر له ؛ لإفادة صفة مجرورة معنى الجملة ، كما في : أقلَّ رجلٌ يقولُ ذلك على ما اخترنا . وقولهم : ( خطيئةٌ يومٍ لا أصيدُ فيه ) ، ولا يوصف ( ربَّ ) ، فلا يقال : ربَّ رجلٍ كريمٌ بالرفع ، كما لا يوصف ( أقل ) ؛ لكون ( ربَّ ) كحرف النفي فإنَّ التقليل عندهم كالنفي ، فلهذا لا يتقدّم عليه ناسخ ، ولزم الصدر "[١] .

المناقشة :

( ربَّ ) اسم عند الكوفيين[٢] وابن الطراوة[٣] ، وحرف جر عند البصريين[٤] ، يفيد التقليل في نفسه ، أو في النظير ، ولها صدر الكلام ؛ لأنَّها لمَّا كانت تدل على التقليل ، وتقليل الشيء يقارب نفيه أشبهت حروف النفي ، وحروف النفي لها صدر الكلام[٥] .

وكثيرًا ما يحذف عاملها ، وتدخل على النكرة ظاهرة ، أو مضمرة[٦] ، فإن دخلت على النكرة الظاهرة ، ففي وصف هذه النكرة خلاف بين النحويين ، حيث ذهبوا فيها مذهبين هما :

### المذهب الأول :

أنَّه لا يلزم وصف مجرورها النكرة ، وممَّن ذهب إلى هذا من النُّحاة الأخفش[٧] ، والفراء[٨] ، والزجاج[٩] ، وأبو الوليد الوقشي[١٠] ، وابن طاهر[١] ،

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ٣٩ - ٤٠ .
(٢) الارتشاف لأبي حيان : ٢ / ٤٥٥ .
(٣) الجنى الداني للمرادي : ٤٣٩ .
(٤) المساعد لابن عقيل : ٢ / ٢٨٤ .
(٥) أسرار العربية لابن الأنباري : ٢٦٢ - ٢٦٣ .
(٦) شرح اللمحة البدرية لابن هشام : ٢ / ٢٤٥ - ٢٤٦ .
(٧) ينظر : المساعد لابن عقيل : ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، والجنى الداني : ٤٥٠ .
(٨) ينظر : الارتشاف : ٢ / ٤٥٧ ، والجنى الداني : ٤٥٠ .
(٩) ينظر : المساعد : ٢ / ٢٨٦ ، والارتشاف : ٢ / ٤٥٧ .
(١٠) ينظر : الارتشاف : ٢ / ٤٥٧ .

، وابـن خـروف[٢] ، وابـن مالـك[٣] ، وابـن عقيـل[٤] ، وقيـل هـو ظـاهر كـلام سيبويه[٥] ، حيث فُهم ذلك من قولـه : " وإذا قلت : رُبَّ رجلٍ يقولُ ذاك ، فقد أضفتَ القولَ إلى الرجلِ برُبَّ "[٦].

ومـن قولـه فـي بـاب ( كـم ) حـين سـاوى بـين معناهـا ومعنـى ( ربَّ ) : " ومعناها معنى ربَّ "[٧]، ثم قال : " واعلم أنَّ كم في الخبر لا تعمل إلاَّ فيما تعمل فيه رُبَّ ؛ لأنَّ المعنى واحد ... "[٨] .

وقد أيَّده في ذلك ابن مالك حيث قال موضحًا كلامه : " والذي يدل على أنَّ وصف مجرورها لا يلزم عند سيبويه تسويته إيَّاها بـ( كم ) ، ووصف مجرور ( كم ) الخبرية لا يلزم ، فكذا وصف ما سُوِّي بها ، ومن كلامه المتضمن استغناء مجرورها قوله في باب الجر : ( وإذا قلت : ربَّ رَجلٍ يقولُ ذاكَ ، فقد أضفت القول إلى الرجل بربَّ )[٩] ... "[١٠] .

هذا وقد استدلَّ أصحاب هذا المذهب على صحة رأيهم بما يأتي :

## أولاً : السماع :

لقد سمع مجيئها في شعر العرب في أكثر من موضع غير موصوفة ، ومن ذلك قول الشاعر :

ألاَ رُبَّ مَولـودٍ ولَـيْسَ لَـهُ أبٌ        وَذِي وَلَـدٍ لـم يَلْـدَهُ أبَـوانِ[١١]

حيث جاء هنا ( مولود ) غير موصوف ، وهو مجرور بربّ ، وهذا دليل على عدم لزوم وصف مجرور ربَّ .

---

(١) ينظر : الجنى الداني : ٤٥٠ .

(٢) شرح الجمل : ١ / ٥٤٨ .

(٣) شرح التسهيل : ٣ / ١٧٤ - ١٨٢ .

(٤) المساعد : ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٨٢ - ١٨٣ ، والارتشاف : ٢ / ٤٥٧ ، والجنى الداني : ٤٥٠ .

(٦) الكتاب : ١ / ٤٢١ .

(٧) المرجع السابق : ٢ / ١٥٦ .

(٨) المرجع السابق : ٢ / ١٦١ .

(٩) المرجع السابق : ١ / ٤٢١ .

(١٠) شرح التسهيل : ٣ / ١٨٢ - ١٨٣ .

(١١) من الطويل ، لعمرو الجنبي ، وقيل : لرجل من أزد السراة .
روي منسوبًا في : الكتاب : ٢ / ٢٢٦ ، والتصريح : ٢ / ١٨ .
وبلا نسبة في : الخصائص : ٢ / ٣٣٥ ، والمساعد : ٢ / ٢٨٦ .

ومنه قول أم معاوية :

يَــــا رُبَّ قَائِلَـــــةٍ غَـــــداً          يَـــا لَهْـــفَ أُمِّ مُعَاوِيَـــهْ[1]

وكذلك في هذا الشاهد جاءت ( قائلة ) مجرورة بربَّ ، ولكنها غير موصوفة ، وهذا يدل على عدم لزوم وصف مجرورها .

هذا وقد أشار ابن مالك إلى أنَّ هذه النصوص المسموعة ثابتة بالنقل الصحيح مما ينفي الأخذ بقول المبرد وابن السراج ومن تابعهما فقال : " ولا مبالاة بقول المبرد ، ولا بقول ابن السراج ، فإنَّهما لم يستندا في ذلك إلاَّ إلى مجرد الدعوى ، ولو لم يكن غير ما ادّعياه مسموعًا ، لكان مساويًا لما ادّعياه في إمكان الأخذ به ، فكيف وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح "[2] .

ولكن المرادي اعترضه بعد أن نقل كلامه السابق ؛ لأنَّه يمكن أن تُخرَّج الشواهد السابقة على حذف الموصوف ، فقال : " ... ولقائل أن يقول : الموصوف في هذا البيت محذوف ، تقديره : يا رب امرأةٍ قائلةٍ ، وكذا في جميع الأبيات التي استشهد بها ، لأنَّ جميعها صفات "[3] .

**ثانيا :** أنَّ ما في ( رُبَّ ) من معنى القلة ، ودلالتها عليه ، أو على الكثرة ، ودلالتها عليه ، يغني عن الوصف كما يكون ذلك في ( كم ) الخبرية ، وقد أشار إلى هذا ابن عقيل بقوله : " ووجّه بأنّ ما فيها من معنى القلة ، أو الكثرة يغني عن الوصف كما في كم الخبرية "[4] .

وقد ردَّ ابن يعيش هذا الدليل بأنَّ النكرة الموصوفة أبلغ في التقليل ، ومن هنا كان التزام الوصف واجب ، فقال : " وإنَّما لزم المجرور هنا الوصف ؛ لأنَّ المراد التقليل ، وكون النكرة هنا موصوفة أبلغ في التقليل ألا ترى أنَّ رجلاً جوادًا أقلُّ من رجلٍ وحدِه ؛ فلذلك من المعنى لزمت الصفة مجرورها ، ولأنَّهم لمَّا حذفوا العامل ، فكثر ذلك عنهم ، ألزموها الصفة لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل "[5] .

---

(١) من مجزوء الكامل ، لهند بنت عتبة :
روي منسوبًا في : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٧٩ ، والجنى الداني : ٤٥١ .
وينظر : السيرة النبوية لابن هشام : ٣ / ٣٣ ، وروايته : ( يا ويح ) .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٧٩ .
(٣) الجنى الداني : ٤٥١ .
(٤) المساعد : ٢ / ٢٨٦ .
(٥) شرح المفصل : ٨ / ٢٨ .

**ثالثاً :** مساواتها لـ( كم ) الخبرية حيث نصَّ سيبويه على ذلك ، كما سبقت الإشارة إليه[١] ، وعليه حُملت ربَّ ، فكما لا يوصف مجرور كم الخبرية ، فكذلك مجرور ربَّ للمساواة التي بينهما ، وهذا ما نصَّ عليه ابن مالك ، وقد سبق توضيح ذلك[٢] .

وقد رُدَّ هذا الدليل أيضًا بأنَّ هذه المساواة إنَّما هي لوقوعها في الصدارة ، ولدخولها على النكرة ، وأنَّ هذه النكرة تدل على أكثر من واحد ، فالحاجة إلى الوصف باقية ، وإن كان الاسم الواقع بعد ( كم ) يدل على كثير ، والاسم الواقع بعد ( ربَّ ) يدل على قليل ، وبهذا قال ابن درستويه ، والرماني وغيرهم من شراح كتاب سيبويه[٣] .

**المذهب الثاني :**

لزوم وصف المجرور برُبَّ بمفرد ، أو جملة للمبالغة في معنى التقليل المستفاد من رُبَّ .

وممَّن قال به من النُّحاة : المبرد[٤] ، وابن السراج[٥] ، والفارسي[٦]، والثمانيني[٧]، والزمخشري[٨] ، والأنباري[٩] ، وابن الحاجب[١٠] ، وأبو علي الشلوبين[١١] ، والرضي[١٢] ، وابن أبي الربيع[١٣] ، وابن هشام[١٤] ، ونُسب هذا الرأي أيضًا للبصريين[١٥] .

قال ابن السراج في ذلك : " واعلم أنَّه لابد للنكرة التي تعمل فيها ( ربَّ ) من صفة ، إمَّا اسم ، وإمَّا فعل ، لا يجوز أن تقول : رُبَّ رجلٍ وتسكت حتى

---

(١) ينظر ص : ٥٥ .
(٢) ينظر ص : ٥٥ .
(٣) الجنى الداني : ٤٤٧ .
(٤) لم أقف عليه في المقتضب ، وينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٨١، والجنى الداني: ٤٥٠ ، والارتشاف : ٤٥٧ .
(٥) الأصول : ١ / ٤١٨ .
(٦) الإيضاح العضدي : ٢٦٦ .
(٧) الفوائد والقواعد : ٣٣٧ .
(٨) المفصل : ٣٤٠ .
(٩) أسرار العربية : ٢٦٢ .
(١٠) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ٣٩ - ٤٠ .
(١١) التوطئة : ٢٤٥ .
(١٢) ينظر نص الرضي في أول المسألة ص : ٥٤ .
(١٣) البسيط : ٢ / ٨٦٤ - ٨٦٥ .
(١٤) شرح اللمحة البدرية : ٢ / ٢٤٥ - ٢٤٦ .
(١٥) الجني الداني : ٤٥٠ .

تقول : رُبَّ رجلٍ صالحٍ ، أو تقول : رجل يفهمُ ذاكَ ، ورب حرف قد خولف به أخواته ، واضطرب النحويون في الكلام فيه ... "[١] .

وأيَّده في هذا أبو علي الفارسي حيث قال معلّقًا على قول سيبويه : " وإذا قُلت : رُبَّ رجلٍ يقولُ ذاكَ ، فقد أضفت القول إلى الرجل برُبَّ[٢] .

قال أبو علي : ( يُقولُ ) هاهنا في موضع جرٍّ ؛ لأنَّه صفة لرجل ، والصفة تجري على الموصوف من غير أن تضاف إليه بحرف جرٍّ ، والمضاف إلى رجلٍ برُبَّ فعل محذوف ( رأيْتُ ) وما أشبهه ، جوابًا لمن يقول : ما رأيْتُ رجلاً يقولُ ذاكَ ، وهو مذهب أبي بكر "[٣] .

وقد استدل أصحاب هذا المذهب على صحة مذهبهم بما يلي :

**أولاً :** أنَّه لـمَّا حُذف عامل ( رُبَّ ) التزم بالوصف عوضًا عنه ، وذلك نحو :
" رُبَّ رجلٍ صالحٍ " ، والتقدير : " رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيْتُ "[٤] فلمَّا حُذف العامل عُوِّض عنه بالصفة ، وقد أشار إلى هذا الثمانيني بقوله : " وأمَّا لزوم الصفة لمجرورها؛ فلأنَّهم لـمَّا حذفوا الفعل الذي تتعلّق به جعلوا لزوم الصفة بمجرورها عوضًا من
ذلك الفعل ، وقد يظهرون هذا الفعل المحذوف في الشعر إذا اضطرَّ الشاعر إلى إظهاره "[٥] .

ثانياً : أنَّ رُبَّ للتقليل ، وتدخل على النكرة ، والنكرة بلا صفة فيها تكثير بالشياع والعموم ، ووصفها يحدث فيها التقليل بإخراج الخالي منه ، فلزم وصفها لذلك ، وقد أشار إلى هذا ابن عصفور بقوله : " وإنَّما لزم المخفوض بها الصفة ؛ لأنَّها للتقليل ، والجنس في نفسه ليس بقليل ، وإنَّما يقل بالنظر إلى صفة ما ، وقد تحذف الصفة إذا تقدَّم ما يدل عليها ... "[٦] .

وذكر ابن أبي الربيع أنَّ مجرور رُبَّ لابد أن يكون موصوفًا ، وإن جاء غير موصوف ، فيكون في تقدير الصفة ، فقال : " والذي يظهر أنَّه لابُدَّ أن يكون موصوفًا ، ومتى جاء غير موصوف ، فلابُدَّ أن يكون في تقدير الصفة ، ولعلَّةٍ ما لم تحذف العرب صفته ، وألزمت هذه الصفة الظهور ؛ لأنَّ الموضع موضع

---

(١) الأصول : ١ / ٤١٨ .
(٢) الكتاب لسيبويه : ١ / ٤٢١ .
(٣) التعليقة : ١ / ٢١٧ .
(٤) التوطئة للشلوبين : ٢٤٥ .
(٥) الفوائد والقواعد : ٣٣٧ .
(٦) شرح الجمل : ١ / ٥٠٣ .

افتخار "[1].

**ثالثاً :** أنَّ ( رُبَّ ) تفيد تقليل الشيء ، وتقليل الشيء يقارب نفيه ، فأشبهت بذلك حروف النفي ، فكان حقها أن تقع صدرًا ، وألاَّ يتقدم عليها ما يعمل في الاسم بعدها ، وأن تدخل على الجملة ، فلمَّا قوى الشبه بين ( رُبَّ ) وحروف النفي ، احتاجت ( رُبَّ ) للوصف في مجرورها ، واقتضى القياس أن يكون جملة كما هو في جملة النفي .

وقد أشار إلى هذه المشابهة بينهما الرضي ، وقد سبق أن ذكرت نصه ، في أول المسألة ، فلا حاجة إلى إعادته هنا[2] ، ولعلَّه اقتبس هذا القول مما قاله الفارسي في إيضاح الشعر حيث قال : " والأقيس فيما انجرَّ بـ( رُبَّ ) أن يوصف بفعل ، وفاعل، أو اسم فاعل ؛ لأنَّ أصل ( رُبَّ ) ، وإن كان كما ذكرنا ، فقد صار عندهم بمنزلة النفي ، ألا ترى أنَّها لا تقع إلاَّ صدرًا ، كما أنَّ النفي كذلك ، وأنَّ المفرد بعده قد دلَّ على أكثر من واحد ، وهذا ممَّا يختص به النفي ونحوه ، فإذا كان كذلك صار ذلك الأصل كالمرفوض ، وصار الحكم لهذا الذي عليه الاستعمال الآن ، وقد صار كالنفي بما لزمه مما ذكرنا ، كما صار ( أقلُّ رجلٍ ) بمنزلة ذلك ، فكما أنَّ حكم الصفة المضاف إليه ( أقلُّ ) أن يكون على ما ذكرنا ، كذلك حكمُ ما انجرَّ بـ( رُبَّ ) "[3] .

وقد ذكر ابن مالك الدليلين السابقين ، وضعفهما من جهتين[4] :

**الأولى :** أنَّ ( رُبَّ ) عندهم للتقليل ، وهي في نفس الوقت تكون للتكثير ، وإذا أُريد بها التقليل ، فإنَّ النكرة لابد أن توصف ؛ لأنَّها إذا لم توصف أُريد بها العموم ، والعموم فيه معنى التكثير ، وأمَّا إذا أُريد بها غير العموم فيكون فيها تقليل ، فإن وصفت بعد دخول رُبَّ ازداد التقليل ، فالتقليل يزداد بزيادة الأوصاف.

**الثانية :** أنَّ ( رُبَّ ) لا تكون إلاَّ جوابًا ، وأنَّ الجواب يلزم أن يوافق المجاب على حسب قولهم ، وهذا غير لازم بالاستقراء ؛ لأنَّها تكون جوابًا وغير جواب ، كما أنَّها قد تكون جوابًا موصوفًا ، وقد تكون جوابًا غير موصوف ، فيكون

---

(١) البسيط : ٢ / ٨٦٥ .
(٢) ينظر ص : ٥٤ .
(٣) إيضاح الشعر : ١١٠ .
(٤) شرح التسهيل : ٣ / ١٨١ - ١٨٢ .

لمجرورها من الوصف وعدمه ما للمجاب ، فيقال : رُبَّ رجلٍ رأيْتُ ، لمن قال : ما رأيْتُ رجلاً عالماً ، ولمن قال : ما رأيْتُ رجلاً .

الترجيح :

الذي تبيَّن لي بعد الوقوف على مذهبي النُّحاة السابقين في وصف مجرور ( رُبَّ ) أنَّ الرأي المتجه هو رأي المبرد وابن السراج والفارسي ومعهم الرضي ، وهو وجوب وصف المجرور برُبَّ ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - تأويل ما استدل به أصحاب المذهب الأول من السماع ، حيث تُخرّج جميع شواهدهم على حذف الموصوف ، وبقاء الصفة ، وقد نصَّ على ذلك المرادي كما سبق ذكره(١) .

٢ - أنَّ ( رُبَّ ) في دلالتها على تقليل النظير وهو مجرورها بحاجة إلى أن يوصف هذا النظير ، أو المجرور ؛ لأنَّ تقليل النظير يرجع إلى الوصف ، فلزم أن يكون موصوفًا ، وإن جاء غير موصوف فهو في تقدير الصفة ، كما أشار إليه ابن أبي الربيع ، وقد سبق ذكر ذلك(٢) .

٣ - أنَّ ( رُبَّ ) على ما اختار بعض النحاة ، ومنهم الرضي اسم ، هي مبتدأ لا خبر له ، وصفة الاسم المجرور إذا لم تكن جملة فهي في معنى الجملة ، ومن ثمَّ تغني عن خبر المبتدأ ، كما هو في نحو : " خطيئةٌ يومٍ لا أصيدُ فيهِ " حيث أغنت الصفة عن خبر ( يوم ) ، وقد سبق ذكر نص الرضي في أول المسألة(٣) .

---

(١) ينظر ص : ٥٧ .
(٢) ينظر ص : ٦٠ .
(٣) ينظر ص : ٥٤ .

## (٧) متعلّق ( رُبَّ ) المكفوفة بـ( ما )

قال الرضي : " والتزم ابن السّراج ، وأبو علي في الإيضاح : كون الفعل ماضيًا ؛ لأنَّ وضع ( رُبَّ ) للتقليل في الماضي ، - كما ذكرنا - والعذر عندهما في نحو قوله : + رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ "[١] أنّ مثل هذا المستقبل ، أي الأمور الأخروية : غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي ، نحو : + وَسِيقَ ٱلَّذِينَ "[٢] ، و: + وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ "[٣] .

وقال الربعي : أصله : ربما كان يود ، فحذف ( كان ) لكثرة استعماله مع ( ربما ) والأول أحسن ، وقال :

قُتِلْنَا وَنَالَ القَتْلُ مِنَّا ورُبَّمَا يَكونُ عَلَى القومِ الكِرامِ لَنا الظَّفَرْ[٤]

أي : ربما كان ، مثل قوله :

فلقد يكون أخَادَمٍ وذبَائِح[٥]

والمشهور جواز دخول ( ربما ) على المضارع بلا تأويل كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح ... "[٦] .

المناقشة :

ذهب جمهور[٧] النُّحاة إلى أنَّ ( رُبَّ ) تتعلق بالفعل ، كبقية حروف الجر غير الزائدة ، خلافًا للرماني[٨] ، وابن طاهر[٩] حيث ذهبا إلى أنَّها لا تتعلق بشيء .

---

(١) من الآية ( ٢ ) من سورة الحجر .
(٢) من الآية ( ٧٣ ) من سورة الزمر .
(٣) من الآية ( ٤٤ ) من سورة الأعراف .
(٤) من الطويل ، ولم يعرف قائله .
روي بلا نسبة في : خزانة الأدب : ١٠ / ٣ ، ومعجم شواهد العربية : ١٣٣ .
(٥) عجز بيت من الكامل ، لزياد الأعجم ، وصدره :
وانْضَحْ جَوَانِبَ قبره بدِمَائِها
روي منسوبًا في : أمالي ابن الشجري : ١ / ٦٧ ، ٢ / ٣٥ ، ٤٥٣ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٤ - ٩ .
(٦) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ٤٢ - ٤٤ .
(٧) الجنى الداني : ٤٥٣ .
(٨) الارتشاف : ٢ / ٤٥٩ .
(٩) الجنى الداني : ٤٥٣ .

وقد اختلف النحويون الذين ذهبوا إلى أنَّها تتعلق بالفعل فيما بينهم حول نوع الفعل الذي تتعلَّق به ( رُبَّ ) المكفوفة بـ( ما ) حيث تكفها عن العمل ، وتهيئها للدخول على الجملة الفعلية ، فكان لهم فيه رأيان ، هما :

## الرأي الأول :

أنَّ الفعل الذي تتعلَّق به ( رُبَّ ) يجب أن يكون ماضيًا معنى ، نحو : رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيْتُ ؛ لأنَّها جوابٌ لفعلٍ ماضٍ ؛ ولأنّها للتقليل ، فأولوها الفعل الماضي ؛ لأنَّه قد تحققت قلَّته[١] .

وهذا الرأي هو الرأي المشهور[٢] ، وعليه أكثر النُّحاة ، ومنهم : الفراء[٣] ، والمبرد[٤] ، وابن السَّراج[٥] ، وأبو علي الفارسي[٦] .

واختاره ابن عصفور[٧] ، والرضي[٨] .

وقد قصر ابن السَّراج المنع على الاستقبال ، قال : " والوجه الثالث : أن تصلها فتستأنف ما بعدها ، وتكفها عن العمل ، فتقول : ربَّما قامَ زيدٌ وربَّما قعدَ ، وربَّما زيدٌ قامَ ، وربَّما فعلت كذا ، ولمَّا كانت رُبَّ إنَّما تأتِي لما مضى ، فكذلك ربما لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضيًا ، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها ، فثمَّ إضمار كان قالوا : في قوله : + رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ "[٩] ، أنَّه لصدق الوعد كأنَّه قد كان كما قال : + وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ فَزِعُواْ فَلَا فَوۡتَ "[١٠] ، ولم يكن فكأنّه قد كان لصدق الوعد ، ولا يجوز : رُبَّ رجلٍ سيقوم ، وليقومنَّ غدًا ، إلاّ أنّ تريد : رُبَّ رجلٍ يوصف بهذا ، تقول : رُبَّ رجلٍ مسيء اليوم ، ومحسن غداً ، أي : يوصف بهذا ، ويجوز : ربما رجل عندك ، فتجعل : ( ما ) صلة ملغاة "[١١] .

واستدلَّ أصحاب هذا الرأي على صحة ما ذهبوا إليه بما يأتي :

---

(١) المرجع السابق : ٤٥١ .
(٢) الارتشاف : ٢ / ٤٥٩ .
(٣) معاني القرآن للفراء : ٢ / ٨٢ .
(٤) لم أقف على رأي له في المقتضب ، وينظر رأيه في : المساعد : ٢ / ٢٨٧ .
(٥) الأصول : ١ / ٤١٩ - ٤٢٠ .
(٦) الإيضاح العضدي : ٢٦٦ ، والبغداديات : ٢٨٨ .
(٧) شرح الجمل : ١ / ٥٠٦ .
(٨) ينظر نص الرضي السابق ص : ٦٣ .
(٩) الآية ( ٢ ) من سورة الحجر .
(١٠) من الآية ( ٥١ ) من سورة سبأ .
(١١) الأصول : ١ / ٤١٩ - ٤٢٠ .

**أولاً :** أنَّ ( رُبَّ ) لـمَّا كانت تأتي لما مضى ، وجب أن تـأتي ( ربَّمـا ) أيضـًا لما مضى ، وقد ورد السماع بذلك ، ومنه قول الشاعر :

رُبَّمَـــا أوْفَيْـــتُ فِـــي عَلَـــمٍ    تَـــرْفَعَنْ ثَـــوْبِي شَـــمَالاَتُ[1]

فاستشهد بـه أبـو علـي الفارسـي علـى وقـوع الفعل الماضـي ( أوفيت ) بعد ( ربما ) على نحو وقوعه بعد ( رُبَّ ) غير المكفوفة ، فقال : " وقد كفُّوا ( رُبَّ ) بما في قولهم: رُبَّمـا ، كما كفُّوا بها غيرَها ، ولـمَّا كانت ( رُبَّ ) إنَّمـا تـأتي لما مضى وجب أن تكون ( رُبَّما ) كذلك أيضًا تدخل على الماضي كقوله[2] :

رُبَّمَـــا أوْفَيْـــتُ فِـــي عَلَـــمٍ    تَـــرْفَعَنْ ثَـــوْبِي شَـــمَالاَتُ "[3]

**ثانياً :** أنَّ رُبَّ موضوعة للتقليل ، ووقوع الفعل بعدها يحقق قلتهـا ، ولـذلك لا يجوز أن يليها الفعل المضارع ، أو المستقبل ، وأشار إلى هذا ابن يعيش بقوله :

" حكم رُبَّ أن يكون الفعل العامل فيها ماضيًا نحو قولك : رُبَّ رجلٍ كريمٍ قد لقيْتُ ، ورُبَّ رجلٍ عالمٍ رأيْتُ ؛ لأنَّها موضوعة للتقليل ، فأولوها الماضي ؛ لأنّه قد يحقق قلتها ، فلذلك لا يجوز : رُبَّ رجلٍ عالمٍ سألقى ، أو لألقين ؛ لأنّ السين تفيد الاستقبال ، والنون تفيد التأكيد ، وتصرف الفعل إلى الاستقبال ... "[4] .

## الرأي الثاني :

أنَّ الفعل الذي تتعلّق به ( رُبَّ ) المكفوفة بـ( ما ) قد يأتي حالاً ، وهذا ما ذهب إليه ابن السراج كما يظهر في نصِّه السابق[5] .

وقد يأتي أيضًا مستقبلاً وهذا ما ذهب إليه ابن مالك حيث جوَّز مجيئه ماضيًا ، وحالاً ، ومستقبلاً ، ولكن المضي أكثر ، فقال : " ... وكون ما دخلت عليه يلزم مضيه ، بل يجوز كونه مستقبلاً ، وحالاً ، ومنع ابن السّراج استقباله ، وأجاز حاليته، قال : " ولا يجوز رُبَّ رجلٍ سيقوم ، ولا يقومنَّ غدًا إلاَّ أن تريد : رُبَّ رجلٍ يوصف بهذا ، وتقول : رُبَّ رجلٍ مسيء اليوم ومحسن غدًا ، أي

---

(١) من المديد ، لجذيمة الأبرش .
روي منسوبًا في : الكتاب لسيبويه : ٣ / ٥١٧ - ٥١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٤١ .
وبلا نسبة في : المقتضب : ٢ / ١٥ ، والمقتصد : ٢ / ٨٣٥ .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) الإيضاح العضدي : ٢٦٦ .
(٤) شرح المفصل : ٨ / ٢٩ .
(٥) ينظر ص : ٦٥ .

يوصف بهذا " ، والصحيح جوازهما ، وجواز المضي ، إلاَّ أنَّ المضي أكثر ... "[1] .

وممَّن تبع ابن مالك في قوله هذا : أبو حيان[2] ، وابن هشام[3] ، وابن عقيل[4] ، والأزهري[5] ، ونسبه الرضي للفارسي[6] ، ولم أقف عليه في مؤلفاته ، واستدلَّ أصحاب هذا الرأي على صحة قولهم بما يأتي :

## أولاً : السماع :

حيث ورد في كلام العرب نثرًا ، وشعرًا مجيء متعلّق ( رُبَّ ) المكفوفة بـ( ما ) مستقبلاً ، وذلك على النحو الآتي :

### أ - في النثر :

قوله سبحانه وتعالى : + رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ "[7] ، فجاء متعلق ( رُبَّما ) فعل دالٌّ على الاستقبال ( يود ) ، وقد جوَّزه أصحاب هذا الرأي ؛ لأنَّه مضارع منزَّلٌ منزلة الماضي لتحقق وقوعه . وهذا ما نصَّ عليه ابن هشام[8] .

### ب - في شعر العرب :

ورد في شعر العرب وقوع متعلّق ( رُبَّ ) فعلاً دالاً على الاستقبال ، ومنه قول الشاعر :

فإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتى سَيَبْكِي     عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ البَنَانِ[9] .

حيث جاء متعلّق ( رُبَّ ) فعلاً مضارعًا ، وهو ( سيبكي ) ، وهذا دليل على صحة وقوعه أيضًا بعد ( ربما ) .

وورد وقوعه أيضًا دالاً على الحال ، ومن ذلك قول الشاعر :

---

(١) شرح التسهيل : ٣ / ١٨٤ .
(٢) الارتشاف : ٢ / ٤٥٩ .
(٣) أوضح المسالك : ٣ / ٧٠ - ٧١ ، والمغني : ١٥٧ .
(٤) المساعد : ٢ / ٢٨٧ .
(٥) التصريح : ٢ / ٢٢ .
(٦) ينظر نص الرضي ص : ٦٣ .
(٧) الآية ( ٢ ) من سورة الحجر .
(٨) أوضح المسالك : ٣ / ٧٠ - ٧١ .
(٩) من الوافر ، لجحدر بن مالك النص .
روي منسوبًا في : حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى : ٢ / ١٧٤ .
وبلا نسبة في : المغني : ١ / ١٥٧ ، والمساعد : ٢ / ٢٨٧ .

ألاَ رُبَّ مَـنْ تَغْتَـشُّهُ لَـكَ نَاصـحٍ          ومُـؤْتَمنٍ بالغيـبِ غَيـرِ أمـينِ[1]

فجاء فيه أيضًا متعلّق ( رُبَّ ) فعلاً دالاً على الحال ، وهو ( تغتشه ) .

ودليلهم هذا مردودٌ عليه ؛ إذ خُرِّج السماع بعدة تخريجات ، فالآية الكريمة السابقة خُرِّجت بعدة تخريجات ، وهي :

١ - أنَّها حكاية حال ماضية ، فلمَّا حُكيت هذه الحال جرت مجرى الحاضر ، وقد أشار إلى هذا الفارسي بقوله : " وقد يقع المضارع بعدها على تأويل الحكاية ؛ وذلك في نحو قوله تعالى : + رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ "[2] ، وهذه حكاية حال تكون كما جاء : + فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ "[3] ، ولا يكون هذا على إضمار كان في قياس قول سيبويه "[4] .

٢ - وقيل : إنَّ المضارع هنا يراد به الماضي ، قال ابن أبي الربيع : " فلأنَّ هذا مقطوع به ، والمستقبل إذا كان مقطوعًا به يجري عند العرب مجرى الماضي ، ويخبر عنه إخبارها عن الماضي "[5] .

ورده ابن هشام[6] لما فيه من التكلف ؛ لاقتضائه أنَّ الفعل المستقبل عُبِّر به عن ماضٍ متجوز به عن المستقبل .

وأجاب عليه الشُّمني[7] بأنَّه لا تكلف فيه على هذا القول ؛ لأنَّهم قالوا : إنَّ هذه الحال المستقبلة جُعِلَتْ بمنزلة الماضي المتحقق ، فاستُعمِلَ معها ( رُبَّ ) المختصة بالماضي ، فعُدِلَ إلى لفظ المضارع ؛ لأنَّه من كلام الله سبحانه وتعالى وهو المتحقق إخباره[8] .

٣ - ذهب الربعي كما نقل عنه الرضي[9] إلى أنَّ المضارع في هذه الآية ( يود ) هو بمعنى الماضي ، وإنَّما أُوِّل بكان المضمرة ، والتقدير : ( رُبَّما كان

---

(١) من الطويل ، لعبد الله بن همام في حماسة البحتري ص : ١٧٥ .
ويروى في بعض كتب النحو : أيا رب من .... ومنتصح بالغيب ...
روي بلا نسبة في : الكتاب لسيبويه : ٢ / ١٠٩ ، والنكت للأعلم : ١ / ٤٩٨ ، وأساس البلاغة للزمخشري : ٣٢٤ مادة ( غشش ) ، واللسان : ٦ / ٣٢٣ مادة ( غشش ) .
(٢) من الآية ( ٢ ) من سورة الحجر .
(٣) من الآية ( ١٥ ) من سورة القصص .
(٤) الإيضاح العضدي : ٢٦٧ ، وينظر : المسائل المشكلة : ٢٨٩ - ٢٩٠ .
(٥) البسيط : ٢ / ٨٦٦ - ٨٦٧ .
(٦) المغني : ١ / ١٥٧ .
(٧) المنصف : ١ / ٢٧٩ .
(٨) التصريح : ٢ / ٢٢ .
(٩) ينظر نص الرضي في أول المسألة : ص ٦٣ .

يَوَدُّ ) ، ونسبه ابن أبي الربيع إلى الكوفيين[١] .

ورده الرضي[٢] ، واختار رأي الفارسي وتخريجه السابق ؛ لحسنه ، ورده ابن هشام أيضًا ؛ لأنَّه على هذا التقدير تكون ( كان ) شأنية ؛ لأنَّها دخلت على الفعل ، فاسمها ضمير الشأن ، ومن هنا فلا حاجة إلى تقدير كان[٣] .

واستدلَّ الربعي على صحة قوله بما سمعه عن العرب في شعرهم ، ومنه قول الشاعر :

يَكُونُ عَلَى القَومِ الكِرامِ لنَا الظَّفْر[٤]    قُتِلْنَا وَنَال القَتْلُ مِنَّا ورُبَّما

وقد استشهد به على أنَّ الفعل المضارع ( يكون ) وقع بعد ( ربَّما ) ولكنَّه مؤول بالماضي ( كان ) ؛ لأنَّ المعنى عليها ؛ إذ مراد الشاعر : إن فشا فينا القتلُ فكثيرًا ما قتلنا قومًا كرامًا قبلُ ، فإنّ الحربَ سجالٌ يومٌ لنا ويومٌ علينا .

ومثله قول الآخر :

فَلَقَدْ يكونُ أخَادَمٍ وذَبَائح[٥] .    وأنْضَحْ جَوانبَ قبره بدِمَائها

فالفعل المضارع فيه ( يكون ) مؤول بالماضي ، والتقدير : لقد كان ، فالقصيدة مرثية لميّت ، ففيها إخبارٌ عن شيء وقع ومضى ، لا عمَّا سيقع ؛ لأنَّه غير ممكن .

ولكنه رُدَّ عليه بما ذكرناه سابقًا .

## أما ما استدلوا به من البيت الشعري :

فَإنْ أهْلِكْ فَرُبَّ فَتى سَيَبْكِي[٦]

فقد رُدَّ لقلته في كلامهم ، وهذا ما ذكره أبو حيان قال : " قال الكسائي : العرب لا تكاد توقع ( رُبَّ ) على أمر مستقبل ، وهذا قليل في كلامهم ، وإنما يوقعونها عن الماضي ... "[٧] .

---

(١) البسيط : ٢ / ٨٦٧ .
(٢) ينظر نص الرضي ص : ٦٣ .
(٣) التصريح : ٢ / ٢٢ .
(٤) سبق تخريجه ص : ٦٣ .
(٥) سبق تخريجه ص : ٦٣ .
(٦) سبق تخريجه ص : ٦٧ .
(٧) الارتشاف : ٢ / ٤٥٩ .

الترجيح :

بعد ما سبق ذكره من آراء النُّحاة حول متعلَّق ( رُبَّ ) المكفوفة بـ( ما ) يبدو لي أنَّ رأي المبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي والرضي هو أنَّ متعلق ( ربما ) يجب أن يكون فعلاً ماضيًا لفظًا ومعنى هو الأقوى ، وذلك للأسباب الآتية :

**أولاً : الإجماع :**

حيث نقل أبو حيان كما أشرنا سابقًا[1] إلى أنَّه هو الرأي المشهور ، وعليه أكثر النُّحاة .

**ثانيا : السماع :**

فقد ورد السماع عن العرب بوقوع الفعل الماضي بعد ( رُبَّ ) المكفوفة بـ( ما ) كما رأينا .

**ثالثًا :** أنَّ ( رُبَّ ) موضوعة للتقليل ، والفعل الماضي يناسبها ؛ إذ يحقق قلتها ؛ ولذلك لا يجوز أن يليها المضارع ، أو المستقبل .

**رابعا :** أنَّ الأمور الأخروية في القرآن الكريم غلب ذكرها بلفظ الماضي ، ومن هنا استحسن الرضي هذا الرأي[2] .

**خامسا :** خلو هذا الرأي من الاعتراضات والردود ، بخلاف المذهب الثاني ؛ إذ لم يخلو من الردود والاعتراض ، وذلك للأسباب الآتية :

أ - تأويل ما استدل به ابن مالك ومن معه من السماع ؛ إذ خُرِّجت شواهدهم بعدة تخريجات سبق ذكرها[3] .

ب - أنَّ النادر والقليل يحفظ ولا يقاس عليه ؛ إذ لا يصح الأخذ به ، وقد نقل أبو حيان عن الكسائي أنَّ العرب لا تكاد توقع ( رُبَّ ) على أمر مستقبل ، وقد سبق توضيح ذلك[4] .

---

(١) ينظر ص : ٦٧ .
(٢) ينظر ص : ٦٣ .
(٣) ينظر ص : ٦٨ .
(٤) ينظر ص : ٧٠ .

## (٨) حكم العطف بـ( إمَّا )

قال الرضي : " ومنع أبو علي ، وعبد القاهر من كونها عاطفة ؛ لأنَّ الأولى داخلة على ما ليس بمعطوف على شيء ، والثانية مقترنة بواو العطف ، فلا تصلحان للعطف .

وشبهة من جعلها حرف عطف : كونها بمعنى ( أو ) العاطفة ، ولا يلزم ذلك ، فإنَّ معنى ( أن ) المصدرية هو معنى ( ما ) المصدرية ، والأولى تنصب المضارع بخلاف الثانية .

وقال الأندلسي : إمَّا الأولى مع الثانية حرف عطف ، قدِّمت تنبيهًا على أنَّ الأمر مبني على الشك ، والواو جامعة بينهما عاطفة لإمَّا الثانية على الأولى حتى تصيرا كحرف واحد ، ثم تعطفان معًا ، ما بعد الثانية على ما بعد الأولى .

وهذا عذرٌ بارد من وجوه : لأنَّ تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه ، وعطف بعض العاطف على بعضه ، وعطف الحرف على الحرف ، غير موجودة في كلامهم ، فالحق أنَّ الواو هي العاطفة ، و( إمَّا ) مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة ، والواو في نحو قوله :

إمَّا إلى جنَّةٍ إمَّا إلى نَارِ[(١)] "[(٢)]

المناقشة :

إنَّ المعطوف عطف النسق هو : تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرفٌ من أحرف العطف العشرة ، وهي :

الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وحتى ، وأو ، وأم ، وبل ، ولا ، ولكن ، وإمَّا .

وكلُّ حرف منها له المعنى الخاص به .

هذا وقد اختلف النحويون في حرف العطف ( إمَّا ) هل هو عاطف أم لا ، فكان لهم فيه ثلاثة مذاهب ، هي :

### المذهب الأول :

أنَّ ( إمَّا ) ليست حرف عطف ، وإنَّما العاطف هو الواو ، وقد ذكرت مع حروف العطف لمصاحبتها لها .

---

(١) من البسيط ، للأحوص ، وهو في ديوانه في الأبيات المنسوبة إليه ، ص : ٢٧٤ ، ونُسب لسعد بن قرط النُّحيف في خزانة الأدب : ١١ / ٨٦ .
روي بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٤٤ ، والمغني : ١ / ٧٢ ، والمساعد : ٢ / ٤٦١ ، وخزانة الأدب : ١١ / ٧٦ - ٩٢ .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ١٧٢ - ١٧٣ .

وممَّن ذهب إلى هذا : يونس[1] ، وابن كيسان[2] ، وأبو علي الفارسي[3] ، وعبد القاهر الجرجاني[4] ، وابن الدهان[5] ، وابن عصفور[6] ، وابن مالك[7] ، والرضي[8] .

قال أبو علي الفارسي مشيرًا إلى أنَّ العاطف هو الواو : " وليست ( إمَّا ) بحرف عطف ؛ لأنَّ حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردًا على مفرد ، أو جملة على جملة ، وأنت تقول : ضربْتُ إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا ، فتجدها عارية من هذين القسمين، وتقول : وإمَّا عمرًا ، فتدخل عليه الواو ، ولا يجتمع حرفان لمعنى "[9] .

وقد ذكر أصحاب هذا المذهب بأنَّ ( إمَّا ) قد جاءت لمعنى من المعاني المستفادة بـ( أو ) ، وإلى هذا أشار السيوطي بقوله : " وأنكر يونس ، وأبو علي الفارسي ، وابن كيسان ، وابن مالك كونها عاطفة كما أنَّ الأولى غير عاطفة ، وقالوا : العطف بالواو التي قبلها ، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو "[10] .

واستدل أصحاب هذا المذهب على صحة رأيهم بما يأتي :

١ - أنَّ القول بأنَّها عاطفة يؤدي إلى اجتماع الأمثال ، حيث يجتمع حرفان للعطف ، ومعناهما واحد ، وقد أشار إلى هذا الفارسي بقوله : " لا يجوز أن تكون ( إمَّا ) للعطف ؛ لأنَّ الواو معها ، ولا يجوز أن يجتمع حرفان للعطف ، ومعناهما واحد ؛ فلذلك لم يجز أن تكون عاطفة "[11] .

**٢ - أن في جعلها حرف عطف ، مخالفة للأصل من ناحيتين ، هما :**

أ - أنَّ حرف العطف يكون دائمًا بعد المعطوف عليه ، وإمَّا تأتي بعد العامل مباشرة، وهذا خلاف الأصل ، وإلى هذا أشار ابن عصفور بقوله : " ... والذي يدل على أنَّه ليس بحرف عطف شيئان ، أحدهما : مجيئه مباشرًا للعامل ، فتقول

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٤٣ ، والجنى الداني : ٥٢٩ .
(٢) المساعد : ٢ / ٤٤١ ، والمغني : ١ / ٧١ .
(٣) الإيضاح العضدي : ٢٩٧ ، والمسائل المنثورة : ١٨٦ - ١٨٧ .
(٤) المقتصد : ٢ / ٩٤٤ .
(٥) كتاب الفصول في العربية لابن الدهان : ٣٨ .
(٦) شرح الجمل : ١ / ٢٢٣ .
(٧) شرح التسهيل : ٣ / ٣٤٣ - ٣٤٤ .
(٨) ينظر نص الرضي في أول المسألة ص : ٧٢ .
(٩) الإيضاح العضدي : ٢٩٧ .
(١٠) الهمع : ٥ / ٢٥٢ .
(١١) المسائل المنثورة : ١٨٦ .

: قامَ إمَّا زيدٌ ، وإمَّا عمروٌ ، فتلي إمَّا قامَ ، وحرف العطف إنَّما يكون بعد المعطوف عليه ... "[1] .

ب - أن حروف العطف عامة تعطف مفردًا على مفرد ، وجملة على جملة ، وحرف العطف ( إمَّا ) لا يعطف مفردًا على مفرد ، ولا جملة على جملة ، وإلى هذا أشار أبو علي الفارسي بقوله : " ... وذلك أنَّ حرف العطف إنَّما يعطف اسمًا على اسم ، أو جملة على جملة ، فاستحال أن يكون عطف جملة على جملة ؛ لأنَّ الجملة الثانية غير مفيدة ، فليست بجملة ، واستحال أن تعطفها على الاسم المفرد ، فثبت أنَّها تدخل للشك ، والواو هي العاطفة "[2] .

٣ - إذا عُطف بالواو دون إمَّا كان العطف إثباتًا ، وإذا عُطف بـ( إمَّا ) دون الواو فالعطف كان نفيًا ، والأصل ثبوت ما ثبت ، ونفي ما نُفي ، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله : " ... فالعطف بالواو لا بها ؛ لأنَّ عطفية الواو إذا خلت من إمَّا ثابتة ، وعطفية إمَّا إذا خلت من الواو منتفية ، والأصل استصحاب ثبوت ما ثبت ، ونفي ما نفي "[3] .

### ٤ - الحمل على النظير :

وذلك لأنَّ نظير ( إمَّا ) في اجتماعها مع الواو ، وجعل الواو هي العاطفة ( لا ) حيث تتوسط الواو بينها وبين ( لا ) الثانية ، فحُملت ( إمَّا ) عليها ، وقد أشار ابن مالك إلى هذا بقوله : " ولأنَّ وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع ( لا ) بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل : ( لا زيدٌ ولا عمروٌ فيها ) و( لا ) هذه غيرُ عاطفة بإجماع ، فلتكن ( إمَّا ) مثلها إلحاقًا للنظير بالنظير ، وعملاً بمقتضى الأولويَّة "[4] .

### المذهب الثاني :

أنَّ إمَّا الأولى في نحو : ( جاءني إمَّا زيدٌ وإمّا عمروٌ ) ليست من حروف العطف في شيء ، وإنَّما العاطفة هي إمَّا الثانية وحدها ، وبه قال أكثر النحويين ، وقد أشار إلى هذا ابن مالك بقوله : " وإمَّا المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين "[5] .

وممَّن ذهب إلى هذا من النحاة : الرماني[6] ، والصيمري[1] ، والمالقي[2] ،

---

(١) شرح الجمل : ١ / ٢٢٣ .
(٢) المسائل المنثورة : ١٨٦ .
(٣) شرح التسهيل : ٣ / ٣٤٤ .
(٤) شرح الكافية : ٣ / ١٢٢٦ .
(٥) المرجع السابق : ٣ / ١٢٢٦ .
(٦) لم أقف على رأيه في كتابه ، وينظر : المساعد : ٢ / ٤٤١ .

ونسبه لسيبويه ، وأئمة المتأخرين كالجزولي[٣] .

وقد علّل هؤلاء دخول الواو بعد ( إمَّا ) الأولى لتؤذن أنَّ ( إمَّا ) الثانية هي الأولى من حيث الدلالة على المعنى الذي بُني عليه الكلام ، وقد أشار إلى هذا الصيمري بقوله : " وإنَّما دخلت الواو : لتؤذن أنَّ ( إمَّا ) الثانية هي الأولى ؛ لأنّ
( إمَّا ) لا تُستعملُ في العطف إلاَّ مكررة ، والعاطفة هي الثانية منهما ، فأمَّا الأولى فللإيذان بالمعنى الذي بُني عليه الكلام من الشك وغيره ... "[٤] .

وقد استدل أصحاب هذا المذهب على صحة رأيهم بما يأتي :

**١ - أن الواو لو كانت عاطفة لتناقض الكلام :**

وذلك لأنَّ الواو لمطلق الجمع بين الشيئين لفظًا ومعنى ، بينما ( إمَّا ) تكون لأحدهما ، وعليه فالمعنى يقتضي أن تكون ( إمَّا ) هي العاطفة وإلى هذا أشار الصيمري بقوله : " والدليل على ذلك أنَّ الواو لو كانت العاطفة في هذه المسألة لتناقض الكلام ، وذلك أنَّ ( الواو ) معناها الجمع بين الشيئين ، وإمَّا معناها أحدُ الشيئين ، فكان يجيء من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمع والتفريق في حال واحدة ، وهذا محال ... "[٥] .

وهذا الدليل مردود عليه بما ذكره ابن مالك في أنَّ ( لا ) مع أنَّها تجامع ( الواو ) في نحو : " لا زيدٌ ، ولا عمروٌ فيها " إلاَّ أنـَّها لم تكن عاطفة بإجماعِ النُّحاة ، فلِمَ
لا تُحمل ( إمَّا ) عليها من باب حمل النظير على النظير ، وقد سبق ذكر نص ابن مالك في المذهب الأول[٦] .

**٢ - السماع :**

سمع مجيئها في شعر العرب عاطفة بدون ( الواو ) ، ومن ذلك . قول الشاعر :

يَا لَيْتَ أُمَّتَنَا شَالَتْ نَعامَتُها إمَّا إلى جَنَّةٍ إمَّا إلى نَارِ[٧] .

جاءت ( إمَّا ) في قول الشاعر السابق عاطفة ولم تقترن بالواو ، فدلَّ ذلك

---

(١) التبصرة والتذكرة : ١ / ١٣٨ - ١٣٩ .
(٢) رصف المباني : ١٨٤ .
(٣) المرجع السابق : ١٨٤ .
(٤) التبصرة والتذكرة : ١ / ١٣٩ .
(٥) المرجع السابق : ١ / ١٣٨ - ١٣٩ .
(٦) ينظر ص : ٧٥ .
(٧) سبق تخريجه ص : ٧٢ .

على أنَّها هي العاطفة ، وليس ( الواو ) .

ومنه أيضًا قول الآخر :

لا تُتْلِفُــــــوا آبَـــــــالَكم          إمَّـــــا لنَـــــا إمَّـــــا لكـــــم[١]

فجاءت فيه ( إمَّا ) أيضًا عاطفة بدون الواو ، وهذا يدل على أنَّها أيضًا هي العاطفة وليس ( الواو ) .

وهذا الدليل ردّه ابن مالك ، وتبعه ابن عقيل حيث جعلا ذلك من الضرورات النادرة ، قال ابن مالك : " والجواب عن الأولى أنَّ ذلك معدودٌ من الضرورات النادرة ، فلا اعتداد به ، ومن يرى أنَّها عاطفة ، فلا يرى إخلاءها من الواو قياسًا على ما ندر من ذلك ، فلا يصح استناده إليه ، واعتماده عليه "[٢] .

وما ذكره ابن مالك هو الصحيح ؛ لأنَّ النادر والشاذ لا يصح القياس عليه ، ولا تقوم الحجة به ، وإلى هذا أشار ابن عقيل بقوله : " فلا حجة فيه على أنَّ العطف لإمَّا ؛ لأنَّه من الضرورات النادرة ، والقائل أنَّها تعطف لا يرى إخلاءها من الواو قياسًا على هذا البيت "[٣] .

٣ - معاقبة ( أو ) لها كقراءة أُبي[٤] - رضي الله عنه - : + وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لإما على هُدى ، أو فِي ضَلالٍ مُبين "[٥] ، وقد أشار إلى هذا الدليل ابن مالك بقوله :

" ... أن تعاقبها ( أو ) كقراءة أبي - رضي الله عنه - + وإنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لإمَّا على هُدَى ، أو فِي ضَلالٍ مُبين "[٦] ، وأو عاطفة بإجماع ، فلتكن إمَّا كذلك ؛ ليتفق المتعاقبان ، ولا يختلفا "[٧] .

وهذا الدليل مردود عليه ، فقد رده ابن مالك ، حملاً للنظير على النظير ، فقال : " والجواب عن الشبهة الثانية : أنَّ المعاقبة التي في : قامَ إمَّا زيدٌ ، وإمَّا عمروٌ ، وقامَ إمَّا زيدٌ أو عمروٌ ، شبيهة بالمعاقبة التي في : لا تضربْ زيدًا ولا عمرًا ، ولا تضربْ زيدًا أو عمرًا ، ولا خلاف في انتفاء تأثيرها مع لا ، فليكن منتفيًا مع إمَّا ، ليتفق المتماثلان ، ولا يختلفا "[٨] .

ورده الرضي أيضًا كما هو ظاهر من نصِّه السابق[٩] في أول المسألة بأنَّ

---

(١) من الرجز ، ولم يعرف قائله ، ويروي في المساعد : ٢ / ٤٤٢ ، والهمع : ٥ / ٢٥٣ : إيمالنا وإيمالكم . وينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٤٤ .
(٢) شرح التسهيل : ٣ / ٣٤٤ .
(٣) المساعد : ٢ / ٤٤٢ .
(٤) الكشاف للزمخشري : ٣ / ٢٥٩ .
(٥) من الآية ( ٢٤ ) من سورة سبأ .
(٦) من الآية ( ٢٤ ) من سورة سبأ .
(٧) شرح التسهيل : ٣ / ٣٤٤ .
(٨) المرجع السابق : ٣ / ٣٤٥ .
(٩) ينظر نص الرضي ص : ٧٢ .

معنى ( أنْ ) المصدرية ، هو نفس معنى ( ما ) المصدرية ، والأولى تعمل النصب في الفعل المضارع ، والثانية لا تعمله ، ومن هنا لم يلزم بأن تكون ( إمَّا ) عاطفة ؛ لأنَّ معناها هو نفس معنى ( أو ) .

**المذهب الثالث :**

أنَّ إمَّا الأولى مع الثانية حرف عطف ، وأنَّ الواو جاءت للجمع بينهما حيث تعطف إمَّا الثانية على الأولى .

وممَّن قال بهذا الرأي الأندلسي ، هذا ما نسبه إليه الرضي[١] كما يظهر لنا من نصِّه السابق في أول المسألة .

وردَّ الرضي[٢] ، وابن هشام[٣] هذا الرأي بما يأتي :

١ - أنَّ في جعلها عاطفة تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه .

٢ - أنَّ فيه أيضًا عطف بعض العاطف على بعض، وهذا ليس من كلام العرب .

٣ - أنَّ فيه أيضًا عطف الحرف على الحرف ، وهذا أيضًا غير موجود في كلام العرب ؛ ولذلك فهو من الغريب .

٤ - اعتراضها بين العامل والمعمول ، وقد أشار إلى هذا ابن هشام بقوله : " ولا خلاف أنَّ إمَّا الأولى غير عاطفة ؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو : ( قامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ ) ، وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو : ( رأيْتُ إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا ) ، وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى : + حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ "[٤] فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها "[٥] .

وممَّا يؤيد الرضي وابن هشام في ردودهما لما استدل به أصحاب هذا المذهب ، ما ذكره ابن ولاد من جواز حذف ( إمَّا ) الأولى ، وهذا جائز بإجماع النُّحاة ، قال ابن ولاد : " والعمل على الثانية ، والأولى زائدة ، وليست توجب في الكلام معنىً غير معنى الثانية ، وسبيلها في ذلك سبيل ( لا ) إذا قلت : ما قامَ لا زيدٌ ولا عمروٌ ، وإن شئت قلت : ما قامَ زيدٌ ، ولا عمروٌ ، فإن شئت أكدت النفي ، وزدت ( لا ) أولاً ، وإن شئت حذفتها ، إلاَّ أنَّ الحذف في ( لا ) الأولى أكثر في كلامهم منه في ( إمَّا ) ، ولا أعلمُ أحدًا من النحويين المتقدمين يمتنع من إجازة حذفها في قولك :

(١) ينظر نص الرضي ص : ٧٢ .
(٢) ينظر نصه ص : ٧٢ .
(٣) المغني : ١ / ٧٢ .
(٤) من الآية ( ٧٥ ) من سورة مريم .
(٥) المغني : ١ / ٧٢ .

خُذْ الدرهمَ وإمَّا الدينارَ ، وجَالِسْ زيدًا وإمَّا عمرًا ، فقياسها ما ذكرت لك في ( لا ) ، والكلام لا يلتبس بطرحها ، ومعناه بنقصانها كمعناه بزيادتها ، فما الذي منع مع هذا كلّه من تجويز طرحها ؟ وقد يُطرح من الكلام ما هو الأولى بالإثبات منها ، ومعناه يؤول إلى معنى ( أو ) ، و( أو ) لا تأتي مكررة ، فإذا قلت : جَالِسْ إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا ، فمعناه كمعنى جَالِسْ زيدًا أو عمرًا ، وكذلك إذا كانت شكًّا "[١] .

الترجيح :

الذي تبيَّن لي بعد الوقوف على آراء النحويين السابقة حول مجيء ( إمَّا ) عاطفة ، أو غير عاطفة ، أنَّ الرأي المتجه هو رأي يونس وابن كيسان وأبي علي الفارسي وابن مالك ، والرضي ، وهو أنَّ ( إمَّا ) ليست من حروف العطف ، وذلك للأسباب الآتية :

**١ - الإجماع :**

نقل ابن عصفور إجماع النُّحاة على أنَّ ( إمَّا ) ليست بحرف عطف ، فقال : " ... قسم اتفق النحويون على أنَّه ليس بحرف عطف إلاَّ أنَّهم أوردوه من حروف العطف لمصاحبته لها ، وهو إمَّا ... "[٢] .

**٢ - الحمل على النظير :**

اتفق النُّحاة على أنَّ الواو هي العاطفة مع تكرار ( لا ) في نحو : " لا زيدٌ فيها ولا عمروٌ " ، فحملت ( إمَّا ) عليها ، وقد سبق توضيح ذلك[٣] .

**٣ - مخالفة الأصل :**

أنَّ في جعلها حرف عطف مخالفة للأصل من ناحيتين :

أ - مجيئها بعد العامل مباشرة ، والأصل في حرف العطف أن يأتي بعد

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد : ٩٥ - ٩٦ .
(٢) شرح الجمل : ١ / ٢٢٣ .
(٣) ينظر ص : ٧٥ .

المعطوف .

ب - أنَّها لا تعطف مفردًا على مفرد ، ولا جملة على جملة ، وهذا خلاف الأصل في حروف العطف ، وقد سبق توضيح ذلك[١] .

٤ - سلامة هذا الرأي من الاعتراض والقدح ، بخلاف المذاهب الأخرى ؛ إذ لم تسلم من الاعتراض كما ذكرنا من قبل[٢] .

---

(١) ينظر ص : ٧٤ .
(٢) ينظر ص : ٧٦ - ٧٩ .

# الفصل الثاني

# مخالفات الرضي لآراء أبي علي الفارسي

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مسائل الخلاف في الأدوات والمفردات .

المبحث الثاني : مسائل الخلاف في التراكيب اللغوية .

المبحث الثالث : مسائل الخلاف في العامل والمعمول .

## المبحث الأول : مسائل الخلاف في الأدوات والمفردات

ويشتمل هذا المبحث على إحدى وعشرين مسألة نحوية منها ما أدرجتها ضمن الأدوات ، ومنها ما أدرجتها ضمن المفردات ، وهي :

أولاً : مسائل الخلاف في الأدوات :

١ - زيادة ( لا ) في قول جرير .

٢ - إنْ الكافة لـ( ما ) .

٣ - دخول الباء في خبر ( ما ) التميمية .

٤ - اقتياس دخول الكاف على أسماء الأفعال .

٥ - واو الصَّرف .

٦ - معنى الكاف في : ( كأنَّك بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة لم تزل ) .

٧ - معنى لعل الواقعة في كلامه سبحانه وتعالى .

٨ - تعريف مواضع كسر همزة إنَّ وفتحها .

٩ - أصل اللام الفارقة .

ثانيًا : مسائل الخلاف في المفردات :

١ - العدل في أُخر .

٢ - العدل في جُمع ونحوها .

٣ - العلة في منع صرف سراويل .

٤ - إعراب أقلَّ .

٥ - الضمير في إيَّاك .

٦ - مجيء ( مَنْ ) نكرة تامة .

٧ - حكم نصب ما بعد ( كذب ) .

٨ - نصب جمع المؤنث السالم في نحو ( لُغات ، وثُبات ) .

٩ - حكم حذف المتعجب منه في صيغة التعجب ( أفْعِلْ به ) .

١٠ - نوع اللام في ( نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ) .

١١ - ليس بين الفعلية والحرفية .

١٢ - نوع ( ما ) إذا وقعت بعد نعم وبئس .

## (١) زيادة ( لا ) في قول جرير

قال الرضي : " وأمَّا قول جرير :

مَا بـالُ جَهْلِكَ بعد الحِلْم والدِّين وَقَـدْ عَـلاكَ مـشيبٌ حـينَ لا حـين[١] .

فالأولى أنَّ ( لا ) زائدة ، كما في قوله :

في بئر لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ[٢] .

أي : علاك الشيب في وقت : وقت الشيب ، أي لم تشب قبل أوانه ، أي في وقت يكون في أثنائه وقت الشيبة الأول ، أي الوقت الأول : من الثلاثين إلى ما فوقها مثلاً ، فأضاف الأول إلى الثاني لاشتماله عليه .

وقال أبو علي : ( لا ) غير زائدة على تأويل : وقت لا وقت اللهو ، كما فوق الثلاثين ، وأما قول الشاعر :

حَنَّت قلوصى حينَ لا حينَ مَحَنْ[٣]

فحين الأول ، مضاف إلى الجملة ، أي حين لا حين حاصل "[٤] .

---

(١) من البسيط ، لجرير في ديوانه ص : ٥٨٦ .
استشهد به سيبويه في كتابه على إضافة ( حين ) الأولى إلى ( حين ) الثانية، على تفسير زيادة ( لا ) لفظًا ومعنى ، والتقدير : وقد علاكَ مشيبٌ حينَ حينِ وجوبِهِ .
روي منسوبًا في : الكتاب : ٢ / ٣٠٥ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي : ٢ / ١٠٠ ، وتحصيل عين الذهب : ٣٥٤ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٧٦ .
وبلا نسبة في : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٧٨ ، خزانة الأدب : ٣ / ٢٠٥ .
(٢) من الرجز ، للعجاج في ديوانه : ١٤ ، وعجزه : بإفْكِهِ حَتَّى رَأى الصُّبحَ جَشَرْ .
استشهد به النُّحاة على زيادة ( لا ) لفظًا ومعنى ، خلافًا للفراء الذي ذهب إلى أنـَّها نافية لا زائدة، وتبعه ابن الأعرابي ، وابن جني .
روي منسوبًا في : شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٣٦ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٥١ - ٥٤ .
وبلا نسبة في : معاني القرآن للفراء : ١ / ٨ ، والخصائص : ٢ / ٤٧٩ .

(٣) من الرجز ، للعجاج ، وليس في ديوانه .
القلوص : الفتية من الإبل .
وهو من شواهد سيبويه الخمسين ، استشهد به على نصب ( حين ) الثانية بلا النافية للجنس وإضافة ( حين ) الأولى إلى الجملة ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : حين لا حين محنٍ لها .
روي منسوبًا في : الكتاب لسيبويه : ٢ / ٣٠٤ .
وبلا نسبة في : النكت للأعلم : ١ / ٦١٠ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٣٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٧٨ .
(٤) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

المناقشة :

خالف الرضيُّ أبا علي الفارسي في أن تكون ( لا ) غير زائدة في قول جرير :

مَا بَالُ جَهْلِكَ بعد الحِلْم والدينِ وقــد عَــلاكَ مَــشيبٌ حــينَ لا حــين[1]

إذ يرى الرضي أنَّها زائدة لفظًا ومعنىً على حد زيادتها في قول الشاعر :

فِي بِئْر لاَ حُورٍ سَرَى وما شَعَر[2]

وهو ما ذهب إليه جمهور النُّحاة ، وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله : " وأمَّا قول جرير :

ما بَالُ جَهْلِكَ بعد الحِلْم والدينِ وقــد عَــلاكَ مَــشيبٌ حــينَ لا حــين[3]

فإنَّما هو حينَ حينٍ ، ولا بمنزلة ما إذا أُلغيت "[4] .

وقد جعل سيبويه التقدير فيه : ( وقد علاكَ مشيبٌ حينَ حينٍ وجوبه ) ، على تقدير زيادة ( لا ) لفظًا ومعنى ، وذلك بإضافة ( حين ) الأولى إلى ( حين ) الثانية .

وإلى زيادتها لفظًا ومعنىً ذهب السيرافي[5] ، والأعلم[6] ، وابن عصفور[7] .

وذهب بعض النُّحاة إلى زيادتها لفظًا لا معنى ، كابن الشجري الذي فهم كلام سيبويه خطأ كما نبَّه البغدادي[8] ، فذكر في معرض شرحه لكلام سيبويه أنَّ لا زائدة لفظًا فقط ، وقد نصَّ على ذلك بقوله : " وأمَّا قول جرير : ( حين لا حين ) ، فحين الأول مضاف إلى الثاني ، وفصلت ( لا ) بين الخافض والمخفوض ، كفصلها في : جِئْتُ بلا شيءٍ ، كأنَّه قال : حينَ لا حينَ فيه لهوٌ ، ولعبٌ ، أو نحو ذلك من

(١) سبق تخريجه ص : ٨٤ .
(٢) سبق تخريجه ص : ٨٤ .
(٣) سبق تخريجه ص : ٨٤ .
(٤) الكتاب : ٢ / ٣٠٥ .
(٥) شرح أبيات سيبويه : ٢ / ١٠٠ .
(٦) تحصيل عين الذهب : ٣٥٤ ، والنكت : ١ / ٦١١ .
(٧) شرح الجمل : ٢ / ٢٧٨ ، وضرائر الشعر : ٧٦ .
(٨) خزانة الأدب : ٤ / ٤٧ - ٤٨ .

الإضمار ؛ لأنَّ المشيب يمنع من اللَّهو واللَّعب "[1] .

ولم يكن ابن الشجري أول من قال بهذا ، بل نجد الأعلم الشنتمري قد أشار إليه في شرحه لكتاب سيبويه مع أنَّه قد ذهب مذهب جمهور النُّحاة - كما رأينا سابقًا - قال : " فحين الأول مضاف إلى الثاني ، وفصلت ( لا ) بينهما كفصلها في جِئْتُ بلا شيءٍ ، كأنَّه قال : حينَ لا حينَ فيه لهوٌ ولعبٌ ، وهو قبل دخولِ ( لا ) تقديره حينَ حينٍ فيه لهوٌ ، ولعبٌ "[2] .

أمَّا ما نسبه الرضي إلى أبي علي الفارسي ، فهو مخالفٌ لِمَا نصَّ عليه الفارسي في بعض مؤلفاته كالحجة[3] ، والمسائل المنثورة[4] ، والمسائل البصريات[5] ؛ إذ ذكر فيها أنَّ ( لا ) في قول جرير السابق زائدة ، وهو ما ذهب إليه جمهور النُّحاة ، وما ذهب إليه الرضيُّ أيضًا ، ولكن الفارسيَّ لم يكتفِ بذكر حكم زيادتها ، وإنَّما ذكر لنا عدة أدلة توضح صحة زيادتها ، وهي :

## أولاً : السماع :

وذلك حيث جاءت ( لا ) زائدة في مواضع كثيرة في القرآن الكريم ، وفي شعر العرب ، وقد جاءت زيادتها في الإيجاب ، والنفي معًا ، وقد أشار الفارسي إلى كلِّ ذلك بقوله : " وقد دخلت ( لا ) زائدة في مواضع كثيرة في التنزيل وغيره ، فمن ذلك قوله تعالى : + لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ "[6] ، وقد أجاز سيبويه قياسًا على هذا ( أمَّا ألا يكون يعلم فهو يعلم ) ، على زيادة ( لا ) ، وقد جاءت زيادتها في الإيجاب كما جاء في النفي ، قال :

أَفَعنْكَ لاَ بَرْقٌ كَأَنَّ وَمِيضَهُ ... غَابٌ تَسَنَّمُهُ ضِرَامٌ مُثْقَبُ[7]

---

(1) أمالي ابن الشجري : ١ / ٣٦٥ ، ٢ / ٥٤٠ .

(2) النكت : ١ / ٦١١ .

(3) الحجة : ١ / ١٢٢ - ١٢٣ .

(4) المسائل المنثورة : ١٠٢ .

(5) المسائل البصريات : ٢ / ٩٠٦ - ٩٠٧ .

(6) من الآية ( ٢٩ ) من سورة الحديد .

(7) من الكامل ، لساعدة بن جؤية الهذلي ، في ديوان الهذليين : ١ / ١٧٢ .
ويروي فيه : ( أفمنك ) ، ( تشيَّمَهُ ) .
أستشهد به على زيادة ( لا ) في ( لا برق ) .
روي منسوبًا في : اللباب : ٣١٢ ، وبلا نسبة في : الصاحبي : ٢٥٩ ، والبحر المحيط : ٤ / ٢٧٣ .

وأنشد أبو عبيدة :

وَيَلْحَيننَنِي في اللَّهْوِ ألاَّ أُحِبَّهُ[١]

وقال تعالى : + مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ "[٢] ، وفي الأخرى : + مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ "[٣] ، ومن ذلك قول جرير :

مَا بَالُ جَهْلِكَ بعد الحِلْمِ والدِّينِ وقَدْ عَلاكَ مشيبٌ حينَ لا حين[٤] .

( لا ) فيه زائدة ، والتقدير : وقد علاك مشيب حين حين ، وإنَّما كانت زائدة ؛ لأنَّك إذا قلت : علاكَ مشيبٌ حينًا فقد أثبت حينًا علاه فيه المشيب "[٥] .

**ثانيا : أن المعنى يتطلبها زائدة ، فلو لم نَقُلْ بزيادتها لفات الغرض المقصود :**

فقد وضح الفارسي أنَّ ( لا ) لابد أن تكون زائدة في قول جرير ؛ لأنَّها لو كانت غير زائدة لوجب أن تكون نافية ، وهذا فيه نقض للغرض ؛ إذ فيه نفيٌ لما أثبت ، وقد نصَّ على ذلك بقوله : " لأنَّك إن لم تقدر ( لا ) في هذا البيت زائدة كان نقضًا ؛ لأنك مثبت ما نفيت ... "[٦] .

وقال أيضًا : " فلو جعلت ( لا ) غير زائدة لوجب أن تكون نافية على حدِّها في قولهم : جئت بلا مال ، وأبْتُ بلا غنيمة ، فنفيت ما أثبتَّ ، من حيث كان النفي بلا عامًّا منتظمًا لجميع الجنس ، فلمَّا لم يستقم حملُه على النفي للتدافع العارض في ذلك حكمت بزيادتها ، فصار التقدير : حين حين .

وهذه الإضافة من باب : حلقةُ فضةٍ ، وخاتمُ حديدٍ ... "[٧] .

---

(١) صدر بيت من الطويل ، للأحوص في ديوانه : ٢٢٤ ، وعجزه :

وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلِ

أُستشهد به على زيادة ( لا ) ، وهي داخلة في الكلام لتقويته ، وتوكيده .

روي منسوبًا في : الكامل : ١ / ١٠٨ - ١٠٩ ، واللباب : ٣١٠ ، وبلا نسبة في : المغني : ١ / ٢٧٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ٢ / ٦٣٤ .

(٢) من الآية ( ١٢ ) من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ( ٧٥ ) من سورة ص .

(٤) سبق تخريجه ص : ٨٤ .

(٥) الحجة : ١ / ١٢٢ .

(٦) المسائل البصريات : ٢ / ٩٠٧ .

(٧) الحجة : ١ / ١٢٣ .

**ثالثاً : أن ( لا ) تكون للقلة والكثرة :**

ذكر الفارسي أنَّ ( لا ) زائدة في قول جرير ، ووجه زيادتها صحة مجيء ( حين ) للقليل والكثير ، وقد أشار إلى ذلك الفارسي بقوله : " فجاءت ( لا ) زائدة ، فكأنَّه أراد : ( حينَ حينٍ ) ، ووجه ذلك أنَّ ( حين ) تكون للقلة ، والكثرة ، ألا ترى أنَّ الملسوع في ذلك الوقت هو يسمى وقتَ ما يألم ، فكأنَّه قال : ( حينَ حينٍ ) ، فنزل ( حين ) الأولى بمنزلة القلة ، و( حين ) الثانية منزلة الكثرة ، فكأنَّه قال : ( شهرُ سنةٍ ) ، و( يومُ شهرٍ ) على هذا الوجه "[1] .

الترجيح :

يبدو ممَّا سبق أنَّ ما ذهب إليه الفارسي هو المتجه ، فقد ذهب مذهب جمهور النحاة ، والرضي ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أنَّ رأي الفارسي موافق عليه بالإجماع ، والإجماع حجة .

٢ - أنَّ السماع يؤيده كما رأينا ، وكذلك المعنى .

---

(١) المسائل المنثورة : ١٠٢ .

## (٢) إنْ الكافة لـ( ما )

قال الرضيُّ : " وقد جاءت ( إنْ ) بعدها غيرَ كافَّة شذوذًا ، وهو عند المبرد قياس ، أنشد أبو علي :

بنــي غُدَانــة مَــا إنْ أنــتُمُ ذَهَبًــا ولا صريفًا ولَكِنْ أنتُمُ الخَزَفُ[١]

و( إنْ ) العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ، ولعلهم يقولون : هي نافية زيدت لتأكيد نفي ( ما ) ، وإلاَّ ، فإنَّ النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب ، والمعنى في قوله :

وَمَا إنْ طِبُّنا جُبْنٌ[٢]

ورُدَّ عليهم بأنَّه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى إلاَّ مفصولاً بينهما ، كما في إنَّ زيدًا لقائمٌ "[٣] .

المناقشة :

تعمل ( ما ) الحجازية عمل ليس بأربعة شروطٍ[٤] :

١ - ألاَّ يتقدم خبرُها على اسمها ، فإن تقدَّم بَطُلَ عملُها ، نحو قولهم : " ما مسيءٌ مَنْ أعتَبَ " [٥] .

٢ - ألاَّ يتقدم معمولُ خبرها على اسمها ، فإن تقدَّم بَطُلَ عملُها نحو : ما طعامَك زيدٌ آكلٌ ، خلافًا للفراء ، إلاَّ أن يكون معمولُ الخبر ظرفًا ، أو جارًّا أو مجرورًا نحو : وما عندي أنت مقيمًا ، وما بي أنت معنيًّا ، خلافًا لابن عصفور .

٣ - ألاَّ ينتقض نفيها بـ( إلاَّ ) ، فإن انتقض بها بَطُلَ عملُها ، نحو قوله تعالى

---

(١) من البسيط ، لم يعرف قائله .

هذه رواية النصب التي استدل بها الكوفيون على جواز إعمال ( ما ) إذا تلتها ( إنْ ) وفي البيت رواية بالرفع وهو مذهب جمهور البصريين حيث بَطُل عمل ( ما ) ؛ لأنَّها تُليت بـ( إنْ ) .

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٠ ، وجواهر الأدب : ٢٥١ ، واللباب للصابوني : ٧٠ ، وشواهد العيني : ١ / ٢٠١ - ٢٠٢ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١١٩ - ١٢٠ .

(٢) صدر بيت من الوافر ، لفروة بن مسيك المرادي ، وصدره :

ولكنْ مَنَايانا ودَوْلةُ آخرينَا

ينظر : الكتاب : ٣ / ١٥٣ ، ٤ / ٢٢١ ، والمقتضب : ١ / ١٩٠ ، ٢ / ٣٦١ ، والمسائل العضديات : ٧٠ ، والدرر : ٢ / ١٠٠ - ١٠١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٤) التصريح : ١ / ١٩٦ - ١٩٧ ، وحاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي : ٢ / ٢٠ - ٢١ .

(٥) مجمع الأمثال للميداني : ٢ / ٢٨٨ .

: + وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ "[١] .

٤ - ألاَّ تُزاد بعدها ( إنْ ) ، فإن زيدت بعدَها بَطُلَ عملُها نحو : " ما إنْ زيدٌ قائمٌ " .

وهذا الشرط فيه خلاف بين النُّحاة ، حيث ذهبوا فيه مذهبين ، هما :

**المذهب الأول :**

ذهب جمهور البصريين[٢] إلى إبطال عمل ( ما ) إذا جيء بعدها بـ( إنْ ) ، ولذلك يجب الرفع ، ولا يجوز النصب معها ، وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله : " وتصرف الكلامَ إلى الابتداء ، كما صرفتها ما إلى الابتداء في قولك : إنَّما ، وذلك قولك : ما إنْ زيدٌ ذاهبٌ ... "[٣] .

وقال في موضع آخر : " وأمَّا ( إنْ ) مع ( ما ) في لغة أهل الحجاز ، فهي بمنزلة ( ما ) في قولك : إنّما الثقيلة ، تجعلها من حروف الابتداء ، وتمنعها أن تكون من حروف ليس ، وبمنزلتها "[٤] .

وأيَّده المبرد في قوله هذا ، فقال : " وتكون ( إنْ ) زائدة في قولك : ما إنْ زيدٌ منطلقٌ ، فيمتنع ( ما ) بها من النصب الذي كان في قولك : ما زيدٌ منطلقًا ، كما يمتنع ( إنَّ ) الثقيلةُ بها من النصب في قولك : إنَّما زيدٌ أخوك ... "[٥] .

واستدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي :

**أولاً :** الحمل على ( ما ) الكافة عند دخولها على ( إنَّ ) ، فكما كفت ( ما ) ( إنَّ ) فمنعتها عن العمل ، كفت ( إنْ ) ( ما ) عن العمل ، وقد أشار إلى هذا المبرد بقوله : " والموضع الرابع : أنْ تدخل زائدَّة مع ( ما ) ، فتردّها إلى الابتداء ، كما تدخل ( ما ) على ( إنَّ ) الثقيلة فتمنعها عملها ، وتردّها إلى

---

(١) من الآية ( ١٤٤ ) من سورة آل عمران .
(٢) الكتاب : ٣ / ١٥٣ ، ٤ / ٢٢١ ، والمقتضب : ١ / ١٨٩ - ١٩٠ ، ٢ / ٣٦٠ ، والأصول : ١ / ٢٣٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٦٨ - ٣٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٩٢ ، ٢ / ٤٨٠ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٢٥٨ ، وشرح شذور الذهب : ١٨٢ ، وشرح قطر الندى : ١٣٩ - ١٤٠ ، وتعليق الفرائد : ٣ / ٢٤٢ ، وشرح الأشموني : ١ / ٣٥١ ، والهمع : ٢ / ١١٠ - ١١١ .
(٣) الكتاب : ٣ / ١٥٣ .
(٤) الكتاب : ٤ / ٢٢١ .
(٥) المقتضب : ١ / ١٨٩ - ١٩٠ .

الابتداء في قولك : إنَّما زيدٌ أخوك ، و+ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ "[1] ، وذلك قولك : ما إنْ يقومُ زيدٌ ، وما إنْ زيدٌ منطلقٌ ، لا يكون الخبر إلاّ مرفوعًا لما ذكرت لك ... "[2] .

**ثانياً :** زوال شبهها بـ( ليس ) ، وذلك ؛ لأنَّ ( ما ) الحجازية عملت عمل ليس لشبهها بها ، فإذا وليتها ( إنْ ) زال شبهها بليس ، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

" ... وأحق هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة ( إنْ ) ؛ لأنَّ مقارنته ( لما ) يزيل شبهها بليس ؛ لأنَّ ( ليس ) لا تليها ( إنْ ) ، فإذا وليت ( ما ) تباينا في الاستعمال ، وبطل الإعمال دون خلاف ... "[3] .

**المذهب الثاني :**

ذهب الكوفيون[4] إلى جواز إعمال ( ما ) إذا تلتها ( إنْ ) ، فيرفع الاسم بعدها، وينصب الخبر ، نحو : ما إنْ زيدٌ ذاهبًا .

وقد نسب الرضيُّ القول بهذا الرأي إلى المبرد ، والفارسي ، والصحيح كما ذكرت ذلك سابقًا[5] أنّ المبرد لم يذهب هذا المذهب ، بل ذهب مذهب جمهور البصريين في المقتضب ، ولعل ما ذكره الرضي كان من كتاب آخر للمبرد .

أمَّا نسبة هذا الرأي إلى أبي علي الفارسي ، فلم يصرح به ، ولكنه اكتفى بالاستدلال بما أنشده الفارسي ، وهي رواية النصب ، والصحيح أن هذه الرواية رواية يعقوب بن السكيت ، وأنَّ أبا علي الفارسي لم يذهب مذهب الكوفيين ، بل ذهب مذهب جمهور البصريين في المسائل العضديات ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

" ... تصْرِفُ ( إنْ ) ( ما ) إلى الابتداء كما صَرَفَتْ ( ما ) ( إنَّ ) الثقيلة إلى الابتداء، فيمن قال : ما زيدٌ ذاهبًا ؛ إذا أدْخَلَ ( إنْ ) هذه "[6] .

ووضح سبب زيادتها في المسائل العضديات بعد أن ذكر قول الشاعر :

---

(١) من الآية ( ٢٨ ) من سورة فاطر .
(٢) المقتضب : ٢ / ٣٦٠ .
(٣) شرح التسهيل : ١ / ٣٦٩ .
(٤) شرح التسهيل : ١ / ٣٧٠ - ٣٧١ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٢٥٨ .
(٥) ينظر ص : ٩٢ .
(٦) التعليقة : ٢ / ٢٦٥ .

وَمَــا إنْ طِبُّنــا جُــبْنٌ وَلكــنْ          مَنَايانَــا ودولــةُ آخرينــا[1]

فقال : " فهذه زيادة ؛ لأنَّها لا تخلو من أن تكونَ النافية ، أو التي للجزاء ، أو المخفّفةِ من الشديدة ، فلا يجوزُ أن تكون للنفي ؛ لأنَّها لو كانت له ؛ لكان الكلامُ إيجابًا من حيثُ كان نفيُ النفي إيجابًا ، فلما كان هذا الكلامُ مستعملاً في النفي دون الإيجاب ؛ ثبت أنَّها ليست نافية ، وبُيّن أنَّها ليست للجزاء لارتفاع الفعل بعدها في نحو قوله : + وَإِن يَكَادُ ... "[2] ؛ لأنَّه لم يجيء لها جوابٌ في الكلام الذي هو فيه ، ولا يجوز أن تكون المخفَّفة من الشديدةِ ؛ لأنَّ اللاَّمَ لم تلزَمْ ، ولم تدخُلْ مَعَهُ ، فإذا لم يجز أنْ تكونَ المخفَّفة من الشديدةِ ، ولا التي للجزاءِ ، ولا النافية ثبتَ أنَّها زيادةٌ وبالله التوفيق "[3] .

وبهذا يثبت عدم صحة ما نسبه إليه الرضي ، وأنَّ أصحاب هذا المذهب هم الكوفيون الذين استدلوا على صحة قولهم برواية يعقوب بن السكيت[4] النصب في قول الشاعر :

بَنِــي غُدَانَــة مــا إنْ أنــتُمُ ذَهَبًــا          ولاَ صَرِيفًا وَلَكنْ أنْتُمُ الخزفُ[5]

حيث نصب الخبر ( ذهبًا ) ؛ لأنَّ ( ما ) عاملة ، و( إنْ ) زائدة مهملة إلاَّ أنَّ البصريين قد أنكروا عليهم رأيهم هذا ، فخرَّج الكوفيون رواية النصب على أنَّ ( إنْ ) الواقعة بعد ( ما ) ليست زائدة وإنَّما هي نافية مؤكّدة لنفي ( ما )[6] ، وبذلك تكون الدلالة على النفي باقية غير منتقضة ، بخلاف ما لو جعلنا ( إنْ ) نافية غير مؤكّدة ، فإن نفي النفي إثبات ، فينتقض النفي ، ويبطل عمل ( ما ) ؛ لأنَّ من شروط إعمالها بقاء النفي .

واعترض ابن مالك قولهم هذا ورده لوجهين ذكرهما في قوله : " وزعم الكوفيون أنَّ إنْ المقترنة بما هي النافية جيء بها بعد ما توكيدًا ، والذي زعموه مردود بوجهين : أحدهما : أنَّها لو كانت نافية مؤكّدة لم تغير العمل ، كما لا يتغير لتكرير ما ، إذا قيل : ما ما زيدٌ قائمًا ، كما قال الراجز :

لاَ يُنْــسِكَ الأسَــى تأسِّــياً فَمَــا          مَا مِنْ حِمامٍ أحدٌ معتصما[7] .

فكرر ما النافية توكيدًا ، وأبقى عملها .

(١) سبق تخريجه ص : ٩٠ .
(٢) من الآية ( ٥١ ) من سورة القلم .
(٣) المسائل العضديات : ٧٠ .
(٤) الارتشاف : ٢ / ١٠٥ ، والتصريح : ١ / ١٩٧ .
(٥) سبق تخريجه ص : ٩٠ .
(٦) جواهر الأدب : ٢٥١ ، والتصريح : ١ / ١٩٧ ، وشرح الأشموني : ١ / ٣٥٢ .
(٧) من الرجز ، لم يعرف قائله .
ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧١ ، ومعجم شواهد العربية : ٣٣٦ ، ٥٣٣ .

الثـاني : أنَّ العرب قد استعملت إنْ زائـدة بعد مـا التـي بمعنـى الـذي ، وبعد ما المصدرية التوقيتية ، لشبههما في اللفظ بما النافية ، فلو لم تكن زائـدة المقترنـة بما النافية ، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ ... "[١] .

ويرد على اعتراض ابن مالك أمور ، ذكرها الشيخ ياسين[٢] ، وهي :

١ - أنَّه ردَّ على الكوفيين مع أنَّه نقل الإجماع على عدم الخلاف فـي المسألة .

٢ - يفهـم مـن كلامـه أنَّ ( مـا ) إذا تكـررت لا يبطـل عملهـا ، وهـذا خـلاف ما نقله ابن عقيل ، والأشموني عنه .

٣ - أنَّهم نقلوا أنَّ إنْ تزاد بعد ألا الاستفتاحية ، ومدة الإنكـار ، وبالتـالي فلا ينحصر المسوغ للزيادة في المشابهة .

وردَّ عليهم الرضيُّ أيضًا بأنَّه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنـى إلاَّ مفصولاً بينهما ، كما في : إنَّ زيدًا لقائمٌ ، وقد سبق ذكر ذلك في نصه[٣] .

هذا وقد ذكر الفارسي تخريجًا آخر لرواية النصب في نحو هذا ، فقال : " فإن قلت : فأجعلُ ( ما ) زائدة في ( ما إنْ ) ، وأجعلُ النفي بـ( إنْ ) ، فهذا الذي عليه قول الناس أحسن ؛ لأنَّك على هذا تصير إلى أن تزيد الحرف أولاً ، وأن تزيدَهُ في تضاعيف كلام أكثر "[٤] .

الترجيح :

الذي تبيَّن لي بعد ما سبق ذكره من مذاهب النحاة في حكم إعمال ( مـا ) إذا تلتهـا ( إنْ ) أنَّ الـرأي المتجـه هـو رأي جمهـور البـصريين ، ومعهـم الفارسـي ، والرضي كذلك ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أنَّ هناك إجماعًا من النُّحاة البصريين والكوفيين على إبطال عمل ( مـا ) إذا تلتهـا ( إنْ ) ، وعارضـه فـي ذلـك أبـو حيـان والـدماميني ، فنقلا الخـلاف فـي المسألة ، ولكنَّ الشيخ ياسين[٥] أيَّد ابـن مالـك ، وذكـر أنَّهـا عند الكـوفيين لا تعمل

---

(١) شرح التسهيل : ١ / ٣٧١ .
(٢) حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى : ٢ / ٢١ .
(٣) ينظر ص : ٩٠ .
(٤) المسائل البصريات : ١ / ٦٥٠ - ٦٥١ .
(٥) حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى : ٢ / ٢١ .

أيضًا ، فقال: " قوله : ( يبطل عملها وجوبًا عند البصريين ) يوهم أنَّه لا يبطل عملها عند الكوفيين ، وليس كذلك ، فإنَّها عندهم لا تعمل ، وما بعدها مبتدأ وخبر ... "[١] .

٢ - أنَّ هناك نظائر للمسألة ، فقد مرَّ بنا أنَّهم حملوا ( إنْ ) في دخولها على ( ما ) على ( ما ) في دخولها على ( إنَّ ) فلمَّا كفت هذه ( إنَّ ) عن العمل ، حملت ( إنْ ) عليها فكفت ( ما ) عن عملها ، وقد سبق توضيح ذلك[٢] .

٣ - زوال الشبه بليس ، فلما عملت عملها لشبهها بها ، أبطل عملها عند زوال هذا الشبه ، فليس لا تقع بعدها ( إن )[٣] ، وقيل ، إنَّما أبطل عملها لضعفها عن تخطي ( إنْ )[٤] .

---

(١) المرجع السابق : ٢ / ٢١ .
(٢) ينظر ص : ٩٢ .
(٣) ينظر ص : ٩٢ .
(٤) حاشية الصَّبان : ١ / ٣٦٤ .

## (٣) دخول الباء في خبر ما التميمية

قالَ الرضيُّ : " قالوا : ونحو قوله :

لَوْ انَّك يا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا      وَمَا بِالحُرِّ أنْتَ ولا الخَلِيقِ[١] .

دليل على جوازِ تقديمِ الخبرِ المنصوبِ ؛ إذ الباء لا تدخلُ إلاَّ على الخبرِ المنصوبِ دونَ المرفوعِ ؛ وعلى هذا بنى أبو عليٍّ ، والزمخشريُّ امتناعَ دخُولِهَا على خبرِ ( ما ) التميمية .

وأجازَ الأخفشُ ، وهو الوجه ؛ لأنَّها تدخلُ بعد ( ما ) المكفوفة بـ( إنْ ) اتفاقًا ، نحو : ما إنْ زيدٌ بقائمٍ ، قال :

لَعَمْرُكَ مَا إنْ أبو مالكٍ      بواهٍ ولا بضعيفٍ قُواه[٢] .

ومنعَ أبو عليٍّ ، والأخفشُ دُخُولَهَا على خبرِ ( ما ) المتقدِّمِ خلافًا للرَّبعيِّ ، والبيتُ المذكورِ شاهدٌ له "[٣] .

المناقشة :

اتفق النُّحاةُ على جوازِ دخولِ الباءِ في الخبرِ بعد ( ما ) الحجازية ، أمَّا دُخُولُهَا عليه بعد ( ما ) التميميةِ ، فهي مسألة قد اختلف فيها النُّحاةُ على النحو الآتي :

### أولاً : مذهب جمهور النحويين :

ذهب جمهور النُّحاة[٤] ، ومعهم الرضي إلى أنَّ الباء تدخل على خبر ( ما )

---

(١) من الوافر ، لم يعرف قائله .
الشاهد في قوله : ( وما بالحرِّ أنت ) حيث دخلت الباء الزائدة على خبر ( ما ) مع كونه متقدمًا على الاسم .
ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٢٧ ، وشرح ابن القواس : ٢ / ٨٩١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ١ / ١١١ ، والتصريح : ٢ / ٢٣٣ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١٤٠ .

(٢) من المتقارب ، للمُتَنَخّل الهذلي ، في ديوان الهذليين : ٢ / ٢٩ ، ويروى فيه ( بوانٍ ) .
ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٨٣ ، وجواهر الأدب : ٤٨ ، والمساعد : ١ / ٢٨٨ ، والهمع : ٢ / ١٢٧ ، والدرر : ٢ / ١٢٣ - ١٢٤ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٥١ .

(٤) ينظر رأيهم في : الكتاب : ٢ / ٣١٦ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١ / ٣١٢ ، والمقتضب : ٤ / ٤٢١ ، وشرح الجمل لابن خروف : ٢ / ٥٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٩٥ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٥١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٨٣ ، ورصف المباني : ٢٢٥ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٥٠٨ ، والجنى الداني: ٥٤ ، والارتشاف : ٢ / ١١٧ ، وشرح شذور الذهب : ١٨٣ ، وأوضح المسالك : ١ / ٢٩٢ ، والمساعد : ١ / ٢٨٨ ، وشفاء العليل : ١ / ٣٣٦ ، وتعليق الفرائد : ٣ / ٢٧٠ ، وشرح الدماميني على المغني : ١ / ٢٢٨ ، والهمع : ٢ / ١٢٦ ، وشرح الأشموني

في اللغتين الحجازية والتميمية ، حتى إنَّ من النُّحاة من نقل القول بإجماع النُّحاة على ذلك كأبي جعفر الصفار[1] ، وابن النحاس[2] ، وأبي حيان[3] .

وقد نصَّ سيبويه على ذلك بقوله : " ومثل ذلك ما أنت بشيءٍ إلاَّ شيءٌ لا يُعبَأُ به ، من قبلِ أنَّ بشيءٍ في موضع رفعٍ في لغة بني تميم ، فلمَّا قَبُحَ أنْ تحملَهُ على الباء صارَ كأنَّه بدلٌ من اسم مرفوع ، وبشيءٍ في لغة أهل الحجاز في موضع منصوبٍ ، ولكنَّكَ إذا قُلْتَ : ما أنْتَ بشيءٍ إلاَّ شيءٌ لا يُعبَأُ به ، استوت اللغتان فصارت ( ما ) على أقيس الوجهين ، لأنَّكَ إذا قلت : ما أنْتَ بشيءٍ إلاَّ شيءٌ لا يُعبَأُ ، فكأنَّك قلت : ما أنتَ إلاَّ شيءٌ لا يُعبَأُ به "[4] .

واستدل أصحاب هذا المذهب على صحة قولهم بعدة أشياء ، هي :

### ١ - السماع :

أ - ورد عن العرب في شعرهم دخول الباء في خبر ( ما ) التميمية ، ومن ذلك قول الفرزدق ، وهو من بني تميم :

لَعَمْـرُكَ مَـا مَعْـنٌ بِتَـارِكِ حَقِّـهِ ... ولا مُنْسِئٌ مَعْـنٌ ولاَ مُتَيَسِّرُ[5]

فدخلت الباء على خبر ( ما ) التميمية ( بتارك ) .

وهذا يدلُّ على أنَّ دخول الباء على خبر ( ما ) ليس مخصوصًا بلغة أهل الحجاز ، وفي هذا يقول ابن مالك : " ولو كان دخولها على الخبر مخصوصًا بلغة أهل الحجاز ما وُجِدَ في لغة غيرهم "[6] .

ب - نقل الفراء كثرة جر الخبر بالباء عند أهل نجد ، فإذا أسقطوا الباء

---

: ١ / ٣٦٣ ، وحاشية الصبان : ١ / ٣٧١ .

(١) التذييل والتكميل : ٤ / ٣١٢ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٢٧ .

(٣) التذييل والتكميل : ٤ / ٣١٢ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣١٦ .

(٥) من الطويل ، في ديوان الفرزدق : ٣٤١ .
وقد استشهد به النُّحاةُ على وجوبِ رفعِ المعطوف ( ولا منسئٌ معن ولا متيسِّرُ ) على خبر ( ما ) المجرور بالباء ( بتارك ) .
ينظر : الكتاب : ١ / ٦٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي : ١ / ٢٤٩ ، وتحصيل عين الذهب : ٨٧ - ٨٨ ، والنكت : ١ / ١٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٨٣ ، والمساعد : ١ / ٢٨٨ ، والهمع : ٢ / ١٣٠ ، وخزانة الأدب : ١ / ٣٧٦ - ٣٧٩ ، ٤ / ١٤٢ .

(٦) شرح الكافية الشافية : ١ / ١٩٢ ، وينظر شرح التسهيل : ١ / ٣٨٤ .

رفعـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــوا - ولعله يقصد بأهل نجد بني تميم - وقد نصَّ على ذلك بقوله : " وأمَّا أهلُ نجد فيتكلمون بالباءِ ، وغير الباءِ ، فإذا أسقطوها رفعوا ، وهو أقوى الوجهين في العربية "[١] .

## ٢ - القياس :

ثبت دخول الباء في خبر ( ما ) غير العاملة بسبب فقدانها شرطًا من شروط عملها ، وذلك كأن تكون ( ما ) مكفوفة عن العمل بـ( إنْ ) ، وقد أشار إلى ذلك الرضي كما يظهر من نصِّه السابق[٢] ، وأشار إليه أيضًا أبو حيان ، فقال : " وأمَّا القياسُ ، فلأنَّ ( إنْ ) إذا كفَّتْ ( ما ) ، ومنعتها العمل تدخلُ في خبر المبتدأ ، وكذلك في الخبر بعد ( هل ) ، وكلاهما مرفوعٌ ، فكذلك تدخلُ في خبر ( ما ) التميمية "[٣] .

واستشهد النُّحاةُ على هذا الدليل بقول المتنخَّل الهذلي :

لَعَمْـــرُكَ مَـــا إنْ أبـــو مَالِـــكٍ بِــــوَاهٍ ولا بِـــضَعِيفٍ قُـــواهْ[٤]

حيثُ زِيْدَت الباءُ على خبر ( ما ) النافية ( بواه ) مع بطلان عملها ؛ لأنَّها كُفَّتْ بـ( إنْ ) الزائدة .

وقد احتجَّ الرضيُّ أيضًا بهذا الشاهد - كما سبق[٥] - واستشهد به على أنَّ الباء تزاد في خبر ( ما ) النافية المكفوفة بـ( إنْ ) بإجماع النُّحاة واتفاقهم[٦] ، وهذا يدلُّ كما ذكر البغدادي على أنَّ الباءَ غير مختصة بالدخول في خبر ( ما ) الحجازية[٧] .

ولابدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ الرضيَّ لم يذكر من الحجج التي احتجَّ بها جمهور النُّحاة إلاَّ هذه الحجة ، وربما كان ذلك ؛ لأنَّه يجد أنَّ هذه الحجَّة هي الحجَّة الأقوى لإجماع النُّحاةِ عليها ، وإنْ كانَ السيوطي قد ذكرَ أنَّ في هذه المسألة خلافًا بين النُّحاة إذ قال : " ... ولا يختص أيضًا بالخبرِ المنصوبِ خلافًا للكوفيين فيجوز ، ولو بطل عمل ( ما ) لزيادة إنْ ، أو تقدَّم الخبر في الأصح "[٨] .

---

(١) معاني القرآن : ٢ / ٤٢ .
(٢) ينظر ص : ٩٧ .
(٣) التذييل والتكميل : ٤ / ٣١٢ .
(٤) سبق تخريجه ص : ٩٧ .
(٥) ينظر ص : ٩٧ .
(٦) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٥١ .
(٧) خزانة الأدب : ٤ / ١٤٦ .
(٨) الهمع : ٢ / ١٢٧ .

## ٣ - الإجماع :

أجمعَ النُّحاةُ على أنَّ الباءَ تدخلُ على خبرِ ( ما ) المرفوع ، والمنصوبِ ، وقد أشارَ إلى ذلك أبو حيان في قوله : " وأمَّا الإجماعُ ، فنقلَهُ أبو جعفر الصفار ، قال : أجمعوا على أنَّ الباءَ تدخلُ على المرفوعِ والمنصوبِ ، فنقول : ما زيدٌ بمنطلقٍ "[١] .

وأيضًا في قوله : " وقالَ النحاسُ أجمعوا على أنَّ الباءَ تدخلُ على المرفوع والمنصوبِ "[٢] .

## ٤ - وجود النظير :

أنَّ علّةَ دخولها على خبر ( ما ) لا لكونه منصوبًا ، بل لكونه منفيًا ، ونظير ذلك في كلامهم دخولها على خبر ( لم أكن ) ، وامتناع دخولها على خبر ( كنت ) ، والدليل على ذلك أيضًا سقوطها عند انتقاض النفي ، وإلى هذا أشار السيوطي بقوله : " تزاد الباء في خبر ( ليس ) ، و( ما ) إذا كان منفيًا نحو : + أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ "[٣] ، + وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ "[٤] ، وفائدة زيادتها رفع توهم أنَّ الكلامَ موجبٌ ؛ لاحتمال أنَّ السامع لم يسمع النفي أول الكلام ، فيتوهّمه موجبًا ، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم ؛ ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب ، فلا يجوز : ليس زيدٌ إلاَّ بقائم ، ولا ما زيدٌ إلاّ بخارج "[٥] .

## ثانياً : مذهب ابن السراج ، وأبي علي الفارسي :

ذهب ابن السراج إلى أنَّ الباء مختصة بالدخول على خبر ( ما ) الحجازية ، دون التميمية ، وهذا ما نقله عنه أبو حيان في الارتشاف[٦] ، أما نصه في الأصول فلا يُفهم منه ذلك صراحة ، حيث قال : " وتقول : ما زيدٌ بقائمٍ ، فتدخل الباء كما

(١) التذييل والتكميل : ٤ / ٣١٢ .
(٢) الارتشاف : ٢ / ١١٧ .
(٣) من الآية ( ٣٦ ) من سورة الزمر .
(٤) من الآية ( ٩٣ ) من سورة النمل .
(٥) الهمع : ٢ / ١٢٦ .
(٦) الارتشاف : ٢ / ١١٧ .

أدخلتها في خبر ( ليس ) ، فيكون موضع ( بقائم ) نصبًا ... "[١] .

وذهب إلى هذا أيضًا أبو علي الفارسي في أحد قوليه ، فقال : " فأهلُ الحجازِ ينصبونَ الخبرَ تشبيهًا بـ( ليس ) ، وبنو تميم يرفعون ، فيتركون الاسمَ مرتفعًا بالابتداءِ ، كما كانَ قبلُ ، فمن نصبَ الخبرَ تشبيهًا بـ( ليسَ ) أدخلَ الباءَ عليه لتحقيق النفي ، فقال : ما زيدٌ بذاهبٍ ، ومن رفعَ الخبر لم يُجزْ دخولَ الباءِ فيه ؛ لأنَّهُ مرتفعٌ بأنَّه خبرُ المبتدأ ، كما أنَّ منطلقٌ في : ( إنَّ زيدًا منطلقٌ ) يرتفعُ بذلكَ ، فلمَّا لم يطَّردْ دخولُ الباء في خبر المبتدأ كذلك لم يطَّردْ دخولُهُ في خبرِ المبتدأِ الواقعِ بعدَ ( ما ) في لغةِ بني تميمٍ ، وتقديمُ الخبرِ على قولهم جائزٌ من حيثُ جازَ تقديمُ خبرِ المبتدأِ ، وكما جازَ تقديمُ الخبرِ كذلكَ يجوزُ تقديمُ ما اتَّصلَ به على المبتدأ ، فيجوزُ ، مَا منطلقٌ زيدٌ ، وما زيدًا عمروٌ ضاربٌ ؛ لأنَّ ضاربًا الذي هو عاملٌ في زيدٍ يجوزُ وقوعُهُ موقعَ زيدٍ ، وكلُّ موضعٍ جازَ وقوعُ العاملِ فيهِ ، فوقوعُ معمولِهِ فيه أيضًا جائزٌ ، فإذا لم يَجُزْ وقوعُ العاملِ لم يَجُزْ وقوعُ المعمولِ فيهِ .

ولو أدخلتَ الباءَ في هذهِ المسألةِ لم يَجُزْ ؛ لأنَّ الباءَ معَ الخبرِ في موضعِ نصبٍ ، فكما لا يجوزُ أنْ تُقدِّمَ الخبرَ منصوبًا على المخبرِ عنهُ في ( ما ) ، فنقول : ما قائمًا زيدٌ ، كذلكَ لا يجوزُ أنْ تُقدِّمَ الخبرَ إذا دَخَلَهُ الباءُ ؛ إذ كانتَ الباءُ إنَّما تدخُلُ الخبرَ في لغةِ من ينصبُهُ دونَ من يرفعُهُ ، وإذا لم يَجُزْ تقديمُ الخبرِ ، وفيهِ الباءُ على المخبرِ عنه ، كذلكَ لا يجوز تقديمُ ما عَمِلَ فيه الخبرُ إذا كان فيهِ الباءُ على المُخْبَرِ عنه ، لِمَا قلنا من أنَّ المعمولَ لا يجوزُ أنْ يقعَ حيثُ لا يقعُ العاملُ فيه ، فقولُكَ : ما زيدًا عمروٌ بضاربٍ لا يجوزُ من حيث لم يَجُزْ : ما بضاربٍ عمروٌ ، كما لم يَجُزْ : ما ضاربًا عمروٌ ، فعلى هذا عِبْرَةُ هذا الباب عِندَنَا "[٢] .

وممن تبعهما في ذلك : الزمخشري[٣] ، وابن القواس الموصلي[٤] ، وابن جابر الأندلسي[٥] .

وأمَّا الأدلة التي استدلوا بها ، فهي :

**١ - القياس :**

إنَّ القياس في خبر ( ما ) عند بني تميم أن يكون مرفوعًا قياسًا على خبر

---

(١) الأصول : ١ / ٩٣ .
(٢) المسائل المشكلة : ٢٨٣ - ٢٨٤ .
(٣) المفصل : ١٠٣ .
(٤) شرح ابن القواس : ٢ / ٨٩١ .
(٥) شرح المنحة في اختصار الملحة لابن جابر - رسالة ماجستير - ٢ / ٤٦٣ .

المبتدأ ؛ لأنَّه لا عمل لـ( ما ) فيه ، ولذلك لا يصح دخول الباء عليها ، وهذا ظاهر من نص أبي علي الفارسي السابق ، وأشار إليه الزمخشري أيضًا بقوله : " ودخول الباء في الخبر نحو قولك : ما زيدٌ بمنطلقٍ ، إنَّما يصح على لغة أهل الحجاز ؛ لأنَّك لا تقول : زيدٌ بمنطلقٍ "[١] .

إلاَّ أنَّ ابن السيد البطليوسي ردَّه بقوله : " ونحن نقول لهؤلاء القوم لا خلاف بيننا ، وبينكم في أنَّه يجوز أن يقال : ( ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ ) كما قال تعالى : + مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ "[٢] ، ونحن لو قلنا : زيدٌ إلاَّ قائمٌ دون ذكر ( ما ) لم يجز ، فكما أنَّ دخول ( ما ) على الجملة جوَّز دخول ( إلاَّ ) ، وذلك لا يجوز قبل دخولها ... "[٣] .

٢ - زوال شبهها بليس ؛ إذ شرط دخول الباء على خبر ( ما ) أن تكون عاملة عمل ليس ، وإلى هذا أشار ابنُ جابر بقوله : " ويمتنع دخول الباء على الخبر ؛ لأنَّها لا تدخل في خبرها إلاَّ إذا كانت عاملة ، فإذا لم تعمل زال شبهها بليس ، فإذا قلت : ما بقائمٍ زيدٌ ، لم يجز ؛ لأنَّ دخول الباء موقوفٌ على العمل ، ولا عمل هنا ، والباء في خبر المبتدأ لا تدخل ، فلا يصح أن تقول : زيدٌ بقائمٍ ، وإنَّما تزاد الباء في المبتدأ كقولهم : بِحَسْبِكَ زيدٌ "[٤] .

ورده ابن الحاجب بقوله : " قلت : هذا الاستدلال غيرُ مستقيمٍ ؛ لفقدان النفي المصحح دخول الباء ، ألا ترى أنَّك تقولُ : ما جاءَني من أحدٍ ، فدخولُ ( من ) لأجلِ النفي خاصَّة ، ولا يلزمُ أن تقولَ : جاءني من أحدٍ ، فكذلك هنا "[٥] .

٣ - أنَّ المقتضى لزيادة الباء هو نصب الخبر ، فالباء مع الخبر في موضع نصبٍ ، واستشهدوا بقول الشاعر :

لـو انَّـكَ يَـا حُـسَيْنُ خُلِقْـتَ حُـرًّا ... ومَـا بـالحرِّ أنْـتَ ولاَ الخليق[٦] .

علـى أنَّ فيـه دلـيلاً علـى جـواز تقـديم الخبـر المنصـوب ؛ لأنَّـه علـى رأيهـم لا تدخل إلاَّ على الخبر المنصوب ، وقد نصَّ على ذلك الفارسي بقوله : " فأمَّا ما أنشده بعض البغداديين :

أمَـــا واللهِ عـــالمِ كُـــلِّ غَيْـــبٍ ... وَرَبِّ الحِجْـرِ والبيـتِ العَتيـق .
لـو انَّـكَ يـا حُـسَيْنُ خُلِقْـتَ حُـرًّا ... ومـا بـالحُرِّ أنـتَ ولا الخَلَيـق .

---

(١) المفصل : ١٠٣ .
(٢) من الآية ( ٢٤ ) من سورة المؤمنون .
(٣) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي : ١٨٨ .
(٤) شرح المنحة في اختصار الملحة لابن جابر - رسالة - ٢ / ٤٦٣ .
(٥) الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٣٩٩ ، وينظر الأمالي النحوية : ٢ / ١٣٢ .
(٦) سبق تخريجه ص : ٩٧ .

فإنَّه يكون شاهدًا على ما حكاه أبو عمر من نصب خبر ( ما ) مقدَّمًا ، ومن دفعَ ذلك أمكن أن يقول إنَّ الباء دخلت على المبتدأ ، وحمل ( ما ) على أنَّها التميمية كما دخلت على قول الأسود :

.... بِـــشَرْعِها يَــــسَرٌ وغـــازِ ..............

ويقوّى أنَّ ( ما ) حجازية أنَّ ( أنت ) أخصُّ من الحر ، فهو أولى بأن يكون الاسم ، ويكون الحُرّ الخبرَ ، فقدمت ودخلت عليه الباءُ "[1] .

وقد ردَّ النُّحاة أيضًا هذا الدليل ، فقال الفراء بعد أن أنشد البيت : " فأدخلت الباء فيما يلي ( ما ) فإن ألقيتها رفعت ، ولم يقوَ النصب لقلة هذا "[2] .

كما خرجه ابن القواس على الندرة ، فقال : " فأدخل الباء على لغة بني تميم ، وهو نادر "[3] .

وخرجه الثمانيني على أنَّها لغة غير اللغتين المشهورتين ، فقال : " وقد أجاز قوم من العرب إدخال الباء على خبر ( ما ) وإن كان مرفوعًا ، فقالوا : ما زيدٌ بقائمٍ "[4] .

الترجيح :

الذي تبيَّن لي بعد ما سبق ذكره من المذهبين السابقين ، وعرض ما استدلوا به من أدلة ، أنَّ الرأي المتجه هو رأي جمهور البصريين ، ومعهم الرضي ، وذلك للأسباب الآتية :

**أولاً :** من المعلوم أنَّ من حفظ حجة على من لم يحفظ ، والجمهور ومعهم الرضي قد اعتمدوا في رأيهم على عدة حجج ، هي :

**أ - السماع :**

فقد سُمِع عن العرب دخولها في شعر بني تميم - كما سبق ذكره - .

**ب - القياس :**

(١) شرح الأبيات المشكلة : ٤٨٢ - ٤٨٣ .
(٢) معاني القرآن : ٢ / ٤٤ .
(٣) شرح ابن القواس : ٢ / ٨٩١ .
(٤) الفوائد والقواعد : ٢٢٤ .

وذلك لدخولها على خبر ( ما ) المكفوفة بـ( إنْ ) اتفاقًا ، ودخولها على خبر المبتدأ ، والخبر بعد هل ، فمن باب أولى دخولها على خبر ( ما ) التميمية .

**جـ - الإجماع :**

إذ أجمعَ النُّحاةُ على دخولها على خبر ( ما ) المنصوب ، والمرفوع ، وقد سبق ذكر ذلك .

## (٤) اقتياس دخول الكاف على أسماء الأفعال

قالَ الرضيُّ : " قال أبو علي : لم يحك أحد لحاق الكاف ببله ، قال : وقياسُ قولِ من جعله اسمَ فعلٍ ، جواز إلحاقها به ، فعلى ما قال ، كأنَّه جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع أسماء الأفعال قياسًا ، وفيه نظر ، كما مرَّ "[١] .

المناقشة :

أسماء الأفعال ، هي كلمات تدل على ما يدلُّ عليه الفعل ، غيرَ أنَّها لا تقبل علامته ؛ ولذلك سميت بها الأفعال ، وهي إمَّا بمعنى الفعل الماضي نحو : هيهات بمعنى بَعُد ، وشتان بمعنى افترق ، وإمَّا بمعنى الفعل المضارع نحو : أفٍّ بمعنى أتضجر، ووَيْ بمعنى أعجب ، وإمَّا بمعنى الفعل الأمر نحو : صه بمعنى اسكت ، ومه بمعنى انكفِفْ ، وبَلْهَ بمعنى : دع ، واترك ، وعليك بمعنى : الزَمْ ، وإليك عني بمعنى : تَنحَّ عني .

ومنها ما يستعمل مصدرًا ، واسمَ فعل ، نحو : رويدَ ، وبَلْهَ .

ومنها ما هو في أصله ظرفٌ ، وما هو مجرور بحرف الجر ، نحو : دونك ، بمعنى : خذ وعليك ، وإليك ، كما ذكرت سابقًا بمعنى : الزم ، وتنحَّ .

وهذان النوعان من أسماء الأفعال يُدْرجان ضمن أسماء الأفعال المنقولة ؛ لأنَّها استعملت في غير اسم الفعل ، ثم نقلت إليه ، ولذلك لا تأتي إلاَّ للأمر بخلاف المرتجلة منها فإنَّها تأتي بمعنى الماضي ، والمضارع ، والأمر ، وقد سبق ذكرها .

وقد اتصلت كاف الخطاب ببعض هذه الأسماء ، كما لاحظنا ، ولم تتصل ببعضها الآخر ، واختلف النُّحاةُ في لحاقها بها ، هل هي مقيسة ، أم يقتصر فيها على السماع ، فذهبوا عدة مذاهب ، هي :

### المذهب الأول :

ذهب جمهور النُّحاة[٢] إلى أنَّ اتصال الكاف بأسماء الأفعال يقتصر فيه على السماع ، وجعلوا دخول الكاف على بعضها لخوف التباس من يُعنى بمن لا يعنى ، وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله : " وهذه الكاف التي دخلت رويدًا إنَّما لحقت لتُبيِّنَ المخاطبَ المخصوصَ ؛ لأنَّ رويدَ تقع للواحد ، والجميع ، والذكر والأنثى ، فإنَّما أدخل الكافَ حين خاف التباسَ من يَعنى بمن لا يعنى ، وإنَّما حذفها في

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٧ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٤٤ ، ٢٥٠ ، وشرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٩٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٧ ، وشرح ابن القواس : ٢ / ١٢٠٨ ، والارتشاف : ٣ / ٢١٤ ، وتوضيح المقاصد : ٣ / ١١٦٥ ، وحاشية الصبان : ٣ / ٢٩٧ ، وحاشية الخضري : ٢ / ٩٠ .

الأوَّل استغناء بعلم المخاطب أنَّه لا يعنى غيره "[١] .

**المذهب الثاني :**

ذهب الكسائي[٢] إلى جواز القياس على ما سُمِع في كلِّ ظرف ومجرور في نحو : ( عليك ، وإليك ، ودونك ) ، بشرط أن يكون على أكثر من حرفين ، ولذلك يحترز من نحو : ( بك ، ولك )[٣] .

وقد أشار إلى هذا السيوطي بقوله : " وأجاز الكسائي أن يوقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياسًا على ما سمع ، ورُدَّ بأنَّ ذلك إخراج لفظ عن أصله ، وقيل : إنَّ الكسائي يشرط كونه على أكثر من حرفين بخلاف نحو : بك ، ولك "[٤] .

**المذهب الثالث :**

ذهب أبو علي الفارسي إلى جواز القياس على جميع ما سمع من أسماء الأفعال متصلاً بالكاف ، وبالرغم من أنَّه لم يسمع أحدًا حكى لحاق الكاف بأسماء الأفعال إلاَّ أنَّه جوَّز القياس على ما سُمِع منها ، فقال : " ولم أعلم أحدًا حكى لحاق الكاف ( بَلْهَ ) ، وقياس من جعلها اسمًا للفعل أن يُجوِّز لحاق الكاف لها على قوله "[٥] .

وقد ردَّ الرضيُّ قولَ أبي علي الفارسي هذا ؛ إذ يرى لحاق الكاف بأسماء الأفعال مقصورًا على السماع كما ذهب جمهور النُّحاة ، ولابد من النظر إلى هذه الكاف ؛ لأنَّها إمَّا أن تكون متصلة بما هو ظرف ، أو حرف جر ، نحو : أمامك ، وإليك .

وإمَّا أن تكون متصلة بما هو في الأصل مصدرًا مضافًا ، ويصح مجيئه اسم فعل نحو : رويد زيد ، وزيدًا ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : " وليس لحاق كاف الخطاب ، ولا التنوين في جميع هذه الأسماء قياسًا ، بل سماع ، فيقتصر على المسموع ، فنقول : الكاف إذا اتصل بهذه الأسماء ، نُظِر ، فإمَّا أن يكون متصلاً بما هو ظرف ، أو حرف جر في الأصل ، نحو : أمامك ، وإليك ، أو ، لا .

فهو في الأول اسم مجرور ، نظرًا إلى أصله .

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٤٤ .
(٢) شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٩٤ ، وتوضيح المقاصد : ٣ / ١١٦٥ .
(٣) الهمع : ٥ / ١٢٥ ، وحاشية الخضري : ٢ / ٩٠ .
(٤) الهمع : ٥ / ١٢٥ .
(٥) إيضاح الشعر : ٣٦ .

وفي الثاني ينظر ، فإن كان الاسم الذي اتصل به كاف الخطاب ممَّا جاء مصدرًا مضافًا ، واسم فعلٍ معًا ، نحو : رويد زيد ، وزيدًا ، احتمل أن يكون الكاف اسمًا مجرورًا نظرًا إلى كون الاسم مصدرًا مضافًا إلى فاعله ، وأن يكون حرف خطاب نظرًا إلى كون الاسم اسم فعل ، نحو : رويدك زيدًا ... "(١) .

والذي يؤيد ردَّ الرضي لقول الفارسي ، أنَّ قول الفارسي هذا تَردُ عليه عدة أشياء ، هي :

**الأول :** أنَّ فيه عدولاً عن السماع إلى القياس ، حيث قصر النُّحاة لحاق الكاف بها على السماع ، ولكنَّ أبا علي عدل عنه ، وجوَّز القياس عليها ، وهذا لا يصح .

**الثاني :** أنَّ أسماء الأفعال فرع عن الأفعال ، وهي بالتالي أحط رتبة منها ، وأضعف ، فكيف يمكن أن يقاس عليها ، وليس لها قوة الأفعال ، وهذا الأمر يرد على رأي الكسائي .

**الترجيح :**

الذي يظهر لي بعد ما سبق ذكره من آراء النُّحاة في حكم لحاق كاف الخطاب بأسماء الأفعال ، هل هو مقصور على السماع ، أو يمكن القياس عليها ، أن الرأي المتجه هو رأي الجمهور ، ومعهم الرضي ، بخلاف رأي الفارسي ورأي الكسائي ، فرأيهما يضعف للأسباب الآتية :

**أولاً :** فقد مرَّ بنا أنَّ جمهور النحاة أجمعوا على أنَّ لحاق الكاف بأسماء الأفعال مقصور على السماع ، وإجماع النُّحاة حجة .

**ثانياً :** أنَّ الأخذ بقول الفارسي والكسائي لا يصح ؛ إذ لا يمكن القياس على أسماء الأفعال ؛ لأنَّها فرع من الأفعال ، وأضعف منها ، والفرع أحط رتبة من الأصل ، فلا يمكن القياس عليها .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١١ .

# (٥) واو الصَّرف

قالَ الرضيُّ : " هذا وقال سيبويه في قول الشاعر :

وَمَا أنَا لِلشيءِ الَّذي لَيْسَ نَافِعي ... وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبي بقؤُولِ[1]

.

يجوز رفع يغضب ونصبه ، أمَّا الرفع ، فلعطفه على الصلة ، أعني قوله : ليس نافعي .

وقال أبو علي في كتاب الشعر ، بل هو عطف على ( نافعي ) ، وليس بشيء ؛ لأنَّه يكون المعنى ، إذن ، ما أنا بقؤول للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي ، أي : لا أقول شيئًا لا يغضب منه صاحبي ، وهذا ضد المقصود .

وإذا نصبته ، فهو على الصرف ، قال المبرد : لا يجوز ذلك ؛ لأنَّ فيه إذًا نفي النفع ، والغضب معًا ، وهو عكس المقصود ؛ لأنَّ مراد الشاعر : الذي يغضب منه صاحبي لا أقوله .

قلت : الذي قاله ، إنَّما يلزم لو جعلنا هذا الصَّرف في سياق قوله : ليس نافعي؛ لأنَّه يكون المعنى ، إذن لا أقول قولاً ، لا يجمع نفعي ، وغضب صاحبي منه ، وأمَّا إذا جعلناهُ في سياق النفي الذي هو : ما أنا ، فلا يفسد المعنى ؛ لأنَّه يكون المعنى إذن : لا يكون مني القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه ، وذلك إمَّا بانتفائهما معًا ، أو بانتفاء أحدهما ؛ لأنَّ المركب ينتفي بانتفاء أحد جزأيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما ، فتقدم الواو على ما هو منفي حقيقة ، أعني القول ، الذي تضمنه قوله : بقؤول ، كتقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك : متى فأكرمك تكرمني ؟ كما تقدم في تعليل ذلك .

وقال سيبويه ، وتبعه أبو علي : إنَّ يغضب المنصوب معطوف على ( الشيء ) أي الذي غضب صاحبي أي : لسبب غضب صاحبي .

وفيه نظر ؛ لأنَّ الضمير في منه يرجع إلى الشيء غير النافع ، فيكون المعنى : وما أنا بقؤول لشيء منه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ، ولا معنى لهذا الكلام .

ولا يجوز أن يرجع الضمير إلى المضاف المقدر ؛ لأنَّك إنَّما أضفته إلى

---

(١) من الطويل ، لكعب بن سعد الغنوي .

روي منسوبًا في : الكتاب : ٣ / ٤٦ ، والنكت : ١ / ٧١٩ ، والمفصل : ٢٩٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٣٥ - ٣٦ ، وأمالي ابن الحاجب : ٢ / ٤٧ - ٤٨ .

وبلا نسبة في : المقتضب : ٢ / ١٧ ، والمنصف : ٣ / ٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٥٧ .

الغضب ، ليعلم أنَّ الغضب منه ، فلا يحتاج إلى لفظ ( منه ) ، كما بيَّنا في الظروف المضافة إلى الجمل : أنَّ نحو قولك : يوم تسود فيه الوجوه : قبيح "[١] .

المناقشة :

ينصب الفعل المضارع بـ( أنْ ) مضمرة وجوبًا بعد الواو في نفس المواضع التي انتصب بها مع الفاء ، وهي : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني ، على أن تفيد ( الواو ) معنى الجمع .

ويجوز رفع الفعل بعد الفاء ، والواو ، إمَّا على العطف ، أو على القطع ، أو على الاستئناف ، ومنه قول الشاعر السابق ، فيجوز فيه رفع ( يغضب ) ، ونصبه على النحو الآتي :

## أولاً : الرفع :

ذهب سيبويه إلى أنَّ الرفع في ( يغضب ) يكون بالعطف على جملة الصلة ( وليس نافعي ) ، والتقدير : ( وما أنا للشيء الذي ليس ينفعني ، والذي يغضب منه صاحبي ) ، وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله : " وسمعنا من يُنشد هذا البيت من العرب ، وهو لكعب الغنوي :

ومَا أنَا لِلشيءِ الَّذي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بقؤُولِ[٢]

والرفع أيضًا جائز حسنٌ ، كما قال قيس بن زهير بن جذيمة :

فلا يَدْعُني قومي صريحًا لحُرّةٍ لئن كنتُ مقتولاً ويَسْلَمُ عامرُ[٣]

.

ويغضبَ معطوفٌ على الشيء ، ويجوز رفعُه على أن يكون داخلاً في صلة الذي "[٤] .

وممَّن أخذ بقوله : المبرد[٥] ، والأعلم[٦] ، وابن يعيش[٧] ، وابن الحاجب[٨] ،

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ٧٩ - ٨٠ .
(٢) سبق تخريجه ص : ١١٠ .
(٣) من الطويل ، لقيس بن زهير .
والشاهد فيه : جواز رفع ( ويسلم ) على القطع والاستئناف ، والتقدير : ( وهو يسلم ) ، ونصبه على جواز إضمار ( أن ) لأنَّ ما قبله من الشرط غير واجب .
روي منسوبًا في : الكتاب : ٣ / ٤٦ .
وروي بلا نسبة في : الهمع : ٤ / ١٣٦ .
(٤) الكتاب : ٣ / ٤٦ .
(٥) المقتضب : ٢ / ١٨ .
(٦) النكت : ١ / ٧١٩ .
(٧) شرح المفصل : ٧ / ٣٦ .
(٨) أمالي ابن الحاجب : ٢ / ٤٨ - ٤٩ .

والرضي[1] .

وخالفه أبو علي الفارسي في كتابه إيضاح الشعر حيث جعل رفعه عطفًا على ( نافعي ) ، وليس على جملة الصلة ( ليس نافعي ) كما ذكر سيبويه ومن تابعه ، وقد نصَّ على ذلك بقوله : " في قوله ( يغضب ) ضربان : إن جعلتها داخلةً في الصلة كانت مرفوعة ؛ لأنَّه لا شيء يحمل عليه ، فيُنصب ، فإذا عطف لم يخرجها من الصلة ، وحمل الكلام على المعنى ، كأنَّه قال : وما أنا للذي لا ينفعني ويغضب منه صاحبي بقَؤُول ، فإذا دخل ( يغضب ) في الصلة عطف المضارع على اسم الفاعل ، وكلٌّ واحد من المضارع ، واسم الفاعل يُعطف على الآخر لتشابههما ... "[2] .

وقد ذكر الرضيُّ رأي أبي علي الفارسي هذا ، ثم اعترض عليه بقوله : " وليس بشيء ... "[3] - وقد سبق ذكر نصه[4] - وذلك لأنَّ رأيه هذا فيه مخالفة للمعنى المقصود ؛ إذ المقصود : الذي يغضب منه صاحبي لا أقوله ، بينما المعنى في قول الفارسي : ما أنا بقؤول للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي .

وقد ذكر ابن الحاجب حول سبب منع العطف على ( نافعي ) كلامًا جيدًا ، أوردُه هنا ؛ إذ به ينكشف سبب مخالفة الرضي له في شرح الكافية ، قال ابن الحاجب : " ولا يستقيم أن يكون ( ويغضبَ ) معطوفًا على ( نافعي ) في قوله ( ليس نافعي ويغضب ) كقولك : ما تأتيني وتحدثني ، لأمر معنوي ، وهو أنَّه يصير المعنى لا ينفعني ، ولا يغضب صاحبي ، وليس الغرض كذلك ، بل الغرض نفي النفع عنه ، وإثباتُ الغضب للصاحب لينفيه المتكلم عنه ... "[5] .

هذا وقد ذكر ابن القواس[6] في شرحه لألفية ابن معطٍ توجيهًا آخر للرفع ، وهو أن يكون ( يغضب ) مرفوعًا على القطع ، والتقدير : وهو يغضب .

## ثانياً : النصب :

ذهب سيبويه[7] إلى أنَّ نصب الفعل ( يغضب ) يكون بإضمار ( أنْ ) جوازًا عطفًا على قوله ( للشيء ) ، وتقديره : وما أنا بقؤول للشيء غير النافعي ، ولا

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ٧٩ - ٨٠ .
(٢) إيضاح الشعر : ٤٦٥ .
(٣) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ٧٩ - ٨٠ .
(٤) ينظر ص : ١١٠ .
(٥) أمالي ابن الحاجب : ٢ / ٤٨ .
(٦) شرح ابن القواس : ١ / ٣٥٦ .
(٧) الكتاب لسيبويه : ٣ / ٤٦ ، وقد سبق ذكر نصه ص : ١١١ - ١١٢ .

لغضب صاحبي بقؤول - أي لسبب غضب صاحبي - .

وممَّن قال بقوله : المبرد[١] ، والفارسي[٢] ، وابن يعيش[٣] ، وابن الحاجب[٤] ، وابن القواس[٥] .

قال الفارسي : " وموضع المضارع الذي هو ( يغضب ) في البيت نصب للعطف على خبر ( ليس ) ، والضمير الذي هو ( منه ) يعود على اسم ( ليس ) والمقول حينئذ هو الشيء ، والقول يقع عليه لعمومه ، واحتماله أن يكون القول ، وغيره ، وليس كالغضب ، فإذا أُخرج ( يغضب ) من الصلة أضمر ( أنْ ) لعطفه إياها على الشيء ، كأنَّه قال : وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ولغضبِ صاحبي بقؤول ، والغضبُ لا يقال ، ولكن التقدير : ولقولِ غضبِ صاحبي ، فتضيف القولَ الحادثَ عنه الغضبُ إلى الغضب ، كما تقول : ( ضَرْبُ التَّلَفِ ) ، فتضيف الضَّرْب إلى ما يحدث عنه "[٦] .

وقد اعترض الرضيُّ على ما ذهب إليه سيبويه والفارسي وغيرهما من النُّحاة في جعل النصب عطفًا على ( الشيء ) ، كما يظهر من نصه في أول المسألة[٧] ؛ لأنَّ فيه عود الضمير في ( منه ) إلى الشيء غير النافع ، فيكون المعنى : ما أنا بقؤول لشيء منه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ، وهذا لا معنى له .

وكذلك لا يجوز أن يرجع الضمير في ( منه ) إلى المضاف المقدر ؛ لأنَّ إضافته كانت للغضب ؛ ليعلم أنَّ الغضب منه .

ولذلك ذهب إلى أنَّ الوجه في النصب أن يكون على الصَّرف كما ذكر صاحب اللباب[٨] ، بمعنى النصب على واو المعية في سياق النفي ( ما أنا ) حيث يصح المعنى ، فيكون : لا يكون مني القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه ، وكان دليله على صحة قوله بالحمل على النظير ، وذلك لأنَّ تقدم الواو على المنفي حقيقة ( القول ) كتقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه في نحو : متى

---

(١) المقتضب : ٢ / ١٨ .
(٢) إيضاح الشعر : ٤٦٥ .
(٣) شرح المفصل : ٧ / ٣٦ .
(٤) أمالي ابن الحاجب : ٢ / ٤٨ .
(٥) شرح ابن القواس : ١ / ٣٥٦ .
(٦) إيضاح الشعر : ٤٦٧ - ٤٦٨ .
(٧) ينظر ص : ١١١ .
(٨) الخزانة : ٨ / ٥٧٠ .

فأكرمك تكرمني[١] ؟

وقد استدلَّ بدليله هذا ردًّا على المبرد حيث نسب إليه القول بعدم جواز نصبه على الصَّرف ، والصحيح أنَّ المبرد لم يقل في المقتضب ذلك بل لم يذكر إلاَّ نصبه بالعطف على ( الشيء ) ، وقد سبق ذكر ذلك[٢] .

هذا ويمكننا أنْ نَرُدَّ على الرضيّ بما ذكر بعض النحاة كالمبرد[٣] ، وابن النحاس[٤] ، وغيرهما من أنَّ النصب بالعطف على ( الشيء ) وإن كان بعيدًا ، إلاَّ أنَّه جائز ؛ لأنَّ الشيء منعوت ؛ ولأنَّ ( يغضب صاحبي ) محمول على معناه ، وفي هذا يقول المبرد : " ومن أجاز النصب ، فإنَّما يجعل ( يغضب ) معطوفًا على الشيء، وذلك جائز ، ولكنَّه بعيد ، وإنَّما جاز ؛ لأنَّ الشيء منعوت ، فكان تقديره : وما أنا للشيء الذي هذه حاله ؛ ولأنَّ يُغضب صاحبي ، هو كلامٌ محمول على معناه ؛ لأنَّه ليس يقول الغضب إنَّما يقول ما يُوجبُ الغضبَ "[٥] .

هذا بالإضافة إلى إجماع النُّحاة على أنَّ الرفع في ( يغضب ) أجود ، وأحسن من النصب ، حتى إنَّهم قد اعترضوا على سيبويه ظنًّا منهم أنَّه قدَّم النصب على الرفع في هذا الشاهد ، كالمبرد[٦] ، وابن النحاس[٧] ، وابن يعيش[٨] ، وذلك لأنَّ النصب غير صحيح على ظاهره ، بينما الرفع صحيح في المعنى ، وظاهرٌ في الإعراب ، وإلى هذا أشار المبرد بقوله : " وكان سيبويه يقدم النصب ، ويُثنِّي بالرفع ، وليس القول عندي كما قال ؛ لأنَّ المعنى الذي يصحُّ عليه الكلام إنَّما يكون بأن يقع ( يغضب ) في الصلة كما ذكرت لك "[٩] .

والصحيح أنَّ سيبويه لم يقدم النصب على الرفع بل جوَّز الوجهين ، وقد ردَّ الأعلم الشنتمري على المبرد فقال : " وردَّ المبرد على سيبويه تقديمه النصبَ على الرفع ، ولم يُقدِّم سيبويه النصب من أجلِ أنَّه مختارٌ عنده ، ولكنَّ البابَ للنصبِ دون الرفع ، فإنَّما قدَّم ما يقتضيه الباب ، وما القصد إلى ذكره فيه "[١٠] .

الترجيح :

---

(١) ينظر نصه ص : ١١١ .
(٢) ينظر ص : ١١٤ .
(٣) المقتضب : ٢ / ١٨ .
(٤) خزانة الأدب : ٨ / ٥٦٩ .
(٥) المقتضب : ٢ / ١٨ .
(٦) المقتضب : ٢ / ١٨ .
(٧) خزانة الأدب : ٨ / ٥٦٩ .
(٨) شرح المفصل : ٧ / ٣٦ .
(٩) المقتضب : ٢ / ١٨ .
(١٠) النكت : ١ / ٧١٩ - ٨٢٠ .

الذي يظهر لي بعد الوقوف على توجيهاتِ النُّحاةِ في رفع ( يغضب ) ونصبه ، أنَّ الرفع يكون بالعطف على جملة الصلة ( ليس نافعي ) كما ذهب سيبويه وأتباعه ، خلافًا لأبي علي الفارسي .

وأنَّ النصب إنَّما هو بالعطف على ( الشيء ) كما ذهب إليه سيبويه والفارسي وغيرهما من النُّحاة ، خلافًا للرضي ، وذلك للسببين الآتيين :

١ - إجماع النحويين على أنَّ الرفع إنَّما يكون بالعطف على جملة الصلة ( ليس نافعي ) ، وليس على ( نافعي ) كما ذكر الفارسي .

هذا بالإضافة إلى إجماعهم على أنَّ النصب إنَّما يكون بالعطف على ( الشيء ) وأنَّ مثل هذا جائز ؛ لأنَّ الكلام محمول على معناه .

٢ - أنَّ الرفع هو الوجه الأحسن والأجود باتفاق النُّحاة ، فهو ظاهر في الإعراب ، وصحيح في المعنى ، بخلاف النصب فهو على ظاهره غير صحيح .

## (٦) معنى الكاف في ( كأنَّك بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة لم تزل )

قالَ الرضيُّ : " ... وفي ( كأنَّ ) معنى : شبهت .

قال الزجاج : هي للتشبيه إذا كان خبرها جامدًا ، نحو : كأنَّ زيدًا أسدٌ ، وللشك إذا كان صفة مشتقة ، نحو : كأنَّك قائمٌ ؛ لأنَّ الخبر هو الاسم ، والشيء لا يشبَّه بنفسه .

والأولى أن يقال : هي للتشبيه أيضًا ، والمعنى : كأنَّك شخصٌ قائمٌ ، حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة ، فيصح تشبيه أحدهما بالآخر ، إلاَّ أنَّه لما حُذِفَ الموصوف ، وأُقِيمَ الوصف مقامه ، وجُعل الاسم بسبب التشبيه كأنَّه الخبر بعينه ، صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدَّر ، فلهذا تقول : كأنِّي أمشي ، وكأنَّك تمشي ، والأصل : كأنِّي رجلٌ يمشي ، وكأنَّك رجلٌ يمشي .

وقيل : هي للتحقيق في نحو : ( كَأَنَّكَ بالدُّنيَا لَمْ تَكُنْ ، وكَأَنَّكَ بالآخِرَةِ لم تَزَلْ )[١] ، وكأنَّك بالليلِ قد أقبلَ .

وأبو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم ، وحرف الجر حتى يبقى كأنَّ للتشبيه ، أي كأنَّ الدنيا لم تكن .

والأولى أن نقول ببقاء ( كأنَّ ) على معنى التشبيه ، وألا نحكم بزيادة شيء ، ونقول التقدير : كَأَنَّكَ تُبْصِرُ بالدُّنيَا ، أي تشاهدها ، من قوله تعالى : + فَبَصُرَتۡ بِهِۦ عَن جُنُبٖ "[٢] ، والجملة بعد المجرور بالباء حال ، أي كأنَّكَ تُبْصرُ بالدُّنيَا ، وتشاهِدُهَا غير كائنة ، ألا ترى إلى قولهم : كأنّي بالليلِ ، وقَدْ أقبلَ ، وكأنِّي بزيدٍ ، وهو ملك ، والباء لا تدخل الجمل إلاَّ إذا كانت أخبارًا لهذه الحروف ، فتبين ضعف قول الفارسي "[٣] .

---

(١) هذا القول للحسن البصري كتبه لعمر بن عبد العزيز ، ونصه : " أمَّا بعد فكأنَّك بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة لم تزل " . ينظر : البيان والتبيين للجاحظ: ٢ / ٧١ ، ٣ / ١٣٧، والجنى الداني: ٥٧٣ .

(٢) من الآية ( ١١ ) من سورة القصص .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ٨٩ - ٩٠ .

المناقشة :

كأنَّ حرفٌ ينصب الاسم ، ويرفع الخبر ، من أخوات إنَّ اختلف النُّحاةُ حوله[1] ، فمنهم من قال : إنَّه حرفٌ مركبٌ من كاف التشبيه ، وأنَّ ، وممَّن قال بهذا جمهور البصريين ، والخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، وابن السراج ، والزمخشري ، وابن يعيش ، وعضَّده ابن جني ، والفراء من الكوفيين .

وذهب ابن الخباز ، وابن هشام إلى الإجماع على هذا الرأي ، ومنهم من ذهب إلى أنَّها بسيطة ، واختاره أبو حيان ، والمالقي .

وقد أطلق الجمهور معنى التشبيه على كأنَّ إلاَّ أنَّ الزجاج ، وابن السيد ، وجماعة معه ذكروا أنَّه لا يكون لها هذا المعنى إلاَّ إذا كان خبرها اسمًا جامدًا نحو : كأنَّ زيدًا أسدٌ .

**ولها أربعة معانٍ[2] ، وهي :**

١ - التشبيه نحو: (كأنَّ زيدًا الأسدُ)، وهو ما ذهب إليه الجمهور - كما سبق ذكره -.

٢ - الشك والظن ، وهو ما ذهب إليه الكوفيون ، والزجاجي نحو : ( كأنَّ زيدًا قامَ ) .

٣ - التحقيق ، وذكره أيضًا الكوفيون ، والزجاجي .

٤ - التقريب ، وقال به أيضًا الكوفيون ، وهو نحو قول الحسن البصري : ( كأنَّكَ بالدُّنيا لَمْ تَكُنْ ، وبالآخِرَةِ لم تَزَلْ )[3] .

وقد ردَّ النُّحاةُ ، ومنهم المرادي هذه المعاني جميعها قال : " وكأنَّ للتشبيه ، ولا تكون للتحقيق ، ولا للتقريب ، ولا للظن ، خلافًا لمن قال بذلك "[4] .

وسبقه إلى هذا الرضي كما يتضح من نصِّه السابق[5] ، فهو يرى أنَّ الأولى

---

(١) تنظر أقوالهم في : الكتاب ٣ / ١٥١ ، ١٦٤ ، ٣٣٢ ، والأصول : ١ / ٢٣٠ ، وسر صناعة الإعراب : ١ / ٣٠٤ ، والمفصل : ٣٥٨ ، وشرحه لابن يعيش : ٨ / ٨١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٦ ، والجنى الداني : ٥٦٨ ، والارتشاف : ٢ / ١٢٨ - ١٢٩ ، وأوضح المسالك : ١ / ٣٢٨ ، والمغني : ١ / ٢١٥ ، ورصف المباني : ٢٨٤ - ٢٨٥ ، والهمع : ٢ / ١٥١ .
(٢) الجنى الداني : ٥٧٢ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٥٢٣ ، والمغني : ١ / ٢١٦ .
(٣) سبق تخريجه ص : ١١٨ .
(٤) توضيح المقاصد : ١ / ٥٢٣ .
(٥) ينظر ص : ١١٨ - ١١٩ .

بقاء معنى التشبيه فيها ، لاسيما في قول الحسن البصري السابق حيث اختلف النحاة في تخريجه على النحو الآتي :

### أولاً : تخريج الفارسي :

ذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ الكاف في ( كأنَّك ) حرفٌ للخطاب ، والباء في ( بالدنيا ) زائدة ، و( الدنيا ) اسم كأنَّ ، والخبر جملة ( لم تكن ) ، و( بالآخرة لم تزل ) مثلها .

والتقدير : ( كأنَّ الدُّنيا لَمْ تكُنْ ، وكأنَّ الآخرةَ لَمْ تَزلْ )(١) .

وقد نصَّ الفارسي على جعل الكاف حرفًا لا موضع له من الإعراب بقوله : " فأمَّا الكاف في ( كأي ) ، و( كذا وكذا ) ، و( كأنَّ ) فكلُّها تجتمعُ في أنَّهُنَّ جُعِلْنَ مع ما بعدَهُنَّ بمنزلة كلمة واحدة ، وفي أنَّه لا موضع لهُنَّ من الإعراب مع ما بعدهنَّ ... "(٢) .

ثم قال : " فأمَّا الكاف في ( كأنَّ ) فأمرُها في أنَّه لا موضعَ لها مع ما بعدَها بيِّن ؛ لأنَّها جُعِلَتْ مع الحروف في باب ( ليت ) ، و( لعل ) ، فلا موضع لها مع ما بعدها كما أنَّه ليس لقولك مبتدئًا : ليت زيدًا منطلقٌ ، موضعٌ ، إلاَّ أنْ تبنيه على شيء ، وليس على ذلك كلامنا ، إلاَّ أنَّ للكاف في ( كأنَّ ) - وإن كانت قد اجتمعت مع التي في ( كأين ) ، و( لهُ كذا وكذا درهمًا ) ، في أنَّه لا موضعَ لها معَ ما بعدَها على الحدِّ الذي ذكرتُهُ - نحوًا ليسَ فيهما ، وذلكَ أنَّ معنى التشبيه ثابتٌ في الكلامِ ، كما أنَّه في قولك : زيدٌ كعمروٍ ، ثابت ، ألا ترى : أنَّك إذا قلتَ : كأنَّ زيدًا عمروٌ ، فالمعنى زيدٌ كعمروٍ ، فأنت مُشَبِّهٌ بها هنا ، وليست في الموضعين الآخرين كذلك ، ولذلك زالَ معنى الابتداء من الكلام ، ولم يجز العطفُ على الموضع ، كما جاز في ( إنَّ ) ، و( لكنَّ ) .

وله أيضًا انتصبَ الاسمُ فيه على الحال في نحو : كأنَّ زيدًا أخوكَ راكبًا ، ولا يصلُحُ : إنَّ زيدًا أخوك راكبًا على هذا الحدِّ ... فإن قال قائل : ما وجهُ

---

(١) التذييل والتكميل : ٥ / ١٦ ، والجنى الداني : ٥٧٣ .
(٢) المسائل المشكلة : ٤٠١ .

التشبيهِ في قولهم : كأنَّك بالدنيا لم تكن ... "[١] .

وقد عارض النُّحاةُ أبا علي الفارسي ، وردوا رأيه ؛ لأنَّه يؤدي إلى دعوى حرفية كاف الخطاب ، وزيادة الباء ، والأولى ألاَّ يحكم بشيء من ذلك[٢] .

وممَّن ردَّ رأيه الرضيُّ - كما رأينا -؛ إذ رأى أنَّ من الأولى أن تبقى كأنَّ للتشبيه وألاَّ نحكم بزيادة شيء ، ويكون التقدير : كأنَّك تبصرُ بالدنيا - أي تشاهدها - حملاً على قوله تعالى : + فَبَصُرَتۡ بِهِۦ عَن جُنُبٖ "[٣] .

والجملة بعد الجار والمجرور : ( لم تكن ، ولم تزل ) حال ، والتقدير : كأنَّك تبصرُ بالدُّنيا ، وتشاهِدُهَا غير كائنة ، وهذا يظهر بوضوح من نصِّه السابق[٤] .

والذي يؤيد معارضة النُّحاةِ له ، أنَّ قوله هذا فيه دعوى حرفية الكاف للخطاب ، ودعوى زيادة الباء في ( بالدنيا ، وبالآخرة ) ، والصحيح أنَّ الكاف هنا ليست حرفًا للخطاب ، وإنَّما هي ضمير للخطاب اسم لكأنَّ ، والدليل على ذلك أنَّ الكاف إذا كان حرفًا للخطاب يتصل بستة أشياء ، وهي[٥] :

١ - أسماء الإشارة .

٢ - ضمير النصب المنفصل - ( إيَّاك ) - .

٣ - أرأيت - بمعنى ( أخْبِرْنِي ) بخلاف الفراء الذي جعلها في موضع رفع بالفاعلية ، والكسائي الذي قال : إنَّها في موضع نصب .

٤ - أسماء الأفعال مثل : رويدك ، وحيَّهلك .

٥ - بعض الأفعال ، وهي : أبصرْ ، وليس ، ونِعْمَ ، وبئس ، واتصالها بها قليل.

٦ - بعض الحروف ، وهي : بلى ، وكلا ، وهو قليل .

ثم إنّ الباء لا تزاد إلاَّ في الفاعل ، أو المفعول ، أو المبتدأ ، أو خبر ليس ، وهل ، والتوكيد بالنفس والعين ، والحال المنفية لشبهها بالخبر[٦] .

والكاف لم تتصل بشيء من الأشياء السابقة ، بل اتصلت بكأنَّ ، والباء أيضًا لم تزد مع شيء منها .

---

(١) المسائل المشكلة : ٤٠٣ - ٤٠٦ .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ٩٠ ، والتذييل والتكميل : ٥ / ١٧ .
(٣) من الآية ( ١١ ) من سورة القصص .
(٤) ينظر ص : ١١٨ .
(٥) الجنى الداني : ٩١ - ٩٥ .
(٦) المرجع السابق : ٤٨ - ٥٦ .

**ثانياً : تخريج ابن عمرون الحلبي :**

خرج ابن عمرون قول الحسن البصري السابق بتخريجين على حسب عود الضمير في ( تكن ، وتزل ) على النحو الآتي :

أ - إذا كان الضمير في ( تكن ، وتزل ) للمخاطب ، فتكونُ الكافُ اسمَ ( كأنَّ ) ، ولجملة الفعلية ( لم تكن ، ولم تزل ) خبر كأنَّ ، وكان فيه تامة أمَّا الجار والمجرور ( بالدنيا والآخرة ) فظرفان ، والتقدير : ( كأنَّك لم تَكُنْ بالدُّنيَا ) ، ويكون التشبيه للحالين لا للذي له الحال[1] .

ب - إذا كان الضمير في ( تكن ، وتزل ) للدنيا وللآخرة ، فيكونُ الكافُ اسم كأنَّ ، ويحتمل أن تكون ( بالدنيا ، وبالآخرة ) خبرًا لـ( كأنَّ ) ، و( لم تكن ، ولم تزل ) في موضع نصب على الحال من الدنيا ، أو على أنَّه صفةٌ لمحذوف ، هذا إذا لم يجوَّز أن تقع الجملة الفعلية من الفعل الماضي حالاً ، تجعل صفة ، والتقدير : ( دنيا لم تكن ) ، ونصب ( دنيا ) إمَّا على الحال ، أو على تقدير واو الحال ، و( لم تزل ) مثلها[2] .

**واستدل ابن عمرون بدليلين هما :**

١ - رواية بعضهم لقول الحسن البصري برواية أخرى[3] ، وهي : " كأنَّك بالدُّنيا ولم تكُنْ ، وكأنَّك بالآخرةِ ولم تَزلْ " .

٢ - السماع عن العرب : فقد سُمِع عنهم مجيء الواو في نحو قولهم : كأنَّك بالشمسِ وقد طلَعَتْ[4] .

وإلى هذين الدليلين أشار ابن هشام في المغني بقوله : " وقال ابن عمرون : المتصل بكأنَّ اسمها ، والظرف خبرها ، والجملة بعده حال ، بدليل قولهم : ( كأنَّك بالشمسِ ، وقَدْ طلَعَتْ ) بالواو ، ورواية بعضهم : ( ولم تكن ، ولم تزل ) بالواو "[5] .

هذا وقد اُعتُرِضَ عليه ، بأن ( بالدنيا ) لا يتم بها الكلام ، والحال فضلة .

وأجاب ابن عمرون على هذا الاعتراض بأنَّ من الفضلات ما لا يتم الكلام

---

(١) تذكرة النحاة : ٥٢ - ٥٤ .
(٢) الأشباه والنظائر : ٣ / ٣١٤ .
(٣) تعليق الفرائد : ٤ / ١٤ .
(٤) تذكرة النحاة : ٥٤ .
(٥) المغني لابن هشام : ١ / ٢١٧ .

إلاَّ به ، كقوله تعالى : + فَمَا لَهُمۡ عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ "[١] ، وقد نقل أبو حيان جواب ابن عمرون فقال : " فالجواب : إنَّ من الفضلات ما لا يتم الكلام إلاَّ به ، كقوله تعالى : + فَمَا لَهُمۡ عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ "[٢] ، فـ( معرضين ) حال من الضمير المخفوض ، ولا يستغني الكلام عنها ؛ لأنَّ الاستفهام في المعنى إنَّما هو عنها ، وممَّا يبين ذلك قولهم : مَا زِلتُ بِزَيدٍ حتى فَعلَ ، لا يتم الكلام بقولك : بزيد ، ويدل على صحة الحال قولك : كأنَّك بالشمس ، وقَدْ طَلَعَتْ ، ونحوه ما حُكي عن بعضهم : كأنَّا بالدُّنيا لم نكُنْ .

وعلى هذا يُحمل قول الحريري :

كَأنِّي بِكَ تَنْحَطُّ[٣] . . . . . . . . . . . . . "[٤]

وممَّن تابعه في قوله : أبو حيان[٥] .

## ثالثًا : تخريج المطرزي :

خرج المطرزي قول الحسن البصري السابق على الأصل فيه : ( كَأنِّي أبصرُ الدُّنيا لم تَكُنْ ) ، ثم حُذف الفعل ( أبصر ) وأُضمر ، وزيدت الباء في ( الدنيا )[٦] ، ونفس الكلام في ( وبالآخرة لم تزل ) .

وقد ردَّ النُّحاة قوله هذا ، فقال ابن عمرون : " وخرَّجه المطرّزيُّ في شرح المقامات : كأنِّي أبصرُ بك ، إلاَّ أنَّه ترك الفعل لدلالة الحال عليه ، وما ذكرته أولى ؛ لأنَّ فيما ذكره إضمار فعل ، وزيادة حرف جر لا يحتاج إليه فيما ذكرته "[٧] .

وأيده أبو حيان في اعتراضه ، فقال بعد أن ذكر قول ابن عمرون السابق : " وهو تخريج حسن "[٨] .

---

(١) من الآية ( ٤٩ ) من سورة المدثر .
(٢) من الآية ( ٤٩ ) من سورة المدثر .
(٣) صدر بيت من الهزج ، للحريري ، في مقاماته ، ص : ٨٠ ، وفي شرحها للشريشي : ٢ / ٢٢ ، وعجزه : إلى اللَّحْدِ ، وَتَنْغَطُّ ، ويروى ( المَّحْدِ ) .
ووجه الاستشهاد به أنَّ الجار والمجرور ( بك ) في موضع الخبر ، والجملة الفعلية : ( تنحط ) في محل نصب حال . ينظر : التذييل والتكميل : ٥ / ٢٠ ، وتذكرة النحاة : ٥٤ ، والمغني ١ / ٢١٧ ، والأشباه والنظائر : ٣ / ٣١٤ .
(٤) التذييل والتكميل : ٥ / ١٩ - ٢٠ .
(٥) المرجع السابق : ١٩ - ٢٠ .
(٦) لم أقف عليه في المصباح للمطرزي ، ورأيه في : المغني : ١ / ٢١٧ .
(٧) الأشباه والنظائر : ٣ / ٣١٥ .
(٨) التذييل والتكميل : ٥ / ٢٠ .

ويؤيد اعتراضهم عليه ، أنَّ عدم الإضمار أولى من الإضمار .

**رابعا : تخريج ابن عصفور :**

خرجه ابن عصفور على أنَّ الكاف في كأنَّك زائدة كافة لكأنَّ عن العمل ، كما تكفها ( ما ) ، والباء زائدة في المبتدأ ( بالدنيا ، وبالآخرة ) كزيادتها في ( بحسبك زيدٌ )[1] ، وإلى هذا أشار بقوله : " وزعم بعض النحويين أنَّها تكون تقريبًا ، وذلك في نحو : كأنَّك بالشتاءِ مقبلٌ ، وكأنَّك بالفرجِ آتٍ ، ألا ترى أنَّ المعنى على تقريب الشتاء ، وتقريب إتيان الفرج ، ولا يتصوَّر التشبيه ؛ إذ لا يتصوَّر أن يشبّه المخاطب بالشتاء ، ولا بالفرج ؛ إذ ليس المقصود ذلك .

والصحيح عندي أنَّ كأنَّ للتشبيه ، فكأنَّك أردت أنْ تقول : كأنَّ الفرجَ آتٍ ، وكأنَّ الشتاء مقبلٌ ، إلاَّ أنَّك أردت أنْ تدخل الكاف للخطاب ، وألغيت كأنَّ لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لمَّا لحقها اسم الخطاب ، كما ألغيت لمَّا لحقها ( ما ) في نحو : كأنَّما ، لزوال الاختصاص ، وكذلك تُلغى إذا لحقها ضمير المتكلم في نحو : كأنِّي بك تفعلُ ، ألا ترى أنَّها إذا ذاك تدخل على الجملة الفعلية التي هي تفعل .

والباء في ( بالشتاءِ مقبلٌ ) زائدة ، وكأنَّه قال : كأنَّك الشتاءُ مقبلٌ ، أراد أنْ يقول : كأنَّ الشتاءَ مقبلٌ ، فألحق الكاف للخطاب ، وألغى كأنَّ ، وزاد الباء في المبتدأ ، كما زيدت في بحسبِكَ زيدٌ "[2] .

واعترض أبو حيان على تخريج ابن عصفور هذا ، ووصفه بالتخريج الملفق ، فقال : " ولابن عصفور تخريج مُلَفَّق من قول أبي علي ، وهو ... "[3] ثم انتقده ، قائلاً : " وهذا تخريج عجيب ، فيه دعوى إلغاء ( كأنَّ ) للحاق كاف الخطاب ، وفيه دعوى لحاق كاف الخطاب لها ، وفيه دعوى زيادة الباء ، وفيه دعوى أنَّها تليها الجملة الاسمية والفعلية لزوال الاختصاص ، والعجب دعواه إلغاءها ، وقد اتصل بها ضمير المتكلم في نحو : كأنِّي بِكَ تفعل كذا وهَبْ أنَّه يدَّعى فيه كاف ( كأنَّك ) أنَّها حرف للخطاب ، أتراه يدَّعي في ياء المتكلم في ( كأنِّي ) أنَّه حرف للمتكلم ، وأنَّه لا عمل لـ( كأنَّ ) فيها ؟ وعلى قوله يكون قوله ( بك ) من قوله ( كأنِّي بِكَ تفعل كذا ) متعلّقًا بـ( تفعل ) ، وذلك لا يجوز لما تقرر من امتناع : تَمُرُّ بِكَ ، وتتفكَّرُ فيك ، وأمَّا إذا دخلت ( كأنَّ ) على ياء المتكلم في نحو قوله : ( فكأنَّني بِكُمَا إذًا قد صِرْتُما ) ، و( كأنِّي بك تفعلُ كذا ) ، وقول

---

(١) المغني : ١ / ٢١٧ .
(٢) شرح الجمل : ١ / ٤٤٨ - ٤٤٩ .
(٣) التذييل والتكميل : ٥ / ١٨ .

الحريري :

كـــــأنِّي بِـــــكَ تَـــــنْحَطُّ[١] ........

فلا يمكن أن يكون الفعل خبرًا لـ( كأنَّ ) لاختلاف مدلول ياء المتكلم ، وضمير المخاطب في : قد صِرْتُمَا ، وتفعلُ ، وتنحطُّ ، ويتخرج ذلك على حذف الخبر ، وإبقاء معموله دليلاً على حذفه ، والتقدير : كأنِّي عالِمٌ بكما إذًا ، أو مُلْتَبِسٌ بكما ، وكأني عالمٌ بك تفعلُ ، أو ملتبسٌ ، وكذلك التقدير في : ( كأنِّي بك تنحطُّ ) والجملة من قوله : قد صرتُما ، وتفعلُ كذا ، وتنحطُّ في موضع الحال من ضمير الخطاب المجرور بالباء ، والدليل على أنَّ هذه الجملة في موضع الحال صحة جواز دخول واو الحال عليها ، فتقول : كأنِّي بكما وقد صِرْتُما كذا ، وكأنِّي بك ، وقد طَلَعتْ الشمسُ "[٢] .

## خامسا : تخريج بعض النحاةِ :

خرّجَ بعضُ النُّحاةِ[٣] قول الحسن البصري على أنَّ الكاف اسم كأنَّ ، والجملة الفعلية ( لم تكن ، ولم تزل ) خبر كأنَّ ، والباء في الجار والمجرور ( بالدنيا، وبالآخرة ) بمعنى ( في ) ، والجار والمجرور متعلقان بـ( تكن ، وتزل ) وفاعل ( تكن ، وتزل ) ضمير المخاطب ، والتقدير : كأنَّك لم تَكُنْ بالدِّنيا ، أي في الدنيا .

وعلى هذا التخريج تكون الباء ظرفية بمعنى ( في ) ، وهذا يؤيده إجماع النُّحاة[٤] على أنَّ من معاني الباء غير الزائدة الظرفية حيث يحسن في موضعها ( في ) ، وقد ورد السماع بها نحو قوله تعالى : + ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ "[٥] أي فيه ، وقوله تعالى : + وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ "[٦] أي في بدرٍ .

وهذا كثيرٌ في كلامهم ، وبالتالي فالحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل .

## سادسا : تخريج الرضي :

خرّج الرضي قول الحسن البصري بتخريج قريب من تخريج المطرزي -

(١) سبق تخريجه ص : ١٢٤ .
(٢) التذييل والتكميل : ٥ / ١٨ - ١٩ .
(٣) التذييل والتكميل : ٥ / ١٧ ، وتعليق الفرائد : ٤ / ١٤ ، وحاشية الخضري : ١ / ١٢٩ .
(٤) الأزهية : ٢٨٦ ، والجنى الداني : ٤٠ .
(٥) من الآية ( ١٨ ) من سورة المزمل .
(٦) الآية ( ١٢٣ ) من سورة آل عمران .

وقد سبق الإشارة إليه عند ذكر اعتراضه على الفارسي[١] - وتفصيله : أن الكاف اسم كأنَّ ، وخبرها محذوف تقديره : تبصر - أي تشاهد - والجملة الفعلية ( لم تكن ، ولم تزل ) في موضع الحال ، والتقدير : كأنَّك تبصرُ بالدُّنيَا وتشاهِدُهَا غير كائنة ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل ، فلا يحكم بزيادة شيء .

واستدل على صحة قوله بدليلين ، هما :

١ - صحة مجيء الواو في نحو قولهم : كأنِّي بالليلِ ، وقَدْ أقبلَ .

٢ - أنَّ الباء لا تدخل الجمل إلاَّ إذا كانت أخبارًا لهذه الحروف .

ورجَّح رأيه الخضري ، فقال : " وأحسن ما قيل فيهما كما قاله الرضي : أنَّ الخبر محذوف ، ولم تكن حال بدليل روايته بالواو ، وكقولهم : كأنِّي بالليل ، وقد أقبلَ ، وبالشمسِ وقد طلَعَتْ ، والأصل : كأنَّك تبصرُ الدُّنيَا حال كونِها لم تَكنْ ، وكأني أبصرُ الليلَ .. إلخ ، فحذف الفعل ، وزيدت الباء "[٢] .

ويَردُ على رأي الرضي هذا أنَّ فيه إضمار فعل ، وعدم الإضمار أولى من الإضمار .

## الترجيح :

الذي تبيَّن لي بعد الوقوف على توجيهات النُّحاة السابقة في قول الحسن البصري ، وما استدلَّ به أصحاب كل مذهب ، أنَّ الرأي المتجه هو رأي ابن عمرون، إذ خرجه على حسب عود الضمير في الفعل ، وكلا التخريجين حسن ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أنَّه قد سُمع مجيء الواو نحو قولهم : كأنَّك بالشمسِ وقد طلَعتْ .

٢ - أنَّ هذا القول قد تعددت روايته ، فقد روى بعضهم قول الحسن البصري بالواو ، أي ( ولم تكن ، ولم تزل ) ، ولذلك فُضِّل هذا الرأي على الرأي القائل بأنَّ الباء بمعنى ( في ) .

أمَّا رأي الفارسي ، والمطرزي ، وابن عصفور ، والرضي فضعيفة للأسباب الآتية :

١ - أنَّ رأي الفارسي فيه دعوى حرفية كاف الخطاب ، وزيادة الباء ، وقد ثبت بطلان ذلك .

٢ - أنَّ رأي المطرزي ، فيه دعوى حذف الفعل ، وزيادة الباء ، وهذا يرده

---

(١) ينظر ص : ١٢١ .
(٢) حاشية الخضري : ١ / ١٢٩ .

أنَّ عدم الإضمار أولى من الإضمار .

٣ - أنَّ رأي ابن عصفور فيه دعوى القول أيضًا بحرفيه الكاف وجعلها كافة عن العمل ، وهذا غير جائز عند النُّحاة .

٤ - أنَّ رأي الرضي أيضًا فيه دعوى حذف الفعل وإضماره ، ويرده أنَّ عدم الإضمار أولى من الإضمار .

## (٧) معنى لعلَّ الواقعة في كلامه سبحانه وتعالى

قال الرضي : " وقد اضطرب كلامهم في ( لعلَّ ) الواقعة في كلامه تعالى ، لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى .

فقال قطرب ، وأبو علي ، معناها التعليل ، فمعنى : + وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ "[1] أي لتفلحوا .

ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى : + وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ "[2] ، إذ لا معنى فيه للتعليل .

وقال بعضهم : هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ، ولا يطَّرد ذلك في قوله تعالى : + لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ "[3] ، إذ لم يحصل من فرعون تذكُّر .

وأمَّا قوله تعالى : + ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ "[4] فتوبةُ يأس لا معنى تحتها ، ولو كان تذكُّرًا حقيقيًا لقُبل منه .

والحق ما قاله سيبويه ، وهو أنَّ الرجاء ، أو الإشفاق يتعلق بالمخاطبين ، وإنَّما ذلك ؛ لأنَّ الأصل ألاَّ تخرج الكلمة عن معناها بالكلية ، فلعلَّ منه تعالى : حملٌ لنا على أن نرجو ، أو نشفق ، كما أنَّ ( أو ) المفيدة للشك ، إذا وقعت في كلامه تعالى ، كانت للتشكيك ، أو الإبهام ، لا للشك ، تعالى الله عنه .

وقيل : إنَّ لعلَّ تجيء للاستفهام ، تقول : لعلَّ زيدًا قائمٌ ؟ أي هل هو كذلك "[5] .

المناقشة :

إنَّ ( لعلَّ ) من أخوات ( إنَّ ) تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، ومذهب أكثر

---

(١) من الآية ( ٧٧ ) من سورة الحج .
(٢) من الآية ( ١٧ ) من سورة الشورى .
(٣) من الآية ( ٤٤ ) من سورة طه .
(٤) من الآية ( ٩٠ ) من سورة يونس .
(٥) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ٩١ - ٩٢ .

النُّحاة[1] أنَّه حرف بسيط غير مركب ، ولامه الأولى لام أصلية ، خلافًا للمبرد[2] ، وبعض البصريين ذهبوا إلى أنَّه حرف مركب ، ولامه الأولى لام الابتداء .

وقد ذهب جمهور النُّحاة[3] إلى أنَّ معنى ( لعلَّ ) هو الترجي والإشفاق ، فالترجي ، وهو الأشهر عندهم والأكثر ، نحو قولنا : لعلَّ اللهَ يرحمُنا ، ويكون في المحبوبات .

بينما الإشفاق يكون في المكروهات ، وهو نحو قولنا : لعلَّ العدوَّ يقدمُ .

ولكنَّ لمَّا وردت ( لعلَّ ) في كلامه سبحانه وتعالى اُختُلِفَ فيها كـ( عسى ) ، فاضطرب كلامهم في معناها ؛ لاستحالة ترقبه غير الموثوق به ، فعلمه سبحانه وتعالى محيط بكل شيء[4] ، ولذلك ذكروا لها عدة معانٍ ، هي :

## ١ - التعليل :

ذهب الكسائي[5] ، والفراء[6] ، والأخفش[7] ، وقطرب[8] ، إلى أنَّ ( لعلَّ ) في كلامه سبحانه وتعالى في نحو قوله عز وجل : + فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ "[9] ، وقوله : + لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ "[10] ، و+ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ "[11] ، و+ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ "[12] إنَّما هي للتعليل بمعنى ( لام ) كي ، والمعنى في ذلك قوله : ليتذكر ، ولتشكروا ، ولتهتدوا ، ولتفلحوا .

---

(١) الجنى الداني : ٥٧٩ ، والارتشاف : ٥ / ١٧٦ - ١٧٧ ، والتذييل والتكميل : ٥ / ١٧٧ .
(٢) المقتضب : ٣ / ٧٣ ، والمفصل : ٣٠٣ ، والتذييل والتكميل : ٥ / ١٧٧ .
(٣) الكتاب : ٢ / ١٤٨ ، ٤ / ٢٣٣ ، والمقتضب : ٣ / ٧٣ ، ٤ / ١٠٨ ، والأزهية : ٢١٧ - ٢١٨، والجنى الداني : ٥٧٩ - ٥٨٢ ، وتعليق الفرائد : ٤ / ١٥ - ١٦ ، والهمع : ٢ / ١٥٢ - ١٥٣ .
(٤) حاشية الخضري : ١ / ١٢٩ .
(٥) الجنى الداني : ٥٨٠ .
(٦) البحر المحيط : ٦ / ٢٣٠ .
(٧) معاني القرآن : ٢ / ٦٣١ .
(٨) زاد المسير للجوزي : ١ / ٣٧ .
(٩) الآية ( ٤٤ ) من سورة طه .
(١٠) من الآية ( ١٢٣ ) من سورة آل عمران .
(١١) من الآية ( ٥٣ ) من سورة البقرة .
(١٢) من الآية ( ٧٧ ) من سورة الحج .

وقد استدلوا على صحة قولهم بالسماع عن العرب ، حيث جاء من الشعر ، قول الشاعر :

وَقُلْتُم لَنَا كُفُّوا الحروبَ لعلَّنا ... نكُفُّ ووثَّقْتُمْ لنا كُلَّ مَوْثِقِ

فَلمَّا كففنا الحربَ كانت عُهودُكُمْ ... كلَمْعِ سرابٍ في المَلا مُتألِّق[1]

فاستعمل الشاعر ( لعلَّ ) بمعنى لام كي ، والمعنى كفوا الحرب لنكف[2] ، أو لكي نكف ، كما ذهب مقاتل ، وقطرب ، وابن كيسان[3] ، ونُقل عن قطرب[4] بأنَّ ( لعلَّ ) لو كانت هنا شكًّا لم يُوثِّقوا لهم كل موثق .

وتابعهم في ذلك ابن يعيش حيث قال : " إلاَّ أنَّها إذا وردت في التنزيل كان اللفظ على ما يتعارفه الناس ، والمعنى على الإيجاب بمعنى ( كي ) لاستحالة الشك في أخبار القدير سبحانه ، فمن ذلك قوله تعالى : + ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ "[5] أي كي تتقوا، هكذا جاء في التفسير... "[6].

وممَّن تابعهم أيضًا في ذلك ابن مالك[7] .

وقد نسب الرضيُّ هذا القول للفارسي ، وقطرب ؛ إذ معنى قوله تعالى : + وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ "[8] ، لتفلحوا ، وقد سبق أن ذكرنا[9] أنَّ قطربًا قد ذهب إلى هذا الرأي ، أمَّا أبو علي الفارسي ، فلم أجد أحدًا من النُّحاة فيما وقع تحت يدي من مراجع ينسب هذا القول للفارسي ، إلاَّ الرضي ، وبعد الرجوع إلى مؤلفات أبي علي الفارسي لم أجد رأيه هذا في كتبه ، بل وجدته يذهب مذهب جمهور النُّحاة في أنَّها للترجي ، قال : " ... كما كان قوله تعالى :

---

(١) من الطويل ، ولم يعرف قائله .

روي بلا نسبة في : أمالي ابن الشجري : ١ / ٧٧ ، والحماسة البصرية للبصري : ١ / ٢٥ - ٢٦، وزاد المسير : ١ / ٣٧ .

(٢) أمالي ابن الشجري : ١ / ٧٧ .

(٣) زاد المسير : ١ / ٣٧ .

(٤) المرجع السابق : ١ / ٣٧ .

(٥) من الآية ( ٢١ ) من سورة البقرة .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٨٥ - ٨٦ .

(٧) شرح التسهيل : ٢ / ٧ ، والتذييل والتكميل : ٥ / ٢٣ .

(٨) من الآية ( ٧٧ ) من سورة الحج .

(٩) ينظر ص : ١٣١ - ١٣٢ .

+ ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ "[1] على لفظ الترجي ، ولم يؤمن فرعون ، فكذلك يكون اللَّفظُ هنا على التَّرجِّي ، وإنْ كانوا لم يؤمنوا ؛ إذ ليس في التَّرجِّي لإيمانهم ثباتٌ عليه ، ولا هو معنىً ممتنعٌ من فاعله مع إصرار المصرِّ منهم على كفره ؟

فإنَّ ذلك لا يكونُ كقوله : + ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ "[2]، ألا ترى أنَّ موسى ، وهارونَ عليهما السلامُ لم يطَّلِعَا على إصرار فرعون على الكفر ، بل أبهمت القصَّةُ عليهما ؛ لما في إبهامها ممَّا يدعو إلى جدِّهما في الدعاء إلى الإيمان ، وتَرْكِ الوَنَى ، والفتورِ الذي لا يُؤمَنُ عند اليأسِ من إيمانه ، فلاستبهامِ الأمرِ عليهما حَسُنَ التَّرجِّي ، وكان الموضِعُ مَوضِعًا له ، وليس الأمرُ في شأن هؤلاء المدعُوِّين كذلك ، ألا ترى أنَّ النبي × قد اطَّلع على إصرار هؤلاء على الكفر ... "[3] .

ويثبت بهذا النص أنَّ أبا علي الفارسي قد ذهب مذهب الجمهور ، ولعل ما نقل عنه كان من كتب أخرى لم تصل إلينا ، والمهم أنَّ ردّ الرضي بأنَّ معنى التعليل لا يستقيم في نحو قوله تعالى : + ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ "[4] موجه للقائلين بهذا القول ، خلافًا لأبي علي الفارسي .

## ٢ - الاستفهام :

ذهب الكوفيون[5] إلى أنَّ ( لعلَّ ) في كلامه سبحانه وتعالى في نحو قوله تعالى : + ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ "[6] ، وقول رسول الله × : " لَعَلَّنَا أعْجَلْنَاكَ "[7] .

وتبعهم في هذا القول ابن مالك حيث قال : " وتكون لعلَّ أيضًا للاستفهام

---

(١) من الآية ( ٤٤ ) من سورة طه .
(٢) من الآية ( ٤٤ ) من سورة طه .
(٣) الإغفال : ٢ / ١٩٨ .
(٤) من الآية ( ١٧ ) من سورة الشورى .
(٥) الأزهية : ٢١٨ ، والجنى الداني : ٥٨٠ ، والارتشاف : ٢ / ١٣٠ ، وحاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى : ٢ / ٢٨ .
(٦) الآية ( ٣ ) من سورة عبسى .
(٧) صحيح البخاري - كتاب الوضوء : ١ / ٥٢ - ٥٣ ، وينظر : الحديث النبوي في النحو العربي لمحمود فجال : ١٩٥ ، ٢٨٠ .

كقوله تعالى : + وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ "[١] ، وكقول النبي ؛ لبعض الأنصار رضي الله عنهم ، وقد خرج إليه مستعجلاً : ( لَعلَّنَا أعْجَلْنَاكَ )[٢] "[٣] للاستفهام .

وقيل : إنَّ النحاس من الكوفيين قد نصَّ على أنَّ الفراء من القائلين بهذا القول[٤] .

هذا وقد ردَّ النُّحاةُ[٥] هذين المعنيين ؛ لأن ( لعلَّ ) الواقعة في كلامه سبحانه وتعالى هي على بابها من الترجي ، والإشفاق ، أو الإطماع ، ولكنَّ هذا الرجاء مصروف للمخاطبين .

وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله : " ومثل ذلك قوله تعالى : + فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ "[٦] ، فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما ، وطمعكما ، ومبلغكما من العلم ، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلم " [٧].

وأشار إليه الزمخشري أيضًا بقوله : " والترجي لهما ، أي اذهبا على رجائكما ، وطمعكما ، وباشرا الأمر مباشرة من يرجو ، ويطمع أن يثمر عمله ، ولا يخيب سعيه ، فهو يجتهد بطوقه ، ويحتشد بأقصى وسعه ، وجدوى إرسالهما إليه مع العلم بأنَّه لن يؤمن إلزام الحجة ، وقطع المعذرة + وَلَوۡ أَنَّآ أَهۡلَكۡنَٰهُم بِعَذَابٖ مِّن قَبۡلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ "[٨] أي يتذكر ، ويتأمل ، فيبذل النصفة من نفسه ، والإذعان للحق "[٩] .

---

(١) الآية ( ٣ ) من سورة عبس .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) شرح التسهيل : ٢ / ٨ ، وينظر : تعليق الفرائد : ٤ / ١٦ .
(٤) التذييل والتكميل : ٥ / ٢٤ .
(٥) الجنى الداني: ٥٨٠ - ٥٨١ ، والتذييل والتكميل : ٥ / ٢٢ - ٢٣ ، والبحر المحيط: ٦ / ٢٣٠.
(٦) الآية ( ٤٤ ) من سورة طه .
(٧) الكتاب : ١ / ٣٣ .
(٨) من الآية ( ١٣٤ ) من سورة طه .
(٩) الكشاف : ٢ / ٤٣٤ ، وينظر : ١ / ٤٥ .

وهذا كلُّه يفيد أن لا تكون للتعليل ، ولا للاستفهام، وقد اعتمدوا على الأدلة الآتية:

١ - إجماع النُّحاة على أنَّ ( لعلَّ ) للترجي والإشفاق ، وقد نقل أبو حيان عدم ذكر النُّحاة لهذين المعنيين ، فقال : " وقوله : للتعليل ، والاستفهام لم يذكر أصحابنا لـ( لعلَّ ) هذين المعنيين "[1] .

كما نقل المرادي أنَّه مذهب سيبويه ، والمحققين ، فقال : " ومذهب سيبويه ، والمحققين أنَّها في ذلك كله للترجي ، وهو ترجٍ للعباد ... "[2] ، ثم قال : " وهذا عند البصريين خطأ ، والآية عندهم ترجٍّ ، والحديث إشفاق "[3] .

٢ - جعل الجمهور ( لعل ) للترجي مصروفًا للمخاطبين ، ولذلك لم تكن للتعليل ، ولا للاستفهام ، وإلى هذا أشار أبو حيان بقوله : " وليست لعلَّ هنا بمعنى كي ؛ لأنَّه قول مرغوب عنه ، ولكنَّها للترجي والإطماع ، وهو بالنسبة للمخاطبين ؛ لأنَّ الترجي لا يقع من الله تعالى ، إذ هو عالم الغيب ، والشهادة "[4] .

وقوله : " وقال الفراء : ( لعلَّ ) هنا استفهام ، أي : هل يتذكر ، أو يخشى ، كما تقول : اِعْمَلْ لعلَّكَ تَأخذُ أجرَكَ ، أي : كي تأخذَ أجرَك ، وقيل ( لعلَّ ) هنا استفهام ، أي : هل يتذكر ، أو يخشى ، والصحيح : أنَّها على بابها من الترجي ، وذلك بالنسبة إلى البشر "[5] .

٣ - أنَّ لها نظيرًا في كلامهم ، ونظيرها في ذلك ( أو ) فهي تقع في كلامه سبحانه وتعالى وتكون للتشكيك ، أو الإبهام ، ولا تكون للشك ، فتحمل ( لعلَّ ) عليها ، ويكون الرجاء والإشفاق فيها متعلّقًا بالمخاطبين ، وقد وضح الرضي ذلك بعد اختياره لمذهب الجمهور وسيبويه ، فقال : " والحق ما قاله سيبويه ، وهو أنَّ الرجاء ، أو الإشفاق ، يتعلق بالمخاطبين ، وإنَّما ذلك ؛ لأنَّ الأصل ألاَّ تخرج الكلمة عن معناها بالكلية ، فلعلَّ منه تعالى : حملٌ لنا على أن نرجو ، أو نشفق ، كما أنَّ ( أو ) المفيدة للشك ، إذا وقعت في كلامه تعالى ، كانت للتشكيك ، أو الإبهام ، لا للشك ، تعالى الله عنه "[6] .

---

(١) التذييل والتكميل : ٥ / ٢٣ .
(٢) الجنى الداني : ٥٨٠ .
(٣) المرجع السابق : ٥٨٠ - ٥٨١ .
(٤) البحر المحيط : ١ / ٢٣٤ .
(٥) المرجع السابق : ٦ / ٢٣٠ .
(٦) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ٩١ .

الترجيح :

تبيَّن لي بعد الوقوف على الآراء السابقة حول معنى ( لعلَّ ) في كلامه سبحانه وتعالى أنَّ الرأي المتجه هو رأي جمهور النُّحاة ، ومعهم الفارسي كما وضحنا ذلك ، والرضيّ أيضًا ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أنَّ أبا حيان ، والمرادي قد نقلا إجماع النُّحاة على أنَّ لعلَّ الواقعة في كلامه سبحانه وتعالى للترجي مصروفًا للمخاطبين .

٢ - اعتمادهم على وجود نظائر لها ، وقد سبق توضيحه .

٣ - سلامة هذا المذهب من الاعتراض ، فلم يعترض على أصحابه أحد من النُّحاة ، بل هم اعترضوا على القائلين بأنَّها للتعليل ، أو الاستفهام ، وأرجعوها في كلِّ الآيات للترجي ، والحديث للإشفاق .

## (٨) تعريف مواضع كسر همزة إنَّ وفتحها

قال الرضيُّ : " والتعريف المذكور ، أعني : الفتح في مواضع المفردات ، والكسر في مظان الجمل ، أولى من تعريف أبي علي : " كلُّ موضعٍ يصلح للاسم ، والفعل ، فالكسر ، وكلُّ موضعٍ تعيَّن لأحدهما ، فالفتح " ؛ لأنَّ ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم ، كقوله تعالى : + وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۚ "[١] ، ولا يتعيَّن الكسر فيه ، وأيضًا ما بعد إذا المفاجأة يتعيَّن للاسم ، ولم يتعيَّن فيه الفتح "[٢] .

المناقشة :

لمَّا كانت ( إنَّ ) ، و( أنَّ ) متقاربتين في اللفظ ، ومتفقتين في دخولهما على المبتدأ والخبر ، وفي معنى التأكيد ، اُحتيج إلى ضابط يمكن به تمييز مواضع المكسورة ، ومواضع المفتوحة ، فاختلف النحويون فيما بينهم ، فتارة ضبطوا ذلك بحصر أماكن كل منهما بحيث يتبين أماكن كسرها من فتحها كما فعل الزجاجي[٣] ، وابن عصفور[٤] .

وتارة ضبطوا ذلك بأنْ جعلوا لكلٍّ من الموضعين حدًّا يفصله عن الآخر ، فكان لهم في ذلك ثلاثة أقوال :

الأول : ويمثله سيبويه، فقد نُسب إليه القول بأنَّ كلَّ موضعٍ هو للجملة فـ( إنَّ ) فيه مكسورة ، وكل موضع هو للمفرد فـ( إنَّ ) فيه مفتوحة[٥] .

وممَّن أخذ به من النحاة : الزمخشري[٦] ، وابن خروف[٧] ، وابن الحاجب[٨] ، والشلوبين[٩] ، والرضي[١٠] ، والكيشي[١١] .

قال الزمخشري : " والذي يميز بين موقعيهما أنَّ ما كان مظنة للجملة وقعت فيه المكسورة ، كقولك مفتتحًا : إنَّ زيدًا منطلقٌ ، وبعد قال ؛ لأنَّ الجمل تُحْكَى

---

(١) من الآية ( ٩٥ ) من سورة المائدة .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ١٠٨ .
(٣) الجمل : ٥٧ .
(٤) شرح الجمل : ١ / ٤٦٠ .
(٥) لم أقف على هذا الرأي له في الكتاب .
(٦) المفصل : ٣٤٩ .
(٧) شرح الجمل : ١ / ٤٦٧ .
(٨) الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ١٦٥ - ١٦٦ .
(٩) التوطئة : ٢٤٠ ، ونسبه إليه الأبذي في شرحه للجزولية ، ينظر ص : ١٠٥٤ .
(١٠) ينظر نصه السابق .
(١١) الإرشاد إلى علم الإعراب : ١٦٨ .

بعده ، وبعد الموصول ؛ لأنَّ الصلة لا تكون إلاَّ جملة ، وما كان مظنة للمفرد وقعت فيه المفتوحة ، نحو مكان الفاعل والمجرور ، وما بعد لولا ؛ لأنَّ المفرد ملتزم فيه في الاستعمال ... "[١] .

وقد ردَّ ابن عصفور هذا الرأي بقولهم : ( لو أنَّ زيدًا قائمٌ ) ؛ لوقوعها موقع الجملة الفعلية ، وهي مع هذا مفتوحة ، قال : " ومنهم من قال : كلُّ موضعٍ هو للجملة فإنَّ فيه مكسورة ، وكلُّ موضع هو للمفرد فإنَّ فيه مفتوحة ، وهذا ينكسر بقولهم : لو أنَّ زيدًا قائمٌ قامَ عمروٌ .

ألا ترى أنَّ ( أنَّ ) ، واسمها وخبرها وقعت في موضع الجملة الفعلية التي كان ينبغي لها أن تلي لو على مذهب سيبويه ، فإنَّه يجعل أنَّ مباشرة للو لفظًا وتقديرًا ، ويجعلها مع معمولها بتقدير اسم مبتدأ وسدَّ الطول مسدَّ الخبر ... "[٢] .

**الثاني :**

ويمثله الفارسي كما نسبه إليه النُّحاة[٣] ، وهو القول بأنَّ كلَّ موضعٍ يتعاقب عليه الاسم والفعل فإنَّ فيه مكسورة ، وكلَّ موضعٍ ينفرد بأحدهما فإنَّ فيه مفتوحة ، وبعد الرجوع إلى الإيضاح العضدي للفارسي وجدته قد نصَّ على ذلك بقوله : " وأمَّا المكسورة ، فإنَّها تقع في الموضع الذي يتعاقبُ عليه الابتداء والفعل ، فإن اختصَّ الموضع بالاسم دون الفعل ، أو الفعل دون الاسم وقعت المفتوحة فيه دون المكسورة "[٤] .

ولم يكن الفارسي أول من قال بهذا القول ، بل سبقه إليه أستاذه ابن السراج في الأصول ، قال : " ألف إنَّ تكسر في كلِّ موضعٍ يصلح أن يقعَ فيه الفعل والابتداء جميعًا ، وإن وقعت في موضع لا يصلح أن يقع فيه إلاَّ أحدهما لم يجز ؛ لأنَّها إنما تشبه فعلاً داخلاً على جملة ، وتلك الجملة مبتدأ وخبر ، والجملة التي بعد ( إنَّ ) لا موضع لها من الإعراب بعامل يعمل فيها من فعل ولا حرف ... "[٥] .

---

(١) المفصل : ٣٤٩ .
(٢) شرح الجمل : ١ / ٤٥٩ .
(٣) الإرشاد للكيشي : ١٦٧ ، والتذييل والتكميل : ٥ / ٦٧ .
(٤) الإيضاح العضدي : ١٦٢ .
(٥) الأصول : ١ / ٢٦٢ .

وقد تبع الجرجاني[1] ، وابن الخشاب[2] ، والعكبري[3] ، وابن معطٍ[4] ، وابن يعيش[5] ابن السراج ، والفارسي في هذا الرأي .

وقد نظم ابن معطٍ هذا القول في أربعة أبيات ، هي[6] :

وَكُلُّ مَوْضِعٍ بالاسْمِ انَفَرِدَا ... أوْ كَانَ مَخْصُوصًا بِفِعْلٍ أبدَا

تَفْتَح إنَّ فيه نحو قِيَلِي ... لو أنَّه أتَاكَ أنِّي مُوْلى

وَكُلُّ مَوْضِعٍ عَلَيْهِ يَعْتَقِبْ ... الاسْمُ والفِعْلُ فَكَسْرُهُ يَجِبْ

فَاكْسِرْهُ بَعْدَ القَوْلِ أو اللام ... والابْتِدَاءِ ومَعَ الأقْسَامِ

وقد استدل الجرجاني على صحة مذهب أبي علي الفارسي ، وهو وجوب الكسر عند صلاح الموضع للفعل والاسم ، بأنَّ ذلك يقتضي الجملة ، والمفتوحة لا تكون جملة ، قال : " واعلم أنَّ الكسر إنَّما وجب عند صلاح الموضع للفعل والاسم ؛ لأجل أنّه إذا كان كذلك اقتضى الجملة ، والمفتوحة لا تكون جملة ، فلو قلت : جاءني الذي أنَّ أخاه منطلقٌ ، كان بمنزلة قولك : جَاءَنِي الَّذي انطلاقُ أخيهِ ، وهذا ليس بكلام ؛ لأنَّ قولك : انطلاقُ أخيهِ جزءٌ واحدٌ ، والصلة لا تستقلُّ إلاَّ بالجمل ، وإذا كسرت فقلت : جَاءَنِي الَّذي إنَّ أخَاهُ منطلقٌ كان جملة بمنزلة قولك : جَاءَنِي الَّذي أخُوهُ منطلقٌ ، فيكون جاريًا على مقتضى الصلة ، وإذا كان الموضع مختصًّا بالاسم اقتضى المفرد ... "[7] .

وقد نقل الرضي تعريف أبي علي الفارسي هذا ، ثم اعترض عليه - كما رأينا في نصِّه في أول المسألة[8] - لأنَّ ما ذهب إليه ينتقض بأمرين :

١ - أنَّ ما بعد فاء الجزاء في نحو قوله تعالى : + وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۚ "[9] ، يجوز أن يليه الاسم والفعل ، ولا يتعيَّن الكسر ، بل يجوز فيه الفتح والكسر .

٢ - أنَّ إذا الفجائية لا يليها إلاَّ الاسم ، ويتعيَّن معها الكسر لا الفتح .

---

(١) المقتصد : ١ / ٤٧٦ - ٤٧٧ .
(٢) المرتجل : ١٧١ - ١٧٢ .
(٣) اللباب : ١ / ٢٢٥ .
(٤) شرح ابن القواس : ٢ / ٩٢٥ - ٩٢٨ .
(٥) شرح المفصل : ٨ / ٦٠ - ٦١ .
(٦) شرح ابن القواس : ٢ / ٩٢٥ - ٩٢٨ .
(٧) المقتصد : ١ / ٤٧٧ .
(٨) ينظر نصه ص : ١٣٨ .
(٩) من الآية ( ٩٥ ) من سورة المائدة .

وقد سبقه إلى هذا الاعتراض ابن الحاجب[١] ، والشلوبين[٢] ، وابن عصفور[٣] ، وذكره بعده ابن القواس[٤] معترضًا على ابن معطٍ الذي تابع الفارسي في رأيه .

قال ابن الحاجب مشيرًا إلى الاعتراض الأول الذي اُعترض به على أبي علي الفارسي : " وما ذكره أبو علي منتقض ، أمَّا بيان أنَّ هذا لا ينتقض أنَّه قد علم أنَّ وضع المكسورة لما ذكرناه ، فعلم أنَّها لا تقعُ إلاَّ في موضع الجمل ، وعلم أنَّ وضع المفتوحة مع ما بعدها في تأويل المفرد ، فوجب أن لا تقع في موضع المفرد ، وأمَّا بيان انتقاض ما ذكره أبو علي ففي نحو قولك : مَنْ يُكْرِمْنِي فإنِّي أُكْرِمُهُ ، فهذا موقع يصحُّ فيه وقوعُ الاسم والفعل جميعًا ، ولم يتعيَّن الكسرُ ، بل جائزٌ الفتح والكسر على تأويلين يرجعان إلى الضابط الأول ، وإذا رجع إلى ضابط أبي علي وجب الكسرُ ؛ لأنَّه موضع يقعُ فيه الاسم والفعل ، ألا ترى أنَّك تقولُ : مَنْ يُكْرِمْنِي فَأكرمْهُ ، ومن يكرمْني فزيدٌ يكرمُهُ ، فقد وقع بعد فاءِ الجزاءِ الاسمُ والفعلُ ، ولم يتعيَّن الكسرُ ... "[٥] .

وأشار ابن عصفور أيضًا إلى الاعتراض الثاني بقوله : " وهذا القانون غير صحيح ؛ لأنَّ إذا التي للمفاجأة لا يليها إلاَّ الاسم ، وإنَّ إذا وقعت بعدها تكون مكسورة ، فينبغي على هذا أن تقول : وكل موضع ينفرد بأحدهما ، فإنَّ فيه مفتوحة إلاَّ بعد إذا التي للمفاجأة ، وحينئذ يسلم هذا القانون من الكسر "[٦] .

**الثالث :**

ويمثله ابن مالك[٧] ، وضابط هذا القول أنَّها إذا أُوِّلت هي ومعمولها بمصدر لزم فتحها ، وإذا لم تؤول لزم كسرها ، وإلاَّ فالوجهان جائزان ، وإليه أشار بقوله في الألفية :

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا     وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ[٨]

وقال في التسهيل : " يستدام كسر إنَّ ما لم تؤول هي ومعمولها بمصدر ،

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ١٦٦ - ١٦٧ .
(٢) شرح المقدمة الجزولية : ٢ / ٨١٠ - ٨١١ .
(٣) شرح الجمل : ١ / ٤٥٩ .
(٤) شرح ابن القواس : ٢ / ٩٢٩ - ٩٣٠ .
(٥) الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ١٦٦ - ١٦٧ .
(٦) شرح الجمل : ١ / ٤٥٩ .
(٧) شرح التسهيل : ٢ / ١٨ .
(٨) شرح ابن الناظم : ١٦٢ .

فإن لزم التأويل لزم الفتح ، وإلاَّ فوجهان "[١] .

وقد تبع ابن مالك في قوله هذا أكثر النحويين الخالفين كابنه بدر الدين[٢] ، وأبي حيان[٣]، والمرادي[٤] ، وابن هشام[٥] ، وابن عقيل[٦] ، والدماميني[٧] ، والأزهري[٨]، والأشموني[٩] ، والصبان[١٠] .

وقد ردَّ هذا القول أيضًا اللقاني ، كما نقل عنه الشيخ ياسين قال : " قال اللقاني : لقائل أن يقول إن أريد سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شيء آخر انتقض بالواقعة بعد فاء الجزاء فإنَّها تفتح جوازًا ؛ لأنَّها يسد مسدها مصدر هو مبتدأ يقدر له خبر كما سيجيء . وإن أريد سد المصدر أعم من أن تتم الفائدة بما ذكر ، أو به مع تقدير شيء ، فما المانع من وقوع المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعها على أنَّه مبتدأ حذف خبره ؟ وقد يجاب بأنَّ الجملة المقرونة بإن إن قصد بها إرادة نسبة إسنادية تامة مؤكدة لم يجز أن يقع المصدر موقعها ،
وإن قصد بها نسبة تقييدية مسندة ، أو مسند إليها ، أو مفعولاً ، أو غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالمذكور وحده ، أو مع مقدر ، وفيه نظر ؛
إذ يعود الكلام ، فيقال ما المانع من أن يراد بأن ومعموليها في المواضع المذكورة النسبة التقييدية ... "[١١] .

وقد ذكر الشهاب القاسمي ما يمكن أن يجاب به على هذا السؤال الذي طرحه ، ولكنَّه جواب لا يرفع الإشكال الذي فيه كما ذكر الشيخ ياسين ، قال : " وقال الشهاب القاسمي : قد يجاب بأنَّه لمَّا لم يكف المصدر وحده تعيَّن الكسر ؛ لإغنائه عن التقدير ؛ لأنَّه يجب الاحتراز عن التقدير مهما أمكن ؛ لأنَّ الاختصار مهما أمكن مطلوب اهـ . وفيه نظر ؛ لأنَّه يؤدي إلى وجوب الكسر في مسائل الجواز "[١٢] .

---

(١) تسهيل الفوائد : ٦٢ ، وشرح التسهيل : ٢ / ١٨ .
(٢) شرح ابن الناظم : ١٦٢ .
(٣) الارتشاف : ٢ / ١٣٨ - ١٣٩ .
(٤) الجنى الداني : ٤٠٤ - ٤١٠ .
(٥) أوضح المسالك : ١ / ٣٣٣ .
(٦) المساعد : ١ / ٣١٤ .
(٧) تعليق الفرائد : ٤ / ٣١ .
(٨) التصريح : ١ / ٢١٤ .
(٩) شرح الأشموني : ١ / ٤٠٩ - ٤١٧ .
(١٠) حاشية الصبان : ١ / ٤٠٢ - ٤٠٣ .
(١١) حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى : ٢ / ٣٦ .
(١٢) حاشية الشيخ ياسين على التصريح : ١ / ٢١٤ ، وينظر المرجع السابق : ٢ / ٣٦ .

الترجيح :

يبدو لي مما سبق أنَّ ما ذهب إليه الزجاجي ، وابن عصفور هو المتجه ، ونقول : لـ( إنَّ ) ثلاثة مواضع ، موضع لا تكون فيه إلاَّ مكسورة ، وموضع لا تكون فيه إلاَّ مفتوحة ، وموضع يجوز فيه فتحها وكسرها ؛ وذلك لأنَّ المذاهب الأخرى قد بان ضعفها لسببين :

١ - أنَّ فيها خروجًا عن الظاهر ، وقد أشار إلى هذا ابن عصفور بقوله : " وإذا كان كلٌّ واحد من المذهبين يؤدي إلى الخروج عن الظاهر ، فلا فائدة في تكلف الإضمار "[١] ، وكما هو معلوم عدم الإضمار أولى من الإضمار .

٢ - أنَّها لم تسلم من القدح ، والاعتراض بخلاف رأي الزجاجي ، وابن عصفور .

---

(١) شرح الجمل : ١ / ٤٦٠ .

# (٩) أصـــل اللام الفارقة

قال الرضيُّ : " واختُلِفَ في هذه اللاَّمِ الفارقـةِ : فمَذْهَبُ أبـي علـيّ ، وأتباعـه أنَّها غيرُ لامِ الابتداءِ التي تجامعُ المشدَّدة ، بل هي لامٌ أخرى للفرق ؛ إذ لو كانَتْ للابتداءِ لوجبَ التعليقُ في : إنْ عَلِمْتَ لزيدًا قائمًا ، ولمَّا دخلَتْ فيما لا تَدْخُلُهُ لامُ الابتداءِ في نحو : إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً ، وإنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ . وذهبَ جماعةٌ إلى أنَّها لامُ الابتداءِ .

والجوابُ عن قولِهِمْ : إنْ عَلِمْتَ لزيدًا قائمًا : أنَّ التعليقَ واجبٌ ، لَوْ دَخَلَتْ على أوَّلِ مفعولي أفعال القلوبِ ، إلاَّ أنَّها لا تدخُلُ بَعْدَ الأفعالِ الناسخةِ للابتداءِ إلاَّ على الجُزْءِ الأخيرِ ، وهو الخبر ، وتَدْخُلُ مع المثقَّلةِ إمَّا على المبتدأ المؤخرِ ، أو الخبر ، أو القائم مقامه .

وفي الأمثلةِ الواردةِ في التنزيل : لا تَدْخُلُ إلاَّ على ما كان خبرًا في الأصل نحـــو : + وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً "[١] ، و+ وَإِن كُنتَ مِن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ "[٢] ، و: + إِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ "[٣] ، و+ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ "[٤] ، ولمَّا نُصب الأوَّلُ لخلُوهِ عَنْ مانِعٍ ، ومُعَلِّقٍ ، فلابد من نصب الثاني ، وإنْ دخلَهُ لامُ الابتداءِ ، قال تعالى : + وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزۡلِقُونَكَ "[٥] ، و+ وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ "[٦] .

وأمَّا قولُهُ : ( إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ) ، و( إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ) فشاذٌ "[٧] .

المناقشة :

إذا خُفِّفَتْ ( إنَّ ) جاز إعْمَالُها ، وإهْمَالُهَا ، وهو الأكثر في لسان العرب ، فإذا أُهْمِلَتْ لزمتها اللاَّمُ فارقةً بينها ، وبين ( إنْ ) النَّافية ، وقد اختلفَ النُّحاةُ في أصْلِ هذهِ اللام ، هل هي لامُ الابتداءِ التي كانت في المثقَّلةِ ، أمْ هي لامٌ أخرى أُتي بها للفرقِ ، فذهبوا عِدَّةَ مذاهبَ :

---

(١) من الآية ( ١٤٣ ) من سورة البقرة .
(٢) من الآية ( ٣ ) من سورة يوسف .
(٣) من الآية ( ١٠٢ ) من سورة الأعراف .
(٤) من الآية ( ١٨٦ ) من سورة الشعراء .
(٥) من الآية ( ٥١ ) من سورة القلم .
(٦) من الآية ( ٧٣ ) من سورة الإسراء .
(٧) شرح الكافية للرضي : ٦ / ١٢٨ - ١٢٩ .

## المذهب الأول : مذهب جمهور النحاة :

ذهب جمهور النُّحاة[1] إلى أنَّها لامُ الابتداءِ جيء بها للتأكيد ؛ لأنَّ دخولَ اللاَّمِ تقويةٌ لتأكيدها عند التخفيف بدليل دُخُولِهَا على خبرها إذا أُعْمِلَتْ ، وإنْ كانت مخففةً نحو : إنْ زيدًا لقائمٌ ، وممَّنْ ذهبَ إلى هذا سيبويه حيثُ نصَّ على أنَّها لامُ التوكيدِ تلزمُهَا عِوَضًا ممَّا ذهبَ منها ؛ لئلا تلتبسُ بـ( إنْ ) النَّافيةِ ، فقال : " واعْلَمْ أنَّهم يقُولُونَ : إنْ زيدٌ لذاهبٌ ، وإنْ عمروٌ لخيرٌ منكَ ؛ لمَّا خفَّفَها جعلها بمنزلة ( لكن ) حين خَفَّفَها ، وألزمَهَا اللامَ لئلاَ تلتبسُ بـ( إنْ ) التي هي بمنزلة ( ما ) التي تنفي بها "[2] .

ثم قال في موضع آخر : " و( إنَّ ) توكيدٌ لقولِهِ : زيدٌ منطلقٌ ، وإذا خفَّفتَ ، فهي كذلك تُؤكِّدُ ما يُتكلَّمُ به ، وليثبُتَ الكلامُ ، غيرَ أنَّ لامَ التوكيدِ تلزمُهَا عِوَضًا مِمَّا ذهَبَ مِنْهَا "[3] .

وأشار إليه المبرد بقوله : " والموضع الثالث : أن تكون ( إنْ ) المكسورة المخفَّفة من الثقيلة ، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تُدخِلَ اللام على الخبر ، ولم يجز غير ذلك ؛ لأنَّ لفظها كلفظ التي في معنى ( ما ) ، وإذا دخلت اللام عُلِمَ أنَّها الموجبة لا النافية ، وذلك قولك : إنْ زيدٌ لمنطلِقٌ ، وعلى هذا قوله عز وجل : + إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ "[4] ، + وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ "[1] .

---

(١) الكتاب : ٢ / ١٣٩ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ ، والمقتضب : ٢ / ٣٦٠ ، والأصول : ١ / ٢٣٥ ، واللامات للزجاجي : ١١٤ - ١١٧ ، والجمل للزجاجي : ٣٥١ ، والأزهية : ٤٦ - ٤٧ ، وحروف المعاني للرماني : ١٧٤ - ١٦٤ ، وشرح اللمع للواسطي : ٥٢ ، والمقتصد : ١ / ٤٩٠ ، والحلل لابن السيد : ١٨٢ ، والمفصل : ٣٥٣ ، ٣٩١ ، والتبصرة : ١ / ٤٥٦ - ٤٥٧ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٥٦٣ ، ٣ / ١٤٧ ، وشرح الجمل لابن خروف : ١ / ٤٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٧١ - ٧٤ ، ٩ / ٢٦ - ٢٧ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ١٩١ ، ٢٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ /٤٣٨ ، والمقرب لابن عصفور : ١ / ١١١ ، ورصف المباني : ١٩٠ ، ٣١٠ .

(٢) الكتاب : ٢ / ١٣٩ .

(٣) الكتاب : ٤ / ٢٣٣ .

(٤) الآية ( ٤ ) من سورة الطارق .

قرئت بأكثر من قراءة ، قراءة بتشديد ( لمَّا ) ، وتخفيف ( إنْ ) وهي قراءة عاصم ، وحمزة ، وابن عامر ، وفيها ( إنْ ) نافية لا محل لها من الإعراب ، و( كل ) مبتدأ ، و( لمَّا ) إيجابية استثنائية لا محل لها من الإعراب .

وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام إلاّ أنْ تُدخِلَها توكيدًا ، كما تقول إنْ زيدًا لمنطلقٌ "[٢] .

واختارَ ابنُ مالك[٣] مذهبَ جمهور النُّحاةِ ، وسيبويه في أنَّ اللاَّمَ الدَّاخلة في خبر ( إنْ ) النَّافيةِ إنَّما هي الواقعةُ بعد المثقَّلةِ ، ولكنَّه وضعَ شرطين لدخولِ هذه اللاَّم ، وهما :

١ - خوف اللبس بـ( إنْ ) النافية ، فإن لم يُخَفْ اللبسُ فلا تلزم اللاَّم حينئذٍ .

٢ - ألاَّ يكون بعدها نفيٌ .

واستحسن الرضيُّ رأي ابن مالك قائلاً : " وقال ابن مالك ، وهو حسن : يلزمها اللاَّم إنْ خيفَ التباس بالنافية ، فعلى قوله ، تلزم اللاَّم إن كان الاسم مبنيًا ، أو معربًا مقصورًا "[٤] .

وممَّن تابعه أيضًا : ابنُ الناظم[٥] ، وابنُ هشام[٦] ، وابنُ عقيل[٧]، والسلسيلي[٨]، والدماميني[٩] ، والسيوطي[١] ، والأزهري[٢] .

---

وقراءة بتخفيف ( لمَّا ) ، وهي قراءة الحرميين ، وأبي بكر ، وفيها ( إنْ ) مخففة من الثقيلة مهملة لا محل لها من الإعراب ، و( لمَّا ) اللام لام الابتداء الفارقة لا محل لها من الإعراب ، و( ما ) حرف زائد لا محل له من الإعراب .

ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٠ ، ومعاني القرآن للزجاج : ٥ / ٨٠ - ٨٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٠٤ - ٣٠٦ ، والتيسير في القراءات السبع للداني : ١٢٦ ، ٢٢١ ، والكشف عن وجوه القراءات للقيسي : ١ / ٥٣٦ - ٥٣٨ ، والتبيان للعكبري : ٢ / ٧١٥ - ٧١٦ ، والدر المصون للسمين الحلبي : ٤ / ١٣٥ - ١٤٣ ، ٦ / ٥٠٦ ، والنشر للجزري : ٢ / ٢٩٠ ، والفارق بين رواية ورش وحفص : ١٠٩ ، وإعراب الشواهد القرآنية في قطر الندى للدكتور رياض الخوام : ١٣٨ - ١٣٩ .

(١) من الآية ( ١٦٧ ) من سورة الصَّافات .

(٢) المقتضب : ٢ / ٣٦٠ .

(٣) تسهيل الفوائد : ٦٥ ، وينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٣٢ - ٣٦ ، وشرح عمدة الحافظ : ١ / ٢٣٧ ، وشرح الكافية : ١ / ٥٠٧ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ١٢٧ .

(٥) شرح ألفية ابن مالك : ١٧٩ .

(٦) أوضح المسالك : ١ / ٣٦٦ - ٣٦٩ ، والمغني : ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٧) المساعد : ١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٨) شفاء العليل : ١ / ٣٦٧ .

(٩) تعليق الفرائد : ٤ / ٦٠ - ٦٥ .

وكما استحسن الرضيُّ رأى ابن مالك ، انتقده أبو حيان[3] ، والدماميني[4] في شرطه الثاني ؛ إذ لا يُحتاج إلى اشتراطه البتة ، قال أبو حيان : " وهذا الشرط الثاني غير محتاج إليه البتة ؛ لأنَّه إذا كان الخبر منفيًا لم يدخل على المبتدأ حرف نفي ، فلا تلتبس فيه ( إنْ ) التي للتوكيد المخفَّفة من الثقيلة بـ( إنْ ) النَّافية ، فينبغي أن يُكتفى بالشرط الأول ، وهو : إنْ خيف لبس بـ( إنْ ) النَّافية "[5] .

واستدلَّ الجمهورُ على صحة قولهم بدليلين :

**الأول :** جواز دخولها على خبر ( إنْ ) المخفَّفة العاملة في نحو : إنْ زيدًا لقائمٌ ؛ إذ معنى ( إنَّ ) توكيد مضمون الجملة ، فلمَّا خُفِّفَتْ ضَعُفَتْ ، فدخلت اللاَّم تقوية لتأكيدها ، ولذلك دخلت في الإهمال ، والإعمال ، ولو كانت لامًا أخرى لكان دخولها لأمن اللبس فقط ، وإلى هذا أشار ابن يعيش بقوله : " قد ذكرنا أنَّ هذه اللاَّم هي لام التأكيد التي تأتي في خبر المشددة ، وليست لامًا غيرها أتي بها للفصل ، يدل على ذلك دخولها مع الإعمال في : إنْ زيدًا لقائمٌ ، ولو كانت غير مؤكّدة لم تدخل إلاَّ عند الحاجة إليها ، وهو الفصل ، فدخول اللاَّم كان للتأكيد ، وأمَّا لزومها للخبر ، فكان للفصل فاعرفه "[6] .

وهذا الدليل يُعَضِّدُه السماع ، إذ دخلت اللاَّم على خبر ( إنَّ ) في أكثر من موضع ، ووردت فيها قراءات بتشديد ( إنَّ ) وتخفيفها، ومن ذلك قوله تعالى : + إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ "[7] ، و+ إِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ "[8] ، و+ إِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ "[9] ، وقد سبق ذكر اختلاف القراءات فيها[10] .

وقد ردَّ أبو علي الفارسي وأتباعه على أصحاب هذا المذهب دليلهم هذا ؛

---

(١) الهمع : ٢ / ١٨٠ - ١٨٢ ، والمطالع السعيدة : ١ / ٣١٧ - ٣١٨ .
(٢) التصريح : ١ / ٢٣١ .
(٣) التذييل والتكميل : ٥ / ١٣٤ .
(٤) تعليق الفرائد : ٤ / ٦١ .
(٥) التذييل والتكميل : ٥ / ١٣٤ .
(٦) شرح المفصل : ٨ / ٧٤ .
(٧) الآية ( ٤ ) من سورة الطارق .
(٨) من الآية ( ٣٢ ) من سورة يونس .
(٩) من الآية ( ١١١ ) من سورة هود .
(١٠) ينظر ص : ١٤٨ حاشية : ( ٢ ) .

لأنَّه لو كانت اللاَّم لام الابتداء لوجب التعليق في نحو : " إنْ عَلِمْتَ لزيدًا قائمًا " ولكنَّها لم تعلقه عن العمل .

وقد أجاب الرضيُّ على اعتراضه هذا بجواب يبدو أنه قد تفرَّد به ؛ إذ لم أجد أحدًا قد سبقه إليه ، وهو أنَّ لام الابتداء إنَّما تُعلِّقُ الفعلَ عن العمل إذا دخلت على أوَّلِ مفعولي أفعال القلوب ، وهي هنا دخلت على الجزء الثاني ، وهو الخبر ، كما أنَّها لم تدخل في القرآن الكريم إلاَّ على ما كان خبرًا في الأصل ، واستشهد بما ورد في القرآن منها ، وقد سبق ذكر نصه(١) .

وهذا الاعتراضُ الذي اعترض به الفارسي ، كان ثمرة الخلاف بين النُّحاة في الحديث المشهور لرسول الله × : " قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا "(٢) حيث اختلف فيه الأخفشُ الصغيرُ ، والفارسيُّ ، ثم ابنُ الأخضر ، وابنُ أبي العافية ، فذهب الفارسي وابن أبي العافية إلى الفتح بناء على أنَّ اللاَّم غير معلّقة ؛ لأنَّها ليست لام الابتداء ، وذهب الأخفش وابن الأخضر إلى وجوب الكسر ؛ لأنَّها لام الابتداء علَّقتْ فعلَ العلمِ عن العملِ(٣) .

**الثاني :** إجماع النحويين على أنَّها لام الابتداء ، وقد نقل أبو حيان هذا عنهم ، قال : " النحويون مجمعون على أنَّ هذه اللاَّم لام الابتداء ما خلا ابن أبي العافية فإنَّه خالفهم ... "(٤) .

## المذهب الثاني : مذهب أبي علي الفارسي :

ذهب أبو علي الفارسي في أحد قوليه إلى أنَّها لامٌ أخرى غيرُ لام الابتداء اُجْتُلِبَتْ لمجردِ الفرقِ بين ( إنْ ) الخفيفةِ ، و( إنْ ) النَّافيةِ التي بمعنى ( مَا ) ، وقد نصَّ على هذا قائلاً : " فأمَّا اللاَّمُ التي تصحَبُها مخفَّفةً فهي لأنْ تُفرِّقَ بينها وبين ( إنْ ) التي تجيءُ نافيةً بمعنى ( مَا ) كالتي في قوله تعالى : + وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰهُمۡ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمۡ فِيهِ "(٥) وليسَتْ هذه اللاَّمُ بالتي تَدْخُلُ على خبرِ ( إنَّ ) المُشدَّدةِ التي هي للابتداءِ ؛ لأنَّ تلك كان حُكْمُها أن تدخُلَ على (إنَّ ) فَأُخِّرَتْ إلى

---

(١) ينظر ص : ١٤٦ .

(٢) الرواية في صحيح البخاري كتاب الوضوء ، الباب ٣٨ ، ورواه مسلم برواية أخرى ، وهي : " قد كُنَّا نعلمُ إنَّك لتؤمن به ... " ، وذكره العكبري أيضًا بنفس هذه الرواية . ينظر صحيح مسلم : ٢ / ٦٢٤ ، وإعراب الحديث النبوي للعكبري : ٣٦٠ - ٣٦١ ، والحديث النبوي في النحو العربي لمحمود فجال : ١٩٩ .

(٣) التذييل والتكميل : ٥ / ١٣٨ - ١٣٩ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٣٤٨ .

(٤) تذكرة النحاة : ٥١٤ .

(٥) من الآية ( ٢٦ ) من سورة الأحقاف .

الخبرِ لئلاَّ يَجْتَمِعَ تأكيدانِ إذ كانَ الخبرُ هو المبتدأ في المعنى ، أو مَا هُوَ واقعٌ موقِعَهُ وراجِعٌ إليه "[١] .

وتبعَهُ ابنُ جني موضحًا أنَّ هذهِ اللاَّمَ لازمةٌ مع تخفيفِ النون ؛ لأنَّها الفاصلة بين المخفَّفةِ والنَّافيةِ ، وقد أشارَ إلى موافقتِهِ لأبي عليّ الفارسي بقوله : " دخَلْتُ يومًا على أبي عليٍّ بُعيدَ عَودِهِ من شيراز سنة تسعٍ وتسعين ، فقال لي : ألا أُحدِّثُكَ؟ قُلْتُ له : قُلْ ! قال : دخلَ إليَّ هذا الأندلسيّ فظنَنْتُهُ قَدْ تعلَّمَ ، فإذا هو يَظُنُّ أنَّ اللاَّمَ التي تَصْحَبُ ( إنْ ) المخفَّفة من الثَّقيلةِ هي لامُ الابتداءِ . قُلْتُ : لا تَعْجَبْ ، فأكثر من ترى هكذا "[٢] .

وهُوَ مَا ذهَبَ إليه أبو عبد الله بن أبي العافية[٣] ، وأبو الحسين بن أبي الربيع[٤]، ونُسب لأبي علي الشلوبين[٥] .

وقد استدلَّ أبو علي وأصحابه بعدد من الأدلة هي :

**أولاً :** أنَّ لام ( إنَّ ) كان حكمها أن تدخل على ( إنَّ ) ولكنَّها أخرت للخبر ؛ لئلا يجتمع تأكيدان ، ولهذا فهي لا تدخل على شيء من الفعل إلاَّ ما كان مضارعًا واقعًا في خبر ( إنَّ ) وكان فعلاً للحال نحو قوله تعالى : + وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ "[٦] فـ( يحكم ) فعلُ الحال ، وإن كان متعلّقًا بيوم القيامة .

فلمَّا كانت كذلك ، وكانت ( إنْ ) المخفَّفة من الثقيلة تدخل على الفعل مباشرة نحو قوله تعالى : + إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا "[٧]، و+ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ "[٨]، وليس الفعل بمبتدأ كانت هذه اللاَّم غير تلك ، وقد نصَّ أبو علي على ذلك بقوله : " وليست هذه اللاَّم بالتي تدخل على خبر ( إنَّ ) المشددة التي هي للابتداء ؛ لأنَّ تلك كان حكمُها أن تدخل على ( إنَّ ) فأخرت إلى الخبر لئلا يجتمع تأكيدان ؛ إذ كان الخبر هو المبتدأ في المعنى ، أو ما هو واقعٌ موقعَهُ وراجعٌ إليه .

فهذه اللاَّمُ لا تدخلُ إلاَّ على المبتدأ ، أو على خبر ( إنَّ ) إذا كان إيَّاه في المعنى ، أو متعلّقًا به ، ولا تدخُلُ على شيء من الفعل إلاَّ على ما كان مضارعًا

---

(١) المسائل المشكلة : ١٧٦ - ١٧٧ .
(٢) المحتسب لابن جني : ١ / ٣٦٦ ، وينظر : ١ / ٩١ ، ٣٦٥ - ٣٦٦ ، ٢ / ٢٥٦ .
(٣) التذييل والتكميل : ٥ / ١٣٥ ، والأشباه والنظائر : ٢ / ٣٦٨ ، والهمع : ٢ / ١٨١ .
(٤) البسيط : ٢ / ٧٨٩ .
(٥) الارتشاف : ٢ / ١٤٩ ، والهمع : ٢ / ١٨٢ .
(٦) من الآية ( ١٢٤ ) من سورة النحل .
(٧) من الآية ( ٤٢ ) من سورة الفرقان .
(٨) من الآية ( ١٠٢ ) من سورة الأعراف .

واقعًا في خبر ( إنَّ ) وكان فعلاً للحال ، وقد قدمنا ذكر ذلك في هذا الكتاب .

فإذا لم تدخلْ إلاَّ على ما ذكرنا لم يجُزْ أن تكون هذه اللام التي تصحبُ ( إنْ ) الخفيفة إياها ... "[1] .

**ثانيا :** أنّ لامَ الابتداءِ التي تدخلُ في خبر ( إنَّ ) المشدَّدةِ لا يعملُ الفعلُ الذي قبلها فِيمَا بَعْدهَا ؛ لأنَّها تُعلّقُ الفعلَ عن عَمَلِهِ ، أمَّا هذه اللاَّمُ الدَّاخِلَةُ في خبرِ ( إنْ ) الخفيفةِ فقد عَمِلَ الفعلُ قَبْلَها فيما بَعْدَها ، نحو قوله تعالى : + إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَـٰفِلِينَ "[2] ، ونحو قول الشاعر السابق :

هَبَلَتْكَ أمُّكَ إنْ قَتَلْتَ لمُسْلِمًا حلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المتَعمِّدِ[3] .

ونحو قولهم : إنْ يَشينُكَ لنفسُك .

فالفعلُ في الشواهدِ السابقةِ قد عَمِلَ فيما بعد هذه اللاَّمِ ، ولم تعلّقْهُ اللاَّمُ عن العملِ ، فَعُلِمَ من ذلك أنَّها ليسَتْ لامُ الابتداءِ التي تدخلُ في خبرِ ( إنَّ ) المشدَّدةِ ، وتُعَلِّقُ الفعلَ عن العملِ[4] .

ثالثاً : أنَّ هذه اللاَّمَ أيضًا ليسَتْ لامُ القسمِ التي تدخلُ على الفعلِ المستقبل ، والماضي للقسم نحو : لَيَفْعَلَنَّ ، ولفعلوا ؛ لأنَّها لو كانت تلك للَزِمَ الفعلُ أنْ تَدْخُلَ عليهِ إحدى نوني التوكيد الثَّقيلةِ ، أو الخفيفةِ ، فلمَّا لَمْ يَلْزَمْ عُلِمَ أنَّها ليسَتْ لام القسمِ[5] .

وقد أشار إلى هذين الدليلين أبو علي الفارسي بقوله : " ومعلومٌ أنَّ لام الابتداء التي تدخلُ في خبر ( إنَّ ) الشديدة لا يعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها ، وذلك قوله : + إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَـٰفِلِينَ "[6] ، وقول القائل :

---

(١) المسائل المشكلة : ١٧٦ - ١٧٧ .

(٢) من الآية ( ٢٩ ) من سورة يونس .

(٣) من الكامل ، لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نُفيل ابنة عم عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - من أبيات رثت بها زوجها الزبير بن العوام ، وقد روي برواية أخرى ، وهي :
شلت يمينك إن قتلت لمسلمًا
ينظر : العقد الفريد : ٣ / ٢٠٣ ، والمحتسب : ٢ / ٢٥٥ ، والمغني : ١ / ٣٢ ، وشواهد العيني : ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٣٧٨ .

(٤) المسائل المشكلة : ١٧٩ .

(٥) المرجع السابق : ١٧٨ .

(٦) من الآية ( ٢٩ ) من سورة يونس .

هَبَلَتْـكَ أُمُّـكَ إنْ قَتَلْـتَ لَفَارِسًـا          حَلَّتْ عَليكَ عُقوبَـةُ المتَعمِّدِ[1] .

فلمَّا عمل الفعل فيما بعد هذه اللاَّم ، علم من ذلك أنَّها ليست التي تدخل في خبر ( إنَّ ) الشديدة .

وليست هي أيضًا التي تدخلُ على الفعل المستقبل والماضي للقسم نحو : ليفعلنَّ، ولفعلوا ، ولو كانت تلك للزم الفعل الذي تدخلُ عليه إحدى النونين ، فلمَّا لم يلزم عُلِمَ أنها ليست إيَّاه ... "[2] .

**رابعا :** أنَّ هذه اللاَّم تدخل على الماضي المتصرف في نحو : " إنْ زيدٌ لقامَ " ، ولام الابتداء لا تدخل إلاَّ على المضارع من الأفعال ، وإلى هذا أشار ابن هشام بقوله : " وحجة أبي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو : ( إنْ زيدٌ لقامَ ) "[3] .

**خامسا :** أنَّها تدخل على ما ليس مبتدأ ، ولا خبراً في الأصل ، ولا راجعًا إلى الخبر ، وفي ذلك دخولها على الفاعل في : ( إنْ يشيْنُكَ لنَفْسُكَ ) ، وعلى المفعول في قوله : ( إنْ قَتَلْتَ لمُسْلِمًا ) ، ولام ( إنَّ ) لا تدخل على شيء من ذلك ، وإلى هذا أشار ابن أبي العافية بقوله : " فلمَّا وجدنا هذه اللاَّم تدخل على المفعول في قول الشاعر ... إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ، وفي قوله تعالى : + وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ "[4] ... قال فحققنا أنَّ هذه اللاَّم ليست لام الابتداء الداخلة على المبتدأ ، وعلى اسم إنَّ وخبرها "[5] .

هذا وقد ردَّ جمهورُ النُّحاةِ - أصحاب المذهب الأول - جميع ما استدلَّ به أبو علي الفارسي وأصحابه على النحو الآتي :

**أولاً :** أمَّا الحجة الأولى ، فردوها بأنَّ ( إنْ ) دخلت على الفعل مخفَّفةً ، ولم تدخل عليه مشددةً ؛ لأنَّها عند التثقيل أشبهت الفعل ، فجاز دخولها على الاسم ، وامتنعت من الفعل ؛ لئلاَّ يلتقي فعلان ، على أنَّها إذا دخلت على الفعل مخفَّفةً زال شبُهَها عَنْهُ ، فلم تمتنع من الدخولِ عليه ، وعندَ زوال الشبهِ بهِ اُختيرَ في

(١) سبق تخريجه .
(٢) المسائل المشكلة : ١٧٨ .
(٣) المغني : ١ / ٢٥٩ .
(٤) من الآية ( ١٠٢ ) من سورة الأعراف .
(٥) تذكرة النحاة : ٥١٤ - ٥١٥ .

الاسمِ الواقعِ بعدها الرفعُ[١] .

هذا بالإضافةِ إلى أنَّ الفعلَ والفاعلَ بمنزلةِ الشيءِ الواحدِ ، فَهُمَا حَالأَن محلَّ الجزءِ الأوَّلِ الذي يلي أنْ ، والمفعول كالجزء الثاني ، فـ( إنْ قتلتَ لَمُسْلِمًا ) بمنزلةِ : ( إنْ قتيلكَ لمسلمٌ )[٢] .

**ثانيا :** وردوا الحجة الثانية - وهي أنَّه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها - بأنَّ الفعل بعد المخفَّفةِ في موضعِ الخبر ، فكانَ لِمَا بَعدَهُ ما كانَ لِمَا بَعْدَ تَالِيهَا ، فالفعلُ بعدَ المخفَّفةِ في مقامِ الخبرِ ، ولمَّا بَطُلَ عمل ( إنْ ) بالتخفيفِ وقُصِدَ بقاؤها توكيداً على وجهٍ لا لبسَ فيهِ استحقَتْ ما يُميزُهَا من النَّافيةِ ، فكانَ الأولى بذلك اللاَّم التي كانت تصحبها حال التشديد فهي وإنْ كانَتْ مُؤخرةً في اللفظِ فالنية بها التقديم ، ولذلك عمل ما قبلها فيما بعدها[٣] .

وقد سبق أن ذكرت ردّ الرضي على حجة أبي علي هذه .

أمَّا في نحو قوله : ( إنْ قَتَلْتَ لمُسْلِماً ) ، و( إنْ يزينُكَ لَنَفْسُكَ ) فحُكِمَ عليه بالشذوذِ كما ذكر الرضي[٤] ، ووجه الشذوذ فيه هو :

أ - أنَّ الفعلَ مضارعٌ في ( إن يزينُك لنفسك ) ، وماضٍ في ( إن قتلت لمسلمًا )، من غير نواسخ الابتداء ، وهذا عند البصريين شاذٌ لا يقاسُ عليه[٥] .

ب - يحتمل أن تكون اللاَّمُ زائدةً ، ويكون اسم ( إنَّ ) مضمرًا ، وهذا بابه في ضرائر الشعر[٦] .

جـ - ويحتمل أن تكون اللاَّمُ بمعنى إلاَّ ، وإن نافية كما ذهب إليه الكسائي[٧] ، والنحاس[٨] .

ثالثًا : ردوا الحجة الرابعة - وهي دخولها على الماضي المتصرف في نحو : إنْ زيدٌ لقامَ - بأنَّ ( إنْ ) المخفَّفة ضعفت بالتخفيف، فتُوسعَ معها ما لم يُتوسعُ مع غيرها[٩]، هذا بالإضافة إلى شذوذه ، فهو غير مسموع عن العرب[١٠] .

---

(١) اللباب في النحو : ٣٢٨ - ٣٣٠ .
(٢) التصريح : ١ / ٢٣٢ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٦ .
(٤) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ١٢٩ .
(٥) التذييل والتكميل : ٥ / ١٤٢ .
(٦) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٣٩ .
(٧) شرح ابن القواس : ٢ / ٩١٩ .
(٨) شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٥٧ - ٥٩ .
(٩) الهمع : ٢ / ١٨٢ ، وحاشية الصبان : ١ / ١٣٨ .
(١٠) التذييل والتكميل : ١ / ١٣٧ .

**رابعاً :** ردوا أيضًا الحجة الخامسة - وهي دخولها على ما ليس مبتدأ في الأصل، ولا خبرًا - بأنَّ لام الابتداء أصلها أن تدخل على المبتدأ ، فلمَّا جاءت مع ( إنْ ) جاز دخولها على الخبر في نحو : ( إنَّ زيدًا لقائمٌ ، وعلى الاسم المتأخر في نحو : إنَّ في الدارِ لزيدٌ ، وهو غير جائز في الابتداء ، وقد ذكر أبو حيان تعليل أبي الأخضر هذا فقال : " واستدل ابن الأخضر بأنَّ لام الابتداء في الأصل لا تدخل إلاَّ على المبتدأ ، فلمَّا أن صحبت ( إنَّ ) جاز فيها ما لم يجز مع الابتداء المحض من دخولها على الخبر ، وعلى الفضلة المتوسطة ، وعلى الاسم مؤخرًا ، ولو قلت : ( في الدارِ لزيدٌ ) لم يجز ، فكذلك لا ينكر هنا دخولها على الجملة الفعلية بحكم التبع لـ( إنَّ ) ؛ ولأنَّ ضرورة الفرق تفعل هنا أكثر ممَّا تفعل مع إنَّ لذهاب الاسم "[١] .

## المذهب الثالث :

ويمثله أبو علي الشلوبين ، فقد ذهب إلى التفصيل بين أن تدخلَ اللاَّمُ على الاسم ، فتكون اللام الفارقة ألزمت للفرق ، أو تدخل على الفعل ، فتكون لام الابتداء ، وقد أشار إلى هذا بقوله : " إنَّ المكسورة ، التي خُفِّفت وأُعْمِلَتْ ، فحُكْمُهَا حُكْمُ الثَّقيلةِ ، نحو : إنْ زيدًا لقائمٌ .

ومتى خُفِّفت وأُلْغِيَتْ ووليتَها الأسماءُ فمبتدآت ، ووجبَ إثباتُ اللاَّمِ ، نحو : إنْ زيدٌ لقائمٌ فرقًا بينها وبين النَّافيةِ .

وكذلك جازَ حَذْفُها في قراءةِ من قرأ : + وآخِرُ دَعْوَاهُم أنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العَالمينَ "[٢] إذا أمن اللبس هناك .

وإنْ وَلِيتَها الأفعالُ لَمْ تَكُنْ إلاَّ ممَّا يدخلُ على المبتدأِ والخبرِ نحو : + وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ "[٣] هذا مذهبُ البصريين ... "[٤] .

الترجيح :

تبيَّن لي مما سبق أنَّ اللاَّم الداخلة على خبر ( إنْ ) المخفَّفة من الثقيلة هي

---

(١) المرجع السابق : ٥ / ١٣٨ .
(٢) من الآية( ١٠ ) من سورة يونس .
(٣) الآية ( ١٦٧ ) من سورة الصَّافات .
(٤) التوطئة : ٢٣٣ - ٢٣٤ .

لام الابتداء التي كانت مع المثقلة ، وهو مذهب جمهور النُّحاة ، ومعهم الرضي ، وذلك للأسباب الآتية :

**أولاً :** أنَّ ( إنَّ ) معناها توكيد مضمون الجملة ، فلمَّا خُفِّفت ضَعُفَتْ ، فدخلت اللاَّمُ تقويةً لتأكيدها ، والدليلُ على ذلك جواز دخولها في خبرها إذا أُعملت ، وهي مخفَّفة نحو : إنْ زيدًا لقائمٌ[1] .

**ثانيا :** السماع : فقد ورد في القرآن الكريم بعض الآيات التي قُرئت فيها ( إنَّ ) بالتشديد ، والتخفيف ، وفي خبرها اللام ، وقد سبق ذلك[2] .

**ثالثًا :** الأصل في ( إنْ ) المخفَّفة ، التشديد ( إنَّ ) ، ولولا أنَّ أصلها التشديد واللاَّم داخلة في خبرها ، لما جاز أن تدخل في خبر ( إنْ ) المخففة .

**رابعا :** الإجماع : وقد نقله أبو حيان عن النحويين ، وقد سبق الإشارة إلى ذلك[3] .

**أما مذهب أبي علي الفارسي ، فمردود عليه بما يأتي :**

**أولاً :** أنَّ فيه حمل الفرع على الأصل ؛ لأنَّ ذهابه إلى أنَّ هذه اللاَّم لا يعمل ما قبلها فيما بعدها مدفوع بأنَّ النيّة بها التقديم وإن تأخرت ، كما كانت مع المشددة ؛ إذ حقها أن تدخل على المبتدأ ، فأخرت عنه إلى الخبر[4] .

**ثانيا :** أنَّ رجوعه عن رأيه ، يؤنس بأنَّ أبا علي شعر بضعف مذهبه ؛ لأنَّه يؤدي إلى الخلط في التسمية ، فمرة سمى هذه اللاَّم اللاَّم الفارقة ، ومرة سماها لام التوكيد كما هو مذهب جمهور النُّحاة ، فقال : " ومن باب ( إنْ ) المخففة قوله :

+ ... وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَـٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ "[5] فاللاَّم قد فصلت بينها وبين النَّافية ؛ لأنَّ التي للنفي لا تلحقُها اللامُ تخلصُ بلحاقِ هذه اللاَّم معها أنَّها المخفَّفة من الشديدةِ ، ومعناها التوكيدُ ، والتحقيق ... "[6] .

وهذا بلاشك يفيد في تقوية مذهب الجمهور .

---

(١) شرح ابن القواس : ٢ / ٩٢٠ .
(٢) ينظر ص : ١٥٠ .
(٣) ينظر ص : ١٥١ .
(٤) ينظر ص : ١٥٢ .
(٥) من الآية ( ٣٥ ) من سورة الزخرف .
(٦) المسائل العضديات : ٦٩ .

# ثانياً : مسائل الخلاف في المفردات

## (١) العدل في أُخَر

قال الرضيُّ : " ومنع أبو علي من كون أُخر معدولاً عن اللاَّم استدلالاً بأنَّه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كأمس وسحر المعدولين عن ذي اللام ، وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى : + مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ "[١] .

وأجيب بأنَّه معدول عن ذي اللام لفظًا ، ومعنىً أي عُدِلَ عن التعريف إلى التنكير .

ومن أين له أنَّه لا يجوزُ تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفًا ، وتنكيرًا ؟

ولو كان معنى اللاَّم في المعدول عن ذي اللام واجبًا لوجب بناءُ سَحَر كما ذهب إليه بعضُهم ؛ لتضمنه معنى الحرف ، فتعريف سحر ليس لكونه معدولاً عن ذي اللام ، بل لكونه علمًا "[٢] .

المناقشة :

أُخر من الألفاظ التي مُنعت من الصَّرف للوصفية والعدل ، أمَّا الوصفية ؛ فلأنَّه من باب أفعل التفضيل لفظًا ، فهو جمع أُخرى أُنثى آخر بمعنى مغاير في الحال نحو قولهم : ( مَررْتُ بِنسْوةٍ أُخَر ) .

أمَّا إنْ كانت بمعنى ( آخرة ) ، فهي تجمع على ( أُخر ) أيضًا ، ولكنَّها مصروفة؛ لأنَّ مذكرها آخر ، فهي ليست من باب أفعل التفضيل .

وأمَّا العدل ، فللنحويين فيه مذاهب ، هي :

**المذهب الأول :**

مذهب أكثر النُّحاة أنَّه معدولٌ عن الألف واللاَّم؛ لأنَّه من باب أفعل التفضيل ، فحقُّه ألاَّ يُجمع إلاَّ مقرونًا بالألف واللاَّم نحو : الكُبَر ، والصُغَر ، فأُخر في قولنا :

( مررْتُ بِنسوةٍ أُخَر ) معدولة عن الأُخَر .

وممن ذهب إلى هذا الخليل ، وسيبويه ، قال سيبويه : " قلتُ : فما بال أُخَر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأنَّ أُخَر خالفت أخواتها ، وأصلها ،

---

(١) من الآية ( ١٨٤ ) من سورة البقرة .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٠٧ .

وإنَّما هي بمنزلة : الطُّوَل ، والوُسَط ، والكُبَر ، لا يكنَّ صفةً إلاَّ وفيهن ألف ولام ، فتوصَفُ بهنَّ المعرفة ، ألا ترى أنَّك لا تقول : نسوةٌ صُغَرٌ ، ولا هؤلاء نسوةٌ وسَطٌ ، ولا تقول : هؤلاء قومٌ أصاغِرُ ، فلمَّا خالفت الأصلَ ، وجاءت صفة بغير الألف واللاَّم تركوا صرفَها ، كما تركوا صرفَ لُكَعَ حينَ أرادوا يا ألْكَعُ ، وفُسَق حينَ أرادوا يا فَاسِقُ ، وتُركَ الصَّرفُ في فُسَق هنا ؛ لأنَّه لا يتمكن بمنزلة يَا رَجُلُ للعدل ، فإنْ حقّرتَ أُخَرَ اسم رجل صرفته ؛ لأنَّ فُعَيْلاً لا يكون بناءً لمحدودٍ عن وجههِ ، فلما حقَّرْتَ غيَّرْتَ البناءَ الذي جاء محدودًا عن وجهه "[١] .

وممن قال بهذا أيضًا المبردُ[٢] ، والسيرافي[٣] ، وابنُ برهان العكبري[٤] ، والصيمريُّ[٥] ، وابنُ الخشاب[٦] ، وابنُ خروف[٧] ، وابنُ جابر الأندلسي[٨] .

واستدلوا على صحة مذهبهم بالقياس ؛ إذ القياس في أفعل التفضيل أنْ يُستعملَ بالألفِ واللاَّمِ ، أو الإضافةِ ، أو يُقرنَ بـ( مِنْ ) ، ولمَّا لم يجز أن يكونَ معدولاً عن المضاف ؛ لأنَّ الإضافة تُغيِّرُ اللفظ والمعنى ، ولم يجز أنْ يكونَ معدولاً عن ( مِنْ ) ؛ لأنَّ أُخَرَ جمعٌ ، والجمع لا يكون معه ( مِنْ ) ؛ إذ ( مِنْ ) لا تكون إلاَّ مع المفرد المذكر ، عُدِل عن الألف واللاَّم ، وإلى هذا أشار ابن الحاجب بقوله :

" وقال - رضي الله عنه - : أُخَرُ المانعُ من صرفه العدلُ والصفةُ ، وأكثرُ الناس في تقرير العدلِ على أنَّه معدولٌ عن الأُخَرِ ؛ إذ استعماله إنَّما يكون بالألف واللاَّم ، أو الإضافة ، أو ( مِنْ ) ، ولا جائز أنْ يكونَ معدولاً عن المضاف ؛ لأنَّ المعنى واللفظ يأباهُ ، أمَّا المعنى ، فلأنَّ المقصود بأُخَر الغيريَّة لمن تقدَّمه ، فلو أضيف لتغيَّر ذلك المعنى بخلاف أفعل التفضيل ، فإنَّه لا يتغيَّرُ معناهُ بإضافتهِ باعتبار التفضيل .

وأمَّا اللفظ ؛ فلأنَّه لو كان كذلك لوجب بناؤهُ كما بُني قبلُ ، وبعدُ ، ولا يجوز

---

(١) الكتاب : ٣ / ٢٢٤ - ٢٢٥ .
(٢) المقتضب : ٣ / ٣٧٦ - ٣٧٧ .
(٣) شرح السيرافي : الجزء الرابع ، اللوحة : ٩٥ - ٩٦ .
(٤) شرح اللمع : ٢ / ٤٥٢ .
(٥) التبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٦٢ - ٥٦٣ .
(٦) المرتجل : ٨٢ - ٨٣ .
(٧) شرح الجمل : ٢ / ٩١٧ .
(٨) شرح المنحة في اختصار الملحة لابن جابر الأندلسي : ٢٧٨ / أ .

أن يكون معدولاً عمَّا فيه ( مِنْ ) ؛ لأنَّه جَمْعٌ ، والجمعُ لا يكونَ معه مِنْ ... "[1] .

واعترض أبو علي الفارسي على رأيهم هذا بأنَّه لو كان كذلك لوجب أن يكون ( أُخَر ) معرفة كسحر ، ولو كان أُخَر معرفةً لامتنع وصف النكرة به ، وهو باطل بدليل وقوعه في قوله تعالى : + فَعِدَّةٌ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ "[2] .

وهو اعتراض مشكل كما ذكر ابن الحاجب ، ولكنَّه أجاب عليه بقوله : " وغاية ما يقال : إنَّه لا يلزم من المعدُولِ عن الشيء أن يكون بمعناهُ من كلِّ وجهٍ ، وإنَّما يلزم أَنْ يكون قد أُخْرِجَ عن صيغةٍ كان يستحقُّها في قياس كلامهم إلى صيغة أخرى . وقياس هذه أنْ تُستعملَ عند عدم مِنْ والإضافة بالألف واللاَّم ، فلمَّا استُعمِلَتْ بغيرِهِ دلَّ على أنَّهم أخرجوها عن الصِّيغة المُسْتَحقَّة هي لها إلى صيغة أخرى ، وإذا اعترض أنَّ العدل بهذه المثابة لم يَثْبُتْ في لُغتهم فكانَ إثباتًا لما لم يَثْبُتْ مثلُه في لُغتهم بغير دليل ، فالجواب أنَّه ، وإن لم يثبت أُثْبِتَ هاهنا بدليل ، وهو أنَّه إذا لم يتقرَّرْ فيه العدْلُ وجب أنْ يكونَ غير منصرفٍ بعلَّةٍ واحدةٍ ، وذلك معلومُ البطلان من لُغتِهِمْ ، فكان إثباتُ ذلك واجبًا بدليل دلَّ عليه "[3] .

هذا وقد ذكر الرضيُّ أيضًا ما أُجيب به على اعتراض أبي علي الفارسي - كما رأينا في أول المسألة - وهو أنَّه معدولٌ عن ذي اللاَّم لفظًا ومعنى ، أي عُدل من التعريف إلى التنكير .

## المذهب الثاني :

وهو مذهب أبي علي الفارسي ؛ إذ رأى أنَّه معدولٌ عن أفعل التفضيل مع مصاحبة ( مِنْ ) ؛ لأنَّه إذا صحبته ( مِنْ ) صلح للمذكر والمؤنث ، والتثنية والجمع ، فقال : " أُخَر لا تنصرف في معرفة ، ولا نكرة ؛ لأنَّها معدولةٌ عن آخر منك ، وليست معدولة عن ما يقوم مقام الألف واللاَّم ، وإنما قولهم عُدِلَتْ عمَّا يقوم مقام الألف واللاَّم بدلالة أنَّ كلَّ واحدٍ منهما لا يُذكر مع الآخر ، فلما

---

(١) الأمالي النحوية : ٤ / ١٣٤ .
(٢) من الآية ( ١٨٤ ) من سورة البقرة .
(٣) الأمالي النحوية : ٤ / ١٣٤ ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١٣٤ .

عُدِلَ عن آخر منك وجب ألاَّ يصرف في حال النكرة ، وجاز عدله منه ؛ لأنَّ آخر يقع على الجميع كما أنَّ أخر جمع .

ووجه آخر : وذلك أنَّه عدل من غير بابه ، وأريد حذف الألف واللاَّم من ذلك إثباتًا ، وذلك بأنَّه جمع آخر ، وأخرى يجمع على أُخَر ، فلمَّا كنت إذا قلت : أُخَر قدَّرت فيه أن يكون من الباب الذي يلفظ بالألف واللاَّم فيه ، كان هذا مشبهًا للفعل في النكرة ، فيكون على هذا القول قد اجتمع فيه أنَّه صفة والعدل "[1] .

وممَّن قال بقوله هذا : ابن جني ، ونصه : " وتقول : مررْتُ بزيدٍ ورجلٍ آخرَ ، فلا تصرف للوصف ومثال الفعل ، وكذلك أُخَر لا تصرف للوصف والعدل عن آخر من كذا "[2] .

وممَّن ذهب مذهبهما أيضًا القاسم بن محمد الواسطي الضرير[3] ، وابن الشجري[4] .

وقد نقل الرضيُّ رأي ابن جني هذا ، قال الرضي : " وذهب ابنُ جني إلى أنَّ قياس ( أُخر ) لـمَّا تجرد عن اللاَّم والإضافة أن يستعمل بـ( مِنْ ) ، ويُفردُ لفظُه في جميع الأحوال ، فأُخَر في قولك : بنسوة أُخر معدولٌ عن ( آخر مِنْ ) ، ويلزمُ على هذا القول أن يكون آخران ، وآخرون ، وأواخر ، وأُخرى ، وأُخريات معدولات أيضًا عن ( آخر من ) إلاَّ أنَّ ( أُخرى ) ، و( أواخر ) غنيّان عن اعتبار العدل بألف التأنيث والجمعية ، والمثنى ، والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكمُ منع الصَّرفِ في موضعٍ نحو : أحمران ، وأجمعون - كما مر - .

وأما أُخريات فاستعمالها باللام ، والإضافة كما هو الأصل ولو لم يكن أيضًا لم يُبن فيه أثرُ منع الصرف لكونه كعرفات "[5] .

(١) المسائل المنثورة : ٢٧٨ - ٢٧٩ .
(٢) اللمع : ١١٠ .
(٣) شرح اللمع : ٢٠٤ .
(٤) أمالي ابن الشجري : ٢ / ٣٤٩ .
(٥) شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٠٧ - ١٠٨ .

ويردُّ هذا الرأي أنَّ أفعل التفضيل المقترن بـ( مِنْ ) لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ، وآخر هاهنا يثنى ، ويجمع ، ويؤنث بدليل قوله تعالى : " فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ "[1] ، وقوله : " فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ "[2] ، وقوله : " وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ "[3] ، وقوله : " فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا "[4] .

وقولهم : ( عندي رجلان آخران ، ورجالٌ آخرونَ ، وامرأةٌ أُخرى ، ونساءٌ أُخر )[5] .

ويلزم على هذا القول كما ذكر الرضيُّ أن يكون آخران ، وآخرون ، وأُخرى ، وأُخريات معدولات عن ( آخر من ) ، والعدل على الصحيح لا يظهر في آخران ، وآخرون ، فهما معربان بالحروف أي مصروفان ، وغنيان عن العدل بالتأنيث والجمع ، قال الرضي مشيرًا إلى ذلك : " هذا وفي ادعاء كون ألفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بُعْدٌ ، فالأولى أنْ لا يدّعى كون أُخر وتصاريفه معدولة عن أحد لوازم أفعل التفضيل على التعيين ، بل نقول هي معدولةٌ عما كان حقُّها ، ولازمها في الأصل ، أعني أحد الأشياء الثلاثة مطلقًا .

وإنَّما عدل عنه ؛ لتعرِّيه عن معنى أفعل التفضيل الذي هو المستلزم لأحد - كما يجيء في باب أفعل التفضيل - وذلك ؛ لأنَّه صار بمعنى ( غير ) - كما ذكرنا - فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسَّر به المصنف، أعني خروجَهُ عن صيغته الأصلية بل نقول : العدْلُ : إخراج اللفظ - كما ذكرنا - عمَّا الأصل أن يكون معه من الصيغة ، أو استلزم كلمة أُخرى ، فيُدْخِل فيه ( سحر ) و( أمس ) ، ونحو : ( ضُحى ) و( عشية ) ، و( عتمة ) ، و( مساء ) ، و( بُكرًا ) معيّنات ؛ لأنَّ الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين ممَّا كان يقع عليه وضعًا أن يكون باللاَّم والإضافة .

ويدخل فيه الغايات أيضًا نحو : قبلُ ، وبعدُ لقطعهما عن المضاف إليه الذي كان يقتضيه وضعًا .

---

(١) من الآية ( ٢٨٢ ) من سورة البقرة .
(٢) من الآية ( ١٨٤ ) من سورة البقرة .
(٣) من الآية ( ١٠٢ ) من سورة التوبة .
(٤) من الآية ( ١٠٧ ) من سورة المائدة .
(٥) شرح الأشموني : ٣ / ٤٣٩ .

فعلى هذا إذا كان المعدول مُعْربًا ، وانضم إلى عدله سببٌ آخر امتنع صرفه ، فلم يمتنع ( ضُحى ) ، وأخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اُعْتُبِرَتْ في سَحَر - على ما يجيء - "[1] .

**المذهب الثالث :**

وهو مذهب ابن مالك ، فهو يرى أنَّه معدولٌ عن ( آخر ) مرادًا به جمع المؤنث لأنَّ الأصلَ في أفعل التفضيل أنْ يستغنى فيه بأفعلَ عن فُعَل لتجرده من الألف واللاَّم ، والإضافة كما يستغنى بأكْبَر عن كُبَر في نحو : ( رأيْتُها مَعَ نِسْوَةٍ أكْبَرَ مِنْهَا )، فلا يثنى ، ولا يجمع ؛ لأنَّهم أوقعوا أفْعَل موقع فُعَل فكان ذلك عدلاً من مثال إلى مثال .

واستدل على صحة رأيه بعدد من الأدلة ، هي :

أولاً : أنَّ العدل من مثال إلى مثال أولى من العدل عن الألف واللاَّم ؛ لكثرة نظائره ، وقلة نظائر العدل عن الألف واللاَّم ، ويؤيده أنَّ الحمل على الكثير أولى من الحمل على الأقل .

ثانيًا : أنَّ العدل عن الألف واللاَّم يؤدي إلى المساواة بين أُخَر ، وسحر في زوال العدل بالتسمية ، وهذا لا يصح ؛ لأنَّ فيه إجراء لغير اللازم مجرى اللازم .

وقد ذكر ابن مالك هذه الأدلة في قوله : " ... فليعلم أنَّ مانع ( أُخَر ) من الصَّرفِ : الوصفية ، والعدل . فالوصفيةُ ظاهرةٌ .

والعدلُ - أيضًا - بَيِّنٌ ، وذلك أنَّهُ من باب أفعل التفضيل ، فأصلُه ألاَّ يُجمع إلاَّ مقرونًا بالألف كـ( الكُبَر ) ، و( الصُّغَر ) ، فعُدِلَ عن أصلِه ، وأُعْطِيَ من الجمعيةِ مجردًا ما لا يُعطى غيرُه إلاَّ مقرونًا ، فهذا عَدْلٌ عن الألف واللاَّم لفظًا ، ثم عُدِلَ عن معناهُمَا ؛ لأنَّ الموصوفَ به لا يكونُ إلاَّ نكرةً ، وكان حقُّهُ إذا عُدِلَ عن لفظِهِمَا أنْ ينوي معناهُمَا مع زيادة ، كما نُوي معنى ( اثنين ) بـ( مثنى ) مع زيادة التضعيف .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٠٨ - ١٠٩ .

وكما نُوِي بـ( يا فُسَق ) معنى ( يا فَاسِق ) مع زيادة المبالغة .

وكما نُوِي معنى ( عامر ) بـ( عُمَر ) مع زيادة الوضُوح .

فلمَّا عُدِلَ ( أُخَر ) ، ولم يكن في عدلهِ زيادةٌ كغيرهِ من المعدولات كان بذلك معدولاً عدلاً ثانيًا كـ( مثنى ) ، وأخواتها .

فهذا اعتبارٌ صحيحٌ ، وأجودُ منهُ أنْ يقالَ : كان أصلُ ( أُخَر ) لتجرده عن الألف واللاَّم أن يُستغنى فيه بـ( أفْعل ) عن ( فُعَل ) كما يُستغنى بـ( أكْبَر ) عن ( كُبَر ) في نحو : ( رأيْتُهَا مَعَ نِسْوَةٍ أكْبَرَ مِنْهَا ) .

لكنَّهم أوقعوا ( فُعَلاً ) موقع ( أفْعَل ) ، فكان ذلك عَدْلٌ من مثالٍ إلى مثالٍ ، وهو أولى من العدل من مُصَاحَبةِ الألفِ واللاَّم لكثرةِ نظائره ، وقِلَّة نظائر الآخر ، ولأنَّ المعدولَ إليه حقُّه أنْ يزيدَ معنىً .

وذلك في هذا الوجه مُحَقَّقٌ ؛ لأنَّ تبيين الجمعية بـ( أُخَر ) أكمل من تبينها بـ( آخر ) ؛ ولأنَّ الوجهَ الأولَ يلزمُ منه مساواةُ ( أُخر ) بـ( سحر ) في زوالِ العدلِ والتسمية .

وقد نصَّ سيبويه على أنَّ ( أُخَر ) إذا سُمِّيَ به لا ينصرفُ لبقاءِ العدلِ ، ولا يكونُ ذلك إلاَّ بالعدلِ عن مثالٍ إلى مثالٍ . بخلافِ العدلِ عن الألفِ واللاَّمِ "[١] .

وممَّن قال بقوله : ابنُهُ بدر الدين[٢] ، وأبو حيان[٣] ، والمرادي[٤] ، وابن هشام[٥]، والأزهري[٦] ، والأشموني[٧] .

**المذهب الرابع :**

---

(١) شرح الكافية : ٣ / ١٤٤٩ - ١٤٥٠ .
(٢) شرح ابن الناظم : ٦٤٣ .
(٣) الارتشاف : ١ / ٤٣٧ .
(٤) توضيح المقاصد : ٣ / ١١٩٦ .
(٥) أوضح المسالك : ٤ / ١٢٣ ، وشرح شذور الذهب : ٣٩٦ .
(٦) التصريح : ٢ / ٢١٥ .
(٧) شرح الأشموني : ٣ / ٤٣٨ - ٤٣٩ .

مذهبُ بعض النُّحاة ، أنَّه معدولٌ عن أُخريات نكرة ، حتى يصح وصف النكرة به .

إلاَّ أنَّ الرضيَّ ضعفه ، كما ذكرت سابقًا[1] ، وكذلك صاحب البسيط ركن الدين الاستراباذي كما ذكر السيوطي[2] ؛ لأنَّ أُخريات مما يلزم استعماله بالألف واللاَّم ، أو الإضافة .

**المذهب الخامس :**

مذهب الرضي أنَّه معدولٌ في اللفظ عن أحد لوازم أفعل التفضيل الثلاثة : الألف واللاَّم ، والإضافة ، ومِنْ .

وفي المعنى معدول عن معنى أفعل التفضيل ؛ لتعريه عنه في المعنى - ويظهر ذلك واضحًا في نصِّ الرضيّ السابق[3] .

الترجيح :

من الأولى جعل ( أُخر ) معدولة عن ( آخر ) كما ذهبَ ابنُ مالك ؛ إذ مذهبه أقوى المذاهب - فيما أحسب - وذلك للأسباب الآتية :

١ - تبيُّن معنى الجمعية ، وتحقيقها بـ( أُخَر ) .

٢ - أنَّ فيه حملاً على الكثير ، وهو أولى من الحمل على القليل ؛ فالعدل من مثال إلى مثال أولى لكثرة نظائره من العدل عن الألف واللاَّم لقلة نظائره .

أمَّا مذهب أبي علي الفارسي ، ومذهب الجمهور ، والرضي ، فهي أضعف منه للأسباب الآتية :

١ - أنَّ مذهبَ جمهور النُّحاةِ يؤدي إلى المساواة بين أُخر ، وسَحَر في زوال العدل بالتسمية ، والتعريف ، وهذا لا يصح ؛ لأنَّ فيه إجراءً لغير اللازم مجرى اللازم .

٢ - أنَّ مذهبَ أبي علي الفارسي مردودٌ عليه بأنَّ أفعل التفضيل المقترن بـ( مِنْ ) لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ؛ إذ لا تقترن إلاَّ بالمفرد المذكر ، وآخر هنا يؤنث ، ويثنى ، ويجمع ، فخالف القياس .

---

(١) ينظر ص : ١٦٥ - ١٦٦ .
(٢) الهمع : ١ / ٨٣ .
(٣) ينظر ص : ١٦٦ .

## (٢) العدل في جُمَع ، ونحوها

قالَ الرضيُّ : " وأمَّا جُمع ومثلُهُ أخواته من كُتع ، وبُصَع ، وبُتَع فالأكثرون على أنَّه معدولٌ عن جُمع ؛ لأنَّه جَمْع جَمْعاء ، وقياسُ جمع فَعْلاء أفْعَل : فُعْل كحمراء ، وحُمْر .

قال أبو علي ليس قياسُ كُل فعلاء أن يُجْمع على فُعْل ، بل قياس فَعْلاء مؤنث أفعل المجموع على فُعْل أيضًا ، وأجمع مجموع على أجمعون لا جُمع ، وقوله :

حَلائِلَ أسْوددِينَ وأحْمَرِينا[١]

في باب الجمع .

ولو كان جُمَع معدولاً عن جُمْع ، وفُعْل يَصلُح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جَاءَني الرجالُ جُمَع .

قال : والحق أنَّ جمعاء اسمٌ لا صفة ، وقياس جمع فعلاء اسمًا: فعالى في التكسير، وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحروات ، فجُمَع معدولٌ عن أحدهما .

ويَرِدُ عليه أنَّ جمعاء لو كان اسمًا لكان أجمع أيضًا كذلك ، فجمعه إذًا على أجمعون شاذ ؛ إذ لا يجمع بالواوات والنون إلاَّ العلم أو الوصف - كما يجيء في باب الجمع "[٢] .

---

(١) عجز بيت من الوافر ، لحكيم الأعور الكلبي ، وصدره :

فما وجدت نِساءُ بني نزارٍ

ويروى ( بنات بني نزار ) .

ونسبه ابن عصفور إلى الكميت ، وهو في شعره : ٢ / ١١٦ .

واستدل به الكوفيون على جواز جمع الصفة التي لا تقبل التاء ، جمع مذكر سالم ، ونسب جواز الجمع في أسودين ، وأحمرين إلى ابن كيسان ، وهذا عند البصريين من الشاذ الذي لا يقاس عليه . ينظر : شرح ابن يعيش : ٥ / ٦٠ - ٦١ ، والمقرب : ٢ / ٥٠ ، والهمع : ١ / ١٥٣ ، والدرر : ١ / ١٣٢ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٠٩ - ١١٠ .

المناقشة :

اتفق النُّحاة[١] على أنَّ ما كان على وزن ( فُعَل ) من ألفاظ التوكيد كـ( جُمَع ، وكُتَع ، وبُصَع ) ، فإنَّه يمنع من الصرف للعلمية ، والعدل .

أمَّا العلمية ؛ فلأنَّه مُعرَّفٌ بالإضافة المنوية ، فشابه بذلك العلم ؛ لأنَّه معرفة بغير قرينة لفظية .

غير أنَّ ابن مالك[٢] ذهب إلى أنَّ المانع مع العدل هو شبه العلمية ، أو الوصفية في فُعَل توكيدًا ، وعارضه أبو حيان[٣] ؛ لأنَّه لا يعرف له سلفًا .

وأمَّا العدل ؛ فلأنَّه مغيرٌ عن صيغته الأصلية ، وقد اختلف حوله النُّحاة ، فقالوا فيه أقوالاً عدة ، وهي :

أولاً : أنَّه معدولٌ عن ( فُعْل ) أي ( جُمْع ) ؛ لأنَّ قياس جمع أفعل فعلاء مذكرًا كان ، أو مؤنثًا على ( فُعْل ) نحو : ( حُمْر ) في جمع ( أحمر حمراء ) ، وممَّن قال به سيبويه ، ونصّه : " وسألته عن جُمَع ، وكُتَع ، فقال : هما معرفة بمنزلة كُلُّهُمْ ، وهما معدولتان عن جَمْعِ جَمْعَاءَ ، وجمع كتعاء ، وهما منصرفان في النكرة "[٤] .

والزجاج حيث قال : " والأصل كان في جَمْعِ جمعاءَ جُمْعٌ مثلُ حمراءَ ، وحُمْر ، ولكن ( حُمْرٌ ) نكرةٌ ، فأراد أنْ يُعدلَ عن لفظِ النكرةِ ، فعُدِلَ إلى فُعَل "[٥] .

وممَّن قال بقولهم السيرافي[٦] ، والأعلم الشنتمري[٧] ، والصيمري[٨] ،

---

(١) الكتاب : ٣ / ٢٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٦ ، والمقرب : ١ / ٢٤١ .
(٢) تسهل الفوائد : ٢٢٢ .
(٣) الارتشاف : ١ / ٤٣٥ .
(٤) الكتاب : ٣ / ٢٢٤ .
(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج : ٥٤ .
(٦) شرح السيرافي : الجزء الرابع - اللوحة ٩٥ .
(٧) النكت : ٢ / ٨٢٦ .
(٨) التبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٦١ .

ورجحه ابن عصفور[١] .

ونسب للأخفش[٢] ، وللمازني[٣] .

واستدلوا على صحة رأيهم بدليلين ، هما :

### ١ - السماع :

ثبوت العدل في كلام العرب من ( فُعْل ) الساكن العين ، إلى ( فُعَل ) بفتحها ، وإلى هذا أشار ابن عصفور بقوله : " وهذا عندي أولى ؛ لأنَّه قد ثبت العدل في كلامهم من فُعْل الساكن العين ، إلى فُعَل ، قالوا : ثلاث دُرَع ، وهو جمع درعاء ، وكان القياس ( دُرْعُ ) ، ولم يثبت العدل عن فعالى إلى فُعَل في موضع من المواضع "[٤] .

### ٢ - القياس :

إنَّ القياس في جمع أفعل فعلاء مذكرًا كان ، أو مؤنثًا هو ( فُعْل ) بسكون العين نحو : ( حُمْر ) في جمع ( أحمر حمراء ) ، وإلى هذا أشار الأعلم بقوله : " واعلم أنَّ الأصل أنَّ يقال في جمع جمعاء ، وكتعاء : جُمْع ، وكُتْع على قياس حمراء ، وحُمْر وشهباء وشُهْب ، غير أنَّهم عدلوا عن جُمْع ، وكُتْع إلى جُمَع ، وكُتَع ؛ لأنَّ هذا لا يستعمل إلاَّ معرفةً ، وبابُ حمراءَ يستعمل معرفةً ، ونكرةً ، فشبَّهوه في جمعهم إيَّاه ببابِ الأفضلِ ، والفُضْلى ، والفُضَل ، والطُولى ، والطُوَل ، وهذا لا يستعمل إلاَّ بالألف واللاَّم ، فلمَّا كان جُمَعُ ، وكُتَعُ معرفةً بغير ألفٍ ولامٍ صار كالفُضَل ، والطُول ، واجتمع فيه علتان : العدل والتعريف ، فلم ينصرف "[٥] .

وقد رَدَّ النُّحاةُ هذا الدليل ؛ لأنَّ أفعل الذي مؤنثه فعلاء لا يجمع على ( فُعْل ) إلاَّ إذا كان صفةً ، وإليه أشار ابن أبي الربيع بقوله : " اعلم أنَّ جُمَع معدولٌ عن الجمع الذي كان ينبغي أن يكون لجمعاء ؛ لأنَّ فُعَلاً بضم الفاء ، وفتح العين لا يكون جمعًا لفَعْلاء ، وإنَّما يُجمع فَعْلاءُ على فُعْل إن كانت صفة نحو حمراء ؛ وحُمْر ، وصفراء وصُفْر ، وهذا مطردٌ لا ينكسر "[٦] .

ثم بيَّن وجه ضعفه بأنَّ فيه عدولاً من الأخف إلى الأثقل ، فقال : " وذهب

---

(١) شرح الجمل : ١ / ٢٧٣ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٦ .
(٣) توضيح المقاصد : ٣ / ١٢١٦ ، والهمع : ١ / ٩٠ .
(٤) شرح الجمل : ١ / ٢٧٣ .
(٥) النكت : ٢ / ٨٢٦ .
(٦) البسيط : ١ / ٣٦٩ .

بعضُ النحويين إلى أنَّ جُمَعَ معدولةٌ عن جُمْع كحُمْرَ ، وهؤلاء هم الذين ذهبوا إلى أنَّ أجمعَ وجمعاءَ بُنيا على طريقة أحمر وحمراء للزوم هذين الاسمين التبعيَّة على جهة التوكيد ، فصار لذلك بمنزلة أحمرَ ، وحمراءَ ، وأصفرَ ، وصفراءَ ، وهذا النوع يجمع على فُعْل ، فيقال : حُمْر ، وصُفْر ، فيلزم أنْ يقالَ : جُمْع بضم الجيم ، وسكون الميم ، لكنَّهم عدلوا إلى جُمَعَ ، وفي هذا ضعفٌ ؛ لأنَّه عدولٌ من الأخفِّ إلى الأثقل مع ما ذكرتُه قبلُ من أنَّهم قالوا : أجمعونَ ، ولو كان جاء على طريقته لم يُقَلْ فيه أجمعون ، كما لا يقال : أحمرونَ ، والكلام في كُتَع ، وبُصع ، وبُتَع ، كالكلام في جُمَع "[1] .

ثانيًا : أنَّه معدولٌ عن ( فَعَالى ) - أي ( جماعى ) ؛ لأنَّ قياسَ فَعْلاَء أن يجمع على فعالى إذا كان اسمًا نحو : صحراء ، وصحارى ، و( جُمَع ) هنا اسم غير صفة ، وممن ذهب إلى هذا أبو علي الفارسي ، فقال : " وليس جمعاءُ مثلَ ( حمراءَ ) ، فيلزمُ أنْ يُجمَعَ على ( حُمْرٍ ) ، كما أنَّ ( أجمَعَ ) ليس كأحمر ، وإنَّما ( جَمْعَاءُ ) كظرفاءَ ، وصحراءَ ، كما أنَّ ( أجمَع ) ليس كأحمرَ بدلالة جمعهم له على حدِّ التثنية ، فقد ذهبَ في هذا القول عن هذا الاستدلال ، وعن نصِّ سيبويه في هذا الجنس أنَّه لا يُجْمَعُ هذا الضَّرْبُ من الجمع ، وعن ما نُصَّ على هذا الحرف بعينه حيث قال : ( وليس واحدٌ منهما يعني من قولك : أجمعُ ، وأكتعُ في قولك : مررْتُ به أجمَعَ أكتَعَ بمنزلة الأحمر ؛ لأنَّ أحمرَ صفةٌ للنكرة ، وأجمعُ ، وأكتعُ إنَّما وُصِفَ بهما معرفةٌ، فلم ينصرفا؛ لأنَّهما معرفةٌ ، وأجمَعُ ههنا معرفةٌ بمنزلة كلِّهم ) . انقضى كلام سيبويه "[2] .

وممن قال بهذا القول ابنُ عصفور في أحد قوليه ؛ إذ رجح مذهب سيبويه في قوله الأول[3] ، وفي قوله الثاني ذهب هذا المذهب فقال : " وما كان منها على ( فُعَل ) لم ينصرف للتعريف ، والعدل عن فعالى إلى فُعَل ؛ لأنَّ جمعاء

(١) المرجع السابق : ١ / ٣٧٠ .
(٢) الإغفال : ٢ / ١٥٣ - ١٥٤ .
(٣) ينظر ص : ١٧١ .

كصحراء ، فكان قياسُها جماعي كصحارى ، فعُدِلَتْ عن ذلك "[1] .

وبه قال ابنُ أبي الربيع[2] ، ورجحه ابن الفخار[3] ، وبه أخذ ابنُ لُب[4] .

واستدلوا على صحة قولهم بأمرين ، هما :

**١ - القياس :**

إنَّ القياس في جمع فعلاء إذا كان اسمًا أن يجمع على فعالى ، أو فعالٍ وإلى هذا أشار ابنُ لُب بقوله : " وأمَّا ما كان بوزن فُعَل فيمنعه من الصرف التعريف ، والعدل عن فعالى ، أو فَعَالٍ إلى فُعَل ؛ لأنَّ جُمَع في ظاهره جَمْعُ جمعاء ، وجمعاءُ هنا اسمٌ غير صفةٍ كصحراء ، فكان قياسُ جمعهِ في الظاهر أن يقال : جماعى ، أو جماعٍ ، كما يقال في جمع صحراء صحارى ، أو صحارٍ ، فعدلوا عن ذلك إلى فُعَل ، فقالوا : جُمَع "[5] .

**٢ - قوة الشبه ؛ لأن الشيء إذا أشبه الشيءَ أُعطي حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه ، وإلى هذا أشار ابن الفخار بقوله :** " والأول أصح ، وعليه حذّاقُ النظار كالفارسيِّ ، وابن جنِّي ؛ لأنَّ تشبيه الشيء بالشيء بشكله أولى من تشبيهه بغير شكله ، وجمعاء ، وكتعاء اسمان لا صفتان ، فحقهما أنْ يُشَبَّهَا في الجمع بالأسماء لا بالصفات ، وفعلاء إذا كان اسمًا جُمِعَ على فَعالى وعلى فَعَالٍ ... "[6] .

وردَّ النُّحاةُ دليلهم هذا ، وضعَّفوه ؛ لأنَّ فَعْلاء لا يجمع على ( فعالى ) إلاَّ إذا كان اسمًا محضًا لا مذكر له ، و( جمعاء ) هنا له مذكرٌ من لفظه وهو ( أجمع ) ، وإلى هذا أشار السيوطي بقوله : " والثاني بأنَّ فَعْلاء لا يجمع على فعالى إلاَّ إذا لم يكن مذكره على أفعل ، وكان اسمًا محضًا "[7] .

هذا وقد عارض الرضيُّ أيضًا رأي أبي علي الفارسي وأصحابه كبقية النُّحاة ، في أنَّه لو كان ( جمعاء ) اسمًا فـ( أجمع ) أيضًا كذلك ، وبالتالي يكون جمعه

---

(١) المقرب : ١ /٢٤١ .
(٢) البسيط : ١ / ٣٦٩ - ٣٧٠ ، ٣٧٩ .
(٣) أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتاب شرح الجمل - رسالة دكتوراه - حماد الثمالي : ٣ / ٩١٥ - ٩١٦ .
(٤) تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي - لابن لب - رسالة دكتوراه ، محمد الزين : ١ / ١٥٦ .
(٥) المرجع السابق : ١ / ١٥٦ .
(٦) أبو عبد الله الفخار - رسالة دكتوراه - حماد الثمالي : ٣ / ٩١٥ - ٩١٦ .
(٧) الهمع : ١ / ٩٠ - ٩١ .

على أجمعون شاذًا ، فهو ليس بعلم ، ولا وصف - وقد سبق ذكر نصه[1] - .

إلاَّ أنَّ الشهاب القاسمي ردَّ على هذا الاعتراض بقوله : " قد يجاب بمنع بطلان الشرط بناءً على أنَّ الشرط العلمية ، أو الوصفية ، أو شبههما ، وما هنا كذلك ؛ لأنَّ فيه شبه العلمية ، أو الوصفية كما يستفاد من التسهيل "[2] .

وردَّ عليه الشيخ ياسين بقوله : " وفيه بحث ؛ لأنَّ الشرط الذي بطل شرط ما يجمع بالواو والنون ، لا ما كان ممنوعًا من الصرف ، والجمع بالواو والنون لا يكفي فيه شبه العلمية ، والوصفية ، فليتأمل "[3] .

ثالثاً : أنَّه معدولٌ عن فعلاوات ( جمعاوات ) ؛ لأنَّ جمع فعلاء مؤنث أفعل على فعلاوات ، كما جمع مذكره بالواو والنون ، وممَّن قال بهذا ابن مالك ، ونصه :

" وأما عدلُ جُمَعُ فعن جَمْعَاواتٍ ؛ لأنَّه جَمْعُ فعلاءَ مؤنث أفعل ، وقد جُمِع المذكر بالواو والنون ، فكان حقُّ المؤنثِ أن يُجمع بالألف والتاء كأفعلَ ، وفُعْلى ، لكن جيء به على فُعَل فعُلِمَ أنَّه معدولٌ عن فعلاءَ ، لا عن فُعْل كما قال الأخفش ، والسيرافي ؛ لأنَّ أفعل المجموع بالواو والنون لا يجمعُ مؤنثُهُ على فُعْلٍ بسكون العين ، ولا هو معدولٌ عن فَعَالى ؛ لأنَّ فعلاء لا تجمع على فَعَالى إلاَّ إذا لم يكن له مذكر على أفعل ، وكان اسمًا محضًا كصحراءَ .

وجمعاء بخلاف ذلك ، فلا أصل له في فعالى ، ولا فُعل ، وإنَّما أصله : جمعاواتٌ كما قيل في مذكره : أجمعون "[4] .

وتبعه ابنه بدر الدين حيث قال : " وأمَّا جُمَعُ ، فكقولك : مررْتُ بالهنداتِ كُلِّهن جُمَعَ ، فلا ينصرف للتعريف والعدل . أمَّا التعريف ؛ فلأنَّه مضاف في المعنى إلى ضمير المؤكد ، وقد استغنى بنية الإضافة عن ظهورها ، وصار ( جُمَع ) كالعلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية ، وأثر تعريفه في منع الصرف كما تؤثر العلمية .

وأما العدل ، فلأنَّه مغيّرٌ عن صيغته الأصلية ، وهي جُمْعَاوات ؛ لأنَّ جمعاءَ مؤنث أجمع ، فكما جمع المذكر بالواو والنون ، كذلك كان حقُّ مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء ، فلما جاءوا به على فُعَل عُلِمَ أنَّه معدولٌ عما هو القياس فيه ،

---

(١) ينظر ص : ١٧٠ .
(٢) التصريح : ٢ / ٢٢٣ .
(٣) المرجع السابق : ٢ / ٢٢٣ .
(٤) شرح عمدة الحافظ : ٢ / ٨٦٨ .

وهو جمعاوات .

وقيل : هو معدولٌ عن جُمْع على وزن فُعْل ، وقيل هو معدولٌ عن جماعى .

والصحيح ما قدمنا ذكره ؛ لأنَّ فعلاء لا يجمع على فُعْل إلاَّ إذا كان مؤنثًا لأفعل صفة كحمراء وصفراء ، ولا على فعالى إلاَّ إذا كان اسمًا محضًا لا مذكر له كصحراء، وجمعاء ليس كذلك .

ومثلُ جُمَعَ في منع الصرف للتعريف ، والعدل ما يتبعه من كُتَع ، وبُصَع ، وبُتَع "[١] .

وتابعهم ابن هشام[٢] ، والأزهري[٣] ، والأشموني[٤] .

أمَّا أدلتهم التي استدلوا بها ، فهي :

## ١ - الإجماع :

أجمعَ النُّحاةُ على أنَّ ( جمعاءَ ) اسمٌ ، وليس صفةً ، له مذكر من لفظه فيكون جمعه على فعلاوات .

## ٢ - القياس :

القياس في فعلاء إذا كان اسمًا أنْ يُجْمَعَ على فعلاوات ؛ لأنَّ القياس في مذكره أنْ يُجْمَعَ بالواو والنون ، وحقُّ مؤنثه أنْ يُجْمَعَ بالألف والتاء ، ويؤيده أنَّ من الأولى أن يُحْمَل الفرعُ - المؤنث - على الأصل - المذكر - ، وهذا ما نصَّ عليه ابن مالك كما سبق ذكره[٥] - .

وقد وافقه كلٌّ من ابن هشام ، والأزهري في أمر القياس ولكنَّهما خالفاه في العلة ، فقال ابن هشام : " جُمَعُ ، وكُتَعُ ، وبُصَعُ ، وبُتَعُ ، فإنَّها معارفٌ بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، ومعدولة عن فعلاوات ، فإنَّ مفرداتها : جمعاءَ ، وكتعاءَ ، وبصعاءَ، وبتعاءَ ، وإنَّما قياسُ فعلاء إذا كان اسمًا أن يجمع على فعلاوات كصحراءَ، وصحراوات "[٦] .

---

(١) شرح ابن الناظم : ٦٥٥ .
(٢) أوضح المسالك : ٤ / ١٢٨ .
(٣) التصريح : ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .
(٤) شرح الأشموني : ٣ / ٤٦٩ - ٤٧٠ .
(٥) ينظر ص : ١٧٦ .
(٦) أوضح المسالك : ٤ / ١٢٨ .

وأيَّده الأزهريُّ ، فقال : " والصحيح ما قاله الموضح ؛ لأنَ جمع المذكر بالواو والنون مشروطٌ فيه إمَّا العلمية ، وإمَّا الوصفية ، وكلاهما ممتنع فيه ، أمَّا العلمية ؛ فلأنَّ الناظم وابنه منعاها ، وأما الوصفية ؛ فلأنَّها مغايرةٌ للتوكيد اتفاقًا ، وإذا بطل الشرط بطل المشروط فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما ، فكيف يقاس عليه الجمع بالألف ؛ ولأنَّ فعلاء لا يجمع على فُعَل إلاَّ إذا كان مؤنثًا لأفعل صفة كحمراء ، ولا على فعالى إلاَّ إذا كان اسمًا لا مذكر له كصحراء ، وجُمَع ، وأخواته ليس كذلك "[1] .

رابعًا : أنَّه معدول عن الألف واللاَّم ، إذ الأصل ( الأجمع ، والأجمعون ) ، ونُقل هذا القول عن الزمخشري[2] ، وعن أبي حيان كما قال السيوطي : " وقال أبو حيان : الذي نختاره أنَّها معدولة عن الألف واللاَّم ؛ لأنَّ مذكرها جمع بالواو ، والنون ، فقالوا : أجمعون ، كما قالوا : الأخسرون ، فقياسه أنَّه إذا جمع كان معرَّفًا بالألف واللاَّم ، فعدلوا به عما كان يستحقه من تعريفه بالألف واللاَّم "[3] .

خامسًا : أنَّه معدولٌ في اللفظ والمعنى ، أمَّا اللفظ فلأنَّه معدولٌ عن لوازم أفعل التفضيل الثلاثة - الألف واللاَّم ، والإضافة ، ومِنْ - كما هو الحال في ( أُخر )[4] .

وأمَّا المعنى ، فلتعريه عن معنى أفعل التفضيل ، وممن ذهب إلى هذا الرضي ، قال : " فعُدِل في اللفظ عن لوازم أفعل التفضيل الثلاثة أعني اللاَّم ، والإضافة ، ومِنْ ، كما ذكرنا في ( أُخَر ) ، فأجمع وآخر فيهما العدل ، والوصف ، والوزن ، وأُخَر ، وجُمَع فيهما العدل ، والوصف "[5] .

الترجيح :

تبيَّن لي ممَّا سبق أنَّ عدل جُمَع ، وكُتَع ، وبُصَع إنَّما هو عن جمعاوات ، وكتعاوات ، وبصعاوات ، وهو ما ذهب إليه ابن مالك وابن هشام ؛ إذ يقوى على مذهب أبي علي الفارسي ، ومذهب الرضي ، وبقية المذاهب الأخرى ؛ للأسباب الآتية

(١) التصريح : ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٤٦ .
(٣) الهمع : ١ / ٩١ .
(٤) ينظر ص : ١٦٦ .
(٥) شرح الرضي على الكافية : ١ / ١١٣ .

:

١ - إجمـاعُ النُّحـاةِ علـى أنَّ ( جمعـاء ) اسـم ، ولـيس صـفة كـ( حمـراء ) ، وإجماعُ النُّحاةِ حجَّةٌ .

٢ - أنَّ معهم القياس ؛ لأنَّ القياسَ في جمع فعلاء مؤنث أفعل ( فعلاوات ) ؛ ولذلك فجُمَع معدولٌ عن جمعاوات .

أمَّا مذهبُ أبي علي الفارسي ، ومن معه فيضعُفُ لسببين ، هما :

١ - أنَّ فعلاء مؤنـث أفعل لا يجمـع علـى فعـالى إلاَّ إذا كـان اسمًا محضًا لا مـذكر لـه كـصحراء ، وجمعـاء هنـا لـيس كـذلك ؛ إذ لـه مـذكرٌ مـن لفظـه ، وهـو ( أجمع ) .

٢ - أنَّ رأيه لم يسلم من الردود .

## (٣) العلة في منع صرف سراويل

قالَ الرضيُّ : " قوله : ( وسراويل ) الأكثرونَ على أنَّه غيرُ منصرفٍ ، قال :

فتىً فَارِسِيٌّ في سَرَاوِيلَ رَامِحُ[١]

واختلف في تعليله : فعند سيبويه ، وتبعه أبو علي أنَّه اسم أعجمي مفرد عُرِّبَ كما عُرِّبَ الآجُرّ ، ولكنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعًا نحو : قناديل ، فحمل على ما يناسبه ، فمنع الصرف ، ولم يمنع الآجر مخفَّفًا ؛ لأنَّ جمع ما وازنه ليس ممنوعًا من الصرف ، ألا ترى إلى نحو : أكلب ، وأبحُر ، فعلى قوله ليس فيه من الأسباب شيء ؛ لأنَّ العجمة شرطها العلمية ، وفيه التأنيث المعنوي ، وشرطه أيضًا العلمية ، وأما الصيغة فليست سببًا ، بل هي شرط لسبب الجمعية إلاَّ عند الجزولي .

فسيبويه يمنعه الصرف لا لسبب ، بل لموازنة غير المنصرف "[٢] .

المناقشة :

منع العرب من الصرف ما بُني على مفاعل ومفاعيل ؛ إذ إنَّهما لا يكونان في كلام العرب إلاَّ لجمع ، أو منقول عن جمع ، ولذلك حملوا ما وازنهما من الألفاظ عليهما ، كـ( سراويل ) ، فمنعها بعض من النحاة من الصرف ؛ لشبهها بهذا الجمع في الوزن والصيغة ، وصرفها بعضهم الآخر ، وجوَّز بعضهم الأمرين معًا ، وذلك بحسب العلة الظاهرة فيها ، وقد جاء حديثهم عن ذلك على

---

(١) عجز بيت من الطويل ، لتميم بن مقبل ، في ديوانه : ٤١ ، وبنفس الرواية ، وصدره :
أتى دُونَها ذبٌّ الرِّياد كأنَّهُ
ويروى : ( يمشي بها ) ، و( يرودُ بها ) .
ونُسب البيت أيضاً للراعي النميري وهو في ملحق ديوانه ص : ٣٠٣ .
ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٤ ، واللسان : ١ / ٣٣٤ مادة ( ذبب ) ، خزانة الأدب : ١ / ٢٢٨ .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٤٤ - ١٤٥ .

النحو التالي :

**المذهب الأول :**

يمثله سيبويه ؛ إذ منعه من الصرف ؛ لأنَّه اسم مفرد أعجمي مُعرَّب ، ولكنَّه حُمِل على نظيره من العربي كدنانير ، وقناطير ، وغيرها فمنع من الصرف لشبهه بها ، قال : " وأمَّا سراويل فشيء واحد ، وهو أعجمي أُعرب كما أُعرب الآجُرُّ ، إلاَّ أنَّ سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ، ولا معرفة ، كما أشبه بقَّمُ الفعلَ ، ولم يكن له نظير في الأسماء ، فإن حقّرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناقَ اسم رجل "[1] .

وممَّن قال بقوله أيضًا المبرد ، وإن نُسب إليه خلاف ذلك حيث أشار إلى ذلك بقوله : " وكذلك سراويل لا ينصرف عند النحويين في معرفة ، ولا نكرة ؛ لأنَّها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف نحو : قناديل ، ودهاليز ، فكانت لمَّا دخلها الإعراب كالعربية ، فهذا جملة القول في الأعجمي الواقع على الجنس والمخصوص به الواحد للعلامة "[2] .

وممَّن ذهب هذا المذهب : الزجاج[3] ، والسيرافي[4] ، والجرجاني[5] ، والشلوبين[6] ، وابن مالك[7] ، وابن الناظم[8] ، والسيوطي[9] .

وقد ذكر الرضيُّ أن أبا علي الفارسي قد تبع سيبويه في منعه لصرف سراويل[10]، ونسب له البغدادي جواز الصرف[11] ، والصحيح ما نسبه إليه الرضي وهو ما نصَّ عليه أبو علي الفارسي حيث قال : " وإن سميت رجلاً بسراويل لم تصرفه ، والقياس عندي ألاَّ يصرف في النكرة بعد التسمية أيضًا ، كما لم تصرف في النكرة قبل التسمية بها "[12] .

---

(١) الكتاب : ٣ / ٢٢٩ .
(٢) المقتضب : ٣ / ٣٢٦ .
(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف : ٦٤ .
(٤) شرح السيرافي - مخطوط - الجزء الرابع - اللوحة ٩٨ .
(٥) المقتصد : ٢ / ١٠٠٤ .
(٦) التوطئة : ٣٠٥ .
(٧) شرح الكافية : ٣ / ١٥٠٠ - ١٥٠١ .
(٨) شرح ابن الناظم : ٦٤٧ .
(٩) الهمع : ١ / ٧٨ .
(١٠) شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٤٥ .
(١١) خزانة الأدب : ١ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .
(١٢) الإيضاح العضدي : ١ / ٣٠٩ .

وقال أيضًا : " ولا ينكر أن يجيء العجمي على ما لا يكون عليه أمثلة العرب ، ألا ترى أنَّه قد جاء فيه سراويل في أبنية الآحاد "[1] .

هذا وقد اعترض الرضي على تعليل أبي علي الفارسي في منعه لصرف سراويل بحجة أنَّ ليس فيه من الأسباب شيء ؛ إذ العجمة لا تكفي وحدها لمنع الاسم من الصرف ، بل لابد من أن تتوافر معها علة أخرى من العلل المانعة من الصرف كالعلمية ، فالعجمة إما أن تكون شخصية ، أو جنسية ، والعجمة في سراويل هنا جنسية ؛ لأنَّه نُقل من الأعجمية إلى العربية في أول أحواله نكرة كديباج ، ولجام ، ونيروز ، وبندار ، وغيرها من الألفاظ ، فلمَّا نُقلت نكرات إلى العربية أشبهت ما هو منصرف من كلامهم فصُرِف عند جمهور النحاة ، فالعجمة الجنسية عندهم لا تأثير لها[2] .

إلاَّ عند أبي الحسن الدباج ، وابن الحاجب[3] ، والجزولي[4] ، وقيل هو ظاهر مذهب سيبويه[5] ؛ وذلك لاشتراطهم أن يكون الاسم الأعجمي علمًا في لسان العجم ؛ ولذلك مَنَعَ سراويل من الصرف لا لسبب العجمة ، بل لسبب حمله على نظيره من أوزان العربية الممنوعة من الصرف .

ومن هذا يبدو أنَّ أبا علي الفارسي مخالفٌ لسيبويه في تعليل المنع مع موافقته له في عدم صرفه ؛ إذ منعه أبو علي الفارسي من الصرف لكونه اسماً أعجميًا ؛ فهو لا يشترط كونه معرفة ، ويدل على هذا قوله السابق[6] .

وهذا يعني أنَّ اعتراض الرضي موجه لأبي علي الفارسي ، لا لسيبويه .

## المذهب الثاني :

منعه من الصرف ؛ لأنَّه اسم عربي جمع لسروالة نُقل من الجمعية ، وسُمِّي المفرد الجنسي به ، والسروالة : قطعة خرقة ، وقد نَسَبَ بعضُ النُّحاةِ هذا المذهب للمبرد كالسيرافي[7] ، وابن يعيش[8] ، والرضي[9] ، والبغدادي[10] .

---

(١) المسائل الحلبيات : ٣٦٤ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٠٨ ، وشرح الجمل لابن خروف : ٢ / ٨٩٦ ، والهمع : ١ / ١٠٣ - ١٠٤ .

(٣) الارتشاف : ١ / ٤٣٨ ، والهمع : ١ / ١٠٣ - ١٠٤ .

(٤) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين : ٣ / ٩٨١ .

(٥) الارتشاف : ١ / ٤٣٨ ، والهمع : ١ / ١٠٣ - ١٠٤ .

(٦) ينظر ص : ١٨٢ .

(٧) شرح السيرافي : الجزء الرابع - اللوحة ٩٨ .

(٨) شرح المفصل : ١ / ٦٤ .

(٩) شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٤٥ .

(١٠) خزانة الأدب : ١ / ٢٣٣ .

والصحيح أنَّه ذهب مذهب سيبويه كما وضحت ذلك سابقًا ، ونسب هذا القول للعرب حيث قال : " ومن العرب من يراها جمعًا واحدها سروالة ، وينشدون:

عَليهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالةٌ[١]

فمن رآها جمعًا يقال له : إنَّما هي اسم لشيء واحد ، فيقول : جعلوه أجزاءً ، كما تقول : دخاريص القميص ، والواحد دخرصة ، فعلى هذا كان يرى أنَّها بمنزلة قناديل ؛ لأنَّها جمع لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، ولكن إن سُمي بها صرفها في النكرة كما وصفت لك في غيرها "[٢] .

وممن ذهب هذا المذهب الحريري حيث ذكر أن سروال واحد السراويل ، ونصه: " واحد السراويل ويؤنث قال : عليه من اللؤم سروالة[٣] "[٤] .

ومـمَّن قال به أيضًا ابن عصفور حيث قال : " هذا هو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، واختلف في تسميته جمعًا لا نظير له في الآحاد ، فذهب قوم إلى أنَّه سُمِّي جمعًا لا نظير له في الآحاد ؛ لأنَّه ليس في الآحاد على وزنه ، ونعني بوزنه أن يكون موافقًا له في الحركات والسكنات وعدد الحروف .

فإن قيل : فإنَّ في الآحاد ما هو على وزنه مثل : سراويل ، وضبع حضاجر ، ومثل : ترامى تراميًا ، وتعاطى تعاطيًا ، ويمان ، وشآم ، فالجواب : إنَّ سراويل أعجمي ، وبتقدير أنَّه عربي هو جمع سروالة ، وقد نطق له بمفرد ، قال :

عَلَيـهِ مِـنَ اللُّـؤْمِ سِـرْوالةٌ      فَلَـيْسَ يَـرِقُّ لمُـسْتَعْطِفِ[٥]

وأما حضاجر ، فحضاجر جمع .

فإن قيل : وكيف وصف المفرد بالجمع ؟ فتقول : جعل الضبع لعظم بطنها

---

(١) من المتقارب ، ولم يعرف قائله ، وقيل : إنَّه مصنوع .
احتج به من قال إنَّ سراويل جمع سروالة ، ولذلك مُنع من الصرف لكونه جمعًا . ينظر : المقتضب: ٣ / ٣٤٦ ، والمقتصد : ٢ / ١٠٠٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦٤ ، وشواهد العيني : ٢ / ٢٤٧ .
(٢) المقتضب : ٣ / ٣٤٥ - ٣٤٦ .
(٣) سبق تخريجه ص : ١٨٣ .
(٤) المقامات : ٥٠ ، وينظر ص : ١٨٥ .
(٥) سبق تخريجه ص : ١٨٣ .

كأنَّها ضباع ، كما يقال : بُرْمةٌ أعشارٌ ، وثوبٌ أسمأل "[١] .

واحتج أصحاب هذا المذهب بالسماع من جهتين :

**أولاً :** استدلوا بقول الشاعر :

عَلَيــهِ مِــنَ اللُّــؤْمِ سِــرْوالة     فَلَــيْسَ يَــرِقُّ لمُــسْتَعْطِفِ[٢]

**ثانياً :** ما ذكره الأخفش من أنَّه سمع من العرب سروالة[٣] .

وقد ردَّ النُّحاة هذين الدليلين بعدد من الردود :

**أولاً :** أنَّ البيت شاذ لا حجة فيه ، فهو مصنوع من كلام المولدين[٤] ، وكلام المولدين لا يحتج به بإجماع العلماء ، وكذلك إن كان لا يعرف قائله فيسقط الاحتجاج به[٥] .

**ثانيا :** أنَّ سروالة لم يسمع ، بل إنَّه لغة في سراويل لأنَّها بمعناه ، ونصَّ على هذا السيرافي بقوله : " والذي عندي أنَّ سروالةً لغةٌ في سراويل ؛ والدليل على ذلك أنَّه لم يُرد أنَّ عليه من اللؤم قطعة من خرق السراويل "[٦] .

وقال الأعلم : " والذي عند غيره أنَّ سروالة لغةٌ في سراويل ، والدليل على ذلك أنَّ الشاعر لم يُرِد عليه من اللؤْمِ قطعة من السراويل هذا بعيد "[٧] .

واعترض الصبان على هذا الرد بقوله : " قوله : ورُدَّ بأنَّ سروالة لم يسمع ، اعترض بأنَّه لا يصلح ردًّا للقول بأنَّه جمع سروالة تقديرًا ؛ لأنَّ تقدير كونه جمعًا لسروالة لا يستلزم سماع سروالة ، وإنَّما يصلح ردًّا للقول بأنَّه جمع سروالة تحقيقًا كما حكاه السندوبي ، وقيل : إنَّه جمع سروالة تقديرًا ، أو تحقيقًا بناء على سماع سروالة ، كما نُقل عن أهل اللغة "[٨] .

**ثالثًا :** أنَّ تقدير سروالة جمعًا لسراويل فيه تقدير لما لا يلزم ؛ لأنَّه لو كان كذلك ، وسمِّي به المفرد لاستلزم نقل الجمع إلى اسم الجنس ، وهو منتف ؛ إذ الثابت نقل الجمع إلى العلم كما هو في مدائن ، وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم .

---

(١) شرح الجمل : ٢ / ٢١٦ - ٢١٧ .
(٢) سبق تخريجه ص : ١٨٣ .
(٣) توضيح المقاصد : ٣ / ١٢٠١ - ١٢٠٢ .
(٤) حاشية الصبان : ٣ / ٣٦٤ .
(٥) الاقتراح : ٥٤ - ٥٧ .
(٦) شرح السيرافي : الجزء الرابع - اللوحة : ٩٨ ، وينظر الدرر للشنقيطي : ١ / ٨٨ - ٨٩ .
(٧) النكت : ٢ / ٨٢٩ - ٨٣٠ .
(٨) حاشية الصبان : ٣ / ٣٦٣ .

**رابعاً :** أنَّ سراويل اسم مؤنث ، فإذا سُمِّي به ، ثم صُغِّر زالت منه صيغة الجمع ، ولكنه مع ذلك يمتنع من الصرف للعلمية والتانيث ، وقد أشار إلى ذلك المرادي بقوله : " والذي يردُّ هذا القول وجهان :

أحدهما : أنَّ سروالة لغة في سراويل ؛ لأنَّها بمعناه ، وليس جمعًا لها كما ذكر في شرح الكافية .

والآخر : أنَّ النقل لم يثبت في أسماء الأجناس ، وإنَّما يثبت في الأعلام .

الثاني : أنَّ سراويل مؤنث ، فلو سُمِّي به ثم صُغِّر امتنع صرفه للعلمية والتأنيث ، وإن زالت صيغة الجمع بالتصغير "[1] .

**المذهب الثالث :**

صرفه إذا كان مفردًا ، ولم يكن جمعًا ، وهذا ما نقله ابن الحاجب[2] حيث ذكر أنَّ من العرب من يصرفه ، وأنكر نقله ابن مالك[3] ، ورُدَّ عليه بأنَّ ابن الحاجب ثقة، وبأنَّه ناقل ، ومن نقل حجة على من لم ينقل ذكر هذا الأزهري والصبان[4] .

وردَّ الدنوشري[5] على هذه الردود بأنَّ ما نقله ابن الحاجب انفرد به ، ولم يحفظ عن غيره ، ولذلك لا يعول عليه .

والصحيح أنَّ ابن الحاجب لم ينفرد بهذا النقل ؛ إذ ذكر أبو سعيد السيرافي أنَّ الأخفش صرفه إذا كان مفردًا ، ولم يكن جمعًا ، فقال : " وسراويل عند سيبويه والنحويين عجمي وقع في كلام العرب ، فوافق بناؤه بناء ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فأجري مجرى ذلك ، وينبغي على مذهب الأخفش أن ينصرف إذا لم يكن جمعًا ... "[6] .

ووافقه في هذا المبرد حيث قال : " إلاَّ أبا الحسن الأخفش ، فإنَّه كان إذا سُمِّي بشيء من هذا رجلاً ، أو امرأة صرفه في النكرة ، فهذا عندي هو القياس ، وكان يقول إذا منعه من الصرف إنَّه مثال لا يقع عليه الواحد ، فلمَّا نقلته فسميت

---

(١) توضيح المقاصد : ٣ / ١٢٠١ - ١٢٠٢ .
(٢) التصريح : ٢ / ٢١٢ .
(٣) المرجع السابق : ٢ / ٢١٢ .
(٤) المرجع السابق : ٢ / ٢١٢ ، وحاشية الصبان : ٣ / ٣٦٣ .
(٥) المرجع السابق : ٢ / ٢١٢ - ٢١٣ .
(٦) شرح السيرافي : الجزء الرابع - اللوحة ٩٨ .

به الواحد خرج من ذلك المانع ، وكان يقول : الدليل على ذلك ما يقول النحويون في مدائني ، وبابه أنَّه مصروف في المعرفة والنكرة "[١] .

وهو أيضًا ما ذهب إليه ابن السراج حيث قال : " وقال سيبويه : سراويل واحدٌ أعرب ، وهو أعجمي ، وأشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة ، فهو مصروف في النكرة . وإن سميت به لم تصرفه ، وإن حقرته اسم رجل لم تصرفه ؛ لأنَّه مؤنث مثل عناق ، وعناق إذا سميت به مذكرًا لم تصرفه ، وأما شراحيل فمصروف في التحقير ؛ لأنَّه لا يكون إلاَّ جمعًا ، وهو عربي ، وقال الأخفش : الجمع الذي لا ينصرف إذا سميت به ، وإن نكرته بعد ذلك لم تصرفه أيضًا "[٢] .

**المذهب الرابع :**

جواز الأمرين معًا ، الصرف ، وعدمه وهو الأكثر ، وعليه ابن الحاجب حيث قال : " وسراويل إذا لم يصرف ، وهو الأكثر ، فقد قيل : أعجمي حمل على موازنه ، وقيل : عربي جمع سروالة تقديرًا ، وإذا صرف فلا إشكال "[٣] .

وممَّن قال بقوله أيضًا الرضيُّ حيث قال : " هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقًا صُرِفَ ، أو لم يُصرف ، وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع ، فمن لم يصرفه ، فنظر إلى ذلك المقدر ، ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحدة ، وكذا يجوز نحو : حمارٍ حَزَابٍ أن يقدر الجمع ، وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو : رأيت حمارًا حَزَابيَ وحزابيًا ، فنقول : هو جمع حزباء ، أي الأرض الغليظة ، والجمع الحزَابِيَ كالصَّحارى بالتخفيف "[٤] .

وممن تابعهما ابن ا لقواس[٥] ، وابن جابر الأندلسي[٦] .

---

(١) المقتضب للمبرد : ٣ / ٣٤٥ .
(٢) الأصول لابن السراج : ٢ / ٨٨ .
(٣) شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٣٩ .
(٤) شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٤٧ .
(٥) شرح ابن القواس : ١ / ٤٥٥ .
(٦) شرح المنحة في اختصار الملحة اللوحة ٢٧٩ / ب .

فهذا المذهب جمع المذاهب الثلاثة السابقة جميعها ، وأجازها ، ولكنَّ الذي يقوى منها المذهب الأول ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ، والفارسي ، وغيرهما من النُّحاة ؛ إذ يؤيدهما السماع ، فقد نقل علماء اللغة كالخليل[(١)] ، وابن منظور[(٢)] أنَّ سراويل جمعها سراويلات .

وذكر أبو حاتم السجستاني أنَّ السراويل مؤنثة ، وأشار إلى أنَّها مفردة بقوله :

" السراويل مؤنثة ، لا يذكِّرُها أحدٌ علمناه ، وبعض العرب يظن السراويل جماعة "[(٣)] .

والذي يؤيد هذا المذهب أيضًا أنَّها قد وردت في حديث رسول الله × ، ومعناها في سياق الحديث يدل على أنَّها مفردة ، ومنها ما حدَّث به يحيى بن يحيى قال : أخبرنا سفيان بن عُيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه - رضي الله عنه - قال : سُئلَ النبي × : ما يلبسُ المحرمُ ؟ قال : لا يلبسُ المحرمُ القميصَ ، ولا العمامة ، ولا البُرْنُسَ ، ولا السراويل ، ولا ثوبًا مسه ورس ، ولا زعفرانٌ ؛ ولا الخفين إلاّ أن لا يجد نعلين ، فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين "[(٤)] .

ووردت في حديث آخر مجموعة ، وهو ما حدَّث به أيضًا يحيى بن يحيى قال : قرأتُ على مالك بن نافع عن أبي عمر - رضي الله عنهما - أنَّ رجلاً سأل رسول الله × : ما يلبس المحرمُ من الثياب ، فقال رسول الله × : " لا تلبسوا القمُصَ ، ولا العمائمَ ، ولا السراويلات ، ولا البرانسَ ، ولا الخفاف إلاَّ أحدٌ لا يجد النعلين ، فليلبسوا الخفين ، وليقطعُهما أسفل من الكعبين ، ولا تلبسوا من الثياب شيئًا مسَّهُ الزعفران ، ولا الورس "[(٥)] .

الترجيح :

---

(١) العين : ٤٢٣ .

(٢) لسان العرب : ١١ / ٣٣٤ مادة ( سرل ) .

(٣) المؤنث والمذكر : ١٩٧ .

(٤) صحيح مسلم كتاب الحج : ٢ / ٨٣٥ ، وفتح الباري : ٤ / ٧٠ - ٧١ .

(٥) صحيح مسلم : ٢ / ٨٣٤ ، وفتح الباري : ٤ / ٧٠ - ٧١ .

تبيَّن مما سبق أنَّ رأي سيبويه ، وأبي علي الفارسي هو الرأي المتجه ؛ إذ يقوى عن المذهبين الآخرين للأسباب الآتية :

١ - أنَّ سراويل اسم أعجمي مُعرَّب في الفارسية ، كما ذكر علماء اللغة كالجواليقي[(١)] ، وابن منظور[(٢)] ، والفيروزآبادي[(٣)] وغيرهم .

٢ - أنَّ سراويل اسم مفرد أعجمي غير منصرف بإجماع النُّحاة[(٤)] ، وإجماع النُّحاة حجة .

٣ - أنَّ جمع سراويل سراويلات كما نقل علماء اللغة ، ومن نقل حجة على من لم ينقل .

٤ - أنَّ سراويل أشبه وزن مفاعل ومفاعيل في الوزن والصيغة والحركات والسكنات ؛ ولذلك فقد أعطى حكمًا من أحكامه لقوة الشبه بينهما ، والشيء إذا أشبه الشيء ، فإنَّه يعطي حكمًا من أحكامه على حسب قوة الشبه[(٥)] .

---

(١) المعرب للجواليقي : ١٩٦ .
(٢) لسان العرب لابن منظور : ١١ / ٣٣٤ مادة ( سرل ) .
(٣) القاموس المحيط للفيروزآبادي : ٣ / ٤٠٦ مادة ( السراويل ) .
(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٣ / ١٥٠١ .
(٥) الأشباه والنظائر : ١ / ٤٧٠ .

## (٤) إعراب ( أقلّ )

قالَ الرضيُّ : " وفاعل ( قلَّ ) و( قلَّما ) لا يكون إلاَّ نكرة ، وكذا ما أضيف إليه ( أقلّ ) ؛ لكونه كالمجرور برُبَّ .

قال أبو علي : أقلُّ مبتدأ ، حذف خبره وجوبًا ، استغناء بوصف المضاف إليه ، كما حذف خبر ما بعد لولا .

وفيما قال نظر ؛ لأنَّه لا معنى لقولك : أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلِكَ إلاَّ زيدٌ موجودٌ كما لا معنى لقولك : أقائمٌ الزيدانِ موجودٌ .

قال : أو نقول : هو مبتدأ لا خبر له ؛ لأنَّ فيه معنى الفعل ، كما في : أقائمٌ الزيدان .

وقال بعضهم : نحو ( يقولُ ذلكَ ) في : أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلاَّ زيدٌ : خبر المبتدأ ، و( إلاَّ زيدٌ ) بدل من ضمير ( يقول ) ، وكذا في : أقلُّ رجلين يَقُولانِ ذلك إلاَّ الزيدانِ ، وأقلُّ رجالٍ يقولُونَ ذلك إلاَّ الزيدونَ .

قال : وإنَّما ثُنِّي ضمير يقولان ، وجُمِعَ ضمير يقولون ؛ لأنَّ أفعل التفضيل كما يجيء في بابه إذا أضيف إلى نكرة ، فإنْ كانت مفردة فهو مفرد ، وإن كانت مثناة ، أو مجموعة ، فهو مثنى ، أو مجموع ، بخلاف ما أُضيف إلى المعرفة ، نحو : أفضلُ الرجلينِ ، وأفضلُ الرجالِ .

والحقُّ من هذه المذاهب ثاني قولي أبي علي ؛ لأنَّك تقول : أقلُّ مَنْ يقولُ ذلكَ إلاَّ زيدٌ ، وقلَّ مَنْ يقولُ ذلكَ إلاَّ زيدٌ ، و( من ) نكرة ، لابد لها من وصف .

وأقلُّ رجلٍ يقولُ : بمعنى : أقلُّ من يقول ، فالجملة إذًا وصف للنكرة ، كما كانت وصفًا لمن "[1] .

المناقشة :

ذكر النُّحاةُ[2] أنَّ للمنفي في باب الاستثناء ، عدة صور ، هي :

١ - ما دخلت عليه أداة النفي ، نحو : ما قامَ القومُ إلاَّ زيدًا .

٢ - ما كان خبرًا لما دخلت عليه أداة النفي ، نحو : مَا أحدٌ يقومُ إلاَّ زيدًا .

٣ - ما دخلت عليه أداة استفهام أُريد بها معنى النفي ، نحو : هَلْ يقومُ أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، بمعنى : ما يقومُ أحدٌ إلاَّ زيدٌ .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٤٣ - ١٤٤ .

(٢) شرح الجزولية للأبذي - السفر الثاني - رسالة ماجستير - إعداد : معتاد الحربي : ١٤ - ١٦ ، والأشباه والنظائر للسيوطي : ٢ / ١٩٣ .

٤ - ما كان في موضع المفعول الثاني من باب ( ظننتُ ) ، نحو : مَا ظَنَنْتُ أحدًا يقومُ إلاَّ زيدٌ .

٥ - ما كان من الأفعال بعد ( قلَّ ) ، أو ما تصرَّف منها ، نحو : قلَّ رجلٌ يقولُ ذلِكَ إلاَّ عمروٌ ، وأقلُّ رجلٍ يقولُ ذلِكَ إلاَّ زيدٌ ، وقلَّمَا يقومُ إلاَّ عمروٌ .

وذلك لأنَّ العرب تستعمل ( قلَّ ) بمعنى النفي ، فمعنى قولنا : ( قلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلاَّ زيدٌ ) : ( ما رجلٌ يقولُ ذلك إلاَّ زيدٌ ) ، هذا إذا لم نُردْ القلة التي هي ضدُ الكثرة ، وإذا أردنا ذلك لم يجر مجرى النفي .

ومن المعلوم أنَّ المستثنى في باب الاستثناء إذا كان منفيًا ، فإنَّه يجوز مع نصبه على الاستثناء ، أن يكون بدلاً من المستثنى منه في اللفظ ، إلاَّ أنَّ المستثنى في قولنا : قلَّ رجلٌ يقولُ ذلِكَ إلاَّ زيدٌ ، وأقلُّ رجلٍ يقولُ ذلِكَ إلاَّ زيدٌ ، محمول على المعنى دون اللفظ[1] ؛ لأنَّ المعنى : ما رجلٌ يقولُ ذلِكَ إلاَّ زيدٌ .

وكذلك لا يجوز أنْ يكونَ ( إلاَّ زيدٌ ) بدلاً من ( أقلَّ ) المرفوع ؛ لأنَّه لا يحل محله ، فإلاَّ لا يُبتدأُ بها .

كما لا يجوز أيضًا أن يكون بدلاً من الضمير ؛ إذ لا يقال : يقولُ إلاَّ زيدٌ ، وكذلك لا يكون بدلاً من ( رجل ) في قولنا : ( قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذلِكَ إلاَّ زيدٌ ) ؛ لأنَّه لا يُقال : ( قلَّ إلاَّ زيدٌ ) ، فـ( قلَّ ) لا تعمل إلاَّ في نكرة ، ولا يقع بعدها إلاَّ زيد .

وكما أنَّ ( قلَّ ) لا تعمل إلاَّ في النكرة، فكذلك ( أقلَّ ) لا يُضاف إلاَّ إلى نكرة؛ لأنَّه كالمجرور بربَّ ، ومن هُنا لم يجز قولنا : ( أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلِكَ إلاَّ زيدٍ ) بالخفض ؛ لأنَّ ( أقلَّ ) لا يدخل على المعارف كـ( ربَّ ) ؛ ولذلك فـ( إلاَّ زيدٌ ) بدل من ( رجل ) على الموضع ؛ لأنَّه في معنى ( مَا رجلٌ يقولُ ذلِكَ إلاَّ زيدٌ ) ، وإلى هذا أشار سيبويه بقوله : " وتقول : أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلاَّ زيدٌ ؛ لأنَّه صار في معنى : ما أحدٌ فيها إلاَّ زيدٌ .

وتقول : قلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلاَّ زيدٌ ، فليس زيدٌ بدلاً من الرجل في قلَّ ، ولكن قلَّ رجلٌ في موضع أقلُّ رجلٍ ، ومعناه كمعناه ، وأقلُّ رجلٍ مبتدأٌ مبني عليه ، والمستثنى بدلٌ منه ؛ لأنَّك تُدخله في شيء تُخرج منه من سواه "[2] .

هذا وقد أعرب النُّحاة ( قلَّ ) على أنه فعلٌ ماضي ، وفاعله لا يكون إلاَّ نكرة كما ذكر سابقًا ، ولكنَّه لما وضع للنفي حملاً على ( ما ) النافية استغنى عن الفاعل لما فيه من معنى النفي ، ومثله ( قلَّما ) ؛ إذ أصله ( قلَّ ) ولما دخلته ( ما

(١) الأشباه والنظائر : ٢ / ١٩٤ .
(٢) الكتاب : ٢ / ٣١٤ .

) كفته عن العمل ، لأنَّه قبل دخول ( ما ) عليه كان بمنزلة حرف النفي إذ هو بمعناه ، ولما دخلته ( ما ) ازداد تأكيدًا لشبه الحرف ، ومن هنا جاز أن يدخل على الفعل ، كما تدخل عليه ( رُبَّ )، وإلى هذا أشار الفارسي بقوله: " وكذلك ( قلَّما ) تدخل على الفعل، وتكفها ( ما ) ، وإن كانت فعلاً ؛ لأنَّ ( قلَّ ) قبل دخول ( ما ) عليها كانت بمنزلة الحرف ، ألا ترى أنَّهم قالوا : ( قلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلاَّ زيدٌ ) ، فلمَّا استعملت استعمال النفي في الأصل ، ودخلت ( ما ) عليها ازدادت تأكيدًا لشبه الحرف "[1] .

وأمَّا ( أقلُّ ) ، فهو اسمٌ ، ولكنَّ النُّحاة اختلفوا في إعرابه على النحو التالي :

## أولاً : إعراب أبي علي الفارسي :

جوَّز أبو علي الفارسي في إعراب ( أقلَّ ) وجهين ، هما :

١ - أن يكون ( أقلُّ ) مبتدأ حُذِفَ خبره وجوبًا ، كما حُذف خبر المبتدأ بعد لولا وجوبًا ، وكان ذلك لاستغنائه بالصفة الجارية على المضاف ( أقلَّ ) إليه ، وقد نصَّ أبو علي على ذلك بقوله : " فإن قلت : إذا كان ( أقلُّ ) مبتدأ فما خبره ؟ فالقول فيه : إنَّه لا يخلو من أن يكون مضمرًا متروك الإظهار ، والاستعمال ، كما كان خبر الاسم بعد ( لولا ) كذلك أو يكون قد اُستُغني عن خبر المبتدأ بالصفة الجارية على المضاف ( أقلّ ) إليه "[2] .

وقد اعترض الرضيّ على إعراب أبي علي الفارسي هذا ، ويظهر لنا ذلك بوضوح من نصه السابق في أول المسألة[3] ، لأنَّه لا معنى لقولنا : أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلاَّ زيدٌ موجودٌ ، كما أنَّه لا معنى لقولنا : أقائمٌ الزيدانِ موجودٌ ، فكما سدَّ الفاعل هنا مسدَّ الخبر ، فكذلك الصفة المضافة إليها ( أقلّ ) سدَّت مسدَّ الخبر ، وقد أشار الدماميني إلى اعتراض الرضي هذا بقوله : " واستشكله الرضي بأنَّه لا معنى له ، كما أنَّه لا معنى لقولك : أقائمٌ الزيدانِ موجودٌ ؟ "[4] .

٢ - أن يكون ( أقلُّ ) مبتدأ لا خبر له ، لما فيه من معنى النفي فحُمِلَ على ( قلَّ ) ؛ لأنَّه غير مسند إلى فاعل لما فيه من النفي ، فجرى ( أقلُّ ) مجراه ، ولم يسند إلى خبر ، وإلى هذا أشار الفارسي بقوله : " وصار ( أقلُّ ) لا خبر له لما فيه من معنى النفي ، كما أنَّ ( قلَّما ) في قولهم :

. . . . . . . . . . قلَّما وصالٌ على طولِ الصُّدودِ يدومُ[5]

(١) المسائل المنثورة : ١٧٠ .
(٢) إيضاح الشعر : ١٠٦ .
(٣) ينظر ص : ١٩٠ .
(٤) تعليق الفرائد : ٦ / ٣٧ .
(٥) من الطويل ، للمرار الفقعسي ، ولم أقف على ديوانه .

غيرُ مسندٍ إلى فاعل لما فيه من معنى النفي ، فكما صار ( قلَّ ) غيرَ مسندٍ إلى فاعل ، كذلك ( أقلُّ ) غيرُ مسند إلى خبر ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما قد جرى مجرى صاحبه ، ألا ترى أنَّهم قالوا : ( قلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلاَّ زيدٌ ) كما قالوا : ( ما رجلٌ يقولُ ذاك إلاَّ زيدٌ ) ، وقالوا : ( أقلُّ رجلٍ يقول ذاك إلاّ زيدٌ ) ألا ترى أنَّه لم يُبدل من ( رجل ) المجرور ، بل أُجرى مجرى ( قلَّ رجلٌ ) "[1] .

وتبعه ابن جني[2] ، ويبدو أنّه وافقه في أدلته التي استدل بها أيضًا ، وتتمثل بالآتي :

١ - أنَّ ( قلَّ ) فيه معنى النفي ، فأشبه حروف النفي ، وحروف النفي لا تعمل فيما بعدها ، وما يشبه الحرف يبنى عليه .

٢ - أنَّهم حملوا الاسم ( أقلَّ ) ، وهو الأصل في إعرابه على الفعل ( قلَّ ) ؛ لأنَّه شُبِّهَ بـ( ما ) في العمل .

وقد وافق الرضي الفارسي في إعرابه الثاني لأقلَّ ، وخالفه في الأول ، وقد ذكر ذلك في نصه[3] ؛ إذ المعنى في ( أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلكَ ) : ( أقلُّ مَنْ يقولُ ذلكَ إلاَّ زيدٌ ) ، فكما أنَّ الجملة ( يقولُ ذلكَ ) وصف للنكرة ( من ) في المثال الأول ، فهي وصف للنكرة ( رجل ) في المثال الثاني .

ويؤيد قول الرضي هذا ما حكاه يونس عن العرب في جعلهم ( من ) بمنزلة ( رجل ) ، وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله : " وكذلك أقلُّ مَنْ يقولُ ذلكَ ، وقلَّ مَنْ يقولُ ذاكَ ، إذا جَعَلْتَ ( مَنْ ) بمنزلة ( رَجُلٍ ) ، حدثنا بذلك يونس عن العرب، يجعلونه نكرة ... "[4] .

## ثانيا : إعراب بعض النحاة :

أعرب بعضُ النُّحاةِ ( أقلَّ ) مبتدأ ، وجملة ( يقولُ ذلكَ ) خبره ، و( إلاَّ زيدٌ ) بدل من الضمير في ( يقول ) ، ونفس الإعراب يكون في : ( أقلُّ رجلين يقولان ذلك إلاَّ الزيدان ، وأقلُّ رجالٍ يقولون ذلك إلاَّ الزيدون ) .

وقد ثني الضمير وجمع ؛ لأنَّ أفعل التفضيل إذا أُضيف إلى نكرة ، فإنَّه

---

ونُسب لعمر بن ربيعة ، وهو في ديوانه ص : ٥٠٢ ، في الشعر المنسوب إليه، وروى بنفس الرواية.
ينظر : الكتاب : ١ / ٣١ ، ٣ / ١١٥ ، والمسائل المشكلة : ٢٩٦ ، والمنصف : ١ / ١٩١ ، ٢ / ٦٩ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٣٩٢ ، ٥٧٧ ، خزانة الأدب : ٣ / ٣٦٥ .

(١) إيضاح الشعر : ١٠٦ - ١٠٧ .

(٢) الخصائص : ٢ / ١٢٦ .

(٣) ينظر ص : ١٩٠ ، وينظر رأيه أيضًا في شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٢٠ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣١٤ - ٣١٥ .

يطابقه في الإفراد ، والتثنية ، والجمع .

وردَّه الرضيُّ[1] أيضًا ؛ لأنَّ معنى قولهم : ( أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلكَ إلاَّ زيدٌ ) : ( أقلُّ مَنْ يقولُ ذلك إلاَّ زيدٌ ) و( مَنْ ) نكرة لابد لها من وصف ، وحمل ( رجل ) عليها في المعنى ، فالجملة بعده تكون صفة له ، فسدت مسد الخبر ، وقد سبق توضيح ذلك[2] .

الترجيح :

بعد الوقوف على الأوجه الإعرابية المذكورة في ( أقلّ ) يترجح لدي ما رجحه الرضيّ ، وهو قول أبي علي الفارسي الثاني ، وهو أنَّ ( أقلَّ ) مبتدأ لا خبر له ؛ لأنَّ فيه معنى الفعل ، وهو ( النفي ) ، وذلك :

١ - لأنَّ فيه مراعاة للمعنى وذلك ؛ لأنَّ ( قلَّ ) لا فاعل له ؛ إذ فيه معنى النفي ، فلم يعمل فيما بعده حملاً على ( ما ) ، وفي هذا يقول الفارسي : " ومثل ذلك قلَّ أحدٌ يقولُ ذلكَ ؛ لأنَّه لـمَّا صار ينفي به كما ينفي بـ( ما ) صار لا يعمل ؛ لأنَّ معناه ( ما رجلٌ يقولُ ذلكَ ) ، فلمَّا كان بمعنى ( ما ) صار بمنزلة الجحد ، والجحد حرف معنى ، فلذلك لم يجز أن يعمل فيه "[3] .

٢ - لأنَّ السماع يعضده ، قد مر معنا أنَّ يونس قد حدَّث عن العرب جعل ( مَنْ ) بمنزلة ( رجل ) ، وإذا ثبت كون ( رجل ) بمعنى ( مَنْ ) صحَّ جعل الجملة ( يقولُ ذلكَ ) صفة للنكرة ، والخبر محذوف استغناء بتلك الصفة .

٣ - لأنَّ فيه مراعاة الصدارة ، وذلك أنَّ ( قلَّ ) لـمَّا أُجري مجرى ( ما ) في النفي ، وحروف النفي لها الصدارة في الكلام ، فحُملت ( قلَّ ) عليها ، وجُعلت مـمَّا له الصدارة في الكلام ، وحُملت ( أقلَّ ) على ( قلَّ ) ، وجعلت مبتدأ صدارة، وإلى هذا أشار ابن السّراج بقوله : " اعلم أنَّ قلَّ : فعلُ ماضٍ ، وأقلَّ : اسم ، إلاَّ أنَّ ( أقلَّ رجلٍ ) قد أجروه مجرى قلَّ رجلٍ ، فلا تدخل عليه العوامل ، وقد وضعته العرب موضع ( ما ) ؛ لأنَّه أقرب شيء إلى المنفي القليل ، كما أنَّ أبعد شيء منه الكثير ، وجعلت ( أقلَّ ) مبتدأً صدرًا إذا جعلت تنوب عن النفي ، كما أنَّ النفي صدرٌ ، فلا يبنون أقلَّ على شيء ، فتقول : أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاكَ ، ولا تقول : ليت أقلَّ رجلٍ يقولُ ذاك ... "[4] .

---

(١) ينظر نصه : ١٩٠ .
(٢) ينظر ص : ١٩٤ .
(٣) المسائل المنثورة : ٥٦ .
(٤) الأصول : ٢ / ١٦٨ .

## (٥) الضمير في إيَّاك ، ونحوه

قالَ الرضيُّ : " ثُمَّ لمَّا فرغوا من وضع المنصوب المتصل أخذوا في وضع المنصوب المنفصل ، فجاءوا بـ( إيّا ) متلوًّا بصيغة المنصوب المتصل .

واختلفَ النُّحاةُ فيه ، فقال سيبويه ، والخليل ، والأخفش ، والمازني، وأبو علي: إنَّ الاسم المضمر هو ( إيَّا ) إلاّ أنَّ سيبويه قال : ما يتصل به بعده حرف يدل على أحوال المرجوع إليه من التكلم ، والخطاب ، والغيبة لمَّا كان ( إيّا ) مشتركًا ؛ كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ( أنْ ) في : أنت ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتنَّ ، وقد مضى "[١] .

المناقشة :

من ضمائر النصب المنفصلة ( إيَّا ) ، ويكون مرادفًا بما يدل على المعنى المراد من تكلم نحو : ( إيَّاي ) ، و( إيَّانا ) ، وخطاب نحو : ( إيَّاكَ ، وإيَّاكِ ، وإيَّاكما ، وإيَّاكم، وإيَّاكنَّ ) ، وغيبة نحو : ( إيَّاه ، وإيَّاها ، وإيَّاهما ، وإيَّاهم ، وإيَّاهنَّ ) .

وقد اختلفَ النُّحاةُ فيما بينهم حول الضمير ، هل هو ( إيَّا ) فقط ، أو ( إيَّا ) مع الضمائر الملحقة به من تكلم ، وخطاب ، وغيبة ، فذهبوا عدة مذاهب ، هي :

**أولاً :** ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ المضمر هو ( إيَّا ) ، والكاف ، والهاء ، والياء ، في إيَّاك ، وإيَّاه ، وإيَّاي ، وفروعها حروفٌ لا محلَّ لها من الإعراب ، وقال سيبويه مشيرًا إلى ذلك : " اعلم أنَّ علامة المضمرينَ المنصوبيين ( إيَّا ) ما لم تقدر على الكاف التي في رأيتُكَ ، وكما التي في رأيتُكما ، وكم التي في رأيتُكم ، وكُنَّ التي في رأيتُكنَّ ، والهاء التي في رأيتُه ، والهاء التي في رأيتُها ، وهُمَا التي في رأيتُهما ، وهم التي في رأيتُهم ، وهُنَّ التي في رأيتهُنَّ ، وني التي في رأيتني ، ونا التي في رأيتنا .

فإنْ قدرتَ على شيءٍ من هذه الحروف في موضع لم تُوقِع إيَّا ذلك الموضع ؛ لأنَّهم استغنوا بها عن ( إيَّا ) كما استغنوا بالتاء ، وأخواتها في الرفع عن أنت وأخواتها "[٢] .

وتبع الفارسي مذهب سيبويه ، فقال : " وبعدُ ، فإذا جاز أنْ تكونَ الكافُ ، والياءُ ، والألفُ ، والواوُ تارةً أسماءً ، وتارةً حروفًا ، جاز ذلك في سائر هذه العلامات ، ولم يمتنع ، فتكونُ الكافُ ، والهاءُ في هذا الاسم لعلامة الخطاب والغيبة فقط ، كما كانت تلك الحروفُ الأُخَرُ لهما من غير أن تكون اسمًا ،

---

(١) شرح الرضى على الكافية : ٣ / ١٦٥ .
(٢) الكتاب : ٢ / ٣٥٥ - ٣٥٦ .

فيكون تُغيُّرُ هذا الآخِرِ بتغيُّرِ المضمرين كتغَيُّرِ ( ذلك ) ، وما أشبهه من علامات الخطاب .

فما اعتلَّ به مَنْ ذكرَ أنَّه اسمٌ ظاهرٌ من الإضافة ليس بحجَّةٍ ؛ لاحتماله أن يكونَ غيرَ مضافٍ بما ذكرناه ، وثبتَ بما قدَّمْنَاه من الأدلة أنَّه مضمرٌ ليس بمظهرٍ .

وشبَّهَ هذا القائلُ في ( إيَّا ) : إنَّه اسمٌ مظهرٌ هذا الاسمُ بـ( كلا ) ، فذكرَ أنَّه مثلُ ( كلا ) في أنَّه يُتوصَّلُ به إلى المضمر كما يُتَوصَّلُ بـ( كلا ) إليه "[1] .

ونُسب هذا الرأي أيضًا إلى الأخفش[2] ، واختاره ابن جني[3] ، والزمخشري[4] ، وابن يعيش[5] ، وابن عصفور[6] ، والأزهري[7] .

ونسبه ابن الأنباري للبصريين[8] .

واستدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي :

١ - إجماع النُّحاة على أنَّ ( إيَّا ) ضمير من ضمائر النصب المنفصلة ، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرفٍ واحد ؛ إذ لا نظير له في كلامهم ، ويؤيده أنَّ إجماع النُّحاة حجَّة .

٢ - أنَّ الضمير من المعارف ، بل هو من أعلى مراتبها ، فلا تجوز إضافته ؛ لأنَّ الإضافة إمَّا للتعريف ، وإمَّا للتخصيص ، ولا وجه لأحدهما هنا .

وإلى هذين الدليلين أشارَ ابنُ الأنباري بقوله : " وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنَّما قلنا : إنَّ ( إيَّا ) هي الضمير دون الكاف ، والهاء ، والياء ، وذلك لأنَّا أجمعنا على أنَّ أحدهما ضمير منفصل ، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرفٍ واحد ؛ لأنَّه لا نظير له في كلامهم ؛ فوجب أن تكون ( إيَّا ) هي الضمير ؛ لأنَّ لها نظيرًا في كلامهم ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ؛ ولهذا المعنى قلنا : ( إنَّ الكاف ، والهاء ، والياء حروفٌ لا موضع لها من الإعراب ) ؛ لأنَّها لو كانت معربة لكان إعرابها الجرَّ بالإضافة ، ولا سبيل إلى الإضافة هاهنا ؛ لأنَّ الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها ؛ لأنَّ

---

(١) الإغفال : ١ / ٧٧ - ٧٨ .
(٢) المرجع السابق : ١ / ٧٧ - ٧٨ ، وسر صناعة الإعراب : ١ / ٣١٣ .
(٣) سر صناعة الإعراب : ١ / ٣١٤ .
(٤) المفصل : ١٥٦ .
(٥) شرح المفصل : ٣ / ٩٨ - ١٠٠ .
(٦) شرح الجمل : ٢ / ٢١ - ٢٢ .
(٧) التصريح : ١ / ١٠٣ .
(٨) الإنصاف : ٢ / ٦٩٥ .

الإضافة تُرَادُ للتعريف ، والمضمر أعلى مراتب التعريف ؛ فلا يجوز إضافته إلى غيره ، فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب "[1] .

٣ - أنَّ هذه الحروف لواحق تبيِّن الحال ، كاللواحق في أنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، وفي اسم الإشارة ، وغيرها ، وإلى هذا أشار السيوطي بقوله : " وهذه اللواحق حروف تبيِّن الحال كاللاحقة في : أنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، وكاللَّواحق في اسم الإشارة ، هذا مذهب سيبويه والفارسي ، وعزاه صاحب البديع إلى الأخفش . قال أبو حيان : وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا "[2] .

وهذا الدليل قد أجابَ به النُّحاةُ على اعتراض بعضهم على هذا المذهب بأنَّ الضمير ما دلَّ على متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، وإيَّا وحدها لا تدل على ذلك ، وإلى هذا أشار الأزهري بقوله : " واستشكل بأنَّ الضمير ما دلَّ على متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، وإيَّا على حدتها لا تدل على ذلك ، وأجيب بأنَّها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة ، فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث "[3] .

**ثانيا : مذهب الخليل :**

ذهبَ الخليلُ إلى أنَّ ( إيَّا ) اسمٌ مضمرٌ أُضِيفَ إلى الكاف ، والهاء ، والياء ؛ لأنَّه لا يفيدُ معنىً بانفراده ، ولا يقع معرفة بخلاف غيره من المضمرات ، فخصّ بالإضافة عوضاً عمَّا منعه ، وقد أشارَ إلى ذلك سيبويه بقوله : " وقال الخليل : لو أنَّ رجلاً قال : إيَّاك نفسِكَ لم أُعَنِّفْهُ ؛ لأنَّ هذه الكاف مجرورة ، وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنَّه سمع أعرابيًّا يقول : إذا بلغَ الرجلُ الستين ، فإيَّاهُ ، وإيّا الشوابِّ[4] "[5] .

ومـمَّن ذهب إلى هذا الأخفش[6] ، والمازني[7] ، والزجاج[8] ، ونُسب

---

(١) الإنصاف : ٢ / ٦٩٦ .
(٢) الهمع : ١ / ٢١٢ .
(٣) التصريح : ١ / ١٠٣ .
(٤) قول عربي نُسب لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وأصله : " إذا بلغَ الرجلُ الستينَ ، فإيَّاهُ ، وإيَّا الشوابِّ " ذكره النُّحاةُ في كتبهم مثالاً للتحذير الشاذ ، والشذوذ فيه من وجهين : الأول : مجيء التحذير فيه للغائب ، والثاني : إضافة إيَّا إلى الشواب ، وهو اسم ظاهر . ينظر : الكتاب : ١ / ٢٧٩ ، والأصول : ٢ / ٢٥١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١ / ٤٨ ، وسر صناعة الإعراب : ١ / ٣١٣ - ٣١٤ ، والمساعد : ٢ / ٥٧١ .
(٥) الكتاب : ١ / ٢٧٩ .
(٦) التذييل والتكميل : ٢ / ٢٠٥ .
(٧) سر صناعة الإعراب : ١ /٣١٥ ، والهمع : ١ / ٢١٢ .
(٨) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤٨ .

للمبرد[1]، واختاره ابن مالك حيث قال : " وهي ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف ، هذا هو مذهب الخليل ، والأخفش ، والمازني ، وهو الصحيح "[2] .

واستدل ابن مالك على صحة هذا الرأي بسلامته من مخالفة الأصل من ستة أوجه ، هي[3] :

١ - أنَّ الكافَ في ( إيَّاك ) لو كانت حرفًا كما هي في ( ذلك ) لاستعملت على وجهين : مجردة من لام ، وتالية لها ، كما استعملت مع ( ذا ) و( هُنا ) ، ولحاقها مع ( إيَّا ) أولى ؛ لأنَّها ترفع توهم الإضافة ، فإنَّ ذهابَ الوهم إليها مع ( إيَّا ) أمكن منه مع ( ذا ) ؛ لأنَّ ( إيَّا ) قد يليها الكاف وغيره ، ولهذا لم يختلف في حرفية كاف ( ذلك ) بخلاف كاف ( إيَّاك ) .

وقد ردَّ أبو حيان ما قاله ابن مالك ، فردَّ الدليل الأول بقوله : " وأما كونُ الكاف لا تلحقها اللامُ كما لحقت مَعَ ذا ، وهُنَا ، فليس بلازم ؛ ألا ترى لحاق الكاف في : النَّجَاءَكَ ، ورُويْدَكَ زيدًا ، ولا تلحق معهما اللاَّم ، لا يقال : النَّجاءَ لِكَ، ولا رُوَيْدَ لِكَ زيدًا "[4] .

٢ - أنَّ الكاف لو كانت حرفًا لجاز تجريدها من الميم في الجمع كما جاز تجريدها مع ( ذا ) في نحو قوله تعالى : + فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ "[5] ، و+ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ وَأَطۡهَرُۚ "[6] .

ورد أبو حيان على هذا الدليل : أيضًا ، بقوله : " وأمَّا قولُهُ : ( لو كانت حرفًا لجاز تجريدها من الميم في الجمع كما جاز في + فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ "[7] ، فلا يلزمُ ، ألا ترى أنَّ الكاف اللاحقة لـ( أرَأيْتَ ) هي حرف خطاب على أصحِّ المذاهب ، ولا يُكتفى بها وحدَها دونَ الميم في الجمع ، لا تقول : أرَأَيْتَكَ يا زيدُونَ إنْ كان كذا ما تقولون ، بل تقول : أرَأيْتكُمْ "[8] .

٣ - أنَّ اللواحق بـ( إيَّا ) لو كانت حروفًا لم يحتج إلى الياء في ( إيَّاي ) كما

---

(١) شرح ابن القواس : ١ / ٦٧٣ .
(٢) شرح التسهيل : ١ / ١٤٥ .
(٣) المرجع السابق : ١ / ١٤٥ .
(٤) التذييل والتكميل : ٢ / ٢٠٨ .
(٥) من الآية ( ٨٥ ) من سورة البقرة .
(٦) من الآية ( ١٢ ) من سورة المجادلة .
(٧) من الآية ( ٨٥ ) من سورة البقرة .
(٨) التذييل والتكميل : ٢ / ٢٠٨ - ٢٠٩ .

لم يحتج إلى التاء المضمومة في ( أنا ) .

وردَّه أبو حيان ، قال : " وأمَّا قوله : ( لو كانت حروفًا لم يُحتج إلى الياء في إيَّاي كما لم يُحتج إلى التاء المضمومة في أنا ) ، فلا يلزم ذلك ؛ لأنَّ المنفصلَ المرفوعَ مباينٌ بالكلية للمرفوع المتصل ، فتميَّزَ بنفسه ، ولم يحتج إلى التاء ، وأمَّا الياء في إيَّايَ فهو الضمير المتصل في الأصل ، زِيدَ عليه إيَّا حتى صار منفصلاً ، فلذلك أُحْتِيجَ إلى اجتماعِهما حتى يصير منفصلاً "[١] .

٤ - أنَّه لا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه ؛ لأنَّ غير الكاف من لواحق ( إيَّا ) مجمع على اسميته مع غير ( إيَّا ) مختلف في اسميته معها ، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد .

٥ - أنَّ الأصل عدم اشتراك اسم ، وحرف في لفظ واحد ، وفي القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك ، فوجب المصير إليه .

وقد ردَّ أبو حيان هذين الدليلين أيضًا بقوله : " وأمَّا كونُ اللواحق مُجْمَعًا على اسميتها مع غير إيَّا مُخْتَلفاً في اسميتها معها فهو صحيح ، وإلى ذلك نذهب ، وهو مذهب الفراء ؛ لأنَّه قد ثبت اسميةُ هذه اللواحق حين كُنَّ مُتَّصلاتٍ ، فهي باقية على اسميتها ، ولمَّا أرادوا أن يجعلوها منفصلات زادوا عليها إيَّا ، وعَمَدوها بها ، أي : قَوَّوْها بهذه الزيادة لتستقل بالانفصال ، كما بحثناه في أنت وفروعه من أنَّ الضمير هو التاء ، وأنَّ ( أنْ ) تقوية لها ليعتمد عليه حتى يصير منفصلاً .

وأما قولُه : " ولأنَّ الأصلَ عدمُ الاشتراك في اسمٍ وحرفٍ " ، فنحن لا نذهب إلى ذلك ، ولا اشتراك فيما ذهبنا إليه "[٢] .

٦ - أنَّ هذه اللواحق لو لم تكن أسماءً مجرورة المحلِّ لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة ، فيما رواه الخليل من قول العرب : إذا بلغَ الرجلُ الستينَ فإيَّاهُ ، وإيَّا الشَّوابِّ[٣] ، وروي : فإيَّاه ، وإيّا السَّوْءَاتِ . وهذا مستندٌ قوي ؛ لأنَّه منقولٌ بنقل العدل بعبارتين صحيحتي المعنى ، ثم إنَّ هذا الكلام يتضمن وعظًا ، وترغيبًا لمن بلغ الستين في ذكر الموت ، والإعراض عن الفتنة بالنساء الشواب ، فإنَّهن يلهينه ، ويعجز عما يبغينه ، ومن رواه بالسِّين ، والتاء فقد أصاب أيضًا ، ومعناه النهي عن القبائح ، فإنَّ اجتنابها مأمور به عمومًا ، والشيخ باجتنابها أحق ؛ لأنَّ صدورها منه أقبح[٤] .

---

(١) المرجع السابق : ٢ / ٢٠٩ .
(٢) التذييل والتكميل : ٢ / ٢٠٩ .
(٣) سبق تخريجه ص : ٢٠٠ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٤٦ .

وردَّ أبو حيان هذا الدليل أيضًا بقوله : " وما استدلَّ به لا يدلُّ على ذلك ، أمَّا كونُها يَخْلُفها الاسمُ مجرورًا ، فذلك من الندور ، والشذوذ بحيث لا يُقاسُ عليه ، قال بعض أصحابنا : بل لنا أن نقول : هذه المضافة إلى الظاهر ليست بإيَّا من إيَّاك ، وإن اتفقتا في اللفظ ، بل هي اسمٌ ظاهرٌ مثلُها في قوله :

دَعْنــــي وإيَّـــا خالـــدٍ فَلأَقطَعَــنَّ عُــرَا نياطِــهْ[1] "[2]

أمَّا ما استدلَّ به الخليل وأصحابه على صحة مذهبهم ، فهو :

١ - استند الخليل على قول العرب : " إذا بلغَ الرجلُ الستينَ فإيَّاه ، وإيَّا الشَّوابِّ "[3] ، وقد ردَّهُ النُّحاةُ لأمرين :

أولهما : لأنَّه شاذٌ ، وشذوذه من وجهين ، هما :

١ - إضافة ( إيَّا ) إلى الشواب ، وهو اسم ظاهر .

٢ - مجيء التحذير فيه للغائب .

ويؤيد ردَّهم أنَّ الشاذ لا تقوم به حجة .

وإلى هذا أشار ابنُ عصفور بقوله : " وهذا من الشذوذ والقلة بحيث لا يقاس ، بل لنا أن نقول : هذه المضافة إلى الظاهر ليست بإيَّا من إيَّاك ، وإن اتفقتا في اللفظ ، بل هي اسم مظهر ؛ لأنَّ المضمر لا يضاف ؛ لأنَّه لا يفارقه التعريف ، ولا يضاف إلاَّ إلى ما يتنكَّر "[4] .

**ثانيهما :** أنَّه إذا صحَّ قولهم ، كانت ( إيَّا ) ، ونحوها ملازمة للإضافة ، والإضافة من خصائص الأسماء المعربة ، والضمير ( إيَّا ) مبني ، فكان يلزم مع قولهم أن تكون ( إيَّا ) ونحوها معربة ، والصحيح خلاف ذلك ، وإليه أشار الصبان بقوله : " وردُّ بأنَّه لو صحَّ ذلك لوجب إعرابها ؛ لأنَّ المبني إذا لزم الإضافة أُعرب، وما استدل به شاذ ، والشاذ لا تقوم به حجة "[5] .

٢ - حكاية الخليل " أنَّ قائلاً لو قال : إيَّاك نفسك لم أُعَنِّفه " ردَّها النُّحاة أيضًا، فقال ابن يعيش : " وأما قوله لو أنَّ قائلاً قال : إيَّاك نفسِكَ لم أُعَنِّفه ، فليس ذلك برواية رواها عن العرب ، ولا محض إجازة ، بل هو قياس على ما رواه

---

(١) من مجزوء الكامل ، ونسبه ابن منظور في اللسان : ١٤ / ٦٠ مادة ( إيَّا ) إلى أبي عيينة ، وروايته فيه :

فدَعْنِي وَإِيَّا خَالدٍ لأقطَعنَّ عُرَى نِيَاطهِ

وروي بلا نسبة في : التذييل والتكميل : ٢ / ٢٠٨ .

(٢) التذييل والتكميل : ٢ / ٢٠٨ .

(٣) سبق تخريجه ص : ٢٠٠ .

(٤) شرح الجمل : ٢ / ٢١ .

(٥) حاشية الصبان : ١ / ١٧١ .

من قولهم : وإيَّا الشواب ، وأبو الحسن استقل هذه الحكاية ، ولم تكثر ، ولم يجز القياس عليها ، فلم يجز إيَّاك وإيَّا الباطل ، ولم يستحسن الجميع إضافة هذا الاسم إلى الظاهر "[1] .

ومراده من ذلك أنَّ الشاذ لا يُقاس عليه ؛ إذ من شروط المقيس عليه ألاَّ يكون شاذًا ، هذا بالإضافة إلى أنَّه مردودٌ عليه ، فقد ردّه ابن جني . بقوله : " وأمَّا قول الخليل : إنَّ إيَّا اسم مضمرٌ مضاف ، فظاهر الفساد ، وذلك أنَّه إذا ثبت أنَّه مضمر ، فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجوه ؛ لأنَّ الغرض من الإضافة إنَّما هو التعريف والتخصيص والمضمر على نهاية الاختصاص ، فلا حاجة إلى الإضافة ... "[2] .

**ثالثًا :** ذهبَ ابنُ كيسان[3] إلى أنَّ الضمير ( إيَّا ) هو العماد ، وأنَّ الكافَ ، والهاء ، والياء من إيَّاك ، وإيَّاه ، وإيَّاي هي الضمائر المنصوبة ؛ لأنَّها لا تقوم بأنفسها كالكاف ، والهاء ، والياء في التأخير في يضربُكَ ، ويضربُه ، ويضربني ، فلما حُذفت الكاف ، والهاء ، والياء عُمِدَتْ بإيَّا ، فصار كالشيء الواحد .

وسبقه إليه الفراء[4] ، واختاره أبو حيان قال : " وأمَّا كونُ اللواحق مجمعًا على اسميتها مع غير إيَّا مختلفًا في اسميتها معها فهو صحيح ، وإلى ذلك نذهب ، وهو مذهب الفراء ؛ لأنَّه قد ثبت اسمية هذه اللواحق حين كُنَّ متصلاتٍ ، فهي باقية على اسميتها ، ، ولمّا أرادوا أن يجعلوها منفصلات زادوا عليها إيَّا ، وعمدوها بها ، أي ، قوَّوها بهذه الزيادة لتستقل بالانفصال ، كما بحثناه في أنت ، وفروعه من أنَّ الضمير هو التاء ، وأنَّ ( أنْ ) تقوية لها ليعتمد عليه حتى يصير منفصلاً "[5] .

وقد ردَّ هذا الرأي بعض النُّحاة ، لأنَّ جعل ( إيَّا ) دعامة فاسد ؛ لأنَّ الاسمَ لا يسوغ أن يكون دعامة[6] ، وإلى هذا أشار ابن يعيش بقوله : " وهذا القولُ واهٍ ؛ وذلك لأنَّ ( إيَّا ) اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ بمنزلة ( أنا ، وأنت ، ونحن ، وهو ) في أنَّها مضمرات منفصلة ، فكما أنَّ ( أنا ، ونحن ، وأنت ) مخالف لفظ المرفوع المتصل نحو التاء في قمت ، والنون ، والألف ، في قمنا ، وهي ألفاظ أُخَر غير ألفاظ المضمر المتصل ، وليس شيءٌ منها معمودًا ، بل هو قائم بنفسه ، فكذلك (

---

(١) شرح المفصل : ٣ / ١٠٠ .
(٢) سر صناعة الإعراب : ١ / ٣١٤ .
(٣) الصحاح للجوهري : ٦ / ٢٥٤٥ ، مادة ( إيَّا ) ، والإنصاف للأنباري : ٢ / ٦٩٥ .
(٤) التذييل والتكميل : ٢ / ٢٠٦ ، والجنى الداني : ٥٣٧ .
(٥) التذييل والتكميل : ٢ / ٢٠٩ .
(٦) الجنى الداني : ٥٣٧ .

إيَّا ) اسم مضمر منفصل ليس معمودًا به غيره ، وكما أنَّ التاء في أنت ، وإن كان لفظها لفظ التاء في قمت ليست إيَّاها معمودَةَ بما قبلها ، وإنَّما الاسم ما قبلها ، وهي حروف معنى وافق لفظ الاسم كذلك ما قبل الكاف في إيَّاك هو الاسم ، وهي حروف خطاب ، وأمَّا تشبيههم ( إيَّا ) بكلا ، فليس بصحيح ، والفرق بينهما ظاهر ، وذلك أنَّ كلا اسم ظاهر مفرد متصرف يدل على الاثنين كما أنَّ كُلاًّ اسم مفرد ظاهر يدل على الجمع ، وكلا ليس بوصلة إلى المضمر ؛ لأنَّه قد اطردت إضافته إلى الظاهر اطرادها إلى المضمر نحو قوله تعالى : + كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا "[1] ، ونحو قول الشاعر :

كِلاَ يَوْمَيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى[2]

ولو كانت كلا وصلة إلى الضمير لم تضف إلى غيره "[3] .

لكنَّ أبا حيان ردَّ هذا الرأي بقوله : " وقال من رَدَّ على هذا المذهب من أنَّ اللواحق هي الضمائر ، وإيّا دعامةٌ بأنَّه فاسد ؛ لأنَّه لا يسوغ أن يكون الاسمُ دعامةً ، ونحن لا نذهب إلى أنّ لفظ إيَّا حين كونه دعامة اسمٌ ، بل نقول : إنَّه لفظٌ زِيدَ على اللواحق ، صيَّرها ضمائر منفصلات ، يجوز أن تأتي أوَّلَ الكلام ، بخلافِ حالِها إذا لم يكن معها إيَّا ، فإنَّها لابُدَّ أن تكون متصلة بالعامل ، ولا تتقدم أوَّلَ الكلام ، وإيَّا لفظٌ إمَّا اسمٌ مضمرٌ ، أو مظهرٌ ، أو لفظٌ زِيدَ على الضمائر المتصلة لتصير منفصلةً على اختلاف المذاهب ، ليس مشتقًّا من شيء "[4] .

ولابد من الإشارة هنا إلى أنَّ الرضيَّ قد صحَّح هذا المذهب ، وأيَّده دون أن يُبيِّن سبب تأييده له ، قال : " وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قدمناه في : أنت "[5] .

**رابعا :** ذهب أبو العباس المبرد[6] إلى أنَّ ( إيَّا ) اسمٌ مبهم يُكْنى به عن المنصوب ، والكاف ، والياء ، والهاء جُعلت بيانًا عن المقصود ؛ ليعلم المخاطب من الغائب من المتكلم ، ولا موضع لها من الإعراب وإليه ذهب الجوهري[7] ،

---

(١) من الآية ( ٣٣ ) من سورة الكهف .
(٢) صدر بيت من الوافر ، للشماخ : في ديوانه : ٩٠ ، وعجزه :
ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُون
ينظر : المحتسب : ١ / ٣٢١ ، والإنصاف : ١ / ٦٧ .
(٣) شرح المفصل : ٣ / ١٠٠ - ١٠١ .
(٤) لم أجد شيئاً في المقتضب . ينظر : الإنصاف : ٢ / ٦٩٥ .
(٥) التذييل والتكميل : ٢ / ٢٠٩ .
(٦) شرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٦٦ .
(٧) الصحاح للجوهري : ٦ / ٢٥٤٥ مادة ( إيَّا ) ، ولسان العرب لابن منظور : ١٥ / ٤٣٨ مادة

ونُسب لابن درستويه[1] ، وللأخفش[2] .

وردَّ الأنباري هذا الرأي بقوله : " والذي يدل على ذلك أنَّ علامات التنكير لا يحسن دخولُهَا عليه ، بل فيها إبهام تبينه هذه الحروفُ كالتاء في ( أنت ) ، فإنَّ الضمير هو ( أنْ ) ، وهو مبهم ، والتاء تبينه ؛ فإنْ كانت مفتوحة دَلَّتْ على أنَّه ضمير المذكر ، وإنْ كانت مكسورة دلت على أنَّه ضمير المؤنث ، فكذلك هاهنا : جُعِلَتْ هذه الأحرف مبينةً لذلك الإبهام مع كونه معرفة لا نكرة ، وكما لا يجوز أنْ يقال ( أنْ ) مضاف إلى التاء ، فكذلك لا يجوز أن يقال إنَّ (إيَّا) مضاف إلى الكاف، والهاء ، والياء ، وإذا حصلت الفائدة بهذه الأحرف لا على جهة الإضافة - ولها نظير في كلامهم - كان أولى من جعل الضمير مضافًا إليها ، ولا نظيرَ له في كلامهم "[3] .

## خامسا : مذهب الزجاج :

نسبَ النُّحاةُ[4] إلى الزجاج أنَّه ذهب إلى أنَّ ( إيَّا ) اسمٌ ظاهرٌ مبهمٌ ، ولواحقه من الكاف ، والهاء ، والياء ضمائر مجرورة بإضافته إليها .

وما وجدته في كتابه معاني القرآن وإعرابه خلاف ذلك ، حيث ذهب فيها مذهب الخليل ، وقد أشرت إلى ذلك سابقاً[5] ، ونصه : " وموضع ( إيَّاك ) نصب بوقوع الفعل عليه ، وموضع الكاف في ( إيَّاك ) خفض بإضافة ( إيَّا ) إليها وإيَّا اسم للمضمر المنصوب إلاَّ أنَّه ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات ... "[6] .

وقد رُدَّ أيضًا هذا المذهب ؛ لأنَّ إيَّا اسمٌ مضمرٌ ، وليس بظاهر بدليل أنَّه لازم النصب في جميع أحواله ، وليس في الأسماء الظاهرة ما يلزم النصب إلاَّ ما كان ظرفًا غير متمكن ، وإلى هذا أشار ابن يعيش بقوله : " ... وهذا القول يفسد بما ذكرناه من الدلالة بأنَّه اسمٌ مضمرٌ ، ولو كان اسمًا ظاهرًا ، وألفه كألف عصى ، ومعزى ، وما أشبههما مما يحكم في حروف العلة منه بالنصب لثبتت الألف في إيَّا في حال الرفع ، والجر كما كانت في عصى كذلك ، وليس كذلك بل ثبتت في موضع النصب دون الموضعين ، فبان أنَّ إيَّا ليس كعصى ، ومعزى ،

---

( إيَّا ) .

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠١ ، والأشباه والنظائر : ١ / ٢٩٥ .

(٢) سر صناعة الإعراب : ١ / ٣١٣ ، وشرح المفصل : ٣ / ١٠١ .

(٣) الإنصاف : ٢ / ٦٩٦ - ٦٩٧ .

(٤) الإغفال : ١ / ٧٣ - ٧٥ ، وسر صناعة الإعراب : ١ / ٣١٤ ، والجنى الداني : ٥٣٦ - ٥٣٧ .

(٥) ينظر ص : ٢٠٠ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤٨ - ٤٩ .

لكنَّه نفسه في موضع نصب كما أنَّ الكاف في رأيتك في موضع نصب ، وأنت ، وهو في موضع رفع "[١] .

وردَّه الدماميني أيضًا بقوله : " وزُيِّفَ بِوُجُوهٍ منها : أنَّه لو كان ظاهرًا لجاز تأخيره عن عامله ، بل رجح كغيره من الأسماء الظاهرة ، ومنها أنَّ ( إيَّا ) لا تقع في موضع رفع ، وما لا يقع في موضع رفع ، فهو مضمر ، أو مصدر ، أو ظرف ، أو حال ، أو منادى ، وصلاحية ( إيَّا ) لغير الضمير منفية ، فتعيَّن كونه مضمرًا "[٢] .

**سادسا :** ذهبَ بعضُ الكوفيين[٣] إلى أنَّ ( إيَّاك ، وإيَّاه ، وإيَّاي ) ، وفروعها بجملتها الضمير - أي ( إيَّا ) ، ولواحقه من الكاف ، والهاء ، والياء .

ورُدَّ مذهبهم ؛ لعدم صحته ؛ إذ الكاف بمنزلة التاء في ( أنت ) ، وإلى هذا أشار الأنباريُّ بقوله : " وأمَّا من ذهب إلى أنَّه بكماله المضمر ، فليس بصحيح ، وذلك ؛ لأنَّ الكاف في ( إيَّاك ) بمنزلة التاء في ( أنت ) .

والذي يدل على ذلك أنَّ الكاف في ( إيَّاك ) تفيد الخطاب ، كما أنَّ التاء في ( أنت ) تفيد الخطاب ، وأنَّ فتحه الكاف تفيد خطاب المذكر ، كما أنَّ فتحة التاء في ( أنت ) تفيد خطاب المذكر ، وأنَّ كسرة الكاف تفيد خطاب المؤنث ، كما أنَّ كسرة التاء تفيد خطاب المؤنث ، فكما أنَّ التاء ليست من المضمر الذي هو ( أنْ ) في ( أنت ) ، وإنَّما هي لمجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ، فكذلك الكاف ليست من المضمر الذي هو ( إيَّا ) في ( إيَّاك ) ، وإنَّما هي لمجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ، وإذا لم تكن الكاف في ( إيَّاك ) من المضمر كما لم تكن التاء في ( أنت ) من المضمر ، واستحال أن يقال إنَّ ( أنت ) بكماله هو المضمر ، فكذلك يستحيل أن يقال إنَّ ( إيَّاك ) بكماله هو المضمر ، والله أعلم "[٤] .

**سابعا :** ذهب ابن درستويه[٥] إلى أنَّ ( إيَّا ) بين الظاهر ، والمضمر ، وهو مبهم كُنِي به عن ظاهر ، ونسب أيضًا لسيبويه[٦] .

وقد ذكر ابنُ القواس حجته ، وضعَّفها ، بقوله : " وأمَّا السادس : فالقائل به

(١) شرح المفصل : ٣ / ١٠٠ .
(٢) تعليق الفرائد : ٢ / ٧٧ .
(٣) التذييل والتكميل : ٢ / ٢٠٥ .
(٤) الإنصاف : ٢ / ٧٠٢ .
(٥) الهمع : ١ / ٢١٢ .
(٦) شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٠١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٦٧٤ .

تمسك بـه لـيس ظـاهرًا للزومـه النـصب ، ولا مـضمرًا لمخالفتـه المـضمرات ، ولذلك حكم بإضافته ، وبكونه مشتقًّا ، ولا يخفى ضعفه مما مرَّ على كونها أسماء مضمرة "[1] .

الترجيح :

بعد ما سبق ذكره تبيَّن لي أنَّ المذهب الأقوى هو مذهب جمهور البصريين ، ومعهم الفارسي ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - إجماعُ النُّحاة على أنَّ ( إيَّا ) وحدها من ضمائر النصب المنفصلة ، وإجماع النُّحاة حجَّة .

٢ - حملهم النظير على النظير ، فجعلت ( إيَّا ) الضمير ، لأنَّ لها نظيرًا في كلامهم ، والحمل على ماله نظير ، أولى من الحمل على ما ليس له نظير .

٣ - ثبوت بطلان إضافة المعرفة ، والضمير ( إيّا ) من أعرف المعارف ، فلا تجوز إضافته .

أمَّا مذهب الخليل ، والرضي ، والمذاهب الأخرى فإنها تضعُف عنه للأسباب الآتية :

١ - أنَّها لم تسلم من ردود النُّحاة .

٢ - أنَّ فيها قياسًا على الشاذ ، والشاذ لا يجوز القياس عليه .

---

(١) شرح ابن القواس : ١ / ٦٧٥ .

## (٦) مجيء مَنْ نكرة تامة

قالَ الرضيُّ : " أمَّا ( مَنْ ) الموصولة ، فنحو : لقيْتُ مَنْ جَاءَكَ ، والشرطية نحو: مَنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ ، والاستفهامية نحو : مَنْ غُلامُكَ ، ومَنْ ضربْتَ ؟ والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله :

فكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرنا ... حُبُّ النَّبِيّ مُحَمَدٍ إيَّانَا[1]

وبالجملة ، كقوله :

رُبَّ مَنْ أنْضَجْتُ غَيظًا صَدْرَهُ ... قَدْ تمنَّى لي مَوتًا لم يُطَعْ[2]

ولا تجيء تامة - أي غير محتاجة الصفة والصلة إلاَّ عند أبي علي ، فإنَّه جوّز كونها نكرة غير موصوفة .

وتجيء عند الكوفيين حرفًا زائدًا ، وأنشدوا :

آلُ الزبير سنَامُ المجْدِ قد عَلِمتْ ... ذاكَ العشيرةُ ، والأثْرَوْنَ من عَددَا[3]

---

(١) من الكامل ، لحسان بن ثابت ، وليس في ديوانه .

ونُسب أيضًا لعبد الله بن رواحة ، ولكعب بن مالك ، وهو في ديوانه ص : ٦٨ ، وقد أخذه محقق الديوان عن أمالي ابن الشجري . وقد استشهد به النُّحاة من عدة أوجه ، ووجه الاستشهاد في هذا الموضع هو جعل ( غيرنا ) نعتًا لـ( مَنْ ) ، ولم تُجعل ( مَنْ ) موصولة . واستشهد به بعض النُّحاة أيضًا على دخول الباء في فاعل كفى ، واختلاف النُّحاة فيها .

روي منسوبًا في : الجمل المنسوب للخليل : ١١٥ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي : ١ / ٤٣٩ ، وتحصيل عين الذهب : ٢٧٩ - ٢٨٠ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٤٤٠ ، ٣ / ٦٥ ، ٢١٩ ، والمغني : ١ / ٣٥٩ .

وروي بلا نسبة في : الجمل للزجاجي : ٣٢٣ ، والنكت : ١ / ٤٩٧ ، والجنى الداني : ٥٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ٢ / ٧٤١ .

(٢) من الرمل ، لسويد بن أبي كاهل اليشكري .

ويروى ( قلبه ) ، أو ( ربما قلب من قد تمنى ) ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه ، واستشهد به النُّحاة على الرواية الأولى ( رُبَّ مَنْ ) حيث دخلت ( رُبَّ ) على ( مَنْ ) فدلَّ على أن ( مَنْ ) نكرة موصوفة بجملة ( أنضجت ) .

روي منسوبًا في : خزانة الأدب : ٦ / ١٢٤ ، والدرر : ١ / ٣٠٢ .

وروي بلا نسبة في : المرتجل : ٣٠٧، وشرح شذور الذهب : ١٣٣ - ١٣٤ ، والهمع : ١ / ٣١٦ .

(٣) من البسيط ، ولم يُعرف قائله .

ويروى ( إنَّ الزبير ) ، استشهد به الكسائي والكوفيون على زيادة ( من ) ؛ لأنَّها اسم ،

وهي عند البصريين موصوفة ، أي الأثرون إنسانًا معدودًا .

وأنشدوا أيضًا :

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لمن حلَّت له حَرُمَتْ عَليّ وليتها لم تحْرُمِ[1]

والمشهور : يا شاة ما قنص .

وعلة بناء ( ما ) و( من ) الشرطيتين ، والاستفهاميتين ، والموصولتين ظاهرة ، وأمَّا الموصوفتان ، فإمَّا لاحتياجهما إلى الصفة وجوبًا ، وإمَّا لمشابهتهما لهما موصولتين لفظًا ، وكذا : ( ما ) التامة "[2] .

المناقشة :

اتفق النُّحاة على أنَّ لـ( مَنْ ) أربعة مواضع هي :

**أولاً :** موصولة ، نحو قوله تعالى : + وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ "[3] .

**ثانيا :** شرطية ، نحو قوله تعالى : + مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ "[4] .

**ثالثًا :** استفهامية ، نحو قوله تعالى: + مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ "[5] .

**رابعا :** نكرة موصوفة ، نحو قولهم : ( مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجَبٍ لكَ ) ، إلاَّ أنَّ

---

والأسماء تزاد على مذهبهم ، وتأوَّله البصريون على جعل ( مَنْ ) نكرة موصوفة ، فوصفوها بـ( عدد ) ، والتقدير : ( والأثرون من يُعَدّ عدداً ، أو الأثرون عدداً ) .
روي بلا نسبة في : شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري : ٣٥٣ ، والأزهية : ١٠٢ - ١٠٣ ، وضرائر الشعر : ٨١ ، وأمالي ابن الشجري : ٣ / ٦٥ - ٦٦ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ١٢٤ .

(١) من الكامل لعنترة ، في ديوانه ص : ٢٨ .
وروايته : يا شاة ما قنص لمن حَلَّتْ له .
استشهد به أيضًا الكسائي والكوفيون على زيادة ( من ) ، وتأوَّله البصريون بأنَّ ( من ) نكرة موصوفة ، والتقدير : ( يا شاة إنسان قنصٍ - أي مقتنص ، أو ذي قنصٍ ) .
روي منسوباً في : الأزهية : ١٠٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٥٨ ، ٥٦٠ ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٣٠ - ١٣٢ .
وروي بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢١٦ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٩٥ ، والدرر : ١ / ٣٠٥ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٣) من الآية ( ٢٥ ) من سورة الأنعام ، ومن الآية ( ١٦ ) من سورة محمد .

(٤) من الآية ( ١٨٦ ) من سورة الأعراف .

(٥) من الآية ( ٢٥٥ ) من سورة البقرة .

الكسائي[1] زعم بأنَّ العرب لا تستعمل ( مَنْ ) نكرة موصوفة إلاَّ إذا وقعت في موضع يختص بالنكرة ، وذلك كوقوعها بعد ( رُبَّ ) في قول سويد اليشكري :

رُبَّ مَنْ أنْضَجْتُ غَيْظاً صَدْرَهُ     قَدْ تَمنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ[2]

وقول الآخر :

ألا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّه لكَ نَاصِحٍ     ومُؤتَمَنٍ بالغيبِ غَيْرِ أمِينِ[3]

فـ( مَنْ ) في البيتين السابقين نكرة موصوفة وصفت في البيت الأول بجملة ( أنضجت ) ، وفي الثاني بجملة ( تغتشه ) ، والدليل على تنكيرها دخول ( رُبَّ ) عليها .

وقوله هذا مردود عليه ، حيث ردَّهُ النُّحاةُ بقول الشاعر :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيرِنَا     حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيَّانَا[4]

إلاَّ أنَّ الكسائي[5] أجاب عنهم بأنَّ ( مَنْ ) في هذا البيت زائدة ، والتقدير : فكفى بنا شرفًا على غيرنا ؛ إذ من مذهبه جواز زيادة ( مَنْ ) ، ولذلك زاد بعض النُّحاة موضعًا آخر من مواضع ( مَنْ ) ، وهو :

**( من ) الزائدة للتوكيد ،** ونسبوه للكسائي[6] ، وهو في هذا متابعٌ لبقية الكوفيين القائلين بجواز زيادة الأسماء ، ومخالفٌ للبصريين ، والفراء القائلين بعدم زيادتها ؛ لأنَّها اسمٌ ، والأسماء لا تزاد .

هذه هي الأنواع الأربعة التي اتفق عليها النُّحاة ، وزاد الرماني[7] عليها ثلاثة أنواع أُخر ، وهي :

١ - ( مَنْ ) المحمولة على التأويل في التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، نحو قوله عز وجل : + وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ "[8] ، فجمع ضمير ( مَنْ ) على التأويل .

٢ - ( مَنْ ) الموسومة بعلامة النكرة نحو قول القائل : رأيْتُ رجلاً ، فنقول : منا ، فإنْ قال : هذا رجلٌ ، قلنا : منو ، وإن قال : مررْتُ برجلٍ ، قلنا : منى ،

---

(١) توضيح المقاصد : ١ / ٤٣٠ ، والمغني : ١ / ٣٥٩ .
(٢) سبق تخريجه ص : ٢١١ .
(٣) سبق تخريجه ص : ٦٨ .
(٤) سبق تخريجه ص : ٢١١ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٢ ، وضرائر الشعر : ٨١ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٤٣٢ .
(٦) الأزهية : ١٠٢ ، والمغني : ١ / ٣٦٠ .
(٧) معاني الحروف : ١٥٧ - ١٥٩ .
(٨) من الآية ( ٤٢ ) من سورة يونس .

تَسمِها بعلامة تدل على أننا نستفهم عن نكرة .

٣ - ( مَنْ ) المنقولة من أجل أم : نحو قوله تعالى : + أَمَّنۡ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ "[١] نُقلت عن الاستفهام من أجل أم ، لأنَّه لا يدخل استفهام على استفهام .

ولعله انفرد بها ، فلم أجد أحدًا من النُّحاة قد ذكرها غيره ، ولم يُعلِّقْ عليها بالموافقة ، أو بالرفض .

ومن هذه المواضع جميعها موضعان اختلف فيهما النُّحاة ، وهما :

**أولاً :** وقوعها زائدة ، وهي لا تقع زائدة كما أشرت سابقًا إلاَّ على مذهب الكسائي ، والكوفيين ؛ إذ من مذهبهم زيادة الأسماء ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

إنَّ الزُبيرَ سَنَامُ المجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ... ذاكَ العشيرَةُ والأثْرَوْنَ مَنْ عَدَدا[٢]

وقول الآخر :

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لمَنْ حَلَّتْ لَهُ ... حَرُمَتْ عَليَّ وليتها لم تَحْرُمِ[٣]

وهي عند البصريين موصوفة ، ففي البيت الأول وصف البصريون ( مَنْ ) بـ( عدد ) ، والتقدير : والأثرون من يُعَدّ عددا ، أو الأثرون عددا ، وفي الثاني أولوا ( من ) على أنَّها نكرة موصوفة والتقدير : يا شاة إنسان قنصٍ - أي مقتنص ، أو ذي قنصٍ[٤] - .

**ثانيـا :** وقوعها نكرة تامة غير موصوفة ، ولا موصولة ، ولا متضمنة شرطًا ، ولا استفهامًا ، وهذا الموضع زاده أبو علي الفارسي ، وانفرد به عن بقية النُّحاة إذ لم يوافقه أحدٌ منهم على ذلك[٥] ، واستدلَّ على صحة رأيه بالسماع والقياس[٦] ، فأمَّا السماع ، فقد احتج فيه بقول الشاعر :

---

(١) من الآية ( ٩ ) من سورة الزمر .

(٢) سبق تخريجه ص : ٢١٢ .

(٣) سبق تخريجه ص :٢١٥ .

(٤) الأزهية : ١٠٢ - ١٠٣ ، وضرائر الشعر : ٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٤٥٨ ، ٥٦٠، والتذييل والتكميل : ٣ / ١٢٤ ، والدرر : ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٢٨ - ١٣٢ .

(٥) الأصول : ١ / ٤٢١ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٤٨٨، والتذييل والتكميل : ٣ / ١٣٤، والهمع : ١ / ٣١٧ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٦٠١ .

وَنِعْـمَ مَزْكَـأُ مَـنْ ضَـاقَتْ مَذاهِبُـهُ ونِعْمَ مَنْ هُو فـي سِرٍّ وإعلانِ(1)

فـ( مَنْ ) عنده في موضع نصب ، وفاعل ( نعم ) ضمير مُفسَّر بـ( مَنْ ) كما فُسِّر فاعل نعم بـ( مـا ) فـي قولـه تعـالى : + فَنِعِمَّا هِىَۖ "(2) ، و( هـو ) كنايـة عن المقصود بالمدح ، وقد نصَّ الفارسيُّ على ذلك بقوله : " قال الشاعر :

وَكَيـفَ أَرْهَـبُ أَمْـراً أو أُرَاعُ بـهِ وقَدْ زَكَأْتُ إلـى بِشْرِ بن مَرْوانِ
فَـنِعْمَ مَزْكَـأُ مَـنْ ضَـاقَتْ مَذَاهِبُـهُ ونِعْمَ مَنْ هُوَ فـي سرٍّ وَإِعْلاَنِ(3)

القول في الظرف إنَّه متعلق بـ( نِعْمَ ) ، وذلك أنَّه لا يخلو من أن يكون خبر ( هـو ) فـي الـصلة ، أو يكـون متعلقًـا بــ( نِعْـمَ ) ، فـلا يجـوز أن يكـون متعلقًـا بمحذوف على أن يكون في موضع خبر ( هو ) التي في الصلة ؛ لأنَّ التقدير قبل كون الكلام صلة يكون : هو في سرٍّ وإعلان ، وهذا لا معنى له ، فـإذن المعنـى : كَرُمَ هذا الإنـسان فـي سره وعلانيتـه ، أي : لـيس مـا يفعلـه من الخيـر لتـصنُّع ، فيفعل الخير في السر كما يفعله في العلانيـة ، وإذا كـان كذلك احتـاج ( هو ) إلـى جزء آخر حتى تستقل الصلة ، وذلك الجزء ينبغي أن يكون : الذي هو مثلُه ، ولا يكون الذي هُوَ هُوَ ، لتكون الصلةُ شائعةً ، فلا تكون ( مَنْ ) مخصوصةً ؛ لأنَّها فاعلُ ( نِعْمَ ) ، فإنْ قدَّرت : الذي هُوَ هُوَ ، وأنت تريد : الذي هو مثلُه ، فتحذف المضافَ ، فيصير : الذي هُوَ هُوَ ، معناه مثله جاز أيضًا .

وقد يجوز في القياس أن تجعل ( مَنْ ) نكرةً ، فإذا جُعلت نكرة احتاجت إلـى صفة ، فتكون الجملة التي قدَّرتَها صلةً لها مُقدَّرةً صفةً ، ويكون المقصود بالمدح مضمراً ؛ لأنَّ ذكره قد جرى كما جرى ذكر ( أيُّوبَ ) قبل قولـه تعالى : + نِعْمَ ٱلْعَبْدُۖ "(4) ، فاستغنى بذلك عن ذكر ما يخصه بالمدح ، وإظهاره .

ويجوز فـي القيـاس أن تجعـل ( من ) نكـرة ، ولا تجعل لـه صفةً ، كمـا فُعل ذلك بـ( مـا ) فـي قولـه : + فَنِعِمَّا هِىَۖ "(5) ، فـإذا جعلهـا كـذلك كـان كأنَّـه قـال : فَنِعْمَ رجلاً، فيكون موضع ( مَنْ ) نصبًا ، ويكون ( هو ) كناية عن المقصود بالمدح .

ووجه القياس في الحكم على ( مَنْ ) أنَّها نكرة غير موصوفة أنَّهم جعلوا (

---

(1) سبق تخريجه ص : ٤٩ .
(2) من الآية ( ٢٧١ ) من سورة البقرة .
(3) سبق تخريجه ص : ٤٩ ، ٥١ .
(4) من الآية ( ٣٠ ) من سورة ص .
(5) من الآية ( ٢٧١ ) من سورة البقرة .

ما ) بمنزلة ( شيء ) ، وهو أشدُّ إشاعةً ، وإبهامًا من ( مَنْ ) ، فإذا جاز أن لا تُوصف ، مع أنَّها أشدُّ إبهاماً من ( مَنْ ) ، كان أن لا تُوصَف ( مَنْ ) أجوز ؛ لأنَّها أخصُّ منها ، فيصير كأنَّه قال : نعم رجلاً هو ؛ لأنَّها تَخُصُّ الناس ، ومن أشبههم ، كما كانت ( ما ) تَعُمُّ الأشياء ، إلاَّ أنَّا لم تعلمهم في الاستعمال تركوا ( مَنْ ) بغير صفة كما تركوا ( ما ) غيرَ موصوفة في الخبر ، نحو التعجب ، والآية التي تلوناها "[١] .

**وأما القياس ، فعلله بعلتين :**

**الأولى :** أنَّ فيه حملَ النظير على النظير في المعنى ؛ إذ جوَّز جعل ( مَنْ ) نكرة تامة غير موصفة ، ولا موصولة ، ولا متضمنة شرطًا ، ولا استفهامًا حملاً لها على ( ما ) ؛ لأنَّها في معناها ، بل هي أقل إبهامًا من ( ما ) .

والثانية : أنَّ فيه أيضًا حملَ الخاص على العام ، حيث حُمِلَتْ ( مَنْ ) على ( ما ) ؛ لأنَّها أخصُّ منها ، فهي تخص الناس ، ومن أشبههم بينما ( ما ) أعم منها ، فهي تعم الأشياء .

وقد عارض جمهور النُّحاة أبا علي الفارسي ، ومعهم الرضي الذي لم يُعقب على رأي الفارسي بعد ذكره له، سوى قوله إنَّها لا تجيء تامة إلاَّ عنده، مكتفيًا بإجماع النُّحاة على المنع ، وبما ردَّ به بعض النُّحاة من ردود على توجيه أبي علي الفارسي هذا ، ومن هذه الردود رد ابن مالك الذي ضعَّف رأيه لوجهين ، حيث قال :

" وممَّا يدل على أنَّ فاعل نعم قد يكون موصولاً ، ومضافًا إلى موصول قول الشاعر :

وكيفَ أرْهَبُ أمْراً أو أُراعُ لـه ... وقَدْ زكَأْتُ إلى بِشْرِ بن مَرْوانِ
فنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضاقتْ مذاهِبُه ... ونِعْمَ مَنْ هو في سِرٍّ وإعْلانِ[٢]

فلو لم يكن في هذا إلاَّ إسناد نعم إلى المضاف إلى من لكان فيه حجة على صحة إسناد نعم إلى من ؛ لأنَّ فاعل نعم لا يضاف في غير ندور إلاَّ إلى ما يصح إسناد نعم إليه ، فكيف ، وفيه : نعم من هو ؛ فمن هذه إمَّا تمييز والفاعل مضمر كما زعم أبو علي ، وقد تقدم ذلك في باب الموصولات ، وإمَّا فاعل ، فالأول لا يصح لوجهين :

---

(١) إيضاح الشعر : ٤١٦ - ٤١٨ .
(٢) سبق تخريجه ص : ٤٩ .

أحدهما : أنَّ التمييز لا يقع في الكلام بالاستقراء إلاَّ بنكرة صالحة للألف واللام ، ومن بخلاف ذلك ، فلا يجوز كونها تمييزًا .

الثاني : أنَّ الحكم عليها بالتمييز عند القائل به مرتب على كون من نكرة غير موصوفة ، وذلك منتف بإجماع في غير محل النزاع ، فلا يصار إليه بلا دليل عليه ، فصح القول بأنَّ من في موضع رفع بنعم ؛ إذ لا قائل بقول ثالث مع شهادة صدر البيت فإنَّ فيه : ( مزكأ مَن ) فأسندت نعم إلى المضاف إلى من . وقد ثبت أنَّ الذي تسند إليه لا يضاف لما لا يصح إسنادها إليه ، وفي هذا كفاية "[1] .

والمتأمل في نصِّ ابن مالك السابق يجده قد جوَّز كون ( مَنْ ) موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ، وعلى هذا التوجيه يكون ( هو ) مبتدأ خبره هو آخر محذوف ، والتقدير : ونعم من هو هو في سر وإعلان ، وقد نصَّ على ذلك ابن مالك بقوله : " قلت : ويجوزُ جَعْلُها فاعلَ ( نِعْمَ ) ، وتكونُ مَوْصولَةً ، و( هو ) مبتدأ خبرُه ( هُوَ ) آخر محذوف ، والتقدير : ونِعْمَ مَنْ هُوَ هُوَ في سِرٍّ وإعلانٍ ، أي : هو الذي شُهِرَ في سرٍّ وإعلان ، و( في ) متعلِّقَةٌ بـ( هو ) المحذوف؛ لأنَّ فيه معنى الفعل[2] "[3] .

وما ذهب إليه ابن مالك هو ما أجازه قبله أبو علي الفارسي على ضعف كما هو في نصِّه السابق[4] ، ولم يمنعه في موضع آخر حيث جوَّز وقوع من ، وما الموصولتين فاعلاً لنعم وبئس ؛ وذلك لأنَّ ما اسم مبهم يقع على الكثرة ، كما هي أسماء الأجناس تقع للكثرة والعموم[5] ، ثم استدلَّ على صحة ما رآه في كون ( ما ) موصولة فاعلة لـ( نِعْمَ ) بمجيء ( مَنْ ) موصولة فاعلة أيضًا حيث قال : " ويدل على صحة ما أريناه من القياس في كون ( ما ) موصولةً فاعلةً لـِ( نِعْمَ ) : ما أخبرَنَا به أبو بكر محمدُ بنُ الحسن عن أبي حاتم عن أبي زيدٍ أنَّه أنشده :

وكيفَ أرهَبُ أمْراً أو أُرَاعُ لَـهُ ... وقَدْ زَكَأْتُ إلى بِشْرِ بن مَرْوَانِ

(١) شرح التسهيل : ٣ / ١١ ، وينظر : شرح عمدة الحافظ : ٢ / ٧٩١ .

(٢) قدره ابن هشام في المغني ، والدماميني في تعليق الفرائد : ونعم من هو ثابت في حالتي السرِّ والعلن . ينظر : المغني : ١ / ٣٦٠ ، وتعليق الفرائد : ٢ / ٢٥٧ .

(٣) شرح الكافية : ٢ / ١١١٠ .

(٤) ينظر ص : ٢١٦ .

(٥) الإغفال : ١ / ٣٤٨ .

فَنِعْمَ مَزْكَـأُ مَـنْ ضَـاقتْ مَذاهِبُـهُ          وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فـي سِرٍّ وَإِعْلانِ[1]

فقال : ( نعم مَنْ هُوَ ) فجعلَ فاعلَ نِعْمَ ( مَنْ ) ، وهي موصولة ، وأضمرَ المخصوصَ بالمدح كأنَّهُ قال : مَنْ هُوَ في سِرٍّ وإعلانٍ هو ، فحذف كما حذفَ في قوله : + نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ "[2] .

فإنْ قلتَ : فلم لا تكون ( مَنْ ) منصوبة ويكون ما بعده صلة لها ؟

فالدليلُ على جوازِ كون موضعِهِ رفعًا قوله : ( فنعم مزكأُ من ضاقَتْ ) ؛ ألا ترى أنَّه رفَعَهُ ، وأضافَهُ إلى ( مَنْ ) ، فلولا أنَّه بمنزلة ما فيه الألفُ واللاَّم ما كان أُضِيفَ إليه بمنزلته مرفوعًا "[3] .

وقد ضعَّف بعضُ النُّحاةِ رأي ابن مالك دون الإشارة إلى أنَّه تابعٌ فيه لأبي علي الفارسي كالبغدادي حيث قال : " وعُرِفَ ضعف تقديره : ( هو هو ) من كلام أبي علي "[4] .

وكالتبريزي الذي أجاب عن ردود ابن مالك على أبي علي الفارسي كما أشار البغدادي حيث قال : " وأجاب التبريزي في شرح الكافية بأنَّ نحو : نِعْمَ غلامَ رجلٍ زيدٍ ، بنصب الغلام ، تمييز ، ولم يقبل اللاَّم ، وأيضًا كونه فاعلاً لا يصحُ إلاَّ إذا كان معرَّفاً باللاَّم ، أو مضافًا إلى المعرَّف باللاَّم ، ومن ليس شيئًا من ذلك .

وأمَّا الثاني ، فمعارضٌ بمثله في هذه الصورة فيما تقدم ، أمَّا في هذه الصورة إنَّما يجوز أنَّ يقع فاعلاً إذا كان معرّفًا باللاَّم ، أو مضافًا إليه ، وليس كذلك ، وأمَّا في غير هذه الصورة إنَّما تقع ما فاعلاً معرفة إذا كان في غير صورة + فَنِعِمَّا هِىَ ۖ "[5] ثبت كونها معرفة غير موصولة ، ولا يصار إليه من غير دليل "[6] .

---

(١) سبق تخريجه ص : ٤٩ .
(٢) من الآية ( ٣٠ ) من سورة ص .
(٣) الإغفال : ١ / ٣٥١ - ٣٥٢ .
(٤) خزانة الأدب : ٩ / ٤١٣ .
(٥) من الآية ( ٢٧١ ) من سورة البقرة .
(٦) خزانة الأدب : ٩ / ٤١٣ - ٤١٤ .

ويبدو لي أنَّ توجيه ابن مالك بعيدٌ ؛ لكثرة المحذوفات ، والتقديرات ، ومن المعلوم أنَّ عدم التقدير أولى من التقدير .

يضاف إلى ذلك أنَّ هذه المسألة مسألة اختلف فيها النُّحاة ، فمنهم من منع ، ومنهم من أجاز[1] .

وإذا ثبت ضُعف هذا الوجه ، فلا تخلو أنْ تكون ( من ) نكرة تامة موصوفة ، أو نكرة تامة غير موصوفة ، وقد جوَّز أبو علي الفارسي الوجهين معًا ، فإنْ كانت نكرة موصوفة كانَ الفاعلُ مضمرًا ، وكانت ( مَنْ ) بمعنى شيء ، وهي منصوبة على التمييز ، و( هو في سرٍّ وإعلان ) جملة في موضع الصفة لـ( مَنْ ) ، والمخصوص بالمدح محذوف تقديره ( هو ) والجملة قبله خبره .

وهذا التوجيه يحتاج إلى تقديرين إنْ جعلنا الجملة قبل المخصوص بالمدح خبرًا له ، وإنْ جعلنا المخصوص بالمدح خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره ( هو ) احتجنا إلى ثلاثة تقديرات ، وهذا التوجيه ذكره ابنُ عصفور[2] ، ورده ابن مالك بقوله لا قائل بقول ثالث ، وقد ذكرت ذلك سابقًا[3] ، وهذا الرأي أيضًا مثقل بالتقديرات كما هو ظاهر .

وإنْ كانت نكرة تامة غير موصوفة يكون الفاعل مضمرًا ، و( مَنْ ) بمعنى ( الشيء ) في موضع نصب تمييز لـ( نِعْمَ ) ، وهو المخصوص بالمدح ، والجملة قبله خبر ، وعلى هذا التوجيه نحتاج إلى تقدير واحد فقط ، وإن جعلنا ( هو ) المخصوص بالمدح خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره : ( هو ) احتجنا إلى تقديرين .

وبهذا يكون هذا الرأي هو أقلّها تقديرًا ، إلاَّ أنَّه كما رأينا سابقًا[4] مذهبٌ ضعيفٌ ؛ لأنَّه مخالف لجميع النحاة ، وإجماع النُّحاة حجة .

الترجيح :

تبيَّن لي مما سبق أنَّ ( من ) في البيت الشعري السابق الأولى أنْ تكون نكرة موصوفة ، وهو رأي الجمهور ، والرضي ، لا نكرة تامة كما هو رأي الفارسي

---

(١) شرح الجمل : ١ / ٦٠١ .
(٢) شرح الجمل : ١ / ٦٠١ - ٦٠٢ .
(٣) ينظر ص : ٢١٨ .
(٤) ينظر ص : ٢١٧ .

، ولا موصولة كما هو رأي الفارسي وابن مالك ، وذلك للأسباب الآتية :

**أولاً :** ثبوت مجيء ( مَنْ ) نكرة موصوفة عند العرب بالإجماع .

**ثانيا :** ثبوت بطلان مجيء ( مَنْ ) نكرة تامة غير موصوفة حيث لا دليل عليه ، وهو كما رأينا سابقًا مذهبٌ ضعيفٌ ؛ لأنَّه مخالف بالإجماع .

**ثالثًـا :** يُضعف مجيء ( مَنْ ) نكرة تامة غير موصوفة ، أنَّ في إجازته تقديمًا للقياس على السماع ، وقد قال ابن جني ، والسيوطي[1] : إذا عارضت قوة القياس كثرة الاستعمال قُدِّم ما كثُر استعماله على ما قوى قياسه .

(١) الخصائص : ١ / ١٢٦ - ١٢٧ ، والاقتراح : ١٢٢ - ١٢٣ .

## (٧) حكم نصب ما بعد ( كَذَبَ )

قالَ الرضيُّ : " وقد صار الفعل اسم فعل ، كما في قول عنترة :

كـذبَ العتيـقُ ومـاءُ شـنٍّ بـاردٌ  إنْ كنْتِ سَائِلَتي غبوقاً فَاذْهَبي[١]

إذا روي بنصب العتيق .

وكذا في قول من نظر إلى بعير نِضْوٍ ، فقال لصاحبه : كذب عليك البِزْرَ والنَّوى "[٢] بنصب البزر .

قال محمد بن السَّريّ : إنَّ مُضَر تنصب به ، واليمن ترفع ، فمعنى كذبَ عليك البزرَ ، أي الزمه وخذه ، ووجه ذلك أنَّ الكذب عندهم في غاية الاستهجان ، وممَّا يغرى بصاحبه ، ويأخذه المكذوب عليه ، فصار معنى كذب فلان الإغراء به ، أي : الزمه ، وخذه ، فإنَّه كاذب ، فإذا قُرن بعليك صار أبلغ في الإغراء ، كأنَّك قلت : افترى عليك فخذه ، ثم أُستعمل في الإغراء بكلِّ شيء ، وإن لم يكن ممَّا يصدر منه الكذب ، كقولهم : كذبَ عليكَ العسَلَ[٣] ، أي عليك بالعُسْلان ، قال :

وذبيانيـــةٍ أوصَـــتْ بَنِيهَـــا  بأَنْ كَذبَ القَراطِفُ والقُرُوفُ[٤]

أي عليكم بهما ، وكذبَ الحجَّ ، أي عليك به ، فكما جاز أن يصير نحو:

---

(١) من الكامل لعنترة في ديوانه ص : ٣٣ ، ويروى فيه : ( باردٍ ) بالكسر .

ونُسب لخزز بن لوذان ، ورواه سيبويه بقافية ساكنة : ( فاذهبْ ) ، ثم قال : ( يريد فاذهبي ) .

ينظر : الكتاب : ٤ / ٢١٣ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١ / ٢٤٤ ، والحجة : ١ / ٢٥١ ، وكتاب النبات : ٣٢٣ ، وتحصيل عين الذهب : ٥٧٢ ، والنكت : ٢ / ١١٢٤ ، وتذكرة النحاة : ٥٢٥ .

(٢) ويروى : ( عليك القتُّ والنوى ) .

ومعناه : أنَّ البزر والنوى ، أو القتّ والنوى ذكرا أنَّك لا تسمن بهما ، فقد كذبا عليك ، فعليك بهما ، فإنَّك تسمن بهما .

ينظر : الفائق للزمخشري : ٢ / ٤٠١ .

(٣) نسبه العسكري في جمهرة الأمثال لعمر - رضي الله عنه - حيث قال لعمرو بن معد يكرب ، وقد شكا إليه المغص ، والمعنى : عليك به ، والعسل : لعاب النحل ، وقيل: ضربٌ من المشي فيه سرعة .

ينظر : جمهرة الأمثال للعسكري : ٢ / ١٣٨ .

(٤) من الوافر ، للمعقر بن حمّار البارقي .

ينظر : إصلاح المنطق : ٦٦ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٣٩٧ ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٩٩ .

عليك، وإليك بمعنى فعل الأمر ، فينصب به ، جاز أن يصير ( كذب ) ، و( كذب عليك ) بمعنى الأمر ، فينصب به كما ينصب بـ( الزم ) .

قال أبو علي في ( كذبَ عليك البزرَ ) : إنَّ فاعل ( كذب ) مضمر ، أي كَذبَ السِّمَنُ ، أي لم يوجد ، والبزر منصوب بعليك ، أي الزمه . ولا يتأتى له هذا في قول عنترة : كَذبَ العتيقَ ... على رواية نصب العتيق ، وما ذكرناه أقرب "[١] .

المناقشة :

من الأفعال الجامدة التي ذكرها النُّحاةُ الفعل ( كذب ) ، وهو فعل لا يتصرف ؛ لأنَّه جرى مجرى المثل في كلامهم ، فلزم طريقة واحدة ، ولم يستعمل في الإغراء إلاَّ بلفظ الماضي ، ويراد به مطالبة المخاطب بلزوم الشيء المذكور ، والحث عليه ، حتى ذكر بعض أهل اللغة أنَّها من الكلام الذي درج ، ودرج أهله ، وإليه أشار الزمخشري بقوله : " وهذه كلمة مشكلة قد اضطربت فيها الأقاويل حتى قال بعض أهل اللغة : أظنَّها من الكلام الذي درج ، ودرج أهلُه ، ومن كان يعلمه ... "[٢] .

وقد جرت عادة النُّحاة على ذكره في جملة الأفعال غير المتصرفة ، وممَّن ذكره ضمنها : ابن مالك[٣] ، وأبو حيان[٤] ، وابن عقيل[٥] ، والسلسيلي[٦] ، والسيوطي[٧] ، وأجمعوا على استعماله للإغراء كما ذكرت سابقًا ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله : " مُنِعَتْ التصرُّفَ أفعالٌ : منها المثبتة في نواسخ الابتداء ، وباب الاستثناء ، والتعجب ، وما يليه ، ومنها ( قلَّ ) النَّافية ، و( تبارك ) ، و( سُقِط في يدِهِ ) ، و( هدَّكَ مِن رجلٍ ) ، و( عَمرْتُك الله ) ، و( كذبَ ) في الإغراء ... "[٨] .

واستدل جمهور النحاة على صحة قولهم بما يأتي :

## أولاً : السماع :

حيث ورد السماع به عن العرب في نثرهم ، وشعرهم :

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٨ - ٩ .
(٢) الفائق : ٢ / ٤٠١ .
(٣) تسهيل الفوائد : ٢٤٦ - ٢٤٧ .
(٤) الارتشاف : ٣ / ١١ .
(٥) المساعد : ٣ / ٢٤٦ - ٢٤٧ .
(٦) شفاء العليل : ٣ / ٩٨٧ .
(٧) الهمع : ٥ / ٢١ .
(٨) تسهيل الفوائد : ٢٤٦ - ٢٤٧ .

أ - جاء في النثر منه قول العرب : " كذبَ عَليكَ العسلُ "[1] ، ويريدون : كُل العسل ، والقول المروي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : " كذبَ عليكم الحجُّ ، كذبَ عليكم العمرةُ ، كذبَ عليكم الجهادُ ، ثلاثة أسفار كذبْنَ عليكم "[2] .

ب - وجاء في الشعر منه قول عنترة :

كذبَ العتيقُ وماءُ شنٍّ باردٌ[3]

وقول الآخر :

بأنْ كَذبَ القراطِفُ والقروفُ[4]

برفع ما بعد الفعل في ذلك كلّه ، لأنَّ ( كذب ) فعل ماضي ، لابد له من فاعل ، والجملة في معنى الأمر[5] ؛ إذ المراد بها الإغراء ، فيرفع ما بعد الفعل ؛ لأنَّه المغرى به .

وذهب بعض النُّحاة[6] إلى جواز النصب مع الرفع في الأقوال السابقة كلها ، بل ذهب بعضهم إلى شذوذ الرفع ؛ لأنَّ الوجه هو النصب ، وإلى هذا أشار ابن الأثير بقوله بعد أن ذكر حديث عمر - رضي الله عنه - : " معناه الإغراء : أي عليكم بهذه الأشياء الثلاثة ، وكان وجهه النصب على الإغراء ، ولكنه جاء شاذًا مرفوعًا "[7] .

واستدل القائلون بهذا القول بما يأتي :

١ - رواية أبي عبيد عن أبي عبيدة عن أعرابي[8] نظر إلى ناقة نِضْو لرجل ، فقال : ( كذبَ عليكُم البزرَ ، والنَّوى ) ، ويروى : ( القتَّ والنَّوى )[9] ، بالنصب في ( البزرَ والنَّوى ) ، أو ( القتَّ والنَّوى ) ؛ لأنَّ المعنى : الزمهما .

---

(١) سبق تخريجه ص : ٢٢٣ .
(٢) الفائق : ٢ / ٤٠٠ ، والنهاية لابن الأثير : ٤ / ١٥٨ .
(٣) سبق تخريجه ص : ٢٢٣ .
(٤) سبق تخريجه ص : ٢٢٤ .
(٥) معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٤٣ - ٢٤٤ .
(٦) الفائق : ٢ / ٤٠٠ - ٤٠٣ ، والنهاية : ٤ / ١٥٨ ، والارتشاف : ٣ / ٥١١ - ٥١٢ ، وخزانة الأدب : ٦ / ١٨٤ - ١٨٧ .
(٧) النهاية : ٤ / ١٥٨ .
(٨) المساعد : ٣ / ٢٤٧ .
(٩) الفائق : ٢ / ٤٠١ .

٢ - حكاية يونس[١] النصب أيضًا في : البزر والنوى .

٣ - حكاية الأعلم[٢] ، ومحمد بن السري[٣] ، أنَّ النصب لغة مضر ، والرفع لغة اليمن ، ولذلك روي بيت عنترة السابق بالرفع والنصب معًا ، وإلى هذا أشار الفارسي بقوله: " وحكى محمد بن السريّ عن بعض أهل اللغة - في كذب العتيق - أن مُضرَ تنصب به ، وأن اليمن ترفع به ، وقد تقدم ذكر وجه ذلك "[٤] .

٤ - قول عبد الدائم القيرواني إنَّ البيت أيضًا مروي بالنصب والرفع ، وقد نقل عنه ذلك أبو حيان[٥] ، والبغدادي[٦] ، قال البغدادي : " وقال عبد الدائم بن مرزوق القيرواني في كتاب حُلَى العُلَى في الأدب : إنَّه يروى العتيق بالرفع ، والنصب ، ومعناه عليك العتيقَ ، وماءَ شنٍّ ، وأصله : كذبَ ذاكَ ، عليكَ العتيقَ ، ثم حذف عليك ، وناب كذبَ منابه ، فصارت العرب تُغري به "[٧] .

وقد ردَّ جمهور النُّحاة هذه الأدلة بما يأتي :

**أولاً :** أمَّا الدليل الأول ، وهو رواية أبي عبيد عن أبي عبيدة عن الأعرابي ، فيُرد عليه بأنَّ أبا عبيد قد ذكر بنفسِه أنَّه لم يسمع النصب مع الفعل ( كذب ) في الإغراء إلاَّ في هذا الحرف[٨] .

أي يحكم عليه بالشذوذ ، والشاذ لا يؤخذ به ، ولا يعوّل عليه ، وقد أشار أبو بكر الأنباري إلى هذا بقوله : " ... وهذا شاذٌّ من القول ، خارجٌ في النحو عن منهاج القياس ، ملحق بالشواذ التي لا يعوَّل عليها ، ولا يؤخذ بها "[٩] .

وقد نقل أبو حيان[١٠] كلام الأنباري هذا ، وزاد عليه بأنَّ الدليل على أنَّ الوجه هو الرفع بعد الفعل ( كذب ) هو اتصال الضمير بها .

**ثانيا :** أمَّا دليلهم الثاني ، وهو استدلالهم برواية النصب في قول الأعرابي : ( كذبَ عليكَ البزرَ والنَّوى ) ، والنصب في قول عمر رضي الله عنه ، واستدلالهم برواية النصب في قول عنترة ( كَذبَ العتيقَ ) ، فقد تأوَّل جمهور

---

(١) المرجع السابق : ٣ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .
(٢) المساعد : ٣ / ٢٤٨ .
(٣) الحجة : ١ / ٢٥١ .
(٤) الحجة : ١ / ٢٥١ .
(٥) الارتشاف : ٣ / ١١ .
(٦) خزانة الأدب : ٦ / ١٨٦ .
(٧) المرجع السابق : ٦ / ١٨٦ .
(٨) المساعد : ٣ / ٢٤٨ .
(٩) خزانة الأدب : ٦ / ١٨٤ - ١٨٥ .
(١٠) المرجع السابق : ٦ / ١٨٥ .

النُّحاة هذا النصب، وخرجوه على أوجه أُخر ، هي :

### ١ - النصب في : ( كذب عليك البزر والنوى )

تأوَّل جمهور النُّحاة النصب في البزر والنَّوى على أن يكونا مفعولي ( عليك ) ويكون ( عليك ) اسم فعل ، وفيه ضمير المخاطب ، ويكون في ( كذب ) ضمير الفاعل ، وقد أشار إلى هذا الفارسي بقوله : " فأمَّا ما رُوي من قول من نظر إلى بعير نضوٍ ، فقال لصاحبه : ( كذبَ عليك البزرَ والنَّوى ) بنصب البزر ، فإنَّ عليك فيه لا يتعلق بكذب ، ولكنَّه يكون اسم الفعل ، وفيه ضمير المخاطب ، فأمَّا كذب ففيه ضمير الفاعل ، كأنَّه قال : كذب السِّمَنُ ، أي انتفى من بعيرك فأوجِدْه بالبزرِ والنَّوى ، وهما مفعولاً عليك ، وأضمر السِّمَن لدلالةِ الحال عليه من مشاهدة عدمه "[1] .

### ٢ - النصب في قول عمر - رضي ا عنه - : " كذب عليكم الحج ، كذب عليكم العمرةَ ، كذب عليكم الجهاد ... "

خرَّج الزمخشري النصب في قول عمر هذا على وجهين ذكرهما في قوله : " وأما كذبَ عليك الحجَّ ، فله وجهان : أحدُهما أن يُضمَّن معنى فعل يتعدى بحرف الاستعلاء ، أو يكون على كلامين ، كأنَّه قال : كذبَ الحجُّ ، عليك الحجَّ أي ليرغبك الحج ، وهو واجبٌ عليك ، فأضمر الأول لدلالة الثاني عليه ، ومن نصب الحج ، فقد جعل عليك اسم فعل ، وفي كذب ضمير الحج "[2] .

كما نقل أبو حيان عن الفراء أنَّ هذا القول ونحوه يكون من باب الإعمال ، أي ( التنازع ) حيث قال : " وقال الفراء معنى كذب عليك ، وجب عليك ، والذي تقتضيه القواعد في مثل كذب عليكم الحج ، وشبهه أن ذلك يكون من باب الإعمال، فإذا ارتفع الاسم كان فاعلاً بكذب ، وحذف مفعول عليك ، أي عليكه حذف لفهم المعنى ، وإذا انتصب ما بعد عليك كان منصوبًا بعليك ، وفاعل كذب مضمر يفسره ما بعده على رأي سيبويه ، أو محذوف على رأي الكسائي "[3] .

### ٣ - النصب في ( كذب العتيقَ ) في بيت عنترة السابق :

ردوا على استدلالهم برواية نصب ( العتيق ) في قول عنترة ، بأنَّه - أي

---

(١) الحجة : ١ / ٢٥٠ .
(٢) الفائق : ٢ / ٤٠٢ - ٤٠٣ .
(٣) الارتشاف : ٣ / ١١ - ١٢ .

الفعل - ضُمِّن معنى الأمر ، فنُصب به كما ينصب بـ( الزم ) ، أو يكون المعنى ( اطلبي العتيق ) ، وقد أشار إلى هذا الفارسي بقوله : " فإن شئت قلت فيه : إنَّ المعنى في كذب أنَّه لا وجود للعتيق الذي هو التمر فاطلبيه ، وإذا لم تجدي التمر ، فكيف تجدين الغَبوق ؟ وإن شئت قلت : إنَّ الكلمة لما كثر استعمالها في الإغراء بالشيء والبعث على طلبه ، وإيجاده صار كأنَّه قال بقوله لها : عليك العتيق ، أي الزميه ، ولا يريد بها نفيه ، ولكنْ إضرابَها عمَّا عداه ، فيكون العتيقُ في المعنى مفعولاً به ، وإن كان لفظه مرفوعًا مثل : سلام عليك ونحوه مما يراد به الدعاء ، واللفظ على الرفع "[١] .

وأيَّد البغدادي توجيه الفارسي هذا ، فجوَّز الوجهين معًا النصب والرفع ، وخرَّج كلَّ وجهٍ منهما على نحو ما خرَّجَهُما به الفارسي ، فالنصب بالحمل على المعنى دون اللفظ ، والرفع على الإغراء ، فقال : " والصحيح جواز النصب ، لنقل العلماء أنَّه لغة مُضَر ، والرفع لغة اليمن ، ووجهه مع الرفع أنَّه من قبيل ما جاء لفظ الخبر فيه بمعنى الإغراء ، كما قال ابن الشجري في أماليه كتؤمنون بالله ، بمعنى آمِنُوا بالله ، ورحمه الله ، بمعنى اللهم ارحمه ، وحسبك زيد ، بمعنى اكتفِ به ، ووجهه مع النصب من باب سراية المعنى إلى اللفظ ، فإنَّ المغرى به لمَّا كان مفعولاً في المعنى اتَّصلت به علامةُ النصب ليطابق اللفظ المعنى "[٢] .

أمَّا الرضي فقد خالف الفارسي ، حيث ذكركما يظهر لنا من نصِّه السابق[٣] أنَّه لا يتأتى لأبي علي الفارسي القول بهذا القول في بيت عنترة السابق ، وهو أن يكون في كذب ضمير الفاعل كما قال ذلك في قول الأعرابي : ( عليكَ البزرَ والنَّوى ) ، ولذلك فهو يرى بأنَّ الأقرب أن يكون ( كذب ) في قول عنترة اسم فعل بمعنى الأمر ، وفاعله مضمر فيه ، والعتيق مفعول له .

وذكر البغدادي أنَّ الرضي تفرد بهذا الرأي ؛ إذ لم يسبقه أحد من النُّحاة إلى القول بذلك ، وقد أشار إلى ذلك البغدادي بقوله : " ولم أرَ من قال من النحويين ، وغيرهم أنَّ كذبَ اسمُ فعلٍ ، وهذا شيء انفردَ به الشارح المحقق ، وإنَّما ذكروه في جملة الأفعال التي مُنِعت التصرُّف منهم ابن مالك ( في التسهيل ) "[٤] .

---

(١) الحجة : ١ / ٢٥١ .
(٢) خزانة الأدب : ٦ / ١٨٦ .
(٣) ينظر ص : ٢٢٤ .
(٤) خزانة الأدب : ٦ / ١٨٣ - ١٨٤ .

ثم انتقد رأيه وعارضه ، فقال : " وقول الشارح المحقق : ( إذا رُوي بنصب العتيق ) ، تحقيق لكونه اسمَ الفعل ، فإنَّ أكثر اسم الفعل يكون بمعنى الأمر كما قاله الشارح ، ففاعله مستترٌ فيه وجوبًا تقديره أنت ، والعتيق مفعوله ، وماء معطوف على العتيق ، وباردًا صفة ماء ، ومفهومه أنَّ العتيق إذا رُوِي بالرفع لم يكن كذب اسم فعل ، ولم يبيِّن حكمه ، وكأنَّه ترك شرحه لشهرته بمعنى الإغراء .

وفيه أنَّ كذب سواءٌ نصبَ ما بعده ، أو رفع ، بمعنى الإغراء كما في الأمثلة المذكورة في الشرح ، فجعله مع المنصوب دون المرفوع اسم فعل تحكُّمٌ لا يظهر له وجه ، على أنَّ النصب قد أنكره جماعة ، وعيَّنوا الرفع ، منهم أبو بكر الأنباري ... "[1] .

ويؤيد البغدادي في اعتراضه أنَّ النُّحاة قد أجمعوا على جعل ( كذب ) فعل للإغراء بمعنى الأمر ، وقد سبق توضيح ذلك[2] .

الترجيح :

تبيَّن لي بعد الوقوف على آراء النُّحاة حول الفعل ( كذب ) ، ورأي أبي علي الفارسي ، والرضي أنَّ الرأي المتجه هو رأي جمهور النُّحاة ، والفارسي ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أنَّ النُّحاة - كما مرَّ بنا - قد أجمعوا على أنَّ الفعل ( كذب ) فعل غير متصرف يستعمل في الإغراء ، وقد سبق توضيح ذلك[3] .

٢ - أنَّ القول بالنصب فيما بعد الفعل ( كذب ) قول شاذ ، كما ذكر الأنباري، لا يعوَّل عليه لخروجه عن القياس ، وقد سبق توضيح ذلك[4] .

---

(١) المرجع السابق : ٦ / ١٨٤ .
(٢) ينظر ص : ٢٢٤ .
(٣) ينظر ص : ٢٢٤ - ٢٢٥ .
(٤) ينظر ص : ٢٢٧ .

## (٨) نصب جمع المؤنث السالم في نحو : لُغات وثبات

قالَ الرضيُّ : " وجاءَ في بعض اللغاتِ فيما لم يُردَّ فيه المحذوف : فتح التاء حالة النصب ، قالوا : سمعتُ لغاتَهم ، وجاء في الشاذ : + فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ "[١] ، ولعلَّ ذلك لأجل توهمهم تاء الجمع عوضًا من اللاَّم كالتاء في الواحد ، وكالواو والنون في : كُرُونْ ، وثِبُون .

وقال أبو علي : بل هي تاء الواحد ، والألف قبلها هي اللاَّم المردودة ، فمعنى سمعْتُ لغاتَهم : سمعْتُ لغتَهم ، قال : وذلك لأنَّ سيبويه قال : إنَّ تاءَ الجمع لا يفتح في موضع ؛ وفيما قال نظر ؛ إذ المعنى في : سمعْتُ لغاتَهم ، وقوله : + فَٱنفِرُواْ ثُبَاتًا "[٢] : الجمع .

وحكى الكوفيون في غير محذوف اللاَّم : استأصلَ اللهُ عِرقاتَهم بفتح التاء ، وكسرُها أشهر ، فإمَّا أنْ يقال : إنَّه مفرد ، والألف للإلحاق بدرهم ، أو يقال : إنَّه جمع فتحت تاؤه شاذًا ، فالعِرْق إذًا كالبوَان ، مذكر له جمع مكسَّر وهو العروق ، جُمع بالألف والتاء مثله "[٣] .

المناقشة :

من المتفق عليه عند النُّحاة البصريين أنَّ ما كان مفردًا وجُمِعَ بالألف والتاء نُصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقًا سواء كان صحيحًا نحو مسلمات ، أو معتلاً حُذفت لامه ثُمَّ رُدَّت إليه عند الجمع نحو : سنوات ، وعضات في جمع سنة وعضة ، أو لم ترد إليه اللاَّم المحذوفة نحو لُغات وثُبات في جمع لغة وثبة ، وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله : " هذا باب الإضافة إلى كلِّ اسم لحقته التاءُ للجمع ، وذلك مُسْلِمَاتٌ وتَمَراتٌ ونحوهما ، فإذا سمَّيتَ شيئًا بهذا النحو ، ثم أضفتَ إليه قلت :

---

(١) من الآية ( ٧١ ) في سورة النساء .
وقرأ الأعمش بضم الفاء في ( انفُروا ) وانتصاب ( ثبات ) على الحال . ينظر : البحر المحيط : ٣ / ٣٠٢ .

(٢) من الآية ( ٧١ ) في سورة النساء .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٦٢ .

مُسْلِمِيّ ، وتَمَرِيّ ، وتحذف كما حذفت الهاءَ ، وصارت كالهاء في الإضافة كما صارت في المعرفة حين قلت : رأيتُ مُسْلِمَاتٍ وتمراتٍ قبلُ . ولا يكون أن تُصرفَ التاءُ بالنصب في هذا الموضع .

ومثل ذلك قول العرب في أذرعاتٍ : أذرعِيٌّ ، لا يقول أحدٌ إلاَّ ذاك . وتقول في عاناتٍ : عانيٌّ ، أُجريتْ مجرى الهاء ، لأنَّها لحقتْ لجمع مؤنث كما لحقت الهاءُ الواحدَ للتأنيث ، فكذلك لحقته للجمع . ومع هذا أنَّها حُذفت كما حذفت واو مسلمين في الإضافة ، كما شبّهوها بها في الإعراب . وتقول في الإضافة إلى مُحَيٍّ : مُحَيّيٌّ ، وإنْ شئت قلت : مُحَوِيٌّ "[١] .

وأشار إليه ابنُ جني أيضًا بقوله : " ... وأصحابنا لا يرون فتح هذه التاء في موضع النصب "[٢] .

وقد وافقهم في ذلك كل من أبي علي الفارسي والرضي كما سيأتي بيانه فيما بعد .

أمَّا مذاهب النحويين في هذه المسألة ، فهي ثلاثة :

## المذهب الأول :

ذهب الكوفيون إلى جواز نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة مطلقًا سواء أكان صحيحًا ، أم معتلاً رُدَّت إليه اللاَّم ، أم لم تُرد ؛ إذ الأصل في النصب أن يكون بالفتح ، ولا مانع أن يُعاد إلى أصله ، وإلى هذا أشار الفراء بقوله : " وكذلك قولهم : الثُّبات ، واللغات ربما أعربوا التاء منها بالنصب ، والخفض ، وهي تاء جماع "[٣] .

واستدلوا على صحة قولهم بدليلين ، هما :

١ - وقوعه في نثر العرب ، ومن ذلك حكاية الكسائي عن العرب : ( سمعتُ لغاتَهم )[٤] ، وحكاية ابن سيده : ( رأيْتُ بناتَكَ )[٥] ، وقول العرب : ( استأصلَ اللهُ عرقاتَهم )[٦] .

٢ - وقوعه في شعر العرب ، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي :

فَلمَّا جَلاَهَا بالإيام تَحَيَّزَتْ ... ثُبَاتًا عَليهَا ذُلُّها واكْتِئَابُها[٧]

---

(١) الكتاب : ٣ / ٣٧٣ .
(٢) الخصائص : ٣ / ٣٠٧ .
(٣) معاني القرآن : ١ / ٩٣ .
(٤) التذييل والتكميل : ١ / ٣٣٥ .
(٥) المحكم : ٦ / ٤١ مادة ( لغو ) .
(٦) رواية أبي عمرو عن أبي خيرة . ينظر : الخصائص : ٣ / ٣٠٧ ، والتذييل والتكميل : ١ / ٣٣٦ .
(٧) من الطويل ، في ديوان الهذليين : ١ / ٧٩ ، وروايته فيه : ( اجتلالها ) .

بنصب التاء في ذلك كلّه بالفتحة ؛ لأنَّها جمعٌ للمؤنث السالم . إلاَّ أنَّهم مع ذلك لا يمنعون الخروج عن الأصل ، حيثُ جوَّزوا مع النصب بالفتح النصب بالكسر على ما خرج عليه الأصل .

ونسب الفارسي[1] ، وابن يعيش[2] رواية النصب للبغداديين .

**المذهب الثاني :**

ذهب الفراء ، وهشام مذهبًا وسطًا بين مذهب الجمهور ، ومذهب الكوفيين ، فأخذا من كلِّ مذهبٍ بطرف ، فنصباه بالكسرة إذا كان مفردًا صحيحًا ، وبالفتحة إذا كان معتلاً لم تُرد إليه اللاَّم المحذوفة نحو : لُغات ، وثُبات في جمع لُغة ، وثُبة ؛ إذ الأصل ( لغوة ، وثبوة ) فلما كان الجمع يؤدي إلى حذف اللاَّم ، أعادوا ما حُذف منه إلى الفتح ، وإعادة إلى الأصل وقد نصَّ الفراء على ذلك بقوله : " وإنَّما جاز ذلك في هذا المنقوص الذي كان على ثلاثة أحرف فنقُصت لامه ، فلمَّا جمعوه بالنون توهموا أنه فُعُول ، ألا ترى أنَّهم لا يقولون ذلك في الصالحين ، والمسلمين ، وما أشبهه .

وكذلك قولهم : الثبات واللغات ، وربما عرَّبوا التاء منها بالنصب والخفض ، وهي تاء جماع ينبغي أن تكون خفضًا في النصب والخفض ، فيتوهمون أنَّها هاء ، وأنَّ الألف قبلها من الفعل ، وأنشدني بعضهم :

إذا ما جَلاهَا بالإيَام تحيَّزت ثُباتاً عليهَا ذُلها واكتئابُها[3]

وقال أبو الجراح في كلامه : ما من قوم إلاَّ وقد سمعنا لغاتَهم - قال قال الفراء: رجع أبو الجراح في كلامه عن قول لغاتَهم - ولا يجوز ذلك في الصالحات والأخوات ؛ لأنَّها تامة لم يُنقص من واحدها شيء ، وما كان من حرف نُقِص من أوّله مثل زنة ، ولِدة ، ودِية ، فإنَّه لا يقاس على هذا ؛ لأنَّ نقصه من أوَّله لا من لامه فما كان منه مؤنثًا ، أو مذكرًا فأجره على التام مثل الصالحين والصالحات

تقول : رأيْتُ لداتِك ولدِيكَ ، ولا تقل : لِدِيتَك ، ولا لداتَك إلاَّ أنْ يغلط بها الشاعر ، فإنَّه ربما شبّه الشيء بالشيء إذا خرج عن لفظه ، كما لم يُجْر بعضهم أبو سمَّان ، والنون من أصله من السمن لشبهه بلفظ ريّان وشبهه "[4] .

---

ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٩٣ ، وإيضاح الشعر : ١٩٥ ، والخصائص : ٣ / ٣٠٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٨ ، والتذييل والتكميل : ١ / ١٥١ ، ٣٣٥ .

(١) إيضاح الشعر : ١٩٥ .

(٢) شرح المفصل : ٥ / ٨ .

(٣) تقدم تخريجه ص : ٢٣٤ .

(٤) معاني القرآن : ٢ / ٩٣ .

ونصَّ عليه هشام الكوفي أيضًا كما في نقل أبي حيان عنه ، قال : " وقال هشام : حكى الكسائي : سمعتُ لغاتَهم ، قال : وهذا في الناقص ، ولا يجوز من هذا شيء عند البصريين ؛ لأنَّه لا فرق بين الناقص ، والتام "[1] .

وممَّن تبعهما في ذلك ابنُ مالك[2] ، وابن هشام[3] .

واحتجوا بأمرين :

١ - مشابهته للمفرد ؛ لأنَّه لم يجر مجرى الجموع في ردِّ الشيء إلى أصله ، فأشبه في ذلك ( قضاة ) في أنّه جمعٌ في آخره تاء ، ولم ترد إليه لامه المحذوفة .

٢ - أنَّ النصب فيه بالفتح كما هو أصله ، إنَّما كان جبرًا من حذف لامه وإلى هذا أشار الصبان بقوله : " قوله : ( وهشام فيما حذفت لامه ) لمشابهته المفرد حيث لم يجر على سنن الجموع في ردِّ الأشياء إلى أصولها ، وجبر الحذف لامه "[4] .

**المذهب الثالث :**

ذهب أبو علي الفارسي[5] ، وتبعه ابن جني[6] ، والأصمعي[7] ، وابن يعيش[8]، إلى أنَّ لُغات ، وثُبات ، ونحوها ليس من الجمعية في شيء ؛ إذ لو كان جمعًا لوجب فيه النصب بالكسرة مطلقًا كما هو مذهب البصريين ، والرضي[9] ، وإلى ذلك أشار الفارسي بقوله : " فإن كان المجموع مؤنثًا ألحق ألفًا وتاءً ، وكانت التاءُ مضمومة في موضع الرفع ، ومكسورة في موضع الجرِّ والنصب كالجر في هذا الجمع كما كان مثله في جمع المذكر "[10] .

ولكنَّها عنده مفردٌ ، وأصلها ( لُغوة ) ، أو ( لغية ) ، تحركت الواو ، وانفتح

(١) التذييل والتكميل : ١ / ١٥٢ .
(٢) شرح التسهيل : ١ / ٨٥ ، ٨٧ .
(٣) شرح اللمحة البدرية : ١ / ١٩٢ .
(٤) حاشية الصبان : ١ / ١٣٨ .
(٥) الإيضاح العضدي : ٦٧ - ٦٨ .
(٦) الخصائص : ١ / ٣٤ ، ١ / ٣٨٤ ، ٢ / ١٣ ، ٣ / ٣٠٤ .
(٧) التذييل والتكميل : ١ / ١٥٢ .
(٨) شرح المفصل : ٥ / ٨ - ٩ .
(٩) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٦٥ .
(١٠) الإيضاح العضدي : ٦٧ - ٦٨ .

ما قبلها ، فقُلِبَتْ ألفًا ، فصارت ( لُغات ) ، وقد أشار إلى هذا بعد ذكره البيت :

فلمَّا جَلاها بالإيام تَحَيَّزَتْ ثُباتًا عليها ذُلُّها واكْتِئابُها[١]

قال : " ثُباتٌ : جمع ثُبة . والبغداديون ينشدون : ( تَحَيَّزتْ ثُباتاً ) . وزعم سيبويه أنَّ هذه التاء لا تُفتح في موضع . وحكوا أيضًا : ( سمعتُ لُغاتَهم ) ، وهذا الذي حكوه من هذه الحكاية ، وأنشدوه من البيت لا يدل على تحريك التاء في الجمع بالفتح ، وذلك أنَّه يجوز أن يكون بَنى ( لُغةً ) على ( فُعَلة ) مثل ( نُعَرة ) ، وإن كان قد استعمل محذوفًا ، فتمَّموه كقولهم : ( مُهَاة ) ، و( مُهَىً ) ، و( حُكاة ) ، و( حُكىً ) . وقال أبو الخطاب : ( واحد الطُّلى : طلاة ) ، فكذلك ( لُغاتَهم ) يكون على ( فُعَلة ) كما قالوا في ما حكى أحمد بن يحيى ( سِمٌ ) ، و( سُمٌ ) ، و( سُماةٌ ) ، فردَّ اللاَّمَ وإن كانت قد حُذفت ، فقولهم : ( لُغاتَهم ) مثل قولهم : ( سُماةٌ ) ، وكذلك قوله :

يَعْثُرْنَ في حَدِّ الظُّباةِ كأنَّما كُسِيَتْ بُرودَ بني يَزِيدَ الأذْرُعُ[٢]

يجوز أن يكون واحدًا ، وأن يكون جميعًا ، ومثله في الحذف والإتمام قولهم : ( غَدٌ ) و( غَدْوٌ ) .

ووجهٌ آخر ، وهو أنَّه يجوز أن يكون ردَّ لامَ الفعلِ مع التاء التي في المفرد كما يردّ مع الهاء التي للجمع مثل ( أخواتٍ ) ... "[٣] .

واعترض ابن مالك على هذا الرأي :

١ - بأنَّ جمعية ( لُغات ، وثُبات ) ثابت في غير هذه الحكاية ، وهذا يردُّ قوله بأنَّها مفردة ؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى الاشتراك بين المفرد والجمع[٤] .

وردَّ عليه أبو حيان[٥] هذا الاعتراض بما أجازه هو من أنَّ ( فُلك ) مشترك بين المفرد ، والجمع .

---

(١) سبق تخريجه ص : ٢٣٤ .

(٢) من الكامل ، لأبي ذؤيب الهذلي ، في ديوان الهذليين: ١ / ١٠، وجمهرة أشعار العرب: ٢ / ٦٩١ ، ويروى فيه : ( في علق النجيع ) ، ويروى في بعض كتب النحو : ( بني تزيد ) . ينظر : المحتسب لابن جني : ٢ / ٨٨ ، والمنصف : ١ / ٢٧٩ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٧٢ .

(٣) إيضاح الشعر : ١٩٥ - ١٩٧ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٨٨ .

(٥) التذييل والتكميل : ١ / ٣٣٧ .

٢ - أنَّ التاء في ( لُغاة ) عوضٌ عن اللاَّم المحذوفة ، فلو رُدَّت ؛ لأدى ذلك إلى الجمع بين العوض ، والمعوض عنه ، وهو ممنوع[1] .

ورُدَّ اعتراضه هذا أيضًا بأنَّ التاء في ( لُغاة ، أو لغوة ) ليست عوضًا عن اللاَّم ، بل هي للدلالة على الإفراد كما هي التاء في ( قناة ، وحصاة ) ، وعليه ، فلا جمع بين العوض والمعوض عنه[2] .

٣ - ورود السماع عن العرب في نحو : ( رأيْتُ بناتَكَ ) نصٌّ ثابتٌ في الجمعية حيث لا يمكن معه ادعاء الإفراد[3] .

وردَّ الرضي أدلَّة أبي علي بإيجاز شديد ؛ إذا رأى أنَّ المعنى في ( سَمعْتُ لغاتَهم ) ، وفي ( فانفروا ثُباتًا ) الجمع[4] .

وما ردَّ به الرضيُّ أراه كافيًا لتضعيف رأي أبي علي لاسيما أنَّ أبا علي قد ذهب في أحد مؤلفاته إلى أنَّ المعنى في ( ثُبة ) المحذوفة اللاَّم معنى الجمع ، فقال :

" ... لأنَّ معنى ( ثُبة ) المحذوفة اللاَّم المجموعة على ( ثباتٍ ) معنى الجمع ، كما أنَّ معنى ( ثَوَبٍ ، وثَابَ ، وثواب ) الجمع ، ألا تراهم قالوا : ثبيَّتُ الرجلَ ، إذا جمعْتَ محاسِنَهُ ... "[5] .

ويضاف إلى هذا ما ذكره علماء اللغة في معنى ( لُغات ، وثُبات ) ، فاللغات : واحدتها لُغة ، وهي : اللَّسْنُ ، وحدُّها أصواتٌ يعبر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم ، وهي فُعْلة من لغوت أي تكلمت "[6] .

والثبات، واحدتها ثُبة ، وهي : العصبة من الفرسان ، أو الجماعة من الناس[7].

الترجيح :

بعدما سبق ذكره من مذاهب النُّحاةِ في نصب لُغات وثُبات ونحوها ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٨٨ .
(٢) التذييل والتكميل : ١ / ٣٣٧ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٨٨ .
(٤) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٦٢ .
(٥) المسائل المشكلة : ٥٣١ .
(٦) اللسان : ١٥ / ٢٥٢ ، مادة ( لغا ) .
(٧) معاني القرآن للزجاج : ٢ / ٧٥ ، وزاد المسير : ٢ / ١٥١ ، واللسان : ١٤ / ١٠٧ مادة ( ثبا ) ، وينظر : إكمال الإعلام لابن مالك : ١ / ٨٧ ، والدر المصون : ٢ / ٣٨٩ .

واستعراض أدلتهم ، تبيَّن لي أنَّ مذهب جمهور البصريين ، والرضيّ في أنَّه جمعُ مؤنثٍ سالم ، وليس بمفرد ، ولذلك نُصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، هو الرأي المتجه ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أنَّ ما ذهب إليه الفارسي ، والكوفيون مردودٌ بالسماع ، فقد سُمِعَ عن العرب في نثرهم في نحو قولهم : ( رأيْتُ بناتَك ) وهو ليس معتل الآخر ، ولا مفرد رُدَّت إليه لامه ، بل هو نصٌّ في الجمعية التي لا يمكن معها ادعاء الإفراد .

٢ - أنَّ النحويين أجمعوا على جمعية ( ثـُبات ، ولُغات ) ، وقد نصَّ على ذلك علماء اللغة ، وأشار إليه الفارسي بنفسه ، وهذا يعني أنَّه يجوز أن يكون جمعًا ، لاسيما أنَّها لو كانت مفردة لكان ينبغي أن نكتب ( لُغاه ، وثُباه ) بالهاء لا بالتاء ؛ لأنَّ الوقف يكون للمذكر ، والمؤنث معًا ، وإلى هذا أشار ابن منظور بقوله : " ومن قال لُغاتَهم بفتح التاء شبَّهها بالتاء التي يوقف عليها بالهاء "[1] .

٣ - أنَّه لـمَّا لم يُسمع ردُّ اللاَّم في ( لُغة ، وثُبة ) المحذوفة اللاَّم ، فيقال فيها : ( لُغاة ، وثُباة ) ، حكم عليها بالشذوذ حيث لم يرد بها السماع ، وإلى هذا أشار أبو حيان بقوله : " وردَّ بأنَّه لم يُسمع في لغة المحذوفة اللاَّم رد اللاَّم ، فتقول فيه لغاة "[2] .

---

(١) اللسان : ١٥ / ٢٥٣ مادة ( لغا ) ، وينظر : تعليق الفرائد : ١ / ٢٥١ .
(٢) التذييل والتكميل : ١ / ٣٣٧ .

## (٩) حكم حذف المتعجب منه في صيغة التعجب ( أفعل به )

قالَ الرضيُّ : " وعلى مذهب الأخفش ، وهو ما حكى عنه أبو علي في كتاب الشعر ، قال : جوَّز أبو الحسن حذف الفاعل خلافًا لسيبويه مستشهدًا بمثل قوله تعالى : + أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ "[١] ، فليس ما ذكره المصنف بحدٍّ تام ، إلاَّ أن يقال : هو ما غير عن صيغته لأجل حذف الفاعل "[٢] .

المناقشة :

نقل الرضي حكاية أبي علي الفارسي السابقة عن الأخفش في جواز حذف المتعجب منه - أي الفاعل - في صيغة التعجب ( أفعل به ) خلال اعتراضه على تعريف ابن الحاجب للفعل المبني للمفعول بأنَّه ما حذف فاعله ، فوصفه بأنَّه غير تام؛ وذلك لأنَّ هناك بعض المواضع الأخرى التي اطرد فيها حذف الفاعل غير هذا الموضع ، هي[٣] :

١ - فاعل المصدر ، وقد كثُر حذفه نحو قوله تعالى : + أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ "[٤] ، فـ( إطعام ) مصدر أضيف إلى الفاعل المحذوف ، وهو ضمير الغائب ، والتقدير : أو إطعامه يتيمًا .

٢ - إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقيًا ، وفصل بينه وبين فعله بـ( إلاَّ ) نحو : ( ما قامَ إلاَّ هندٌ ) ، فـ( هند ) هنا ليس فاعلاً في الحقيقة ، بل هو بدل من فاعل مقدر قبل إلاَّ ، والتقدير : ( ما قامَ أحدٌ إلاَّ هندٌ ) .

٣ - فاعل ( أفعل به ) في التعجب نحو قوله تعالى: + أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ "[٥]، فحُذف الفاعل بعد ( أبصر ) وتقديره ( بهم ) ، وفي حذفه خلاف بين النُّحاة على النحو الآتي :

**أولاً :** ذهب جمهور النُّحاة[٦] إلى جواز حذف فاعل ( أفعل به ) بشرطين[٧]

---

(١) من الآية ( ٣٨ ) من سورة مريم .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ١٤٠ .
(٣) شرح قطر الندى : ١٧٩ - ١٨٠ ، وشرحه للفاكهي : ٢ / ٦٨ .
(٤) الآيتان ( ١٤ ، ١٥ ) من سورة البلد .
(٥) من الآية ( ٣٨ ) من سورة مريم .
(٦) ينظر رأيهم في : الفوائد والقواعد : ٥٥٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٧ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ٨٩٠ - ٨٩١ ، والمساعد : ٢ / ١٥٣ ، والتصريح : ٢ / ٨٩ - ٩٠ ، وحاشية الخضري : ٢ / ٤٠ .
(٧) أوضح المسالك : ٣ / ٢٥٧ - ٢٦٠ .

:

١ - إذا دلَّ عليه دليل .

٢ - إذا كان ( أفعل ) المكسور العين معطوفًا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف في الآية السابقة ، فقد تحقق فيه الشرطان ، فجاز حذفه ، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه :

١ - بأنَّ لزومه للجرِّ كساه صورة الفضلة[1] ، فجاز حذفه .

٢ - بأنَّه كمعمول أفعْلَ في المعنى ، فحُمل عليه[2] .

ومنع سيبويه ذلك ، فقد نقل عنه الرضي ذلك كما رأينا في نصِّه في أوَّل المسألة[3] ، ونقله عنه أبو حيان[4] أيضًا ، والسيوطي [5] .

ولكنَّ الرضي عاد بعد ذلك ونسب إلى سيبويه القول بجواز حذفه ، قال : " وإذا عُلم المتعجَّب منه جاز حذفه ، نحو : لقيْتُ زيدًا وما أحسنَ ، قال تعالى : + أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ "[6] ، فلفظ ( بهم ) إنَّما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولاً ، وأمَّا عند سيبويه ، فإنَّه وإن كان فاعلاً ، والفاعل لا يجوز حذفه إلاَّ أنَّه بملازمته للجر ، وبكون الفعل قبله ، في صورة ما فاعله مضمر ، والجار والمجرور بعده مفعوله أشبه الفضلة ، فجاز حذفه ، اكتفاءً بما تقدم ، فإن لم يلزمه الجر ، كما في : ما جاءَني مِنْ رجلٍ ، وكفَى بزيدٍ ، لم يجز حذفه "[7] .

**ثانيا :** ذهب الأخفش[8] إلى جواز حذفه ، وقد نقل الرضي عنه ذلك بناء على حكاية أبي علي الفارسي كما هو في نصِّ الرضي في أول المسألة[9] ، والمتأمل لنصِّ الرضي يظن أنَّ أبا علي الفارسي كان متابعًا للأخفش في رأيه ، والصحيح أنَّ الفارسي لم يذهب مذهب الأخفش ، بل كان له رأي مخالف لما ذهب إليه الأخفش ، وهو أنَّ المحذوف هو حرف الجر ( الباء ) كما حذف من قوله تعالى : + كَفَىٰ

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٧ .
(٢) المساعد : ٢ / ١٥٣ .
(٣) ينظر نصه ص : ٢٤٠ ، ولم أقف على هذا القول لسيبويه في الكتاب .
(٤) الارتشاف : ٣ / ٣٥ .
(٥) الهمع : ٥ / ٥٩ .
(٦) من الآية ( ٣٨ ) من سورة مريم .
(٧) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ٢٥٢ .
(٨) إيضاح الشعر : ٤٧٧ ، والارتشاف : ٣ / ٣٥ .
(٩) ينظر ص : ٢٤٠ .

بِٱللَّهِ "[1] ، فاستتر الفاعل في ( أفعل ) ، وقد نصَّ على ذلك بقوله : " وقالوا : ( أحْسِنْ بزيدٍ ) ، و( أكْرِمْ بعمروٍ ) ، وفي التنزيل : + أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ "[2] ، فحذف الباء كما حُذفت من ( كفى باللهِ ) لما قيل : ( كَفَى اللهُ ) ، فاستتر الضمير في الفعل "[3] .

وإنَّما لم يجز الفارسي حذف الجار والمجرور معًا ؛ لأنَّه على رأيه لا يجوز حذف الفاعل ، وإن كان جائزًا عند بعض النُّحاة كالأخفش ، قال : " ولا يجوز حذف الجار والمجرور من حيث لم يجز حذف الفاعل .

فإن قلت : فكيف القول في قوله : + أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ "[4] ، ولم يذكر الجار والمجرور بعد ( أبصر ) كما ذُكرا بعد ( أسمع بهم ) ؟

فالقول في ذلك : إنَّ حذف الفاعل قد جاز في قول ناس من أهل النظر في العربية ، وقد ذهب أبو الحسن في بعض الأشياء إلى ذلك ، ومن لم يجز حذف الفاعل - وهو قول سيبويه جعل في قوله ( أبصر ) ضميرًا "[5] .

وردَّ ابن مالك هذا الرأي قائلاً : " ... وهذه الدعوى لا تصح ؛ لأنَّ صحتها تستلزم أن يبرز الضمير في التثنية والجمع ، كما يبرز في كفى إذا قيل في الزيدان كفى بهما فارسين ، والزيدون كفى بهم فرسانًا : الزيدان كفيا فارسين ، والزيدون كفوا فرسانًا ، ومعلوم أنَّه لا يبرز ضمير مع أفعل ، كقوله تعالى : + أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ "[6] فعلم بذلك عدم صحة الدعوى المذكورة ، ومما يدل على عدم صحتها أنَّ من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كـ( نا ) من نحو : أكْرِمْ بِنَا وأحلِمْ بِنَا ، فلو حذف الباء ، ولم يُقْصَد حذف ( نا ) لقيل ( أكرِمْ بِنَا وأحْلِمْنَا ) ؛ لأنَّ ( نا ) لا تقبل الاستتار ، والمقول إنَّما هو أكْرِمْ بِنَا وأحلِمْ بِنَا "[7] .

الترجيح :

تبيَّن مما سبق أنَّ الرأي الراجح هو رأي جمهور النُّحاة والرضي ، وهو

---

(1) من الآية ( ٤٣ ) من سورة الرعد .
(2) من الآية ( ٣٨ ) من سورة مريم .
(3) إيضاح الشعر : ٤٧٧ .
(4) من الآية ( ٣٨ ) من سورة مريم .
(5) إيضاح الشعر : ٤٧٧ .
(6) من الآية ( ٣٨ ) من سورة مريم .
(7) شرح التسهيل : ٣ / ٣٧ .

جواز حذف فاعل ( أفعل به ) في التعجب ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أنَّ المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به ، فحُذِفَ الفاعل بعد ( أبصر ) في الآية السابقة ؛ لدلالة ما قبله عليه .

٢ - أنَّ وروده على صورة الفضلة ولزوم ذلك فيه جوَّز حذفه ، لاسيما أنَّ الفضلة يجوز الاستغناء عنها في الكلام .

٣ - أنَّه أسلم المذاهب لخلوه من الاعتراضات والردود ، بخلاف مذهب الأخفش ، ومذهب الفارسي فلم يسلما من الاعتراض .

## (١٠) نوع اللام في ( نِعْمَ الرجلُ زيدٌ )

قالَ الرضيُّ : " واعلم أنَّ اللاَّم في نحو : نعمَ الرجلُ زيدٌ ، ليست لاستغراق الجنس ، كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه ، لما ذكرنا في باب المعرفة أنَّ علامة المعرف باللاَّم الاستغراقية صحة إضافة ( كلّ ) إليه ، كما في قوله تعالى : + إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِى خُسۡرٍ "[1]، ولا يصح أن يقال : نعمَ كلُّ الرجلِ زيدٌ ، وكيف يكون زيدٌ كلَّ الرجالِ؟

فإن قلت : بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة ، كما تقول : أنْتَ الرجلُ كلُّ الرجلِ .

قلت : امتناع التصريح في مثل هذا بنحو : نعمَ كلُّ الرجلِ ، يدل على أنَّه لم يُقصد به ذلك المعنى ، وكلُّ قائل بنحو : نعمَ الرجلُ ، يجد من نفسه أنَّه لا يقصد ذلك المعنى ، وأيضًا فإنَّه لا يُقصد من معنى المبالغة المذكورة إلاَّ مع التصريح بلفظ ( كل ) ، فلا يقال : أنْتَ الرجلُ بمعنى أنْتَ كلُّ الرجلِ ، بل معنى أنْتَ الرجلُ ، إذا قصدت المدح ، أنَّ من سواك كأنَّه بالنسبة إليك ليس برجل .

وليست اللام في نعمَ الرجلُ للإشارة إلى ما في الذهن ، كما قال المصنف ، لِمَا بيَّنا في باب المعرفة "[2] .

المناقشة :

( آل ) التي هي حرف تعريف على ثلاثة أقسام[3] :

عهدية ، وجنسية ، ولتعريف الحقيقة .

---

(١) الآية ( ٢ ) من سورة العصر .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ٢٥٦ .

(٣) الجنى الداني : ١٩٣ - ١٩٥ ، والمغني : ١ / ٦١ - ٦٢ .

فالعهدية : التي عُهِدَ مصحوبها ، بتقدم ذكره ، نحو : جاءني رجلٌ فأكرَمْتُ الرجلَ .

أو بحضوره حسًّا ، نحو : جاءَني هذا الرجلُ ، أو بحضوره ذهنيًّا ، نحو قوله تعالى: + إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ "[١] .

والجنسية بخلافها ، وهي إمَّا لاستغراق الأفراد ، وتخلفها كُلّ حقيقة ، نحو قولــه تعــالى : + وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفًا "[٢]، وقولــه تعــالى : + إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ "[٣]، أو لاستغراق خصائص الأفراد ، وتخلفها كلّ مجازًا ، نحو : ( أنْتَ الرجــــــــــــلُ علمًــــــــــــــا ) - أي الكامل في هذه الصفة - ، وقوله تعالى : + ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ "[٤] .

وأمَّا التي لتعريف الحقيقة ، ويقال لها : لتعريف الماهية ، وهي التي لا تخلفها كلّ حقيقة ، ولا مجازاً ، نحو : ( لا ألبسُ الثيابَ ) .

وقد اُختلِفَ فيها ، فقيل : ترجع إلى العهدية ، وقيل : ترجع إلى الجنسية ، وقيل: بل هي قسمٌ برأسها[٥] .

واُختلِفَ في اللاَّم التي في فاعل ( نعم ، وبئس ) ، نحو : ( نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ) على النحو التالي :

**المذهب الأول :** ذهبَ أكثرُ النُّحاةِ إلى أنَّ اللاَّم فيه جنسية ، ثم اختلفوا في نوعها ، فانقسموا إلى فريقين :

**ذهب الفريق الأول إلى** أنَّ اللاَّم فيه جنسية حقيقة ، فالجنس كلُّه هو الممدوح وممَّن ذهب إلى هذا المبرد[٦] ، وابن السراج[٧] ، وأبو علي الفارسي[٨] .

قال المبرد : " وإذا قلت : بئسَ الرجلُ ، فمعناه ، مذمومٌ في الرجالِ ، ثم تفسِّر مَنْ هذا المذموم ؟ بقولك : زيدٌ .

---

(١) من الآية ( ٤٠ ) من سورة التوبة .
(٢) من الآية ( ٢٨ ) من سورة النساء .
(٣) الآية ( ٢ ) من سورة العصر .
(٤) من الآية ( ٢ ) من سورة البقرة .
(٥) الجنى الداني : ١٩٤ .
(٦) المقتضب : ٢ / ١٤٠ - ١٤١ .
(٧) الأصول : ١ / ١١٢ .
(٨) المسائل المشكلة : ٢٥٠ ، والتعليقة : ١ / ٣٢٢ .

فالرجل ، وما ذكرت لك مما فيه الألف واللاّم دالٌّ على الجنس ، والمذكور بعدُ هو المختص بالحمد ، والذم ، وهذا هاهنا بمنزلة قولك : فلانٌ يفرق الأسد ، إنَّما تريد هذا الجنس، ولست تعني أسدًا معهودًا ، وكذلك : فلانٌ يحبُّ الدينارَ والدرهمَ، وأهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ ، وأهلكَ الناسَ ، الشاةُ ، والبعيرُ ، وقال عز وجل : + وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ "[1] ، فهو واقع على الجنس ، ألا تراه يقول :
+ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ "[2] "[3] .

وقال أبو علي الفارسي ، في قوله تعالى : + إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ "[4] : " فـ( الإنسانُ ) لا يخصُّ واحدًا بعينهِ كما أنَّ ( ما ) و( مَنْ ) و( الذي ) لا تخصُّ واحدةٌ منها شيئًا بعينه ، لكنَّها قد تكونُ للكثرةِ ، وللواحدِ ، فجازَ في هذه الأسماءِ المبهمةِ التي لا تختصُّ بالدَّلالةِ واحدًا بعينه كما جاز في ( الإنسان ) ونحوه من أسماءِ الأنواع "[5] .

وقال : " إذا قلت : عبدُ اللهِ نِعمَ الرجلُ ، فالرجل هو عبد الله ، ولست تريدُ أن تخبرَ عن عبدِ اللهِ بعينه ، أي ليس الرجل هو عبدُ اللهِ بعينه ، ولكنَّه يكون عبدُ اللهِ وغيره ، فالرجل أعمُّ من عبد اللهِ ، وقد عاد إلى عبد الله ذكر من الرَّجُلِ "[6] .

وتبع هذا المذهب أيضًا : ابن جني[7] ، وابن برهان العكبري[8] ، والواسطي الضرير[9] ، والجرجاني[10] ، والصيمري[11] ، وابن الخشاب[12] ، والأنباري[13] ، والعكبري[14] ، وابن يعيش[1] ، وأبو عمر الشلوبين[2] ، وابن

---

(١) الآيتان ( ١ ، ٢ ) من سورة العصر .
(٢) الآية ( ٣ ) من سورة العصر .
(٣) المقتضب : ٢ / ١٤٠ .
(٤) الآيتان ( ٢ ، ٣ ) من سورة العصر .
(٥) المسائل المشكلة : ٢٥٠ .
(٦) التعليقة : ١ / ٣٢٢ .
(٧) اللمع : ٩٨ .
(٨) شرح اللمع : ٢ / ٤١٩ .
(٩) شرح اللمع : ١٨٩ .
(١٠) المقتصد : ١ / ٣٧١ .
(١١) التبصرة والتذكرة : ١ / ٢٧٤ .
(١٢) المرتجل : ١٤٠ .
(١٣) أسرار العربية : ١٠٤ .
(١٤) اللباب : ١ / ٨٣ .

عصفور[3] ، والأبذي[4] .

واستدلَّ هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه بعدد من الأدلة ، هي :

**أولاً :** نقض الغرض : وذلك ؛ لأنَّه إذا جُعل فاعلهما خاصًا كان ذلك نقضًا للغرض ؛ إذ الغرض من وضعهما المدح العام ، والذم العام ، ولذلك خُصَّ فاعلهما باللفظ العام ليطابق معناهما .

**ثانيـا :** مطابقة اللفظ للمعنى : وذلك ليدل على أنَّ الممدوح والمذموم مستحقان للمدح والذم في ذلك الجنس كله مبالغة في المدح والذم ، فلو قلنا : نعمَ زيدٌ ، لم يكن في اللفظ ما يدل على المعنى الذي استحق به زيد المدح ؛ ولو قلنا : نعمَ الرجلُ زيدٌ ، لدلَّ ذلك على أنَّ الممدوح في الرجال هو زيد ؛ لأنَّه أُسند إلى اسم الجنس .

وإلى هذين الدليلين أشار ابن يعيش بقوله : " فإن قيل : ولم لا يكون الفاعل إذا كان ظاهرًا إلاَّ جنسيًّا قيل لوجهين :

أحدهما : ما يحكى عن الزجاج أنَّهما لـمَّا وضعا للمدح العام ، والذم العام جُعِل فاعلهما عامًا ليطابق معناهما ؛ إذ لو جعل خاصًا لكان نقضًا للغرض ؛ لأن الفعل إذا أُسند إلى عام عمَّ ، وإذا أُسند إلى خاص خصَّ ، وقد تقدم ذلك في الخطبة.

والوجه الثاني : أنَّهم جعلوه جنسًا ليدل أنَّ الممدوح ، والمذموم مستحق للمدح ، والذم في ذلك الجنس ، فإذا قلت : نعمَ الرجلُ زيدٌ ، أعلمْتَ أنَّ زيدًا الممدوح في الرجال من أجل الرجولية ، وكذلك حكم الذم ، وإذا قلت : نعم الظريفُ زيدٌ ، دلَّلت بذكر الظريف أنَّ زيدًا ممدوح في الظراف من أجل الظرف ، ولو قلت : نعمَ زيدٌ ، لم يكن في اللفظ ما يدل على المعنى الذي استحق به زيد المدح ؛ لأنَّ لفظ نعم لا يختص بنوع من المدح دون نوع ، ولفظ زيد أيضًا لا يدل إذا كان اسمًا علمًا وضع للتفرقة بينه وبين غيره ، فأسند إلى اسم الجنس ؛ ليدل على أنَّه ممدوح ، أو مذموم في نوع من الأنواع "[5] .

**ثالثًا :** مجيء فاعل نعم وبئس إمَّا معرَّفًا بالألف واللاَّم ، أو مضافًا إلى ما فيه الألف واللاَّم ، أو مضمرًا مفسّرًا باسم الجنس .

---

(1) شرح المفصل : ٧ / ١٣٠ .
(2) التوطئة : ٣٧٢ ، وشرح المقدمة الجزولية : ٣ / ٩٠٥ .
(3) شرح الجمل : ١ / ٦٠٠ - ٦٠٥ .
(4) شرح الجزولية للأبذي - رسالة دكتوراه - ٤٨٢ - ٤٨٤ .
(5) شرح المفصل : ٧ / ١٣٠ - ١٣١ .

**رابعاً :** السماع عن العرب قولهم : نِعْمَ المرأةُ ، ونَعمَتِ المرأةُ ، بإلحاق العلامة وحذفها ، وشذوذها في نحو : قامَ المرأةُ .

وإلى هذين الدليلين أشار ابنُ عصفور بقوله : " ولقائل أنْ يقولَ : وما الدليلُ على ذلك ؟ أعني على أنَّه يراد به الجنس ، فالجواب : إنَّ الذي يدل على ذلك شيئان : أحدهما التزامهم في الفاعل الألف واللاَّم ، أو الإضافة إلى ما فيه الألف واللاَّم ، أو أن يكون مضمرًا يفسره اسم الجنس ، فلولا أنَّه يراد به اسم الجنس لما التزمت فيه الألف واللاَّم الدالة على الجنس ، أو ما هو بمنزلتها .

والآخر : إنَّه يجوز في فصيح كلام العرب : نِعْمَ المرأةُ ، ونِعمَتِ المرأةُ بإلحاق العلامة وحذفها ، ولا يجوز : قامَ المرأةُ ، إلاَّ شذوذًا ، نحو ما حكى من كلامهم : قال فلانةُ[(١)] ، فلولا أنَّه بمعنى الجنس لما ساغ ذلك ، فيكون إذ ذاك بمنزلة : قالَ النساءُ ، وقالتِ النساءُ ، في أنَّه حمل تارة على معنى جمع ، ولم تلحق العلامة ، وتارة على معنى الجماعة فلحقت العلامة ... "[(٢)] .

وقد ردَّ الرضيّ رأي هؤلاء ممثلاً إيَّاهم بأبي علي الفارسي ، وذلك لأنَّه لا يصلح أن نقول : نعمَ كلُّ الرجلِ زيدٌ ، فكيف يكونُ زيدٌ كلَّ الرجالِ ؟ فهو يرى أنَّ صحة اللاَّم الاستغراقية أن تضاف ( كل ) إليها ، كما هي في قوله تعالى : + إِنَّ ٱلۡإِنسَـٰنَ لَفِى خُسۡرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ "[(٣)] ، أي إلاَّ كلَّ واحدٍ منهم[(٤)] .

ويظهر رأيه بوضوح في نصِّه السابق في أول المسالة[(٥)] .

**ذهب الفريق الثاني إلى :**

أنَّ اللاَّم فيه جنسية مجازًا في الدلالة على الكمال ، وممَّن قال بذلك ابنُ مالك حيثُ نصَّ عليه بقوله : " وقد استعملوا الجنسية مجازًا في الدلالة على الكمالِ مدحًا، وذمًّا نحو : ( نعمَ الرجلُ زيدٌ ، وبئسَ الرجلُ عمروٌ ) .

كأنَّه قال : نِعْمَ الجامعُ لخصالِ المدحِ زيدٌ ، وبئسَ الجامعُ لخصالِ الذمِّ عمروٌ .

أو يكونُ العمومُ قد قُصِدَ هنا على سبيلِ المبالغةِ المجازيَّة كما فعل من قال :

---

(١) حكى هذا القول سيبويه في كتابه ، فقال : " وقال بعض العرب : قال فلانة " ، وحكى في موضع آخر من الكتاب : " ذهب فلانة " .
ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٨ ، ٤٥ ، والمقتضب : ٢ / ١٤٦ ، والتصريح : ١ / ٢٧٩ .
(٢) شرح الجمل : ١ / ٦٠٣ - ٦٠٤ .
(٣) الآية ( ٢ ، ٣ ) من سورة العصر .
(٤) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٨٦ .
(٥) ينظر ص : ٢٤٥ .

( أطعمْنَا شاةً كُلَّ شاةٍ ) ، و( مررْتُ برجلٍ كُلِّ رجلٍ ) ، أي : جامع لكلِّ خصلةٍ يُمْدَحُ بها الرجالُ "[١] .

واستدلَّ ابنُ مالك بأنَّ القصدَ من المدح جعلُ المخصوص جميع الجنس مبالغة مجازًا ؛ إذ لا يقصد غير مدحه ، أو ذمه ؛ وقد بين الصبان وجه ذلك بقوله :
" ووجهه أنَّ المراد بمدخولها الفرد المعين مدعى أنَّه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكمالات ، فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصدًا، ولا تبعًا "[٢].

ورُدَّ هذا الدليل كما بدا من نصِّ الرضي السابق[٣] ، حيث نفى كونها للاستغراق الجنسي مجازًا بدليل امتناع التصريح في مثل هذا بنحو قولهم : نعمَ كلُّ الرجلِ ، وهذا يدل على أنَّه لا يقصد به المبالغة في المدح مجازًا، فالمبالغة المذكورة هذه لا تكون إلاَّ مع التصريح بلفظ ( كل ) ، فليس المعنى بـ( أنْتَ الرجلُ ) ، ( أنْتَ كلُّ الرجلِ ) ، بل المعنى إذ قُصد المدح : أنَّ مَنْ سِواكَ كأنَّه بالنسبةِ إليكَ ليسَ برجلٍ .

**المذهب الثاني :** أنَّ اللاَّم فيه عهدية ، ثم اختلفوا أيضًا في نوعها على رأيين :

## الرأي الأول :

ويمثله سيبويه ، فقد ذهب إلى أنَّ اللاَّم فيه للعهد الذهني كما هي في قولهم : اشتريْتُ اللحمَ ، فلا يراد بها الجنس ، ولا معهودًا تقدم ، بل يُراد بها تفسير مفرد مبهم بالمخصوص بالمدح أو الذم تفخيمًا للمدح والذم ، قال : " واعلم أنَّه محالٌ أن تقول : عبدُ اللهِ نِعْمَ الرجلُ ، والرجلُ غيرُ عبد الله ، كما أنَّه محال أن تقول : عبدُ الله هو فيها ، وهو غيره "[٤] .

وتبعه ابن الحاجب موضحًا ذلك بقوله : " ووجه الإبهام فيما فيه الألفُ واللاَّمُ ، أنَّه قُصِدَ إلى معهودٍ في الذهنِ غير معينٍ في الوجود كقولك : اُدخلِ السوقَ ، وإن لم يكن بينك ، وبين مخاطبك سوقٌ معهود في الوجود ، وهذا التعريف باللاَّم ، ونحو التعريف الذي ذكرناه في باب أسامة ، وإن اختلفت جهات التعريف ، وإذا كان كذلك ثبت فيه إبهامٌ باعتبار الوجود ، والوجهُ الذي حكم بتعريفه غير الوجه الذي حكم بإبهامه ، ووزانهُ في الإبهام والتعريف قولك : قتلَ

---

(١) شرح الكافية : ١ / ٣٢٣ - ٣٢٤ .
(٢) حاشية الصبان : ٣ / ٤٢ - ٤٣ .
(٣) ينظر ص : ٢٤٥ .
(٤) الكتاب : ٢ / ١٧٧ .

فلانًا أسامةُ ، فإنَّ أسامة ههنا ، وإن كان معرفةً باعتبار الذهن إلاَّ أنَّه نكرةٌ باعتبار الوجود ، ولهذا المعنى ظنَّ بعضُ النحويين أنَّه موضوعٌ للجنس بكماله يعني المعرَّف باللاَّم كما ظنَّ بعضُهم أنَّ أسامة موضوع للجنس بكماله، وهو خطأ محضٌ في البابين جميعًا... "[1].

وقد اعترض الرضيُّ أيضًا على رأي ابن الحاجب هذا - كما يظهر في نصِّه السابق أيضًا[2] - ؛ لأنَّ اللاَّم في نعمَ الرجلُ زيدٌ ، وفي نحو : اشربِ الماءَ ، واشترِ اللحمَ ليست إشارةٌ إلى ما في ذهن المخاطب ، بل تعريف اللاَّم في مثله لفظيٌّ ، وإلى هذا أشار بقوله : " ... فعلى هذا كل كلمة إشارة إلى ما ثبت في ذهن المخاطب أنَّ ذلك اللفظ موضوعٌ له ، فلو لم نقل إلى خارج ، لدخل فيه جميع الأسماء : معارفها ونكراتها .

فتبيَّن بما ذكرنا أنَّ قول المصنف في نحو قولك : اشربِ الماءَ ، واشترِ اللحمَ ، وقوله تعالى : + أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ "[3] أنّ اللاَّم إشارة إلى ما في ذهن المخاطب من ماهية الماء ، واللحم ، والذئب ليس بشيء ؛ لأنَّ هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللاَّم ، فالحق أنَّ تعريف اللاَّم في مثله لفظي، كما أنَّ العلمية في نحو : أسامة لفظية ، كما يجيء في الأعلام "[4] .

## الرأي الثاني :

ويمثله أبو إسحاق بن ملكون[5] ، وأبو منصور الجواليقي[6] ، وأبو عبد الله الشلوبين الصغير[7] ؛ إذ ذهب هؤلاء إلى أنَّ اللاَّم فيه للعهد الخارجي ، والمعهود هو الفرد المعين الذي هو المخصوص بالمدح ، أو الذم ، فالرجل في قولنا : ( نعمَ الرجلُ زيدٌ ) هو زيد ، فوضع الظاهر موضع الضمير ؛ لزيادة التقرير ، والتفخيم .

وقد استدلَّ أصحاب هذين الرأيين بأنَّ جواز تثنية وجمع فاعل نعم وبئس المقرون بالألف واللاَّم ، ولو كانت اللاَّم فيه للجنس لما جاز تثنيته وجمعه ؛ لأنَّ

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٩٧ - ٩٨ ، وينظر : الوافية في شرح الكافية : ٣٧٥ .
(٢) ينظر ص : ٢٤٥ .
(٣) من الآية ( ١٣ ) من سورة يوسف .
(٤) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٨٤ .
(٥) الارتشاف : ٣ / ١٦ .
(٦) التصريح : ٢ / ٩٥ .
(٧) الهمع : ٣ / ٣١ .

أسماء الأجناس لا تثنى ولا تجمع إذا قُصد بها الجنس ، وإلى هذا أشار ابن الحاجب بقوله : " ألا ترى أنَّك إذا قلت : نعمَ الرجلُ ، لم تُرد جميع الرجال ، هذا مقطوع به في قصد المتكلم ، ولذلك وجب أن يكون المفسِّر له مطابقًا ، ووجب إذا قصد التثنية أن يثنى ، ولو كان على ما زعموا لوجب أن يُطابق جميع الجنس ، وأن لا يُثنَّى ،

ولا يُجمع ؛ لأنَّ أسماءَ الأجناس لا تُثنى ، ولا تُجمع إذا قُصِدَ بها الجنس "[1] .

كما وضح المرادي وجه تثنيته ، وجمعه فقال : " واستدلَّ هؤلاء بتثنيته ، وجمعه .

وعلى القول بأنَّها للاستغراق - بأنَّ المعنى أنَّ هذا المخصوص يَفْضُل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين ، أو رجالاً رجالاً .

وعلى القول بأنَّها للجنس مجازًا بأنّ كلَّ واحدٍ من الشخصين على حدته جنس ، فاجتمع جنسان فثنيا "[2] .

الترجيح :

بعد استعراض مذاهب النحويين في هذه المسألة ، وما ورد على كلِّ رأي يبدو لي أنَّ ما ذهب إليه أبو علي الفارسي ، وأتباعه من أصحاب المذهب الأول ، وهو : أنَّ اللاَّم في ( نعمَ الرجلُ زيدٌ ) ، ونحوه ، جنسية حقيقة هو الراجح ، وذلك للأسباب الآتية :

**١ - السماع :** فقد مر بنا سماع قولهم : نعمتِ المرأةُ ، ونِعْمَ المرأةُ ، بلحاق علامة التأنيث ، وحذفها ، وشذوذها في نحو : قامَ المرأةُ ، ولو لم تكن اللاَّم جنسية حقيقة لما جاز ذلك .

**٢ - الإجماع :** وذلك أنَّ جمهورَ النُّحاة أجمعوا على مجيء فاعل نعم وبئس معرفًا بالألف واللاَّم الجنسية ، أو مضافًا إلى ما فيه الألف واللاَّم ، مضمرًا مفسَّرًا باسم الجنس ، فلو لم يرد بها الجنس ، لما التزموا بها في الفاعل .

٣ - أنَّ مذهب ابن مالك لا يخرج في عمومه عن مذهب جمهور النُّحاة ، إلاَّ

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٩٨ .
(٢) توضيح المقاصد : ٢ / ٩٠٩ .

بجعلها جنسية مجازًا .

٤ - أنَّ ما ذهب إليه الرضيُّ من كون تعريف اللاَّم هنا تعريفًا لفظيًا ، يرده أنَّ الفرق بين المعرف بأل هذه ، وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد، والمطلق ، أي أنَّ ( الرجل ) موضوع للحقيقة بقيد حضورها في الذهن ، فهو معرف بأل ، في حين أنَّ ( رجل ) موضوع لمطلق الحقيقة لا باعتبار قيدٍ ، فهو اسم جنس نكرة[١] .

(١) المغني : ١ / ٦٢ .

# (١١) ليس بين الفعلية والحرفية

قالَ الرضيُّ : " وسيبويه ، والأكثرون على أنَّه فعلٌ غير متصرِّفٍ ، وقال أبو علي في أحدِ قوليهِ : إنَّه حرفٌ ؛ إذ لو كان مخفَّف ( فَعِل ) كصَيْد في صَيد ، لعادَتْ حركةُ العينِ على الياءِ عند اتصالِ الضميرِ ، كصَيَدْت ، ولو كان كهابَ لكسرت الفاء ، كهِبْتُ .

والجواب : أنَّ ذلك لمفارقته أخواته في عدم التصرُّف .

قال أبو علي : وأمَّا إلحاقُ الضمير به في : لست ، ولستما ، ولستم ، فلتشبيهه بالفعلِ ، لكونِهِ على ثلاثة ، وبمعنى ( ما ) كان وكونه رافعًا فناصبًا ، كما ألحقَ الضميرُ في : هاء ، هائيا ، هاؤوا ، هائِي ، هائِيا ، هائين ، مع كونه اسم فعل ، تشبيهًا بالفعل .

والأولى الحكم بفعليتهِ ؛ لدلالةِ اتصالِ الضمائر به عليه ، وهي لا تتصلُ بغيرِ صريحِ الفعلِ إلاَّ نادرًا ، كما ذكرنا في هاء "[١] .

المناقشة :

للنُّحاةِ في فعلية ( ليسَ ) آراءٌ ، ومذاهبُ مختلفةٌ ، حيثُ نجدهم على ثلاث فِرَقٍ ، فمنهم من قالَ إنَّها فِعْلٌ ، ومنهم من قال إنَّها حرفٌ ، ومنهم من توسَّط بين الرأيين ، فقالَ : إنَّها ليست محضةً ، في الفعليةِ ، ولا في الحرفية .

واستدلَّ كلُّ فريقٍ منهم بأدلَّةٍ وحُجَجٍ تُؤيِّدَ رأيَهُ وتَدْعَمه ، وهي :

**أولاً :** ذهبَ جمهورُ النُّحاة[٢] إلى أنَّ ( ليس ) فعلٌ ، وليست بحرفٍ ، وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله : " وقد يكونُ لكانَ موضعٌ آخرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه ، تقولُ : قد كانَ عبدُ اللهِ ، أي قد خُلِقَ عبدُ الله ، وقد كان الأمرُ ، أي وقعَ الأمرُ، وقد دام فلانٌ، أي ثبت كما تقول : رأيْتُ زيدًا ، تريدُ رؤية العين ، وكما

(١) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ٢١٢ .

(٢) الكتاب : ١ / ٤٦ ، والمقتضب : ٤ / ٨٧ ، والأصول : ١ / ٨٢ - ٨٣ ، وشرح السيرافي : ٢ / ٣٥٨ ، واللمع : ٣٦ ، والمفصل : ٣٢١ ، وأسرار العربية : ١٤٠ ، وشرح الجمل لابن خروف : ١ / ٤٣٨ ، واللباب : ١ / ١٦٥ ، والتبيين : ٣٠٨ ، والتخمير : ٣ / ٢٩٨ ، وشرح ابن القواس : ٢ / ٨٨٤ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز : ١٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١١١ - ١١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٧٨ - ٣٧٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ٥ / ٢١٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٢٣، وشرح ابن الناظم: ١٢٨ - ١٢٩ ، والمساعد : ١ / ٢٤٨ ، وشرح الأشموني : ١ / ٣١٦ .

تقـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــول :
( أنَا وجَدْتُهُ ) تريدُ وجدانَ الضَّالة ، وكما يكون أصبحَ ، وأمسى مرَّةً بمنزلة كـانَ ، ومرَّةً بمنزلة قولك استيقظُوا وناموا ، فأمَّا ليسَ فإنَّه لا يكون فيها ذلك ؛ لأنَّها وُضِعَتْ موضعًا واحدًا ، ومن ثَمَّ لم تصرَّف تصرُّفَ الفعل الآخر "[1] .

وقد استدلوا على صحة قولهم بالأدلة التالية :

١ - اتصال الضمائر بها ، فتقول : لسْتُ ، ولسْتُما ، ولسْتُم ، ولسْتُنَّ ، ولسنا ، وليسا ، وليسوا ، ولسْنَ ، وإلى هذا أشار السيرافي بقوله : " فإن قال قائل : وما الدليل على أنَّ ليس فِعْلٌ ؟ قيل له : الدليل على ذلك اتصال الضمائر بها التي لا تتصل إلاَّ بالأفعال ، كقولك : لسْتُ ، ولسْنَا ، ولسْتُم ، والقومُ ليْسُوا قائمين "[2] .

وقد ردَّ أبو علي الفارسي هذا الدليل بأنَّ هذا غير لازم ؛ لأنَّ بعض الحروف يتصل بها الضمير ، فقال : " ... إنَّها فعلٌ بدلالة أن الضمير يتعلق بها ، ويتصل ، بها ، وذلك قولك : ( ليسا ) ، و( لسن ) ، و( لست ) ، وهذا لا يلزم ، وذلك أنَّ ( هاء ) هي حرف يتصل بها الضمير ، وذلك قولك (هاؤما ) ، و( هاؤموا ) ، فلمَّا اتصل هذا بها ، ولم يكن ضميرًا ، فكذلك يتصل بـ( ليس ) ، ولا يكون ضميرًا "[3] .

٢ - لحاق علامة التأنيث بها كما تَلْحَقُ بالفعل حيث تثبت مع المؤنث ، وتسقط مع المذكر ، نحو : ليسَ زيدٌ قائمًا ، وليسَتْ هندٌ قائمةً ، كما تقول : قامَ زيدٌ ، وقامَتْ هندٌ ، بعكس الحرف ، فإنَّ علامة التأنيث تلحَقُهُ مع المؤنث ، والمذكر نحو : قامَ زيدٌ ثُمَّةَ عمرو ثُمْتَ هِنْدٌ ، وإلى هذا الدليل أشار ابن يعيش بقوله : " وتلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلاً ووقفًا نحو : ليسَتْ هندٌ قائمةً ، كما تقول : كانَتْ هندٌ قائمةً ، وليس كذلك التاء اللاحقة للأسماء ، فإنَّها تكون متحركة بحركات الإعراب نحو : قائمة ، وقاعدة ، فلمَّا وجد فيها ما لا يكون إلاَّ في الأفعال دلَّ على أنَّها فعل "[4] .

٣ - أنَّ آخرها مفتوحٌ كما في أواخر الأفعال الماضية ، وإلى هذا أشار ابن

---

(١) الكتاب : ١ / ٤٦ .
(٢) شرح السيرافي : ٢ / ٣٥٨ .
(٣) المسائل المنثورة : ٢٠٧ - ٢٠٨ .
(٤) شرح المفصل : ٧ / ١١١ - ١١٢ .

يعيش أيضًا بقوله : " ... ولأنَّ آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية ... "[1] .

٤ - جوازُ تقديمِ خبرهَا على اسمها ، وتقديمه عليها ، وإليه أشار العكبري بقوله : " ويدل على أنَّها فعل جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع ، وتقديمه عليها عند كثير منهم بخلاف ( ما ) "[2] .

٥ - أنَّها جامدة ، وغير متصرفة تصرف الأفعال ، وإليه أشار ابن مالك بقوله : " وبقولهم أقول ؛ لأنَّ ليس فعل لا يتصرف في نفسه ، فلا يتصرف في عمله كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كعسى ، ونعم ، وفعل التعجب مع أنَّ ليس شبيه بحرف لا يشبه الأفعال ... "[3] .

**ثانيا :** ذهب أبو علي الفارسي في أحد قوليه إلى أنَّ ( ليس ) حرفٌ ، وليس فعلاً ، وقد نصَّ على ذلك بقوله : " ووجه قوله : ( إنَّه بمنزلة ما ، وليس ككان وأخواتها ) أنَّ ليس ، وإن كانت قد رفعت ونصبتَ ، فليست فعلاً على الحقيقة ، ألا ترى أنَّ الفعل لا يخلو من أحد أمرين : إمَّا أنْ يكون دالاً على الحدث وأحدِ الأزمنةِ الثلاثة ، وإمّا أنْ يكونَ دالاً على أحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ مجردًا من الحدثِ ، فإذا لم يخلُ الفعل من أحد هذين القسمين ، ولم تكن ليسَ من واحدٍ منهما ، ثَبَتَ أنَّه ليس بفعلٍ ، وإنْ كانَ فيه بعض الشبهِ منه . وإذا لم يكن إيَّاهُ وقد اختصَّ بنفي الحالِ كما اختصت ( ما ) بذلك ، وكانَتْ تدخلُ على المبتدأِ والخبرِ كما كانت كذلك ، ولم يكنْ في ( ما ) إذا توسطت ( إلاَّ ) بين اسمِهَا وخبرِهَا إلاَّ الرفع ، فكذلك ليس لـمَّا لم تدخل على حدث فيما مضى كـ( ضرب ) ، و( علم ) ، ولا على ما مضى مجردًا من الحدثِ كأخواتها ، كانت بمنزلة ( ما ) . فأمَّا دلالتها على نفي الحالِ ، فهي على حد دلالة ( ما ) عليه ، وليسَ على نحو قوله تعالى : + وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ "[4] وقوله : + قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ "[5] ألا ترى أنَّه لو كان على هذا النحو لم يَعْرَ من حرفٍ للمضارعةِ يلحقه ، ومن كونه على مثال

(١) المرجع السابق : ٧ / ١١١ .
(٢) اللباب : ١ / ١٦٥ .
(٣) شرح العمدة : ١ / ٢٠٨ .
(٤) من الآية ( ١٢٤ ) من سورة النحل .
(٥) من الآية ( ١٨ ) من سورة الأحزاب .

من أمثلته ، فإذا لم يكن مثالاً للحاضر ، وثَبَتَ أنَّه لا دلالة فيه على ما مضَى ، ولا على ما لم يقع ، وخلا من ذلك ، لم يكن في الحقيقةِ فعلاً "[1] .

وممَّن ذهب مذهب الفارسي الزجاجيُّ[2] ، وابن أبي الربيع[3] ، ونسبه ابن هشام[4] في المغني لابن السَّراج ، ولعله استقى ذلك من غير الأصول ؛ لأنَّ ابن السراج قد نصَّ فيه على أنَّ ليس فعلٌ وليس بحرفٍ[5] .

ونسبه الزجاجي[6] للفراء والكوفيين ، ونُسب لابن شقير وجماعة[7] .

وقد احتجَّ الفارسي ، ومن معه بعدد من الحجج ، والأدلة ، وهي :

**١ - السماع :** فقد حكى سيبويه[8] عن العرب قولهم : ( ليسَ الطيِّبُ إلاَّ المسكُ ) بالرفع فيهما ، وإليه أشار الفارسي بقوله : " حكى سيبويه قولهم : ( ليسَ الطيِّبُ إلاَّ المسكُ ) ، وذهب فيه إلى أنَّه بمنزلة ( ما ) ، ولم يحمله على أنَّ في ( ليس ) ضمير القصة ، والحديث كما حمل قوله : ( ليس خلقَ اللهُ أشعرَ منه على هذا الضمير ) "[9] .

**٢ - القياس :** وذلك أنَّ القياس في الفعل أنْ يدل على الحدث ، والزمن ، وليس لا تدل على واحد منهما ، بل وتنفيهما كـ( ما ) النافية ، وبالتالي فهي ليست بفعلٍ ، وفيه قال الفارسي : " ومما يدل على أنَّها ليست بفعل أنَّها تدل على النفي ، ولا تدل على حدث ، ولا زمان ، والأفعال منها ما يدل على حدث وزمان ، ومنها ما يدل على زمان فقط ، فإذا كان هذا هكذا ، وتعرت ( ليس ) من المعنيين جميعًا دل هذا على أنَّها ليست بفعل "[10] .

٣ - أنَّها لا يصحُّ أن تكونَ صلةً لـ( ما ) المصدرية نحو : ( ما أحسنَ ما ليسَ زيدٌ قائمًا ) بخلاف الفعل ، فإنَّه يكون صلة لـ( ما ) ، وإليه أشار الفارسي بقوله :

---

(١) المسائل الحلبيات : ٢١٠ - ٢١١ ، وينظر : إيضاح الشعر : ١٢ - ١٣ ، والمسائل المنثورة : ٢٠٧ - ٢٠٨ ، والمسائل البصريات : ٢ / ٨٣٣ .
(٢) الجمل في النحو : ٤١ .
(٣) البسيط : ١ / ١٦٣ .
(٤) المغني : ١ / ٣٢٣ .
(٥) الأصول : ١ / ٨٢ - ٨٣ .
(٦) كتاب اللامات : ٧ .
(٧) الجنى الداني : ٤٩٤ ، والمغني : ١ / ٣٢٣ .
(٨) الكتاب : ١ / ١٤٧ .
(٩) المسائل الحلبيات : ٢١٠ .
(١٠) المسائل المنثورة : ٢٠٨ .

" ويدلك على أنَّها ليست كالأمثلة التي ذكرناها ، أنَّها لا توصل بها ( ما ) التي تكون مع الفعل في تقدير المصدر كما وصلوها بأخواتها ، ألا ترى أنَّك لا تقول : ( ما أحسنَ ما ليسَ زيدٌ قائمًا ) ، فتصل بـ( ليس ) ( ما ) ، كما لا تصلها بـ( ما ) النافية ، فهذا يُبيِّنُ أنَّها ليست بمنزلة أخواتها "[١] .

٤ - أنَّها ليست على وزن من أوزان الفعل ، وهي ( فَعُل ، وفَعَل ، وفَعِل ) فالضم لا يكون؛ لأنَّه ليس في الأفعال ما عينه ياءٌ مضمومة ، وكذلك الفتحُ والكسرُ؛ لأنَّه يجبُ أنْ تنقلب الياءُ ألفًا لتحريكها ، وانفتاح ما قبلها مثلُ خاف ، وهاب ، قال الفارسي : " وليس شيء منهن فعلاً ، ولا على وزن فعل ... "[٢] .

وردَّ ابن عصفور هذا الدليل بقوله : " أمَّا كونُها ليسَتْ على وزنِ الفعلِ في اللفظِ فإنَّه يحتملُ أنْ تكونَ مخففةً من ( فَعِلَ ) فتكون في الأصلِ ( لَيِسَ ) نحو : صَيِدَ البعيرُ ، و( فَعِلَ ) قد تُخَفَّفُ ، فيقالُ : فَعْلَ ، قال الشاعر :

لو شَهْدَ عاداً في زمانِ عادِ      لا بتزَّها مِبارِكَ الجِلادِ[٣]

والتُزِمَ فيها التخفيفُ لثقلِ الكسرةِ في الياءِ ، ولا يمكن أنْ تكونَ ( فَعَل ) في الأصلِ ؛ لأنَّ ( فَعَلَ ) لا يخفَّف ، ولا ( فَعُل ) بضم العين ؛ لأنَّ ( فَعُل ) لا يبنى مما عينه ياء "[٤] .

أمَّا الرضيُّ ، فقد ردَّ هذا الدليل من وجه آخر ، وهو كما يتضح من نصِّه السابق[٥] مفارقته أخواته في عدم التصرف ويبدو لي أن قوله هذا يعدُّ دليلاً على صحة قول أبي علي الفارسي ؛ وذلك لأنَّ الشيء إذا أشبه الشيء أُعطى حكمًا من أحكامه على حسب قوة الشبه ، وهنا الشبه ضَعُفَ بالأفعال فلم يوجب له حكمًا ، بينما قوى شبهه بحروف النفي كـ( ما ) فيُعطى حكمًا من أحكامه ، ووجه شبهها بـ( ما ) هو[٦] :

أ - الدلالةُ على النفي .

ب - نفيُ ما في الحالِ .

---

(١) إيضاح الشعر : ١٣ ، وينظر المسائل البصريات : ٢ / ٨٣٣ .
(٢) المسائل الحلبيات : ٢٢٤ .
(٣) من الرجز ، نُسب لرؤبة ، وليس في ديوانه ، ولا في الأبيات المفردة المنسوبة إليه .
روي بلا نسبة في : الكتاب : ٣ / ٢٥١ ، والإنصاف : ٢ / ٥٠٤ .
(٤) شرح الجمل : ١ / ٣٧٨ - ٣٧٩ .
(٥) ينظر ص : ٢٥٥ ، وحاشية الشمني : ٢ / ٧٣ .
(٦) الأزهية : ١٩٥ ، وأسرار العربية : ١٤٣ ، واللباب : ١ / ١٧٥ .

جـ - دخولُهَا على المبتدأِ والخبرِ .

د - دخولُ الباءِ في خبرِهَا .

٢ - أنَّها غيرُ متصرِّفةٍ ، بل جامدة كجمودِ الحروفِ .

٣ - أنَّها لا تقبلُ علاماتِ الأفعالِ كدخولِ ( قد ) عليها ، وهذا من أدلِّ علاماتِ الأفعالِ .

ثالثًا : ذهب المالقي[١] إلى أنَّ ( ليس ) ليسَتْ محضةً في الفعليةِ ، ولا محضةً في الحرفيةِ ، فإذا وُجِدَتْ بشيءٍ من خواصِّ الأفعالِ كأنْ اتصلَتْ بتاءِ التأنيثِ ، والضمير المرفوع ، أو المنصوبِ تكونُ فعلاً .

وإذا وُجِدَتْ بغيرِ خاصِّيةٍ من خواصِّ الأفعال ، فتكون حرفًا ؛ إذ هي لفظٌ يدلُّ على معنى في غيرهِ لا غير ، كـ( من ، وإلى ، ولا ، وما ) ، وشبهها ، وذلك نحو إذا دخلَتْ على الجملةِ الفعليةِ ، فهي حرفٌ لا غير كـ( ما ) النَّافيةِ ، وبذلك فإنَّ الخلافَ يكونُ منتفيًا بين سيبويه ، وأبي عليّ الفارسي ؛ لأنَّ الخلافَ بينهما يكونُ من حيثُ الإطلاقِ لاختلافِ النظرين : النظر في الأصل ، أو في المعاملة .

التزجيح :

يبدو لي ممَّا سبق أنَّ مذهب الفارسي هو المتجه ؛ لما يأتي :

**١ - السماع :** فقد سبق أن ذكرنا أنَّه قد سُمِعَ عن العرب جعلها حرفًا كـ( ما ) ، وقد حكى سيبويه عنهم ( ليسَ الطِّيبُ إلاّ المسكُ ) .

**٢ - الحمل على النظير :** وذلك أنَّ النُّحاة قد أعملوا بعض الحروف عمل الأفعال كإعمالهم ( ما ، ولا ، ولات ) المشبهات بليس عمل كان ، وأعملوا ( إنَّ وأخواتها ) عمل الفعل ، وهُنَّ حروف ولسن بأفعالٍ ، ولا على وزنٍ من أوزان الفعل ، فما المانع في أن تكون ( ليس ) حرفًا حملاً عليها[٢] .

هذا بالإضافة إلى أنَّ الشيء إذا أشبه الشيء ، فإنَّه يُعطى حكمًا من أحكامه على حسب قوة الشبه ، وهناك شبه كبير بين ( ليس ) و( ما ) في أنَّهما لا يدلان على حدث ، ولا يقترنان بزمانٍ ، بل وينفيان الحال مطلقًا ، فما المانع في أن تكون حرفًا مثلها .

---

(١) رصف المباني : ٣٦٨ - ٣٧٠ .

(٢) المسائل الحلبيات : ٢٢٤ .

## (١٢) نوع ( ما ) إذا وقعت بعد نعم وبئس

قالَ الرضيُّ : " قوله : أو بـ( ما ) مثل : + فَنِعِمَّا هِىَۖ "[١] ، اختلف في ( ما ) هذه ، فقيل : كافة هيَّأت نعم وبئس للدخول على الجمل كما في : قلَّما ، وطالما .

قال الأندلسي : هذا بعيد ؛ لأنَّ الفعل لا يكف لقوّته ، وإنَّما ذلك في الحروف ، فالأولى في طالما ، وقلَّما تكون ( ما ) مصدرية .

ويمكن أن يقال : إنَّما جاز أنْ يُكَفَّ نعم وبئس عن فعليتهما ، لعدم تصرفهما ، ومشابهتهما للحرف ، إلاَّ أنه يحتاج إلى تكلف في إضمار المبتدأ في نحو : + فَنِعِمَّا هِىَۖ "[٢] .

وقال الفراء ، وأبو علي : هي موصولة بمعنى الذي ، فاعل نعم وبئس ، والجملة بعدها صلتها ، ففي قوله تعالى : + بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ "[٣] : ما فاعل ، وأن يكفروا ، مخصوص ، وفي قوله : + إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ "[٤] ، المخصوص محذوف .

ويُضعفه : قلة وقوع الذي مصرَّحًا به فاعلاً لنعم وبئس ، ولزوم حذف الصلة بأجمعها في : + فَنِعِمَّا هِىَۖ "[٥] ؛ لأنَّ ( هي ) مخصوص ، أي نعمَ الذي فعلَهُ : الصدقات ، وكذلك قولهم : دققته دقاً نِعِمَّا "[٦] .

المناقشة :

---

(١) من الآية ( ٢٧١ ) من سورة البقرة ، وقد وردت فيها عدة قراءات فقرأها ابن كثير وورش وحفص بكسر النون والعين ، وقرأها أبو بكر وقالون وأبو عمر بكسر النون وإسكان العين ، وقرأها الباقون بفتح النون وكسر العين . التيسير في القراءات السبع للداني : ٨٤ .
(٢) من الآية ( ٢٧١ ) من سورة البقرة .
(٣) من الآية ( ٩٠ ) من سورة البقرة .
(٤) من الآية ( ٥٨ ) من سورة النساء .
(٥) من الآية ( ٢٧١ ) من سورة البقرة .
(٦) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ٢٦٧ .

إذا وقعت ( ما ) بعد نعم ، وبئس ، فتارة يليها اسمٌ ، وتارة يليها فعلٌ .

فإن وليها اسم نحو قوله تعالى : + فَنِعِمَّا هِىَۖ "[1] ، ففيها أربعة أقوال :

**الأول :** أنَّها معرفة تامة ، غير موصوفة ، ولا موصولة ، كُنِّي بها عن اسم معرفة بالألف واللاَّم مرفوع على الفاعل ، والتقدير : ( نعمَ الشيءُ هي ) ، أو ( نعمَ الشيءُ إبداؤُها ) ، فالشيء هو الفاعل كُنِّي عنه بـ( ما ) ، والمخصوص بالمدح ( هي ) ، قال سيبويه : " ونظير جعلهم ما وحدها اسمًا قولُ العرب : إنِّي ممَّا أنْ أصنعَ ، أي من الأمر أن أصنعَ ، فجُعِل ( ما ) وحدها اسمًا .

ومثل ذلك : غسلتُه غُسْلاً نِعِمَّا ، أي نِعْمَ الغسلُ "[2] .

ونقل هذا الرأي عن ابن السراج ، والفارسي[3] ، وهو أحد قولي الفراء[4] ، ونُسب للكسائي[5] ، واختاره ابن مالك أيضًا قال : " وقد يقوم مقام ذي الألف واللاَّم ( ما ) معرفة تامة ، وفاقًا لسيبويه والكسائي "[6] .

وردَّ الرضيُّ هذا الرأي ؛ لأنَّه لم يثبت مجيء ( ما ) معرفة تامة بمعنى ذي ( الشيء ) في غير هذا الموضع، إلاَّ ما حكاه سيبويه من أنَّه يقال : إنِّي ممَّا أفعلُ ذلك ، أي من الأمر ، والشأن أنْ أفعلَ ذلك ، وإن شئت قلت : إنِّي ممَّا أفعلُ ، بمعنى ربما أفعل - وقد أشار إليه بقوله : " وقال سيبويه ، والكسائي : ما ، معرفة تامة ، بمعنى ( الشيء ) ، فمعنى ( فنعمَّا هي ) : نعمَ الشيءُ هي ، فـ( ما ) هو الفاعل ؛ لكونه بمعنى ذي اللاَّم ، و( هي ) مخصوص ، ويُضعفه : عدم مجيء ( ما ) بمعنى المعرفة التامة ، أي بمعنى ذي ( الشيء ) في غير هذا الموضع إلاَّ ما حكى سيبويه أنَّه يقال ( إني ممَّا أفعل ذلك ) ، أي : من الأمرِ والشأنِ أن أفعلَ ذلك، قال : وإن شئت قلت : إني ممَّا أفعلُ ، بمعنى : ربَّما أفعل ، كما يجيء في الحروف .

بلى ، يجيء ( ما ) بمعنى ( شيء ) ، إما موصوفة نحو : + هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ "[7] ، أو غير موصوفة كما مَرَّ في الموصولات "[1] .

---

(١) من الآية ( ٢٧١ ) من سورة البقرة .
(٢) الكتاب : ١ / ٧٣ .
(٣) توضيح المقاصد : ٢ / ٩٢٠ ، والجنى الداني : ٣٣٨ .
(٤) الجنى الداني : ٣٣٨ ، والارتشاف : ٣ / ١٧ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٣ .
(٦) تسهيل الفوائد : ١٢٦ .

(٧) من الآية ( ٢٣ ) من سورة ق .

ويَرِدُ على الرضي أنَّ من حفظ حجة على من لم يحفظ ، فسيبويه نقل ذلك كما رأينا عن العرب ، فقال : " وتقول إني ممّا أن أفعلَ ذاك ، كأنَّه قال : إنّي من الأمر ، أو من الشأن أنْ أفعلَ ذاك ، فوقعت ما هذا الموقع ، كما تقول العربُ : بئسما له ، يريدون : بئس الشيء ما له ... "[٢] .

ويضاف إلى ذلك أنَّ رأيه هذا ، يُعدُّ أقلَّ الآراءِ تقديرًا ، فإذا كان المخصوص بالمدح ( هي ) يكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره ( هو ) ، وعلى هذا الإعراب نحتاج إلى تقدير واحد .

وإذا جعلناه مبتدأ مؤخرًا ، كانت الجملة الفعلية من نعم والفاعل ( نعمّا ) خبرًا مقدمًا ، فلا نحتاج إلى تقدير محذوف .

**الثاني :** أنَّها نكرة غير موصوفة ، منصوبة على التمييز ، والفاعل ضمير مستتر، والتقدير : ( نعمَ شيئًا هي ) ، ففي ( نعم ) ضمير ، و( شيئًا ) هو التمييز المفسر له ، وقوله ( هي ) هو الممدوح ، ونُسب هذا المذهب للبصريين[٣] ، وممَّن قال به أيضًا : الأخفش[٤] ، والزجاج[٥] ، والفارسي[٦] في أحد قوليه ، والزمخشري[٧] ، والتقدير على رأيهم : ( نعمَ شيئًا هي ) ، أو ( نعمَ شيئًا إبداؤها ) ، وقد أشار الفارسي إلى ذلك بقوله : " والمعنى في قوله تعالى : + إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ "[٨] أنَّ في نعم ضمير الفاعل ، و( ما ) في موضع نصب ، وهي تفسير الفاعل المضمر قبل الذكر ، فالتقدير : نعمَ شيئًا إبداؤها ، فالإبداء هو المخصوص بالمدح ، إلاَّ أنَّ المضاف حُذف ، وأُقيم المضاف إليه الذي هو ضميرُ الصدقات مقامَهُ ، فالمخصوص بالمدح هو الإبداء بالصدقات لا الصدقات ، يدلك على ذلك قوله تعالى : + وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ "[٩] ، أي : الإخفاء خيرٌ لكم ، فكما أنَّ هو ضميرُ الإخفاء ، وليس بالصدقات ، كذلك ينبغي أن يكون ضميرُ الإبداء مرادًا ، وإنَّما كان الإخفاء - والله أعلم - خيرًا ؛ لأنَّه أبعد من أن تشوب الصدقة مُراءاةٌ للناس وتصنُّع لهم فتخلُص لله سبحانه ، ولم يكن المسلمون

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٥ : ٢٦٧ - ٢٦٨ .
(٢) الكتاب : ٣ / ١٥٦ .
(٣) توضيح المقاصد : ٢ / ٩٢٠ .
(٤) معاني القرآن : ١ / ١٩١ - ١٩٢ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٧٢ - ١٧٣ .
(٦) الحجة : ٢ / ٢٩٨ ، والمسائل المشكلة : ٢٥٨ - ٢٥٩ .
(٧) الكشاف : ١ / ١٦٣ .
(٨) من الآية ( ٢٧١ ) من سورة البقرة .
(٩) من الآية( ٢٧١ ) من سورة البقرة .

إذ ذاك تسبق إليهم ظِنَّة في منع واجب "[١] .

واستدلَّ الفارسي على صحة قوله بأنَّ ما بعد ( ما ) ليس نكرةً ولا جملة ، فيكون وصفًا ، فثبت أنَّها نكرة ، وأنَّها غير موصوفة ، وقال مشيرًا إلى ذلك : " والدليل على أنَّها منكورةٌ غيرُ موصوفةٍ أنَّ صفتَها لا تخلو من أن تكون مفردًا ، أو جملة ، وإذا كان مفردًا وجب أن يكون نكرة لإبهام الموصوف ، وليس ما بعدَهُ نكرةً ، ولا جملةً فيكون وصفًا ، فقد ثبت أنَّها غيرُ موصوفةٍ ، وأنَّها منكورةٌ ، فإذا كانت منكورةً فوجب أن تكون منصوبة الموضع ، وتقديرها عندي : إن تبدو الصَّدقاتِ ، فالصدقاتُ نعمَ شيئًا ، أي : نعم الشيءُ شيئًا إبداؤها ، فحذف الإبداءُ ، وأقيمَ الضميرُ المضافُ إليه مقامَهُ للدلالة عليه "[٢] .

ويَرُدُّ هذا الرأي أنَّه لم يثبت عن النُّحاة مجيء ( ما ) نكرة غير موصوفة ، وإنَّما الثابت هو مجيئها نكرة موصوفة بمعنى ( شيء )[٣] نحو : ( رأيْتُ ما معجبًا لك ) أي شيئًا معجبًا لك .

هذا بالإضافة إلى أنَّه يحتاج إلى تقديرين إن جعلنا المخصوص بالمدح ( هي ) خبرًا لمبتدأ محذوف ، وإن جعلنا خبر المخصوص بالمدح الجملة الفعلية قبله ( نعمَّا ) احتجنا إلى تقدير واحد فقط ، وهو الفاعل .

**الثالث :** أنَّها رُكِّبت مع ( نعم ) فصارت كلمة واحدة كـ( حبذا ) و( ما ) على هذا الأساس تكون لا موضع لها من الإعراب وما بعدها الفاعل وهو ( هي ) ، والمخصوص بالمدح يكون محذوفًا ، وصاحب هذا الرأي هو الفراء ، قال : " من ذلك قول الله عز وجل : + إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ "[٤] رفعت ( هي ) بـ( نعمَّا ) ، ولا تأنيث في ( نعم ) ، ولا تثنية إذا جعلت ( ما ) صلة لها ، فتصير ( ما ) مع ( نعم ) بمنزلة ( ذا ) من ( حبذا ) ألا ترى أنَّ ( حبذا ) لا يدخلها تأنيث ، ولا جمع ، ولو جعلت ( ما ) على جهة الحشو كما تقول : عمَّا قليل آتيك ، جاز فيه التأنيث ، والجمع ، فقلت : بئسما رجلين أنتما ، وبئست ما جاريةً جاريتُك ، وسمعْتُ العربَ تقول في ( نعمَ ) المكتفية بما : بئسما تزويجٌ ، ولا مهرٌ ، فيرفعون التزويج بـ( بئسما ) "[٥] .

ويظهر من نصِّه السابق أنَّه أجاز مع ذلك مجيء ( ما ) زائدة غير كافة لنعم عن عملها ، فترفع ما بعدها على أنَّه فاعلٌ لها ، مستدلاً بقول العرب : بئسما

---

(١) الحجة : ٢ / ٢٩٨ .
(٢) المسائل المشكلة : ٢٥٨ - ٢٥٩ .
(٣) الأزهية : ٨٢ - ٨٣ .
(٤) من الآية ( ٢٧١ ) من سورة البقرة .
(٥) معاني القرآن : ١ / ٥٧ - ٥٨ .

تزويجٌ ، ولا مهرٌ .

ولكن على كلا القولين يلزمنا تقدير محذوف ، وهو المخصوص بالمدح .

**الرابع :** أنَّها كافة لـ( نعم ) عن العمل ، وإنَّما هيأت نعم للدخول على الجمل كما في ( قلَّما ، وطالما ) .

وهذا الوجه ذكره الرضي[1] ، وذكر ردَّ الأندلسي على القائلين بهذا الرأي بأنَّه بعيدٌ ؛ لأنَّ الفعل لا يكف على العمل لقوته ، وإنَّما كان ذلك في الحروف ، والأولى في طالما وقالمَّا أن تكون ( ما ) مصدرية[2] .

ثم ردَّ الرضي عليه بأنَّه يجوز أن تكف نعم وبئس عن العمل لعدم تصرفهما ، ومشابهتهما للحروف ، ولكنَّه يحتاج في هذه الحالة إلى تقدير محذوف ، وهو إضمار المبتدأ للمخصوص بالمدح ( هي )[3] .

أمَّا إن ولي ( ما ) بعد ( نعم وبئس ) فعل نحو قوله تعالى : + بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ "[4] ، وقوله تعالى : + إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ "[5] ، ففيها سبعة أقوال ، هي :

**الأول :** أنَّها معرفة تامة غير موصوفة ، ولا موصولة ، فاعل بمعنى الشيء ، والتقدير : ( بئسَ الشيءُ ) ، والمخصوص بالذم محذوف والتقدير : ( أي شيء اشتروا به أنفسهم ) ، وإليه أشار سيبويه بقوله : " وقال جلَّ ذكرُه : + بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ "[6] ، ثم قال : ( أن يكفروا ) على التفسير ، كأنَّه قيل له ما هو ؟ فقال : هو أن يكفروا "[7] .

ونُسب هذا القول للكسائي[8] ، وللمحققين من أصحاب سيبويه[9] .

---

(١) ينظر ص : ٢٦٣ .
(٢) ينظر نصه ص : ٢٦٣ .
(٣) ينظر نصه ص : ٢٦٣ .
(٤) من الآية ( ٩٠ ) من سورة البقرة .
(٥) من الآية ( ٥٨ ) من سورة النساء .
(٦) من الآية ( ٩٠ ) من سورة البقرة .
(٧) الكتاب : ٣ / ١٥٥ .
(٨) الدر المصون : ١ / ٣٠٠ .
(٩) الارتشاف : ٣ / ١٧ .

وقد سبق أن ذكرنا أنَّ الرضيَّ[1] قد ردَّ هذا الرأي بأنَّه لم يثبت مجيء ( ما ) تامة معرفة غير موصوفة ، ولا موصولة .

وذكر أيضًا أنَّه يلزم على رأيه هذا تقدير محذوف وهو المخصوص بالذم ، فقال : " وأيضًا يلزم حذف الموصوف ، أي المخصوص ، وإقامة جملة مقامه ، في نحو : + نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ "[2] ، و: + لَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ "[3] ، وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله :

أنَا ابنُ جَلاَ ، وطَلاَّعُ الثَّنَايَا[4]

فيكون التقدير : نعمَ الشيءُ شيءٌ يعظكُم به ، وبئسَ الشيءُ شيءٌ شروا به أنفسَهُم ، مع أنَّه قد جاء صريحًا في قوله :

نِعْمَ الفَتَى فَجَعَتْ بِه إخوانَهُ ... يومَ البقيع حوادثُ الأيَّامِ[5] .

أي فتىً فجعت به .

---

(١) ينظر نصه ص : ٢٦٤ .

(٢) من الآية ( ٥٨ ) من سورة النساء .

(٣) من الآية ( ٩٠ ) من سورة البقرة .

(٤) من الوافر ، لسحيم بن وثيل .

الشاهد في قوله : ( أنا ابن جلا ) واستدلَّ به عيسى بن عمر على أنَّه إذا سُمِّي به مُنع من الصرف، وأنَّه ليس من باب الحكاية ، وسيبويه يراه جملة محكية ، والزمخشري يقول إنَّما هو مع ضميره صفة لموصوف محذوف ، ويردُ عليه أن الجملة إذا كانت صفة لمحذوف فشرط موصوفها أن يكون بعضًا من متقدم مجرور بمن ، أو في ، وهذا لم تنطبق عليه الشروط .

روي منسوبًا في : الكتاب : ٣ / ٢٠٧ ، والدرر : ١ / ٩٩ - ١٠٠ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢٥٥ - ٢٦٠ .

وبلا نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٦١ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٤٤٨ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٦٤ - ٦٥ ، ٩ / ٤٠٢ .

(٥) من الكامل ، لمحمد بن بشير الخارجي .

الشاهد فيه : أنَّ المخصوص بالمدح محذوف ، وهو موصوف بجملة أقيمت مقامه ، والتقدير : نعم الفتى فتىً فجعت به .

روي منسوبًا : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٢ / ٨٠٨ ، وخزانة الأدب : ٩ / ٤٠٢ - ٤٠٣ .

ويجوز أن يكون ( تخرج ) في قوله تعالى : + كَبُرَتۡ كَلِمَةً تَخۡرُجُ "[١] صفة مخصوص محذوف ، وأن يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف أي: قولهم. وفي قوله تعالى : + بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ "[٣] يجوز أن يكون على هذا القول ، أي كون ( ما ) بمعنى ( الشيء ) ، وقوله : + ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ "[٢] جملة متوسطة بين الفاعل ، والمذموم بيانًا لاستحقاقه الذم ، وأن يكون صفة مذموم محذوف ، فقوله : أن يكفروا ، بدل من ذلك المذموم ، أو خبر مبتدأ محذوف ، والجملة بيان للمذموم " [٣] .

الثاني : أنَّها نكرة منصوبة على التمييز ، موصوفة بالجملة الفعلية ( اشتروا ) ، والفاعل ضمير مستتر مفسَّر بالتمييز ، والمخصوص بالذم محذوف تقديره : ( شيءٌ ، أو كُفْرُ ) ، والتقدير : ( بئسَ هو شيئًا اشتروا به كفرَهُم ) ، و( أن يكفروا ) بدل من المحذوف ، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره : ( هو أن يكفروا ) ، وممَّن قال بهذا أيضًا، الأخفش[٤] ، والزجاج[٥] ، والفارسي[٦] في أحد قوليه ، واختاره الزمخشري[٧] .

ويحتمل على هذا القول أن يكون ( أن يكفروا ) هو المخصوص بالذم ، وهو خبر لمبتدأ محذوف تقدير ( هو ) .

وقد جوَّز الفارسي مع هذا الوجه وجهًا آخر ( لما ) ، وهو جعلها موصولة ، وسيأتي ذكره ، فيما بعد[٨] ، قال الفارسي : " فقوله : + بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ "[٩] يجوز عندي أن تكون ( ما ) موصولة ، وموضعها رفعٌ بكونها فاعلة لبئس ، ويجوز أن تكون منكورة ، ويكون ( اشتروا ) صفة غير

(١) من الآية ( ٥ ) من سورة الكهف .
(٢) من الآية ( ٩٠ ) من سورة البقرة .
(٣) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ٢٦٨ - ٢٦٩ .
(٤) معاني القرآن : ١ / ١٩٢ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٧٢ .
(٦) الإغفال : ١ / ٣٥٠ .
(٧) الكشاف : ١ / ٨١ .
(٨) ينظر ص : ٢٧٢ .
(٩) من الآية ( ٩٠ ) من سورة البقرة .

صلة "[1] .

وجوَّز الفارسي الوجهين - أي كون ( ما ) معرفة موصولة ، ونكرة موصوفة - في قوله تعالى : + بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ "[2] ، وأيضًا في قوله تعالى : + إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ "[3] .

ولكن في كلتا الحالتين ، لابد من تقدير محذوف هو المخصوص بالمدح ، قال الفارسي : " فأمَّا قوله عز وجل : + إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ "[4] ، فتحتمل ( ما ) عندي وجهين ، يجوزُ أن تكون معرفةً ، ويجوز أن تكون نكرةً ، فإن حملتَهُ على أنَّه معرفةٌ كان رفعًا ، وإن لم يكن لقوله : ( يعظكم ) موضع من الإعراب ، وإن حملتَهُ على أنَّه نكرةٌ كانت منصوبةً ، وموضعُ ( يعظكم ) نصبًا ، لكونه وصفًا للاسم الموصوف ، وعلى أيِّ الوجهين حملت ( ما ) ، فلابد من معرفة مراده في المعنى محذوفة من اللفظ يختصُّ به المدح الشائع "[5] .

ولكنَّ هذا الرأي يُرَدُّ بكثرة المحذوفات والتقديرات ، ففي الآية الأولى ، نحتاج إلى تقديرين ، إضمار فاعل ، وإضمار مبتدأ للمخصوص بالذم ( أن يكفروا ) ، أمَّا إذا جعلنا المخصوص بالذم محذوفًا ، و( أن يكفروا ) بدلاً منه ، وأضمرنا الفاعل ، فعلى هذا نحتاج إلى ثلاثة تقديرات ، ولذلك فهذا الرأي بعيد لكثرة التقديرات ، والمحذوفات .

**الثالث :** أنَّها نكرة منصوبة على التمييز ، والفاعل مضمر ، والمخصوص بالذم محذوف وهو ( ما ) موصولة أخرى ، والجملة الفعلية ( اشتروا ) صلة لـ( ما ) الموصولة المحذوفة ، ونُقل هذا الرأي عن الكسائي[6] ، و( أن يكفروا ) يجوز أن تكون إمَّا بدلاً ، وإمَّا خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ( هو كفرهم ) ، وعلى هذا القول يكون للجملة بعد ( ما ) ثلاثة أوجه إعرابية :

أ - صفة لـ( ما ) وموضعها النصب .

ب - صلة لـ( ما ) المحذوفة ، فلا موضع لها من الإعراب .

جـ - صفة الشيء المحذوف المخصوص بالذم ، فموضعها رفع .

---

(١) الإغفال : ١ / ٣٥٠ .
(٢) من الآية ( ٩٠ ) من سورة البقرة .
(٣) من الآية ( ٥٨ ) من سورة النساء .
(٤) من الآية ( ٥٨ ) من سورة النساء .
(٥) المسائل المشكلة : ٢٥٢ - ٢٥٣ .
(٦) الارتشاف : ٣ / ١٨ .

وهذا الرأي بعيدٌ أيضًا لكثرة المحذوفات والتقديرات ، فيلزم فيه ثلاثة تقديرات، فالفاعل مضمر ، ومبتدأ المخصوص بالذم محذوف ، و( ما ) الموصولة محذوفة .

**الرابع :** أنَّها موصولة ، وهي المخصوص بالذم ، و( ما ) أخرى محذوفة تمييز ، والفاعل مضمر ، والتقدير : بئسَ هذا شيئًا الذي اشتروا ، ونُسب هذا الرأي للفراء[1] ، وفيه أيضًا كثير من التقديرات والمحذوفات .

**الخامس :** أنَّها اسم موصول بمعنى ( الذي ) ، صلته ( اشتروا ) مرفوع على الفاعلية ، وأغنى عن الألف واللاَّم عموم الموصول ، والجملة الفعلية بعدها صلتها - ( اشتروا ) - ، و( أن يكفروا ) المخصوص بالذم خبر لمبتدأ محذوف تقديره ( هو أن يكفروا ) ، ونُسب هذا القول لسيبويه[2] ، وللفراء[3] ، والكسائي[4] ، وهو أحد قولي الفارسي[5] ، وقد نصَّ عليه الفارسي بقوله : " فيجوز على هذا الذي أعلمتُك جوازه عندي ، أن يكون ( اشتروا ) من قوله : + بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ "[6] صلة لـ( ما ) ليست بصفة ، وأنَّ موضع ( ما ) رفع بـ( بئس ) كما أنَّ ( الرجل ) في : نعمَ الرجلُ زيدٌ ، مرفوع بـ( نعم ) ، لا أعلم شيئًا يمنع من إجازة ذلك ، ويدل على جواز ذلك ، وأنَّ الغرض أن يكون فاعل هذا الفعل مبهمًا ، وإن لم يكن فيه ألف ولام كونُ الأسماء المضافة إلى ما فيه الألف واللاَّم فاعلة لهذا الفعل نحو : نعمَ غلامُ الرجلِ ، وما أشبه ذلك من المضاف إلى ما فيه الألف واللاَّم ، فإذا جاز دخولها على اسم غير ( ما ) لا ألف ، ولا لام فيه جاز أيضًا دخولُها على ( ما ) ، وكونُ ( ما ) مبنية عليه ، وإن لم يكن فيها ألف ولام "[7] .

واستدلَّ الفارسي على صحة قوله بما يأتي :

١ - قوة الشبه بين ( ما ) واسم الجنس ، وذلك لأنَّ ( ما ) اسمٌ مبهمٌ يكون للعموم ، ولا يخصُّ واحدًا بعينه ، وأسماء الأجناس تكون أيضًا للكثرة والعموم .

هذا بالإضافة إلى أن (ما ) تكون معرفةً، وتكون نكرةً كما هي أسماء

---

(١) المرجع السابق : ٣ / ١٨ .
(٢) الدر المصون : ١ / ٣٠٠ .
(٣) معاني القرآن : ١ / ٥٧ ، وينظر : البحر المحيط : ١ / ٤٧٣ .
(٤) البحر المحيط : ١ / ٤٧٣ .
(٥) الإغفال : ١ / ٣٥٠ ، والمسائل المشكلة : ٢٥١ - ٢٥٢ .
(٦) من الآية ( ٩٠ ) من سورة البقرة .
(٧) المسائل المشكلة : ٢٥١ - ٢٥٢ .

الأجناس، وإلى هذا الدليل أشار بقوله : " ... وجهةُ جوازهِ : أنَّ ( ما ) اسمٌ مبهمٌ يقعُ على الكثرة ، ولا يخصُّ واحداً بعينه ، كما أنَّ أسماء الأجناس كذلك ، وهي تكونُ للكثرة والعموم ، كما أنَّ أسماء الأجناس كذلك ، وهي تكونُ للكثرة والعموم ، كما أنَّ أسماء الأجناس تكونُ للكثرة ... "[1] .

ثم قال : " وتكون معرفةً ونكرةً ، كما أنَّ أسماءَ الأجناس تكون معرفةً ونكرةً ، فأمَّا كونُهَا معرفةً فمأنوس به ، وأمَّا كونها نكرة فكثير أيضًا ، ذكره سيبويه في مواضعَ ، وجاء في كلامهم هي ، و( مَنْ ) نكرتين ، وجاء في التنزيل ، والشعر القديم الفصيح ... "[2] .

٢ - حمل ( ما ) على ( الذي ) ، وذلك لأنَّ أبا العباس المبرد[3] أجاز في ( الذي ) أن تلي ( نعم وبئس ) ، وذلك إذا كان عامًا غيرَ مخصص ، وإذا جاز ذلك في ( الذي ) ، فهو في ( ما ) أجوز ، فقال : " وقد أجاز أبو العباس في ( الذي ) أن تلي ( نعم ، وبئس ) ، وذلك إذا كان عامًا غيرَ مخصوصٍ ، كالذي في قوله :

+ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ "[4] ، والذي في مثل قوله : + كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا "[5] ، وإذا جاز في ( الذي ) كان في ( ما ) أجوز ؛ لأنَّ له واحداً منكورًا ، كما أنَّ لأسماء الأجناس المعرّفة باللاَّم آحادًا منكورة ، فـ( ما ) تكونُ منكورةً كاسم الجنس ، وتكونُ معرفةً ، كما أنَّ اسمَ الجنس كذلك ، وتكونُ دالَّةً على الكثرة فيما أريتُك ، كما أنَّ اسمَ الجنس كذلك ، فإذا كانت مثلَهُ ، فيما ذكرْتُ لك ، لم يمتنع أن تكونَ ( نعم ) عاملةً فيها ، فتكون فاعلتها "[6] .

٣ - ثبوت عمل ( نعم وبئس ) ، فيما لا ألف ولا لام فيه ، وذلك نحو عملها في الأسماء المضافة إلى ما فيه ألف ولام ، نحو : نعمَ غلامُ الرجلِ ، فإذا جاز دخولها على اسم خالٍ من الألف واللاَّم ، جاز دخولها على ( ما ) ، وإلى هذا الدليل أيضًا أشار بقوله : " فإن قلت : فليس فيها ألفٌ ولامٌ ، كما يكونُ في اسم الجنس في : نعمَ الرجلُ ؟

قيل : ليس المعتبرُ الألفَ واللاَّمَ ، إنَّما المعتبرُ العمومُ ، ألا ترى أنَّ ( نعم ) قد عملت فيما لا لامَ فيه نحو : ما أُضيفَ إلى ما فيه الألف واللاَّم كقولهم : نِعْمَ

---

(١) الإغفال : ١ / ٣٤٨ .
(٢) المرجع السابق : ١ / ٣٤٨ .
(٣) المقتضب : ٢ / ١٤١ .
(٤) من الآية ( ٣٣ ) من سورة الزمر .
(٥) من الآية ( ١٧ ) من سورة البقرة .
(٦) الإغفال : ١ / ٣٤٩ - ٣٥٠ .

صاحِبُ القومِ زيدٌ ، فلو لم يَجُزْ أن تعملَ إلاَّ فيما فيه الألفُ واللاَّمُ ، لم يَجُزْ هذا ، فإنَّما المعتبرُ هنا العمومُ كما أعلمْتُكَ لا الألف واللاَّم "[١] .

وقد ردَّ الرضيُّ رأي أبي علي الفارسي ، لقلة وقوع ( الذي ) مصرحًا به فاعلاً لنعم وبئس ، ولزوم حذف الصلة بأجمعها ، وقد سبق أن ذكرت نصه[٢] .

ويمكننا أنْ نردَّ على الرضي ، بما ذكره الفارسي من أدلة ، بالإضافة إلى ثبوت مجيء ( ما ) موصولة بمعنى الذي ، بالإضافة إلى خلو هذا الرأي من المحذوفات ، والتقديرات إن جعلنا المخصوص بالذم ( أن يكفروا ) مبتدًأ مؤخرًا، وجملة ( بئسما ) أي ( بئس الذي ) خبرًا مقدمًا ، والتقدير : ( أنْ يكفروا بئسَ الَّذي اشتروا به أنْفُسَهُم ) ، وإن جعلنا المخصوص بالذم ( أن يكفروا ) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره ( هو ) احتجنا إلى تقدير واحد .

**السادس :** أنَّها مصدرية ، فهي وما في حيزها في محل رفع ، والتقدير : ( بئسَ اشتراؤهم ) ، ونُسب هذا الرأي للكسائي[٣] .

واعترض عليه ابن عطية[٤] ؛ لأنَّ بئس لا تدخل على اسم معين يتعرف بالإضافة إلى الضمير .

وردَّ عليه أبو حيان بأنَّ هذا الاعتراض غير ملزم للكسائي فقال : " وما قاله لا يلزم إلاَّ إذا نصَّ على أنَّه مرفوع ببئس ، أمَّا إذا جعله المخصوص بالذم ، وجعل فاعل بئس مضمرًا ، والتمييز محذوفًا لفهم المعنى ، التقدير : بئس اشتراء اشتراؤهم ، فلا يلزم الاعتراض ، لكن يبطل هذا القول الثاني عود الضمير في به على ما ، وما المصدرية لا يعود عليها ضمير ؛ لأنَّها حرفٌ على مذهب الجمهور ، إذ الأخفش يزعم أنَّها اسم ... "[٥] .

وإنِّي في ذلك أؤيده في ردِّ هذا القول ؛ لأنَّ ( ما ) المصدرية حرفٌ ،

---

(١) المرجع الإغفال : ١ / ٣٥٠ .
(٢) ينظر ص : ٢٦٣ .
(٣) التبيان في إعراب القرآن للعكبري : ١ / ٩١ ، والدر المصون: ١ / ٣٠٠ .
(٤) البحر المحيط : ١ / ٤٧٣ .
(٥) المرجع السابق : ١ / ٤٧٣ .

وليست اسمًا بإجماع النُّحاة خلافًا للأخفش ، وابن السراج ، وبعض الكوفيين حيث ذهبوا إلى أنَّها اسم تفتقر إلى ضمير ، وقولهم هذا مردودٌ عليه[1] ، وإذا ثبت أنها حرفٌ فكيف يكون لها موضع من الإعراب ، إذ الحروف لا موضع لها من الإعراب ، بالإضافة إلى أنَّ ( ما ) المصدرية لا يكون لها موضع من الإعراب إلاَّ مع معمولها .

**السابع :** أنَّها كافة عن العمل ، حيث كفت ( نعم ، وبئس ) عن العمل ، كما كفت ( قلَّ ، وطال ) وهيأتها للدخول على الجمل الفعلية ، وقد سبق أن أشرنا إلى هذا الرأي سابقًا[2] ، وأنَّ الرضي قد ذكره ، وذكر رد الأندلسي عليه ، فلا حاجة إلى إعادته هاهنا .

ولكنه مردودٌ أيضًا لعدم ثبوت مجيء ( ما ) كافة لنعم وبئس عن العمل عند النُّحاة[3] ، بل هي تَكُفُّ عن العمل بعد ( إنَّ ) وأخواتها ، و( رُبَّ ) ، و( بعد ) ، و( قلَّ ) إذا أُريد بها النفي ، وكاف التشبيه على الأكثر ، والباء ؛ وقد تحدث فيها معنى التقليل كما ذكر ابن مالك .

الترجيح :

الذي يبدو لي بعد ما سبق ذكره من آراء النُّحاة وتوجيهاتهم لـ( ما ) بعد ( نعم وبئس ) ، أنَّها إذا وليها اسمٌ فهي معرفة تامة بمعنى الشيء ، وهو مذهب سيبويه ، خلافًا للرضي الذي ردَّ رأيه ، وذلك : للأسباب الآتية :

١ - أنَّه ورد به السماع ، فقد مرَّ بنا أنَّ سيبويه قد حكى عن العرب : بئسما له ، يريدون بئس الشيء ماله ، ومن المعلوم أنَّ من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وهذه حجة لسيبويه .

٢ - أنه بعيدٌ عن التقديرات والمحذوفات ، وذلك لأنَّنا إذا جعلنا المخصوص بالمدح ( هي ) مبتدأ مؤخرًا ، والجملة الفعلية قبله خبرًا مقدمًا ، لم تحتج إلى تقدير محذوف ، وإن جعلناه خبرًا لمبتدأ محذوف ، قدرنا هذا المبتدأ ، وبذلك فإنَّنا احتجنا إلى تقدير واحد فقط ، بخلاف بقية الآراء فإنَّها تبعد لكثرة المحذوفات والتقديرات ، وقد سبق توضيح ذلك[4] .

أمَّا إذا وليها فعل ، فهي معرفة موصولة ، أي اسم موصول بمعنى الذي كما ذهب إليه الفارسي في أحد قوليه ، خلافًا للرضي الذي ردَّ عليه رأيه ، وذلك للأسباب الآتية :

---

(١) المسائل المشكلة : ٢٥٤ ، والجنى الداني : ٣٣٢ .
(٢) ينظر ص : ٢٦٨ .
(٣) الأزهية : ٨٨ ، والجنى الداني : ٣٣٣ .
(٤) ينظر ص : ٢٦٥ .

١ - أنَّ الشيء إذا أشبه الشيء أعطى حكمًا من أحكامه على حسب قوة الشبه، وقوة الشبه بين ( ما ) واسم الجنس كبيرة فكلاهما يدل على الكثرة ، والعموم ، وكلاهما يكون معرفة ، ويكون نكرة ، فحملت ( ما ) عليه .

٢ - جواز مجيء ( الذي ) بعد نعم وبئس ، وذلك لأنَّ المبردَّ[١] أجاز ذلك إذا كان عامًا غير مخصوص كالذي في قوله تعالى : + وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ "[٢] فمعنى ( الذي ) الجنس ، وإذا جاز ذلك في ( الذي ) فمن الأولى جوازه في ( ما ) .

٣ - خلو رأيه من المحذوفات والتقديرات ، بخلاف الآراء الأخرى فهي بعيدة لكثرة التقديرات ، وقد سبق توضيح ذلك[٣] .

---

(١) المقتضب : ٢ / ١٤١ .
(٢) من الآية ( ٣٣ ) من سورة الزمر .
(٣) ينظر ص : ٢٧٥ .

المبحث الثاني : مسائل الخلاف في التراكيب اللغوية

ويشتمل هذا المبحث على اثنتي عشرة مسألة نحوية ، وهي :

١ - حكم العطف على الجملة ذات الوجهين .

٢ - إعراب المنادى المؤكد في نحو : يا زيدُ زيدُ .

٣ - إعراب المصدر الواقع حالاً .

٤ - علة منع جر البدل على اللفظ في نحو : ما جَاءَني من أحدٍ إلاّ زيدٌ .

٥ - حكم جعل الظرف والجار والمجرور من صلة المنفي المبني .

٦ - رفع ما بعد إلاّ في : ليسَ الطِّيبُ إلاّ المسكُ .

٧ - خروج ( حيث ) عن الظرفية .

٨ - الضمير العائد على الموصوف في : مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، وحسنِ وجهٍ .

٩ - إعراب المقرون بأَنْ بعد عسى .

١٠ - صلة أنْ المصدرية .

١١ - كسر همزة إنَّ في : أوّلُ ما أقولُ إنِّي أحمدُ اللهَ .

١٢ - همزة التسوية في نحو : سواءٌ عليَّ أقمْتَ أم قعدْتَ .

## (١) حكم العطف على الجملة ذات الوجهين

قالَ الرضيُّ : " وأجاب أبو علي عن اعتراض الأخفش : بأنَّ الإعراب لـمَّا لم يظهر في المعطوف عليه جاز أن يعطف عليه جملة لا إعراب لها . وأسدُّ الاعتراضات هو الأول "[١] .

المناقشة :

اختلف النحويون في جملة الاشتغال المعطوفة على جملة ذات وجهين[٢] ، اسمية الصدر بالنظر إلى مبتدئها فعلية العجز بالنظر إلى خبرها نحو : ( زيدٌ قامَ ، وعمروٌ أكْرَمْتُهُ ) .

فإن جعلنا جملة الاشتغال معطوفة على الجملة الكبرى اقتضت المناسبة الرفع ؛ لأنَّنا نكون قد عطفنا جملة اسمية على جملة اسمية بمراعاة الصدر .

وإن عطفنا على الجملة الصغرى ؛ اقتضى ذلك النصب لحصول المناسبة ؛ لأنَّنا عطفنا جملة فعلية على جملة فعلية أخرى بمراعاة عجزها .

وعليه فيجوز في ( عمرو ) الرفع والنصب على السواء ؛ إذ لكلٍّ واحدٍ منهما مرجحٌ معادلٌ للآخر ، فنقول : ( زيدٌ قامَ وعمروٌ أكرمْتُهُ ) برفع ( عمرو ) حيث عطفنا جملة اسمية كبرى ( عمرٌو أكرمْتُهُ ) على جملة اسمية أخرى كبرى مثلها ( زيدٌ قامَ ) وكلاهما لا محل لهما من الإعراب[٣] .

ونقول : ( زيدٌ قامَ ، وعمرًا أكرمْتُهُ ) بنصب ( عمرًا ) حيث عطفنا جملة فعلية صغرى ( أكرمته ) على جملة فعلية صغرى ( قامَ ) محلها الرفع على الخبرية ، والرابط بينهما[٤] إمَّا الضمير ، وإما الواو .

وذهب الأخفش[٥] ، ووافقه الزيادي[٦] ، والسيرافي[٧] إلى منع العطف على الجملة الصغرى ؛ لأنَّه لا يجوز عطف جملة لا محل لها من الإعراب على جملة لها محل ، فالجملة الصغرى لها موضع من الإعراب ، وجملة الاشتغال لا موضع

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٤٦٥ .
(٢) المغني : ٢ / ٤٤٠ ، والهمع : ١ / ٣٦ - ٣٧ .
(٣) التصريح : ١ / ٣٠٤ .
(٤) حاشية الخضري : ١ / ١٧٦ .
(٥) شفاء العليل : ١ / ٤٢٨ ، والتصريح : ١ / ٣٠٤ .
(٦) المساعد : ١ / ٤١٩ .
(٧) أوضح المسالك : ٢ / ١٧١ .

لها من الإعراب ، فمنعوا النصب لعدم حصول المناسبة بين الجملتين ، فهم يوجبون اتفاق الجملتين المعطوفة والمعطوف عليها في الفعلية ، ولما لم يحدث ذلك ، ولم تشتمل الجملة الثانية على ضمير يعود على الأولى ، ولم يعطف بينهما بالفاء ، وجب الرفع[١] .

واختاره ابن هشام قال : " ... فإن لم يكن في الثانية ضمير للأول ، ولم يعطف بالفاء ، فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب ، وهو المختار "[٢] .

وقد ردَّ النحويون رأيهم هذا :

١ - لأنَّ القراء أجمعوا على نصب ( السماء ) من قوله تعالى : + وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا "[٣] ، وهي معطوفة على ( يسجدان ) من قوله تعالى : + وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ "[٤] ، وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر ، وقد أشار إلى هذا الدليل ابن عصفور بقوله : " وهذا الذي ذهب إليه ليس بشيء ؛ لأنَّ القراء قد أجمعوا على نصب السماء من قوله عزّ اسمه : + وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ "[٥]، مع أنَّه ليس في رفعها ضمير يعود على النجم والشجر ، فإجماعهم على النصب دليل على بطلان ( قول ) من قال : إنَّ النصب في هذا وأمثاله ضعيف "[٦] .

٢ - لأنَّ النحويين لم يشترطوا ضميرًا في الثانية يعود على الأولى ، فلم يعدوا صلاحية ما بعد العاطف للخبرية شرطًا في استواء الرفع ، والنصب في هذه المسألة ، وقد نصَّ على هذا سيبويه في باب يُحْمَلُ فيه الاسم على اسم بُنِي عليه الفعل مرة ، ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل ، قال : " أي ذلك فعلت جاز ، فإن حملته على الاسم الذي بُني عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ ، يجوز فيه ما يجوز فيه إذا قلت : زيدٌ لقيْتُه ، وإن حملته على

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٦٧ .
(٢) أوضح المسالك : ٢ / ١٧١ .
(٣) من الآية ( ٧ ) من سورة الرحمن .
(٤) الآية ( ٦ ) من سورة الرحمن .
(٥) الآية ( ٧ ) من سورة الرحمن .
(٦) شرح الجمل : ١ / ٣٦٧ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٤٤ .

الذي بُني على الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله ، وجاز فيه ما جاز في الذي قبله .

وذلك قولك : عمروٌ لقيْتُه وزيدٌ كلَّمتُه ، إن حملت الكلام على الأوّل ، وإن حملته على الآخر : قلت : عمروٌ لقيْتُه وزيدًا كلمتُه "[١] .

وقد وافق أبو علي الفارسي سيبويه في جواز النصب في نحو هذا ، وقد ردَّ على الأخفش رأيه بأنَّ عدم ظهور الإعراب وتقديره في الجملة الصغرى - أي المعطوف عليها - جاز أن يعطف عليها ما لا موضع له من الإعراب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : " قال أبو علي - الفارسي - أيَّده الله اعلم أنَّ هذه الجملة وإن كان لها موضع من الإعراب ، فإنَّ ذلك الإعراب لـمَّا لم يخرج إلى اللفظ في الجملة نفسها صارت لذلك بمنزلة ما لا موضع لها ، وإذا صارت كذلك لم يمتنع أن يعطف عليها ما لا موضع له من الجمل .

ويدلك على أنَّه لـمَّا لم يظهر هذا الإعراب في لفظها صار بمنزلة ما لا إعراب لموضعه ولا حكم له أنَّ اسم الفاعل لـمَّا كان الضمير الذي يحتمله لا يظهر في اللفظ صار لا حكم له ، فصار بمنزلة ما لا ضمير فيه ... "[٢] .

وقد اعترض الرضي على تعليل أبي علي الفارسي هذا في ردِّه على الأخفش ؛ إذ رأى أن أفضل ما يعترض به على من أوجب الرفع في نحو هذا بأنَّ كون الكلام المعطوف أقرب إلى الفعلية منه إلى الاسمية .

قال الرضي : " فإن قيل : بل الرفع أولى للسلامة من الحذف والتقدير . عورض بكون الكلام المعطوف أقرب إلى الفعلية منه إلى الاسمية "[٣] .

ثم ذكر أنَّ أفضل جواب على هذا الاعتراض ما ذكره السيرافي ، قال : " وأسدُّ الاعتراضات هو الأول .

والجواب ما قال السيرافي : ثم إنَّ مثل هذا المثال أجازه سيبويه مُسويًّا بين رفع الاسم ، ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ، ومنعه الأخفش لخلو المعطوف عن الضمير "[٤] .

٣ - أن بعض النحويين ذهبوا إلى جواز عطف جملة الاشتغال على الجملة الصغرى بالواو ، وهذا ما ذهب إليه هشام الكوفي[٥] ، حيث جعل الواو كالفاء

---

(١) الكتاب : ١ / ٩١ .
(٢) المسائل البصريات : ١ / ٢١٣ .
(٣) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٤٦٤ .
(٤) المرجع السابق : ١ / ٤٦٥ .
(٥) التصريح : ١ / ٣٠٤ .

في حصول الربط ، فالواو فيها معنى الجمعية كما أنَّ الفاء فيها معنى السببية .

وذهب ابن خروف[١] تبعًا لطائفة من المتقدمين أنَّ جميع حروف العطف يحصل بها الربط .

وقد رُدَّ قول هشام السابق بأنَّ الواو إنَّما تكون للجمع في المفردات ، وقد أجاب الصبان على هذا الرد بعد إيراده بقوله : " قوله : ( وقال هشام ) هذا القول أخص من قول الفارسي ، ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كثم .

قوله : ( الواو كالفاء ) رُدَّ بأنَّ الواو إنَّما تكون للجمع في المفردات ، ولذا لم يجوزوا هذان يقوم ويقعد ، لكن ستعلم في باب العطف أنَّ كونها للجمع في المفردات فقط أحد قولين "[٢] .

الترجيح :

إنَّ الرأي المتجه في هذه المسألة فيما يبدو لي هو ما ذهب إليه جمهور النُّحاة ، وهو استواء الأمرين معًا النصب والرفع في نحو : زيدٌ قامَ وعمروٌ أكرمْتُه ، أو وعمرًا أكرمْتُه ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - إجماع القراء على نصب ( السماء ) من قوله تعالى: + وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا "[٣] وليس فيها ضمير يعود على ( النجم والشجر ) من قوله تعالى : + وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ "[٤] وقد سبق توضيح ذلك[٥] .

٢ - عدم اشتراط النحويين وجود ضمير في الثانية يعود على الأولى .

---

(١) المرجع السابق : ١ / ٣٠٤ .
(٢) حاشية الصبان : ٢ / ١١٨ ، والتصريح : ١ / ٣٠٥ .
(٣) من الآية ( ٧ ) من سورة الرحمن .
(٤) الآية ( ٦ ) من سورة الرحمن .
(٥) ينظر ص : ٢٨١ .

## (٢) إعراب المنادى المؤكد في نحو : يا زيدُ زيدُ

قالَ الرضيُّ : " وأمَّا التوكيد اللفظي ، فإنَّ حكمه في الأغلب حكم الأول إعرابًا ، وبناء نحو : يا زيدُ زيدُ ؛ لأنَّه هو لفظًا ومعنى ، فكأنَّ حرف النداء باشره لمَّا باشر الأول ، وقد يجوز إعرابه رفعًا ونصبًا ، قال رؤبة :

إنِّي وأسطارٍ سُطِّرن سَطّرا ... لقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصرا[١]

وفي جعل أبي علي ، وجار الله : يا زيدُ زيدُ ، بدلاً ، وجعل سيبويه إيَّاه عطف بيان نظرٌ ؛ لأنَّ البدل ، وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الأوَّل من غير معنى التأكيد ، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلاَّ التأكيد "[٢] .

المناقشة :

من المعلوم أنَّ المنادى قد يتبع بتابع كالبدل ، والنعت ، والتوكيد ، والعطف بنوعيه ، فإذا كان المنادى مفردًا مبنيًا نحو : ( يا زيدُ زيدُ ) وأُتبع بتابع ، فإن التابع وهو الاسم الثاني ( زيد ) يجوز فيه البناء على الضم ، ويجوز رفعه ونصبه .

أمَّا الرفع والنصب فلا خلاف فيهما بين النُّحاة[٣] ، إذ ذهبوا إلى أنَّه يرفع على أنَّه عطف بيان على اللفظ ، وينصب منونًا على أنَّه عطف بيان على الموضع - أي موضع المنادى - ؛ إذ موضعه النصب .

وأمَّا البناءُ على الضم ، فقد اختلفوا فيه ؛ فورد عنهم رأيان :

---

(١) من الرجز ، لرؤبة ، وهو في ديوانه في الأبيات المفردة المنسوبة إليه ص : ١٧٤ .
وروايته بنصب ( نصرًا ) الثانية .
ونُسب لذي الرمة في شرح شذور الذهب لابن هشام : ٣٨١ ، وليس في ديوانه .
روي منسوباً لرؤبة في : الكتاب : ١ / ١٨٥ ، والخصائص : ١ / ٣٤١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٣ ، ٣ / ٧٢ ، والمساعد : ٢ / ٥١٧ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٢٢٠ - ٢٢٣ .
وبلا نسبة في : المقتضب : ٤ / ٢٠٩ ، والإيضاح العضدي : ٢٩٢ ، والمقتصد : ٢ / ٩٢٨ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٧٠ ، ٢ / ١٠٥٢ ، والارتشاف : ٢ / ٣٧٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٦٣ - ٣٦٤ .

(٣) ينظر المراجع السابقة في حاشية رقم ( ١ ) .

## الرأي الأول :

ذهب سيبويه إلى أنَّ الاسم الثاني في نحو : ( يا زيدُ زيدُ ) يُبنى على الضم على نية تكرير حرف النداء ، والتقدير : يا زيدُ يا زيدُ ، ولكن حُذف حرف النداء ، وأصبح مؤكّدًا للأوَّل .

وقد نسب هذا المذهب لسيبويه ابن مالك[1] ، وأبو حيان[2] ، وابن عقيل[3] الذي ذكر أنَّه - أي سيبويه - حكى هذا القول عن أبي عمرو ، فقال : " وجعل المضموم على نداء ثانٍ ، مؤكّدًا للأوَّل ، وهو قول سيبويه ، وحكاه عن أبي عمرو ... "[4] .

وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله : " وتقول : يا زيدُ زيدُ الطويلُ ، وهو قول أبي عمرو ، وزعم يونس أنَّ رؤبة كان يقول : يا زيدُ زيدًا الطويلَ ، فأمَّا قول أبي عمرو، فعلى قولك : يا زيدُ الطويلُ ، وتفسيره كتفسيره "[5] .

وممَّن تبع سيبويه في هذا : ابن مالك[6] ، وابن الحاجب[7] ، والرضي[8] ، وأبو حيان[9] .

وقال ابن مالك موضحًا ذلك : " وإذا كررت منادى مفردًا نحو : يا زيدُ زيدُ ، فلك أن تضم الثاني ، وأن ترفعه ، وأن تنصبه ، فالضم على تقدير : يا زيدُ يا زيدُ ، ثم حُذف حرف النداء ، وبقي المنادى على ما كان عليه "[10] .

وقد نصَّ الرضيُّ كما هو في نصِّه السابق[11] على أنَّه توكيد لفظي ، ولكنَّه نسب إلى سيبويه القول بأنَّه عطف بيان ، والصحيح أنَّ سيبويه لم يقل ذلك في تابع المنادى المفرد المبني ، وإنَّما قاله في تابع المنادى المضاف ، وأنشد عليه قول رؤبة السابق ، فقال : " وأمَّا قول رؤبة فعلى أنَّه جعل نصرًا عطفَ البيانِ ، ونصبه ، كأنَّه على

---

(١) شرح التسهيل : ٣ / ٤٠٤ .
(٢) الارتشاف : ٣ / ١٣٤ .
(٣) المساعد : ٢ / ٥١٨ .
(٤) المرجع السابق : ٢ / ٥١٨ .
(٥) الكتاب : ٢ / ١٨٥ .
(٦) شرح التسهيل : ٣ / ٤٠٤ .
(٧) الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٢٦٥ .
(٨) ينظر نص الرضي ص : ٢٨٥ .
(٩) الارتشاف : ٣ / ١٣٤ .
(١٠) شرح التسهيل : ٣ / ٤٠٤ .
(١١) ينظر ص : ٢٨٥ .

قوله : يا زيدُ زيدًا ، وأمَّا قول أبي عمرو ، فكأنَّه استأنف النداء ، وتفسيرُ : يا زيدُ زيدُ الطويلُ ، كتفسير يا زيدُ الطويلُ ، فصار وصفُ المفرد إذا كان مفردًا بمنزلته لو كان منادىً ، وخالفَ وصفَ أمْسِ ؛ لأنَّ الرفع قد اطرد في كلِّ مفردٍ في النداء "[١] .

وأمَّا أبو حيان ، فهو موافق لسيبويه كما يظهر من نصه الآتي ولكنَّه لم يصرح حيث قال : " وتقولُ : يا زيدُ زيدُ بالضم على نداءٍ ثانٍ كأنَّه قال : يا زيدُ يا زيدُ ، وهو على رأي سيبويه "[٢] .

وقد نسب إليه البغدادي[٣] في الخزانة منع جعل الثاني توكيدًا لفظيًا ، أو بدلاً من الأول في قول رؤبة السابق ، وسيأتي ذكر هذا لاحقًا[٤] .

## الرأي الثاني :

ذهب الفارسي إلى أنَّ الاسم الثاني في نحو : ( يا زيدُ زيدُ ) يُبنى على الضم ؛ لأنَّه بدلٌ من ( زيد ) الأول ، وإليه أشار بقوله : " فأمَّا البدل ، فإنَّك تقولُ : يا زيدُ زيدُ أقبل ، فلا تُنوِّنُ زيدًا إذا أبدلت "[٥] .

وممَّن تبعه في هذا الزمخشري حيث قال : " ... إلاَّ البدل ، ونحو : زيدٌ وعمروٌ من المعطوفات ، فإنَّ حكمهما حكم المنادى بعينه ، تقول : يا زيدُ زيدُ ، ويا زيدُ وعمرو بالضم لا غير ، وكذلك يا زيدُ أو عمرو ويا زيدُ لا عمرو "[٦] .

وقد نُسب هذا القول إلى أكثر النحويين[٧] ، ولعلَّ السبب في ذلك هو ما فسَّره الجرجاني لنا في شرحه لكلام أبي علي الفارسي السابق ، حيث قال : " اعلم أنَّ البدل في حكم تكرير العامل ألا ترى إلى قوله عز وجل : + قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ "[٨] ، وذلك أن ( من آمن ) بدلٌ من قوله : ( للذينَ استَضعَفُوا ) ، وقد كُرِّر فيه اللاَّم الذي هو العاملُ في المبدل منه ، فإذا قُلْتَ : مررْتُ بزيدٍ زيدٍ ، فكأنَّك قُلْتَ : مررْتُ بزيدٍ بزيدٍ ، فقولُكَ : يا زيدُ زيدُ ، إذا أبدلت بمنزلة يا زيدُ يا زيدُ ، وإذا كان كذلك لم يكن إلاَّ الضم ؛ لأنَّ المفرد المقصود بالخطاب إذ وَلِيَ ( يا ) لم يكن فيه إلاَّ البناءُ على

---

(١) الكتاب : ٢ / ١٨٦ .
(٢) الارتشاف : ٣ / ١٣٤ .
(٣) الخزانة : ٢ / ٢٢٠ .
(٤) ينظر ص : ٢٩١ .
(٥) الإيضاح العضدي : ٢٤٧ .
(٦) المفصل : ٥٢ .
(٧) المساعد : ٢ / ٥١٨ .
(٨) الآية ( ٧٥ ) من سورة الأعراف .

الضمِّ ألا ترى أنَّ أحدًا لا يقولُ : يا زيدًا ، ويا رجلاً قاصدًا واحدًا بعينه ... "[١] .

ومع أنَّ هذا الرأي قد نُسب لكثير من النحويين ، إلاَّ أنَّه قد رُدَّ من قبل أكثر النحويين ، فردَّه ابن مالك[٢] ، وابن الحاجب[٣] ، والرضيُّ[٤] .

أمَّا ابن مالك فاعترض على هذا الرأي ، لأنَّ حق البدل أن يغاير المبدل منه بوجه من الوجوه ، واستدل على ذلك بما ذكره ابن جني ، فقال : " وأكثر النحويين يجعلون الثاني في نحو : يا زيدُ زيدُ بدلاً ، وذلك عندي غير صحيح ؛ لأنَّ حق البدل أن يغاير المبدل منه بوجه ما ؛ إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسه ، ولذلك قال ابن جني بعد ذكر قراءة يعقوب[٥] : + كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى "[٦] بالنصب ، + كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى "[٧] بدل من + كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً "[٨] ، وجاز إبدال الثانية من الأولى لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى ؛ لأنَّ جثوها ليس فيه شيء من شرح حال الجثو ، والثانية فيها ذكر السبب الداعي إلى جثوها ، وهو دعاؤها إلى ما في كتابها ، فهي الشرح من الأولى ، فلذلك أفاد إبدالها منها ، فصرح بما يقتضي أنَّ الثانية من نحو : يا زيدُ زيدُ ، لا يكون بدلاً إلاَّ بضميمة تصيره كالمغاير ، نحو أن يقال : يا زيدُ زيدُ الطويلُ ، على أنَّ اختيار سيبويه في : يا زيدُ زيدُ الطويلُ ، مع وجدان الضميم التوكيد لا الإبدال ، فإذا لم يوجد ضميم قوي داعي التوكيد ، ولم يُعدل عنه ... "[٩] .

وأمَّا ابنُ الحاجب ، فردَّ رأي أبي علي الفارسي ، والزمخشري لعدم استقامته ؛ إذ لا يصح أن يكون من باب البدل ، والأولى كما قال ابن الحاجب أن يمثل الفارسي بغيره ، فقال : " ثم مثَّل في البدل بقوله : يا زيدُ زيدُ ، وليس بمستقيم ، وقد مثَّلَ به أبو علي الفارسي ، وهذا إنَّما هو من باب التأكيد اللفظي ، والأولى أن يمثِّل بغيره ، فيُقالُ : يا رجلُ زيدُ ، أو يا زيدُ عمرو على تقدير أن يكونا اسمين له ، فإن قلت : فإذا كانا من باب التأكيد اللفظي بطلَ أن يكون التوابعُ غير البدلِ ، ونحو : زيدٌ وعمرٌو معربة لفظًا ومحلاً ، فإنَّ هذا مبنيٌّ ، فالجوابُ أنَّا لم نقصد بالتأكيد المتقدِّم إلاَّ التأكيد المعنوي لا التأكيد اللفظي ، وأمَّا التأكيد اللفظي ، فقد عُلِمَ أنَّ حكمَهُ حكمُ الأوَّل حتى كأنَّه هو ، ألا ترى أنَّك تقولُ :

---

(١) المقتصد : ٢ / ٧٧٥ - ٧٧٦ .
(٢) شرح التسهيل : ٣ / ٤٠٤ .
(٣) الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٢٦٥ .
(٤) ينظر ص : ٢٨٥ .
(٥) البحر المحيط : ٨ / ٥٠ .
(٦) من الآية ( ٢٨ ) من سورة الجاثية .
(٧) من الآية ( ٢٨ ) من سورة الجاثية .
(٨) من الآية ( ٢٨ ) من سورة الجاثية .
(٩) شرح التسهيل : ٣ / ٤٠٤ .

يا زيدَ زيدَ اليعملات ، فتأتي به على هذه الصفة ، فكذلك ههنا ، ولو بيَّن ذلك ، واستثناه مع البدل ، ونحو : زيد وعمرو ، لكان أنفى للبس ، وأبين للحكم فيه "[١] .

هذا وقد استشهد النُّحاة في هذه المسألة بقول رؤبة السابق الذي ذكره الرضيُّ في نصِّه السابق ، وهو :

إنِّي وأسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا     لقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصرَا[٢]

وممن استشهد به سيبويه[٣] ، واستشهد به كما ذكر الأعلم[٤] على أنَّ نصر الأوّل منادى ، ونصر الثاني عطف بيان على اللفظ من الأول ، و( نصرا ) الثالث عطف بيان من الأول على الموضع إذ موضع المنادى النصب .

هذا ما وجَّه به النُّحاة[٥] الشاهد في هذا البيت ، ومنعوا جعل الثاني ( نصرٌ ) والثالث ( نصرا ) بدلاً من المنادى ( نصرُ ) الأول ، كما ذهب إليه أبو علي الفارسي والزمخشري إذا لم يُنون ؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل ، فلو كُرر حرف النداء في نحو هذا لوجب البناءُ على الضم ، ولم يجز الرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع ؛ إذ عطف البيان يجوز فيه الأمران .

وإلى هذا أشار ابن بري بقوله : " فـ( نصرُ ) الأول منادى ، والثاني إن لم ينونه كان بدلاً مضمومًا ، وإن نوَّنته كان عطف بيان ، وجاز رفعه على اللفظ ، ونصبه على الموضع ؛ لأنَّه يجري مجرى الصفة ، وعلى هذا يكون الثاني هو الأول "[٦] .

أمَّا الرضيُّ فقد جعل ( نصرٌ ) الثاني توكيدًا لفظيًا من الأول المنادى ، كمايظهر من نصِّه في أول المسألة[٧] ؛ لأنَّ التوكيد اللفظي في النداء حكمه في الأغلب حكم الأول ، وهذا ما ذكره عنه البغدادي[٨] في الخزانة ، ومع أنَّه أجاز رفع ( نصر ) الثاني ونصبه ، إلاَّ أنَّه منع كونه بدلاً ، أو عطف بيان ؛ لأنَّهما يفيدان ما لا يفيده الأول من غير معنى التأكيد ، والثاني في هذا الشاهد لا يفيد إلاَّ

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٢٦٥ .
(٢) سبق تخريجه ص : ٢٨٥ .
(٣) الكتاب : ٢ / ١٨٥ - ١٨٦ .
(٤) النكت للأعلم : ١ / ٥٣٩ .
(٥) الخصائص : ١ / ٣٤١ ، وشرح المفصل : ٢ / ٣ ، ٣ / ٧٢ ، وشرح التسهيل : ٣ / ٤٠٤ - ٤٠٥ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٧٠ ، ٢ / ١٠٥٢ - ١٠٥٣ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٢١٩ - ٢٢١ .
(٦) شرح شواهد الإيضاح : ٢٤٣ - ٢٤٤ .
(٧) ينظر ص : ٢٨٥ .
(٨) خزانة الأدب : ٢ / ٢١٩ - ٢٢٠ .

التأكيد ، ولذلك فهو تأكيد لفظي .

وخالفه في ذلك أبو حيان ، فمنع أن يكون من التأكيد اللفظي ، أو البدل ، وحصره في عطف البيان ، وقد نقل عنه هذا البغدادي في الخزانة ، فقال : " ومنع أبو حيان كونه من التأكيد اللفظي ، أو البدل ، وحصره في البيان ، فقال : ( لا يجوز أن يكون نصر الثاني توكيدًا لفظيًا ، قيل : لتنوينه ، والأوّل ليس كذلك ، ورُدّ بأنَّ هذا القدر من الاختلاف مغتفر في التأكيد اللفظي ، وقيل : للاختلاف في التعريف : فيا نصرُ عُرِّف بالإقبال عليه لا بالعلمية ، والثاني معرَّف بالعلمية ، فكما لا يجوز جعلُ الثاني في : جاء الغلامُ غلامُ زيدٍ ، تأكيدًا لفظيًّا لاختلافهما في التعريف ، فكذلك هذا ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأنَّه منوَّن ، ولا نعتاً لأنَّه علم "[1] .

وردَّ البغدادي[2] قول أبي حيان هذا ؛ لأنَّ اتحاد جهة التعريف في التأكيد غير مسلمة بل فيها خلاف .

هذا وقد خولف سيبويه ومن تبعه كأبي حيان في جعل نصب ( نصر ) على أنَّه عطف بيان ، فجعله بعضهم منصوبًا على المصدر ، وقد ذكر هذا الرأي الأعلم ، قال : " وقد خولف في هذا ، فقال الأصمعي : النصرُ المعونةُ ، فهو على هذا منصوبٌ على المصدر ، كأنَّه قال : عَوْناً عَوْناً ، وقال أبو عبيدة : كان نصرُ بن سيارٍ له حاجب يُقال له : نصر ، فقال : يا نصرُ يعني حاجبَهُ ، يُغريه به "[3] .

وقيل : يصح نصبه على المدح ، أو على الذم ؛ لأنَّ الحاجب منعه من الدخول إلى الأمير[4] .

وقد روى سيبويه[5] البيت برواية أخرى بُني فيها ( نصر ) الثاني على الضم ، ورواه صاحب اللباب[6] بجر ( نصر ) الثانية ، فيكون المضاف إليه على هذا جنسًا نحو : طلحةِ الخيرِ ، وحاتمِ الجوِ .

الترجيح :

تبيَّن لي بعد الوقوف على أقوال النحويين في إعراب تابع المنادى المفرد المبهم في نحو : ( يا زيدُ زيدُ ) جواز رفعه ، ونصبه على أنَّه عطف بيان على اللفظ في الرفع ، وعلى الموضع في النصب ؛ إذ لا خلاف للنُّحاة في ذلك .

---

(١) المرجع السابق : ٢ / ٢٢٠ .
(٢) المرجع السابق : ٢ / ٢٢٠ .
(٣) النكت للأعلم : ١ / ٥٣٩ .
(٤) خزانة الأدب : ٢ / ٢٢٠ - ٢٢١ .
(٥) الكتاب لسيبويه : ٢ / ١٨٦ .
(٦) لم أقف عليه ، وينظر خزانة الأدب : ٢ / ٢٢١ .

أمَّا في حالة بنائه على الضم ، فإنَّ الرأي المتجه في ذلك هو رأي سيبويه ، وابن مالك ، ومعهم الرضي ، وذلك لأنَّ رأي الفارسي والزمخشري ضعيف للأسباب الآتية :

١ - أنَّ الشيء لا يصح أنْ يبدل من نفسه ، ولذلك لا يصح أن نبدل ( زيدًا ) الثانية من ( زيد ) الأولى في: يا زيدُ زيدُ ؛ إذ البدل لابد أن يغاير المبدل منه بوجه ما.

٢ - أنَّ البدل في حكم تكرير العامل ، وهنا لا يصح أن نكرر العامل وهو حرف النداء ( يا ) ؛ لأنَّنا لو فعلنا ذلك لكان التقدير : يا زيدُ يا زيدُ ، فيجب عليه أن يبنى الاسم الثاني على الضم ؛ لأنَّه منادى لعلم معرفة مفرد ، ولم يصح رفعه أو نصبه .

٣ - أنَّ البدل لابد أن يشتمل على ضمير يعود على المبدل منه ، وهنا البدل لم يشتمل على هذا الضمير ، فإذا سلمنا بأنَّ ( زيدًا ) الثانية بدلٌ من الأولى ، وأنَّ البدل على نية تكرار العامل لكان من جملة أخرى يخبر بها عن الأولى ، ولكنَّها خلت من الرابط ، وهذا لا يصح .

٤ - عدم سلامة هذا الرأي من القدح والاعتراض ، فقد ردَّه عدد من النُّحاة ، وقد سبق توضيح ذلك[١] .

---

(١) ينظر ص : ٢٨٨ - ٢٨٩ .

## (٣) إعراب المصدر الواقع حالاً

قالَ الرضيُّ : " وقال أبو علي : إنّ هذه المصادر منصوبة على أنَّها مفعولات مطلقة للحال المقدرة قبلها ، أي : أرسلها معتركةً العراكَ ، وافعله مجتهدًا جهدَكم ، ومطيقاً طاقتك ، ومنفردًا وحدَك ، أي انفرادك ، ورجع عائدًا عودَه ، وكلها مضافة إلى الفاعل ، فلهذا حُذف العامل وجوبًا ، كما مرَّ في باب المفعول المطلق ، فهذه المصادر ، وإن قامت مقام الأحوال : منتصبة على المصدرية ، كما ينتصب على الظرفية ، ما قام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو : زيدٌ قدَّامَك ، ولا يعرب إعراب ما قام مقامه .

وقوله : أرسلها العراك ، صدرُ بيت للبيد ، ويُروى : فأوردها العراك ، قال :

فأَرْسَلها العِراكَ ولَمْ يَذُدْهَا ولم يُشْفِقْ على نَغَص الدِّخال[١]

يصف الحمار والأتن ، والدِّخال في الورد : أن يشرب البعير ، ثم يُردَّ من العطَنَ إلى الحوض ، ويُدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ، ويقال : شُرب دخال ، ويقال : نَغص البعير ، إذا لم يتمَّ شربه ، فمعنى نَغص الدخال : عدم تمام الشرب ، أي : أوردها مرة واحدة ، ولم يَخَفْ على أنَّه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمة "[٢] .

المناقشة :

اختلف النحويون في وقوع المصدر موقع الحال ، فذهب سيبويه[٣] إلى أنَّ المصدر إذا كان غير صريح بأن يكون في موضعه ( أن والفعل ) فلا يقع موقع الحال ، وإن كان مصدرًا صريحًا وقع موقع الحال .

وأطلق ابن جني[٤] جواز وقوع المصدر موقع الحال سواء أكان صريحًا ، أو غير صريح .

---

(١) من الوافر ، للبيد بن ربيعة ، في ديوانه ص : ١٠٢ ، وروايته :

فَأَوْرَدَها العِرَاكَ ولَمْ يَذُدْهَا ولم يُشْفِقْ على نَغَص الدِّخال

روي منسوبًا في: الكتاب : ١ / ٣٧٢ ، وشرح المفصل : ٢ / ٦٢ ؛ وخزانة الأدب : ٣ / ١٩٢ - ١٩٤.

وبلا نسبة في : المقتضب : ٣ / ٢٣٧ ، والهمع : ٢ / ١٩ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٥٤ - ٥٥ .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٧٠ ، وينظر : المقتضب : ٣ / ٢٣٤ .

(٤) لم أقف عليه في كتب ابن جني ، ولكن نُسب إليه في الارتشاف : ٢ / ٣٤٣ ، والهمع : ٤ / ١٧ .

ثم اختلفوا فيما بينهم في إعرابه - أي المصدر - إذا وقع موقع الحال ، فكان لهم فيه الآراء الآتية :

**الأول :**

ذهب سيبويه[١] وجمهور البصريين[٢] إلى أنَّ المصدر الواقع موقع الحال هو حال بتأويل وصف مناسب ، قال سيبويه : " هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنَّه حال وقع فيه الأمرُ فانتصب ؛ لأنَّه موقوعٌ فيه الأمرُ .

وذلك قولك : قتلتُه صبرًا ، ولقيتُه فُجاءَةً ، ومفاجأةً ، وكفاحًا ومكافحَة ، ولقيتُه عيانًا ، وكلَّمتَهُ مشافَهةً ، وأتيتهُ ركضًا ، وعدوًا ، ومشيًا ، وأخذتُ ذلك عنه سَمْعًا وسماعًا ، وليس كل مصدر ، وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضعُ هذا الموضعَ ؛ لأنَّ المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً ... "[٣] .

وممَّن ذهب إلى هذا من النحويين : المبرد[٤] ، والزجاج[٥] ، وابن السراج[٦] ، والأعلم[٧] ، والزمخشري[٨] ، وابن يعيش[٩] ، وابن مالك[١٠] ، وابن الحاجب[١١] ، والرضيُّ[١٢] ، والمرادي[١٣] ، وأبو حيان[١٤] ، وابن هشام[١٥] ، وابن عقيل[١٦] ، والدماميني[١٧] ، والأشموني[١٨] .

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٧٠ .
(٢) المساعد : ٢ / ١٣ ، والهمع : ٤ / ١٥ .
(٣) الكتاب : ١ / ٣٧٠ - ٣٧١ .
(٤) المقتضب : ٣ / ٢٣٤ .
(٥) النكت : ١ / ٣٩٨ .
(٦) الأصول : ١ / ١٦٣ .
(٧) النكت : ١ / ٣٩٨ .
(٨) المفصل : ٧٩ - ٨٠ .
(٩) شرح المفصل : ٢ / ٩٥ .
(١٠) شرح التسهيل : ٢ / ٣٢٧ - ٣٢٨ .
(١١) الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٣٣٤ .
(١٢) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٥٣ - ٥٤ .
(١٣) توضيح المقاصد : ٢ / ٦٩٩ .
(١٤) الارتشاف : ٢ / ٣٤٢ - ٣٤٣ .
(١٥) أوضح المسالك : ٢ / ٣٠٥ - ٣٠٦ .
(١٦) المساعد : ٢ / ١٣ .
(١٧) تعليق الفرائد : ١٧٥ - ١٧٦ .
(١٨) شرح الأشموني : ٢ / ٢٨٩ .

واستدلوا على صحة رأيهم بما يأتي :

**١ - الحمل على النظير :**

وذلك أنَّ نظير وقوع المصدر حالاً ، أنَّ الخبر قد يقع مصدرًا منكرًا كثيرًا نحـــــــــــــــــــو :
( زيدٌ عدلٌ ) ، وكذلك النعت قد يقع مصدرًا منكرًا نحو : ( هذا رجلٌ عدلٌ ) ، وقد أشار إلى هذا الدماميني بقوله : " ... فالجمهور على أنَّ المصدر في ذلك كله وقع موقع الحال ، لا معمول لشيء محذوف ، ويدل على ذلك وقوعه خبرًا ، ونعتًا ، زيدٌ صومٌ ، وهذا رجلٌ عدلٌ ، ولا يمكن في ذلك تقدير عامل ، فكذا ينبغي هنا "[١] .

**الثاني :**

ذهب الأخفش[٢] إلى أنَّ هذه المصادر ونحوها منصوبة على المصدرية ، فهي مفاعيل مطلقة لأفعال محذوفة ، والتقدير : جاءَ يركضُ ركضًا ، وقتلتُهُ يصبرُ صبراً ، وهذه الجملة المحذوفة هي الحال .

ونُسب هذا المذهب للمبرد أيضًا ، وما وجدته في المقتضب يدل على أنَّه ذهب مذهب سيبويه وجمهور البصريين كما سبق ذكره[٣] ، ولكنَّه قد ألمح إليه في كلامه دون أن يصرح بأنه قد يعرب مفعولاً مطلقًا ، وقد أشار إلى ذلك الشيخ عضيمة محقق المقتضب حيث قال : " وقد جاء في كلامه عبارتان قد يفهم منهما أنَّه يعرب المصدر مفعولاً مطلقًا لفعل محذوف قال هنا : وكذلك جئْتُهُ مشيًا ؛ لأنَّ المعنى : جئْتُهُ ماشيًا ، فالتقدير : أمشي مشيًا .

وقال في الجزء الرابع ص ٥٩٩ : جاء زيدٌ مشيًا ، إنَّما معناه ماشيًا ؛ لأنَّ تقديره : جاءَ زيدٌ يمشي مشيًا .

فالعبارتان صدرهما يفيد أنَّه يعرب المصدر حالاً بتأويله بوصف ، وعجزهما يفيد أنَّ المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف "[٤] .

وممن نسب هذا الرأي للمبرد : ابن مالك[٥] ، والرضيُّ[٦] ، وابن عقيل[١] ،

---

(١) تعليق الفرائد : ٦ / ١٧٦ .
(٢) الأصول : ١ / ٦٣ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٢٧ - ٣٢٨ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٢٨٩ .
(٣) ينظر ص : ٢٩٦ .
(٤) المقتضب : ٣ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، حاشية رقم ( ٢ ) .
(٥) شرح التسهيل : ٢ / ٣٢٧ - ٣٢٨ .
(٦) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٨٠ .

والدماميني[٢] ، والأشموني[٣] .

وقد ردَّ النُّحاة هذا القول بأمرين هما :

١ - أنَّ الفعل المحذوف لا يمكن أن يفسره الفعل الأول ، هذا بالإضافة إلى أنَّ قولهم هذا يؤدي إلى إجازة ذلك في كلِّ مصدر له فعل فينبغي القياس عليه ، وعدم الاقتصار على السماع ، وقد أشار إلى هذا ابن مالك بقوله : " والأخفش والمبرد يريان أنَّ المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة ، وأنَّ قبل كلَّ واحدٍ منهما فعلاً مقدرًا هو الحال ، وليس بصحيح ؛ لأنَّه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب ، فينبغي أن يجيزوا ذلك في كلِّ مصدر له فعل ، ولا يقتصروا على السماع ، ولا يمكن أنْ يفسره الفعل الأول ؛ لأنَّ القتل لا يدل على الصبر ، ولا اللقاء على الفجاءة ، ولا الإتيان على الركوب "[٤] .

٢ - لم يقل أحد من النُّحاة بهذا سوى المبرد ، والأخفش ، وقد نقل هذا ابن عقيل ، حيث قال : " ... ولم يقل بهذا بصريٌّ ، ولا كوفيٌّ ، إلاَّ المبرد في طريق كما سيأتي ... "[٥] .

**الثالث :**

ذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ هذه المصادر ، ونحوها تعرب مفاعيل مطلقة للحال المقدرة قبلها ، وهي مضافة إلى الفاعل ، وقد نصَّ على هذا بقوله : " فإن قلْتَ : فقد قالوا : طلبتَـهُ جَهْدَكَ وطاقتَكَ ، ورجعَ عودَهُ على بدئِهِ، وأرسلَها العِراكَ، وهذه معارفُ ، وهي أحوالٌ ، فالقول أنَّ هذه الأشياء ليست أحوالاً ، وإنَّما الحالُ الفعلُ الذي وقعَتْ هذه المصادر في موضعه ، فالتقديرُ : طلبتَهُ يجتهدُ ، وأرسلَها تعتركُ ، فدلَّ جَهْدَكَ والعراكَ على يجتهدُ ، وتعتركُ ، فالفعلُ هو الحالُ في الحقيقة ، وهذه الألفاظ دالّةٌ عليه "[٦] .

واستدلَّ أبو علي الفارسي على صحة مذهبه ، بما يأتي :

**أولاً :** أنَّ الحال لا تأتي معرفة ؛ إذ لو صح مجيئها معرفة لجاءت الضمائر أحوالاً ، وكذلك أسماء الإشارة ، والموصولة ، وغيرها من المعارف ، ولذلك فإنَّ الأحوال في المثل السابقة ليست أحوالاً على ظاهرها ، بل دالَّة عليها ، وقد

---

(١) المساعد : ٢ / ١٥ .
(٢) تعليق الفرائد : ٦ / ١٧٥ - ١٧٦ .
(٣) شرح الأشموني : ٢ / ٢٨٩ .
(٤) شرح التسهيل : ٢ / ٣٢٨ .
(٥) المساعد : ٢ / ١٤ .
(٦) الإيضاح العضدي : ٢٢١ .

أشار إلى هذا الدليل بقوله : " ويدلُّ على صحة ذلك أنَّ المضمرة لم تقع أحوالاً في شيء ؛ لأنَّه لا دلالة فيها على لفظ الفعل ، كما في ألفاظ المصادر دلالةٌ عليها ، ألا ترى أنَّهم لم يُجيزوا : مروري بزيدٍ حسنٌ ، وهو بعمرٍو قبيحٌ ، وإن كان هو ضميرَ مُرُوري ؛ لأنَّ هُو لا دلالة فيه على لفظ الفعل ، كما في لفظ المصدر دلالة على لفظه . وإذا كان الأمرُ على هذا فقولُ من ذهبَ إلى أنَّ خبر كان ، والمفعول الثاني من ظننْتُ أحوالٌ فاسدٌ ؛ لأنَّه قد يقعُ مضمرًا في نحو : كُنْتُهُ ، وظَنَنْتُهُ إيَّاهُ "[1] .

وقد حاول الشيخ الجرجاني[2] توضيح مقصد أبي علي الفارسي من قوله السابق ، وهو : أنَّ هذه الأشياء إنَّما هي مصادر ، وليست أحوالاً ؛ لأنَّ الحال لا يكون مضمرًا البتة ، فقال : " اعلم أنَّه استدلَّ على أنَّ هذه الأشياء مصادر بأنَّ الحال لا يكون مضمرًا البتة ، وقصده أن يفسد ذلك من وجهين :

أحدهما : أنَّ المصدر لو كان هو الحال على الحقيقة لوجب أن يقال: جاءَني زيدٌ إيَّاه ، ويراد مثلاً : جاءَني زيدٌ الإسراع ، فيضمر لدليل جرى الذكر عليه ، فلمَّا لم يقل ذلك علمت أنَّ قولهم : فأرسلَهَا العراكَ ، صادرٌ على ما ذكرنا من قيام المصدر مقام الفعل ؛ لأنَّ لفظ المصدر يدلُّ على الفعل ، فيصحُّ أن يضمر استغناء بذكر المصدر ، ولفظ ضمير المصدر لا يدلُّ على الفعل ، فلا يجوز أن يقوم مقامه ، ويجري مجرى النائب عنه ؛ لأنَّه ليس من جنسه لفظًا وإن كان من جنسه معنى ، فلو قلت بدل قولك : أرسلَهَا العِراكَ ، العِراكُ أرسلها إيَّاه ، كنت قد وضعت موضع الفعل ما ليس من جنسه ، وذلك لا يجوز ؛ لأنَّ المصدر إنَّما ناب ذكره عن ذكر الفعل في نحو : إنَّما أنت سيرًا ، لتضمنه حروف الفعل ، ولهذا شبّهه بامتناعهم من أن يقولوا : مروري بزيدٍ حسنٌ ، وهو عمراً قبيحٌ فيعملون ضمير مروري في بعمروٍ ، كما أعملوا مروري في بزيدٍ ، وكذا لا يقال : ضربي زيدًا حسنٌ ، وهو يضمر قبيحٌ ، وذلك أنَّ المصدر إنَّما أعمل عمل الفعل لتضمنه حروفه ، ألا ترى أنَّ الضرب فيه حروف ضربَ ، وليس في ضمير المصدر لفظ الفعل ، فلا يجوز أن يعمل عمله ، فكذلك لا يجوز أن يقوم مقام الفعل ضمير المصدر ، لتعريه من حروف الفعل ، وأمَّا من جعل العراك نفسه حالاً ، وجوَّز أن يكون الحال معرفة ، فيلزمه أن يجوز إضماره نحو أن تقول إذا جرى ذكر الإسراع : جاءني زيدٌ إيَّاه ، وأرسَلَها إيَّاه ، وذلك ساقطٌ .

والوجه الثاني من الرد الذي قصده الشيخ أبو علي : أنَّ الحال لو كان لها

---

(١) الإيضاح العضدي : ٢٢١ - ٢٢٢ .
(٢) المقتصد : ١ / ٦٧٩ - ٦٨٠ .

أصل في التعريف لوجب أن يقع المضمر الذي لا يكون إلاَّ معرفة حالاً فتقول : جاءني زيدٌ إيَّاك ، وجئتني إيَّاه كما تقولُ : جاءَني زيدٌ مُشْبِهاً لك ، فلمَّا لم يقل ذلك علمت أنَّ أصل الحال التنكير ، ويدلُّك على قصده الردُّ بما ذكرناه من أنَّ الحال لو كان لها أصل في أن تقع معرفة لوجب أن يقع المضمر فيها ، أنَّه أخذ يردُّ على من يزعم أنَّ خبر كان حالٌ في قولك : كان زيدٌ قائمًا ، بأنَّهم يقولون : كُنْتُهُ فيكون المضمرُ خبر كان ، ولو كان حالاً لامتنع كما امتنع أن تقول : جئتنيه وجاء زيدٌ إيَّاي ، وذهبْتَهُ ، وكذا المفعول الثاني في باب ظننتُ نحو : ظننتُ زيدًا قائمًا ، لو كان حالاً لم يقع موقعه المضمر نحو : ظننتُ زيدًا إيَّاه فاعرفه ، فإنَّه قد وقع في كلام الشيخ أبي علي أدنى اختلاط ، وترتيبه على ما ذكرت لك "[١] .

هذا ولم أجد فيما وقع تحت يدي من مراجع في هذه المسألة أحدًا من النُّحاة قد نسب هذا المذهب إلى أبي علي الفارسي ، سوى الرضي كما ذكرنا في أول المسألة ، والبغدادي[٢] .

## الرابع :

ذهب الكوفيون[٣] إلى أنَّ هذه المصادر ، ونحوها مفاعيل مطلقة منصوبة بالأفعال التي قبلها ، وهي مفاعيل مطلقة مبينة للنوع أتت في موضع الحال ، وإنَّما العامل فيها الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر ، فقتلتُهُ صبرًا ، مثلاً في تأويل : صبرته صبرًا .

وقد رُدَّ هذا المذهب أيضًا ؛ إذ عليه منع ظاهر كما أشار الدماميني حيث قال :

" قلت : عليه منع ظاهر ؛ إذ الصبر على القتل هو الحبس عليه ، فإذن القتل أعم من الصبر عليه ؛ لأنَّه تارة يكون معه ، وتارة يكون بدونه ، فكيف يكون معنى قتله صبره "[٤] .

## الخامس :

ذهب بعض النُّحاة[٥] إلى أنَّ هذه المصادر هي مصادر على حذف مصادر ،

---

(١) المقتصد : ١ / ٦٧٩ - ٦٨٠ .
(٢) خزانة الأدب : ٣ / ١٩٣ .
(٣) توضيح المقاصد : ٢ / ٦٩٩ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٢٩١ .
(٤) تعليق الفرائد : ٦ / ١٧٨ .
(٥) الهمع : ٤ / ١٥ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٢٩١ .

والتقدير : طلعَ زيدٌ طلوعَ بغتةٍ ، وقتلته صَبْرَ صبرٍ ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

الترجيح :

تبيَّن لي بعد الوقوف على آراء النُّحاة حول إعراب المصادر الواقعة موقع الحال أنَّ الرأي المتجه هو رأي سيبويه ، وجمهور البصريين ، ومعهم الرضي ، وهو أنَّها هي الحال ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أنَّ هناك إجماعًا من النُّحاة على أنَّ المصادر قد تقع أحوالاً ، وإجماع النُّحاة حجة .

٢ - أنَّ لهذا الرأي نظائر ، فنظير وقوع المصادر أحوالاً ، وقوعها أخبارًا ، ووقوعها نعوتًا ، وقد سبق توضيح ذلك .

٣ - أنَّه خالٍ من التقدير ، وعدم التقدير أولى من التقدير .

٤ - ليس فيه حذف ، وعدم الحذف أيضًا أولى من الحذف ؛ إذ الحذف بلا دليل كما هو الحال في المذاهب الأخرى غير جائز .

## (٤) علة منع جر البدل على اللفظ في نحو :
## ( ما جاءَني من أحدٍ إلا زيدٌ )

قالَ الرضيُّ : " وقال أبو علي : إنَّما لم يجز جرّ البدل في : ما جاءني من أحدٍ إلاَّ زيدٌ ، ونصبه في : لا رجلَ إلاَّ زيدٌ ؛ لامتناع دخول ( مِنْ ) الاستغراقية على المعرفة ، وعمل ( لا ) التبرئة فيها .

ولا يطرد هذا التعليل في نحو : ما جاءَني من أحدٍ إلاَّ رجلٌ صالحٌ ، ولا يجوز جره اتفاقًا من البصريين ، ولا في نحو : لا رجلَ في الدار إلاَّ رجلٌ فاضلٌ ، فإنَّه لا يجوز إبداله على اللفظ إجماعًا .

ولنا أن نقول : إنَّما لم يجز الإبدال على لفظ اسم ( لا ) وخبر ( ما ) المذكورين؛ لأنَّ إعمالها فيما بعد ( إلاَّ ) يقتضي بقاء نفيهما بعدهما ؛ إذ لا يعملان إلاَّ للنفي ، ومجيء إلاَّ يقتضي زوال نفيهما بعدهما ، فيلزم التناقض "[١] .

المناقشة :

قد تأتي ( من ) الجارة زائدة - كما هو معلوم - للتنصيص على العموم في نحو : ( ما جاءَني من رجلٍ ) ، أو لضرب من التوكيد نحو : ( ما جاءَني من رجلٍ )[٢] ، وهي لا تأتي زائدة إلاَّ عند تحقق شروط معينة اشترطها البصريون فيها ، وهي[٣] :

١ - أن يسبقها نفيٌ ، أو نهيٌ ، أو استفهامٌ .

٢ - أن يكون مجرورها نكرة .

٣ - أن يكون المراد منها - أي النكرة - استغراق الجنس .

أمَّا الكوفيون[٤] ، فلم يشترطوا لزيادتها إلاَّ تنكير مجرورها ، وحكوا في ذلك : ( قَدْ كانَ مِنْ مَطَرٍ ) .

وخالفهم في ذلك الكسائي[٥] ، والأخفش[١] ، وابن جني[٢] ، فلم يشترطوا

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٦١ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٩٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٣٧ - ١٣٨ ، والمغني : ١ / ٣٥٣ - ٣٥٤ .
(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٨٤ - ٤٨٥ ، والجنى الداني : ٣١٩ .
(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٨٥ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٣٩ .

لزيادتها شرطًا ، بل جوَّزوا زيادتها في الموجب ، وفي غيره ، وتبعهم ابن مالك[3] ؛ لثبوت السماع بذلك نظمًا ونثرًا .

وقد تدخل ( من ) هذه على المستثنى منه في باب الاستثناء إذا كان الاستثناء منفيًا نحو : ( ما جاءَني من أحدٍ إلاَّ زيدٌ ) ، فتجر ما بعدها لفظًا ، ومحله الرفع لأنَّه فاعل ، ولذلك يجوز في المستثنى ( زيد ) النصب على الاستثناء ، والرفع على البدل من المحل أو الموضع .

هذا ، ولم يجوِّز النُّحاةُ[4] ( ما جاءني من أحدٍ إلاَّ زيدٍ ) بخفض ( زيد ) على البدل من اللفظ ، خلافًا للكوفيين ، فإنَّهم جوَّزوا إعمالها في الإيجاب فيما بعد إلاَّ[5] إذا كان منكراً ، وقد اتفقوا على علة منع ذلك ، وهي :

١ - أنَّ ( من ) لا تدخل إلاَّ على المنفي النكرة ، وهي في هذا المثال قد دخلت على الموجب المعرفة ( زيد ) ، فزيد علم معرفة ، وهو موجب بدخول ( إلاَّ ) عليه حيث انتقض النفي بسببها ، فصار الكلام موجبًا ، وممَّن قال بذلك سيبويه قال :

" هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم ، والاسم لا على ما عمل في الاسم ، ولكنَّ الاسم ، وما عمل فيه في موضع اسمٍ مرفوع ، أو منصوب .

وذلك قولك : ما أتاني من أحدٍ إلاَّ زيدٌ ، وما رأيتُ من أحدٍ إلاَّ زيدًا . وإنَّما منعك أن تحمل الكلام على مِنْ أنَّه خَلْفٌ أن تقول : ما أتاني إلاَّ من زيدٍ ، فلمَّا كان كذلك حمله على الموضع ، فجعله بدلاً منه كأنَّه قال : ما أتاني أحدٌ إلاَّ فلانٌ ؛ لأنَّ معنى ما أتاني أحدٌ ، وما أتاني من أحدٍ واحدٌ ، ولكن ( مِنْ ) دخلت هنا توكيدًا ، كما تدخل الباء في قولك : كَفى بالشيبِ والإسلامِ ، وفي : ما أنْتَ بفاعلٍ ، ولست بفاعلٍ "[6] .

وممَّن قال بهذا أيضًا : المبرد[7] ، والسيرافي[8] ، والزمخشري[9]، وابن

---

(١) معاني القرآن : ٢ / ٤٨٨ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ١٣٩ .
(٣) المرجع السابق : ٣ / ١٣٨ .
(٤) الكتاب : ٢ / ٣١٥ - ٣١٦ ، والمقتضب : ٤ / ٤٢٠ - ٤٢١ ، وشرح السيرافي : ٢ / ١٨٢ ، والمفصل : ٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٩٠ - ٩١ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٣٧٢ .
(٥) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٦٠ .
(٦) الكتاب : ٢ / ٣١٥ - ٣١٦ .
(٧) المقتضب : ٤ / ٤٢٠ - ٤٢١ .
(٨) شرح السيرافي : ٢ / ١٩١ .
(٩) المفصل : ٩٠ .

يعيش[1]، وابن الحاجب[2] ، وابن مالك[3] ، والرضي[4] ، وأبو حيان[5] ، وابن هشام[6] ، والأزهري[7] ، والشيخ ياسين[8] .

هذا وقد أكَّد السيرافي قول سيبويه ، وتبعه فيه ، فقال : " ما كان من الحروف يختص بالجحد ، فلا يجوز دخوله على الموجب ، ولا تعليق الموجب به ، فإذا قلت : ما أتاني من أحدٍ إلاّ زيدٌ ، لم يجز خفض زيد ؛ لأنَّ خفضه معلَّق بمن ، ولا يجوز دخول من هذه على موجب ، ولا تعليق الموجب بها ، وإنَّما دخلت في النفي على نكرة ؛ لنقله من معنى الواحد إلى معنى الجنس ، ولو كانت من التي تدخل على المنفي ، والموجب لجاز خفض ما بعد إلاّ بها ، كقولك : ما أخذْتُ من أحدٍ إلاّ زيدٍ ، لأنَّ من إذا كانت في صلة الأخذ دخلت على المنفي ، والموجب ، ومثال الأول : ما أنْتَ بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يعبأ به ... "[9] .

أمَّا أبو علي الفارسي[10] ، فقد وافق جمهور النُّحاة في منع البدل من اللفظ في ( ما جاءَني من أحدٍ إلاّ زيدٌ ) ، ولكنَّه خالفهم في علة منع ذلك ، وهو امتناع دخول ( من ) الاستغراقية على المعرفة ؛ إذ هي لا تدخل إلاّ على النكرة ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : " ... لأنَّ ( مِنْ ) هنا لا يقع بعدها إلاّ اسم شائع كما أنَّ ( لا ) لا يقع بعدها إلاّ اسم شائع ، و( عبد الله ) وما أشبهه اسم مخصوص ، فلم يجز حمله على ( مِنْ ) ؛ لأنَّ المخصوص لا يدل على أكثر من نفسه ، فلذلك حملته على موضع ( مِنْ ) مع ( رجل ) ، ( ولا ) مع ( رجل ) كما حملت ( شيئًا ) في قولك : ( ما أنْتَ بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يُعبأ به ) على الموضع "[11] .

---

(١) شرح المفصل : ٢ / ٩١ .
(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٣٧٢ .
(٣) شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٥ .
(٤) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٥٩ - ١٦١ .
(٥) الارتشاف : ٢ / ٣٠٢ - ٣٠٣ .
(٦) شرح قطر الندى : ٢٥١ - ٢٥٢ .
(٧) التصريح : ١ / ٣٥٠ - ٣٥١ .
(٨) حاشية الشيخ ياسين على شرح قطر الندى للفاكهي : ١٥٢ .
(٩) شرح السيرافي : ٢ / ١٩١ .
(١٠) التعليقة للفارسي : ٢ / ٤٩ - ٥٠ .
(١١) المرجع السابق : ٢ / ٥٠ - ٥١ .

وقد نقل الرضيُّ كما يظهر لنا من نصِّه السابق في أول المسألة تعليل أبي علي الفارسي السابق ، وانتقده بأنَّ هذا التعليل الذي علَّل به أبو علي الفارسي وهو امتناع دخول ( من ) على المعرفة غير مطرد ، وذلك لأنَّ جمهور النُّحاة قد منعوا جرَّها في نحو : ما جاءَني من أحدٍ إلاَّ رجلٌ صالحٌ ، وفي نحو : لا رجلَ في الدارِ إلاَّ رجلٌ فاضلٌ ، إذ اتفق جمهور البصريين على منع جره على اللفظ إجماعًا .

ولذلك فإنَّ السبب الأصح هو أنَّ ( من ) لا تدخل إلاَّ على المنفي وهنا انتقض النفي بـ( إلاَّ ) .

الترجيح :

بعد الوقوف على تعليل النُّحاة لعدم جواز جر البدل على اللفظ في نحو : ( ما جاءَني من أحدٍ إلاَّ زيدٌ ) تبيَّن لي أنَّ الرأي ، أو التعليل المتجه هو تعليل جمهور النُّحاة ومعهم الرضي ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أنَّ هناك إجماعاً من النحويين على تعليل واحد منع بسببه جر البدل على اللفظ في المثال السابق هو أنَّ ( من ) لا تدخل إلاَّ على المنفي ويكون مجرورها نكرة، وهنا جاء معرفة وانتقض النفي بإلاَّ فصار الكلام موجبًا ، وإجماع النُّحاة حجة .

٢ - امتناع الإبدال من المجرور بـ( من ) الاستغراقية ؛ لأنَّها تفيد النفي الشامل لجميع أفراد المجرور بها ، سواء أباشرت المجرور أم لم تباشره ، وقد أشار إلى هذا الدماميني بقوله : " المجرور بـ( من ) الزائدة الاستغراقية ، نحو : ما جاءَني من رجلٍ إلاَّ زيدٌ ، فالإبدال من لفظ المجرور بـ( من ) المذكور متعذر ؛ لأنَّها وضعت لتفيد أنَّ النفي شامل لجميع أفراد المجرور بها سواء باشرت المجرور نحو : ما جاءَني من رجلٍ ، أو كان المجرور تابعًا لمباشرها ، نحو : ما جاءَني من رجلٍ وامرأةٍ ، و( إلاَّ ) ناقضة لما تقع بعده من النفي ، ومع بطلان النفي كيف يتأتى أن يكون شاملاً لأفراد ما بعدها "[(١)] .

(١) تعليق الفرائد : ٦ / ٤٩ .

(٥) حكم جعل الظرف والجار والمجرور من صلة المنفي المبني

قالَ الرضيُّ : " هذا وحكى أبو علي عن البغداديِّين أنَّهم يجوِّزون كون الظرف والجار في نحو : لا آمر بالمعروف ، و+ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ "[١] من صلة المنفي المبني ، وفيه نظر ؛ لأنَّ المضارع للمضاف لا يبنى "[٢] .

المناقشة :

لا تعمل ( لا ) النافية للجنس عمل ( إنَّ ) إلاَّ إذا دخلت على نكرة ، ولم يفصل بينها وبين اسمها بفاصل ؛ فإن كان اسمها مفردًا نحو : لا رجلَ في الدارِ ،

بُني معها على الفتح بناء خمسة عشر ؛ لأنَّه تضمن معنى ( من ) كما تضمنت خمسة عشر ، واو العطف[٣] .

وإن كان مضافًا نحو : لا غلامَ رجلٍ عندنا ، أو مشبَّهًا بالمضاف[٤] نحو : لا طالبًا علمًا محرومٌ ، ولا خيرًا من زيدٍ حاضرٌ ، نصب ، ولم يُبْنَ ؛ لئلا يلزم تركيب أكثر من شيئين ، وهذا ليس في كلام العرب[٥] .

ومنهم من أجاز رفعه بناء على إعمالها عمل ( ليس ) ؛ لأنَّ ( لا ) نقيضة لـ( إنَّ ) والنقيض قد يجري مجرى نقيضه فحملت عليها[٦] .

ومنهم من أجاز في الشبيه بالمضاف إثبات التنوين منه وحذفه حملاً على المضاف كابن كيسان[٧] ، وإثباته عنده أحسن .

ومنهم من ذهب إلى أنَّ حذف التنوين منه أحسن لمشابهته للمضاف في العمل كالبغداديين[٨] ، وابن مالك[٩] .

---

(١) من الآية ( ٤٣ ) من سورة هود .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢١٧ .
(٣) شرح المنحة لابن جابر : ٣٥٧ - ٣٥٨ .
(٤) يسمى في الاصطلاح : المطوَّل ، والممطول . التذييل والتكميل : ٥ / ٢٢٦ .
(٥) الجنى الداني : ٢٩٠ - ٢٩١ .
(٦) شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٧٠ .
(٧) التذييل والتكميل : ٥ / ٢٧٣ .
(٨) التصريح : ١ / ٢٤٠ .
(٩) شرح التسهيل : ٢ / ٥٣ ، ٦٢ - ٦٣ .

والوجه هو ما ذهب إليه جمهور النُّحاة[1] ، وهو أنَّ الاسم الواقع بعد ( لا ) إذا كان عاملاً فيما بعده لزم تنوينه ، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله : " هذا باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية ، وذلك من قبل أنَّ التنوين لم يصر منتهى الاسم ، فصار كأنَّه حرفٌ قبل آخر الاسم ، وإنَّما يُحذف في النفي والنداء منتهى الاسم ، وهو قولك : لا خيرًا منه لك ، ولا حسنًا وجهُه لك ، ولا ضاربًا زيدًا لك ؛ لأنَّ ما بعد حسنٍ وضاربٍ وخيرٍ صار من تمام الاسم ، فقبُح عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم ؛ لأنَّ الحذف في النفي في أواخر الأسماء ، ومثل ذلك قولك : لا عشرين درهمًا لك "[2] .

وتبعه في قوله هذا الفارسي ، قال : " ... فالاسم الطويل يكون منونًا في النفي كما كان منونًا في النداء ، ولا يجوز حذف التنوين منه في النفي كما لم يجز ذلك في النداء ؛ لأنَّ التنوين فيه في كلا الموضعين بمنزلة حرف في وسط الاسم ، فالاسم الطويل في باب النفي لا يجوز بناؤه مع ( لا ) كما لم يجز بناء المضاف مع ( لا ) ... "[3] .

ولذلك فقد منع البصريون[4] تعلق الظروف باسم لا في نحو قوله تعالى : + لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ "[5] ، وقوله تعالى : + لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ "[6] ، وأجازه البغداديون كما نقل عنهم الرضي بناء على حكاية أبي علي الفارسي المذكورة في نصِّه في أول المسألة[7] ، ونقله عنهم أيضًا ابن هشام[8] .

والمتأمل لنصِّ الرضي السابق في أوَّل المسألة يفهم منه أنَّ أبا علي موافق

(١) التذييل والتكميل : ٥ / ٢٧٢ ، والمساعد : ١ / ٣٤٤ .
(٢) الكتاب : ٢ / ٢٨٧ .
(٣) التعليقة : ٢ / ٣٧ .
(٤) المغني : ٢ / ٦٢١ .
(٥) من الآية ( ٤٣ ) من سورة هود .
(٦) من الآية ( ٩٢ ) من سورة يوسف .
(٧) ينظر ص : ٣٠٨ .
(٨) المغني : ٢ / ٦٢١ .

للبغداديين في رأيهم ؛ وذلك لأنَّه قد ردَّ عليهم بأنَّ المشابه للمضاف لا يبنى ، وإنَّما يُعرب ، والصحيح أنَّ أبا علي الفارسي[1] لم يذهب مذهب البغداديين ، بل ذهب مذهب جمهور النُّحاة ، وهو ما ذهب إليه الرضي أيضًا .

قال الفارسي : " إن سأل سائل عن قوله سبحانه : + لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ "[2] ، فقال : ( عليكم ) بأي شيء تتعلق ؟ فالجواب في ذلك : أنَّ ( عليكم ) لا يجوز أن تتعلق بـ( تثريب ) ؛ لأنَّها لو تعلقت بها لكان ( تثريب ) لم يتم ، ولكان يكون منونًا ، فبناؤه دليل على أنَّه ليس متعلقًا به "[3] .

والصحيح أنَّ من ذهب مذهب البغداديين هو الزمخشري ، قال : " فإن قلت بم تعلق اليوم ؟ قلت : بالتثريب ، أو بالمقدر في عليكم من معنى الاستقرار ، أو بيغفر ، والمعنى : لا أثر بكم اليوم ، وهو اليوم الذي هو مظنة التثريب ، فما ظنكم بغيره من الأيام "[4] .

وقد ردَّ عليه أبو حيان قوله هذا لاسيما أنَّ للنُّحاة تأويلات كثيرة لهاتين الآيتين ، قال : " أما قوله : إنَّ ( اليومَ ) يتعلق بالتثريب ، فهذا لا يجوز ؛ لأنَّ التثريب مصدر، وقد فصل بينه ، وبين معموله بقوله : ( عليكم ) ، و( عليكم ) إمَّا أن يكون خبرًا ، أو صفة لـ( تثريب ) ، ولا يجوز الفصل بينهما ؛ لأنَّ معمول المصدر من تمامه ، وأيضاً لو كان ( اليومَ ) متعلِّقًا بـ( تثريب ) لم يجز بناؤه ، وكان يكون من قبيل المشبه بالمضاف ، وهو الذي يسمى المطول ويسمى الممطول ، فكان يكون معربًا منونًا ، وأما تقدير الثاني ، فتقدير حسن "[5] .

وأمَّا تأويلات النُّحاة لعدم التنوين في قوله تعالى : + لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ "[6] ، فهي :

١ - أن يكون ( تثريب ) اسم ( لا ) ، و( عليكم ) الخبر ، و( اليوم ) منصوب بالعامل في الخبر ، والتقدير : لا تثريبَ مستقرٌ عليكُمْ اليومَ[7] .

---

(١) الإيضاح العضدي : ٢٦١ - ٢٦٢ ، والمسائل المنثورة : ١٥٧ ، والحجة : ١ / ١٩١ .
(٢) من الآية ( ٩٢ ) من سورة يوسف .
(٣) المسائل المنثورة : ١٥٧ .
(٤) الكشاف : ٢ / ٢٧٤ .

(٥) البحر المحيط : ٥ / ٣٣٨ .
(٦) من الآية ( ٩٢ ) من سورة يوسف .
(٧) البحر المحيط : ٥ / ٣٣٨ .

٢ - أنْ يكـون ( اليـوم ) خبـر ( لا ) ، و( علـيكم ) متعلـق بمـا تعلـق بـه هـذا الظرف[١] .

٣ - أن يكـون ( علـيكم ) صـفة لاسـم ( لا ) تثريـب ، و( اليـوم ) خبرهـا ، وقد نصَّ على هذا الوجه الفارسي ، قال : " ويجوز أن يجعل ( عليكم ) صفة لـ( تثريب ) وذلك لأنَّ ( تثريبًا ) نكرة ، التقدير : ( لا تثريبَ ثابتًا عليكُمْ ) ، فيحذف ( ثابتًا ) ويكون في ( عليكم ) دلالة عليه ، كما تقول : رجلٌ في الدارِ ، وإذا صار صفة جاز أن يكون ( اليوم ) خبرًا عن تثريب ، ومتعلّقًا به ، وذلك أنَّ التثريب ليس بجثة ، وإذا لم يكن جثة جاز أن تجعل ( اليوم ) خبرًا عنه ومتعلّقًا به "[٢] ، وأجازه الحوفي[٣] ، واستحسنه أبو حيان[٤] .

٤ - أن يكوم ( اليوم ) صفة لتثريب ، و( علـيكم ) الخبـر ، والعامـل فـي ( اليوم ) ( عليكم ) وإن كان مقدمًا عليه ، وهذا الوجه ذكره الفارسي أيضًا[٥] .

٥ - ذكر أبو حيان وجهًا خامسًا ، قال : " ولو قيل : إنَّ الخبر محذوف ، و( عليكم ) متعلق بمحذوف يدل عليه ( تثريب ) ، وذلك المحذوف هو العامل في ( اليوم ) وتقديره : لا تثريبَ يثرب عليكم اليوم ، كما قدّروا في : + لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ "[٦] ، أي : يعصم اليومَ لكان وجهًا قويًا ؛ لأنَّ خبر ( لا ) إذا علم كثير حذفه عند أهل الحجاز ، ولم يلفظ به بنو تميم "[٧] .

ويبدو أنَّ أبا حيان لم يقف إلى أنَّ الرضي قد قال بمثل قوله : " ... بل الظرف متعلق بمحذوف ، وهو خبر المبتدأ كما في قولك : عليك تثريب ، و( اليوم ) معمول لعليكم ، ويجوز العكس ، وكذا قوله تعالى : + لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ

(١) الدر المصون : ٤ / ٢١٣ .
(٢) المسائل المنثورة : ١٥٧ .
(٣) البحر المحيط : ٥ / ٣٣٨ .
(٤) المرجع السابق : ٥ / ٣٣٨ .
(٥) المسائل المنثورة : ١٥٧ ، والحجة : ١ / ١٩١ .
(٦) من الآية ( ٤٣ ) من سورة هود .
(٧) البحر المحيط : ٥ / ٣٣٨ - ٣٣٩ .

أَمۡرِ ٱللَّهِ "[1] ،

( اليوم ) خبر المبتدأ ، وإن كان جثة ؛ إذ المعنى : لا وجود عاصم على حذف المضاف ، وقوله : من أمر الله ، خبر لمبتدأ محذوف ، أي : العصمة المنفية من أمر الله وهذه الجملة التبيينية لا محل لها ، كما قلنا في سقيا لك : وإنَّ التقدير : هو لك ، وإنَّما لم يكن للجملة المبيِّنة محل ؛ لأنَّها مستأنفة لفظًا .

قوله : ( من أمر الله ) متعلق بما دلَّ عليه : لا عاصم ، أي : لا يعصم من أمر الله . فلا تظن أنَّ مثل هذا الجار والمجرور متعلّق بالمنفي ، وإن أَوْهِمْت ذلك في الظاهر ، بل مثله متعلق بمحذوف "[2] .

الترجيح :

تبيَّن لي بعد الوقوف على آراء النُّحاة حول إثبات التنوين في الشبيه بالمضاف وحذفه أنَّ الرأي الراجح هو رأي جمهور النُّحاة والفارسي الذين ذهبوا إلى أنَّ التنوين لازم خلافاً لمن رأى حذفه وبناء عليه فاسم ( لا ) المنفي المبني لا يتعلق به الظرف والجار والمجرور - كما يراه البغداديون -[3] ، وذلك :

١ - لأنَّ جمهور النحويين أجمعوا على منع تعلق الظرف باسم لا المنفي المبني ؛ لأنَّه يطول ويصبح شبيه بالمضاف ، والشبيه بالمضاف لا يبنى ، بل يجب إعرابه ونصبه .

٢ - أنَّ ما استشهد به البغداديون من المسموع من القرآن الكريم مخرج بتأويلات عديدة ذكرت سابقًا .

---

(١) من الآية ( ٤٣ ) من سورة هود .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢١٦ .
(٣) ينظر نص الرضي ص : ٣٠٨ .
ولعل الرضي عند نسبته لهذا الرأي للفارسي قد وقف على هذا الرأي في كتاب من كتب أبي علي الفارسي التي لم تصل إلينا - والله أعلم بذلك - .

## (٦) رفع ما بعد إلاَّ في : ليسَ الطِّيبُ إلاَّ المسكُ

قالَ الرضيُّ : " ورفع ما بعد ( إلاَّ ) في نحو : ( ليسَ الطِّيبُ إلاَّ المسكُ )[١] ، لغة تميم ، وذلك لحملهم ( ليس ) على ( ما ) ، وقال أبو علي : في ( ليس ) ضمير الشأن ، والجملة بعدها خبرها ، ولا يطرد ذلك العذر ، لوروده في كلامهم نحو : الطِّيبُ ليسَ إلاَّ المسكُ ، بالرفع .

وجوَّز أيضًا أن يكون : ( إلاَّ المسكُ ) : إمَّا بدلاً من ( الطِّيب ) ، أو صفة له ، والخبر محذوف ، أي ليس إلاَّ المسك في الدنيا .

ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا سادٍّ مسدّه إذًا ، ولم يثبت "[٢] .

المناقشة :

أعمل أهل الحجاز ( ما ) عمل ليس إذا لم ينتقض النفي بـ( إلاَّ ) ، وحملاً عليه أهملت تميم ( ليس ) إذا انتقض النفي حملاً على ( ما ) ، ومنه قول العرب ( ليسَ الطِّيبُ إلاَّ المسكُ )[٣] برفع الطيب ، والمسك ، وهذا القول حكاه سيبويه في كتابه ، فقال : " وقد زعم بعضهم أنَّ ليس تجعل كما ، وذلك قليل لا يكادُ يعرفُ ، فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خلقَ اللهُ أشعرَ منه ، وليس قالها زيدٌ ... هذا كلُّه سُمِعَ من العرب ، والوجه والحدّ أن تحمله على أنَّ في ليس إضمارًا ، وهذا مبتدأٌ كقوله : إنَّه أمَةُ اللهِ ذاهبةٌ ، إلاَّ أنَّهم زعموا أنَّ بعضهم قال : ليسَ الطِّيبُ إلاَّ المسكُ ، وما كان الطِّيبُ إلاَّ المسكُ "[٤] .

وحكى ذلك عنهم أيضًا أبو عمرو بن العلاء[٥] حيث جرت هذه المسألة بينه وبين أبي عمر عيسى بن عمر الثقفي ، وذلك لـمَّا بلغ أبا عمر عيسى الثقفي حكاية أبي عمرو بن العلاء ذلك عن بني تميم ، قال له : يا أبا عمرو ما شيء

---

(١) من الأساليب التي استخدمها النحويون ، وهو قول للعرب حكاه سيبويه كما قلت سابقاً .
ينظر : الكتاب : ١ / ١٤٧ ، والمسائل الحلبيات : ٢١٠ - ٢٣٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٩ - ٣٨٠ .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٦٣ .
(٣) سبق تخريجه .
(٤) الكتاب : ١ / ١٤٧ .
(٥) الجنى الداني : ٤٩٦ .

بلغني عنك ! ثم ذكر ذلك له ، فقال له أبو عمرو : نمت وأدلج الناس ، ليس في الأرض تميمي إلاّ وهو يرفع ولا حجازي إلاّ وهو ينصب ، ثم وجَّه أبو عمرو خلفًا الأحمر ، وأبا محمد اليزيدي إلى بعض الحجازيين ، وجهدا أن يلقناه الرفع ، فلم يفعل ، وإلى بعض التميميين ، وجهدا أن يلقناه النصب ، فلم يفعل ، ثم رجعا ، وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو ، فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ، ورمى به إلى أبي عمرو ، وقال : هو لك ، بهذا فُقْتَ الناسَ .

ومن رواية أبي عمرو بن العلاء السابقة يتضح لنا أنَّ ما بعد ليس في القول السابق ، مرفوع على الابتداء والخبر ؛ إذ ( ليس ) مهملة على لغة بني تميم ، وكأنَّها حرف .

وقد أشار ابن مالك(1) إلى ذلك ، فقال : " ورفع ما بعد ( إلاّ ) في نحو ليس الطِّيبُ إلاّ المسكُ ، لغة تميم ، ولا ضمير في ليس خلافًا لأبي علي "(2) .

وبقوله هذا ، ورواية أبي عمرو السابقة يَثبُت لنا أنَّ هذه لغة بني تميم فعلاً .

وأيَّده في ذلك أبو حيان ، فقال : " وهذا الذي ذكره المصنف من أنَّ ذلك لغة تميم صحيحٌ "(3) .

ولم أجد فيما وقع تحت يدي من مراجع نحوية تناولت هذه المسألة أنَّ أحدًا من النُّحاة خالف في ذلك ، إلاّ الفارسي(4) ، وملك النُّحاة الحسن بن صافي(5) ، ولعلهما تفردا في ذلك .

وقد أرجع أبو حيان(6) سبب مخالفة الفارسي في ذلك ، وتأويله لهذا القول بعدة تأويلات إلى جهله بلغة بني تميم .

ولكنِّي أخالفه في ذلك ، فلست أتصور أنَّ أبا علي الفارسي كان يجهل هذه اللغة ، وهو من خالف النُّحاة في ليس فجعلها حرفًا .

ولعل الدليل على ذلك هو نقله لحكاية سيبويه وذهابه فيها إلى أنَّ ( ليس ) بمنزلة ( ما ) ، فقال : " حكى سيبويه قولهم : ( ليسَ الطيِّبُ إلاّ المسكُ ) ، وذهب فيه إلى أنَّه بمنزلة ( ما ) ... "(7) .

وقد خرَّج الفارسي هذا القول على أوجه عديدة :

---

(1) تسهيل الفوائد : ٥٧ ، وشرح التسهيل : ١ / ٣٧٩ .
(2) تسهيل الفوائد : ٥٧ .
(3) التذييل والتكميل : ٤ / ٣٠٠ .

(4) المسائل الحلبيات : ٢١٠ - ٢٣٠ .
(5) الارتشاف : ٢ / ٩٣ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٣٠٠ .
(6) الارتشاف : ٢ / ٩٣ .
(7) المسائل الحلبيات : ٢١٠ .

### ١ - الوجه الأول :

أن يكون في ( ليس ) ضميرُ الأمر والشان ، و( الطّيب ) مبتدأ ، و( المسك ) خبره ، ونصَّ الفارسي على هذا بقوله : " فمن ذلك أن يكون التقدير في قولهم :
( ليس الطّيبُ إلاّ المسكُ ) أنَّ في ( ليس ) ضمير القصة والحديث، ويرتفع ( المسكُ ) بأنَّه خبر المبتدأ الذي هو مع خبره في موضع نصب لوقوعها خبرًا لـ( ليس ) ، وأَدْخِلَ إلاّ بين الابتداء والخبر للحمل على المعنى ، كأنَّه لمَّا كان المعنى أنَّه ينفي أن يكون مثلَ حال المسك طيبٌ ، حَسُن إلحاقُ ( إلاّ ) حُسْنَه في قولهم : ( ليسَ الطّيبُ إلاّ المسكُ ) ، و( ما الطّيبُ إلاّ المسكُ ) "[١] .

ونسب أبو حيان[٢] إلى السيرافي القول بمثل هذا .

واستدلَّ أبو علي الفارسي على توجيهه هذا بما يأتي :

### ١ - الحمل على المعنى :

وذلك كما يظهر من نصِّه السابق أنَّه حَسُنَ عنده إلحاق ( إلاّ ) ؛ لأنَّ المعنى ينفي أن يكون مثلَ حالِ المسك طيبٌ .

### ٢ - النظير :

إذ نظير الحمل على المعنى في قولهم : ( ليسَ الطّيبُ إلاّ المسكُ ) الحمل على المعنى في قولهم : ( نشدتُكَ اللهَ إلاّ فعلْتَ ) قال الفارسي : " ومثله في الحمل على المعنى : ( نَشَدْتُكَ اللهَ إلاّ فعَلْتَ ) ، لمّا كان المعنى : ما أطلب إلاّ هذا ، ومثله في الحمل على المعنى :

. . . . . . . . . . . . وإنَّما يُدافِعُ عن أحسابِهِمْ أنا أَوْ مِثْلي[٣]

لمَّا كان المعنى : ما يدافع إلاّ أنا ، فإذا حَسُن الحمل على المعنى في هذا الموضع لمكان النفي ، جاز إلحاق ( إلاّ ) بين المبتدأ والخبر ، ولم يكن مثل

---

(١) المرجع السابق : ٢٢٧ - ٢٢٨ ، والمسائل المشكلة : ٣٨٣ - ٣٨٤ .
(٢) التذييل والتكميل : ٤ / ٣٠١ .
(٣) عجز بيت من الطويل ، للفرزدق ، في ديوانه ، ص : ٢ / ٢٠٧ ، وصدره :
أنا الضامن الراعي عليهم وإنَّما
ويروى : أنا الذائد الحامي الذمار وإنَّما
روي منسوبًا في : المحتسب لابن جني : ٢ / ١٩٥ ، وبلا نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٩٥ .

قولهم في الابتداء الذي معناه الإيجاب : ( زيدٌ إلاَّ منطلقٌ ) فهذا وجه ظاهر "[١] .

ورُدَّ على أبي علي الفارسي قوله هذا ؛ لأنَّه لو كان كذلك للزم دخول ( إلاَّ ) على الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر ، فيكون التركيب : ليسَ إلاَّ الطِّيبُ المسكُ ، وذلك نحو قول الشاعر :

ألاَ لَيسَ إلاَّ مَا قَضَى اللهُ كَائِنٌ وَمَا يَستَطِيعُ المرءُ نفعًا ولا ضرَّا[٢]

وقد أشار إلى هذا ابن مالك[٣] ، وأبو حيان[٤] ، والمرادي[٥] .

ولكنَّ أبا علي الفارسي أجاب عن هذا الردِّ بأن يكون التقدير على قوله هذا بتقديم ( إلاَّ ) وإن أخِّرت ، والتقدير : ليسَ إلاَّ الطِّيبُ المسكُ .

واستدل على ذلك بوجود نظير للمسألة ؛ إذ نظير تقدير تقديم ( إلاَّ ) ، قوله تعالى : + إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ "[٦] ، وقول الأعشى :

أحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أثقالَهُ وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاَّ اغْتِرارا[٧]

وقد نصَّ على ذلك الفارسي ، حتى إنَّه عدّه وجهًا آخر لتوجيه قول العرب هذا ، فقال : " ووجه آخر ، وهو أن يكون في ( ليس ) إضمار الحديث والقصة ، ويكون التقدير بـ( إلاَّ ) التقديم ، وإن أُخِّرت ، كأنَّه : ( ليس إلاَّ الطِّيبُ المسكُ ) - أي : ليس الأمرُ إلاَّ الطِّيبُ المسكُ - كقولهم : ( ليسَ إلاَّ زيدٌ إلاَّ أبوه منطلقٌ ) ، فـ( المسكُ ) يرتفع كما ارتفع في الوجه الأول ، وموضع الجملة كموضع الجملة في الوجه الأول .

ومثل ذلك في التقدير بـ( إلاَّ ) التقديمُ قوله تعالى : + إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ

---

(١) المسائل الحلبيات : ٢٢٨ .
(٢) من الطويل ، ولم يعرف قائله .
روي بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٨٠ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٣٠١ ، والمغني : ١ / ٣٢٤ .
(٣) شرح التسهيل : ١ / ٣٧٩ .
(٤) التذييل والتكميل : ٤ / ٣٠١ .
(٥) الجنى الداني : ٤٩٦ .
(٦) من الآية ( ٣٢ ) من سورة الجاثية .
(٧) من المتقارب ، للأعشى في ديوانه ص : ١١٢ .
استشهد به الفارسي على أنَّ ( إلاَّ ) قد توضع في غير موضعها ، ورُدَّ عليه بأنَّ المصدر في البيت على حذف الصفة ، والتقدير : اغترارًا عظيمًا .
روي منسوبًا في : خزانة الأدب : ٣ / ٣٧٤ - ٣٧٥ .
وبلا نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٠٧ ، والمغني لابن هشام : ١ / ٣٢٤ - ٣٢٥ .

بِمُسْتَيْقِنِينَ "[١] ، تقديره : إنْ نحنُ إلاَّ نظنُّ ظنًا ، ولا يستقيم أن تقدر بـ( إلاَّ ) وقوعها ، وموضعها الذي هي فيه لقلة الفائدة ، ألا ترى أنَّك إنَّما تقول : ( ما ضربْتُ إلاَّ زيدًا ) لما يقدر من أنَّك ضربت مع زيد غيره ، ومتى قلت ( ظننت ) لم تقدر في قولك ( ظننت ) فعلت شيئًا غير الظن ، فإذا كان كذلك لم يجز أن تقدر تقدير ( إلاَّ ) في موضعها لقلة الفائدة ، وكذلك قول الأعشى :

أحَلَّ بِهِ الشَّيْبُ أثقالَهُ ومَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاَّ اغْتِرارا[٢]

تقديره : ما هو إلاَّ اغتره الشيب ؛ لأنَّه لا يظن إذا قال ( اغتره ) أنَّه عنى بقوله : ( اغتره ) غير الاغترار ، كما لا يظن إذا قال ( ظننت ) أنَّه فعل غير الظن ، فإذا كان كذلك لم يكن بد من أن ينوي بـ( إلاَّ ) التقديم ، فلذلك يجوز أن تقدر بـ( إلاَّ ) التقديم في الحكاية ، كما كان في الآية ، وقول الأعشى "[٣] .

وقد ردَّ عليه قوله هذا أبو حيان[٤] ؛ إذ لا حجة فيه ؛ لأنَّه لم يثبت دخول ( إلاَّ ) في غير موضعها ، هذا بالإضافة إلى أنَّ البيت والآية يتخرجان على حذف الصفة لفهم المعنى ، وهو سائغ في كلامهم ، فتبقى ( إلاَّ ) في موضعها ، والتقدير : إنْ نظنُّ إلاَّ ظنًّا ضعيفًا ، وما اغتره إلاَّ الشيبُ اغترارًا بيِّناً .

## ٢ - الوجه الثاني :

أن يكون ( الطيب ) اسم ليس ، والخبر محذوف ، و( إلاَّ المسكُ ) بدل منه ، والتقدير : ليسَ الطِّيبُ في الوجودِ إلاَّ المسكُ ، وإليه أشار الفارسي بقوله : " ووجه آخر ، وهو أن ترفع ( الطِّيبُ ) بـ( ليس ) أيضًا على أنَّ المعنى ( ليس طيبٌ ) أي : ليسَ في الوجودِ طيبٌ ، فتضمر الخبر ، وتجري الاسم مجرى من لا ألف ولامًا فيه ، كقولهم : ( القومُ فيها الجمَّاءَ الغفيرَ )[٥] ، و( إنِّي لأمرُّ بالرجلِ مثلِكَ فيكرِمُني ) ، فإذا احتملت هذه الحكايةُ هذه الوجوهَ المطردة على القياس المستمر ، والسماع الشائع في كلامهم لم يكن لأحد أن يجيز الرفع في ( ليسَ زيدٌ إلاَّ قائمٌ ) على حدِّ ( ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ ) على أن يكون الكلام من جملة واحدة "[٦] .

ويظهر لنا من نصِّه السابق أنَّه استدلَّ على صحة قوله :

---

(١) من الآية ( ٣٢ ) من سورة الجاثية .
(٢) سبق تخريجه ص : ٣١٨ .
(٣) المسائل الحلبيات : ٢٢٨ - ٢٢٩ .
(٤) التذييل والتكميل : ٤ / ٣٠١ - ٣٠٢ .
(٥) مثل يطلق على القوم إذا جاؤوا بأجمعهم ، ونصه : ( جاؤوا جمًّا غفيرًا ) . جمهرة الأمثال : ١ / ٢٥٥ .
(٦) المسائل الحلبيات : ٢٣٠ .

١ - أنَّ لهذه المسألة نظيرًا في كلامهم ، قالوا : ( القومُ فيها الجمَّاءَ الغفيرَ ) ،

و( إنِّي لأمرُّ بالرجلِ مثلِكَ فيكرمُني ) ؛ ولاشك أنَّ وجود النظير يقوي الرأي .

٢ - أنَّ حذف خبر ليس سائغ ؛ لكونه بمنزلة خبر المبتدأ ، وحذف خبر المبتدأ شائع في كلامهم وسائغ ، وأشار إليه الفارسي ، فقال : " وأمَّا تقدير خبر ( ليس ) ، وحذفه في الوجهين الذين حملا على ذلك ، فشائع ، وذلك أنَّ ( ليس ) تدخل على المبتدأ والخبر ، فكما ساغ حذف خبر المبتدأ ، كذلك ساغ حذف خبر ( ليس ) ؛ لكونه بمنزلة خبر المبتدأ ، وإن كان انتصابه كانتصاب المفعول ، والمفعول لا يمتنع حذفه كما يمتنع حذف الفاعل ... "[١] .

ووافقه على هذا التوجيه ابن مالك حيث قال : " ويمكن في ( ليسَ الطِّيبُ إلاَّ المسكُ ) إبقاء العمل على وجه لا محذور فيه ، وهو أن يجعل ( الطِّيب ) اسم ليس ، و( المسك ) بدل منه ، والخبر محذوف ، والتقدير : ليسَ الطِّيبُ في الوجودِ إلاَّ المسكُ ، ويمكن الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر ، كالاستغناء به في نحو : لا فتى إلاَّ عليٌّ ، ولا سيفٌ إلاَّ ذو الفقار "[٢] .

ولكنَّ أبا حيان انتقده على موافقته لأبي علي الفارسي حيث نصَّ على أنَّ ذلك لغة لبني تميم ، فقال : " والعجب له اتباع أبي علي في هذا التأويل مع اعتقاده أنَّ ذلك لغة "[٣] .

هذا وقد اعترض الرضيُّ[٤] على توجيه الفارسي هذا ، فهو مُشْكِلٌ بلزوم حذف خبرها ، بلا سادٍ مسده ، ولم يثبت لزوم حذف الخبر في مثله ، وقد سبقه في هذا الزمخشري كما نقل الدماميني[٥] .

٣ - الوجه الثالث :

أن يكون ( الطِّيبُ ) اسم ليس ، و( إلاَّ المسكُ ) نعت له ، والخبر محذوف ، والتقدير : ليسَ الطِّيبُ الذي هو غيرُ المسكِ طيبًا في الوجودِ .

والقول بهذا التوجيه نسبه إليه أبو حيان ، وأبطله في نفس الوقت حيث قال : " ويُبطل هذه التأويلات كلها أنَّ ذلك لغة بني تميم "[٦] .

---

(١) المرجع السابق : ٢٣١ .
(٢) شرح التسهيل : ١ / ٣٨٠ .
(٣) التذييل والتكميل : ٤ / ٣٠٢ .
(٤) ينظر نصه ص : ٣١٤ .
(٥) تعليق الفرائد : ٣ / ٢٦٥ .
(٦) التذييل والتكميل : ٤ / ٣٠٢ .

هذا وقد ردَّ ابن الطراوة في الإفصاح تأويلات أبي علي هذه لغفلته عن قول سيبويه ، وقد نصَّ ابن الطراوة على ذلك ، فقال : " وهذا الذي ذكره - يعني الفارسي - غفلةٌ منه عمَّا ذكره سيبويه قال : ( إلاَّ أنَّ بعضهم قال : ليسَ الطِّيبُ إلاَّ المِسكُ ، وما كان الطِّيبُ إلاَّ المسكُ ) ، فلو أنَّ من رفع في ( ليس ) يكون رفعه على ما تأوَّل أبو علي جاز ذلك في ( كان ) ؛ لأنَّ الحكم واحد والعامل واحد ، وكأنَّه أدير عليهم في ( كان ) فنصبوا ، فلما روى سيبويه عنهم النصب في ( كان ) علم أنَّهم لم يتأولوا ذلك التأويل "[١] .

ولكن كما ذكرت سابقًا لم يغفل أبو علي عمَّا ذكره سيبويه ، وقد نصَّ على ذلك بقوله : " فإن قلت : أفليس قد دخلت ( إلاَّ ) بين المبتدأ وخبره في المعنى ، فيما حكاهُ سيبويه من قولهم : ليسَ الطِّيبُ إلاَّ المسكُ و( إنْ ) مثلُ ( ليس ) في دخولها على المبتدأ وخبره ؟

قيل لَهُ : ذُكِرَ أنَّ قومًا يُجرونَ ( ليس ) مجرى ( ما ) كما أجروا ( ما ) مجراها ، فقولُهم : ليسَ الطيبُ إلاَّ المسكُ ، كقولهم : ما الطيبُ إلاَّ المسكُ ، ألا ترى :
أنَّهم رفعوا ( المسكَ ) كما رفعوا خبر ( ما ) في نحو ذلك ، ولم يتأوَّل سيبويه ( ليس ) على أنَّ فيه ضمير القصة والحديث ، لما كان يلزمُ في هذا التأويل من إدخال ( إلاَّ ) بين المبتدأ والخبر ، فلا مساغَ لتثقيلِ ( لمَّا ) في هذه الآية على أن تكون بمنزلة ( إلاَّ ) "[٢] .

أما توجيه الحسن بن صافي ملك النُّحاة ، فهو توجيه غريب كما وصفه النُّحاة ، حيث جعل ( الطِّيبُ ) اسم ( ليس ) ، و( المسكُ ) مبتدأ ، وخبره محذوف ،
وتقديره : إلاَّ المسكُ أفخرُهُ ، والجملة ( إلاَّ المسكُ أفخرُهُ ) في موضع نصب على أنَّها خبر ( ليس ) ، وقد أشار إلى توجيه ملك النُّحاة هذا المرادي في الجنى الداني حيث قال: " ولأبي نزار الملقب ملك النُّحاة تخريجٌ غريب ، وهو أنَّ ( الطِّيب ) اسم ليس، و( المسك ) مبتدأ ، وخبره محذوف ، تقديره : إلاَّ المسك أفخرُهُ ... والجملة في موضع خبر ( ليس ) "[٣] .

وقد ردَّ عليه ذلك أيضًا كما ذكر أبو حيان ابن الجليس المصري[٤] .

هذا وقد ردَّ النحويون على تأويلات الفارسي ، وأبي نزار الحسن بن صافي بأنَّها مبطلة بنقل أبي عمرو بأنَّ ذلك لغة بني تميم ، وقد أشار إلى هذا أبو حيان ،

---

(١) لم أقف عليه في الإفصاح لابن الطراوة ، وينظر : التذييل والتكميل : ٤ / ٣٠٣ .
(٢) المسائل المشكلة : ٣٨٣ - ٣٨٤ .
(٣) الجنى الداني : ٤٩٧ .
(٤) الارتشاف : ٢ / ٩٣ .

فقـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــال :
" ونقلُ أبي عمرو أنَّ تلك لغةُ تميم مُبطل لما تأوَّله الفارسيُّ ، وأبو نزار ؛ لأنَّ التميمي يقول : ما كانَ الطِّيبُ إلاَّ المسكَ ، وينصب ، وليسَ الطِّيبُ إلاَّ المسكُ ، ويرفع ، والحجازي ينصب فيهما فدلَّ على فُرقان اللغتين ، وأنَّ التميمي جعلها كـ( ما ) في لغته ، وأنَّه أراد حصر الخبر كما أراد الحجازي ؛ وكذلك قيل للمنتجع التميمي : ليس ملاكُ الأمرِ إلاّ طاعةُ اللهِ والعملُ بها ، فرفعَ ، ولُقِّن النصبَ ، فلم يقبله ، وقيل لأبي المهدي - وهو باهلي - ليس ملاكُ الأمرِ إلاَّ طاعةُ الله والعملُ بها ، بالرفع فنصب ، وقيل له بالرفع فقال : ليس هذا من لحني ولا لحن قومي ... "(١)
.

التـرجيح :

الذي يظهر لي بعد الوقوف على الآراء السابقة للنُّحاة حول توجيه قول العرب: ( ليسَ الطِّيبُ إلاَّ المسكُ ) أنَّ الرأي الظاهر هو رأي جمهور النُّحاة ، وهو أنَّ إهمال ليس ورفع ما بعدها لغة لبني تميم ، ولذلك تبطل توجيهات أبي علي الفارسي لها ، وتوجيه أبي نزار ملك النُّحاة ، هذا بالإضافة إلى الأسباب الآتية :

١ - أنَّ النحويين أجمعوا على أنَّ رفع ما بعد ( ليس ) في قول العرب لغة لبني تميم ، ولذلك تبطل كلُّ التأويلات الأخرى ، وقد سبق الإشارة إلى ذلك .

٢ - أنَّ أبا عمرو بن العلاء نقل أنَّ الرفع وإهمال ليس لغة تميم ، والنصب لغة الحجاز ، وأبو عمرو بن العلاء من الثقات الذين يحتجون بكلامهم .

هذا بالإضافة إلى حكاية سيبويه ذلك عن العرب، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

٣ - أنّ هذا الرأي خالٍ من القدح والاعتراض ، بخلاف رأي أبي علي الفارسي وتوجيهاته ، ورأي أبي نزار ملك النُّحاة ، فلا تخلو من القدح والاعتراض ، فثبت بهذا صحة رأي جمهور النُّحاة .

---

(١) التذييل والتكميل : ٤ / ٣٠٣ - ٣٠٤ .

## (٧) خروج ( حيث ) عن الظرفية

قالَ الرضيُّ : " ثم اعلم أنَّه يضاف الزمان ، أو ( حيث ) إلى الجملة ، وإن لم يكن ظرفًا ، أي منصوبًا بتقدير ( في ) قال الله تعالى : + قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ "(١) ، و+ هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ "(٢) ، بـالرفع ، و+ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ "(٣) ، وهو مفعول ليعلم مقدرًا ، وقال :

بِأذلَّ حيثُ يكُون مَنْ يتَذَلَّلُ(٤)

وقال أبو علي في كتاب ( الشعر ) : ما بعد حيث في الموضعين صفة ، لا مضاف إليه ، قال : لأنَّ ( حيث ) يضاف ظرفًا لا اسمًا ، فالمعنى : حيث يجعله ، وحيث يكونه ، أي : يجعل فيه ، ويكون فيه .

والأولى أن نقول : إنَّه مضاف ، ولا مانع من إضافته ، وهو اسم لا ظرف ، إلى الجملة ، كما في ظروف الزمان "(٥) .

المناقشة :

( حيث ) ظرف للمكان مبني على الضم ، وهي ملازمة الإضافة إلى الجملة الفعلية ، والاسمية ، والأكثر إضافتها إلى الفعلية ، وذلك نحو : ( اجلِسْ حيثُ جلسَ زيدٌ ) ، ومن إضافتها إلى الجملة الاسمية : ( اجلِسْ حيثُ زيدٌ جالسٌ ) ، وقد نَدُر إضافتها إلى المفرد نحو : ( اجلِسْ حيثُ زيدٌ ) فيرفع ما بعدها على أنَّه مبتدأ لخبر محذوف تقديره : ( اجلِسْ حيثُ زيدٌ جالسٌ ) .

وهي من الظروف النَّادرة التصرُّف ، فالغالبُ عليه عدم التصرُّف ولكنَّه قد يخرج عن الظرفية المكانية ، فتأتي اسمًا ، وتأتي مفعولاً به نحو قوله تعالى : +

---

(١) من الآية ( ١١٩ ) من سورة المائدة .
(٢) الآية ( ٣٥ ) من سورة المسلات .
(٣) من الآية ( ١٢٤ ) من سورة الأنعام ، وهي قراءة ابن كثير ، وحفص ، وعاصم ، وقرأ الباقون ( رسالاته ) بالجمع . الدر المصون : ٣ / ١٧٣ .
(٤) عجز بيت من الكامل ، للفرزدق ، ولم أجده في ديوانه ، وصدره :
يَهزُ الهَرانِعَ هَمُّهُ عَقدُ الخُصَى
روي بلا نسبة في : إيضاح الشعر : ٢٠٥ .
ومنسوبًا في : خزانة الأدب : ٦ / ٥٣٣ - ٥٣٩ .
(٥) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١١٦ - ١١٧ .

ﭐللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ "[١] ، وهذا ما نصَّ عليه الفارسي[٢] ، ونقله عنه الرضي[٣] وعارضه فيه وهو أنَّ ما بعد ( حيث ) في نحو هذه الآية الكريمة صفة لا مضافٌ إليه ؛ لأنَّ حيث خرجت عن الظرفية إلى الاسمية ، وهي لا تضاف إلاَّ إذا كانت ظرفًا .

وقد تبع الفارسي في رأيه هذا بعض النحويين كابن يعيش[٤] ، وابن مالك[٥] ، وابن هشام[٦] ، والأزهري[٧] ، والأشموني[٨] .

وتبعه أيضًا بعض اللغويين المعربين للقرآن الكريم كالحوفي[٩]، وابن عطية[١٠]، وأبو البقاء[١١] ، والتبريزي[١٢] .

وقد اعتمد أبو علي الفارسي ، وأصحابه في ترجيح رأيهم على :

١ - ورود السماع بوقوع ( حيث ) مفعولاً به، فقد جاء ذلك في القرآن الكريم، وقد أشار الفارسي إلى ذلك بقوله : " وممَّا جاء فيه حيث مفعولاً به قوله تعالى :

+ ﭐللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ "[١٣] ، ألا ترى أنَّ ( حيث ) لا تخلو من أن تكون جرًّا ، أو نصبًا ، فلا يجوز أن تكون جرًّا ؛ لأنَّه يلزم أن يضاف إليه ( أفْعَلُ ) ، و( أفْعَلُ ) إنَّما يضاف إلى ما هو بعض له ، وهذا لا يجوز في هذا الموضع ، فلا يجوز أن يكون جرًّا ، وإذا لم يَكُنْهُ كان نصبًا بشيء دلَّ عليه ، يُعْلَمُ أنَّه مفعول به ، والمعنى: اللهُ يعلمُ مكانَ رسالاتِهِ ، وأهلَ رسالته ، فهو إذًا اسمٌ أيضًا "[١٤] .

---

(١) من الآية ( ١٢٤ ) من سورة الأنعام .
(٢) إيضاح الشعر : ٢٠٤ - ٢١٨ .
(٣) ينظر نصه ص : ٣٢٥ .
(٤) شرح المفصل : ٦ / ١٠٧ .
(٥) شرح التسهيل : ٢ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ، وينظر : تعليق الفرائد : ٥ / ٢١٥ .
(٦) المغني : ١ / ١٥١ .
(٧) التصريح : ١ / ٣٣٩ .
(٨) شرح الأشموني : ٢ / ٢١٧ - ٢١٨ .
(٩) الدر المصون : ٣ / ١٧٣ .
(١٠) المرجع السابق : ٣ / ١٧٣ .
(١١) التبيان : ١ / ٥٣٧ .
(١٢) الدر المصون : ٣ / ١٧٣ .
(١٣) من الآية ( ١٢٤ ) من سورة الأنعام .
(١٤) إيضاح الشعر : ٢٠٦ .

واستدلَّ الفارسي بالمسموع من شعر العرب ، ومنه قول الشاعر :

وحَلأَّها عَنْ ذِي الأَرَاكةِ عَامِرٌ ... أخُو الخُضْرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوى النَّواجِزُ[١]

فـ( حيث ) في هذا البيت في محلِّ نصب مفعول به ، وهذا دليل على أنَّها اسمٌ ، وليست ظرفًا ، قال أبو علي الفارسي : " القول في حيث إنَّ موضعه نصب بأنَّه مفعول به ، ألا ترى أنَّه ليس يريد أنَّه يرمي في ذلك المكان ، وإنَّما يريد أن يرميه ، فهو مفعول به ، وإذا كان مفعولاً به ، وإذا كان مفعولاً به كان اسمًا ، ولم يكن ظرفًا "[٢] .

واستدلَّ أيضاً بما أنشده بعض البغداديين :

يَهزُ الهَرانِعَ هَمُّهُ عَقدُ الخُصَى ... بأذَلِّ حيثُ يكون من يَتَذلَّلُ[٣]

فـ( حيث ) في هذا البيت أيضًا جاءت اسمًا لا ظرفًا بدليل أنَّ جملة ( يكون ) جاءت صفة لـ( حيث ) ، لا مضافة إليه ، وفي هذا قال الفارسي : " فزعم أنَّ ( حيث ) يكون اسمًا ، والقول في ذلك أنَّ ( أَفْعَلَ ) لا يضاف إلاَّ إلى ما هو بعضُه ، فإذا كان كذا ، فإنَّه يُراد به الموضع ؛ لأنَّه مضاف إلى مواضع .

وجاز أن يُراد بـ( حيث ) الكثرة لإبهامها ، كما تقول : ( أفضلُ رجُلٍ ) ، فكذلك لمَّا أضاف ( أذلَّ ) صار كأنَّه قال ( بأذلِّ موضعٍ ) ، فـ( حيث ) موضعٌ ، ولا يجوز مع الإضافة إليها أن تكون ظرفًا ... "[٤] .

وقال في موضع آخر : " فأمَّا موضع ( يكون ) في قوله : ( بأذلَّ حيثُ يكونُ من يتذللُ ) فجرٌّ بأنَّه صفةٌ ( حيث ) كأنَّه : بأذلِّ موضعٍ يكونه ، أي : يكون فيه ، فحذف الحرف ، وأوصلَ الفعلَ ، وليس بجرٍّ لإضافة ( حيث ) إليه ؛ لأنَّ ( حيثُ ) إنَّما يضاف إلى الفعل إذا كان ظرفًا ، فإذا لم يكن ظرفًا لم ينبغ أن يضاف إلى الفعل ، وليس ( حيث ) في البيت بظرف ، وإنَّما لم يُعرب من لم يُعربه ؛ لأنَّه جعله بمنزلة ( ما ) ، و( من ) في أنَّهما لم يُعربا إذا وُصِفَا وكانا نكرتين ، وذاك أنَّ الإضافة في ( حيث ) كانت للتخصيص كما أنَّ الصفة كذلك ، فلمَّا جُعل اسمًا ، ولم يضف

---

(١) من الطويل ، للشمَّاخ بن ضرار ، في ديوانه ص : ١٨٢ .
روي منسوبًا في : جمهرة أشعار العرب لأبي زيد : ٢ / ٨٢٨ ، والبحر المحيط : ٤ / ٢١٨ ، والدر المصون : ٣ / ١٧٢ .
(٢) إيضاح الشعر : ٢٠٤ .
(٣) سبق تخريجه ص : ٣٢٥ .
(٤) إيضاح الشعر : ٢٠٥ .

صار لزومُ الصفة له للتخصيص بمنزلة لزوم الصلة للتخصيص ، فضارع حالُ الوصفِ حال الإضافة "[١] .

٢ - أنَّ المعنى الشرعي يوجب جعلها اسمًا لا ظرفًا ؛ لأنَّ جعلها ظرفًا يعني أنَّ علمَ اللهِ واقعٌ في هذا المكان[٢] ، وهو معنى فاسد ؛ لأنَّه سبحانه وتعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان ، وقد أشار إلى هذا الحوفي بقوله : " ... ليست ظرفًا ؛ لأنَّه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان آخر ، وإذ لم تكن ظرفًا كانت مفعولاً به على السعة ، وإذا كانت مفعولاً لم يعمل فيها ( أعلم ) ؛ لأنَّ ( أعلم ) لا يعمل في المفعول به ، فيقدر لها فعل "[٣] .

ووافقه العكبري في ذلك ، وجعل التقدير : ( يعلم موضع رسالاته ) ، قال : " حيث هنا مفعول به ، والعامل محذوف ، والتقدير : يعلم موضع رسالاته ، وليس ظرفًا ؛ لأنَّه يصير التقدير : يعلم في هذا المكان كذا ، وكذا ، وليس المعنى عليه "[٤] .

وقد سبق أن ذكرنا[٥] أنَّ ابن هشام تابع الفارسي في رأيه ، ولكنَّه مع هذا نقل عن بعضهم أنَّه يجوز نصب ( حيث ) بـ( أعلم ) قال : " فإن أولته بعالم جاز أن ينصبه في رأي بعضهم "[٦] .

هذا وقد ردَّ الرضيُّ[٧] على ما قاله الفارسي حيث منع كون ما بعد ( حيث ) صفة له ؛ إذ من الأولى جعله مضافًا إلى الجملة ، وإن كان اسمًا كما هو الحال في ظروف الزمان .

ويبدو أنَّ أبا علي الفارسي قد افترض مثل هذا القول ، وردَّ عليه ، فقال : " فإن قلت : فهل يجوز على هذا أن يكون موضع الجملة بعد ( حيثُ ) جرًّا لإضافة ( حيثُ ) إليه كما تُضاف أسماء الزمان إلى الجمل ؟

فإنَّ ذلك لا يمتنع فيه إذا كان زمانًا ، ولو جعلت ( حيث ) في قوله : ( بأذلّ حيث يكون ) زمانًا لم يَسْهُلْ ؛ لأنَّ ( أفْعَلَ ) هذا بعضُ ما يضاف إليه .

وإذا قلت : ( هذا أذلُّ رجُلٍ ) فالمعنى : هذا رجلٌ ذليلٌ ، ولا يكاد يقال : زمانٌ ذليلٌ ، كما يقال : موضعٌ ذليلٌ ، ألا ترى أنَّ الأماكنَ قد وُصفت بالعزّ ، فإذا جاز وصفها بالعزّ جاز وصفُها بخلافه ، فممّا جاء ممّا وُصِفَ بالعزّ قولهم :

---

(١) المرجع السابق : ٢٠٩ .
(٢) حيث لغاتها وتراكيبها لرياض الخوام : ٨٦ .
(٣) الدر المصون : ٣ / ١٧٣ .
(٤) التبيان : ١ / ٥٣٧ .
(٥) ينظر ص : ٣٢٦ .
(٦) المغني : ١ / ١٥١ .
(٧) ينظر نصه ص : ٣٢٥ .

( تمرَّدَ مَا رِدٌ وعزَّ الأبلَقُ )[1] ... ولا تكاد تسمع وصف الزمان بالذلّ كما تسمعه في المكان ، فلا يجوز إذًا أن يكون موضع ( يكونُ ) جرًّا بأنَّه صفةٌ ( حيث ) ، ويجعل ( حيث ) اسم زمان "[2] .

وردَّ قوله هذا أبو حيان[3] أيضًا ؛ لأنَّ قواعد النحو تأباه من جهتين هما :

**أولاً :** نصُّ النُّحاة على أنَّ ( حيث ) من الظروف التي لا تتصرف ، حتى إنَّه شذت إضافة ( لدى ) إليه وجرّه بالياء .

**ثانيا :** نصوا أيضًا على أنَّ الظرف المتوسع فيه لا يكون إلاَّ متصرفًا ، ومن هنا امتنع نصب ( حيث ) على المفعول به على السعة ، ولذلك فالأولى إقرار ( حيث ) على الظرفية المجازية لتضمن ( أعلم ) في الآية السابقة معنى ما يتعدى إلى الظرف ، قال أبو حيان : " وما قاله من أنَّه مفعول به على السعة ، أو مفعول به على غير السعة ، تأباه قواعد النحو ؛ لأنَّ النُّحاة نصوا على أنَّ ( حيث ) من الظروف التي لا تتصرف ، وشذ إضافة ( لدى ) إليها ، وجرّها بالياء ، ونصوا على أنَّ الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلاَّ متصرفًا ، وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب ( حيث ) على المفعول به لا على السعة ، ولا على غيرها ، والذي يظهر لي : إقرار ( حيث ) على الظرفية المجازية على أنْ تُضَمَّن ( أعلم ) معنى ما يتعدى إلى الظرف ، فيكون التقدير : ( اللهُ أنفذُ علمًا مِنْ حيثُ يجعلَ رسالاتِهِ ) ، أي : هو نافذُ العلمِ في الموضعِ الذي يجعلُ فيه رسالته ، والظرفية هنا مجاز كما قلنا "[4] .

ووافق الدماميني أبا حيان في رأيه ، وهو في إبقاء حيث على ظرفيتها ، ولكنَّها ظرفية حقيقية لا مجازية كما ذكر أبو حيان ، قال الدماميني : " ولو قيل بأنَّ المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد ، وفيه إبقاء ( حيث ) على ما عهد من ظرفيتها ، والمعنى : أنَّه تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات ؛ لأنَّه يعلم ما فيهم من الذكاء ، والطهارة ، والفضل ، والصلاحية للإرسال ، ولستم كذلك "[5] .

وردَّه الشمني بقوله : " وأقول بل هو بعيد ؛ لأنَّ يقتضي حذف المفعول ، والموصول الذي هو صفته ، وبعض صلة ذلك الموصول ؛ ولأنَّ المعنى كما

---

(١) مثل للزبَّاء ، يضرب للرجل العزيز المنيع الذي لا يقدر على اهتضامه . ينظر : جمهرة الأمثال : ١ / ٢٠٨ .
(٢) إيضاح الشعر : ٢١٠ .
(٣) البحر المحيط : ٤ / ٢١٨ - ٢١٩ .
(٤) البحر المحيط : ٤ / ٢١٨ - ٢١٩ .
(٥) شرح الدماميني على المغني بحاشية المنصف للشمني : ١ / ٢٦٧ .

صرح المصنف ، وغيره أنَّه تعالى يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لا شيئًا فيه "[1] .

التَرجيح :

يظهر لي بعد الوقوف على الآراء السابقة حول مجيء ( حيث ) مفعولاً به على السعة ، وخروجه عن الظرفية أنَّ الرأي الراجح هو ما ذهب إليه جمهور النُّحاة ، ومعهم الرضي والدماميني ، وهو بقاء حيث على الظرفية المكانية ، وإضافة ما بعدها لها ، وذلك :

١ - لأنَّ النحويين أجمعوا على أنَّ ( حيث ) من الظروف النَّادرة التصرُّف ، والنَّادر لا يصح القياس عليه ؛ إذ الحمل على الشائع أولى .

٢ - لأنَّ في جعل ( حيث ) مفعولاً به على السعة ، مخالفة للأصل ؛ إذ الأصل في ( حيث ) عدم التصرُّف ، والظروف المتوسع فيها لا تكون إلاَّ متصرفة ، وحيث عكس ذلك كما سبق توضيحه[2] .

٣ - لأنَّه لا مانع من إضافته إلى ما بعده ، وهو اسم لا ظرف إلى الجملة التي بعده كما هو الحال في ظروف الزمان ، كما هو في نحو قوله تعالى : + هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ "[3] ، وعلى هذا يكون الخبر محذوفًا والتقدير : يتذللُّ فيه ، وقد نصَّ على هذا الرضي[4] ، وأشار إليه البغدادي[5] .

---

(١) المنصف للشمني : ١ / ٢٦٨ .
(٢) ينظر ص : ٣٣٠ .
(٣) من الآية ( ١١٩ ) من سورة المائدة .
(٤) ينظر نصه ص : ٣٢٥ .
(٥) خزانة الأدب : ٦ / ٥٣٧ .

## [٨] الضمير العائد على الموصوف في : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، وحسنِ وجهٍ

قالَ الرضيُّ : " وأربع مسائل قبيحة قبحًا لا ينتهي إلى منعها في حال السَّعة ، وتخصيصها بضرورة الشعر ، وهي :

الحسنُ وجهٌ ، وحسنٌ وجهٌ ، والحسنُ الوجهُ ، وحسنٌ الوجهُ برفع المعمول في جميعها ، والأوليان أقبح من الأخريين ، لعدم موافقة المعمول فيهما لأصله في التعريف ، ووجه قبح الأربع ، خُلو الصفة من عائد إلى الموصوف ، وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح - أي وجهٌ منه - ، والوجه منه ، وقال أبو علي : الوجه ، ووجه بدلان من الضمير المُسْتجنّ في الصفة ، قاله في قوله تعالى : + مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ "[1] ، وهذا غسل الدم بالدم ؛ لأنَّ بدل البعض ، وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الأغلب .

وقال الكوفيون : اللاَّم في ( الوجه ) بدل من الضمير كما في قوله :

لِحَافِي لِحَافُ الضَّيفِ والبُرْدُ بُرْدُهُ[2]

فالوجه باقٍ على الفاعلية كما كان في الأصل ، وقد تقدم أنَّ إبدال اللاَّم من الضمير فيما يشترط فيه الضمير ، قبيح عند البصريين "[3] .

المناقشة :

إنَّ مسائل الصفة المشبَّهة باسم الفاعل تنتهي إلى ثمان عشرة مسألة ؛ وذلك لأنَّ الصفة إمَّا أنْ تكون نكرة ، أو معرفة ، والمعمول مع كلِّ واحدٍ منهما إمَّا مجرد عن الألف واللاَّم والإضافة نحو : ( رجلٌ حسنٌ وجهاً ) ، أو معرَّف بالألف واللاَّم نحو : ( حسنُ الوجهِ ) ، أو بالإضافة نحو : ( حسنٌ وجهُهُ ) ، وكلُّ واحد من

---

(١) من الآية ( ٥٠ ) من سورة ص .

(٢) صدر بيت من الطويل ، نُسب لمسكين الدرامي ، ولعتبة بن مسكين ولده ، ولعروة بن الورد ، وللعجير السلولي ، وعجزه :

وَلَمْ يُلْهِنِي عَنْهُ غَزَالٌ مُقَنَّعُ

ويروى ( والبيت بيته ) .

استشهد به الكوفيون على أنَّ ( أل ) في ( البرد ) عوضٌ من المضاف إليه والتقدير : وبردي برده .

ينظر : الأمالي لابن الشجري : ٢ / ٥٠٠ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٧١٩ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٢٥٢ ، و٥ / ١٨٧ ، و٧ / ٢٣٢ ، و٨ / ٢٢٨ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٤٢٢ - ٤٢٣ .

هذه الثلاثة إمَّا مرفوع على الفاعلية ، وفيه خلاف ، فقد ذكر ابن عصفور[١] أنَّ المعرَّف بالألف واللاَّم مذهب سيبويه فيه الرفع على الفاعلية ، ومذهب الفارسي الرفع على البدلية من الضمير الذي في الصفة .

والصحيح مذهب سيبويه ، وسنتحدث عن هذا الخلاف لاحقًا[٢] .

أو منصوب على التمييز إن كان نكرة ، ويجوز فيه أيضًا النصب على التشبيه بالمفعول به ، وبهذا قال الزجاجي[٣] وابن عصفور[٤] .

أو على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وأجاز بعض البصريين النصب على التمييز ، وهي أيضًا نزعة كوفية ، كما أجازوا الجر على الإضافة[٥] .

ومن هذه المسائل مسألتان اختلف النُّحاة فيهما حول البدل من الضمير العائد على الموصوف ، وهاتان المسألتان هما :

الأولى : مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ .

والثانية : مررْتُ برجلٍ حسنِ وجهٍ .

أمَّا المسألة الأولى ، وهي ( مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، فالصفة فيها نكرة ، ومعمولها مقرون بأل ، و( الرجل ) مخفوض بالباء ، و( حسن ) خُفض بالتبعية على أنَّه نعت ، وأضيف لـ( الوجه ) ، وهي إضافة حسنة[٦] ، وإنَّما جاز أن نجعل ( الرجل ) منعوتًا ، وهو نكرة لـ( حسن الوجه ) ؛ لأنَّه نكرة مثله[٧] ، فوُصِفت النكرة بالنكرة بالرغم من أنَّه مضاف ؛ وذلك لأنَّ الإضافة لا تأثير لها في المعنى ، فهي إضافة لفظية ( غير محضة ) لطلب التخفيف ؛ ولأنَّ الإضافة هنا على تقدير الانفصال ، وفي هذا يقول المبرد : " ويجوز أن تقول : ( هذا رجلٌ حسنُ الوجهِ ) ، فالوجه لا يجعل ( حسنًا ) معرفة ، وإن كان مضافًا إليه ؛ وذلك لأنَّ التنوين هو الأصل ، ومعنى هذه الإضافة الانفصال ، كما كان ذلك في قوله : +

---

(١) شرح الجمل : ١ / ٥٧٠ .
(٢) ينظر ص : ٣٣٦ .
(٣) الجمل للزجاجي : ٩٧ .
(٤) شرح الجمل : ١ / ٥٧٠ .
(٥) توضيح المقاصد : ٢ / ٨٧٩ .
(٦) شرح ابن القواس : ٢ / ١٠٠٠ .
(٧) الأصول : ١ / ١٣٣ ، والجمل للزجاجي : ٩٤ .

هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ "[1] ، و+ هَٰذَا عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَاۚ "[2] لمَّا كان التقدير : إنَّما هو التنوين ثبت الاسم نكرة ، وصار بمنزلة ما لفظوا بتنوينه "[3] .

وقد شبه سيبويه الإضافة في ( حسنِ الوجهِ ) بالإضافة في ( هذا ضاربُ الرجلِ ) حيث قال : " فالمضاف قولك : هذا حسنُ الوجهِ ، وهذه حسنةُ الوجهِ ، فالصفة تقع على الاسم الأول ، ثم نوصلها إلى الوجه ، وإلى كل شيء من سببه على ما ذكرت لك ، كما تقول : هذا ضاربُ الرجلِ ، وهذه ضاربةُ الرجلِ ، إلاَّ أنَّ الحسن في المعنى للوجه والضرب ههنا للأول "[4] .

أمَّا الضمير العائد على الموصوف في هذا المثال فقد اختلفوا فيه على عدة مذاهب ، هي :

**أولاً : مذهب سيبويه والبصريين :**

ذهب سيبويه[5] ، والبصريون ، ومنهم ابن عصفور[6] ، وابن يعيش[7] إلى أنَّ الضمير العائد على الموصوف في مثل هذا المثال محذوف تخفيفًا لفهم المعنى ، وللعلم به ، وتقديره : ( الحسنِ الوجهُ مِنْهُ ) .

وإلى هذا أشار ابن يعيش بقوله : " والذي عليه الأكثر أنَّه على حذف العائد للعلم بموضعه ، والمراد مررْتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ منه ، وكذلك الآية - أي المأوى له - ، والعائد قد يحذف تخفيفًا للعلم به ... "[8] .

وأصل الجملة كما أشار ابن يعيش سابقاً ، وكما ذكر ابن عصفور : ( مررْتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ منْهُ ) ثم أدخلت الألف واللام على النكرة ( وجه ) ، وحذف الضمير لفهم المعنى ، وللعلم به ، فأصبحت الجملة: ( مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ

(١) من الآية ( ٩٥ ) من سورة المائدة .
(٢) من الآية ( ٢٤ ) من سورة الأحقاف .
(٣) المقتضب : ٤ / ١٥٨ .
(٤) الكتاب : ١ / ١٩٥ .
(٥) الكتاب : ١ / ١٩٥ ، وينظر : الارتشاف : ٣ / ٢٤٦ .
(٦) شرح الجمل : ١ / ٥٧١ .
(٧) شرح المفصل : ٦ / ٨٩ .
(٨) المرجع السابق : ٦ / ٨٩ .

)، وقد نصَّ ابن عصفور على هذا بقوله : " وأمَّا الخلاف الذي ذكرناه في معمول الصفة إذا كان مرفوعًا ، وليس فيه إضافة إلى الضمير فسببه أنَّ الصفة لابدَّ فيها من ضمير يعود على الموصوف ، فإذا قلت : مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، فالضمير على مذهبنا محذوف لفهم المعنى ، كأنَّك قلت : الحسنِ الوجهُ منهُ "[١] .

هذا وقد نسب ابن خروف هذا المذهب للمتأخرين ، واعترض عليهم ؛ إذ على رأيه هذا القول يحتاج إلى حذف العائد ، وهذا لا يحتاج إليه ، قال : " ومن المتأخرين من ذهب إلى حذف العائد ، ولا يحتاج إليه "[٢] .

**ثانياً : مذهب الكوفيين :**

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الألف واللاَّم بدل من الضمير ، وعوض عنه[٣] ، وقد نُسب هذا المذهب أيضًا لسيبويه والبصريين[٤] ، وإليه ذهب الصيمري[٥] .

وقد عمَّم ابن خروف نسبته إلى العرب ، فقال : " ثم تتسعُ العربُ فيها ، فتجعلُ الصفة للأوَّل مجازًا ، وتُضمِرُ فيها اسمَه ، وتزيلُ الضميرَ المتأخرَ ، وتضيفُ الصفة إلى الذي كان مرفوعًا بها ، وتُدخِلُ عليه الألفَ واللاَّمَ كالعِوَضِ من الضميرِ ، فتقولُ : مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، والأصلُ : حسنٍ الوجهُ ، والأصلُ : حسنٍ وجهُهُ ، ومضروبٍ أبوهُ ، فصيَّرتِ الضربَ للرجلِ ، والضربُ واقعٌ به ، وهما في المعنى للثاني "[٦] .

وقد استدل الكوفيون على صحة مذهبهم بما جاء في الشعر ، ومنه قول الشاعر :

لِحَافِي لِحَاف الضَيْف والبُرْدُ بُرْدُهُ[٧]

فاستشهدوا به على أنَّ ( أل ) في ( البرد ) عوضٌ من المضاف إليه ، والتقدير :

---

(١) شرح الجمل : ١ / ٥٧١ .
(٢) شرح الجمل : ١ / ٥٦٢ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٨٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٧١ .
(٤) الارتشاف : ٢ / ٢٤٦ .
(٥) التبصرة والتذكرة : ١ / ٢٣٠ .
(٦) شرح الجمل : ١ / ٥٦٠ .
(٧) سبق تخريجه ص : ٣٣٣ .

( وبردي برده ) ، وقد سبق ذكر ذلك[١] .

هذا وقد انتقد ابن عصفور مذهب الكوفيين هذا ، ووصفه بالفساد ، فقال : " ومذهبُ أهل الكوفة أنَّ الألفَ واللاَّمَ عوضٌ عن الضمير ، والأصلُ عندهم : مررْتُ بالرجلِ الحسنِ وجهُهُ ، فأدخلت الألف واللاَّم على الوجه ، وصارت عوضًا في الضمير ، وهذا فاسد ؛ لأنَّه لا وجه لإدخال الألف واللاَّم على المعرفة "[٢] .

وقد جعل الرضي نيابة اللاَّم مناب الضمير أولى فيما لا يشترط فيه الضمير ، أمَّا ما اشترط فيه الضمير فلا يقوم مقامه فقال : " والأولى أن يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير ، كما في البيت المذكور ، أمَّا في الصلة ، أو الصفة إذا كانت جملة ، وغير ذلك مما لا يشترط فيه الضمير ، فلا "[٣] .

## ثالثًا : مذهب أبي علي الفارسي :

اتفق أبو علي الفارسي مع الكوفيين في أصل الجملة ، وفي أنَّ الألف واللاَّم عوضٌ عن الضمير المحذوف والمستكن في الصفة في المعنى دون اللفظ[٤] ، وخالفهم في أنْ جعل ( الوجه ) بدلاً عن هذا الضمير المستكن في الصفة ، وعليه يكون أصل الجملة : ( مررْتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ ) ، فالحسن للوجه غير أنَّهم نقلوا الضمير الذي أضيف إليه الوجه إلى الصفة التي هي ( حسنٌ ) ، وكأنَّ الرجل قد شاع الحسن في جميع أجزائه ، فقيل : مررْتُ برجلٍ حسنٍ ، فارتفع به ضمير تقديره ( هو ) يعود على الموصوف ( رجل ) ، ولذلك لم يكن أن يرتفع به الوجه ؛ لأنَّه لا يرتفعُ بفعلٍ واحدٍ فاعلان ظاهران ، ولا ظاهر ومضمر ، وبما أنَّ الصفة المشبهة محمولة على الفعل ، فالأولى فيها هذا ، وبالتالي لا يصح أن نقول : ( مررْتُ برجلٍ حسنٍ غلامُه جاريتُه ) ؛ فنرفع بـ( حسن ) فاعلين هما ( غلامه ، وجاريته ) ولذلك إذا أردنا أن نوضح الموضع الموصوف بالحسن أضفنا الصفة إليه ، فقلنا : ( مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ) ، فيصبح ( الوجه ) فاعلاً في المعنى دون اللفظ ؛ إذ في اللفظ مضاف إليه ، وبعكسه ( وجهه ) يكون فاعلاً لفظًا ومعنى[٥] .

وبالتالي فهو يُعرب بدلاً من الضمير المحذوف ، ويقول الفارسي موضحًا مذهبه : " فإذا حُذِفَ الضميرُ من وجههِ ، فقيلَ : مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، أو

---

(١) ينظر ص : ٣٣٣ ، حاشية ( ٢ ) .
(٢) شرح الجمل : ١ / ٥٧١ - ٥٧٢ .
(٣) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٩٢ .
(٤) المسائل المشكلة : ١٤٤ .
(٥) المقتصد : ١ / ٥٣٩ - ٥٤٠ ، وشرح ابن الناظم : ٤٤٦ .

حـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــسنِ وجهٍ ، لم يَعُدْ هذا الذكرُ من الصفةِ إلى الموصوفِ ، فجُعِلَ حسنٌ للرَّجُلِ دون الوجهِ في اللفظ ، وصار الحُسْنُ شائعًا في جملتهِ ، كأنَّه وصفَهُ بأنَّهُ حسنُ العامَّةِ بعد أن كان الحُسْنُ مقصورًا على الوجه دون سائره ، والدليلُ على ذلك قولُهُم : مررْتُ بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ ، وتأنيثُهم لحسنةٍ ، فلو كان حسنٌ بعد حذفِ الضميرِ الذي كان في وجههِ على حدّهِ قبل أن يُحذفَ لمَّا أنّثَ حسنةً في قولك : مررْتُ بـــــــــــــــــــــــــامرأةٍ حـــــــــــــــــــــــــــــــسنةِ الوجه ، كما لم تُؤنَّث في قولِهم : مررْتُ بامرأةٍ حسنِ وجهُهَا ، لكنَّ تأنيثَهم الصفة إذا جرَتْ على المؤنثِ الموصوفِ يدلُّ على ما ذكرْتُ "[1] .

ويظهر لنا من النصِّ السابق أنَّ أبا علي الفارسي قد استدلَّ على صحة كلامه بالآتي :

١ - أنَّ الضمير في : ( مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ) قد نقل إلى ( حسن ) ، واستكنَّ فيه ، وأنَّ الفعل - أي ( الحسن ) - لصاحب الوجه بقولهم : ( مررْتُ بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ ) ، فأنَّثوا البتة كما يفعلون إذا أرادوا أنَّ الحسن قد شاع في جميع أجزائها نحو : ( مررْتُ بامرأةٍ حسنةٍ ) ، وقد وضح الجرجاني مقصدَ الفارسي في استدلاله بهذا المثال ، فقال : " فلو لم يكن في حسن في قولك : مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، ضمير للرجل الذي جرى حسن عليه صفة لما جاز التأنيث في قولك : مررْتُ بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ ، كما أنَّه لمَّا لم يكن فيه ضمير لرجل في قولك : ( مررْتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ ، إذا كان وجهه قد ارتفع به لم يجز التأنيث في قولك : مررْتُ بامرأةٍ حسنٍ وجهُهَا ، ووجب التذكير ؛ لأنَّ الفعل ليس لما جرى الصفة عليه ، وإنَّما هو لما بعدها كوجهها ، وغلامها ، وأخيها في قولك : مررْتُ بامرأةٍ حسنٍ غلامُهَا ، وبامرأةٍ حسنٍ أخوها ، وهذا هو الدليل القاطع ، وعليه العمل والحكم "[2] .

---

(١) الإيضاح العضدي : ١٧٨ - ١٧٩ .
(٢) المقتصد : ١ / ٥٤٢ .

وقد ذكر الفارسي نفس التعليل هذا في المسائل المنثورة[1] ، كما ذكر الرضي تعليلاً مشابهًا لتعليل الفارسي حيث قال : " والدليل على انتقال الضمير فيهما إلى الصفة قولك : هندٌ حسنةُ الوجهِ ، والزيدان حسنا الوجهين ، والزيدون حسنو الوجوه ، ولا تأتي هذه العلامات في الصفة إلاّ وفيها ضمائر مستترة ، إلاّ في الندرة نحو : قامَ رجلٌ قَاعِدُونَ غِلمَانهُ "[2] .

ولكنَّه مع ذلك انتقد الفارسي ؛ لأنَّه بقوله هذا قد وقع فيما فرَّ منه ، وهذا معنى قوله : ( هذا غسلُ الدَّم بالدَّمِ )[3] ، ولم يكن الرضي وحده من انتقد الفارسي ، بل انتقده بعض النُّحاة أيضًا : كابن خروف[4] ، وابن عصفور[5] ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أنَّ أبا علي الفارسي جعل ( الوجه ) بدلاً من الضمير بدل بعض من كل ، فكيف يحذف الضمير ، وبدل البعض من الكل لابد له من ضمير يعود على المبدل منه ، وإلى هذا أشار ابن عصفور بقوله : " ولمَّا كان حذف الضمير من الصفة قليلاً حمله الفارسي على أنَّ الوجه بدل من الضمير الذي في الصفة حتى لا تخلو الصفة من ضمير ، وهذا الذي حمل الفارسي على جعل الوجه بدلاً من الضمير ينبغي أن لا يلتفت إليه ؛ لأنَّه يلزمه أن يجعل الوجه بدلاً من الضمير بدل بعض من كل ، ولابد في بدل البعض من الكل من ضمير يعود على المبدل منه ، ولا يجوز حذفه إلاّ في قليل من الكلام "[6] .

٢ - عدم اطراد ذلك في نحو : ( مررْتُ برجلٍ كريمِ الأبِ ، وظريفِ الأخ ، وحسنِ وجهِ الأخ ) ، ولا في نحو : ( مررْتُ بامرأةٍ حسنِ الوجهِ ، ولا بجاريةٍ كريمِ الأبِ ) ؛ إذ لا سبيل إلى البدل في مثله ، وإليه أشار ابن خروف بقوله : " وحمل أبو علي الفارسي ، وغيره من المتأخرين هذا المرفوع على البدل من ضمير في الصفة ، ولا يطرد لهم ذلك في مثل : مررْتُ برجلٍ كريمِ الأبِ ، وظريفِ الأخ ، وحسنِ وجهِ الأخ ، ولا في ، مررْتُ بامرأةٍ حسنِ الوجهِ ، ولا بجاريةٍ كريمِ الأبِ ، وهذا كلُّه لا سبيل إلى البدل فيه ، فإذا لم يكن سبيل إلى البدل ، فالباب كلُّه إلى ما يذهب إليه الأئمة ، وأيضًا ، فإنَّ البدل يلزم فيه من

---

(١) المسائل المنثورة : ٤٥ - ٤٦ .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٤٢٠ .
(٣) ينظر نصه ص : ٣٣٣ .
(٤) شرح الجمل : ١ / ٥٦٢ - ٥٦٣ .
(٥) شرح الجمل : ١ / ٥٧٢ .
(٦) شرح الجمل : ١ / ٥٧٢ .

الضمير العائد على المبدل منه ما يلزم في الفاعل ، فيقع فيما فرَّ منه "[١].

٣ - أنَّ قول الفارسي مردود عليه أيضًا بحكاية الفراء : ( مررْتُ بامرأةٍ حسنِ الوجهِ ) ، وحكاية الكوفيين : ( مررْتُ بامرأةٍ قويمِ الأنفِ ) .

وقد ذكر هاتين الحكايتين الأزهري في التصريح ، فقال : " قال الفارسي : أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة بدل بعض من كل ، ويرده حكاية الفراء : مررْتُ بامرأةٍ حسنِ الوجهِ ، وحكاية الكوفيين : بامرأةٍ قويمِ الأنفِ "[٢] .

ولابد من الإشارة في نهاية هذه المسألة إلى أنَّ أبا علي الفارسي قد جوَّز في البغداديات بالإضافة إلى رأيه السابق رأيًا ثانيًا يوافق فيه كلاً من الفريقين السابقين ، وهو ارتفاع الوجه على الفاعلية ، وحذف ضمير الموصوف للدلالة عليه ، والعلم به ، فقال : " والآخر أن يكون أصل الصفة أن يرتفع به شيء من سبب الموصوف ، ويعود منه إليه ذكر ، فتحذف العائد للدلالة عليه والعلم بحذفه ، فيصير ضمير الموصوف في الوصف ، ويضاف إلى ما كان فاعله قبل الحذف ، وذلك مثل : مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، وبجاريةٍ حسنةِ الأبِ ، ألا ترى : أنَّ حكم هذا ، وأصله إنَّما كان مررْتُ برجلٍ حسنٍ وجهه ، فيجري على رجل ، ويعود مما ارتفع بحسن ذكر إلى الرجل ، فلمَّا حذف العائد إلى الرجل ، ولم يكن حكم الصفة أن يخلو من عائد إلى الموصوف صار الضمير الراجع إليه في الصفة ، وممَّا دلَّ على ذلك قولهم : مررْتُ بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ ، ولو لم يحذف المضاف إليه ( الوجه ) الراجع إلى الموصوف الأول ، لم تؤنث الصفة ، وقلت : مررْتُ بامرأةٍ حسنٍ وجهُهَا ، فحذفت علامة التأنيث من الوصف مع إثباتك الضمير العائد إلى المرأة كما أثبتها مع حذفك الراجع من الوجه ، وصار تأنيث الصفة ، وإضافتها إلى فاعلها مع إثبات العائد إلى الموصوف خطأ "[٣] .

## أما المسألة الثانية : ( مررتُ برجلٍ حسن وجهٍ ) .

فالصفة فيها نكرة ، ومعمولها نكرة ، تُرك فيها التنوين ، وخُفض ( وجه ) على الإضافة ، وهو أخف في اللفظ من ( مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ) ، فحذفوا الألف واللاَّم تخفيفًا[٤] ، وإنَّما جاز ذلك ؛ لأنَّه قد علم أنَّه لا يعني من الوجوه إلاَّ وجهه ، ومن ذلك ما حكاه سيبويه[٥] في الكتاب من قولهم : ( هو حديثُ عهدٍ بالوجع ) .

---

(١) شرح الجمل : ١ / ٥٦٢ - ٥٦٣ .
(٢) التصريح : ١ / ٨٤ .
(٣) المسائل المشكلة : ١٣٢ - ١٣٣ .
(٤) المقتضب : ٤ / ١٥٩ .
(٥) الكتاب : ١ / ١٩٧ .

والفرق بين هذا المثال ، والمثال السابق أنَّ معمول الصفة المشبهة أتى مقرونًا بالألف واللاَّم في المثال الأول ، ومجردًا من الألف واللاَّم في المثال الثاني ، والأكثر في معمول الصفة المشبهة أن يكون مقرونًا بالألف واللاَّم ، والثاني ليس بكثرة الأول ، وإن كان جائزًا[١] .

هذا بالإضافة إلى أنَّ المسألة الأولى ( مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ) مسألة حسنة ، بينما المسألة الثانية ( مررْتُ برجلٍ حسنِ وجهٍ ) ليست بقبيحة ، ولا بغاية الحسن كما ذكر الرضي[٢] .

أمَّا بالنسبة لإعراب ( الوجه ) ، أو ( وجه ) فهما على مذهب الكوفيين والبصريين فاعلان في المعنى ، ومضافان في اللفظ - أي مجروران لفظًا بالإضافة ، ومرفوعان محلاً على الفاعلية .

أمَّا عند الفارسي ، ومن تبعه كابن أبي الربيع[٣] ، فهما بدلا بعض من كل من الضمير المستكن في الصفة ، وتبعه الزمخشري ، ولكنَّه جعله بدل اشتمال[٤] .

وعليه حمل الفارسي قوله تعالى : + جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ "[٥] ،

فجعل ( الأبواب ) بدل بعض من كل من الضمير الذي في مفتحة ، ومفتحة إمَّا أن تكون حالاً من ( جنات عدن ) على قول من جعلها معرفة ، وإما أن تكون نعتًا على قول من جعلها نكرة[٦] ، وعلى هذا يكون التقدير عند الفارسي : ( فُتِحَت الجنّاتُ أبوابُها ) ، ثم أبدل الأبواب من الجنات ؛ لأنَّها منها ، وبعضها ، والدليل على ذلك عنده أنَّ علامة التأنيث في مفتحة عائدة على ضمير الجنات .

وعلى حد قوله الثاني جوَّز رفعه ، فجعل الأبواب مرتفعة بمفتحة على أنَّها نائب فاعل ، والعائد محذوف تقديره : ( وإنَّ للمتقينَ جنّاتِ عدنٍ مفتحةً لهم الأبوابُ منها ) ، فيكون التأنيث في مفتحة على هذا التقدير للأبواب دون الجنات ، والهاء في ( منها ) عائدة إلى ( جنات )[٧] ، وهو بهذا الرأي يكون موافقًا لرأي أكثر البصريين[٨] مع أنَّ كلامه في الإيضاح عكس ذلك ، قال : " فأمَّا قوله تعالى :

---

(١) المقتضب : ١ / ٥٤١ .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٤٢٢ .
(٣) البسيط : ٢ / ١٠٩٥ .
(٤) الدر المصون للسمين الحلبي : ٥ / ٥٣٩ .
(٥) الآية ( ٥٠ ) من سورة ص .
(٦) التبيان : ٢ / ١١٠٣ ، والدر المصون : ٥ / ٥٣٨ - ٥٣٩ .
(٧) المسائل المشكلة للفارسي : ١٤٣ .
(٨) شرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٩٠ .

+ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ "[1] ، فليس على مفتحة لهم الأبواب منها ، ولا على أنَّ الألف واللاَّم سدا مسد الضمير العائد من الصفة ، ولكنَّ الأبواب بدل من الضمير الذي في مفتحة ؛ لأنَّك قد تقول : فتحت الجنات إذا فتحت أبوابها ، وفي التنزيل : + وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ أَبۡوَٰبٗا "[2] ، فصار ذلك بمنزلة : ضُرِبَ زيدٌ رأسُهُ ، وتقول : مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، فتصف به النكرة ، وإن كانت الصفة مضافة إلى ما فيه الألف واللاَّم ؛ لأنَ الإضافة في معنى الانفصال ... "[3] .

فيظهر من النصِّ السابق أنَّ أبا علي الفارسي مخالف لرأي الكوفيين حيث جعلوا الأبواب مرتفعة على أنَّها نائب فاعل لاسم المفعول ( مفتحة ) ، وجعلوا الألف واللاَّم خلفًا ، أو بدلاً من الإضافة ، أو بمعنى آخر عوضًا عن الضمير المحذوف ( الهاء ) ، والتقدير : ( مفتحة لهم أبوابها ) ، وممَّن قال بهذا أيضًا الفراء[4] حملاً على قوله تعالى : + فَإِنَّ ٱلۡجَحِيمَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ "[5] ، والتقدير : ( مأواه )[6] .

وقد اعترض عليه الفارسي ، وخطّأه ، فقال : " ... والأبواب من قوله : + مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ "[7] لا يجوز أن يرتفع من حيث كان يرتفع مفتحة لهم أبوابها ، وتأوُّلُ ارتفاعها من هذه الجهة خطأ لما ذكرناه "[8] .

ولكنَّه وافقه في جواز جعل الأبواب منصوبة بمفتحة ، وإضمار المرفوع فيها بحيث تجعل المفتحة في اللفظ للجنات ، وفي المعنى للأبواب[9] .

وكما رُدَّ على الفارسي في المسألة الأولى رُدَّ عليه في هذه المسألة ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أنَّ بدل البعض ، وبدل الاشتمال لابد لهما من ضمير يعود على المبدل

(١) الآية ( ٥٠ ) من سورة ص .
(٢) الآية ( ١٩ ) من سورة النبأ .
(٣) الإيضاح العضدي : ١٨٠ .
(٤) معاني القرآن للفراء : ٢ / ٤٠٨ .
(٥) الآية ( ٣٩ ) من سورة النازعات .
(٦) معاني القرآن : ٢ / ٤٠٨ .
(٧) من الآية ( ٥٠ ) من سورة ص .
(٨) المسائل المشكلة : ١٤٢ .
(٩) معاني القرآن : ٢ / ٤٠٨ ، والمسائل المشكلة : ١٤١ .

منه إمَّا ملفوظًا ، أو مقدرًا ، فيُحتاج إلى تقديرين[١] ضمير يعود على المبدل منه ، بالإضافة إلى تقدير الضمير المحذوف المستكن على رأيه في الصفة ، وإذا كان الكلام محتاجاً إلى تقدير واحد كان أولى مما يحتاج إلى تقديرين ، فما فرَّ منه وقع فيه[٢] كما ذكر الرضي في نصه السابق[٣] .

٢ - أنَّ فرار أبي علي الفارسي من الإضمار لم يوقعه في هذا فقط ، بل جعله

لا يُعمل اسم المفعول ( مفتحة ) في معموله بالرغم من أنَّه قد توافرت فيه شروط الإعمال ، وهو كونه مجردًا من آل والإضافة ، وهو بمعنى الاستقبال[٤] ، لاسيما أنَّ معنى الآية هو أنَّ جنات عدن هي جنات إقامة في دار الخلد والنعيم ، إذا جاؤها فُتحت لهم أبوابها[٥] .

٣ - أنَّ قوله بأنَّ الأبواب لو رفعت بمفتحة لأصبحت تاء التأنيث للأبواب ، وأصبحت الجنات بدون ضمير يعود إليها ولجاز ترك تاء التأنيث في قولنا : ( مررْتُ بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ ) ، وقلنا : ( مررْتُ بامرأةٍ حسنِ الوجهِ ) ، يُردُّ عليه بأنَّ هذه الجملة لا تأتي بقوة الآية ، وأنَّ التاء حتى في حالة الرفع هي عائدة على الجنات بدليل قراءة الرفع الواردة عن زيد بن علي ، وأبي حيوة[٦] : ( جناتُ عدن مفتحةٌ ) برفعهما إمَّا على أنَّهما جملة من مبتدأ وخبر ، وإمَّا على أنَّ كلَّ واحدة منهما خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هي جناتٌ ، هي مفتحةٌ .

الترجيح :

الذي تبيَّن لي بعد الوقوف على آراء النُّحاة حول الضمير العائد على الموصوف في المثالين السابقين أنَّ الرأي المتجه هو رأي سيبويه وجمهور البصريين ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أن رأي الفارسي يؤدي إلى تقدير محذوف ، والقاعدة تنص على أنَّ

(١) البحر المحيط : ٩ / ١٦٧ .
(٢) شرح الجمل : ١ / ٥٦٣ .
(٣) ينظر ص : ٣٣٣ .
(٤) شرح ابن عقيل : ٢ / ١٠٠ ، ١١٣ .
(٥) مختصر تفسير ابن كثير : ٣ / ٢٠٦ .
(٦) الدر المصون : ٦ / ٣٥٩ .

عدم الإضمار أولى من الإضمار ، ولذلك نجد أنَّ رأي الكوفيين أقوى من رأي الفارسي حيث جعلوا الألف واللاَّم بدلاً من الضمير المحذوف ، وهذا لا يؤدي إلى إضمار ، أو تقدير محذوف .

٢ - أنَّ رأي الفارسي يؤدي إلى عدم إعمال اسم المفعول ( مفتحة ) عمله بالرغم من استيفائه للشروط ، وقد سبق توضيح ذلك[١] ، بينما رأي الكوفيين والبصريين يؤدي إلى إعمال اسم المفعول عمله ، والإعمال أولى .

**٣ - سلامة رأي البصريين من الاعتراض ، والرد ، وذلك لأن رأيهم أقوى من بقية الآراء ،** إذ كيف يمكن أن تكون الألف واللاَّم ، وهي حرف بدلاً من الهاء ، وهي اسم[٢] كما ذهب الكوفيون ، فمحال أن يقوم أحدهما مقام صاحبه، بالإضافة إلى أنَّه لو جاز هذا لجاز ( جاءَني الَّذي قامَ الغلامُ ) على إرادة غلامه كما ذكر ابن يعيش[٣] .

وهذا لا خلاف في عدم جوازه ، ولذلك فالرأي الأصوب والله أعلم هو رأي البصريين ، فيكون التقدير في الآية ( مفتَّحةً لهم الأبوابُ مِنْهَا ) ، وفي ( مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، أو حسنِ وجهٍ ) ، هو : ( مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهُ منه ، أو حسنِ وجهٍ منه ) ، وبالتالي فالضمير ، أو العائد محذوف في اللفظ دون المعنى ، واسم المفعول عامل فيما بعده ، والألف واللاَّم دخلت على النكرة فعرَّفتها بعد حذف الضمير لفهم المعنى .

---

(١) ينظر ص : ٣٤٥ .
(٢) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ٣ / ٤٦٩ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٩٠ .

## (٩) إعراب المقرون بأنْ بعد عسى

قالَ الرضيُّ : " قال أبو علي في القصريات : عسى زيدٌ أنْ يقومَ - أي عسى زيدٌ ذا قيام - ، وفي هذا العذر تكلُّف ، إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبداً ، لا في الاسم ولا في الخبر .

وقال بعضهم : ( أنْ ) زائدة .

وفيه أيضًا نظر؛ لأنَّ الزائد لا يلزم إلاَّ مع بعض الكلم ، كزيادة ( ما ) في قولهم: ( افعل هذا آثراً ما ) ، ولزومه مطردًا في موضع معين مع أي كلمة كانت : بعيد .

وقيل : المقترن بأنْ ، مشبَّه بالمفعول به ، وليس بخبر كخبر كان ، حتى يلزم كون الحدث خبرًا عن الجثة ، وذلك ؛ لأنَّ المعنى الأصلي : قاربَ زيدٌ أنْ يخرجَ - أي الخروج - ثم تغيَّر معنى الكلام عن ذلك الأصل ، بإفادة ( عسى ) لإنشاء الطمع ، كما كان أصل معنى : ( ما أحسنَ زيدًا ) : شيء جعله حسنًا ، ثم تغيَّر عنه بإفادة إنشاء التعجب ، وكذا قالوا : أصل معنى : عسى أنْ يخرجَ زيدٌ : قربَ أنْ يخرجَ زيدٌ ، - أي خروج زيد -، فهو في الاستعمال الأول كالفعل المتعدي ، وفي الثاني كاللازم.

وفيه أيضًا نظر ؛ إذ لم يثبت في عسى ، معنى المقاربة وضعاً ، ولا استعمالاً كما مرَّ قبلُ "[1] .

المناقشة :

تدخل أفعال المقاربة على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ اسمًا لها ، ويجب في خبرها أن يكون جملة ، وشذ مجيئه مفردًا بعد كاد ، وعسى نحو : كادَ زيدٌ يقومُ ، وعسى زيدٌ أنْ يقومَ ، ومن الشاذ قول الشاعر :

أكثرتَ في العذلِ ملحًا دائمًا     لا تكثرنْ إنِّي عَسيْتُ صائمًا[2]

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٢) من الرجز ، لرؤبة في الأبيات المنسوبة إليه ص ١٨٥ ، ويروى : ( في القول ) .
روي منسوبًا في : خزانة الأدب : ٨ / ٣٧٤ - ٣٧٦ ، ٩ / ٣١٦ - ٣٢٢ .
وبلا نسبة في : الخصائص : ١ / ٩٩ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٥٢ ، والمقرب لابن عصفور: ١ / ٩٩ - ١٠٠ .

إذ جاء خبر عسى مفردًا ، وهو ( صائمًا ) ، وهذا نادر عند الجمهور ، إذ الأصل في خبره كما ذكرنا سابقًا[1] أن يكون فعلاً ، وهو القياس عند ابن جني[2] .

ومثل هذا البيت قول الزباء : ( عسىَ الغويرُ أبؤساً )[3] فنُصب ( أبؤسا ) على أنَّه خبر ( عسى ) على حذف مضاف عند سيبويه[4] ، والبصريين[5] ، وعند ابن كيسان[6] مصدر ، والتقدير : أن ييأس ، واستحسنه الخُشَني .

وعند الكسائي[7] خبر لـ( يكون ) المضمرة ، والتقدير : أن يكون ، وفيه حذف مضاف - أي أهل - وهو ما ذكره المبرد[8] .

والتقدير عند أبي عبيد[9] : ( أن يأتي بأبوس ) فحُذِفت أنْ وصلتها .

وقد منع كلَّ ذلك سيبويه ، وأكثر النُّحاة .

وقيل : إنَّ ( عسى) في المثل السابق بمعنى ( صار ) ؛ لأنَّه أخبر بالمصدر ، ولا يكون في الرجاء[10] .

ويقترن خبر ( عسى ) بـ( أنْ ) كثيرًا ، ولا يتجرد منها إلاَّ في الشعر كما ذهب إليه جمهور النُّحاة[11] .

واختلف النحويون في إعراب المقرون بـ( أنْ ) ، فذهبوا فيه عدة مذاهب ، هي :

**المذهب الأول :**

---

(١) ينظر ص : ٣٤٨ .
(٢) الخصائص : ١ / ٩٨ - ٩٩ .
(٣) مثل يُضرب للرجل يُخبر بالشَّرِّ ، فيُتَّهم به .
جمهرة الأمثال للعسكري : ٢ / ٤٥ ، ومجمع الأمثال للميداني : ٢ / ١٧ .
(٤) الكتاب : ١ / ٥١ ، ١٥٩ ، ٣ / ١٥٨ .
(٥) الأصول : ٢ / ٢٠٧ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٣٤٣ .
(٦) التذييل والتكميل : ٤ / ٣٤٣ .
(٧) المرجع السابق : ٤ / ٣٤٣ .
(٨) المقتضب : ٣ / ٧٠ .
(٩) التذييل والتكميل : ٤ / ٣٤٣ .
(١٠) المرجع السابق : ٤ / ٣٤٣ .
(١١) شرح ابن عقيل : ١ / ٣٠١ - ٣٠٢ .

ذهب سيبويه إلى أنَّ المقرون بـ( أنْ ) بعد عسى في موضع المفعول بتضمين الفعل معنى قارب ، أو بإسقاط حرف الجر ، والتقدير : ( قاربَ أنْ يقومَ زيدٌ ) ، وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله : " وتقول : عَسَيْتَ أنْ تفعلَ ، فأنْ هاهنا بمنزلتها في قولك : قاربْتَ أنْ تفعلَ ، أي : قاربْتَ ذاك ، وبمنزلة : دنوتَ أنْ تفعلَ .

واخلولقَتْ السماءُ أنْ تمطرَ ، أي : لأنْ تمطر ، وعسيت بمنزلة اخلولقت السماء ، ولا يستعملون المصدر هنا كما لم يستعملوا الاسم الذي الفعلُ في موضعه كقولك : اذهب بذي تَسْلَمُ ، ولا يقولون : عسيْتَ الفعلَ ، ولا عسيْتَ للفعلِ .

وتقول : عسى أنْ يفعلَ ، وعسى أنْ يفعلوا ، وعسى أنْ يفعلا ، وعسى محمولة عليها أنْ ، كما تقول : دنَا أنْ يفعَلُوا ، وكما قالوا : اخلولقَتْ السماءُ أنْ تمطرَ ، وكلُّ ذلك تكلَّم به عامةُ العرب "[1] .

ونُسب هذا الرأي أيضًا للمبرد[2] ، والزجاج[3] .

وقد ذكر ابن عصفور[4] ما ذهب إليه المبرد ، ودليله الذي استدلَّ به على صحة قوله ، وهو :

١ - أنَّ ( أنْ ) وما بعدها تتقدَّر بالمصدر ، والمصادر لا تكون أخبارًا عن الجثث ، فثبت أنَّها في موضع المفعول .

وردَّه ابن عصفور[5] ؛ لأنَّ أنْ هنا لا تتقدَّر بالمصدر ؛ فقد أُتي بها لتدل على أنَّ في الفعل ترجيًّا وتراضيًا ، واستدل هو وغيره من النُّحاة بأنَّ نظير كون الناصبة للفعل لا تتقدَّر بالمصدر ، مجيء ( أنْ ) في خبر لعلّ نحو : لعلَّ زيدًا أنْ يقومَ ، ومنه قوله × : " لعلَّ أحدكُم أنْ يكونَ ألْحَنَ بِحُجَّتِهِ من بعض "[6] .

فلا يصح هنا أنْ تتقدَّر ( أنْ ) مع الفعل بالمصدر ، فيكون التقدير : لعلَّ أحدَكُم كان ألحنَ بحُجَّته[7] .

---

(١) الكتاب : ٣ / ١٥٧ - ١٥٨ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٧٨ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٣٤٧ .
(٣) الجمل للزجاجي : ٢٠٠ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٣٤٧ .
(٤) شرح الجمل : ٢ / ١٧٨ .
(٥) المرجع السابق : ١٧٨٢ .
(٦) صحيح البخاري : ٣ / ١٦٢ ، وروايته فيه : " لعل بعضكم ألحن " كتاب الشهادات ٨ / ٦٢ ، و٨ / ١١٢ بنفس الرواية ، وصحيح مسلم في كتاب الأقضية ص ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، وروايته :
" ولعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض " ، وينظر : الحديث النبوي في النحو العربي لمحمود فجال : ١٩٦ .
(٧) شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٧٩ .

ومنه أيضًا قول الشاعر :

لعلَّهمـــا أنْ تَبْغيـــا لَـــك حيلَـــةً وأنْ تُرْحِبـــا ســـرًّا بِمَـــا كُنْـــتُ أحْـــــــــــــــــصَرُ[١]

وقول الآخر :

لَعلَّـــكَ يَوْمـــاً أنْ تُلِـــمَّ مُلِمَّـــة عَليـــكَ مِـــن اللائـــي يَـــدعْنَك أجْـــــــــــــــــدَعا[٢]

فالتقدير في البيت الأول : ( لعلهما باغيتان لك حيلة ) ، وفي الثاني : ( لعلك يومًا تلم عليك ملمّة ) ، فلم يصح أن تقدَّر لعل مع أنْ بالمصدر ، وعليه حملوا عسى وأخواتها فلم تقدَّر مع أنْ بالمصدر[٣] .

وردَّه الرضي ؛ لأنَّه لم يثبت في ( عسى ) حسب رأيه معنى المقاربة وضعًا ولا استعمالاً[٤] ؛ إذ هو في رأيه طمع وإشفاق ، وقد نصَّ على ذلك بقوله : " الذي أرى أنَّ ( عسى ) ليس من أفعال المقاربة ؛ إذ هو طمع في حقِّ غيره تعالى ... "[٥] .

**المذهب الثاني :**

ذهب جمهور النُّحاة[٦] إلى أنَّ المقرون بـ( أنْ ) بعد ( عسى ) يعرب خبرًا لها ، وموضعه النصب ، لأنَّه يعمل عمل كان ، وممَّن قال بهذا المبرد حيث قال : " لأنَّ ( عسى ) إنّما خبَرُها الفعل مع ( أنْ ) ، أو الفعل مجردًا ، ولكن لمَّا وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقُّه النصب ؛ لأنَّ ( عسى ) فِعْل ، واسمُها فاعلُها ، وخبرُها مفعولُها ، ألا ترى أنَّك تقول : كانَ زيدٌ ينطلقُ ، فموضعه نصبٌ ، فإن

(١) من الطويل ، لعمر بن ربيعة في ديوانه ص : ١٢٣ .
وروايته : لَعلَّهُما أنْ تَطْلُبَا لكَ مَخْرجًا ... وإن تُرحب صدراً ...
روي منسوبًا في : الدرر اللوامع : ٢ / ١٧١ .
وبلا نسبة في : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٧٩ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٣٤٨ ، والهمع: ٢ / ١٥٨ .

(٢) من الطويل ، لمتمم بن نويرة ، ونُسب لعنترة ، وليس في ديوانه .
روي منسوبًا في : خزانة الأدب : ٥ / ٣٤٥ - ٣٤٦ .
وبلا نسبة في : المقتضب : ٣ / ٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٧٩ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٧٩ .

(٤) ينظر نص الرضي ص : ٣٤٨ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ٢٢٦ .

(٦) التذييل والتكميل : ٤ / ٣٤٧ .

قلت : منطلقًا لم يكن إلاّ نصبًا "[١] .

وتبعه الفارسي قائلاً : " المستعمل في الكلام عسى زيدٌ أنْ يفعلَ ، وعسى أنْ يفعلَ زيدٌ ، فمثلُ الأول: + عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأۡسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ ... "[٢]، و+ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرًا مِّنكُنَّ ... "[٣] ، ومثل الآخر : + فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا ... "[٤] ، و+ ... عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا "[٥] ، فموضع أنْ وما في صلتها في قولنا : ( عسى زيدٌ أن يفعلَ ) نصبٌ بدلالة قولهم في المثل :

( عسى الغويرُ أبؤسًا )[٦] ، فكما ظهر النصب في أبؤسٍ ، كذلك يكونُ موضعُ أن وما بعدها نصباً ، وقد جاء في الشعر أيضاً :

أكثـرتَ فِـي القـول مُلحًّـا دائمًـا لا تكثرن إنـي عسَيْتُ صـائماً[٧]

فهذا لا يُستعملُ في حالِ السعةِ والاختيارِ ، وإنَّما جاء في المثل ، وفي ضرورة الشعر "[٨] .

واختاره ابن عصفور ، فقال : " وإذا استعملت عسى استعمال قارب نحو : عسى زيدٌ أن يقومَ ، فزيدٌ اسم عسى ، وأن يقوم في موضع الخبر "[٩] .

ثم قال : " والصحيح أنَّ الفعل الذي بعد عسى في موضع الخبر ... "[١٠] .

ونسبه الرضي إلى المتأخرين من النُّحاة ، قال : " المتأخرون على أنَّ ( عسى ) يرفع الاسم ، وينصب الخبر ككان ، والمقرون بأنْ بعد اسمه منصوب المحل بأنَّه خبره ... " [١١] .

---

(١) المقتضب : ٣ / ٧٠ .
(٢) من الآية ( ٨٤ ) من سورة النساء .
(٣) في الآية سقطٌ في العضديات حيث وردت بدون + إِن طَلَّقَكُنَّ " من الآية ( ٥ ) من سورة التحريم .
(٤) من الآية ( ١٩ ) من سورة النساء .
(٥) من الآية ( ٧٩ ) من سورة الإسراء .
(٦) سبق تخريجه ص : ٣٤٩ .
(٧) سبق تخريجه ص : ٣٤٨ .
(٨) المسائل العضديات : ٦٥ .
(٩) شرح الجمل : ٢ / ١٧٨ .
(١٠) المرجع السابق : ٢ / ١٧٨ .
(١١) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ٢٢٩ .

واستدل أصحاب هذا المذهب على صحة قولهم بالآتي :

١ - أنَّ فيه رجوعًا إلى الأصل ؛ وذلك أنَّهم لمَّا ردوا الفعل الذي بعد عسى إلى أصله نطقوا باسم الفاعل منه ، ولم ينطقوا بالمصدر ، وقد أشار إلى هذا ابن عصفور بقوله : " ... والدليل على ذلك أنَّهم لمَّا ردّوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل ، ولم ينطقوا بالمصدر نحو قوله :

أكثـرْتَ فِـي القـولِ مُلحـاً دائمـاً    لا تَلحَنِـي إنـي عَسيتُ صـائماً[١]

"[٢]

## ٢ - أن النصب يظهر في نحو : ( عسى الغوير أبؤسا )[٣] .

حيث جاز ظهور النصب في نحو هذا المثل ، وإذا جاز في نحوه ، فمن الأولى أن يكون موضع ( أنْ ) وما بعدها النصب ، وقد أشار إلى هذا القول أبو علي الفارسي في نصه السابق[٤] .

وقد ردَّ بعض النُّحاة هذا المذهب ، فقد نُقل عن سيبويه[٥] منع كون أنْ مع الفعل خبرًا لـ( عسى ) ؛ وذلك لأنَّ الحدث لا يكون خبرًا عن الجثة ، وقد سبق[٦] ذكر ردود النُّحاة على مذهب سيبويه .

وممَّن رد على أبي علي الفارسي ، وأصحابه ممَّن قالوا بهذا الرأي : الرضيَّ[٧] ، وتبعه الدماميني[٨] ، فالرضي كما يظهر من نصِّه السابق[٩] يجد في عذرهم تكُلفًا ؛ لأنّه على رأيهم لابد من تقدير مضاف إمَّا في الاسم ، أو في الخبر ، وهذا غير صحيح ؛ لأنَّه لم يظهر هذا المضاف في اللفظ أبدًا ، وقد أشار الدماميني إلى هذا ، فقال متابعًا للرضي : " وأمَّا القائلون بأنَّ ( أنْ ) وما بعدها خبر ، فيقدرون مضافًا : إمَّا في الاسم ، أي عسى حالُ زيدٍ أنْ يخرجَ ، أو في الخبر ، أي عسى زيد صاحب أنْ يخرجَ ، وفي هذا العذر تكلُّف ؛ إذ لم يظهر المضاف الذي قدروه يومًا من الدهر لا في الاسم ، ولا في الخبر "[١٠] .

## المذهب الثالث :

---

(١) سبق تخريجه ص : ٣٤٨ .
(٢) شرح الجمل : ٢ / ١٧٨ .
(٣) سبق تخريجه ص : ٣٤٩ .
(٤) ينظر ص : ٣٥٢ - ٣٥٣ .
(٥) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ٢٣٠ .
(٦) ينظر ص : ٣٥٠ - ٣٥١ .
(٧) ينظر نصه ص : ٣٤٨ .
(٨) تعليق الفرائد : ٣ / ٢٩٧ .
(٩) ينظر ص : ٣٤٨ .
(١٠) تعليق الفرائد : ٣ / ٢٩٧ .

ذهب الكوفيون[1] إلى أنَّ موضع أنْ والفعل بعد عسى رفعٌ على البدل من المرفوع قبله بدل اشتمال ، وما قبله فاعل .

واختاره ابن مالك ، فقال : " قلت : والوجه عندي أن تجعل عسى ناقصة أبدًا ، فإذا أسندت إلى أنْ والفعل وجه بما يوجه وقوع حَسِب عليها في نحو : + أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ "[2] ، فلمّا لم تخرج حسب بهذا عن أصلها ، لا تخرج عسى عن أصلها بمثل : + وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا "[3] ، بل يقال في الموضعين : سدّت أنْ والفعل مسد الجزأين ، ويوجه نحو : + فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ "[4] بأنّ المرفوع اسم عسى ، وأنْ والفعل بدل سدّ مسد جزأي الإسناد ، كما كان يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه ، فإنّ المبدل في حكم الاستقلال في أكثر الكلام ، ومنه قراءة حمزة : + ولا تحسَبنَّ الَّذِينَ كَفَروا أنَّما نُملي لَهُم "[5] بالخطاب على جعل أنَّ بدلاً من الذين ، وسدّت مسد المفعولين في البدلية ، كما سدت مسدهما في قراءة الباقين + وَلَا يَحۡسَبَنَّ "[6] بالياء على جعل + ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ "[7] فاعلاً ، ومثله : ( حتى رأينا أنَّه لاحق لأحدٍ منَّا في فضلٍ )[8] على رواية من رواه بالفتح في صحيح مسلم "[9] .

واستحسنه الرضي ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أنَّه جاء بما كان بدلاً عن الفاعل مكان الفاعل في نحو : يَا زيدُونَ عسى أنْ تَقوُموا .

٢ - أنَّ معنى ( عسى ) يساعد على ما ذهبوا إليه ؛ لأنَّها بمعنى : يُتَوقَّع .

٣ - أنَّ بدل الاشتمال فيه إجمال ثم يأتي بعده التفصيل ، وهذا أكثر وقعًا في

---

(١) اللباب للعكبري : ١ / ١٩٢ ، والارتشاف : ٢ / ١٢٢ .
(٢) من الآية ( ٢ ) من سورة العنكبوت .
(٣) من الآية ( ٢١٦ ) من سورة البقرة .
(٤) من الآية ( ٥٢ ) من سورة المائدة ، ونصها في المطبوع : + **عسى** ٱللَّهُ ... " بدون فاء ، والتصويب من المصحف .
(٥) من الآية ( ١٧٨ ) من سورة آل عمران .
قرأها حمزة بالتاء ، والباقون بالياء . ينظر : التيسير في القراءات السبع للداني : ٩٢ .
(٦) سبق تخريجها .
(٧) من الآية ( ١٧٨ ) من سورة آل عمران .
(٨) صحيح مسلم كتاب اللقطة ، باب استحباب المواساة بفضول المال .
(٩) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٩٤ .

النفس ، وقد أشار إلى هذا الرضي بقوله : " وقال الكوفيون : إنَّ ( أنْ يفعل ) في محلِّ الرفع بدلاً ممَّا قبله بدل الاشتمال ، كقوله تعالى : + لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ "[1] إلى قوله : ( أن تَبرُّوهم ) ، أي لا ينهاكم عن أن تبروهم .

والذي أرى ، أنَّ هذا وجه قريب ، فيكون في نحو : يا زيدونَ عسى أنْ تقومُوا ، قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل .

والمعنى أيضًا يساعد ما ذهبوا إليه ؛ لأنَّ ( عسى ) بمعنى : يُتَوقَّع ، فمعنى عسى زيدٌ أنْ يقومَ : أي يُتوقع ويُرجَى قيامه ، وإنَّما غلب فيه بدل الاشتمال ؛ لأنَّ فيه إجمالاً ، ثم تفصيلاً ، كما مرَّ في باب البدل ، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس ، كما مرَّ في ضمير الشأن .

وأمَّا : عسيْتُ صائمًا ، و( عسى الغويرُ أبؤسًا ) [2] ، فشاذان على تضمينهما معنى كان . وقال بعضهم : التقدير : عسى الغويرُ أنْ يكونَ أبؤسًا ، وعسيْتُ أنْ أكونَ صائمًا ، وجاز حذف ( أنْ ) مع الفعل مع كونها حرفًا مصدريًا ، لقوة الدلالة، وذلك لكثرة وقوع ( أنْ ) بعد مرفوع ( عسى ) ، فهو كحذف المصدر ، وإبقاء معموله ، كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه ، ومثله ما قدَّر الكسائي في البيت :

لَعَمْرُ أبيكَ إلاَّ الفَرْقَدَان[3]

إلاَّ أن يكون الفرقدان .

إلاَّ أنَّ القرينة ههنا أدل كما ذكرنا .

فعلى مذهب الكوفيين ، إذا حذفت ( أنْ ) في الخبر ، مع قلة ذلك ، قلنا : إنَّها مقدَّرة حذفت لقوة الدلالة عليه ، فيكون كقولهم : ( تَسْمَعُ بالمُعَيْديِّ لا أنْ تَراهُ ) [4] "[1].

---

(١) من الآية ( ٨ ) من سورة الممتحنة .

(٢) سبق تخريجه ص : ٣٤٩ .

(٣) عجز بيت من الوافر ، لعمرو بن معد يكرب ، ونُسب لحضرمي بن عامر ، وصدره :

وكُلُّ أخٍ مفارقُهُ أخُوهُ

استشهد به على جعل ( إلاَّ الفرقدان ) صفة لكل ، ونصب الفرقدين على الاستثناء ، والتقدير : غير الفرقدين .

روي منسوبًا في : الكتاب : ٢ / ٣٣٤ - ٣٣٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٨٩ .

وبلا نسبة في : المقتضب : ٤ / ٤٠٩ ، والمفصل : ٨٩ .

(٤) مثل من أمثال العرب ، ورواه الأصمعي برواية أخرى ، وهي ( تَسْمَعُ بالمُعَيْديِّ لا أنْ تَرَاهُ ) وقيل هو : لشقة بن ضمرة .

وقد ردَّ النحويون مذهب الكوفيين ، وابن مالك ، وذلك للأسباب الآتية كما ذكرها العكبري[٢] :

١ - أنَّ البدل لا يلزم ذكره ، بينما هذا يلزم ذكره .

وهذا الردُّ ردَّه الدماميني[٣] حيث رأى أنَّه لا مانع من أن يكون البدل لازمًا ؛ لكونه هو المقصود بالحكم ، هذا بالإضافة إلى أنَّه تابع لا يقدح في اللزوم ، لاسيما أنَّ هذا يظهر في بعض التوابع حيث يلزم كوصف مجرور ( رُبَّ ) إذا كان ظاهرًا .

٢ - أنَّه في معنى المفعول ، والخبر الذي دلَّت عليه ( عسى ) ، وليس هذا حكم البدل .

٣ - أنَّه قد جاء الفعل الذي دلَّت عليه ( عسى ) ، وإبدال الفعل من الاسم لا يصح .

هذا وقد ردَّ أبو حيان[٤] على مذهب الكوفيين ، وعلى قول ابن مالك السابق بما يأتي :

١ - أنَّه بدل قبل إتمام الكلام ، وهذا غير سائغ ؛ لأن البدل لا يأتي كذلك ؛ لأنَّه إذا خرج من الكلام بقى الكلام بدونه تامًّا ، ولكن على قولهم إذا أُخرج البدل من ( عسى ) لم يكن كلامًا مستقلاً .

٢ - أنَّ قراءة حمزة التي ذكرها ابن مالك تتخرج على حذف المفعول الثاني لتحسبنَّ ؛ لفهم المعنى ، وهو جائز على قلَّة .

**المذهب الرابع :**

هذا المذهب قد ذكره الرضي[٥] في شرحه على الكافية ، ونسبه إلى بعض النُّحاة ، وهو أنَّ ( أنْ ) في نحو هذا تكون زائدة .

---

ينظر : جمهرة الأمثال : ١ / ٢١٥ .
(١) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ٢٣١ - ٢٣٢ .
(٢) اللباب للعكبري : ١ / ١٩٢ - ١٩٣ .
(٣) تعليق الفرائد : ٣ / ٢٩٧ - ٢٩٨ .
(٤) التذييل والتكميل : ٤ / ٣٤٩ - ٣٥٠ .
(٥) ينظر ص : ٣٤٨ .

وردَّه في الوقت نفسه ؛ لأنَّ الزائد في رأيه لا يلزم إلاَّ مع بعض الكلم ، وقد أشار إلى ذلك في نصِّه السابق[1] .

الترجيح :

بعد الوقوف على آراء النحويين المختلفة في إعراب المقرون بـ( أنْ ) بعد ( عسى ) تبيَّن لي أنَّ الرأي المتجه ، هو رأي جمهور النُّحاة، ومعهم المبرد والفارسي، وذلك للأسباب الآتية :

١ - لأنَّ الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه ؛ لأنَّهم إذا ردوا الفعل إلى أصله نطقوا باسم الفاعل منه ، ولم ينطقوا بالمصدر ، وإنَّما أُعرب الفعل هنا لشبهه بالاسم ، وبالتالي فإنَّ الرجوع إلى الأصل أقيس وأيسر .

٢ - لأنِّ النحويين أجمعوا على أنَّ خبر ( عسى ) لا يكون إلاَّ فعلاً مضارعًا إمَّا أنْ يقرن بأنْ كثيراً ، أو لا يُقرن قليلاً ، ولا يأتي اسمًا إلاَّ شذوذًا كما هو في : ( عسى الغويرُ أبوسًا ) فإذا جاز في نحو هذا النصب على أنَّه خبر لـ( عسى ) مع أنَّه شاذ ، كان في ذلك أولى وأحق .

٣ - أنَّ ( عسى ) من أفعال المقاربة ، وأفعال المقاربة تدخل على الجملة الاسمية فتعمل فيها عمل كان ، فترفع الأول على أنَّه اسمها ، وتنصب الثاني على أنَّه خبرها لا على أنَّه مفعولها ، أو بدلٌ منها .

٤ - أنَّ المصدر المؤول من ( أنْ ) والفعل الأصل فيه أنْ يكون خبرًا لاسم ( عسى ) ، واسم ( عسى ) جثة ، والمصادر لا تكون أخبارًا عن الجثث ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

---

(١) ينظر ص : ٣٤٨ .

## (١٠) صلة أنْ المصدرية

قالَ الرضيُّ : " ولو قلنا : إن ( بُورِك ) بمعنى الدعاء ، فهي مفسِّرة لا غير ، وكذا في نحو : أمَرْتُهُ أنْ قُمْ ؛ وذلك لأنَّ صلة المخفَّفة ، كما لا تكون أمرًا ولا نهيًا ، ولا غيرها مما فيه معنى الطلب إجماعًا ، فكذا صلة المصدرية ، أيضًا ، على الأصح كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل .

وأجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك ، على أنْ يكون معنى : أمَرْتُهُ أنْ قُمْ ، أي أمرْتُهُ بأنْ قُمْ أي بالقيام .

وقال أبو علي في قوله تعالى : + مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ "[١] : يجوز أن تكون مصدرية ، فتكون بدلاً من ( ما ) ، أو من الهاء في ( به ) ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو أنْ اعبدوا الله ، وأن تكون مفسِّرة "[٢] .

**وقال في موضع آخر :** " وأمَّا ( أنْ ) المفتوحة ، فلأنَّ وضعها لتكون مع جزأيها في تأويل المصدر ، والمصدر لا طلب فيه .

فتبيَّن بهذا أنَّ ( أنْ ) في نحو قوله : أمرْتُهُ أنْ قُمْ ، لا يجوز أنْ تكون مصدرية على ما أجاز سيبويه ، وأبو علي كما تقدم في نواصب المضارع "[٣] .

المناقشة :

من المعلوم أنَّ ( أنْ ) المصدرية تدخل على الفعل المتصرف ، ماضيًا كان أو مضارعًا نحو : أعجبني أنْ ذهبْتَ ، ويعجبني أنْ تذهبَ ، فتكون هي والفعل اسمًا بمعنى المصدر ، والتقدير : أعجبني ذهابُكَ ، ويعجبُني ذهابُكَ ، والفعل هنا معها في موضع رفع فاعل ، وقد يأتي أيضًا في موضع نصب ، أو خفض .

أمَّا الفعل الأمر ، فقد اختلف النُّحاة فيه ، فمنهم من جوَّز دخولها عليه وجعله صلة لها نحو : أمرْتُهُ أنْ قُمْ ، ومنهم من منع دخولها عليه ، وذلك على النحو الآتي :

---

(١) من الآية ( ١١٧ ) من سورة المائدة .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٥ / ٣٤ .
(٣) ينظر المرجع السابق : ٦ / ٩٦ .

## المذهب الأول :

ذهب سيبويه في أحد قوليه إلى جواز أن توصل ( أنْ ) المصدرية بالفعل الأمر ، وقد نصَّ على ذلك بقوله : " وأمَّا قوله : كتبْتُ إليه أنْ اِفْعَلْ ، وأمرْتُهُ أنْ قُمْ ، فيكون على وجهين :

على أن تكون أنْ التي تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهي ، كما تصل الذي بتفْعَلُ إذا خاطبت حين تقول : أنْتَ الَّذي تفعلُ ، فوصلت أنْ بقُمْ ؛ لأنَّه في موضع أمر كما وصلت الذي بتقول وأشباهها إذا خاطبت ... "[١] .

وممَّن تابع سيبويه في قوله أبو علي الفارسي ، حيث نصَّ على ذلك عند تعليقه على كلام سيبويه السابق ، فقال : " ... الذي حكمُهُ أن يوصل بشيء يرجعُ منه إليه ذكر ، كما أنَّ حكمَهُ أن يوصل بفعل غير أمر ، فلمَّا وقع ( أن ) موقع أمر وُصِلَ بالأمر ، وإن لم يكن ذلك بابه ، كما أنَّ ( الذي ) لمَّا وقع في الخطاب وُصِل لذلك بما لم يرجع منه إليه ذكرٌ ، نحو ذلك : أمرْتُهُ قمْ ، فقُمْ أمرٌ ، وحُكْمُ ( أنْ ) أن يوصل من الأفعال بما كان خبرًا نحو : أنْ قُمْتَ وأن تقومَ ، ولو قال قائلٌ : إنَّ ( أنْ قُمْ ) أقبح في القياس من ( أنْتَ الَّذي يفعلُ ) ؛ لأنَّ ( قُمْ ) أمرٌ ، و( تفعلُ ) خبرٌ ، والذي لا يوصلُ به شيءٌ موصولٌ ، إنّما يوصلُ بالخبر لكان قولاً "[٢] .

وممَّن ذهب إلى هذا الرأي من النُّحاة : السيرافي[٣] ، والسهيلي[٤] ، وابن مالك[٥] ، والمرادي[٦] ، وابن هشام[٧] ، والسيوطي[٨] .

واستدل أصحاب هذا المذهب على صحة قولهم بما يأتي :

أولاً : دخول حرف الجر عليها دلَّ على أنَّها المصدرية ، وليست التفسيرية ، وقد حكى ذلك سيبويه في الكتاب ، فقال : " والدليل على أنَّها تكون أنْ التي تنصب أنَّك تُدخِلُ الباءَ ، فتقول : أوعزْتُ إليه بأنْ افعلْ ، فلو كانت أي لم تدخلها الباءُ كما تدخل في الأسماء "[٩] .

وأشار إليه الفارسي أيضًا بقوله : " ومما يدل على أن تكون ( أن ) الناصبة

---

(١) الكتاب : ٣ / ١٦٢ .
(٢) التعليقة : ٢ / ٢٧٠ - ٢٧١ .
(٣) شرح السيرافي : الجزء الرابع - اللوحة - ٥٤ .
(٤) نتائج الفكر : ١٢٩ .
(٥) شرح التسهيل : ١ / ٢٢٣ .
(٦) الجنى الداني : ٢١٦ .
(٧) المغني : ١ / ٣٧ - ٣٨ .
(٨) الهمع : ٤ / ٨٨ .
(٩) الكتاب : ٣ / ٦٢ .

للفعل التي تكون وما بعدها بمنزلة المصدر قولهم : كتبْتُ إليه بأن قُمْ ، فدخول الجار عليه يدل على أنَّه اسم "[١] .

وردَّ أبو حيان[٢] هذا الدليل بأنَّ الباء زائدة فيه على نحو زيادتها في قول الشاعر:

هُنّ الحَرَائرُ لا رَبّاتُ أحْمِرَةٍ سُودُ المحَاجِرِ لا يَقْرَأنَ بالسُّوَرِ[٣]

فكما زادت الباء في المفعول به ( السور ) زادت في قولهم : كتبْتُ بأَنْ قُمْ .

وقد ردَّ ابن هشام قول أبي حيان هذا ، وعدَّه من الوهم الفاحش فقال : " وهذا وهم فاحش ؛ لأنَّ حروف الجرِّ - زائدة كانت أو غير زائدة - لا تدخل إلاَّ على اسم ، أو ما في تأويله "[٤] .

**المذهب الثاني :**

ذهب الرضيُّ إلى أنَّ ( أنْ ) لا توصل بالفعل الأمر ، ولا غيره مما فيه معنى الطلب ، سواء أكانت مصدرية أم مخفَّفة من الثقيلة ، وقد سبق ذكر نصِّه الذي يدل على منعه لذلك[٥] .

وهذا ما ذهب إليه أبو حيان أيضًا ، دون الإشارة إلى أنَّ الرضي قد سبقه إلى ذلك ، ولكنَّه من الأولى أن نجعلها في نحو : كتبْتَ إليه أنْ قُمْ ، وفي نحو قوله تعالى : + مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ "[٦] مفسرة ، حتى إنَّه ردَّ على جميع ما استدلَّ به أصحاب المذهب الأول ، فقال : " وجميع ما استدلوا به على أنَّ ( أنْ ) هذه توصل بفعل الأمر محتمل أن تكون التفسيرية ... "[٧] .

واستدلَّ الرضي ، وأبو حيان على صحة رأيهما بالآتي :

١ - أنَّ لهذه المسألة نظائر ، فقد حمل الرضي ( أنْ ) المصدرية على صلة ( أنْ ) المخفَّفة من الثقيلة ، فكما لا يجوز أن تكون صلة ( أنْ ) المخففة طلبًا

---

(١) المسائل العضديات : ٤٢ .
(٢) التذييل والتكميل : ٣ / ١٤٨ - ١٤٩ .
(٣) من البسيط ، للراعي النميري في ديوانه ص : ١٢٢ .
ونُسب لذي الرمة ، وللمجنون ، وللحسين بن عبد الله ، وللقتال الكلابي .
روي منسوبًا في : خزانة الأدب : ٩ / ١٠٧ - ١١١ .
وبلا نسبة في : إيضاح الشعر للفارسي : ٤٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٠٨ .
(٤) المغني : ١ / ٣٨ .
(٥) ينظر ص : ٣٤٨ ، ٣٥٨ .
(٦) من الآية ( ١١٧ ) من سورة المائدة .
(٧) التذييل والتكميل : ٣ / ١٤٨ .

بإجماع النُّحاة ، فكذلك لا يصح ذلك في صلة ( أنْ ) المصدرية ، وقد سبق ذكر نصِّه الدال على ذلك[1] .

٢ - أنَّ المراد من وصل الفعل الأمر بـ( أنْ ) الدلالة على معنى الأمر ، ولكن المصدر المؤول من ( أنْ ) مع الفعل الأمر ، لا يفيد ذلك ، وقد أشار إلى هذا الرضي فقال : " والمصدر المؤوَّل به ( أنْ ) مع الأمر ، لا يفيد معنى الأمر ، فقولك : كتبْتُ إليه أنْ قم : ليس بمعنى القيام ؛ لأنَّ قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام ، بخلاف قولك : أنْ قُمْ .

وتبيَّن بهذا أنَّ صلة ( أنْ ) لا تكون أمرًا ، ولا نهيًا ، خلافًا لما ذهب إليه سيبويه ، وأبو علي ، ولو جاز كون صلة الحرف أمرًا ، لجاز ذلك في صلة ( أنَّ ) المشددة ، وما ، وكي ، ولو ، ولا يجوز ذلك اتفاقًا "[2] .

وأشار إليه أبو حيان بقوله : " ولا يقوى عندي وصلُ ( أنْ ) بفعل الأمر لوجهين :

أحدهما : أنَّه إذا سبكت من ( أنْ ) وفعل الأمر مصدرًا فات معنى الأمر المطلوب ، والمدلول عليه بالصيغة ، ففرق بين : كتبْتُ إليه بالقيام ، وكتبْتُ إليه أنْ قُمْ "[3] .

٣ - أنَّه لا نظير له في الألفاظ المسموعة ، فلم يُسمع عن العرب نحو : كتبْتُ إليه أنْ قُمْ ، ولا يعجبني أنْ قُمْ ، ولا نحوها من الألفاظ المسموعة ، ولمَّا لم تسمع منهم دلَّ ذلك على أنَّها لا توصل بالفعل الأمر ، وقد أشار إلى ذلك أبو حيان بقوله: " والثاني : أنَّه لا يوجد من لسان العرب : يعجبني أنْ قُمْ ، ولا : أحببْتُ أنْ قُمْ ، ولا : عجبْتُ من أنْ قُمْ ، فكون ذلك مفقوداً في لسانهم دليل على أنَّها لا توصل بفعل الأمر ، ولو وصلت بفعل الأمر لوجد ذلك في لسانهم ، كما وجد ذلك في وصلها بالماضي ، والمضارع ، تقول : أعجبني أنْ قامَ زيدٌ ، وأحببْتُ أنْ قامَ ، وعجبْتُ من أنْ قامَ ، ويعجبني أن يقومَ زيدٌ ، وأحبُّ أن يقومَ زيدٌ ، وعجبْتُ من أنْ يقومَ زيدٌ "[4] .

وقد ذكر ابن هشام[5] أنَّ المخالف لرأي جمهور النُّحاة هو أبو حيان ، ولم يذكر الرضي ، ثم ذكر ما استدل به أبو حيان ، وردَّ أدلته عليه :

١ - فردَّ الدليل الأول بأنَّ فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر كفوات

---

(١) ينظر ص : ٣٤٨ ، ٣٥٨ .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ٢١٢ .
(٣) التذييل والتكميل : ٣ / ١٤٨ - ١٤٩ .
(٤) المرجع السابق : ٣ / ١٤٩ .
(٥) المغني : ١ / ٣٧ - ٣٨ .

معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع عند التقدير أيضًا .

٢ - وردَّ الدليل الثاني ، بعدم صحة ( أعجبني أنْ قُمْ ، ونحوه كما يصح ذلك مع الماضي والمضارع ؛ لأنَّه إنَّما امتنع ما ذكره ؛ لأنَّه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء .

٣ - أنَّه على رأيه هذا ينبغي أنْ لا يسلم مصدرية كي ؛ لأنَّها لا تقع فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولكنَّها تقع مخفوضة بلام التعليل .

٤ - حكاية سيبويه ( كتبْتُ إليه بأنْ قُمْ ) تدل على بطلان قوله .

الترجيح :

بعد الوقوف على آراء النُّحاة السابقة في وصل ( أنْ ) المصدرية بالفعل الأمر تبيَّن لي أنَّ رأي سيبويه ومعه الفارسي هو الأوْلى ، وهو جواز وصلها بالفعل الأمر ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - أنَّ أكثر النحويين تابعوا سيبويه ، والفارسي في رأيهما ، وقد سبق ذكرهم ولم يخالفهم إلاَّ الرضي وأبو حيان ، وهذا يُعَدُّ إجماعًا ، وإجماع النُّحاة حجة .

٢ - أنَّ ( أنْ ) إذا وصلت بالفعل الأمر ، فهي تؤول معه بمصدر ، وهذا المصدر يكون اسمًا ، والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليه نحو : كتبْتُ إليه بأنْ قُمْ ، والتقدير : كتبْتُ إليه بالقيام .

٣ - أنَّ سيبويه وأبا علي ومن معهما من النُّحاة جوَّزوا كون ( أنْ ) في نحو هذا المثال تفسيرية مع كونها مصدرية أيضًا ؛ وذلك لأنَّها إذا كانت تفسيرية فإنَّما هي تُفسر الكلام ، والكلام مصدر ، فهي في تأويل المصدر ، وكون الفعل الذي بعدها جاء بلفظ الأمر ، أو النهي ، فهذا لا يخرجها عن كونها مصدرية ، بل فيه مزيد فائدة[1] .

٤ - خلو هذا الرأي من الاعتراض والرد ، بينما مذهب الرضي وأبي حيان مردود عليه ؛ إذ لا يمكن عدّ ( أنْ ) تفسيرية بمعنى ( أي ) فقط دون عدها مصدرية ، لعدم توافر الشروط الواجب توافرها في ( أن ) التفسيرية ، وهي[2] :

أ - أن تقع بعد جملة تامة ؛ لأنَّها نفس الجملة .

ب - أن تُسبق بجملة فيها معنى القول دون حروفه .

جـ - ألاَّ يدخل عليها حرف جر ، فإن دخل عليها لم تكن تفسيرية نحو :

---

(١) نتائج الفكر اللسهيلي : ١٢٩ .
(٢) جواهر الأدب للإربلي : ٢٣٦ - ٢٣٧ ، وحاشية الخضري : ٢ / ١١١ .

أمرْتُـهُ بـأَنْ قُمْ ، فالبـاء متعلقـة بالفعل ، فهـي مـن صـلته و هـي مـصدرية لوجـوب كونـها من صدر جملة أخرى .

## (١١) كسر همزة إنِّ في : أوّلُ ما أقولُ إنِّي أحمدُ الله

قالَ الرضيُّ : " وكذا إذا وليت نحو : أول قولي ، أو أول كلامي ، فالفتح على أنَّ ( قولي ) مصدر مضاف إلى فاعله ، وليس بمعنى المقول ، والتقدير : أوّل قولي ، أي أقوالي حمد الله ، فلم يجمع ؛ لأن المصدر لا يجمع إلاّ مع قصد الاختلاف ؛ فيكون قد أخبر عن المصدر بالمصدر .

والكسر على أنَّ ( قولي ) بمعنى ( مقولي ) أي أول مقولاتي ، فلم يُجمع مع أنَّه بمعنى المفعول ، مراعاة لأصل المصدر ، والمعنى أول مقولاتي هذا المقول ، وهذا الكلام ، وهو : إنِّي أحمد الله ، فيكون قد قال كلامًا أوله : إنّي أحمدُ الله ، ثم أخبر عن ذلك ، كما تقول أول السورة : + بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ " ، وقال عليه الصلاة والسلام : " أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي : لَا إله إلا الله "[1] .

ولا يكون قوله : إنّي أحمدُ الله ، معمولاً للفظة قولي ؛ كيف ، وليس هو بمعنى المصدر ، بل بمعنى المفعول ، فهو كقولك : مَضْرُوبِي زيدٌ ، فزيدٌ مضروبٌ من حيث المعنى ، وليس معمولاً لمضروبي .

وقال أبو علي : قولي مصدر مضاف إلى الفاعل ، و: إنّي أحمدُ الله ، بالكسر مفعوله ، وخبر المبتدأ محذوف ، أي : أول قولي ، ونطفي بهذا الكلام : ثابت .

وردَّه المصنف أحسنَ ردّ ، وذلك أنَّ أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه ، فيكون لنطقه بهذا الكلام أجزاء : أول ووسط وآخر ، والجزء الأول باعتبار كلماته الثلاث : تلفظه بلفظ ( إنِّي ) ، وباعتبار الحروف : تلفظه بهمزة ( إنِّي ) ، فيكون المعنى : إذا صرَّحنا به : تلفظي بأني ، أو بهمزة إني : ثابت ، وهو خلْف من الكلام ، وغير مقصود به للمتكلم "[2] .

المناقشة :

---

(١) موطأ مالك . كتاب القرآن : ١ / ٣٢٥ الباب ( ٣٢ ) ، وكتاب الحج : ١ / ٤٢٢ - ٤٢٣ ، الباب ( ٤٦ ) ، وينظر : الحديث النبوي في النحو العربي لمحمود فجال : ١٦٩ .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ١٠٢ - ١٠٣ .

من المعلوم أنَّ همزة ( إنَّ ) على ثلاثة أقسام :

قسم : يتعيَّن فيه كسرها ، وقسم : يتعيَّن فيه فتحها ، وقسم : يجوز فيها فتحها ، وكسرها .

ومن المواضع التي يجوز فيها فتح همزة ( إنَّ ) وكسرها ، وقوعها خبرًا لقول وقع مبتدأ ، وخبرها قول ، والقائل واحد ، وذلك كقولهم : ( خيرُ القولِ إنِّي أحمدُ اللهَ ) فـ( خير القول ) مبتدأ ، وخبره ( إنَّ مع اسمها وخبرها ) ، وخبر إنَّ ( أحمد )، وفاعل القول ، وفاعل أحمد واحد ، وهو ضمير المتكلم ، ولذلك جاز هنا فتح همزة ( إنَّ ) وكسرها فالفتح على أن يكون الخبر مفردًا ، فتقدر بالمصدر ، والكسر على أنَّ الخبر جملة ، فهي واقعة في موضع الجملة .

وجواز الفتح والكسر في همزة (إنَّ) في نحو هذا المثال متفق عليه عند النُّحاة[(١)] ، وقد مثل سيبويه بقولهم : ( أوّلُ ما أقُولُ أنِّي أحمدُ اللهَ ) ووضح فيه جواز الوجهين ، فقال : " وتقول : أوّلُ ما أقولُ أنِّي أحمدُ اللهَ ، كأنَّك قلت : أوّلُ ما أقول الحمدُ لله ، وأنَّ في موضعه ، وإنْ أردت الحكاية قلت : أوّلُ ما أقول إنِّي أحمدُ اللهَ "[(٢)] .

فمن فتح ( إنَّ ) جعل الجملة تامة غير محتاجة لتقدير محذوف ، وجعل ( ما ) مصدرية ، وأوَّلُ مبتدأ ، و( أنِّي أحمدُ اللهَ ) في موضع الخبر ، والتقدير : أوَّلُ قولي حمدُ اللهِ .

وقد أشار إلى هذا أبو علي الفارسي بقوله : " ... وإذا فتحت الهمزة من إنِّي كان التقديرُ : أوّلُ قولي أنّي أحمدُ اللهَ ، كأنَّه قال : أوّلُ قولي : الحمدُ للهِ ، فجازَ ؛ لأنَّ الثاني هو الأوّلُ . كما تقولُ : أوّلُ شأني أنّي خارجٌ ، فتفتحُ ؛ لأنَّ الخروج شأنٌ وأمرٌ "[(٣)] .

وإليه أشار أيضًا ابن عصفور بقوله : " وتقول : أوّلُ ما أقول : إنّي أحمدُ اللهَ ، بفتح إنَّ وكسرها ، فإذا فتحت كانت ( ما ) مصدرية كأنَّك قلت : أوَّلُ قولي حمدُ اللهِ ، والقول هو الحمد في المعنى ، كأنَّه قال : كلُّ قولٍ أقوله فأوَّله حمدُ اللهِ تعالى ... "[(٤)] .

---

(١) الكتاب : ٣ / ١٤٣ ، والإيضاح العضدي : ١٦٤ ، وإيضاح الشعر : ٣٦٦ ، والمقتصد : ١ / ٤٧٩ - ٤٨٠ ، والمفصل : ٣٤٩ ، وشرح الجمل لابن خروف : ١ / ٤٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٦٤ ، وشرح الكافية لابن مالك : ١ / ٤٨٧ ، والارتشاف : ٢ / ١٤١ ، وشرح شذور الذهب : ١٩٣ .

(٢) الكتاب : ٣ / ١٤٣ .

(٣) الإيضاح العضدي : ١٦٤ .

(٤) شرح الجمل : ١ / ٤٦٤ .

هذا وقد جوَّز بعض النُّحاة كالجرجاني[1] ، وابن خروف[2] أن تكون ( ما ) مع فتح ( أنّي ) موصولة بمعنى الذي ، فقال الجرجاني : " وإذا فتحتَ فقُلْتَ : أوّلُ ما أقولُ أنِّي أحمدُ اللهَ لم يكن في الكلامِ محذوف ، وكان أوّلُ ما أقولُ مبتدَأً ، وأنّي أحمدُ اللهَ خبرَهُ ، بمعنى أوّلُ الشيءِ الذي أقولُهُ الحمدُ للهِ ، كما ذكر من قوله : أوّلُ شأني أنّي خارجٌ ، بمنزلةِ أوّلُ شأني الخروجُ فالحمدُ للهِ هو أوّلُ ما أقولُ كما أنَّ الخروجَ هو أوّلُ شأني ، فهذا من بابِ هُوَ كزيدٍ أخوكَ ، و( ما ) في هذا القولِ يجبُ أنْ يكونَ موصولاً نحو أوّلُ ما أقولُهُ : ليكون بمعنى أوّلُ مقولي الحمدُ للهِ ، ولا يكونُ على الوجهِ الأوّلِ موصولاً ... "[3] .

وأجاز ابن خروف[4] مع ذلك أن تكون ( ما ) نكرة موصوفة ، وهو ما قال به ابن الفخار[5] أيضًا ، ولكن الأحسن عنده جعلها موصولة .

ومنعه ابن عصفور[6] ، وأبو حيان[7] ، فقال أبو حيان موضحًا سبب المنع : " فإن قلت : أيجوز مع فتح ( أنّي أحمدُ اللهَ ) أن تكون ( ما ) موصولة بمعنى ( الذي ) ، أو نكرة موصوفة بمعنى ( شيء ) ، والفعل بعدها صلة ، أو صفة والعائد محذوف ، وهو مفعول القول ، ويكون التقدير : أوّلُ الألفاظ التي أقولُها ، وأوَّلُ ألفاظٍ أقولُها حمدُ اللهِ ؟

قلت : منع ذلك بعضُهم ، قال : لأنَّ ( حمد اللهِ ) ليس من الألفاظ المقولة ، فكيف يقع خبراً لما هو لفظ ؟ والخبر إذا كان مفردًا ، فلابُدَّ أن يكون المبتدأ نحو : زيدٌ أخوك ، أو مُنزَّلاً منزلتَه ، نحو : زيدٌ زهيرٌ ، و( حمدُ اللهِ ) ليس أوَّل الألفاظ ، ولا مُنزَّلاً منزلتَهُ "[8] .

وأمَّا كسر همزة ( إنَّ ) ، فقد ذكروا لها عددًا من الوجوه ، فهي إمَّا موصولة ، أو موصوفة ، أو مصدرية ، وبيان ذلك على النحو الآتي :

## الوجه الأول :

أن تكون ( ما ) في الجملة موصولة بمعنى ( الذي ) ، وجملة ( إنِّي أحمدُ اللهَ

---

(١) المقتصد : ١ / ٤٧٩ - ٤٨٠ .
(٢) شرح الجمل : ١ / ٤٧١ .
(٣) المقتصد : ١ / ٤٧٩ - ٤٨٠ .
(٤) شرح الجمل : ١ / ٤٧١ .
(٥) شرح الجمل لابن الفخار - رسالة دكتوراه - لحماد الثمالي : ٢ / ٣٥٣ - ٣٥٥ .
(٦) شرح الجمل : ١ / ٤٦٤ - ٤٦٥ .
(٧) الارتشاف : ٢ / ١٤١ .
(٨) التذييل والتكميل : ٥ / ٧٨ - ٧٩ .

) خبرًا عن المبتدأ ( أول ما أقول ) مستغنية عن عائدٍ يعود على المبتدأ ويربطها به ؛ لأنَّها نفس المبتدأ في المعنى ، والجملة محكية بالقول المتقدم عليها ، وإليه أشار ابن أبي الربيع بقوله : " أن يكون ( إنِّي أحمدُ ) كُلُّه خبرَ ( أول ما أقول ) ، كما تقول : قرأتُ الحمدُ لله ربِّ العالمين ، و" كان هِجِّيرى أبي بكر لا إله إلاَّ الله " ، فجئت بالكلام الذي كان هِجِّيراه ذاته ، وكذلك جئت هنا بالذي به تحمد إذا افتتحت كلامًا ، فهذه حكاية ما تقول ، و( ما ) هنا بمنزلة الذي ، والتقدير : أول الذي أقول ، والجملة صلة للذي ، والضمير العائد على الذي محذوف "[١] .

وعليه حُمل كلام سيبويه[٢] ، وفَسَّره كذلك المبرد[٣] ، والزجاج[٤] ، والسيرافي[٥] ، وابن طاهر[٦] ، وأكثر مقرئي كتاب سيبويه بالأندلس[٧] ، وعليه أكثر النحويين[٨] أيضًا .

واستدل هؤلاء على صحة قولهم :

**أولاً :** بأنَّ فيه حملاً على النظير ، وذلك لأنَّهم حملوها على المصدر الصريح في قوله سبحانه وتعالى : + دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ "[٩] ، وقوله × : " أفضلُ ما قُلتُهُ أنَا والنَّبيُّونَ من قبلي لا إله إلاَّ الله "[١٠] .

وهذا ما أشار إليه كلٌّ من ابن مالك[١١] ، والرضي[١٢] ، وابن هشام[١٣] ،

---

(١) البسيط لابن أبي الربيع : ٢ / ٨٣٣ .

(٢) الكتاب : ٣ / ١٤٣ ، وينظر شرح الجمل لابن خروف : ١ / ٤٧١ .

(٣) التذييل والتكميل : ٥ / ٧٩ .

(٤) المرجع السابق : ٥ / ٧٩ .

(٥) شرح السيرافي - مخطوط - الجزء الرابع - لوحة : ٤٢ .

(٦) شرح ابن عقيل : ١ / ٣٣٢ .

(٧) التذييل والتكميل : ٥ / ٧٩ .

(٨) شرح ابن عقيل : ١ / ٣٣٢ .

(٩) من الآية ( ١٠ ) من سورة يونس .

(١٠) سبق تخريجه ص : ٣٦٧ .

(١١) شرح الكافية : ١ / ٤٨٧ - ٤٨٨ .

(١٢) ينظر نص الرضي السابق ص : ٣٦٧ .

(١٣) شرح شذور الذهب : ١٩٤ .

فقال ابن مالك : " كأنه قال : أول قولي هذا الكلام المفتتح به بـ( أنّي ) ونظير ذلك قوله تعالى : + دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ "[1] ، وقوله عليه الصلاة والسلام : " أفضلُ ما قُلْتُهُ أنَا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبلِي لاَ إلـه إلاَّ الله "[2] "[3] .

**ثانيا :** بأنَّ الضمير العائد على ( ما ) التي بمعنى الذي محذوف ، والتقدير : ( أوَّلُ ما قُلْتُهُ إنِّي أحمد الله ) ، ولو ظهر الضمير للزم في إنَّ الكسر لكون الجملة لازمة الحكاية ، وإلى هذا أشار ابن خروف بقوله : " ومن كسر الهمزةَ جعلَ ( إنَّ ) ، وما بعدها خبر ( أوّلُ ) على الحكاية ، فكأنَّه قال : أوّلٌ قولي الحمدُ للهِ ، كقوله عليه السلامُ : " أفضلُ ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إلـه إلاَّ الله "[4] ، دليلُه أنَّك تقولُ : أوّلُ ما قُلْتُه ، فإذا ظهر الضميرُ لم يكن في ( إنَّ ) إلاَّ الكسرُ على الحكاية ، ولا سبيلَ إلى حذف خبر ؛ لأنَّهُ يتغيرُ المعنى ، والكلامُ تامٌ دونَه ، و( ما ) على ما كانت عليه في الفتح ، وعلى هذا حملها سيبويه ، وكثيرٌ من المتأخرينَ - رحمَهم اللهُ - لم يصنّفوا فيها شيئاً "[5] .

## الوجه الثاني :

أن تكون ( ما ) في الجملة مصدرية ، وهي مع الفعل بتأويل المصدر ، وتكون جملة ( إنِّي أحمدُ اللهَ ) معمولة لقول محذوف يدل عليه القول المذكور ، والتقدير : ( أوّلُ قولي ، قولي : إني أحمدُ اللهَ ) ، وقولي المحذوفة خبر عن ( أوّل ) ، و( إنِّي ) في صلة قولي المحذوف .

وقد حكى ابن عصفور[6] هذا القول عن سيف الدولة ، وحكاه أبو حيان[7] عن عضد الدولة ، فقال : " وحُكي عن الملك عَضُدِ الدولة بن بُوَيْـهِ - ، وهو أحدُ

---

(١) من الآية ( ١٠ ) من سورة يونس .
(٢) سبق تخريجه ص : ٣٦٧ .
(٣) شرح الكافية الشافية : ١ / ٤٨٧ - ٤٨٨ .
(٤) سبق تخريجه ص : ٣٦٧ .
(٥) شرح الجمل : ١ / ٤٧١ .
(٦) المرجع السابق : ١ / ٤٦٧ .
(٧) التذييل والتكميل : ٥ / ٨٢ ، والارتشاف : ٢ / ١٤١ .

من أخذ عن أبي علي الفارسي - أنَّه أجاز أن تكون ( ما ) من قوله ( أوَّلُ ما أقول ) مصدرية ، و( أوّلُ ) المضاف إليها مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : أوَّلُ ما أقولُ قولي إنِّي أحمَدُ الله ، و( إنِّي ) في صلة ( قولي ) المحذوف الذي هو خبر لـ( أوّل ) "[١] .

وممَّن استحسن هذا القول الفارسي[٢] ، وابن أبي الربيع[٣] ، ودلَّل على ذلك بدليلين هما :

**أولهما :** أنَّ العرب تحذف القول كثيرًا ، ومن ذلك حذفه من قوله سبحانه وتعالى : + فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ "[٤] .

والتقدير : فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم ، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل .

**ثانيهما :** أنَّ حذف القول ورد سماعه كثيرًا في القرآن الكريم ؛ لفهم المعنى ، وقد أشار ابن أبي الربيع إلى هذين الدليلين بقوله : " والعرب تحذف القول كثيرًا . قال الله سبحانه : + فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ "[٥]، فالمعنى : فيقالُ لهم : أكفرتم بعد إيمانكم ، وقال تعالى : + وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلۡمَوۡتِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُۖ "[٦] المعنى قائلين لهم أخرجوا أنفسكم ، وحُذِفَ القولُ في القرآن لفهم المعنى كثيرًا ، وهذا القولُ حسن ... "[٧] .

ومع هذا فإنَّ هذا القول مردودٌ عليه ، فقد ردَّه بعض النُّحاة كابن عصفور[٨]

---

(١) التذييل والتكميل : ٥ / ٨٢ .

(٢) إيضاح الشعر : ٣٦٧ .

(٣) البسيط : ٢ / ٨٣٤ .

(٤) من الآية ( ١٠٦ ) من سورة آل عمران .

(٥) من الآية ( ١٠٦ ) من سورة آل عمران .

(٦) من الآية ( ٩٣ ) من سورة الأنعام .

(٧) البسيط : ٢ / ٨٣٤ .

(٨) شرح الجمل : ١ / ٤٦٧ .

، والأبذي[1] ؛ وذلك لأنَّ فيه حذف الموصول ، وإبقاء ما هو من صلته ، وهو معموله ، وهذا بابه الشعر ، وقد نصَّ على ذلك ابن عصفور بقوله : " وهذا فاسد ؛ لأنَّ المصدر من قبل الموصولات ، وإضمار الموصول ، وإبقاء صلته لا يجوز إلاَّ في الشعر نحو قوله :

هَلْ تَذْكُرون إلى الديرين هِجْرَتَكُمْ ... ومَسْحَكُم صُلْبُكم رُحْمَن قُرْبَانا[2]

تقديره : وقولكم : رحمنُ قربانًا ، فأضمر القول ، وأبقى معموله ضرورة "[3] .

ويظهر من نصِّ ابن عصفور السابق أنَّه حصر حذف الموصول مع بقاء ما هو من صلته ، وهو معموله على الشعر فقط ، ولكنَّ الفارسي[4] وأبا حيان[5] نقلا جوازه عن الكوفيين ، وأيَّداهم في ذلك ، وإلى هذا أشار أبو حيان بقوله : " ... ويجوز ذلك في قول البغداديين ، وينبغي ألاَّ يمتنع هنا ؛ لأنَّ القول قد كثر إضماره في كلام العرب حتى صار يجري مضمرًا مجراه مظهرًا ، لكنَّه بعد ذلك فيه مجاز الإضمار ، وإذا جعلت ( إنِّي أحمدُ اللهَ ) في موضع الخبر فلا إضمار ، وكلام سيبويه في هذه المسألة واضح جدًا "[6] .

وقد ردَّ الرضيُّ برد آخر ، وهو كما يظهر من نصِّه السابق[7] أنَّه لا يجوز أن تكون جملة ( إنِّي أحمد الله ) معمولة لقولي ؛ لأنَّها ليست بمعنى المصدر ، بل هي بمعنى المفعول ، وذلك نحو : مَضْرُوبِي زيدٌ ، فزيدٌ مضروب من حيث المعنى ، وليس معمولاً لـ( مضروبي ) .

## الوجه الثالث :

أن تكون ( ما ) مصدرية في الجملة ، وتقدر مع الفعل بعدها بالمصدر ، وتكون جملة ( إنِّي أحمدُ الله ) معمولة للقول ، أو مفعول القول ، وخبر المبتدأ (

---

(١) الأبذي ومنهجه في النحو مع تخفيف السفر الأول من شرحه على الجزولية، سعد حمدان الغامدي، ص : ١٠٥٨ .

(٢) من البسيط لجرير في ديوانه ص : ٥٩٨ ، وروايته فيه :

هَلْ تَتْرُكُنَّ إلى القسَّيْن هِجْرَتَكُمْ ... وَمَسْحَهُم صُلْبُهم رُحْمَان قُرْبَانا

ينظر : إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه : ١٦ .

(٣) شرح الجمل : ١ / ٤٦٧ .

(٤) إيضاح الشعر : ٤٦٧ .

(٥) التذييل والتكميل : ٥ / ٨٢ .

(٦) المرجع السابق : ٥ / ٨٢ .

(٧) ينظر ص : ٣٦٧ .

أوّل ) محذوف تقديره : ثابت ، أو حاضر ، أو موجود ، وهو لازم الحذف لقيام القول مقامه ، والتقدير : ( أوّلُ قولي : إنِّي أحمدُ اللهَ ثابتٌ ) .

وممَّن قال بهذا القول أبو علي الفارسي[١] ، والزمخشري[٢] ، وابن الأثير[٣] ، واختاره ابن عصفور[٤] .

قال أبو علي الفارسي : " ... فإذا كسرتها كان قولُك : أوّلُ ما أقولُ مبتدَأً محذوفَ الخبرِ تقديرُهُ : أوّلُ قولي : إنِّي أحمدُ الله ثابتٌ ، أو موجودٌ "[٥] .

وقد نصَّ هؤلاء على أنَّ همزة ( إنَّ ) قد كسرت من أجل أنَّها معمولة للقول محكيةٌ به ، فقال الزمخشري : " وإن قدَّرت الخبر محذوفًا كسرت حاكيًا "[٦] .

وقال ابن الأثير أيضًا مشيرًا إلى ذلك : " وإن قدَّرت الخبر محذوفاً كسرتها على الحكاية ، تقديرُه : أوّلُ قولي : إنِّي أحمدُ اللهَ حسَنٌ ، أو صالحٌ "[٧] .

هذا وقد ردَّ بعض النُّحاة هذا القول لوجهين هما :

١ - أنَّ هذا القول يحتاج إلى تقدير محذوف لا يحتاج إليه ، وذلك لأنَّ خبر المبتدأ ( أوّل ) على هذا القول محذوف تقديره ( ثابت ) ، وهذا مما لا يلزم ؛ إذ الخبر موجود وهو جملة ( إنّي أحمدُ الله ) .

٢ - أنَّ هذا التقدير يؤدي إلى تغيير معنى الكلام ؛ لأنَّه يؤدي إلى أن يكون أول قوله : ( إنِّي أحمدُ اللهَ ) ، وآخره غير موجود ، وقد أشار إلى هذا أبو حيان بقوله :
" ... فاحتاج من أجل ذلك إلى تقدير خبر للمبتدأ الذي هو ( أوّلُ ) ، فقدره ( ثابت ) ، فصار المعنى : أوّلُ قولي إنِّي أحمدُ اللهَ ثابتٌ .

ورَدَّ الناس على أبي علي هذا التقدير ، وقالوا : يُغيِّر معنى الكلام ، والكلام

---

(١) الإيضاح العضدي : ١٦٥ - ١٦٦ .
(٢) المفصل : ٣٤٩ .
(٣) البديع : ١ / ٥٥٠ .
(٤) شرح الجمل : ١ / ٤٦٥ - ٤٦٦ .
(٥) الإيضاح العضدي : ١٦٥ - ١٦٦ .
(٦) المفصل : ٣٤٩ .
(٧) البديع : ١ / ٥٥٠ .

تام دون هذا التقدير ، ومِمَّن ردَّ عليه في هذه المسألة أبو الوليد الوَقَّشِيُّ ، وأبو الحسين بن الطراوة ، وأبو الحجاج بن معزوز ، وقالوا : هذا التقدير غير معقول ؛ لأنَّه يؤدي إلى أن يكون أول قوله : إنِّي أحمدُ اللهَ ، وهو مثلاً قولُه : إنِّي موجودٌ ، ويُفهم من دليل الخطاب أنَّ آخره غير موجود ، وهذا بلا شك لا يُمكن أن يقصده عاقل "[1] .

٣ - أنَّ ( أوّل ) هو المبتدأ ، وهو من باب أفعل التفضيل ، وأفعل التفضيل لا يضاف إلاَّ لشيء هو بعضه على حسب المعنى ، وإلى هذا أشار ابن الحاجب بقوله : " ... وإذا وجب أن يكون القولُ هو في المعنى متعلّقه كان التقديرُ : أوّلَ أنّي أحمدُ اللهَ ، وإذا كان التقديرُ : أوّلِ أنّي أحمدُ اللهَ كان المبتدأ أوّلَ ، وأوّلُ من باب أفعلِ التفضيلِ ، ولا يضافُ أفعلُ التفضيل إلاَّ لشيء هو بعضهُ على حسبِ معناهُ ، فيجبُ أن يكونَ الإخبارُ بقولك : ثابتٌ أو موجودٌ ، وإنَّما عن أول إني أحمدُ اللهَ ، وأوّل أنّي أحمدُ اللهَ باعتبار الحروف الهمزة ، وباعتبار الكلمات أنّي فيكونُ الإخبار بموجودٍ في المعنى عن الهمزة ، أو أنّي ، وهو فاسدٌ إذ لم يقصد ذلك ، ولم يرد ، ولو أريد لم يكن له معنىً فبطلَ تأويلُ الكسر على ذلك "[2] .

وأيَّده في ذلك الرضي[3] ، والدماميني[4] .

ونصَّ عليه ابن الطراوة أيضًا حيث اعترض على أبي علي وأصحابه ممَّن قالوا بهذا القول ، فقال : " أخبرَ مُخَاطَبَهُ أنَّ قوله هذا الكلام ثابتٌ ، وكأنَّ يَظُنُّهُ غيرَ ثابت ، وأنَّ آخره بخلافِ ذلك ، وقولُه : أو موجود فخيَّرَ فيهما ، فكأنَّه أخبرَ مُخاطَبهُ أنَّ قولَهُ هذا الكلام موجودٌ ، وآخرهُ مقدمٌ ، فيدخل الآخرُ في العدم ، وقد أثبتَهُ بإضافته إلى ضمير الكلام الموجود ، فأمَّا تناقضُ هذا الكلام ، وتراكم هذا الظلام ، وموقع هذا التخيير بين ثابت وموجود ، واعتقادُهما نائبين عن الخبر المفقود ، وهذا الكلام دون هذا الإضمار صحيح المعنى معقول المغزى ، وإظهاره مخل به مخرج له عن معناه إلى ما لا يعقل ، ولا يحصل "[5] .

---

(١) التذييل والتكميل : ٥ / ٨٠ .
(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ١٦٢ .
(٣) ينظر نص الرضي ص : ٣٦٧ .
(٤) تعليق الفرائد : ٤ / ٣٩ .
(٥) الإفصاح : ٥٢ .

وقد ردَّ ابن عصفور ما ذكره ابن الطراوة ، ووصفه بالزعم ، وصحح مذهب أبي علي ، فقال : " والصحيح عندي أنَّ ما ذهب إليه أبو علي مستقيم لا يتوجه عليه اعتراض ، بل يريد أنَّ أوّلَ قوله : إنِّي أحمدُ اللهَ قد ثبتَ ، واستقرَّ منه قبل نطقه بهذا الكلام كأنَّه قال : ليس قولي الآن إنِّي أحمدُ الله بأول حمد حمدتُه ، بل أوّلُ قولي : إنّي أحمدُ اللهَ قد تقدم قبل هذا ، فليس يريد بقوله : إنِّي أحمدُ اللهَ ، هذا اللفظ الذي يلفظ به الآن ، وإنَّما يريد جنس قوله الألفاظ التي يُحمد بها الله تعالى "[1] .

وقد وضَّح أبو حيان[2] كلام ابن عصفور ، وفسَّره :

١ - بأنَّ ( ما ) تؤول مع الفعل بالمصدر ، والتقدير : أوّلُ قولي إني أحمدُ الله .

٢ - وأنَّ المصدر قد يُراد به المرة الواحدة ، وقد يُراد به التكثير كما هو في قوله تعالى : + إِنَّ أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ لَصَوۡتُ ٱلۡحَمِيرِ "[3] ، والحميرُ ليس لها صوتٌ واحدٌ ، وإنَّما لها أصوات ، أمَّا إذا أريد بالمصدر المرة الواحدة كما هو في هذه المسألة فهو لازم الفساد المتقدم ، ولذلك لابد أن يُراد به التكثير حتى يخلو من هذا الفساد ، وعليه يكون التقدير : أوَّلُ أقوالي إنِّي أحمدُ اللهَ ثابتٌ قبلُ ، أي : ليس هذا بأوَّلِ حَمْدٍ حَمِدتُ الله تعالى ، بل لم أزل أحمده ، فيما تقدم[4] .

## الوجه الرابع :

أن تكون ( ما ) مصدرية أيضًا ، ولكن همزة ( إنَّ ) كُسرت ؛ لأنَّ جملة ( إنِّي أحمدُ اللهَ ) وقعت بعد ( أوّل ) ، وهو قول أضيف إلى قول ، والخبر محذوف تقديره ( ثابت ) .

وهذا القول قال به أبو علي الشلوبين ، وهو قريبٌ من رأي أبي علي الفارسي من حيث إنَّ الخبر محذوف تقديره ( ثابت ) ، ويخالفه في سبب كسرها حيث كسرها الفارسي ؛ لأنَّ جملة ( إني أحمدُ اللهَ ) معموله لـ( أقول ) محكية به ، بينما الشلوبين كسرها كما ذكرنا سابقًا لوقوعها بعد ( أوَّل ) .

ورأي أبي علي الشلوبين هذا لم أقف عليه في كتابه التوطئة ، وشرح المقدمة

---

(١) شرح الجمل : ١ / ٤٦٦ - ٤٦٧ .
(٢) التذييل والتكميل : ٥ / ٨٢ .
(٣) من الآية ( ١٩ ) من سورة لقمان .
(٤) التذييل والتكميل : ٥ / ٨٢ .

الجزولية ، ولكن نقله أبو حيان عنه[1] ، وردَّه لخطئه ، فقال : " وذهب الأستاذ أبو علي إلى أنَّه ليس ( إنِّي أحمدُ اللهَ ) معمولاً لـ( أقول ) ، ولا كسرُها لأجل كونها معمولة له ، وإنَّما كسْرُها ؛ لأنَّها بعد ( أوَّل ) ، وهو قول من حيث أضيف إلى القول ، وقدَّر الخبر محذوفًا - أي ثابت - كما قدَّره الفارسي ، قال : ألا ترى أنَّ معنى أوّلُ ما أقول إنِّي أحمدُ اللهَ ثابتٌ ، أو موجودٌ : قولي إنِّي أحمدُ اللهَ المتقدم على كلِّ كلامٍ ثابتٌ ، أو موجود .

وهذا الذي ذهب إليه الأستاذ أبو علي خطأ ؛ لأنّ ( إنَّ ) لا تُكسر حكاية لفعل، أو مصدر إلاَّ وهي معمولة ، و( أوّلُ ) لا يعمل وإن كان مصدرًا في المعنى ؛ لأنَّه ليس بمصدر في اللفظ ، وإن كان في معناه ، ألا ترى أنَّ المصدر إنَّما عمل لانحلاله إلى ( أنْ ) والفعل ، أو ( ما ) والفعل ، و( أوَّلُ ) ليست كذلك ؛ لأنَّه لم يستعمل في لفظها فِعل "[2] .

## الوجه الخامس :

أن تكون ( ما ) مصدرية ، و( أوَّل ) مبتدأ ، وجملة ( إنِّي أحمدُ الله ) معمول لـ( أقول ) سدت مسد الخبر ؛ لأنَّه في معنى ( ما ) لا يحتاج إلى خبر ، والتقدير : أقولُ قبلَ كُلِّ شيءٍ إنِّي أحمدُ اللهَ .

وقد نسب هذا الرأي ابن عصفور لبعض المتأخرين[3] ، وأنَّ رأيهم هذا كان ردًّا على أبي علي الفارسي ، واستدلوا على صحة قولهم ، بأنَّه محمول على قول : أقائمٌ الزيدانِ ، فكما أنَّ الفاعل ( الزيدان ) سدَّ مسد الخبر ، وأغنى عنه ، فكذلك جملة ( إنِّي أحمدُ اللهَ ) وهي مفعول القول سدت مسد الخبر ، وأغنت عنه[4] .

وردَّ هذا ابن عصفور ، وتبعه أبو حيان بأنَّه إنّما سدَّ الفاعل في ( أقائمٌ الزيدانِ ) مسد الخبر ؛ لاجتماع المسند والمسند إليه في هذا الكلام ، فالمعنى متفق ، وإنْ اختلفت جهتا التركيب .

أما في هذه المسألة فإنَّ جملة ( إنِّي أحمدُ اللهَ ) على حدِّ قولهم مفعول للقول فضلة في الكلام ، ولا يصح أن تنوب الفضلة عمَّا هو أحد جزأي الكلام الذي تتوقف عليه مفعولية المسند والمسند إليه[5] .

(١) المرجع السابق : ٥ / ٨١ ، والارتشاف : ٢ / ١٤١ .
(٢) التذييل والتكميل : ٥ / ٨١ .
(٣) شرح الجمل : ١ / ٤٦٦ .
(٤) التذييل والتكميل : ٥ / ٨٠ .
(٥) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٦٦ ، والتذييل والتكميل : ٥ / ٨٠ - ٨١ .

الترجيح :

الذي تبيَّن لي بعد ما سبق ذكره من آراء النُّحاة واختلافاتهم حول سبب كسر همزة ( إنَّ ) في قولهم : ( أوّلُ ما أقولُ إنِّي أحمدُ اللهَ ) أنَّ رأي جمهور النُّحاة ومعهم الرضي ، وهو أن تكون ( ما ) موصولة بمعنى ( الذي ) ، وجملة ( إنِّي أحمدُ اللهَ ) خبرًا عن المبتدأ ( أوّل ) ، وهي جملة محكية بالقول المتقدم عليها مستغنية عن عائد يربطها بالمبتدأ ؛ لأنَّها نفس المبتدأ في المعنى هو الظاهر ، وذلك لما يأتي :

١ - أنَّهم اعتمدوا على وجود نظائر لذلك ، فحملوا الجملة المحكية ( إني أحمدُ الله ) على المصدر الصريح في الآية الكريمة ، وفي حديث الرسول × السابقين .

٢ - خلو مذهبهم من التقدير ؛ وذلك لأنّ الخبر جملة ( إنِّي أحمدُ اللهَ ) ولم تشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ إذ هي نفس المبتدأ في المعنى ،وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير ، بخلاف المذاهب الأخرى ؛ إذ فيها يحتاج إلى تقدير محذوف كما هو مذهب الفارسي والمذاهب الأخرى .

٣ - أنَّ أكثر النحويين أيَّدوا هذا الرأي ؛ لخلوه من الاعتراضات .

٤ - أنَّ بقية الآراء ضُعِّفت ، فلم تخلو من القدح والاعتراض .

## (١٢) همزة التسوية في نحو : سواءٌ عليَّ أقمْتَ أم قعدْتَ

قالَ الرضيُّ : " وقد أجاز أبو علي أيضًا ، أن يكون ( سواء ) مبتدأ ، و: أقمت أم قعدت خبره ، لكونهما في الظاهر فعلين ، قال أبو علي : إنَّما جُعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف ؛ لأنَّ ما بعد همزة الاستفهام ، وما بعد عديلتها مستويان في علم المستفهم ؛ لأنَّك إنَّما تقول : أقمت أم قعدت ؟ إذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده ، فتطلب بهذا السؤال : التعيين ، فلما كان الكلام استفهامًا عن المستويين أقيمت همزة الاستفهام ، وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين ، وهما : قيامك وقعودك ، وهذا كما أقيم لفظ النداء مقام الاختصاص ، فكل منادى مختص ، ولا ينعكس ، وكل استفهام أم المتصلة تسوية ، ولا ينعكس .

والذي يظهر لي أنَّ ( سواء ) في مثله ، خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : الأمران سواء على ، ثم بيَّن الأمرين بقوله : أقمت أم قعدت ؟

وهذا كما في قوله تعالى : + فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡۖ "[١] ، أي : الأمران سواء "[٢] .

المناقشة :

تقع همزة التسوية بعد ( سواء ، وما أبالي ، وليت شعري ) في نحو : سواءٌ عليَّ أقمْتَ أم قعدْتَ ، وما أُبَالي أأقبَلْتَ أَمْ أدبرْتَ ، وليْتَ شِعْرِي أزيدٌ عندكَ أم عمرٌو .

وقد نقل الدماميني[٣] عن السيرافي أنَّ ( سواء ) إذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بأم ، وإذا وقع بعدها فعلان بغير الهمزة جاز العطف بأو ، وهذا ما نصَّ عليه السيرافي[٤] في شرحه للكتاب .

ونقله أيضًا عن سيبويه[٥] بعد ( ما أدري ، وليت شعري ) ، حيث جوَّز العطف بأم ، وبأو ، قال سيبويه : " ومثل ذلك : ما أدري أزيدٌ أفضلُ أم عمروٌ ، وليت شعري أزيدٌ أفضلُ أم عمروٌ ، فهذا كلُّه على معنى أيهما أفضلُ .

وتقول : ليتَ شعري ألقيْتَ زيدًا أو عمرًا ، وما أدري أعندك زيدٌ ، أو عمروٌ ، فهذا يجري مجرى ألقيْتَ زيدًا أو عمرًا ، وأعندك زيدٌ ، أو عمروٌ ، فإن شئت

---

(١) الآية ( ١٦ ) من سورة الطور .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ١٨٠ - ١٨٤ .
(٣) شرح الدماميني على المغني : ١ / ٩٢ .
(٤) شرح السيرافي : الجزء الرابع - اللوحة ٦٨ .
(٥) المرجع السابق : ١ / ٩١ - ٩٢ ، وينظر حاشية الصبان : ٣ / ١٤٦ .

قلت : ما أدري أزيدٌ عندك أو عمروٌ ، فكان جائزًا حسنًا ، كما جاز أزيدٌ عندك أو
عمروٌ "[1] .

وقد تابعهما الرضي في جواز ذلك ؛ إذ نصَّ صراحةً على ذلك ، فقال : " ويجوز مع هذا بعد سواء ، ولا أبالي ، أنْ تأتي بأو ، مجرّدًا عن الهمزة ، نحو : سواءٌ عليَّ قُمْتَ ، أو قَعدْتَ ، ولا أبالي قُمْتَ أو قَعدْتَ ، بتقدير حرف الشرط ، قال :

ولَسْتُ أُبالي بَعْد آل مُطرِّفٍ    حُتُوفَ المنَايا أكثرتْ أو أقلَّتِ[2] "[3]

ويظهر لنا من نصِّ الرضي السابق ، أنَّه استدل على صحة رأيه بقول الشاعر السابق ، وهو الشاهد الذي استشهد به سيبويه[4] على جواز الإتيان بـ( أو ) مجرَّدًا عن الهمزة بعد ( سواء ) ، و( لا أبالي ) بتقدير حرف الشرط ، والتقدير : إن أكثرت ، أو أقلت فلستُ أبالي .

وهو ما قال به السيرافي أيضًا ، كما ذكرنا سابقًا[5] .

وقد نقل الرضي بعد استشهاده بهذا البيت الشعري رأي أبي علي الفارسي في هذه المسألة ، وهو عدم جواز العطف بأو بعد سواء مجردة عن الهمزة ، فلا يصح عنده نحو : سواءٌ عليَّ قمْتَ أو قَعْدتَ ، وقد أورد أبو علي رأيه هذا في الحجة ، فقال : " قوله تعالى : + سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ "[6] لفظه لفظ الاستفهام ، ومعناه الخبر ، ومثل ذلك قوله : ما أبالي أشهدْتَ أم غبْتَ ، وما أدري أأقبلْتَ أم أدبرْتَ ، وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام ، وإن كان خبرًا ؛ لأنَّ فيه التسوية التي في الاستفهام ؛ ألا ترى أنَّك إذا استفهمت ، فقلت : أخرجَ زيدٌ أم أقامَ ؟ فقد استوى الأمران عندك في الاستفهام ، وعدم علم أحدهما بعينه ، كما أنَّك إذا أخبرت ، فقلت : سواءٌ عليَّ أقعدْتَ أم ذهبْتَ ، فقد سوَّيت الأمرين عليك ، فلمَّا عمَّتهما التسوية جرى على هذا الخبر لفظ الاستفهام ، لمشاركته له

---

(1) الكتاب : ٣ / ١٨٠ .
(2) من الطويل ، لم يعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه الخمسين .
ينظر : الكتاب : ٣ / ١٨٥ ، وشرح أبيات الكتاب للسيرافي : ٢ / ١١١ ، وخزانة الأدب : ١١ / ١٦٩ - ١٧٢ .
(3) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ١٨٤ .
(4) الكتاب : ٣ / ١٨٥ .
(5) ينظر ص : ٣٨١ .
(6) من الآية ( ٦ ) من سورة البقرة .

في الإبهام ، فكل استفهام تسوية ، وإن لم يكن كل تسوية استفهامًا .

ولا يجوز في هذا الموضع ( أو ) مكان ( أم ) ؛ لأنَّ المعنى سواء عليَّ هذان ، ألا ترى أنَّك لو قلت : سواء عليَّ القيام والقعود لم يجز إلاَّ الواو ... "[1] .

وتابعه في هذا ابن هشام ، حيث قال : " إذا عطفت بعد الهمزة بأو ، فإن كانت همزة التسوية لم تجز قياسًا ، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأنْ يقولوا : ( سواء كان كذا أو كذا ) ، وهو نظير قولهم : ( يجب أقلُّ الأمرين من كذا أو كذا ) ، والصواب العطف في الأول بأم ، وفي الثاني بالواو ، وفي الصحاح تقول : سواءٌ عليَّ قمت أو قعدْتَ ) انتهى .

ولم يذكر غير ذلك ، وهو سهو ، وفي كامل الهذلي أنَّ ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني + سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَنذَرۡتَهُمۡ أَوۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ "[2] وهذا من الشذوذ بمكانٍ ، وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياسًا ، وكان الجواب بنعم ، أو بلا ، وذلك أنَّه إذا قيل : ( أزيدٌ عندكَ أو عمرٌو ) ، فالمعنى أأحدهما عندك أم لا ، فإن أجبت بالتعيين صح ؛ لأنَّه جواب وزيادة ، ويقال : ( ألحسنُ أو الحسينُ أفضلُ أم ابنُ الحنفيَّةِ ؟ ) ، فتعطف الأول بأو ، والثاني بأم ، ويجاب عندنا بقولك : أحدهما ... "[3] .

وقد ردَّ النُّحاة رأي أبي علي الفارسي هذا ، ورأي متابعه ابن هشام ، وقد ردَّ الرضي ذلك بأنَّ معنى ( أم ) أحد الشيئين ، أو الأشياء ، وعلى هذا فكيف يكون معنى سواءٌ عليَّ أقمْتَ أم قعدْتَ : سواءٌ عليَّ أيهما فعلت ، أي الذي فعلت من الأمرين ، وهذا بيّن الفساد ، فقال : " وقال أبو علي : لا يجوز ( أو ) بعد سواء ، فلا تقول : سواءٌ عليَّ قمْتَ أو قعدْتَ ، قال : لأنَّه يكون المعنى : سواءٌ عليَّ أحدهما ، ولا يجوز ذلك ، ويرد عليه أنَّ معنى ( أم ) أيضًا ، أحد الشيئين ، أو الأشياء ، فيكون معنى سواءٌ عليَّ أقمْتَ أم قعدْتَ : سواءٌ عليَّ أيهما فعلت ، أي الذي فعلت من الأمرين ، لتجرُّد ( أي ) عن معنى الاستفهام ، وهذا أيضًا ظاهر الفساد .

وإنَّما لزمه ذلك في أو ، وفي أم ؛ لأنَّه جعل ( سواء ) خبرًا مقدمًا ، ما بعده مبتدأ ، والوجه كما ذكرنا أن يكون ( سواء ) خبر مبتدأ محذوف سادٌّ مسدَّ جواب

---

(١) الحجة : ١ / ١٩٨ .
(٢) من الآية ( ٦ ) من سورة البقرة .
(٣) المغني : ١ / ٥٣ - ٥٤ .

الشرط "[1] .

وقد علّق الدماميني على رد الرضي هذا ، حيث رأى أنَّ فيه مسامحة حيث قال : " قلت ، وفيه مسامحة من جهة قوله إنَّ معنى أم أحد الشيئين ، أو الأشياء ، وليس كذلك ؛ إذ هي موضوعة لعطف أحد الشيئين ، أو الأشياء مرادًا من حيث هو أحدهما ، وليس معناها نفس ذلك الأحد ، ومن جهة أنَّ قوله ساد مسد جواب الشرط وقع صفة للمبتدأ المحذوف ، وليس الأمر كذلك ، فإنَّ الساد هو مجموع الجملة الاسمية كما مر "[2] .

وأما قول ابن هشام ، فقد ردَّه الشمني[3] ، واعتمد في ردِّه على قول السيرافي في شرحه للكتاب حيث جوَّز العطف بأم وبأو بعد سواء ، وهذا يقتضي صحة قول الفقهاء خلافًا لما ذكره ابن هشام ، فقال : " وقال السيرافي في شرح الكتاب ، وسواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك : سواءٌ عليَّ أقمْتَ أم قعدْتَ ، وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بأو كقولك سواءٌ عليَّ قمْتَ أو قعدْت . اهـ ، وهو يقتضي صحة قول الفقهاء ، وصاحب الصحاح ، وعدم شذوذ القراءة أعني موافقتها للقياس ، وفي الشرح ثم العجب من إيراد المصنف قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا في المعطوف بعد همزة التسوية ، وكذا ما في الصحاح ، والغرض أن لا همزة في شيء من ذلك ، وكأنَّه توهم أنَّ الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها ، فقدر الهمزة إذا لم تكن مذكورة ، وتوصل بذلك إلى تخطئة الفقهاء ، وغيرهم ، وأقول لا نُسلم أنَّ المصنف أورد قول الفقهاء ، وصاحب الصحاح على أنَّه من المعطوف بأو بعد همزة التسوية بل إنّما ذكره استطرادًا بعد ذكر حكم المعطوف بعد همزة التسوية لمناسبة بينهما بناء على قول الفارسي كما قررناه ، ونظير ذلك في الاستطراد ذكره قول الفقهاء أقل الأمرين من كذا أو كذا لكن لما كان هذا بعيد المناسبة ، قال وهو نظير قولهم : أقل الأمرين من كذا أو كذا ، وقد أجيب عن هذا بأنَّ المُبَيَّن الأقل ، وهو أحدهما فجاز العطف ... "[4] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ١٨٤ .

(٢) شرح الدماميني على المغني : ١ / ٩٢ .

(٣) حاشية الشمني على المغني : ١ / ٩٣ .

(٤) حاشية الشمني على المغني : ١ / ٩٣ .

وبناء على هذا الخلاف اختلف النُّحاة في إعراب قولهم : سواءٌ عليَّ أقمْتَ أم قعدْتَ ، على خمسة وجوه :

### الأول :

ذهب جمهور النُّحاة[(١)] إلى أنَّ ( سواء ) يعرب خبرًا مقدمًا عن الجملة بعده لتأوّلها بالمصدر ، والتقدير : سواءٌ عليَّ قيامك وقعودك ، فقيامك مبتدأ ، وقعودك معطوف عليه ، وسواءٌ خبرٌ مقدم[(٢)] .

وجوَّزوا فيها وجهًا آخر ، وهو أن تكون ( سواء ) مبتدأ ، والجملة المؤولة بمصدر التي بعدها خبره ، والذي سوَّغ ذلك أنَّ الجار والمجرور متعلّقان بسواء ، وقد أشار الخضري إلى هذا بقوله : " أعرب الجمهور سواء خبرًا مقدمًا عن الجملة بعده لتأوّلها بمصدر : أي جزعنا وصبرنا سواء علينا ، أو عكسه ؛ لأنَّ الجار المتعلق بسواء، فيسوغ الابتداء به ، وجعلوه من مواضع سبك الجملة بلا سابك ، كهذا يوم ينفع ، مما أضيف فيه الظرف إلى الجملة ، وتَسْمَعُ بالمُعِيْديِّ خيرٌ مِنْ أنْ تَراهُ[(٣)] ، مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير أن ... "[(٤)] .

### الثاني :

ذهب أبو علي الفارسي[(٥)] ، إلى أنَّ ( سواء ) مبتدأ ، والجملة بعدها خبرها ، وهي لا تحتاج إلى رابط ؛ لأنَّها نفس المبتدأ في المعنى ، وكذلك هو إعرابها في نحو قوله تعالى : + سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ "[(٦)] ، وهو ما ذهب إليه السيرافي[(٧)] . قال الفارسي : " ... فالقول في هذا أنَّ ( سواء ) يرتفع حيث ذكرنا بالابتداء ، وإن كان في قوله : سواء عليهم الإنذار وتركه يرتفع بأنَّه خبر مقدم ، وذلك أنَّه لا يخلو في قولك : + سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ "[(٨)] من أن يرتفع بأنَّه مبتدأ ، أو خبر مبتدأ ، فإن رفعته بأنَّه خبر لم يجز ؛ لأنَّه ليس في الكلام مخبر عنه ، فإذا لم يكن مخبر عنه بطل أن يكون خبرًا ؛ لأنَّ الخبر إنَّما يكون عن مخبر عنه ، فإذا فسد ذلك ثبت أنَّه مبتدأ .

---

(١) حاشية الحضري : ٢ / ٦٣ .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ١٨٠ .
(٣) سبق تخريجه ص : ٣٥٧ .
(٤) حاشية الخضري : ٢ / ٦٣ .

(٥) الحجة : ١ / ٢٠٠ - ٢٠١ .
(٦) من الآية ( ٦ ) من سورة البقرة .
(٧) شرح الكتاب للسيرافي - الجزء الرابع - اللوحة ٦٨ .
(٨) من الآية ( ٦ ) من سورة البقرة .

وأيضًا فإنَّه لا يجوز أن يكون خبرًا ؛ لأنَّه قبل الاستفهام ، وما قبل الاستفهام لا يكون داخلاً في حيّز الاستفهام ، فلا يجوز إذن أن يكون الخبر عمًّا في الاستفهام متقدِّمًا على الاستفهام .

فإن قلت : كيف جاز أن تكون الجملة التي ذكرتها من الاستفهام خبرًا عن المبتدأ ، وليست هي هو ولا له ذكر فيها ؟

فالقول في ذلك أنَّه كما جاز أن يحمل المبتدأ على المعنى فيجعل خبره ما لا يكون إيَّاه في المعنى ، ولا له فيه ذكر كذلك جاز في الخبر ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها يحتاج أن يكون صاحبه ، فما جاز في أحدهما من خلاف ذلك جاز في الآخر ، وذلك قولهم : ( تَسْمَعُ بالمُعَيْديِّ خيرٌ من أن تراه ) [١] ... " [٢] .

وقد استدل أبو علي الفارسي على صحة قوله بوجود نظير للمسألة ؛ إذ نظير مجيء خبر المبتدأ ليس هو المبتدأ ، ولا فيه رابط يربطه به مجيئه في قول العرب في الشعر ، وفي النثر ، وقد أشار إلى هذا الفارسي بقوله : " ونظير ما في الآية من أنَّ خبر المبتدأ ليس المبتدأ ، ولا له فيه ذكر ما أنشده أبو زيد :

فَإنَّ حَراماً لا أرى الدَّهْرَ باكيًا ... عَلى شَجْوِهِ إلاَّ بَكَيْتُ عَلى عَمْرو [٣]

فإن قلت : أيجوز أن توقع الجملة التي من الابتداء والخبر موقع التي من الفعل والفاعل في نحو : سواء عليَّ أقمْتَ أم قعدْتَ فتقول : سواءٌ عليَّ أدرهمٌ مالك أم دينار ، وما أبالي أقائم أنت أم قاعد ؟

فالقول في ذلك أنَّ أبا الحسن يزعم أنَّ ذلك لا يحسن ، قال : وكذلك لو قلت : ما أبالي أتقوم أم تقعد لم يحسن ؛ لأنَّه ليس معه الحرف الذي يجزم ، ومما يدل على ما قال أنَّ ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء مع المثال الماضي ، كقوله تعالى :

+ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا "[٤] ... وقال:

سَوَاءٌ عَليكَ اليومَ أنصاعَتِ النَّوى ... بِخَرْقاءَ أَمْ أنْحَى لكَ السَّيْفَ ذَابِحُ [٥]

(١) سبق تخريجه ص : ٣٥٧ .
(٢) الحجة : ١ / ٢٠١ .
(٣) من الطويل رواه أبو زيد في النوادر لعبد الرحمن بن جمانة المحاربي : ص ١٥٦ .
(٤) من الآية ( ٢١ ) من سورة إبراهيم .
(٥) من الطويل ، لذي الرمة في ديوانه ، ص : ٩٩ ، وروايته : ( بصيداء ) ، واستشهد به على أنَّ الفعل الماضي يستهجن وقوعه بعد الهمزة .
روي منسوبًا في : خزانة الأدب : ١١ / ١٥٢ - ١٥٤ ، وبلا نسبة في : المقتضب : ٣ / ٢٩٨ ، والحجة : ١ / ٢٠٢ .

وقال :

مَــا أُبَــالي أنَــبَّ بــالحَزن تَــيْسٌ أمْ لحَــانِي بظهــر غيــبٍ لَئِـيمُ[1]

فهذا الكلام ، وإن كان قد جرى عليه حرف الاستفهام للتسوية فهو خبر ، فلمَّا كانوا قد حذفوا حرف الجزاء ، واستمر حذفه لطول الكلام حيث لو أُظهر لم يمتنع - وذلك لأضربَنَّهُ ذهبَ أو مكثَ - لزم حذف الحرف هنا لإغناء حرف الاستفهام عنه لمقاربة الشرط الاستفهام في اجتماعهما في أنَّهما ليسا بخبر ، وأنَّهما يقتضيان الجواب ، وبعض الحروف قد يُغني عن بعض ... "[2] .

وقد استحسن هذا الرأي السهيلي في نتائج الفكر ؛ إلاَّ أنَّه في هذه المسألة على خلاف ما قالوه ؛ لأنَّ العرب لم تنطق بمثل هذا في ( سواء ) حتى قرنته بالضمير المجرور بعلى ، نحو : ( سواءٌ عليهم ) ، و( سواءٌ عليَّ أقمْتَ أم قعدْتَ ) ، ولا يقولون : ( سيَّان أقمْتَ أم قعدْتَ ) ، ولا ( مثلان ) ولا ( شبهان ) ولا يقولون ذلك إلاَّ في سواء ؛ لأنَّ معنى الكلام ومقصوده إنَّما هو تساو في عدم المبالاة بقيام ، أو قعود ، أو إنذار ، ولو أرادوا المساواة في صفة موجودة في الذات لقالوا : ( سواءٌ الإقامةُ والشخوصُ ) ، كما نقول : ( سواءٌ زيدٌ وعمروٌ ) ، وسيَّان ) ، و( مثلان ) يعني استواءها في صفة لذاتهما[3] .

## الثالث :

ذهب السهيلي[4] إلى أنَّ ( سواء ) مبتدأ ، وما بعدها فاعل أغنى عن الخبر ، فقال : " فإذا ثبت هذا ، فسواء مبتدأ في اللفظ ، و( علي ) ، أو ( عليهم ) مجرور في اللفظ ، وهو فاعل في المعنى المتضمَّن في مقصود الكلام ؛ إذ قولك : (

---

(١) من الخفيف ، لحسان بن ثابت في شرح ديوانه ص : ٤٣٤ ، وروايته : ( أم لحاني ) .
واستشهد به على أنَّ ( أم ) في البيت واقعة في موقعها ، ولا يجوز دخول ( أو ) هنا .
روي منسوبًا في : الكتاب : ٣ / ١٨١ ، وأمالي ابن الشجري : ٣ / ١٠٧ . وبلا نسبة في : المقتضب : ٣ / ٢٩٨ ، وأمالي ابن الحاجب : ٤ / ٥٦ .
(٢) الحجة : ١ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .
(٣) بتصرف - نتائج الفكر للسهيلي : ٤٢٩ - ٤٣٠ .

(٤) نتائج الفكر : ٤٣٠ .

سواءٌ عليَّ ) في معنى ( لا أبالي ) ، وفي أبالي فاعل ، فذلك الضمير الفاعل هو المجرور بعلي في المعنى ؛ لأنَّ الأمرين إنما استويا عليك في عدم المبالاة ، وإذا لم تبال بهما لم تلتفت إليهما ، وإذا لم تلتفت فكأنَّك قلت : ( لا أدري أقمْتَ أم قعدْتَ ) ، فلما صارت الجملة الاستفهامية في معنى المفعول بفعل من أفعال القلب لم يلزم أن يكون فيها ضمير يعود على ما قبلها ؛ إذ ليس قبلها في الحقيقة إلاَّ معنى فعل يعمل فيها ، وكيف يعود من المفعول ضمير يعود على عامله ، ولولا قولك : ( عليَّ ) و( عليهم ) ما قوى ذلك المعنى ، ولا عمل في الجملة ، ولكن لما تعلَّق الجار به صار في حكم المنطوق به ، وصار المجرور هو الفاعل في المعنى ... "[1] .

واستدل السهيلي على صحة رأيه بأنَّ نظيرها هو قوله تعالى : + ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَـٰتِ "[2] ، وقد أشار السهيلي إلى ذلك بقوله : " ونظير هذه المسألة - حذو النعل بالنعل - قوله تعالى : + ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَـٰتِ "[3] ، بدا : فعل ماض ، فلابد له من فاعل ، والجملة المؤكدة باللاَّم لا تكون في موضع فاعل أبدًا، وإنَّما تكون في موضع مفعول بعلمت ، أو علموا ، فهي ههنا في موضع المفعول ، وإن لم يكن في اللفظ ( علموا ) ففي اللفظ ما هو في معناه ؛ لأنَّ قوله : ( بدا ) معناه : ظهر للقلب لا للعين ، وإذا ظهر الشيء للقلب ، فقد عُلِم ، والمجرور من قوله : ( لهم ) هو الفاعل ، فلمَّا حصل معنى العلم وفاعله متقدمًا على الجملة المؤكدة باللاَّم ، صارت الجملة مفعولاً لذلك العلم ... "[4] .

وممَّن ذهب إلى هذا أبو البقاء العكبري[5] ، وجوَّز مع هذا الوجه الأوجه الأخرى .

## الرابع :

نُسب إلى السيرافي[6] القول بأنَّ ( سواء ) خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير :

---

(١) المرجع السابق : ٤٣٠ - ٤٣١ .
(٢) من الآية ( ٣٥ ) من سورة يوسف .
(٣) من الآية ( ٣٥ ) من سورة يوسف .

(٤) نتائج الفكر : ٤٣١ - ٤٣٢ .
(٥) التبيان : ١ / ٢١ - ٢٢ .
(٦) شرح الدماميني على المغني : / ٩٢ ، وحاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى :

الأمران سواءٌ عليَّ ، ثم بُيِّن الأمرين بقوله : ( أقمْتَ أم قعدْتَ ) ، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر .

وبعد الرجوع إلى شرح الكتاب للسيرافي وجدته قد أجاز الوجهين ، فقال : " وإذا كان بعد سواء استفهام ، فالاستفهام ، وما يتصل به جملة في موضع خبر سواء كقول الله تعالى : + إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ "[١] الذين كفروا نصب بأنَّ ، وسواء مبتدأ ، والجملة بعده خبره ، وسواء وما بعده خبر للذين كفروا ... "[٢] .

قال : " وباب الاستفهام بعد سواء عن الاسمين اللذين يقتضيهما سواء؛ لأنَّ في الاستفهام معادلة ، وتسوية بين شيئين ، وأمَّا ( أو ) فدخلت في الفعلين لما فيهما من معنى المجازاة ، فإذا قلت : سواءٌ عليَّ قمْتَ أو قعدْتَ ، فتقديره : إن قمْتَ أو قعدْتَ فهما عليَّ سواءٌ ، ويصير معنى ( أو ) إلى معنى الجزاء في قولك : اضربْهُ مات أو عاشَ ، كأنَّه قال : اضربْهُ إنْ ماتَ من ضربَك أو عاشَ ، وناب ذلك عن الاسمين بعد سواء ... "[٣] .

وما نُسب إلى السيرافي هو ما ذهب إليه الرضي حيث نصَّ على ذلك صراحة ، فالجملة عنده دالة على جواب الشرط المقدر ، والتقدير : الأمران سواءٌ عليَّ ، والهمزة عنده بمعنى ( إن ) الشرطية ، قال : " وقولك : أقمْتَ أم قعدْتَ بمعنى : إنْ قمْتَ وإنْ قعدْتَ ، والجملة الاسمية المتقدمة ، أي : الأمران سواء ، دالة على جزاء الشرط ، أي إنْ قمْتَ ، وإنْ قعدْتَ فالأمران سواءٌ عليَّ ، ولاشك في تضمن الفعل بعد سواء ، وما أبالي ، معنى الشرط "[٤] .

واستدل على صحة رأيه :

١ - بأنَّ فيه حملاً على النظير ، فقيام همزة الاستفهام مقام إنْ الشرطية جائز ؛ وذلك لمشابهتها لها في الاستعمال ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : " وإنَّما أفادت الهمزة فائدة ( إنْ ) الشرطية ؛ لأنَّ ( إنْ ) تستعمل في الأمر المفروض وقوعه ، المجهول في الأغلب ، فلا يقال : إنْ غربَتْ الشمسُ ، وكذا حرف الاستفهام ، يستعمل فيما لم يُتيقَّن حصوله ، فجاز قيامها مقامها ، فجرِّدت عن معنى الاستفهام ، وكذا ( أم ) جرِّدت عن معنى الاستفهام ، وجعلت بمعنى ( أو ) ؛

---

٢ / ٢٤٢ .
(١) الآية ( ٦ ) من سورة البقرة .
(٢) شرح السيرافي : الجزء الرابع اللوحة ٦٨ .

(٣) شرح السيرافي : الجزء الرابع اللوحة ٦٨ .
(٤) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ١٨٠ - ١٨١ .

لأنَّها مثلها في إفادة أحد الشيئين ، أو الأشياء ... "[1] .

٢ - وبأنَّ فيه حملاً على المعنى ؛ وذلك لأنَّ معنى ( سواءٌ أقمْتَ أم قعدْتَ ) ، هو نفس معنى ( لا أبالي أقمْتَ أم قعدْتَ ) ، وقد أشار إلى هذا الرضي أيضًا بقوله:

(١) المرجع السابق : ٦ / ١٨٣ .

" ... فمعنى سواءٌ عليَّ أقمْتَ أم قعدْتَ : إنْ قمْتَ أو قعدْتَ ، ويُرشدك إلى أنَّ ( سواء ) سادّ مسدَّ جواب الشرط ، لا خبر مقدَّم : أنَّ معنى : سواءٌ أقمْتَ أم قعدْتَ ، ولا أبالي أقمْتَ أم قعدْتَ ، في الحقيقة واحد ، و: لا أبالي ، ليس خبرًا لمبتدأ ، بل المعنى : إنْ قمْتَ ، أو قعدْتَ فلا أبالي بهما "[1] .

٣ - وبأنه سُمع وروده في الشعر ، فاستشهد الرضي بقول ابن سينا ، فقال : " وقول ابن سينا :

سِيَّانِ عِندي إنْ بَرُّوا وإنْ فَجرُوا فَليسَ يجرى على أمثالِهِمْ قَلَمُ[2]

يقوي ذلك ، وإنْ لم يكن الاستشهاد بمثله مرضيًّا "[3] .

وقد حمل الرضي هذا القول ( سواءٌ عليَّ أقمْتَ أم قعدْتَ ) ، وقولهم : ( لا أبالي أقمْتَ أم قعدْتَ ) وبأنَّه فيه تقدير الشرط المحذوف ، والتقدير : ( إنْ قمْتَ أو قعدْتَ فالأمران سواءٌ ، وإنْ قمْتَ أو قعدْتَ فلا أبالي بهما على قول الشاعر السابق ؛ إذ قوله ( سيان عندي ) دليل جواب الشرط الذي بعده ، والتقدير : إنْ برُّوا وإنْ فجروا فهما سيان ، ومع أنَّ الرضي يجد في هذا الشاهد تقوية للتركيب السابق إلاَّ أنَّه يراه لا يصح الاستشهاد به ، وخالفه في ذلك البغدادي حيث قال معلّقًا على قول الرضي هذا : " ولا يخفى أنَّ كلام ابن سيناء كما لا يصح الاستشهاد به ، لا يصح التقوية به ، على أنَّه لا يلزم من كون شيئين متفقين معنى اتفاقُهما إعرابًا "[4] .

وقد أيَّد الخضري[5] في حاشيته الرضي ، واستحسن رأيه ، حيث وجد أنَّ رأيه هذا قد ينهى التنافي المذكور في هذه المسألة .

الترجيح :

الذي يبدو لي بعد ما سبق ذكره من آراء النُّحاة ومذاهبهم حول إعراب سواء في نحو قولهم : ( سواءٌ عليَّ أقمْتَ أم قعدْتَ ) أنَّ الرأي الراجح ، هو رأي

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ١٨٣ .
(٢) من البسيط لابن سينا .
روي منسوبًا في : شرح الرضي على الكافية : ٦ / ١٨٣ ، وخزانة الأدب : ١١ / ١٦٠ - ١٦٨ .
(٣) شرح الرضي على الكافية : ٦ / ١٨٣ .
(٤) خزانة الأدب : ١١ / ١٦١ .
(٥) حاشية الخضري : ٢ / ٦٣ .

السيرافي ومعه الرضي ، وهو أنَّ سواء خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : الأمران سواءٌ عليَّ ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - قد مرَّبنا أنَّ السيرافي ، وكذلك الرضي استدلا على صحة رأيهما بالمسموع من شعر العرب .

٢ - أنَّ فيه حملاً على النظير ، حيث حُملت همزة الاستفهام على إنْ الشرطية لمشابهتها لها في الاستعمال ، وقد سبق توضيح ذلك[١] .

٣ - أنَّ فيه حملاً على المعنى ، حيث حمل معنى ( سواءٌ عليَّ أقمْتَ أم قعدْتَ ) ، على معنى قولهم : ( لا أبالي أقمْتَ أم قعدْتَ ) .

(١) ينظر ص : ٣٩٢ .

## المبحث الثالث : مسائل الخلاف في العامل والمعمول

ويشتمل هذا المبحث على ست مسائل نحوية ، وهي :

١ - العامل في المنادى .

٢ - عامل الرفع في المبتدأ والخبر .

٣ - علة منع عمل حروف النفي والاستفهام في الحال .

٤ - العامل في البدل .

٥ - العامل في المعطوف بالحروف .

٦ - عمل اسم الفاعل المقرون باللام .

## (١) العامل في المنادى

قالَ الرضيُّ : " وقال أبو علي في بعض كلامه : إنَّ ( يا ) وأخواته أسماء أفعال ، ومُنع بأنَّ أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين ، والهمزة من أدوات النداء ، ويمكن أن يقال : خالفت أخواتها لكثرة استعمال النداء فجوَّز في أدائه ما لا يجوز في غيرها ، ألا ترى إلى الترخيم ، ومُنع أيضًا بأنَّ الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ، ولا لمتكلم ؛ لأنَّ اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم .

والجواب : أنَّ اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرًا أو مضمرًا ، غائبًا ، أو متكلمًا ، أو مخاطبًا ، ولكنَّه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر ، تقول : صه في المفرد المذكر والمؤنث ، وكذا في مثناهما ، ومجموعهما ، وإذا كان أداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره ، فيكون كما قال بعضهم في ( أف ) : إنَّه بمعنى : أتضجر ، أو تضجّرت ، وفي ( أوه ) إنَّه بمعنى : أتوجع ، أو توجعت .

وقيل : لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة .

والجواب : أنَّه قد يعرض للجملة ما لا يستقل كلامًا إلاَّ بوجوده كالجملة القسمية ، والشرطية ، والنداء لابد له من منادى "[١] .

المناقشة :

إنَّ الأصل في المنادى أن يكون منصوبًا ؛ لأنَّه أحد المفعولات ، إلاَّ أنَّ نوعًا منه شذَّ ، فبُني على الضم لعلة عرضت له فأوجبت بناءه ، وهو المنادى المفرد المعرفة ، ولذلك فهو في محل نصب .

وقد اختلف النحويون في عامل النصب في المنادى ، فذهبوا عدة مذاهب على النحو الآتي :

**المذهب الأول :**

ذهب جمهور النحويين[٢] إلى أنَّ عامل النصب في المنادى فعل محذوف

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٤٦ - ٣٤٧ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٩١ ، ٢ / ١٨٢ ، والمقتضب : ٤ / ٢٠٢ ، والنكت : ١ / ٥٤٠ ، والمفصل : ٤٩ - ٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٢٧ ، والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٢٤٩ - ٢٥١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣٨٥ ، وشرح اللمحة البدرية : ٢ / ١٣٠ ، والمساعد لابن عقيل : ٢ / ٤٨٠ .

وجوباً ، وحرف النداء ( يا ) وأخواته بدل منه .

وممَّن قال بهذا سيبويه حيث نصَّ عليه بقوله : " ومما ينتصب في غير الأمر ، والنهي على الفعل المتروك إظهارُه قولك : يا عبدَ الله ، والنداء كله ، وأمَّا يا زيدُ ، فله علّةٌ ستراها في باب النداء إنْ شاء الله تعالى ، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار ( يا ) بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنَّه قال : يا ، أريدُ عبدَ الله ، فحذف أريدُ، وصارت يا بدلاً منها ؛ لأنَّك إذا قلت : يا فلانُ ، عُلِمَ أنَّك تريده "[١].

ووافقه المبرد في ذلك ، فقال : " اعلم أنَّك إذا دعوت مضافًا نصبته ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهارُه ، وذلك قولك : يا عبدَ الله ؛ لأنَّ ( يا ) بدلٌ من قولك : أدعو عبد الله ، وأريد ، لا أنَّك تُخبر أنَّك تفعلُ ، ولكن بها وقع أنَّك قد أوقعت فعلاً ، فإذا قلت : يا عبدَ الله ، فقد وقع دعاؤك بعبد الله ، فانتصب على أنَّه مفعول تعدى إليه فعلك "[٢] .

واستدل أصحاب هذا المذهب على صحة رأيهم :

١ - بأنَّه قد سُمع من العرب حذف الفعل ، وجعل ( يا ) بدلاً منه ، وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله : " وممَّا يدلك على أنَّه ينتصب على الفعل ، وأنَّ ( يا ) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل ، قول العرب : يا إيَّاك ، وإنَّما قلت : يا إيَّاك أعني ، ولكنَّهم حذفوا الفعلَ ، وصار ( يا ) ، و( أيا ) ، و( أي ) بدلاً من اللفظ بالفعل .

وزعم الخليل رحمه الله أنَّه سمع بعضَ العرب يقول : يا أنتَ ، فزعَم أنَّهم جعلوه موضعَ المفرد ، وإنْ شئت قلت : يا فكان بمنزلة يا زيد ، ثم تقول : إيَّاك ، أي إيَّاك أعني ، هذا قول الخليل رحمه الله في الوجهين "[٣] .

٢ - أنَّ المقصود من النداء الإنشاء ، ولذلك لزم إضمار الفعل ؛ لظهور معناه من حروف النداء النائبة عنه ، فحذف اختصارًا للفظ وإلى هذا أشار ابن الأثير بقوله : " إلاَّ أنَّهم تركوا إظهار هذا الفعل ، استغناءً عنه بحروف النداء رفعًا للبس الخبر بالنداء ، واختصارًا في اللفظ "[٤] .

فإذا صُرِّح به لكان إخبارًا والنداء ليس بإخبار ، ولذلك أشار ابن يعيش بقوله : " ولا يجوز إظهار ذلك ولا اللفظ به ؛ لأنَّ ( يا ) قد نابت عنه ؛ ولأنَّك إذا صرَّحت بالفعل ، وقلت أنادي ، أو أريد كان إخبارًا عن نفسك ، والنداء ليس

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٩١ .
(٢) المقتضب : ٤ / ٢٠٢ .
(٣) الكتاب : ١ / ٢٩١ .
(٤) البديع : ١ / ٣٨٨ .

بإخبار ، وإنَّما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع الإخبار عنه ، فيما بعد ، فتقول : ناديْتُ زيدًا "[1] .

٣ - أنَّ حرف النداء عوض عن الفعل المضمر ، فلا يجوز الجمع بينهما ، وقد أشار إلى هذا ابن مالك ، فقال : " ... هذا مع كون الحرف كالعوض منه ، فلم يجمع بينهما ، كما لم يجمع بين العوض ، والمعوض "[2] .

**المذهب الثاني :**

ذهب الكوفيون[3] إلى أنَّ عامل النصب في المنادى هو ( يا ) من حروف النداء ؛ وذلك لأنَّ ( ياء ) وأخواتها من حروف النداء التي ينادى بها أسماء أفعال تتحمل ضميرًا مستكنًّا فيها .

ونُسب هذا الرأي أيضًا لأبي علي الفارسي[4] ، وما وجدته له في المسائل العسكرية أنَّ العامل في المنادى فعل مضمر لا يجوز إظهاره ، ولكن هذا الحرف قد عاقب الفعل ، ولما قويت دلالة هذه الحروف على الفعل اتسعوا فيها وأقاموها مقام الفعل ، وهي في الحقيقة أسماء ، فقال : " فأمَّا قولهم في النداء ، يا زيدُ ، واستقلال هذا الكلام مع أنَّه مؤتلفٌ من اسم وحرف ؛ فذلك لأنَّ الفعل هاهنا مرادًا عندهم ، يدلك على ذلك ما حكاه سيبويه في قولهم : يا إيَّاك : أفلا ترى أنَّ هذا الاسم المنتصب لا يخلو من أن يكون العامل فيه فعلاً ، وما هو مشبه به ، أو اسمًا .

فلا يجوز أن يكون العامل ما شبه بالفعل في نحو : ( إنَّ ) ، و( ما ) ؛ لأنَّ ذلك لا يعمل مُضمرًا ، ولا يكون العامل فيه نحو : عشرين ، وخمسة عشر ، وبابه ؛ لأنَّ ذلك لا يعمل مضمرًا ، وهي أيضًا لا تعمل في المعارف ، وهذا الاسم معرفة ؛ لأنَّه مضمر ، فثبت أنَّ العامل فيه الفعل إلاَّ أنَّ ذلك الفعل مختزل

---

(١) شرح المفصل : ١ / ١٢٧ .
(٢) شرح التسهيل : ٣ / ١٠٩ - ١١٠ .
(٣) الجنى الداني : ٣٥٥ .
(٤) شرح المفصل : ١ / ١٢٧ ، وشرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٤٦ ، والجنى الداني : ٣٥٥ .

غير مستعمل الإظهار ؛ لأنَّك لو أظهرته لكان على الخبر ، ومحتملاً للصدق ، والكذب ، ولو كان كذلك لبطل هذا القسم من الكلام ، وهو أحد المعاني التي عليها تجري العبارات ، فلما وجدنا في كلامهم أفعالاً مضمرة غير مستعملة الإظهار مع أنَّها لو أظهرت لم تقلب معنى ، ولم تبطل شيئًا عن حقيقته ، وذلك قولهم : رَأسَكَ والسَّيفَ ، وامرأً ونفْسَهُ كان ترك ما كان إذا أظهر قلب المعنى ، وأزاله عمَّا كان عليه أحرى ، وحسن الإضمار مع ذلك ؛ لأنَّ المعبَّر عنه لمَّا كان من جنس النطق قام مقام العبارة "[1] .

هذا وقد أيَّد الرضيُّ ما ذهب إليه المبرد ، لعدم بعده ؛ ولأنَّه يمال إمالة الفعل ، قال : " وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل ، وليس ببعيد ؛ لأنَّه يمال إمالة الفعل فلا يكون إذًا من هذا الباب ، أي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف "[2] .

واستدلّ أبو علي الفارسي على صحة قوله هذا بما يأتي :

١ - أن حرف النداء ( يا ) يوصل تارة بالحرف ، وتارة أُخرى بغير حرف وقد نصَّ على هذا الفارسي بقوله : " ومما يُبيِّن لك ترك هذا الإظهار ، ومعاقبة هذا الحرف للفعل أنَّا نجده يصل تارة بحرف ، وتارة بغير حرف ، فوصله بالحرف كقولك في الاستغاثة ( يا للمسلمين ) ، و( يالله ) ووصله بغير الحرف ( يا زيد ) ، و( يا عبد الله ) ، و( يا رجل ) أقبل ، فصار في هذا كقولك : جئته ، وجئت إليه ، وخشَّنْتُ صدْرَهُ ، وبصدره "[3] .

٢ - جواز الإمالة في نحو : ( يا زيد ) ، والإمالة لا تجوز في الحروف ، ولكنه لمَّا قامت حروف النداء مقام الفعل جازت الإمالة فيه ، وإلى هذا أشار الفارسي بقوله : " ولهذا أيضًا ، ولمكان الياء حسن إمالة هذا الحرف مع امتناع

(١) المسائل العسكرية : ١٠٩ - ١١٠ .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٤٦ .
(٣) المسائل العسكرية : ١١١ .

الإمالة في حروف المعاني في أكثر الأمر "[١] .

٣ - حمل حروف النداء على أسماء الأفعال على التوسع والمجاز ، وقد أشار أيضًا إلى هذا الفارسي بقوله : " وقد أقيمت مقام الأمثلة المأخوذة من المصادر ألفاظ جعلوها اسمًا لها ، فأغنت عنها ، وسدت مسدها ، وصارت كأمثلة الأمر إذا احتملت ضمير الفاعلين ، وذلك قولهم : تراك ، ونزال ، ونعاء ، وصه ، ومه ، ورويد ، وإيه ، وما أشبه ذلك ، وهذا إنَّما خُصَّ به الأمر ؛ لأنَّه موضع يغلب فيه الفعل ويختص به ، فلا يستعمل فيه غيره .

فلمَّا قويت الدلالة على الفعل هنا استجازوا أن يتسعوا بإقامة هذه الألفاظ مقامها ، وهي في الحقيقة أسماء سميت بها هذه الأمثلة "[٢] .

ومن نصِّ الفارسي السابق ، ومن أدلته التي استدلَّ بها يتضح لنا أنَّه وافق جمهور النحويين في أنَّ عامل المنادى مضمر لا يجوز إظهاره ، لنيابة حروف النداء عنها ، ولكنَّه جعل حروف النداء أسماء أفعال قامت مقام الفعل المحذوف ، ونابت عنه .

هذا وقد ردَّ الرضي على أبي علي الفارسي رأيه هذا ، حيث منعه النُّحاة لعدة أسباب ، هي :

١ - أن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين ، والهمزة حرف واحد ، وهي من أدوات النداء .

٢ - أنَّه جُوِّز فيها ما لم يجز في أخواتها ؛ وذلك لمخالفتها أخواتها في كثرة استعمالها في النداء .

ورُدَّ بأنَّ الضمير لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ، ولا لمتكلم ؛ لأنَّ اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم .

وأجاب الرضيُّ على هذا الردِّ بأنَّ اسم الفعل يعمل عمل الفعل ، ويجري مجراه في إظهار فاعله ، وإضماره سواء أكان للغائب ، أم للمتكلم ، أم للمخاطب ، ولكنَّه لا يبرز شيء منها ، ومثله حرف النداء إذا كان بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره .

٣ - أنَّه لو كان حرف النداء اسمًا ، لتمَّ الكلام من دونه ؛ لكونه جملة .

وأجاب عنه الرضي أيضًا بأنَّه قد يعرض للجملة ما لا يستقل الكلام بدونه

---

(١) المرجع السابق : ١١١ .
(٢) المسائل العسكرية : ١١١ .

كالجملة القسمية ، والجملة الشرطية ، ومثلهما النداء ؛ إذ لا يستقل بدون المنادى ، وقد سبق ذكر نص الرضي في أول المسألة ، فلا حاجة لإعادته هنا[١] .

الترجيح :

تبيَّن لي بعد الوقوف على آراء النُّحاة حول عامل النصب في المنادى ، أنَّ رأي جمهور النُّحاة ، ومعهم المبرد والرضي ، وهو أنَّ عامل النصب في المنادى فعل محذوف وجوبًا ، وحرف النداء ( يا ) وأخواته بدل منه هو الأولى ، وذلك .

١ - لاعتمادهم على السماع ، فقد مرَّ بنا أنَّ سيبويه قد نقل أنَّه سُمع من العرب حذف الفعل ، وجعل ( يا ) بدلاً منه .

٢ - أنَّ عامل المنادى حذف لظهور معناه اختصارًا للفظ .

٣ - أنَّ حرف النداء عوض عن الفعل المضمر ، ولذلك لابد من إضمار الفعل ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض .

٤ - أنَّ الغرض من النداء الإنشاء ، وإذا ظهر العامل أصبح النداء إخبارًا ، وهذا فيه نقضٌ للغرض المراد منه ، فلزم إضمار الفعل .

---

(١) ينظر نصه ص : ٣٩٦ .

## (٢) عامل الرفع في المبتدأ والخبر

قالَ الرضيُّ : " ونقل الأندلسي عن سيبويه : أنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ ، ويحكى هذا عن أبي علي ، وأبي الفتح .

وقال الكسائي والفراء : هما يترافعان ، وقد قوينا هذا في حدّ العامل "[١] .

المناقشة :

للنحويين في عامل الرفع في المبتدأ والخبر ، أقوال :

**القول الأول :** أنَّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء ، وهو ما ذهب إليه البصريون[٢] ، ثم اختلفوا فيما بينهم في معناه ، فمنهم من جعل معناه الاعتناء والاهتمام بالاسم بأَنْ يُجعل أولاً ليخبر عنه ، وممَّن قال بهذا سيبويه : " هذا باب الابتداء ، فالمبتدأ كل اسم اُبتدئ ليُبنى عليه كلام ، والمبتدأ والمبني عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلاَّ بمبني عليه ، فالمبتدأ الأول ، والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه "[٣] .

وتبعه في هذا الزجاجي[٤] ، وابن خروف[٥] ، وصححه ابن مالك[٦] ، وابن هشام[٧] .

ومنهم من جعل معناه التجرد من العوامل اللفظية ، وممَّن قال بهذا المبرد : " فأمَّا رفع المبتدأ فبالابتداء ، ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية عن العوامل غيره ، وهو أول الكلام ، وإنَّما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ "[٨] .

وممَّن تبعه في هذا الفارسي[٩] ، والجرمي[١٠] ، والسيرافي[١١] ،

(١) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ .
(٢) الإنصاف : ١ / ٤٤ ، واللباب : ١ / ١٢٥ .
(٣) الكتاب : ٢ / ١٢٦ - ١٢٧ .
(٤) الجمل : ٣٦ .
(٥) شرح الجمل : ١ / ٣٨٧ .
(٦) شرح التسهيل : ١ / ٢٦٩ .
(٧) شرح اللمحة : ١ : ٢٢٤ - ٢٢٥ .
(٨) المقتضب : ٤ / ١٢٦ .
(٩) الإيضاح العضدي : ٧٣ .
(١٠) الارتشاف : ٢ / ٢٨ .
(١١) المرجع السابق : ٢ / ٢٨ .

والزمخشري[١] ، والصيمري[٢] ، والأنباري[٣] ، والعكبري[٤] ، والمرادي[٥] ، وابن عقيل[٦] .

أمَّا رفع الخبر ، فقد اختلف فيه البصريون ، فلهم فيه ثلاثة آراء :

**الأول :** أنَّه مرفوع بالمبتدأ وحده ، وإليه ذهب سيبويه ، قال : " فأمَّا الذي يُبنى عليه شيء هو هو ، فإنَّ المبنيُّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبدُ الله منطلقٌ ، ارتفع عبدُ الله ؛ لأنَّه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق ، وارتفع المنطلق ؛ لأنَّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلته "[٧] .

ونُسب لأبي علي الفارسي ، ولابن جني ، ولم أقف عليه في مؤلفات الفارسي الواقعة بين يدي ، ولكن نسبه إليه العكبري[٨] ، والرضي كما رأينا في نصِّه في أوَّل المسألة[٩] .

وأمَّا ابن جني فما نصَّ عليه في اللمع يوافق ما نُسب إليه ، قال : " ... وهو مرفوع بالمبتدأ تقول : زيدٌ أخوكَ ، ومحمدٌ صاحبُك ، فزيد هو الأخ ، ومحمد هو الصاحب "[١٠] .

وما نصَّ عليه في الخصائص يخالف ما نُسب إليه ، قال : " ... فأمَّا خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه ؛ لأنَّ رافعه ليس المبتدأ وحده ، إنَّما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعًا ، فلم يتقدم الخبر عليهما معًا ، وإنَّما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ ، فهذا لا ينتقض ، لكنَّه على قول أبي الحسن مرفوع بالمبتدأ وحده ،

---

(١) المفصل : ٣٥ - ٣٦ .
(٢) التبصرة والتذكرة : ١ / ٩٩ .
(٣) أسرار العربية : ٦٦ - ٦٨ .
(٤) اللباب : ١ / ١٢٥ .
(٥) توضيح المقاصد : ١ / ٤٧٤ .
(٦) شرح ابن عقيل : ١ / ١٨٨ .
(٧) الكتاب : ٢ / ١٢٧ .
(٨) التبيين : ٢٢٩ .
(٩) ينظر ص : ٤٠٣ .
(١٠) اللمع : ٢٩ .

ولو كان كذلك لم يجز تقديمه على المبتدأ "[1] .

وصححه ابن مالك[2] ، وابن عقيل[3] .

واحتج هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه :

١ - بأنَّ الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف ، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي ، ولذلك لم يعمل الابتداء في الخبر ، بل عمل فيه المبتدأ دونه[4] .

٢ - بأنَّ معنى الابتداء يبطل بدخول العامل على المبتدأ ، والمبتدأ لا يبطل معناه بذلك ، فمعنى الابتداء قد بطل في قولنا : كانَ زيدٌ قائمًا ، ومعنى المبتدأ لم يبطل فيه ؛ لأنَّ المبتدأ هو المخبر عنه ، وما لا يبطل أولى بالعمل[5] .

٣ - بأنَّ المبتدأ أحد جزأي الجملة ، فعمل فيما يلازمه كالفعل مع الفاعل ، فالابتداء يقتضي المبتدأ ، والمبتدأ يقتضي الخبر ، فأضيف العمل إلى أقرب المقتضيين ، وأقواهما[6] .

وقد رُدَّت أدلتهم ؛ وذلك لأنَّ قولهم باطل بدلائل :

١ - أنَّ المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو : القائمُ أبوه ضاحكٌ ، ولو كان رافعًا للخبر ؛ لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعًا من غير أن يكون أحدهما تابعًا للآخر ، وذلك لا نظير له[7] .

وقد أجاب أبو الحسن الأبذي ، وأبو الحسن بن الضائع كما نقل عنهما أبو حيان[8] ، بعدم لزومه ؛ لأنَّ طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر ، فقد اختلفت

---

(١) الخصائص : ٢ / ٣٨٧ .
(٢) شرح التسهيل : ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ .
(٣) شرح ابن عقيل : ١ / ١٨٩ .
(٤) الإنصاف : ١ / ٤٧ .
(٥) التبيين : ٢٣١ .
(٦) المرجع السابق : ٢٣١ .
(٧) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٥٧ .
(٨) التذييل والتكميل : ٣ / ٢٥٧ - ٢٥٨ .

جهتا الطلب ، وإنَّما يمتنع أن يعمل في فاعلين ، أو مفعولين بهما إذا كان لا يتعدى إلاَّ إلى واحد ، وأما إذا عمل رفعين من وجهين مختلفين ، فلا مانع من ذلك .

٢ - أنَّ المبتدأ قد يكون اسمًا جامدًا نحو ( زيد ) ، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، فدلَّ ذلك على أنَّه غير عامل فيه[١] .

وأجابا عن هذا الرد بأنَّ قولهم هذا إنَّما يكون فيما كان من العوامل محمولاً على الفعل ومُشبَّهًا به ، والمبتدأ ليس من ذلك ؛ لأنَّه يعمل في الخبر لطلبه له ، كما يعمل الفعل في الفاعل لطلبه له ؛ ولذلك لا أثر للتقدم هنا لهذا المعنى[٢] .

٣ - أنَّ المبتدأ قد يكون ضميرًا ، والضمير لا يرفع إذا كان ضمير ما يعمل ، فكيف إذا كان ضمير ما لا يعمل[٣] .

وردَّا عليه بأنَّه لا فرق بين الظاهر والمضمر ، والجامد والمشتق فيما يعمل بحق الأصالة[٤] .

الثاني : أنَّ الخبر مرفوع بالابتداء وحده ، كما رفع به المبتدأ ، وعليه الأخفش[٥]، والرماني[٦] ، وابن معط[٧] ، ونُسب لابن السراج[٨] ، وهو مخالف لما ذهب إليه في الأصول[٩] وسيأتي بيانه .

وقد استدلَّ هؤلاء بأنَّ الابتداء عامل معنوي ، وإذا ثبت أنَّه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره قياسًا على غيره من العوامل ، نحو كان وأخواتها ، وإنَّ وأخواتها ، وظنَّ وأخواتها ، فلمَّا عملت في المبتدأ عملت في خبره ، فكذلك هاهنا في المبتدأ[١٠] .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٥٧ .
(٢) التذييل والتكميل : ٣ / ٢٥٨ .
(٣) المرجع السابق : ٣ / ٢٥٨ .
(٤) المرجع السابق : ٣ / ٢٥٨ .
(٥) معاني القرآن : ١ / ١٥٥ .
(٦) التذييل والتكميل : ٣ / ٢٥٩ .
(٧) شرح ابن القواس : ٢ / ٨١٦ .
(٨) التبيين : ٢٢٩ .
(٩) الأصول : ١ / ٥٨ .
(١٠) الإنصاف : ١ / ٤٦ .

وقد ردَّه ابن عصفور[1] ؛ لأنَّه يؤدي إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعًا من غير أن يكون أحدهما تابعًا للآخر ، وهما المبتدأ والخبر ، وهذا مما لا نظير له .

وردَّ عليه أبو حيان[2] بأنَّ بعض النحويين قد عدوا رفع خبر المبتدأ على أنَّه إتباع لرفع المبتدأ ، فعلى هذا يكون قد عمل العامل المعنوي رفعين بالإتباع ، كما عمل العامل اللفظي رفعين بالإتباع .

وقد ذكر ابن مالك هذا الوجه ، وذكر معه ثلاثة أوجه أخرى ، هي :

١ - أنَّ المعنى الذي ينسب إليه العامل ، ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمني والتشبيه ، أقوى من الابتداء ؛ لأنَّه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه ، والأقوى لا يعمل إلاَّ في شيء واحد ، وهو الحال ، والابتداء أضعف منه فحقه أن لا يعمل إلاَّ في شيء واحد[3] .

وردّه أبو حيان[4] أيضاً ؛ لأنَّ التمني والتشبيه قد عمل في الاسم ، والخبر ، وفي الحال ، فهذه ثلاثة أشياء ، والابتداء قد عمل في اثنين المبتدأ والخبر ، فقد انحط عن العامل اللفظي درجة .

٢ - أنَّ الابتداء معنى قائم بالمبتدأ ؛ لأنَّ المبتدأ مشتق منه ، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه ، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع النُّحاة[5] .

وردَّه أبو حيان أيضًا ؛ لأنَّ الابتداء معنى وقع بها معًا ، وإذا كان كذلك فلم يتقدم معمول العامل المعنوي الأضعف ، وإنَّما تقدم أحد معمولي الابتداء على الآخر[6] .

٣ - أنَّ رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ، ولفظ المبتدأ ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط ، والاسم الذي تضمنه ، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط ، بل الاسم الذي تضمنه ، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ[7].

---

(١) شرح الجمل : ١ / ٣٥٧ .
(٢) التذييل والتكميل : ٣ / ٢٥٩ .

(٣) شرح التسهيل : ١ / ٢٧٠ .
(٤) التذييل والتكميل : ٣ / ٢٦٠ .
(٥) شرح التسهيل : ١ / ٢٧٠ .
(٦) التذييل والتكميل : ٣ / ٢٦٠ .
(٧) شرح التسهيل : ١ / ٢٧٠ - ٢٧١ .

وردَّه أبو حيان[1] أيضًا ؛ لأنَّه ينبني عليه أنَّ الابتداء هو معنى حلَّ بالمبتدأ فقط ، والصحيح أنَّه حلَّ بهما معًا .

**الثالث :** أنَّه مرفوع بالابتداء والمبتدأ معًا ، وعليه المبرد[2] ، والزجاج[3] ، وابن السراج[4] ، وابن جني[5] في أحد قوليه ، وابن برهان العكبري[6] ، والجرجاني[7] .

واستدل أصحاب هذا الرأي على صحة ما ذهبوا إليه بأنَّ الخبر لا يقع إلاَّ بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه[8] ؛ لأنَّ باجتماعهما يصبح العامل قويًّا ، كما أنَّ ( إن ) الشرطية تعمل في فعل الشرط ثم يعملان في الجزاء[9] .

ورُدَّ بأنَّ المبتدأ لا يصلح للعمل ، فلا يصلح أن يقوى به العامل ، وإليه أشار الأنباري بقوله : " ... إلاَّ أنَّه لا يخلو من ضعف ، وذلك ؛ لأنَّ المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له .

والتحقيق فيه عندي أن يقال : إنَّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنَّه لا ينفكُّ عنه ، ورتبته أن لا يقع إلاَّ بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ... "[10] .

**القول الثاني :** أنَّ عامل الرفع في المبتدأ الخبر ، وعامل الرفع في الخبر المبتدأ ، فهما يترافعان ، وعليه الكسائي[11] ، والفراء[1] .

---

(١) التذييل والتكميل : ٣ / ٢٦٠ .
(٢) المقتضب : ٤ / ١٢٦ .
(٣) المساعد : ١ / ٢٠٦ .
(٤) الأصول : ١ / ٥٨ .
(٥) الخصائص : ٢ / ٣٨٧ .
(٦) شرح اللمع : ١ / ٣٤ .
(٧) المقتصد : ١ / ٢٥٥ - ٢٥٦ .
(٨) الإنصاف : ١ / ٤٦ .
(٩) التبيين : ٢٣١ .
(١٠) الإنصاف : ١ / ٤٦ .
(١١) شرح ابن القواس : ٢ / ٨١٧ .

واستدل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه بأنَّ العمل بحسب الاقتضاء ، فالمبتدأ لابد له من خبر ، والخبر لابد له من مبتدأ ؛ ولذلك عمل كل منهما في صاحبه ،

ولا يمتنع أن يكون كلُّ واحد منهما عاملاً ومعمولاً ، ولذلك نظائر كثيرة كقوله تعالى : + أَيًّامَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ "[٢] ، فإنَّ أيًّا منصوب بتدعوا ، وتدعوا مجزوم بها ، فكان كلُّ واحدٍ منهما عاملاً ومعمولاً[٣] .

ونحو قوله تعالى : + أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ "[٤] فأينما منصوب بتكونوا ، وتكونوا مجزوم بها ، إلى غير ذلك من المواضع .

وقد ردَّ ابن مالك[٥] دليلهم هذا ؛ لأنَّ الخبر لو كان رافعًا للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعًا للخبر ، لكان لكلٍّ منهما في التقدم رتبة أصلية ، فالأصل في كلِّ عامل أن يتقدم على معموله ، فكان لا يمتنع نحو : صاحبُهَا في الدارِ ، كما لا يمتنع : في دَارِه زيدٌ ، وامتناع الأول ، وجواز الثاني دليل على أنَّ التقدم لا أصلية فيه للخبر .

وردَّ أبو حيان[٦] على ابن مالك قوله هذا ؛ لأنَّه ينتقض باسم الشرط ، وفعله ، فلا يلزم من ذلك أن يكون أصل كل عامل أن يتقدم على معموله ، وأمَّا ما استدل به من امتناع : صاحبُها في الدارِ ، وجواز : في دَارِه زيدٌ ، فهو ليس مبنيًا على ما ذكره من أنَّ أصل كل عامل أن يتقدم على معموله ؛ وإنَّما ذلك لأنَّ وضع الخبر أن يكون ثانيًا للمبتدأ لفظًا ، أو نية ، والمبتدأ أول لفظًا أو نية من حيث ترتيب الإسناد .

وردَّ أيضًا ابن القواس[٧] استدلالهم بالآيات القرآنية من وجهين :

١ - أنَّ أيًّا ليست عاملة ؛ لأنَّها اسم ، والأصل في الاسم ألاَّ يعمل ، ولكنَّه عمل إمَّا لشبهه بالحرف ، أو لشبهه بالفعل ، ولذلك فالعامل في تدعو ما تضمنه أي من معنى حرف الشرط ، وتدعو عامل بذاته ؛ لأنَّه فعل ، وبذلك فعملهما ليس من جهة واحدة .

٢ - أنَّ أيًّا مؤخر في الرتبة ، وإن تقدم في اللفظ ؛ لأنَّه مفعول ، وهذا جائز

---

(١) التبيين : ٢٣٠ .
(٢) من الآية ( ١١٠ ) من سورة الإسراء .
(٣) الإنصاف : ١ / ٤٩ ، وشرح ابن القواس : ٢ / ٨١٧ .
(٤) من الآية ( ٧٨ ) من سورة النساء .
(٥) شرح التسهيل : ١ / ٢٧٢ .
(٦) التذييل والتكميل : ٣ / ٢٦٨ .
(٧) شرح ابن القواس : ٢ / ٨١٧ - ٨١٨ .

، بخلاف خبر المبتدأ فإنَّه إذا تقدم بطلت خبريته وارتفع المبتدأ به على الفاعلية .

هذا وقد اختار الرضي هذا المذهب ، قال : " وعلى ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الأول وخبره ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر "[١] .

واختاره أبو حيان[٢] أيضًا بعد أن نسبه لابن جني[٣] ؛ لأنَّه جارٍ على القواعد ؛ لأنَّ الأصل في العمل للفظ ، ولم نجد إلاَّ مبتدأ وخبرًا ، وهما مرفوعان ، وأمكن أن يُنسب العمل لكلٍّ منهما في الآخر .

**القول الثالث :** أنَّ عامل الرفع في المبتدأ العائد من الخبر ، وعامل الرفع في الخبر هو المبتدأ ، فـ( زيدٌ ) في نحو : ( زيدٌ ضربْتُهُ ) مرفوع بالضمير المتصل بالفعل أو بالخبر ، و( ضربته ) مرفوع بالمبتدأ ، ونُسب هذا القول للكوفيين[٤] .

وقد ردَّه ابن القواس لعدة أسباب أوجزها في قوله : " ... وهو باطل ؛ لأنَّه يلزم منه تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين من حيث إنَّ المبتدأ عامل في الخبر ، والخبر عامل في الضمير العامل في المبتدأ ، ولأنَّ الضمير قد يكون في الصلة نحو : زيدٌ الّذي قامَ ، ولأن تعمل الصفة ، ولا شيء منها فيما قبلها ، ولأنَّ الضمير لا يعمل مطلقًا بدليل امتناع : مروري بزيدٍ حسنٌ ، وهو بعمروٍ قبيحٌ ؛ لئلا يتعلق حرف الجر بالضمير[٥] .

الترجيح :

تبيَّن لي مما سبق أنَّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء ، وعامل الرفع في الخبر هو المبتدأ كما ذهب إليه سيبويه ، وأبو علي الفارسي ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - لأنَّ الابتداء عامل معنوي فهو أضعف من العامل اللفظي ، ولذلك لم يعمل في الخبر .

٢ - لأنَّ الخبر هو الجزء المتم للفائدة في الجملة فهو أحد جزأيها ، فعمل المبتدأ فيما يلازمه ويقتضيه كما عمل الفعل في الفاعل .

٣ - لسلامة هذا الرأي مما يرد عليه من موانع الصحة ، وأسباب الضعف التي وجدت في غيره من الآراء .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٢٢ .
(٢) التذييل والتكميل : ٣ / ٢٧٠ .
(٣) الارتشاف : ٢ / ٢٩ .
(٤) شرح ابن القواس : ٢ / ٨١٨ ، والهمع : ٢ / ٩ .

(٥) شرح ابن القواس : ٢ / ٨١٨ .

## (٣) علة منع عمل حروف النفي ، والاستفهام في الحال

قالَ الرضيُّ : " ولم يعمل في الحال ، معنى حروف النفي والاستفهام ، قال أبو علي : لأنَّها لا تشبه الفعل لفظًا نحو : لعلَّ وكأنَّ ، وينتقض ما قاله باسم الإشارة ، وحرف التنبيه ، فإنَّهما لا يشبهان الفعل لفظًا مع عملهما في الحال .

وكذا كاف التشبيه ، ونحو : إنَّ ، وأنَّ تشبهانه لفظاً ومعنىً ، ولا تعملان في الحال .

فالأولى : إحالة ذلك إلى استعمالهم ، وأن لا نعلّله " [١] .

المناقشة :

الحال[٢] وصفٌ فضلةٌ يذكر لبيان هيئة الفاعل ، أو المفعول به ، وهو نكرة منصوبة مشتقة من الفعل في نحو : جاءَ زيدٌ مستبشرًا . وعامل النصب فيه نوعان[٣] ، إمَّا لفظي ، وإما معنوي .

**فاللفظي :** هو ما تقدم عليه من فعل ، أو شبهه من الأسماء العاملة عمله ، كالمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشبهه باسم الفاعل ، ونحوها .

**والمعنـــوي** : هو ما فيه معنى الفعل دون حروفه ، كأسماء الإشارة ، والاستفهام ، وحروف التمني ، والنداء ، والتنبيه ، والتشبيه ، والظرف ، والجار والمجرور .

وقد اختلف النحويون في بعض هذه العوامل المعنوية هل تعمل في الحال أو لا ؟ ، ومن ذلك اختلافهم في حرف التنبيه في نحو : هذا زيدٌ قائمًا ، هل عمل في الحال " قائمًا " أو لا ، فذهب جمهور النُّحاة[٤] إلى جواز انتصاب الحال به ، وذهب ابن أبي العافية[٥] ، والسهيلي[٦] إلى منع ذلك ؛ لأنَّها بمنزلة حروف المعاني ، فلا يجوز أن تعمل فيه .

وكذلك اختلفوا في اسم الإشارة هل يعمل في الحال في نحو: ( هذا زيدٌ قائماً ) ، أو لا ؟ فذهب جمهور النُّحاة[٧] ، ومعهم ابن أبي العافية[١] إلى جواز ذلك ،

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٥٢ .
(٢) الفوائد والقواعد : ٢٢٩ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ٦٩٢ .
(٣) وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥٧ - ٥٩ ، والهمع : ٤ / ٣٦ .
(٤) الارتشاف : ٢ / ٣٥١ ، والهمع : ٤ / ٣٦ .
(٥) الارتشاف : ٢ / ٣٥١ .
(٦) نتائج الفكر : ٢٢٩ .
(٧) الارتشاف : ٢ / ٣٥١ .

وذهب السهيلي[٢] إلى المنع ؛ لأنَّ اسم الإشارة غير مشتق من لفظ الإشارة ، ولا من غيرها، فهو كالمضمر ، والمضمر لا يعمل في الحال ، ولا في الظرف[٣] ، ولذلك فالعامل في نحو هذه المسألة مضمر تدل عليه الجملة ، والتقدير : انظر إليه قائمًا[٤] .

وأمَّا حروف التمني ، والترجي مثل ( ليت ، ولعل ) ، وحروف التشبيه مثل ( كأنَّ ) فذهب الزمخشري[٥] إلى أنَّها تعمل في الحال وتنصب ، لما فيها من معنى الفعل .

وذهب أبو حيان إلى منع عملها في الحال ، إلاَّ كأنَّ فهي تعمل في الحال ؛ لأنَّها للتشبيه ، قال : " والصحيح أنَّ ( ليت ، ولعلَّ ) لا يعملان في الحال ، وفي كأنَّ خلاف ، والصحيح أنَّها تعمل في الحال " [٦] .

وأمَّا حروف النفي ، والاستفهام المقصود به التعظيم ، فقد ذهب أبو علي الفارسي إلى جواز عملها في الحال ، كما ذهب إلى جواز عمل ما فيه معنى الفعل في الحال لشبهه بالظرف ، قال : " الحال تُشْبِهُ الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها ، كما أنَّ الظرف كذلك ، وذلك قولك : جاءني زيدٌ راكبًا ، وخرج عمروٌ مسرعاً ، فمعنى هذا : خرج عمروٌ في حال الإسراع ، ووقت الإسراع ، فأشبهت ظروف الزمان ، فلذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة ، كما عملت في الظروف ... " [٧] .

وقد نسب إليه أبو حيان[٨] القول بجواز عمل الاستفهام المقصود به التعظيم في الحال نحو قول الأعشى :

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ[٩]

---

(١) المرجع السابق : ٢ / ٣٥١ .
(٢) نتائج الفكر : ٢٢٩ .
(٣) الهمع : ٤ / ٣٦ .
(٤) نتائج الفكر : ٢٣٠ .
(٥) المفصل : ٧٩ .
(٦) الارتشاف : ٢ / ٣٥٢ .
(٧) الإيضاح العضدي : ٢٢٠ .
(٨) الارتشاف : ٢ / ٣٥٢ .
(٩) صدر ربيت من مجزوء الكامل ، للأعشى في ديوانه ص : ٧٧ ، وعجزه :
بَانَتْ لتحْزُننَا عُفَارَهْ
روي منسوبًا في : الإيضاح العضدي : ٢٣٣ - ٢٣٤ ، وإيضاح الشعر : ٢٥٣ - ٢٥٤ .
وبلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٤٤ ، وشرح شذور الذهب : ٢٣٣ .

حيث نُصبت ( جارة ) على الحال ، والعامل فيها ( ما ) الاستفهامية لما تضمنته من معنى الفعل ، وهو التعظيم ، والتقدير : ما أعظمك جارة ، وهذا ما ذكره أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر حيث نصَّ على ذلك صراحة ، قال : " ... وإذا صح معنى الفعل من ذلك من حيث ذكرنا كان قول الأعشى أيضًا :

يَا جَارتَا مَا أَنْتِ جَارَةْ     بَانَتْ لِطِيَّتها عَرارَةْ[1]

( جارة ) فيه في موضع نصب بما في ( ما أنت ) ممَّا ذكرنا " [2] .

وممَّن تبعه في هذا ابن مالك[3] .

هذا وقد نسب الرضي[4] كما يتضح لنا من نصِّه السابق في أول المسألة بأنَّ أبا علي الفارسي قد منع عمل أسماء الاستفهام وحروف النفي في الحال ، كما ذهب هو إلى ذلك ، فأيَّده في عدم عملها فيه ، وخالفه في علة هذا المنع حيث نسب إليه القول بأن المانع من ذلك أنَّها لا تشبه الفعل لفظًا كما هو الحال في ( ليت، ولعلَّ ) ، وردَّه ؛ لأنَّه منتقض بعمل اسم الإشارة ، وكاف التشبيه ، وحرف التنبيه في الحال مع عدم شبههما بالفعل لفظًا ، وبأنَّ إنَّ ، وأنَّ تشبهان الفعل لفظًا ومعنى ، ولكنَّهما لم تعملا في الحال .

ولذلك فالأفضل حسب رأيه عدم التعليل ، وإحالة ذلك إلى استعمال العرب .

الترجيح :

الذي يبدو لي بعد ما سبق ذكره حول عمل حروف النفي ، والاستفهام في الحال ، وما نسبه الرضي لأبي علي الفارسي أنَّ الرأي الراجح هو رأي الرضي ؛ إذ ما أخذه على أبي علي الفارسي ، أوافقه عليه لوضوح الدليل فيه ، وذلك للأسباب الآتية :

**أولاً :** أنِّ البيت الشعري الذي استدل به الفارسي على صحة عمل الاستفهام في الحال يمكن تأويله ، وقد خرجه النُّحاة بعدة تخريجات ، ومنهم أبو علي الفارسي[5] ، حيث جوَّزوا كون ( جارة ) تمييزًا بعد التعجب ، وقيل ( ما ) نافية ، وجارة خبر ( ما ) الحجازية النَّافية ، واسمها ( أنت ) [6] .

**ثانيًا :** أنَّ اسم الإشارة ، وحرف التنبيه جاز عملهما في الحال ، وهي لم

---

(١) سبق تخريجه .
(٢) إيضاح الشعر : ٢٥٣ - ٢٥٤ .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٤٤ .
(٤) ينظر ص : ٤١٣ .
(٥) الإيضاح العضدي : ٢٣٣ - ٢٣٤ .
(٦) شرح شذور الذهب : ٢٣٣ - ٢٣٤ .

تشبه الفعل لفظًا ، فما الذي يمنع ذلك في أسماء الاستفهام ؛ إذ فيه معنى الفعل دون
حروفه .

## (٤) العامل في البدل

قال الرضي : " وأمَّا البدل ، فالأخفش ، والرماني ، والفارسي ، وأكثر المتأخرين على أنَّ العامل فيه مقدر من جنس الأول استدلالاً بالقياس والسماع .

أمَّا السماع فنحو قوله تعالى : + لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ "[١] ، وغير ذلك من الآي والأشعار .

وأمَّا القياس ، فلكونه مستقلاً ، ومقصودًا بالذكر ، ولذا لم يُشترط مطابقته للمبدل منه تعريفًا ، وتنكيرًا .

والجواب عن الأوَّل : أنَّ ( لبيوتهم ) الجار والمجرور ، بدل من الجار والمجرور ، والعامل ، وهو ( لجعلنا ) غير مكرر ، وكذا في غيره .

فإن قيل : لو لم يكن المجرور وحده بدلاً من المجرور ، لم يسمَّ هذا بدل الاشتمال ؛ لأنَّ الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور ، بل البيت مشتمل على الكافر .

وكذا في قوله تعالى : + لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ "[٢] : من آمن ، بعض الذين استضعفوا .

قلنا : لمَّا لم يحصل من اللاَّم فائدة إلاَّ التأكيد جاز لهم أن يجعلوه كالعدم ، ويسمُّوه بدل الاشتمال ، نظرًا إلى المجرور ، ولا يكرَّر في اللفظ في البدل من العوامل إلاَّ حرف الجر ، لكونه كالجر من المجرور ، وكبعض حروفه .

والجواب عن القياس أنَّ استقلال الثاني ، وكونه مقصودًا يؤذنان بأنَّ العامل هو الأول لا مقدَّر آخر ؛ لأنَّ المتبوع إذاً كالساقط فكأنَّ العامل لم يعمل في الأول ولم يباشره ، بل عمل في الثاني .

ومذهب سيبويه ، والمبرد ، والسيرافي ، والزمخشري ، والمصنف : أنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ؛ إذ المتبوع في حكم الطرح ، فكأنَّ عامل الأول باشر الثاني " [٣] .

المناقشة :

اختلف النحويون في العامل في البدل ، وهل هو على نية تكرار العامل أم لا ، فذهبوا مذهبين ، وهما :

---

(١) من الآية " ٣٣ " من سورة الزخرف .
(٢) من الآية " ٧٥ " من سورة الأعراف .
(٣) شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٥ - ٦ .

**المذهب الأول :**

ذهب سيبويه إلى أنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لتعلقهما به من طريق واحد ، وقد نصَّ على ذلك بقوله : " هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ، ثم يُبدَلُ مكانَ ذلك الاسم اسمٌ آخر ، فيعمل فيه كما يعمل في الأول ، وذلك قولك : رأيْتُ قومَك أكثرَهم ... " (1) .

وممن ذهب إلى هذا : المبرد(2) ، والسيرافي(3) ، والزمخشري(4) ، وابن الحاجب(5)، وابن مالك(6) .

واستدل أصحاب هذا المذهب على صحة رأيهم بأمرين هما :

١- أنَّه لو كان له عامل يخصه للزم إظهاره ، إذ ليس هناك شيء ينوب عنه.

٢- أنَّه لو تكرر العامل لفسد المعنى ، وقد أشار إلى هذا ابن القواس بقوله : " أما الأول فاحتج بأنَّه لو كرر العامل لفسد المعنى في نحو : ضربْتُ زيدًا رأسَهُ ، وأعجبني الجاريةُ حُسْنُها ، واشتريتها نصفها ؛ لأنَّه يؤدي إلى أن يكون زيدٌ والرأسُ مضروبين ، والجاريةُ وحسنُها معجبين ، وكذلك الجارية مشتراة ، وليس الأمر كذلك " (7) .

ووافقهم في هذا الرأي ابن عصفور ، ولكنَّه جعل العامل فيه على سبيل العوض ؛ وذلك لأنَّهم لمَّا حذفوا عامله جعلوا المذكور خلفًا عنه في العمل ، كما لو أنَّهم حذفوا عامل الظرف الواقع خبرًا أنابوه عنه في العمل ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : " والدليل على أنَّ الأول يُنوى به الطرح أنَّ البدل على نية استئناف عامل ، فإذا قلت : قام زيدٌ أخوك ، فالتقدير : قام أخوك .

فتركك الأول ، وأخذك في استئناف كلام آخر طَرْحٌ منك له ، واعتمادٌ على الثاني ، والدليل على أنَّه في نية تكرار العامل إظهاره في بعض المواضع ، نحو قوله تعالى : + قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ

---

(1) الكتاب : ١ / ١٥٠ .
(2) المقتضب : ٤ / ٢٩٥ .
(3) شرح السيرافي : الجزء الأول اللوحة ٢٤٤ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٧ ، وشرح ابن القواس : ٢ / ٨٠١ .
(4) المفصل : ١٤٨ .
(5) شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٦ .
(6) شرح التسهيل : ١ / ٣٣٠ .
(7) شرح ابن القواس : ٢ / ٨٠١ .

مِنۡهُمۡ "[1] .

فأعاد اللام ، والدليلُ على أنَّه لا يُنوى به الطرح من جهة اللفظ ، إعادة الضمير عليه في مثل قولك : ( ضربْتُ زيدًا يدَهُ ) " [2] .

**المذهب الثاني :**

ذهب الأخفش[3] إلى أنَّ العامل في البدل مقدَّر بلفظ الأوّل ، فهو من جملة ثانية لا من الأولى .

وممن ذهب إليه أيضًا أبو علي الفارسي ، ولم أجد فيما وقع تحت يدي من مراجع له نصًّا في هذه المسألة المنسوبة إليه ، ولكنَّه قال في الإيضاح العضدي : " والبدلُ يعربُ بإعراب المبدل منه ، وهو إمَّا أن يكون الأول في المعنى ، أو بعضه ، أو مشتملاً عليه ، أو يكون على وجه الغلط "[4] .

وقد وضح الجرجاني المقصود من قول أبي علي هذا ، فقال : " اعلم أنَّ البدل في حكم تكرير العامل كما تقدم ... " [5] .

وممَّن ذهب هذا المذهب أيضًا : الرماني[6] ، والجرجاني[7] كما يظهر من نصِّه السابق .

وقد اعتمد أصحاب هذا المذهب على :

١- المسموع[8] من كلام الله تعالى ، وكلام العرب ، حيث سُمع ظهور العامل في كثير من الكلام العربي نثرًا وشعرًا ، على النحو الآتي :

**أ- ما جاء في النثر ، نحو قوله تعالى :** + قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن

(١) من الآية " ٧٥ " من سورة الأعراف .
(٢) المقرب : ١/ ٢٤٢ .
(٣) الفوائد والقواعد : ٣٧٠ ، وشرح ابن يعيش : ٣ / ٦٧ .
(٤) الإيضاح العضدي : ٢٩٣ .
(٥) المقتصد : ٢ / ٩٢٩ - ٩٣٠ .
(٦) ينظر رأيه في : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٦٧ .
(٧) المقتصد : ٢ / ٩٢٩ - ٩٣٠ .
(٨) اللباب للعكبري : ١ / ٤١٤ - ٤١٥ .

قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ "[1] حيث عادت اللام مع البدل " من آمن منهم " وهذا دليل على تقدير تكرار العامل .

ونحو قوله تعالى : + كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ "[2] حيث أبدل ( الصراط ) من النور ، وأعاد ( إلى ) .

ونحو قوله تعالى : + وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ۝٣١ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ "[3] ، حين أبدل ( الذين فرقوا ) من ( المشركين ) ، وأعاد ( من ) .

ونحو قوله تعالى : + وَلَوۡلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلۡنَا لِمَن يَكۡفُرُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ لِبُيُوتِهِمۡ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ "[4] فأبدل ( بيوتهم ) من ( من ) وأعاد اللاَّم.

**ب - ما جاء في الشعر ، نحو قول الشاعر :**

إذَا مَا ماتَ ميْتٌ من تميمٍ ... فسرَّك أنْ يعيشَ فجِيءْ بزادِ
بخبزٍ أو بتَمرٍ أو بسمنٍ ... أو الشَّيءِ الملفَّفِ في البِجادِ[5]

حيث أعاد الباء في ( خبز ، وتمر ، وسمن ) ، وهو العامل .

وقول الآخر :

رُبَّ حَيٍّ لِمعَدّ عَلِمُوا ... لِفَقِيرٍ وَلِجَارٍ وَابْنِ عَمْ[6]

فأعاد اللام أيضًا في ( لجار ) وهو العامل .

وقد ردَّ النُّحاة على هذا الدليل ، لأنَّ ظهور العامل قد يكون توكيدًا كما يتكرر العامل توكيدًا في الشيء الواحد ، فإذا جاز هذا في التوكيد وفي غيره ، فلماذا لابد من تقديره في كلِّ موضع ، وإذا كان كذلك فإنَّ إظهاره سيكون أكثر من

---

(١) من الآية " ٧٥ " من سورة الأعراف .
(٢) من الآية " ١ " من سورة إبراهيم .
(٣) من الآيتين " ٣١ - ٣٢ " من سورة الروم .
(٤) من الآية " ٣٣ " من سورة الزخرف .
(٥) من الوافر ، لأبي مهوش الفقعسي .
روي بلا نسبة في : المحتسب لابن جني : ١ / ٣٤٤ ، والمنصف لابن جني : ١ / ٣٠٥ ، وخزانة الأدب : ٦ / ٥٢٣ .
(٦) من الرمل ، ولم يعرف قائله .
روي بلا نسبة في : شرح ابن القواس : ٢ / ٨٠٢ .

حذفه[1] .

هذا وقد ردَّ الرضي عليهم استدلالهم بقوله تعالى : + لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ "[2] ؛ وذلك لأنَّ ( لبيوتهم ) بدل من ( لم يكفر ) فأبدل الجار والمجرور من الجار والمجرور والعامل هو ( لجعلنا ) ، وبذلك فإنَّ العامل غير مكرر وكذلك في غيره .

وقد ردَّ الرضي أيضًا على ردِّهم إذا قالوا : لو لم يكن المجررو وحده بدلاً من المجرور لم يسمَّ هذا بدل الاشتمال ؛ لأنَّ الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور ، بل البيت مشتمل على الكافر أيضًا ، وهذا يظهر من نصِّه السابق[3] ، فذكر أنَّه لمَّا لم يحصل من اللاَّم فائدة إلاَّ التأكيد جاز لهم أن يجعلوه كالعدم ، ويسمّوه بدل الاشتمال ، كما أنَّه لا يكرَّر في اللفظ في البدل من العوامل إلاَّ حرف الجر ؛ لكونه كالجر من المجرور ، وكبعض حروفه .

٢- أنَّ القياس في البدل أن يكون مستقلاً ، ومقصودًا بالذكر ، ولذلك لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفًا وتنكيرًا ؛ لأنَّه مستقلٌ بعامل غير الأول ، وقد أشار إلى هذا ابن القواس أيضًا[4] ، وقد سبقه إليه الرضي كما هو في نصِّه السابق[5] .

أما السيوطي في الأشباه والنظائر فأشار إلى القياس بقوله : " والقياسي يا أخانا زيدُ ، لو كان في غير نية النداء لقال : يا أخانا زيدًا " [6] .

وقد ردَّ الرضيُّ[7] أيضًا على دليلهم الثاني هذا ، وهو القياس بأنَّ استقلال الثاني وكونه مقصودًا يؤذن بأنَّ العامل هو الأول لا مقدر فالمتبوع كالساقط ، فكأنَّ العامل لم يعمل في الأول ، ولم يباشره ، بل عمل في الثاني .

---

(١) الفوائد والقواعد : ٣٧٠ .
(٢) من الآية " ٧٥ " من سورة الأعراف .
(٣) ينظر ص : ٤١٨
(٤) شرح ابن القواس : ٢ / ٨٠١ - ٨٠٢ .
(٥) ينظر ص : ٤١٨
(٦) الأشباه والنظائر : ٢ / ٢٤٦ .
(٧) ينظر ص : ٤١٨

ويظهر من ردوده هذه عليهم بأنَّه مؤيدٌ للمذهب الأول .

الترجيح :

الذي تبيَّن لي بعد استعراض مذاهب النُّحاة حول العامل في البدل أنَّ الرأي الراجح هو رأي سيبويه ومعه الرضي ، بخلاف مذهب أبي علي الفارسي ، ومن معه ، وذلك للأسباب الآتية :

١- خلوا هذا المذهب من التقدير ، إذ العامل فيهما واحد ، بخلاف مذهب أبي علي الفارسي ومن معه ، فإنَّ الأخذ به يؤدي إلى تقدير عامل محذوف ، وعدم التقدير أولى من التقدير .

٢- أنَّ البدل تابعٌ للمبدل منه في حركته الإعرابية ، فمن الأولى أن يكون تابعًا له في العامل .

٣- أنَّ المقصود بالبدل تبيين وتوضيح المبدل منه ، فلو تكرر العامل لأدى ذلك إلى فساد المعنى ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك[1] ، وهذا فيه نقضٌ للغرض من إيجاد البدل .

ثم إنَّ هذا يطرح علينا سؤالاً قد سبق أن طُرح على أبي علي الفارسي ، وهو :

كيف يكون البدل إيضاحًا للمبدل منه ، وهو من غير جملته ؟ فأجاب عليه بأنَّ : العامل في البدل لمَّا لم يظهر دلَّ عليه العامل في المبدل منه ، فاتصل بالمبدل في اللفظ جاز أن يوضحه ، ويصحح معناه[2] .

٤- أيضًا إذا كان مذهب الفارسي ومن معه صحيحًا ، فكيف يكون البدل من جملة أخرى غير جملة المبدل منه ، ولم يشتمل على ضمير يعود على المبدل منه ، ثم كيف يمكن أن يبدل المفرد من المفرد وهذا جائز باتفاق ، ولم يشتمل على ضمير يعود على المبدل منه .

---

(١) ينظر ص : ٤٢٠ .
(٢) الفوائد والقواعد : ٣٧٠ .

## (٥) العامل في المعطوف بالحروف

قال الرضيُّ : " وقال الفارسي في ( الإيضاح الشعري ) ، وابن جني في ( سر الصناعة ) : إنَّ العامل في الثاني مقدَّر من جنس الأول ، لقولك يا زيدُ وعمرُو.

وأقول : لا دليل فيه ؛ إذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه ، مع عدم المانع من البناء ، كما كان في : يا زيدُ والحارثُ أعنى اللاَّم .

وإنما كان اللاَّم مانعًا ، لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضى للبناء ، فلمَّا ارتفع المانع صار كأن حرف النداء باشر التابع ، لا أن تُقدر له حرفًا آخر .

واستدل أيضًا بقولهم : قيام زيد وعمرو ، وقال : العرض الواحد لا يقوم بمحلَّين .

والجواب : أنَّ القيام ههنا ليس بعرض واحد ، بل هو مصدر في الأصل ، والمصدر يصلح للقليل والكثير ، بلفظه الواحد ، والمراد ههنا : القيامان بقرينة قوله : وعمرو .

وكذا لا حجة له في قيام زيد وعمرو ؛ إذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ، ولو كان العامل مقدَّرًا لوجب تعدّد الغلام في : جاءنَي غلامُ زيدٍ وعمروٍ ، وهو متّحد ، ولكان معنى : كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهمٍ : كلُّ شاةٍ بدرهمٍ ، وكلُّ سَخْلَتِها بدرهمٍ ، والمراد : هما معًا بدرهم .

وأيضًا لم يجز : زيد ضربْتُ عمرًا وأخاه ؛ إذ يبقى خبراً لمبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة " [١] .

المناقشة :

كما اختلف النُّحاة في العامل في البدل اختلفوا أيضًا في العامل في المعطوف بالحروف ، فذهبوا فيه المذاهب الآتية :

### المذهب الأول :

ذهب سيبويه وجماعة من المحققين إلى أنَّ العامل في المعطوف ، هو العامل في المعطوف عليه بتوسط الحرف ، فالأصل في نحو : قامَ زيدٌ وعمرٌو ، قامَ زيدٌ قامَ عمروٌ ، فحذفت قام الثانية لدلالة الأولى عليها ، وصار الفعل الأول عاملاً في المعطوف والمعطوف عليه .

وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله : " وتقول : يا زيدُ وعمروُ ، ليس إلاَّ لأنَّهما قد اشتركا في النداء في قوله يا ، وكذلك يا زيدُ وعبدَ الله ويا زيدُ لا عمرو ، ويا

(١) شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٦ - ٧ .

زيدُ أو عمرُو ؛ لأنَّ هذه الحروف تُدخل الرفع في الآخر كما تدخل في الأوّل ، وليس ما بعدها بصفة ، ولكنَّه على يا " [١] .

وممن ذهب مذهب سيبويه : ابن عصفور[٢] ، والرضي[٣] ، وابن أبي الربيع[٤] ، وابن القواس[٥] .

واحتج هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه بأنَّ النحويين أجمعوا على جواز نحو : جاءني زيدٌ وعمروٌ الظريفَانِ ، وقد أشار إلى هذا ابن القواس فقال : " وقيل : العامل هو الأول ، بتوسط الحرف كالواو في المفعول معه ، وهو الأظهر ، بدليل : قام زيدٌ وعمروٌ الظريفان ، فلو لم يكن العامل فيهما الأول لما جاز الجمع بين وصفيهما ، وامتناع التقدير في نحو : رُبَّ شاةٍ وسَخْلَتِها ، ويا زيدُ والضَحَّاكُ " [٦] .

ولابد من الإشارة هنا إلى أنَّ الرضي لم ينص صراحة على اتباعه لمذهب سيبويه ، بل يفهم منه ذلك حيث عارض بقية المذاهب الأخرى ، وردَّ عليهم أدلتهم ، ثم ذكر أنَّ ثمرة هذا الخلاف كله هو : جواز الوقوف على المتبوع دون التابع ، قال : " وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال : العامل في الثاني غير الأول ، وامتناعه عند من قال : العامل فيهما هو الأول " [٧] .

**المذهب الثاني :**

ذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ حرف العطف نائب مناب العامل ، فتقدير قولنا : قامَ زيدٌ وعمرُو ، قامَ زيدٌ ، قامَ عمروٌ ، فحذف الفعل الثاني ، وأنيب حرف العطف منابه ، وإلى هذا أشار أبو علي بقوله : " ... وهذا أيضًا يدل على أنَّ العامل في الاسم المعطوف إنَّما هو العامل في المعطوف عليه ، وأغنت الواو ونحوها عن عامل آخر قام الحرف العاطف مقامه ، ولكنَّ العامل الأول ، وأغنت الواو ، ونحوها عن عامل آخر .

فقولنا : قامَ زيدٌ وعمروٌ ، ارتفاع ( عمرو ) بالفعل نفسه ، والحرف عطف عليه ، لم يرتفع بالواو ، ولا بحرف العطف .

---

(١) الكتاب : ٢ / ١٨٦ .
(٢) شرح الجمل : ١ / ٢٦١ .
(٣) ينظر نصه في أول المسألة .
(٤) البسيط : ١ / ٣٢٩ - ٣٣١ .
(٥) شرح ابن القواس : ١ / ٧٨٧ .
(٦) المرجع السابق : ١ / ٧٨٧ .
(٧) شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٧ .

فإن قلت : إن كان العاملُ الفعل ، فأعمله فيه بغير الواو .

قيل : لا يجب هذا ، ألا ترى أنَّك قد تجد الفعل يعمل بتوسط الحرف ، ولا يجوز أن يحذف الحرف المتوسط ، كقولك : ( قمْتُ وزيدًا ) ، و :

فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ[1]

ولو حذفت الواو لم يجز هذا ، وكذلك : قامَ القومُ إلاَّ زيدًا ، يعمل الفعل بتوسط الحرف ، ولو حذفت الحرف لم يجز هذا ، فكذلك يعمل الفعل بتوسط الحرف في : قامَ زيدٌ وعمروٌ ، وإن كنت لو حذفت الحرف لم يعمل " [2] .

وممَّن تابع أبا علي الفارسي في هذا الرأي ابن جني[3] ، والسهيلي[4] .

**واحتجوا بالأدلة الآتية :**

١- أنه سُمع[5] في شعر العرب إضمار العامل بعد واو العطف ، ومنه قول الشاعر :

بَلْ بَنِي النَّجار إنَّ لنَا فِيهمُ قَتَلى وإنَّ تِرَه[6]

٢- أنَّ القياس فيما بعد حرف العطف ألاَّ يعمل فيه ما قبله ، ولذلك لابد أن يكون العامل مضمرًا وأغنت الواو عنه ، وقد نصَّ على هذا السهيلي بقوله : " أما القياس فإنَّ ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله ، ولا يتعلَّق به إلاَّ في باب المفعول معه لعلة تذكر هناك ، ووجه آخر ، وهو أنَّ النعت هو المنعوت في المعنى ، وليس بينه وبين المنعوت واسطة ، ومع ذلك فلا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت في أصح القولين ، فكيف بالمعطوف الذي هو غير المعطوف عليه ، وبينهما واسطة ، وهو الحرف ؟ " [7] .

٣- أنَّه قد جاء فيما يمتنع عمل الأول فيه ، وقد أشار إلى هذا الدليل ابن القواس حيث قال : " ... فقيل العامل مقدر ، وهو اختيار أبي علي ، وأبي الفتح ؛ لأنّه يجيء فيما يمتنع عمل الأول فيه ، نحو : يا زيدُ وعمرُ ؛ لأنّه لو لم

---

(١) صدر بيت من الوافر ، ولم يعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه الخمسين ، وعجزه :
مكانَ الكُلْيَتَيْن مِنَ الطِّحَالِ
استشهد به على نصب ( بني ) بالفعل الذي قبله بواسطة الواو النائبة عن ( مع ) .
روى بلا نسبة في : الكتاب : ١ / ٢٩٨ ، وشرح المفصل لابن يعش : ٢ / ٤٨ ، والتصريح :
١ / ٣٤٥ .
(٢) المسائل البصريات : ١ / ٧٠١ - ٧٠٢ .
(٣) سر صناعة الإعراب : ٢ / ٦٣٥ - ٦٣٦ .
(٤) نتائج الفكر : ٢٤٩ - ٢٥٠ .
(٥) المرجع السابق : ٢٤٩ .
(٦) من المديد ، لخالد بن عبد العُزى الأنصاري .
ينظر : السيرة النبوية لابن هشام : ١ / ٢٠ .
(٧) نتائج الفكر : ٢٤٩ .

يقدر حرف النداء في الثاني لامتنع بناؤه على الضم لوجود حرف العطف فاصلاً ، ولا يقال : لو قدر العامل لامتنع : اختصمَ زيدٌ وعمرو ، وهو جائز بالإتفاق لأنَّا نقول : لمَّا لم يظهر المقدر صار كأنَّه غير مقدر ؛ لأنَّ الواو صار عوضًا عنه ، أو استغنى بالأول " [١] .

وقد ردَّ ابن أبي الربيع رأي هذا الفريق وأدلته ، فأبطلها من أربعة أوجه ، وهي[٢] :

**الأول :** بعدم السماع ؛ لأنَّ الحرف قد وجد نائبًا مناب الفعل المتصرف الباقي على أصالته .

**الثاني :** أنَّه لا يصح أن نقول في المفعول معه : استوى زيدٌ استوى عمروٌ ، بتقدير فعل آخر ، وحذف حرف العطف ، والصحيح أن نقول : استوى زيدٌ وعمرو .

**الثالث :** لا يصح أيضًا حذف الواو في نحو : مررْتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوه ؛ لأنَّها لو حذفت ، فقلنا : مررْتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ قائمٌ أخوه ، لم يجز لأنَّ فيه نعت الرجل بما ليس من سببه ، ومثله : كان عمروٌ قائمًا زيدٌ وأخوه ، لا يجوز حذف الواو ، لأنَّها لو حذفت فقلنا : كان زيدٌ قائمًا عمرو قائمًا أخوه لم يجز ، لأنَّ فيه الإخبار عن زيد بما ليس له ، ولا لسببه .

**الرابع :** لا يجوز أن نقول نحو : أزيدًا لقيْتَ عمرًا لقيْتَ أباه ؛ لأنَّ لقيت الأول عامل في أجنبي فلا يصح أن يفسِّره ، بخلاف لو قلنا : أزيداً لقيْتَ عمرًا وأباه ، حيث نُصب ( زيدًا ) بإضمار فعل يفسِّرُهُ الفعل الظاهر هذا ، وقد ذكر الرضي أنَّ مذهب أبي علي الفارسي ، هو تقدير العامل في الثاني الذي هو من جنس الأول كما أشار إليه في الإيضاح الشعري ، ولم أقف عليه في الإيضاح الشعري للفارسي ، ثم ذكر أدلته التي أستدل بها هو ومن معه ، وردَّ عليها في نفس الوقت ، وهي كما في نصِّه السابق[٣] :

١- قولهم : يا زيدُ وعمرو .

وردَّه لفقدانه الدليل ؛ إذ علة البناء في ( عمرو ) وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه ، حيث لا يوجد مانع للبناء كما يوجد في نحو : يا زيدُ والحارثُ حيث منعت اللام البناء لامتناع مجامعتها لحرف النداء المقتضي البناء ، فلمَّا حـــذفت الـــلاَّم مـــن

(١) شرح ابن القواس : ١ / ٧٨٧ .
(٢) البسيط : ١ / ٣٣٠ - ٣٣١ .
(٣) ينظر ص : ٤٢٥ .

( عمرو ) زال المانع من البناء وكأنَّ حرف النداء قد باشر التابع دون أن نقدر حرفًا آخر .

٢- أنَّ العرض الواحد لا يقوم بمحلين نحو : قيام زيدٍ وعمرو .

وردَّه الرضي أيضًا بأنَّ ( القيام ) مصدر في الأصل ، وهو صالح للقليل والكثير بلفظة الواحد ، وبالتالي فهو ليس بعرض واحد ، هذا بالإضافة إلى أنَّه لا حجة له في : قيام زيد وعمرو ؛ لأنَّه متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير .

كما يَرِدُ على قولهم هذا منع عدة أمور ، هي :

١- عدم جواز تقدير ( ما ) ، و ( ليس ) بعد ( لا ) في نحو : ما زيدٌ قائمًا و لا عمرو قاعدًا ، وليس زيدٌ ولا عمرو ذاهبين .

٢- عدم جواز نحو : زيدٌ ضربْتُ عمرًا وأخاه ؛ لأنَّ خبر المبتدأ يبقى بلا ضمير مع كونه جملة .

٣- اختلاف المعنى في نحو : كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهمٍ ، فالمعنى على حسب قولهم : كلُّ شاةٍ بدرهمٍ ، وكلُّ سَلْخَتِها بدرهمٍ ، والمعنى المراد هما معًا بدرهم .

٤- منع تعدد العامل في نحو : جاءَني غلامُ زيدٍ وعمروٍ ، لاتحاده ، فلو كان ، العامل مقدَّرًا على حسب رأيهم لوجب تعدد العامل ( الغلام ) وهذا غير جائز .

## المذهب الثالث[1] :

ذهب بعض النُّحاة إلى أنَّ العامل هو حرف العطف نفسه ؛ وذلك لأنَّ الفعل الأول في نحو : قام زيدٌ وعمروٌ قد استوفى معموله ، ولـمَّا كان تقدير عامل آخر على خلاف الأصل ، كان نسبة العمل إلى الحرف أولى لنيابته عن العامل .

وقد رُدَّ هذا المذهب أيضًا ؛ لأنَّ الحرف لا يعمل حتى يختص ، وحروف العطف ليست مختصة ؛ فهي تدخل على الأسماء والأفعال معًا[2] .

الترجيح :

---

(١) البديع لابن الأثير : ١ / ٣٦٩ ، وشرح ابن القواس : ١ / ٧٨٧ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٦١ .

الذي تبيَّن لي بعد الوقوف على آراء النحويين في العامل في المعطوف أنَّ الرأي الظاهر هو رأي سيبويه ومعه الرضي ، بخلاف مذهب الفارسي ، وذلك للأسباب الآتية :

١- أنّ هناك إجماعًا من النُّحاة على أنَّ هذا الرأي هو الرأي الذي أجمع عليه النُّحاة ، وقد أشار إلى هذا ابن أبي الربيع : " والذي عوَّل عليه محققوا هذه الصنعة : أنَّ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه لما ذكرته " [١]

.

٢- جواز الجمع بين الوصفين في نحو : قامَ زيدٌ وعمروٌ الظريفانِ ، فدلَّ هذا على أنَّ العامل فيها واحد ، وهو الأول ، وقد سبق الإشارة إلى ذلك .

٣- سلامة هذا الرأي من الردود والاعتراضات ، بينما مذهب أبي علي الفارسي ، والمذهب الآخر لا يخلوان من القدح والاعتراض .

---

(١) البسيط : ١ / ٣٣١ .

## (٦) عمل اسم الفاعل المقرون باللام

قال الرضيُّ : " وقال أبو علي في كتاب الشعر ، والرماني : إنَّ اسم الفاعل ذا اللاَّم لا يعمل إلاَّ إذا كان ماضيًا نحو : الضاربُ زيدًا أمس عمرو ، ولم يوجد في كلامهم عاملاً إلاَّ ومعناه المضي ؛ ولعل ذلك لأنَّ المجرد من اللاَّم ، لم يكن يعمل بمعنى الماضي ، فتُوُسِّل إلى إعماله بمعناه باللاَّم ، وإن لم يكن مع اللاَّم اسم فاعل حقيقة ، بل هو فعل في صورة الاسم كما قد تكرَّر ذكره " [(١)] .

المناقشة :

اختلف النحويون في عمل اسم الفاعل إذا كان موصولاً بالألف واللاَّم ، فورد عنهم عدد من الآراء :

### الأول :

اتفق جمهور النُّحاة[(٢)] من البصريين ، والكوفيين على أنَّ اسم الفاعل المقرون بالألف واللاَّم يعمل ماضيًا ، ومستقبلاً ، وحالاً ؛ لأنَّه حينئذٍ نائب عن الفعل ، فإذا قلنا : " هذا الضاربُ زيدًا " كان المعنى : " هذا الذي ضربَ زيدًا، وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله : " هذا بابٌ صار الفاعلُ فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى ، وما يعمل فيه ، وذلك قولك : هذا الضاربُ زيدًا ، فصار في معنى : هذا الذي ضربَ زيدًا ، وعَمِلَ عمله ؛ لأنَّ الألف واللاَّم منعتا الإضافة ، وصارتا بمنزلة التنوين ، وكذلك : هذا الضاربُ الرّجلَ ، وهو وجهُ الكلام "[(٣)] .

واستدل أصحاب هذا المذهب على صحة رأيهم بما يأتي :

### ١- شبهه بالفعل :

وذلك لأنَّ اسم الفاعل لـمَّا كان صلة للموصول ( أل ) ، واستغنى بمرفوعه عن الجملة الفعلية ، أشبه الفعل فأُعطي حكمه في العمل ، وقد أشار إلى هذا ابن الناظم بقوله : " ... تقول : هذا الضاربُ أبوهُ زيدًا أمس ، فتعمل ( ضاربًا ) ، وهو بمعنى المضي ، لأنَّه لمَّا كان صلة للموصول ، وأغنى بمرفوعه عن الجملة الفعلية

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٩٥ .

(٢) ينظر رأيهم في : الكتاب : ١ / ١٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٧٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٧٦ ، وشرح ابن الناظم : ٤٢٥ ، والارتشاف ٣ / ١٨٥ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٨٢ .

أشبه الفعل : معنى ، واستعمالاً ، فأعطي حكمه في العمل ، كما أعطي حكمه في صحة عطف الفعل عليه ، كما في قوله تعالى : + إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا "[1] ، وقوله تعالى : + فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا "[2] " [3] .

## ٢- السماع :

سمع إعمال اسم الفاعل عند وصله بالألف واللاَّم في النثر ، والشعر ، وقد أشار إلى هذا ابن مالك بقوله : " ولو لم يكن إعمال الذي بمعنى المضارع مسموعًا عند وصل الألف واللاَّم به لوجب الحكم بجوازه للأولوية المشار إليها ، فكيف ، وقد ثبت إعماله في القرآن ، وغيره ، فمن إعماله في القرآن قوله تعالى :

+ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ "[4] ، ومن إعماله في غير القرآن قول الشاعر :

فَبِتُّ والهمُّ تغْشَانِي طوارِقُه ... من خَوْف رحلة بَيْن الظاعِنين غدا[5]

ومثله قول عمرو بن كلثوم :

وَقَد علمَ القبائلُ غيرَ فخْرٍ ... إذا قُبَبٌ بأبطَحها بُنينا

بأنَّا العاصِمُونَ بكُلِّ كَحْل ... وأنَّا البَاذِلُونَ لمُجْتَدينا

وأنَّا المانعُونَ لما يَلِينَا ... إذا مَا البيضُ زَايلتِ الجفونا

وأنَّا المانعُونَ إذا قَدَرْنَا ... وأنَّا المُهْلِكون إذا لَقِينَا

(١) من الآية " ١٨ " من سورة الحديد .
(٢) الآيتان " ٣ ، ٤ " من سورة العاديات .
(٣) شرح ابن الناظم : ٤٢٥ - ٤٢٦ .
(٤) من الآية " ٣٥ " من سورة الأحزاب .
(٥) من البسيط ، لجرير ، في ديوانه : ١٥٨ .
(؟؟) وروايته : بَاتَتْ هُمومِي تَغَشَّاها طوارِقُها ... مِنْ خَوْف رَوْعة بين الظَّاعنينَ غدا
واستشهد به على أنَّ ( غدًا ) يحتمل أن يكون منصوبًا بأحد عوامل ثلاثة ، وهي : رحلة ، وبين ، والظاعنين .
روي منسوبًا في : إيضاح الشعر : ٩٥ ، وخزانة الأدب : ٨ / ١٣٩ - ١٤٠ .

وأنَّـا الـشَّارِبونَ المـاء صـفوا ويَـشربُ غيرُنـا كِـدرا وطينَـا[١]

**ومثله قول الآخر :**

إذَا كُنْـتَ مَعْنِّيـا بجُـود وسُـودَد فلا تك إلاَّ المُجْمَل القولَ والفعلا

ولا تلفَ إنْ أوذيتَ يوما مكافئا فمن كافأ الباغِين لم يكْمُل الفضلا[٢] "[٣]

وقد ردَّ النُّحاة على الشاهد الشعري الأول ، حيث استشهد به المبرد على جواز إعمال اسم الفاعل المقرون بأل مطلقًا ، وممَّن ردَّ عليه الرضي قال : " ويحتمل انتصاب ( غدًا ) برحلة ، وببين ، وبالظاعنين ، والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع أنَّ كلامنا فيما ينصب مفعولاً به ، والظرف يكفيه رائحة الفعل " [٤] ، وكذلك البغدادي ، فقال : " ... على أنَّ ( غداً ) يحتمل أن يكون منصوباً بأحد عوامل ثلاثة ، وهي رحلة ، وبين ، والظاعنين ، فلا يتمُّ ما ادَّعاه المبرِّد من جواز عمل اسم الفاعل الماضي، مع أنَّ الكلام في اسم الفاعل الذي ينصب مفعولاً به لا ظرفًا "[٥].

**الثاني :**

ذهب أبو علي الفارسي[٦] ، والرماني[٧] ، إلى أنَّ اسم الفاعل المقرون بأل الموصولة لا يعمل إلاَّ إذا كان ماضيًا نحو : الضاربُ زيدًا أمس عمرو : وذلك لأنَّ المجرد من اللاَّم لم يعمل بمعنى الماضي ، فتوصل إلى عمله بالألف واللاَّم .

---

(١) من الوافر ، لعمرو بن كلثوم .
ينظر : شرح القصائد المشهورات بالمعلقات لابن النحاس ، ٢ / ١٢٠ ، برواية مختلفة بعض الشيء ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ، ص : ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، مع اختلاف الرواية.

(٢) من الطويل ، ولم يعرف قائله .
ينظر : المساعد لابن عقيل : ٢ / ١٩٩ ، والدرر : ٥ / ٢٦٨ .
ويروى فيهما : ( بمجد ) .

(٣) شرح التسهيل : ٣/ ٧٦ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٩٦ .

(٥) خزانة الأدب : ٨ / ١٣٩ .

(٦) إيضاح الشعر : ٩٥ ، وينظر نص الرضي ص : ٤٣٢ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٧٦ ، والارتشاف : ٣ / ١٨٥ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ٨٥٣ ، وشرح ابن عقيل : ٣ / ١٠٤ .

هذا وقد نسب الرضي[١] هذا الرأي إلى أبي علي الفارسي ، وقيل : إنَّه هو من قيَّد عمل اسم الفاعل الموصول ( بأل ) بأن يكون ماضيًا في كتابه إيضاح الشعر ، ولم أجده ينصُّ على ذلك في إيضاح الشعر ، بل علَّق على قول الشاعر:

فَبِتُّ والهَمُّ تَغْشاني طَوارِقُهُ مِنْ خَوفِ رِحْلَةِ بينِ الظاعنينَ غدًا[٢].

فقال : " التقدير : من خوف الارتحال ، أو خوف الفراق ، وإنَّما هو ممَّا يحدثُ عنه ... "[٣] .

أمَّا الرماني ، فقد ذكر ابن مالك[٤] أنَّ ما حمله على القول بذلك أنَّ سيبويه عند ذكره إعمال اسم الفاعل المقرون بالألف واللاَّم لم يقدره إلاَّ ( بالذي فَعَل ) .

## الثالث :

ذهب الأخفش[٥] إلى أنَّ دخول ( أل ) على اسم الفاعل يبطل عمله كما يبطله التصغير ، والوصف ؛ لبعده عن الفعل ، وذلك لأنَّ ( أل ) هنا ليست موصولة بل هي حرف تعريف ، وأمَّا النصب بعد المصحوب بأل ، فعلى التشبيه بالمفعول به .

ووافقه أصحابه[٦] في هذا إن قُصد بأل العهد ، وإن قصد بها معنى الذي ، فالنصب يكون باسم الفاعل .

وردَّهُ الرضيُّ[٧] ؛ لضعفه .

## الرابع :

ذهب المازني[٨] إلى أنَّ اسم الفاعل المقرون بأل لا يعمل في الماضي ، بل المنصوب بعده منصوب بفعل مضمر .

---

(١) ينظر نص الرضي ص : ٤٣٢ .
(٢) سبق تخريجه ص : ٤٣٣
(٣) إيضاح الشعر : ٩٥ .
(٤) شرح التسهيل : ٣ / ٧٦ .
(٥) معاني القرآن : ١ / ٢٥٤ - ٢٥٨ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٧٧ ؛ وتوضيح المقاصد : ٢ / ٨٥٢ - ٨٥٣ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٧٧ .
(٧) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٩٦ .
(٨) المرجع السابق : ٤ / ٣٩٦ ، وشرح ابن عقيل : ٣ / ١٠٤ ، وحاشية الصبان : ٢ / ٤٤٧ .

وقد ردَّه النُّحاة[1] أيضًا لضعفه ، قال ابن يعيش : " وأمَّا ما يتعدى إلى مفعولين من نحو هذا معطى زيدٍ درهمًا ، فإنَّ كثيرًا من النحويين يزعمون أنَّ الثاني ينتصب بإضمار فعل تقديره : هذا معطى زيدٍ أعطاه درهمًا ، وليس بالحسن ، ألا ترى أنَّ ممَّا يتعدى إلى مفعولين مالا يجوز أن يذكر أحدهما دون الآخر ، وأنت تقول هذا ظانٌّ زيدٍ منطلقًا أمس ، فلو كان الثاني ينتصب بإضمار فعل لكنت في الأول مقتصرًا على مفعول واحد ، وهو ما أضيف إليه اسم الفاعل ، وذلك لا يجوز ، والجيد أن يكون منصوبًا بهذا الاسم ... "[2] .

الترجيح :

الذي ظهر لي بعد استعراض آراء النُّحاة السابقة حول عمل اسم الفاعل المقرون بـ ( أل ) الموصولة أنَّ رأي جمهور النُّحاة ومعهم الرضي هو الرأي الراجح ، وذلك :

١- لإجماع جمهور النُّحاة على أنَّ اسم الفاعل المقرون بأل الموصولة يعمل في الأحوال الثلاثة ( الماضي ، والمستقبل ، والحال ) ، باتفاق ، وإجماع النُّحاة حجة .

٢- لأنَّه سُمع إعماله مقرونًا بها في النثر ، وفي الشعر ، وقد سبق ذكر ذلك.

٣- لأنَّ اسم الفاعل أشبه الفعل لأنَّه استغنى بمرفوعه عن الجملة الفعلية لمَّا كان صلة لـ ( أل ) فأُعطي حكمه في العمل ، ومن المعلوم أنَّ الشيء إذا أشبه الشيء أعطى حكمًا من أحكامه ، وقد سبق توضيح ذلك[3] .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٧٧ - ٧٨ .

(٢) شرح المفصل : ٦ / ٧٧ .

(٣) ينظر ص : ٤٣٣ .

# الفصل الثالث
# أدلَّة الفارسي والرضي في التأييد والمخالفة

## أدلَّة الفارسي والرضي في التأييد والمخالفة

بعد تطواف طويل مع المسائل النحوية التي أيَّد فيها الرضيُّ أبا علي الفارسي ، والمسائل النحوية التي خالفه فيها أرى أن نُلقي الضوء على منهجهما في مناقشة هذه المسائل من حيث اعتمادهما على الأصول النحوية المعتمدة عند النُّحاة في ترجيح حكمهما النحوي ، ودحض الحجج المخالفة لهما على حسب ما تقتضيه أصول الصناعة النحوية من الاتكاء على السماع ، أو القياس ، أو الإجماع ، أو التعليل ، وغيرها من الأصول المعتمد عليها في الدرس النحوي :

### أولاً : السماع :

هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، وأعلاه درجة القرآن الكريم ، فهو كلام الله سبحانه وتعالى ، ويليه كلام نبيه × ، ثم كلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده إلى أن فسدت اللغة على ألسنة المولدين[١] .

أمَّا موقف أبي علي الفارسي ، والرضي من السماع ، فيمكننا القول : إنَّ من أبرز ملامح الالتقاء بين منهجيهما في الاستناد على الأصول النحوية ، هو الاعتماد على السماع ، فالمسموع من كلام الله سبحانه وتعالى هو المعتمد الأول عند كلٍّ منهما ، ويليه المسموع من الأحاديث النبوية الشريفة ، والمنقولة عن رسول الله × ، ثم كلام العرب نثرًا ونظمًا ، وهذا يظهر لنا بوضوح من مطالعة المسائل النحوية في الفصلين السابقين ، وكلُّ ذلك يتمثل فيما يأتي :

### ١- الاحتجاج بالقرآن الكريم :

إنَّ من أبرز أدلَّة أبي علي الفارسي ، والرضي في الاحتجاج بالكلام المسموع ، هو الاحتجاج بالقرآن الكريم ، والاستشهاد بما جاء فيه من آيات كريمة اشتملت على القاعدة النحوية المراد إثبات صحتها ، أو منعها ، فنرى أبا علي الفارسي يستشهد به ليقوي مذهبه ، ويصححه ، ويتمثل احتجاجه بالقرآن الكريم فيما يأتي :

---

(١) الاقتراح في علم الأصول للسيوطي : ٣٦ .

أ - استشهاده بآيات قرآنية كثيرة في مسألة : ( أصل اللاَّم الفارقة ) أراد أن يثبت بها صحة مذهبه ، ومنها قوله تعالى : + إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا "[١] و + وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ "[٢] .

ب - استدلاله في مسألة : ( زيادة لا في قول جرير ) بما جاء في القرآن الكريم مشيراً إلى أنَّ زيادة ( لا ) قد جاءت في مواضع كثيرة في القرآن الكريم ، واكتفى بمثال منها ، وهو قوله تعالى : + لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ "[٣] .

جـ - ذكره الأوجه الإعرابية التي جاءت في الآية ، فنجده في مسألة : ( نوع ما إذا وقعت بعد نعم وبئس ) قال : " والمعنى في قوله تعالى : + إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ "[٤] أنَّ في نعم ضمير الفاعل ، و ( ما ) في موضع نصب ، وهي تفسير الفاعل المضمر قبل الذكر ، فالتقدير : نِعْمَ شيئًا إبداؤها ، فالإبداء هو المخصوص بالمدح إلاَّ أن المضاف حُذف ، وأقيم المضاف إليه الذي هو ضميرُ الصدقات مقامه ، فالمخصوص بالمدح هو الإبداء بالصدقات لا الصدقات ، يدلك على ذلك قوله تعالى : + وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ "[٥] ... "[٦] .

د - اعتداده بالقراءات القرآنية المختلفة صحيحها ، وشاذها ، ولكن دون عزوها إلى قائليها ، ومن ذلك استشهاده بقوله تعالى : + ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ "[٧] في مسألة : ( خروج حيث عن الظرفية )[٨] ، وقوله تعالى :

(١) من الآية " ٤٢ " من سورة الفرقان .
(٢) من الآية " ١٠٢ " من سورة الأعراف .
(٣) من الآية " ٢٩ " من سورة الحديد .
(٤) من الآية " ٢٧١ " من سورة البقرة .
(٥) من الآية " ٢٧١ " من سورة البقرة .
(٦) ينظر النص ص : ٢٦٦ .
(٧) من الآية " ١٢٤ " من سورة الأنعام .
(٨) ينظر المسألة ص : ٣٢٥ .

+ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ "[1] من القراءات الشاذة في مسألة : ( نصب جمع المؤنث السالم في نحو : لغات وثبات )[2] .

هـ - استشهاده بالآيات القرآنية لبيان المعنى ، ففي حديثه عن معنى كلمة ( لعل ) الواقعة في كلامه سبحانه وتعالى ، قال : " ... كما كان قوله تعالى : + لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ "[3] على لفظ الترجي ، ولم يؤمن فرعون ، فكذلك يكون اللفظ هنا على الترجي ، وإن كانوا لم يؤمنوا ؛ إذ ليس في الترجي لإيمانهم ثبات عليه ، ولا هو معنى ممتنعٌ من فاعله مع إصرار المصرِّ منهم على كفره ؟

فإنَّ ذلك لا يكون كقوله : + لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ "[4]، ألا ترى أنَّ موسى ، وهارون عليهما السلام لم يطلعا على إصرار فرعون على الكفر ، بل أبهمت القصة عليهما ؛ لما في إبهامها مما يدعو إلى جدٍّ هما في الدعاء إلى الإيمان ، وترك التواني ، والفتور الذي لا يؤمن عند اليأس من إيمانه ، فلاستبهام الأمر عليهما حَسُنَ الترجي ، وكان الموضوع موضعًا له ، وليس الأمر في شأن هؤلاء المدعوين كذلك ، ألا ترى أنَّ النبي × قد أطلع على إصرار هؤلاء على الكفر ... "[5] .

أمَّا الرضيّ فقد استدل بالآيات القرآنية أيضًا ، واحتج بها ليثبت صحة ما ذهب إليه في المسائل التي أيَّد فيها الفارسي ، والمسائل التي خالفه فيها ، وكان استدلاله بها على النحو الآتي :

جـ استشهاده بالعديد من الآيات القرآنية في المسائل التي أيَّد فيها الفارسي ، أراد أن يثبت بها صحة رأيه في متابعته له من ذلك استشهاده بقوله تعالى : + بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوًى "[6] ؛ ليدلل به على جواز إبدال النكرة من المعرفة بدون وصفها كما ذهب إليه الفارسي في مسألة : ( وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة )[7] .

---

(١) من الآية " ٧١ " من سورة النساء .
(٢) ينظر المسألة ص : ٢٣٢ .
(٣) من الآية " ٤٤ " من سورة طه .
(٤) من الآية " ٤٤ " من سورة طه .
(٥) ينظر المسألة ص : ١٣٣ .
(٦) من الآية " ١٢ " في سورة طه .
(٧) ينظر المسألة ص : ٣٣ .

ب - استدلاله أيضًا بالآيات القرآنية نفسها التي استدل بها الفارسي كما فعل في إحدى المسائل التي خالفه فيها من ذلك مسألة : ( أصل اللاَّم الفارقة ) [١] حيث استدل الرضي ببعض الآيات نحو قوله تعالى : + وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ "[٢] ... وغيرها ليثبت بها أنَّ هذه اللاَّم هي لام الابتداء خلافًا للفارسي الذي استدل بها ليثبت أنَّ هذه اللاَّم هي لام أخرى ، وليست لام الابتداء ؛ لأنَّ الفعل قد عمل فيما بعد هذه اللاَّم[٣] ، وهذا يفيد أنَّ كلَّ واحدٍ منهما أفاد من الآية القرآنية نفسها ؛ لبيان رأيه .

جـ - استدلاله بالآيات القرآنية أيضًا للردِّ بها على ما ذهب إليه الفارسي وأصحابه ، ففي مسألة : ( معنى لعل الواقعة في كلامه سبحانه وتعالى ) نراه يردُّ على رأي الفارسي ، ومن معه لعدم استقامته في آيات أُخرى غير ما استدلوا بها ، قال : " ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى: + وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ "[٤]؛ إذ لا معنى فيه للتعليل " [٥] .

د - احتجاجه بالقراءات الشاذة ، وخير دليل على ذلك استشهاده بقوله تعالى : + فَٱنفِرُواْ ثُبَاتًا "[٦] في مسألة : ( نصب جمع المؤنث في نحو : لُغات وثُبات ) [٧] .

## ٢- الاحتجاج بالحديث النبوي :

احتج أبو علي الفارسي بالحديث النبوي الشريف : " قَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لمُؤْمنًا " [٨] في مسألة : ( أصل اللاَّم الفارقة ) ، وجعله ثمرة للخلاف بين النحويين في أصل هذه اللام[٩] .

ومثله الرضي ، فقد احتج بالأحاديث النبوية على صحة رأيه ، من ذلك استشهاده بالحديث النبوي السابق في مسألة : ( أصل اللاَّم الفارقة ) ، واستدل

---

(١) ينظر المسألة ص : ١٤٦ .
(٢) من الآية " ١٠٢ " من سورة الأعراف .
(٣) ينظر المسألة ص : ١٥٢ - ١٥٣ .

(٤) من الآية " ١٧ " في سورة الشورى .
(٥) ينظر النص ص : ١٣٠ .
(٦) من الآية " ٧١ " من سورة النساء .
(٧) ينظر المسألة ص : ٢٣٢ .
(٨) سبق تخريجه ص : ١٥١ .
(٩) ينظر المسألة ص : ١٥١ .

أيضًا بقوله × : " أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلاّ الله " [1] في مسألة : ( كسر همزة إنَّ في : أوَّلُ مَا أقولُ إنّي أحمدُ الله ) [2] .

وهذا يفيد أنَّهما ممَّن يحتج بالأحاديث النبوية الشريفة على القواعد النحوية .

## ٣- الاحتجاج بأقوال العرب ، وشعرهم :

من الملاحظ على أبي علي الفارسي ، وعلى الرضي أنَّهما يحتجان بأقوال العرب نثرًا وشعرًا ، فنرى الفارسي مثلاً ينقل بعض الروايات عن أبي زيد[3] ، وأبي عبيدة[4] ، والبغداديين[5] ، وأبي عمرو بن العلاء[6] .

ونرى الرضي ينقل رواية عمر بن الخطاب[7] ، وقول علي بن أبي طالب[8]، وما حكاه أبو عمرو بن العلاء[9] ، وغيرهم .

أمَّا من حيث استشهادهما بشعر العرب ، فنراهما يعتمدان عليه في الاحتجاج على صحة ما ذهبا إليه ، من ذلك استدلالهما بشعر الشعراء الجاهلين، والإسلاميين: كعنترة[10] ، وحسان بن ثابت[11] والأعشى[12] ، والأحوص[13] ، والشماخ[14] ، وعمر بن أبي ربيعة[15] ، وجرير[16] ، والفرزدق[17] ، وغيرهم .

---

(١) سبق تخريجه ص : ٣٦٧ .
(٢) ينظر المسألة ص : ٣٦٧ .
(٣) ينظر ص : ٣٨٦ .
(٤) ينظر ص : ٨٧ .
(٥) ينظر ص : ١٠٤ ، ٢٣٧ .
(٦) ينظر ص : ٣١٥ .
(٧) ينظر ص : ٢٢٥ ، ٢٢٨ .
(٨) ينظر ص : ٤٩ .
(٩) ينظر ص : ٢٨٦ ، ٣١٥ .
(١٠) ينظر ص : ٢١٢ ، ٢٢٥ .
(١١) ينظر ص : ٢١١ ، ٣٨٧ .
(١٢) ينظر ص : ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٤١٥ .
(١٣) ينظر ص :٧٢ ، ٨٧ .
(١٤) ينظر ص : ٢٠٦ ، ٣٢٧ .
(١٥) ينظر ص : ٣٥١ .
(١٦) ينظر ص : ٨٤ ، ٣٧٤ ، ٤٣٣ .
(١٧) ينظر ص : ٣٩ ، ٩٩ .

وأحياناً أخرى نجدهما يذكران الأبيات الشعرية ، ويستدلان بها دون عزوها إلى قائليها ، وأحيانًا أخرى يستشهدان بشعر المولدين ومنه قول أحد المولدين :

عَليهِ من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف[1]

في مسألة : ( العلة في منع صرف سراويل ) [2] .

هذه أبرز السمات المشتركة بين أبي علي الفارسي ، والرضي في الاستدلال بالسماع ، وأمَّا ما اختلفا فيه ، فهو اعتماد الرضي عليه اعتمادًا واضحًا ، فهو المعتمد الأول عليه في إثبات صحة قوله ، خلافًا للفارسي الذي قدَّم القياس أحيانًا على السماع ، ومن أبرز الأدلة على اعتماد الرضي على السماع ما يلي :

١- دعوته في كثير من الأحكام النحوية إلى الوقوف عند المسموع من كلام العرب ، وعدم القياس عليه ، من ذلك مسألة : ( اقتياس دخول الكاف على أسماء الأفعال ) [3] حيث ذهب الفارسي إلى جواز القياس على ما سمع في أسماء الأفعال ، ولكن الرضي خالفه في ذلك ؛ إذ يراه مقصورًا على السماع .

٢- ردَّه للمذاهب والآراء الاجتهادية المخالفة لما ورد به السماع ، من ذلك ردَّه للآراء المخالفة لمذهب الفارسي الذي تابعه فيه في مسألة : ( حكم العطف بـ(إمَّا) ) حيث ردَّ رأي الأندلسي ؛ لأنَّ فيه عطف بعض العاطف على بعضه ، وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلام العرب[4] .

٣- ردّه لرأي أبي علي الفارسي في بعض المسائل التي خالفه فيها ، حملاً على المسموع ، وعدم تعليل هذا المسموع ، من أمثلة ذلك ردّه رأي أبي علي الفارسي في جعل الكاف حرفًا زائدًا لا موضع له من الإعراب في قول الحسن البصري : ( كَأَنَّكَ بالدُنيَا لَمْ تَكُنْ ، والآخِرَة لم تَزَلْ ) [5] ؛ إذ من الأولى عدم الحكم بزيادتها حملاً على المسموع من القرآن الكريم نحو قوله تعالى : + فَبَصُرَتۡ بِهِۦ عَن جُنُبٍ "[6] .

ورد أيضًا تعليلات الفارسي في منع عمل حروف النفي والاستفهام في الحال ؛ إذ من الأولى إحالة ذلك إلى استعمال العرب ، وعدم تعليله[7] .

## ثانيا : القياس :

(١) سبق تخريجه ص : ١٨٣ ، ١٨٤ .
(٢) ينظر المسألة ص : ١٨٠ .
(٣) ينظر المسألة ص : ١٠٦ .
(٤) ينظر ص : ٧٢ .
(٥) سبق تخريجه ص : ١١٨ .
(٦) من الآية " ١١ " من سورة القصص .
(٧) ينظر ص : ٤١٣ .

وهو إلحاق غير المسموع بالمسموع إذا كان في معناه ، أو في حكم ثبت له ، أو حمل عليه[1] .

وقد اعتمد أيضًا كل من أبي علي الفارسي ، والرضي على هذا الأصل في دعم الحكم النحوي ، وترجيحه .

فأبو علي كان مولعًا بالقياس؛ إذ لا تقل أهميته عنده عن السماع ، وقد حكى عنه ابن جني أنَّه كان يقول : " أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أُخطئ في واحدة من القياس " [2] .

وإذا تأملنا مناقشته لبعض المسائل النحوية نراه لا يأخذ برأي إذا لم يعضده قياس ، ولا سماع ، فنجده يعتمد عليهما معًا في ترجيحه للحكم النحوي في بعض المسائل النحوية ، فيمنع مثلاً جواز الرفع في نحو : ليسَ زيدٌ إلاَّ قائمٌ ، في مسألة :
( رفع ما بعد إلاَّ في : ليسَ الطيبُ إلاَّ المسكُ ) ، فيقول : " فإذا احتملت هذه الحكاية هذه الوجوه المطردة على القياس المستمر ، والسماع الشائع في كلامهم لم يكن لأحد أن يجيز الرفع في : ( ليسَ زيدٌ إلاَّ قائمٌ ) ... " [3] .

واعتمد عليهما معًا أيضًا في مسألة : ( العامل في المعطوف بالحروف ) [4] .

ومن أبرز الأدلة على ولع الفارسي بالقياس ، هو تقديمه له على السماع في بعض المسائل مع أنَّ المسموع هو من كلام العرب المقدم عند النُّحاة على غيرها من الأصول النحوية ، من أمثلة ذلك تقديمه له في جواز وقوع ( من ) نكرة تامة غير موصوفة ، ولا موصولة ، ولا متضمنة شرطًا ، ولا استفهامًا ، لما فيه من حمل للنظير على النظير ، وحمل للخاص على العام حيث حملت ( مَنْ ) على ( ما ) لشبهها بها ؛ ولأنَّها في معناها ؛ ولأنَّها أخص منها[5] .

ومن أمثلة القياس عنده قوله في مسألة : ( اقتياس دخول الكاف على أسماء الأفعال ) : " ... وقياس من جعلها اسمًا للفعل أن يُجوِّز لحاق الكاف لها على قوله " [6] .

---

(١) الاقتراح : ٧٠ .
(٢) الخصائص : ٢ / ٩٠ ، وفي معجم الأدباء : ٢ / ٤١٦ : " أُخطئ في مائة مسألة لُغويَّة ، ولا أُخطئ في واحدة قياسية " .

(٣) ينظر المسألة ص : ٣٢٠ .
(٤) ينظر المسألة ص : ٤٢٥ ، ٤٢٧ .
(٥) ينظر المسألة ص : ٢١٥ - ٢١٨ .
(٦) ينظر ص : ١٠٨ .

فنجده في هذه المسألة قد عدل عن السماع إلى القياس ، وهذا ما جعل الرضي يعترض عليه ، ويرد رأيه هذا ؛ لأنَّ أبا علي ، وإن كان قد قاس على المسموع إلاَّ أنَّ ( بله ) لم يسمع لحاق الكاف بها ، وإذا ورد السماع بشيء بطل القياس عليه لاسيما أنَّ النُّحاة قد نصوا على قصر لحاق الكاف بأسماء الأفعال على السماع .

أمَّا موقف الرضي من القياس ، فقد كان مهتمًا به أيضًا ، ولكنَّه لم يقدمه على السماع كما فعل أبو علي الفارسي أحيانًا ، وقد اعتمد عليه مع السماع في ترجيح حكمه النحوي ، من ذلك اتكاؤه عليهما معًا في ترجيح رأيه في جواز دخول الباء على خبر ( ما ) التميمية ، وذلك في مسألة : ( دخول الباء في خبر ما التميمية ) حيث استدل بما ورد في شعر العرب من ذلك ، وبالقياس ، فقال : " وأجاز الأخفش ، وهو الوجه ؛ لأنَّها تدخل بعد ( ما ) المكفوفة بـ ( إنْ ) اتفاقًا نحو :

ما إنْ زيدٌ بقائمٌ ، قال :

لَعَمْرُكَ ما إنْ أبو مالكٍ بواهٍ ولا بضعيفٍ قُواه[1] "[2] .

ولم يكتف الرضي بالاعتماد عليهما معًا ، بل نراه في نصه السابق قد دعَّم القياس بالمسموع من كلام العرب ، ولذلك فهو لا يقيس على الشاذ ، فنراه مثلاً يعترض على رأي أبي علي الفارسي وأصحابه في مسألة : ( العدل في جمع ونحوها ) : حيث جعلوا ( جمعًا ) اسمًا ، وهذا عند الرضي ممتنع ؛ لأنَّه لو كان كذلك لكان جمعه على أجمعون شاذًّا[3] .

وقد يخرج المسألة أيضًا من دائرة القياس الذي استدل به ، من ذلك رده استدلال الفارسي بالقياس في مسألة : ( العامل في البدل ) ، قال : " والجواب عن القياس أنَّ استقلال الثاني ، وكونه مقصودًا يؤذنان بأنَّ العامل هو الأول لا مقدر آخر ، لأنَّ المتبوع كالساقط ، فكأنَّ العامل الظاهر لم يعمل في الأول ، ولم يباشره ، بل عمل الثاني "[4] .

## ثالثًا : التعليل :

---

(١) سبق تخريجه ص : ٩٧ .
(٢) ينظر ص : ٩٧ .
(٣) ينظر ص : ١٧٠ .
(٤) ينظر ص : ٤١٨ .

ومما يتصل بالقياس التعليل ، فهو ركن من أركان القياس ، ومن الملاحظ على أبي علي الفارسي استخدامه التعليل لتوضيح رأيه ، وترجيح مذهبه ، ومن ذلك تعليله أنَّ اللاَّم في نحو : ( نعمَ الرجلُ زيدٌ ) جنسية حقيقه بقوله : " ... فـ(الإنسان ) لا يخص واحدًا بعينه ، كما أنَّ ( ما ) ، و ( مَنْ ) ، و ( الذي ) لا تخصُّ واحدة منها شيئًا بعينه ، لكنَّها قد تكون للكثرة ، وللواحد فجاز في هذه الأسماء المبهمة التي لا تختص بالدلالة واحدًا بعينه كما جاز في ( الإنسان ) ونحوه من أسماء الأنواع " [1] .

واستثمر التعليل أيضًا في منعه لصرف سراويل عند التسمية بها ، فقال : " وإن سميت رجلاً بسراويل لم تصرفه ، والقياس عندي ألاَّ يصرف في النكرة بعد التسمية أيضًا كما لم تصرف في النكرة قبل التسمية بها " [2] .

وكما اهتم أبو علي الفارسي بالعلل القياسية والعقلية ، اهتم بالعلل الجدلية ، فنجده في بعض المسائل يجادل ، ويعلل حتى يثبت صحة رأيه ، ويعترض على المذاهب الأخرى ، حتى إنَّه يفترض السؤال ويجيب عنه في آن واحد ، من أمثلة ذلك قوله في مسألة : ( خروج حيث عن الظرفية ) : " فإن قلت : فهل يجوز على هذا أن يكون موضع الجملة بعد ( حيثُ ) جرًّا لإضافة ( حيث ) إليه كما تضاف أسماء الزمان إلى الجمل ؟

فإنَّ ذلك لا يمتنع فيه إذا كان زمانًا ، ولو جعلت ( حيث ) في قوله : ( بأذلِّ حيث يكون ) زماناً لم يَسْهُلْ ؛ لأنَّ ( أفعل ) هذا بعضُ ما يضاف إليه .

وإذا قلت : ( هذا أذلُّ رجلٍ ) فالمعنى : هذا رجلٌ ذليلٌ ... " [3] .

وقوله في مسألة : ( همزة التسوية في نحو : سواءٌ عليَّ أقمْتَ أم قعدْتَ ) : " فإن قلت : كيف جاز أن تكون الجملة التي ذكرتها من الاستفهام خبرًا عن المبتدأ ، وليست هي هو ، ولا له ذكر فيها ؟ فالقول في ذلك أنَّه كما جاز أن يحمل المبتدأ على المعنى ، فيجعل خبره مالا يكون إيَّاه في المعنى ، ولا له فيه

---

(١) ينظر ص : ٢٤٧ .
(٢) ينظر ص : ١٨٢ .
(٣) ينظر ص : ٣٢٩ - ٣٣٠ .

ذكر كذلك جاز في الخبر ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها يحتاج أن يكون صاحبه مما جاز في أحدهما من خلاف ذلك جاز في الآخر ... " [1] .

وقال : " فإن قلت : أيجوز أن توقع الجملة التي من الابتداء والخبر موقع التي من الفعل والفاعل في نحو : سواءٌ عليَّ أقمْتَ أم قعدْتَ ، فتقول : سواءٌ عليَّ أدرهم مالك أم دينار ، وما أبالي أقائم أنت أم قاعد ؟

فالقول في ذلك أنَّ أبا الحسن يزعم أنَّ ذلك لا يحسن ، قال : وكذلك ... " [2] .

واهتم الرضي أيضًا بالتعليل فهو من أركان القياس مثله في ذلك مثل أبي علي الفارسي ، حتى إنَّنا نجده يرد على تعليلات الفارسي بتعليلات أخرى ، من ذلك قوله في مسألة : ( علة منع جر البدل على اللفظ في نحو : ما جاءَني من أحدٍ إلاَّ زيدٌ ) : " ولنا أن نقول : إنَّما لم يجز الإبدال على لفظ اسم ( لا ) ، وخبر ( ما ) المذكورين ؛ لأنَّ إعمالها فيما بعد إلاَّ يقتضي بقاء نفيهما بعدهما ، فيلزم التناقض " [3] .

واستخدم أيضًا العلل الجدلية والنظرية ، فنراه أيضًا يفترض السؤال ثم يجيب عليه ، من ذلك قوله في مسألة : ( العامل في البدل ) : " ... فإن قيل : لو لم يكن المجرور وحده بدلاً من المجرور ، لم يُسَّم هذا بدل الاشتمال ؛ لأنَّ الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور ، بل البيت مشتمل على الكافر .

وكذا في قوله تعالى : + لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ "[4] : من آمن ، بعض الذين استضعفوا .

قلنا : لمَّا لم يحصل من اللاَّم فائدة إلاَّ التأكيد جاز لهم أن يجعلوه كالعدم .. " [5] .

## رابعا : الإجماع :

---

(١) ينظر ص : ٣٨٧ .
(٢) ينظر ص : ٣٨٨ .
(٣) ينظر ص : ٣٠٣ .
(٤) من الآية " ٧٥ " من سورة الأعراف .
(٥) ينظر ص : ٤١٨ .

والمراد به كما ذكر السيوطي : إجماع نحاة البلدين - البصرة والكوفة - ، وهو أصل من الأصول النحوية المعتمد عليها عند النُّحاة ، وإن لم يرق إلى مرتبة السماع والقياس[١] .

ولم يلتزمه أبو علي الفارسي ، فالمتأمل لنصوصه الواردة في المسائل التي أيَّده فيها الرضي ، والمسائل التي خالفه فيها يجد أنَّه لم يعتمد عليه كثيرًا في إثبات صحة حكمه النحوي إلاَّ في مسألة واحدة ، وهي مسألة : ( إعراب الأسماء الستة ) ، فاستند عليه في ترجيح رأيه بأنَّ إعراب الأسماء الستة إنَّما هو بالحروف ، وهذه الحروف هي دوال على الإعراب في نفس الوقت وذلك لأن القول بخلاف ذلك يؤدي إلى بناء الكلمة على حرف واحد وهذا فاسد عند الجميع[٢] .

أمَّا الرضي ، فقد اعتدَّ بإجماع النُّحاة في إثبات صحة رأيه ، وترجيح الأحكام النحوية المؤيدة للفارسي ، أو المخالفة له ، من ذلك رده لتعليل الفارسي في عدم جواز جر البدل في نحو : ما جاءَني من أحدٍ إلاَّ زيدٌ ، ونصبه في : لا رجـلَ إلاَّ زيدٌ ؛ لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها بقوله : " ... ولا يجوز جره اتفاقًا من البصريين ، ولا في نحو : لا رجلَ في الدار إلاَّ رجلٌ فاضلٌ ، فإنَّه لا يجوز إبداله على اللفظ إجماعًا " [٣] .

واعتمد عليه أيضًا في رده قول أبي علي الفارسي في مسألة : ( صلة أن المصدرية ) بجواز وصل ( أن ) المصدرية بالفعل الأمر ، قال : " ... وكذا في نحو : أَمَرْتُهُ أَنْ قُمْ ؛ وذلك لأنَّ صلة المخفَّفة ، كما لا تكون أمرًا ولا نهيًا ، ولا غيرها ممَّا فيه معنى الطلب إجماعًا ، فكذا صلة المصدرية أيضًا على الأصح كما يجيء في الحروف المشبَّهة بالفعل " [٤] .

وقوله : " ... وتبيَّن بهذا أنَّ صلة ( أن ) لا تكون أمرًا ، ولا نهيًا ، خلافًا لما ذهب إليه سيبويه ، وأبو علي ، ولو جاز كون صلة الحرف أمرًا ؛ لجاز ذلك في صلة ( أنَّ ) المشددة ، وما ، وكي ، ولو ، ولا يجوز ذلك اتفاقًا " [٥] .

## خامسا : حمل النظير على النظير :

---

(١) الاقتراح : ٦٦ .
(٢) ينظر ص : ٢٣ - ٢٤ .
(٣) ينظر ص : ٣٠٣ .
(٤) ينظر ص : ٣٦٠ .
(٥) ينظر ص : ٣٦٤ .

يلاحظ على أبي علي الفارسي ، وعلى الرضي أنَّهما قد اعتمدا على بعض الأدلة النحوية المعتمدة عند النُّحاة في ترجيح الحكم النحوي وتصحيحه ، غير السماع ، والقياس ، والإجماع ، ومن ذلك استدلالهما بالنظير إمَّا لعدمه ، أو للحمل عليه .

فالفارسي استدل بعدم وجود النظير في تعليله لمنع صرف مساجد قال : " ولو سميت بمساجد رجلاً لم تصرفه ؛ لأنَّه شابه الأعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الآحاد نظير "[1] .

واستدل أيضًا بالحمل على النظير في مسألة ( مجيء مَنْ نكرة تامه ) حيث حمل ( من ) على ( ما ) قال : " ووجه القياس في الحكم على ( مَنْ ) أنَّها نكرة غير موصوفة أنَّهم جعلوا ( ما ) بمنزلة ( شيء ) ، وهو أشد إشاعة وإبهامًا ... "[2] .

وأمَّا الرضي فقد استدل أيضًا بالحمل على النظير في تعليله لمنع صرف سراويل ، فقال : " ولكنَّه أشبه من كلامهم مالا ينصرف قطعًا نحو : قناديل ، فحمل على ما يناسبه ، فمنع الصرف ... "[3] .

## سادسا : عدم الاطراد :

اعتمده الفارسي أيضًا ، والرضي ، فاستدل به الفارسي على عدم جواز دخول الباء في خبر ( ما ) التميمية ، قال : " فلمَّا لم يطرد دخول الباء في خبر المبتدأ كذلك لم يطرد دخوله في خبر المبتدأ الواقع بعد ( ما ) في لغة بني تميم ... "[4] .

أمَّا الرضي فاستدل به في مسألة : ( علة منع جر البدل على اللفظ في نحو : ما جاءَني من أحدٍ إلاَّ زيدٌ ) لرد تعليل الفارسي ، فقال : " ولا يطرد هذا التعليل في نحو : ما جاءَني من أحدٍ إلاَّ رجلٌ صالحٌ ... "[5] .

(١) ينظر ص : ٣٠ .
(٢) ينظر ص : ٢١٧ .
(٣) ينظر ص : ١٨٠ .
(٤) ينظر ص : ١٠٢ .
(٥) ينظر ص : ٣٠٣ .

وكذلك اعتمده في رده رأي الفارسي في مسألة : ( رفع ما بعد إلاَّ في : ليسَ الطَّيبُ إلاَّ المسكُ ) ، قال : " وقال أبو علي في ( ليس ) ضمير الشأن ، والجملة بعدها خبرها ، ولا يطرد ذلك العذر لوروده في كلامهم نحو : الطِّيبُ ليسَ إلاَّ المسكُ بالرفع " [١] .

## سابعا : الحمل على المعنى :

ذكره الفارسي ، واستدل به في مسألة : ( رفع ما بعد إلاَّ في : ليسَ الطيبُ إلاَّ المسكُ ) على ترجيح رأيه ، قال : " ... وأدخل إلاَّ بين الابتداء والخبر للحمل على المعنى ، كأنَّه لمَّا كان المعنى أنَّه ينفي أن يكون مثل حال المسك طيب ... " [٢] .

## ثامنًا : الاتساع :

استدل به أبو علي الفارسي على أنَّ عامل النصب في المنادى هو ( يا ) من حروف النداء ؛ وذلك لأنَّ ( يا ) وأخواتها أسماء أفعال تتحمل ضميرًا مستكنًّا فيها على سبيل التوسع ، قال : " وقد أقيمت مقام الأمثلة المأخوذة من المصادر ألفاظ جعلوها اسمًا لها ، فأغنت عنها ، وسدت مسدها ... فلما قويت الدلالة على الفعل هنا استجازوا أن يتسعوا بإقامة هذه الألفاظ مقامها ، وهي في الحقيقة أسماء سميت بها هذه الأمثلة " [٣] .

## تاسعا : الأصل المرفوض :

استدل به أيضًا الفارسي في مسألة : ( وصف المجرور بُربَّ ) على لزوم وصف المجرور برب بمفرد ، أو جملة للمبالغة في معنى التقليل المستفاد من رُبَّ ، فقال : " ... لأنَّ أصل ( رُبَّ ) وإن كان كما ذكرنا ، فقد صار عندهم بمنزلة النفي ، ألا ترى أنَّها لا تقع صدرًا ، كما أنَّ النفي كذلك ، وأنَّ المفرد بعده قد دلَّ على أكثر من واحد ، وهذا مما يختص به النفي ونحوه ، فإذا كان كذلك صار كالأصل المرفوض ، وصار الحكم لهذا الذي عليه الاستعمال الآن ... " [٤] .

## عاشرا : نقض الغرض :

---

(١) ينظر ص : ٣١٤ .
(٢) ينظر ص : ٣١٦ .
(٣) ينظر ص : ٤٠٠ - ٤٠١ .
(٤) ينظر ص : ٦٠ .

وهو من الأدلة النحوية التي اعتمدها الفارسي في ترجيح رأيه في مسألة : ( زيادة لا في قول جرير ) ، قال : " لأنَّك إن لم تقدر ( لا ) في هذا البيت زائداً كان نقضًا ؛ لأنَّك مثبت ما نفيت " [١] وقال : " فلمَّا لم يستقم حمله على النفي للتدافع العارض في ذلك حكمت بزيادتها ... " [٢] .

## الحادي عشر : عدم الدليل :

وهو من الأدلة التي اعتمدها الرضي ، فالاستدلال بعدم الدليل في الشيء يدل على نفيه ؛ لأنَّ الأصل هو الإثبات ، واحتج به الرضي في مسألة : ( العامل في المعطوف بالحروف ) حيث ردَّ على قول الفارسي ، وابن جني بأنَّ العامل في الثاني مقدر من جنس الأول ، بقوله : " وأقول لا دليل فيه ؛ إذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه ، مع عدم المانع من البناء ، كما كان في : يا زيدُ والحارثُ ، أعني اللاَّم " [٣] .

وخلاصة ذلك أنَّ أبا علي الفارسي ، والرضي عالمان بارزان في علوم العربية عامة ، وعلم النحو خاصة فقد كانت لهما نظرات لغوية دقيقة تَنُمُّ عن مقدرتهما في الاستدلال بالأصول النحوية ، والاعتماد عليها في تقعيد القواعد النحوية ، وقد أشرت سابقًا أنَّهما اعتمدا السماع أساساً في تقعيد القاعدة النحوية ؛ لأنَّ القواعد النحوية تبنى عليه ، فأكثرا من الاستشهاد بالآيات القرآنية ، واعتدَّا بالقراءات القرآنية صحيحها وشاذها ، واستشهدا بالحديث النبوي الشريف ، وإن كان قد قلَّ استشهادهما به قلة ظاهرة بالقياس إلى شواهد القرآن الكريم ، وشواهد الشعر الذي احتجا بما ورد فيه من العصر الجاهلي حتى عصر المولدين .

وكما اعتمدا على السماع اعتمدا على القياس ؛ لأنَّه أصلٌ من أهم الأصول النحوية أيضًا ، ولكنَّهما اختلفا في تقديم أحدهما على الآخر ، فأبو علي قدَّم القياس أحياناً على السماع ، والرضي جعل السماع معتمده الأول في الأخذ بالحكم النحوي .

ثم يلي السماع والقياس عند أبي علي الفارسي ، والرضي في العناية والاهتمام التعليل ، فقد اهتما به اهتمامًا كبيرًا ، فنراهما يعللان بعض الأحكام النحوية في بعض المسائل فبه تتضح منطقية آرائهما ، وقوة حجتهما .

وأمَّا الإجماع ، فلم يلتزم به الفارسي التزامًا واضحًا في الأخذ بجواز الحكم النحوي في المسألة الواحدة ، أو منعه ، فهو يأتي في المرتبة الرابعة بعد السماع ، والقياس ، والتعليل ، أمَّا الرضي فهو من المعتدين به .

---

(١) ينظر ص : ٨٨ .
(٢) ينظر ص : ٨٨ .
(٣) ينظر ص : ٤٢٥ .

وإلى جانب هذه الأصول النحوية السابقة أخذ أبو علي الفارسي ، والرضي بأصول ثانوية أخرى كحمل النظير على النظير ، وعدم الاطراد ، والحمل على المعنى ، والاتساع ، والأصل المرفوض ، ونقض الغرض ، وعدم الدليل ، على نحو ما ذكرنا من قبل .

## الخاتمة

بعد رحلة طويلة قضيتها في دراسة آراء أبي علي الفارسي عند الرضي في شرح الكافية ، وفقني الله سبحانه وتعالى للنتائج الآتية :

١- أنّ أبا علي الفارسي من أئمة النحويين الذين اُعتمد عليهم في ترسيخ الآراء النحوية ، فهو لا يقل شأنًا عن سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، فقد أكثر النُّحاة من النقل عنهم ، ومنهم الرضي .

٢- أنَّ أبا علي الفارسي من النحويين الذين اعتمد عليهم الرضي في ترجيح ما يراه صحيحًا من الآراء النحوية التي خالف فيها النحويين .

٣- أنَّ أبا علي الفارسي قد تفرد ببعض الآراء النحوية ، من ذلك تفرده بمخالفة النحويين ، ومعه الحسن بن صافي ملك النحاة في مسألة : ( رفع ما بعد إلاَّ في : ليسَ الطِّيبُ إلاَّ المسكُ ) [١] ، ومسألة ( مجيء مَنْ نكرة تامة ) [٢] ، غير أنَّ بعض ما يُظن أنَّ أبا علي الفارسي منفرد به كان فيه تبعًا لغيره كمسألة : ( نوع اللاَّم في : نعمَ الرجلُ زيدٌ ) [٣] ، حيث ذهب أبو علي إلى أنَّها فيه جنسية حقيقة ، وهو بذلك تابع للمبرد ، وابن السراج .

٤- أنَّ الرضي اعتمد في أكثر نقوله لآراء أبي علي الفارسي على كتاب ( الشعر )، من ذلك مسألة (واو الصرف) [٤]، ومسألة (خروج حيث عن الظرفية )[٥] ، ومن كتاب ( الإيضاح ) كمسألة ( متعلق رُبَّ المكفوفة بما ) [٦] ، ومن كتاب ( القصريات ) كمسألة : ( إعراب المقرون بأن بعد عسى ) [٧] .

٥- أنَّ الرضي لم ينقل إلينا جميع الأقوال المنسوبة لأبي علي الفارسي في المسألة الواحدة ، بل يكتفى بنقل قول واحد منها ، من ذلك مسألة : ( مجيء مَنْ نكرة

---

(١) ينظر ص : ٣١٤ - ٣١٦ .

(٢) ينظر ص : ٢١١ .

(٣) ينظر ص : ٢٤٥ - ٢٤٧ .

(٤) ينظر ص : ١١٠ ، وينظر مسألة : ( العامل في المعطوف بالحروف ) ص : ٤٢٥ .

(٥) ينظر ص : ٣٢٥ ، وينظر مسألة : ( عمل اسم الفاعل المقرون باللام ) ص : ٤٣٢ .

(٦) ينظر ص : ٦٣ .

(٧) ينظر ص : ٣٤٨ .

تامة ) [١] ، وقد يشير في بعض المسائل إلى أنَّها أحد قوليه ، نحو مسألة : ( ليس بين الفعلية والحرفية ) [٢] ، ومسألة : ( نوع ما إذا وقعت بعد نعم وبئس ) [٣] .

٦- أنَّ الرضي قد ينسب إلى أبي علي الفارسي رأيًا نحويًا في مسألة معينة من المسائل التي خالفه فيها ، وعند الرجوع إلى مؤلفات أبي علي التي بين أيدينا نجد رأيه مخالفًا لما نسبه إليه الرضي ، من ذلك مسألة : ( معنى لعل الواقعة في كلامه سبحانه وتعالى ) [٤] ، ومسألة : ( زيادة لا في قول جرير ) [٥] ، وربما اطلع الرضي على رأي أبي علي هذا في كتاب آخر في الكتب التي لم تصل إلينا .

٧- أنَّ الرضي قد يثير المسألة النحوية الواحدة، سواء أكان مؤيدًا فيها للفارسي، أم مخالفًا له في أكثر من موضع ، من ذلك مسألة : ( صلة أنْ المصدرية ) [٦]، ومسألة: ( نوع ما إذا وقعت بعد نعم وبئس ) [٧] ، ومسألة : ( علة منع مساجد من الصرف إذا كان علمًا ) [٨] .

٨- أنَّ الرضي قد تباين أسلوبه في الرد على آراء أبي علي الفارسي ، فتارة يُضعفه كمسألة : ( نوع ما إذا وقعت بعد نعم وبئس ) [٩] ، وتارة يصفه بالتكلف كمسألة : ( إعراب المقرون بأنْ بعد عسى ) [١٠] ، وتارة يعلل لرأيه ، ولسبب اعتراضه عليه بقوله : وفيه نظر ؛ لأنَ ... ، من ذلك مسألة : ( إعراب أقلَّ ) [١١] ، ومسألة : ( حكم جعل الظرف والجار والمجرور من صلة المنفي المبني ) [١٢] ، أو بقوله : ليس فيه من الأسباب شيء ؛ لأنَّ ... ، كمسألة : ( العلة في منع صرف سراويل ) [١٣] ، وتارة يعترض بدون تعليل ، فيقول : وفيه نظر ، كمسألة : ( اقتياس دخول الكاف على أسماء الأفعال ) [١٤] .

---

(١) ينظر ص : ٢١١ .
(٢) ينظر ص : ٢٥٥ .
(٣) ينظر ص : ٢٦٣ .
(٤) ينظر ص : ١٣٠ .
(٥) ينظر ص : ٨٤ .
(٦) ينظر ص : ٣٦٠ .
(٧) ينظر ص : ٢٦٣ .
(٨) ينظر ص : ٢٧ .
(٩) ينظر ص : ٢٦٣ .
(١٠) ينظر ص : ٣٤٨ .
(١١) ينظر ص : ١٩٠ .
(١٢) ينظر ص : ٣٠٨ .
(١٣) ينظر ص : ١٨٠ .
(١٤) ينظر ص : ١٠٦ .

٩- أنَّ الرضي لم يكن متصيدًا لهفوات أبي علي الفارسي ، فلم يعمد إلى التشهير به ، أو اللوم عليه عند الاعتراض عليه ، وإن كان قد فعل ذلك في مسألة :
( الضمير العائد على الموصوف في : مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ، وحسنِ وجهٍ ) [١] ، فعلَّق على كلامه بقوله : " وهذا غسل الدم بالدم " [٢] .

١٠- أنَّ شخصية الرضي المتميزة ظهرت بوضوح خلال عرضه ، ومناقشته لآراء النحاة ، ومنهم الفارسي ، فنراه مرة يؤيّد ، ومرة يعارض ، وأخرى يرجح ويدلي برأيه ، ومرة يسرد الآراء دون تعليق .

١١- أنَّ كلاً من أبي علي الفارسي والرضي قد احتج بالقرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وأقوال العرب وأشعارهم من الجاهليين ، والإسلاميين حتى المولدين منهم في رصد آرائهم .

١٢- أنَّ أهم ما يميز الرضي عن أبي علي الفارسي في الاستدلال بالأصول النحوية المعتبرة هو اعتماده الواضح على السماع ، في حين قدم أبو علي الفارسي القياس على السماع في بعض المسائل النحوية كمسألة : ( اقتياس دخول الكاف على أسماء الأفعال ) [٣] .

١٣- أنَّ كلاً منهما اعتمد في منهجه النحوي على إيراد العلل ، والأدلة لإثبات القاعدة النحوية مع إيراد الاحتمالات المتعددة للمسألة الواحدة .

١٤- أنَّ مخالفة الرضي لأبي علي الفارسي في بعض المسائل النحوية لم يكن الدافع وراءها نزعة دينية ، ولا عداوة شخصية ، والدليل على ذلك أنَّ الرضي قد أيَّده في بعض المسائل النحوية الأخرى ، وهذا دأبه مع بقية النُّحاة ؛ إذ كان يأخذ بالرأي الصحيح ، ويرفض الرأي الخاطئ من وجهة نظره .

**والحمد لله رب العالمين .**

---

(١) ينظر ص : ٣٣٣ .
(٢) ينظر ص : ٣٣٣ .
(٣) ينظر ص : ١٠٦ .

## الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الحديث والأثر .
- فهرس الأمثال .
- فهرس أقوال العرب .
- فهرس القوافي ( الشعر والرجز ) .
- فهرس أنصاف الأبيات .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

# فهرس الآيات القرآنية

## سورة آل عمران



## سورة النساء

الآية رقمها الصفحة

## سورة الحجر



## سورة النحل



## سورة الإسراء



## سورة الكهف



## سورة مريم

## سورة طه



## سورة الحج



## سورة المؤمنون



## سورة الفرقان



## سورة الشعراء



## سورة النمل

## سورة الشورى



## سورة الزخرف



## سورة الجاثية



## سورة الأحقاف



## سورة محمد

الآية رقمها الصفحة

## سورة النازعات

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| + فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ " | ٣٩ | ٣٤٤ |

## سورة عبس

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| + وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ " | ٣ | ١٣٤ |

## سورة الانفطار

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| + يا أَيُّهَا الإِنْسَانُ مَا غرَّكَ بِرَبِّكَ الكَرِيْمَ " | ٦ | ٤٩ |

## سورة الطارق

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| + إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ " | ٤ | ١٤٨، ١٥٠ |

## سورة البلد

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| + أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ " | ١٤-١٥ | ٢٤٠ |

## سورة العلق

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| + بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَةٍ " | ٢-٣ | ٣٤، ٣٦، ٣٧ |

## سورة العاديات

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|
| + فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا " | ٣-٤ | ٤٣٣ |

## سورة العصر

# فهرس الأحاديث والآثار

الحديث والأثر	الصفحة

# فهرس الأمثال

| المثل | الصفحة |
| --- | --- |

# فهرس أقوال العرب

# فهرس القوافي ( الشعر والرجز )

# فهرس أنصاف الأبيات

# فهرس المصادر والمراجع


أولاً : المخطوطات والمصورات :

% **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد الحسن السيرافي ، الجزء الأول ، مصورة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى قسم الطالبات عن مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة برقم ( ٧٣٤ ) نحو .

% **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد الحسن السيرافي ، الجزء الثاني ، مصورة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى قسم الطالبات عن مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة برقم ( ٧٣٦ ) نحو .

% **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد الحسن السيرافي ، الجزء الرابع ، مصورة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى قسم الطالبات عن مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة برقم ( ٧٣٩ ) نحو .

% **شرح المنحة في اختصار الملحة** ، لابن جابر الأندلسي الضرير ، مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة عن مصورة دار الكتب المصرية بـــــــــــــــــــــــــرقم ( ٣٨٢ ) نحو .

% **المصباح في النحو** ، للإمام المطرزي ، مصورة عن ميكروفلم في مكتبة الحرم المكي الشريف برقم ( ٧٠٣ ) نحو .

ثانيًا : الرسائل العلمية :

% **الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية** ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، إعداد الدكتور سعد حمدان الغامدي ١٤٠٥هـ - ١٤٠٦هـ .

% **أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل** ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، إعداد الدكتور حماد الثمالي ١٤٠٩هـ - ١٤١٠هـ .

% **اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية** ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، إعداد : مصطفى فؤاد أحمد ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .

% **تقييد ابن لب على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي** ، لأبي سعيد فرج بن قاسم بن لب ، تحقيق ودراسة ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، إعداد محمد الزين زرّوق ١٤٠٥هـ - ١٤٠٦هـ .

% **شرح الجزولية للأبذي - من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث الصرف -** دراسة وتحقيق رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد حسن الحربي ١٤٢٣هـ - ١٤٢٤هـ .

% **شرح الجزولية للأبذي - السفر الثاني - من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة** ، دراسة وتحقيق ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد معتاد ابن معتق الحربي ١٤٢٣هـ - ١٤٢٤هـ .

% **شرح المنحة في اختصار الملحة** ، لأبي عبد الله محمد بن جابر الأندلسي ، تحقيق ودراسة ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد فاطمة عبد الله أحمد الكحلاني ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

% **شرح المنحة في اختصار الملحة** ، لأبي عبد الله محمد بن جابر الأندلسي ، تحقيق ودراسة ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد سميحة صلاح الحربي ١٤١٩هـ - ١٤٢٠هـ .

% **كتاب الجمل في النحو لأبي بكر أحمد بن الحسين بن شقير** ، تحقيق ودراسة ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد علي بن سلطان الحكمي .

ثالثًا : المطبوعات :

% **أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية** ، وآثاره في القراءات والنحو ، تأليف الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار المطبوعات الحديثة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

% **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، لأبي حيان النحوي الأندلسي ، تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى النماس ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

% **الإرشاد في علم الإعراب** ، بتصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي ، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الله الحسيني البركاتي ، والدكتور محسن العميري ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

% **الأزهية في علم الحروف للهروي** ، تأليف علي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

% **أساس البلاغة للإمام جار الله الزمخشري** ، تحقيق أمين الخولي ، دار المعرفة - بيروت - لبنان ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

% **أسرار العربية** ، لأبي البركات الأنباري ، عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العليمي العربي بدمشق .

% **إشارة التعيين في تراجم النُّحاة واللغويين** ، تأليف عبد الباقي بن عبد الحميد ، تحقيق عبد المجيد ديان ، شركة الطباعة العربية السعودية ، حقوق الطبع محفوظة لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

% **الأشباه والنظائر في النحو** ، للسيوطي ، تحقيق غازي مختار طليمات ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

% **إصلاح المنطق لابن السكيت** ، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة .

% **الأصول في النحو** ، لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الغتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

% **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم** ، لابن خالويه ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

% **إعراب الحديث النبوي** ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان ، دار الفكر - دمشق - سوريا ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

% **إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى** ، لابن هشام ، للدكتور رياض الخوام ، عالم الكتب - بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

% إعراب **القرآن** ، **للنحاس** ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ - ١٩٨٨م .

% **الأعلام** ، للزركلي ( قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين ، والمستشرقين ) ، دار العلم للملايين - بيروت - لبنان ، الطبعة الحادية عشر ١٩٩٥م .

% **الإغفال** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، منشورات المجمع الثقافي - أبو ظبي - الإمارات .

% **الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح** ، لأبي الحسين بن الطراوة ، تقديم وتعليق الدكتور عياد الثبيتي ، دار التراث - مكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

% **الاقتراح في علم أصول النحو** ، للسيوطي ، قدَّم له وضبطه وصححه وشرحه وعلق حواشيه ، وفهرسه الدكتور أحمد سليم الحمصي ، والدكتور محمد أحمد قاسم ، الطبعة الأولى ١٩٨٨م .

% **إكمال الإعلام بتثليث الكلام** ، لابن مالك ، روايه محمد بن الفتح الحنبلي ، تحقيق ودراسة سعد حمدان الغامدي ، مكتبة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

% **أمالي ابن الشجري** ، لهبة الله بن علي الحسني العلوي ، تحقيق ، ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي - بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

% **الأمالي النحوية** ، لابن الحاجب ، تحقيق هادي حسن حمودي ، مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

% **إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب** ، والقراءات في جميع القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوه عوض ، مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

% إنباه الرواة على أنباه النُّحاة للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .

% **الانتصار لسيبويه على المبرد** ، لأبي العباس أحمد بن ولاّد النحوي ، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

% **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، لأبي البركات الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحي الدين عبد الحميد ، المكتبة المصرية ، صيدا - بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

% **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة الفيصلية .

% **إيضاح الشعر** ، أو ( شرح الأبيات المشكلة الإعراب ) ، للفارسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق - دارة العلوم والثقافة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

% **الإيضاح العضدي** ، للفارسي ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

% **الإيضاح في شرح المفصل** ، لابن الحاجب ، تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي ، إحياء التراث الإسلامي - الجمهورية العراقية - .

% **البحر المحيط** ، لأبي حيان الأندلسي ، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، وشارك في تحقيقه الدكتور

زكريا النوتي ، والدكتور أحمد الجمل ، وقرظه الدكتور عبد الحي الفرماوي ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

% **البداية والنهاية** ، لابن كثير ، مكتبة المعارف - بيروت - لبنان ، ومكتبة النصر - بالرياض - الطبعة الأولى ١٩٦٦م .

% **البديع في علم العربية** ، لابن الأثير ، تحقيق ودراسة الدكتور فتحي أحمد عليّ الدين - جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .

% **البسيط في شرح جمل الزجاجي** ، لابن الربيع الأشبيلي ، تحقيق ودراسة الدكتور عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

% **البغداديات = المسائل المشكلة .**

% **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة** ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

% **البيان والتبيين** ، للجاحظ ، حققه وشرحه حسن السندوبي ، مطبعة الاستقامة - بالقاهرة - الطبعة الرابعة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .

% **تاريخ الأدب العربي** ، لكارل بروكلمان ، نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة .

% **تاريخ بغداد** ، أو مدينة السلام ، للبغدادي ، المكتبة السلفية - المدينة المنورة - .

% **التبصرة والتذكرة** ، للصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

% **التبيان في إعراب القرآن** ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

% **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ، للعكبري ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

% **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، للأعلم** ، تحقيق وتعليق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

% **التخمير = شرح المفصل .**

% **تذكرة النُّحاة** ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

% **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الأستاذ حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

% **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، لابن مالك ، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ١٣٨٧م - ١٩٦٧م .

% **التصريح على التوضيح** ، للأزهري ، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي - بالقاهرة - .

% **التعليقة على كتاب سيبويه** ، للفارسي ، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

% **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** ، للدماميني ، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

% **تفسير البحر المحيط = البحر المحيط .**

% **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن الخباز** ، دراسة وتحقيق الدكتور فايز زكي ، دار السلام ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

% **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، للمرادي ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

% التوطئة ، للشلوبين ، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

% **التيسير في القراءات السبع** ، لأبي عمرو الداني ، عني بتصحيحه أو تويرتزل ، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

% **الجمل في النحو** ، للزجاجي ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

% **الجمل في النحو المنسوب للخليل الفراهيدي** ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

% **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام** ، لأبي زيد القرشي ، حققه وعلق عليه وزاد في شرحه الدكتور محمد علي الهاشمي ، دار القلم - دمشق - الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ - ١٩٩٠م .

% **جمهرة الأمثال** ، لأبي هلال العسكري ، ضبطه وكتب هوامشه ونسَّقه الدكتور أحمد عبد السلام ، وخرج أحاديثه أبو هاجر محمد سعيد زغلول ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

% الجني **الداني في حروف المعاني** ، للمرادي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

% **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** ، للإربلي ، تحقيق حامد أحمد ، مكتبة النهضة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

% **حاشية الخضري** ، للشيخ محمد الدمياطي الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م .

% **حاشية الشمني على مغني ابن هشام المسماة بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام** ، المطبعة البهية بمصر .

% **حاشية الشيخ ياسين ضمن شرح الفاكهي لقطر الندى** ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .

% **حاشية الشيخ ياسين ضمن كتاب التصريح على التوضيح للأزهري .**

% **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، ضبطه وصححه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

% **الحجة في علل القراءات السبع** ، للفارسي ، تحقيق علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، ومراجعة محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

% **الحديث النبوي في النحو العربي** ، للدكتور محمود فجال ، أضواء السلف ، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

% **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل** ، لأبي محمد البطليوسي ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، منشورات وزارة الثقافة ، دار الرشيد ، العراق .

% **الحماسة** ، للبحتري ، نقله عن النسخة الوحيدة المحفوظة في مكتبة ليدن ، واعتنى بضبطه لويس شيخو اليسوعي ، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

% **الحماسة البصرية** ، لصدر الدين البصري ، تحقيق مختار الدين أحمد ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

% **حيث لغاتها وتراكيبها النحوية** ، للدكتور رياض بن حسن الخوام ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

% **خزانة الأدب** ، ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

% **الخصائص** لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة .

% **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية** ، لأحمد الشنقيطي ، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

% **الدر المصون في علم الكتاب المكنون** ، للسمين الحلبي ، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والدكتور جاد مخلوق جاد ، والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي ، قدَّم له وقرّظه الدكتور أحمد محمد صبيره ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

% **ديوان الأعشى** ، حققه وقدم له فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب - بيروت - لبنان .

% **ديوان تميم بن مقبل** ، عنى بتحقيقه الدكتورة عزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم - دمشق - ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .

% **ديوان ذي الرمة** ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

% **ديوان الراعي النميري** ، جمعه وحققه راينهرت فاييرت ، دار فرانتس شتايتر ، بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م .

% **ديوان رؤبة بن العجاج ضمن أشعار العرب** ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

% **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني** ، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر .

% **ديوان شعر ذي الرمة** ، عنى بتصحيحه مكارتني ، كلية كمبرج ١٣٣٧هـ - ١٩١٩م .

% **ديوان الطرماح** ، تحقيق الدكتورة عزة حسن ، دار الشرق العربي ، الطبعة الثانية .

% **ديوان العجاج** ، رواية عبد الملك الأصمعي ، عنى بتحقيقه الدكتورة عزة حسن ، مكتبة دار الشرق .

% **ديوان عنترة** ، دار بيروت ، دار صادر - بيروت - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .

% **ديوان عنترة** ، كرم البستاني ، دار بيروت ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

% **ديوان الفرزدق** ، قدم له وشرحه مجيد طراد ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

% **ديوان كعب بن مالك الأنصاري** ، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني ، منشورات مكتبة النهضة بغداد ، مطبعة المعارف ، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

% **ديوان الهذليين** ، دار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

% **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، للمالقي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

% **الرضي الاستراباذي عالم النحو اللغة** ، للدكتورة أميرة علي توفيق ، مطبوعات الإدارة العامة لكليات البنات ، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

% **الروض المعطار في خبر الأقطار - معجم جغرافي - لعبد المنعم الحميري** ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، مكتبة لبنان - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٤م .

% **زاد المسير في علم التفسير** ، للجوزي ، حققه محمد بن عبد الرحمن عبد الله ، وخرَّج أحاديثه أبو هاجر السعيد زغلول ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

% **سر صناعة الإعراب** ، لابن جني ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

% **السيرة النبوية** ، لابن هشام ، حققها وضبطها وشرحها ووضع فهارسها مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، ومعروف رزيق ، دار الخير ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ١٩٩٢م .

% **شذرات الذهب في معرفة أخبار من ذهب** ، لابن العماد ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - .

% **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

% **شرح أبيات سيبويه** ، للنحاس ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى .

% **شرح أبيات سيبويه** ، للسيرافي ، تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم ، دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

% **شرح ألفية ابن مالك** ، لابن الناظم ، حققه وضبطه الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل - بيروت .

% شرح ألفية ابن معط ، لابن القواس ، تحقيق ودراسة الدكتور علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

% **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك** ، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث .

% **شرح التسهيل** ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

% **شرح جمل الزجاجي** ، لابن خروف ، تحقيق ودراسة الدكتور سلوى محمد عرب ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى .

% **شرح جمل الزجاجي** ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق صاحب أبو جناح ، المكتبة الفيصلية .

% **شرح جمل الزجاحي** ، لابن هشام ، دراسة وتحقيق الدكتور علي محسن عيسى ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

% **شرح الدماميني على متن مغني اللبيب بهامش حاشية العلامة الشمني على مغني ابن هشام** ، االمطبعة البهية بمصر .

% **شرح ديوان الأعشى** ، قام بشرحه إبراهيم جزيني ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

% **شرح ديوان جرير** ، محمد إسماعيل عبد الله الصاوي ، دار الأندلس .

% **شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري** ، وضعه وضبطه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

والأندلس - بيروت - لبنان ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

% **شرح ديوان الحماسة** ، للمرزوقي ، نشره أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، دار الجيل - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

% **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .

% **شرح ديوان لبيد بن ربيعة** ، شرحه وقدَّم له عيد مهنا ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

% **شرح ديوان لبيد بن ربيعة** ، قدم له وشرحه إبراهيم جزيني ، ، دار القاموس الحديث - بيروت - مكتبة النهضة ، بغداد .

% **شرح الرضي على الكافية** ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

% **شرح الرضي على الكافية** ، شرح وتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

% **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، لابن هشام الأنصاري ، قدم له ووضع فهارسة إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

% **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي** ، لابن بري ، تقديم وتعليق الدكتور عبيد مصطفى درويش ، والدكتور محمد مهدي علام ، المطابع الأميرية بالقاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

% **شرح شواهد المغني** ، للسيوطي ، ذيل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ الشنقيطي - دار مكتبة الحياة - لجنة التراث العربي .

% **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ، لابن مالك ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني - بغداد - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

% **شرح الفاكهي على قطر الندى ضمن حاشية على شرح الفاكهي للشيخ ياسين** ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .

% **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات** ، للأنباري ، تحقيق وتعليق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

% **شرح القصائد العشر** ، للخطيب التبريزي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

% **شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات** ، لابن النحاس ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

% **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الفاضوري ، بمؤازرة الدكتور وفاء الباني ، دار الجيل - بيروت - .

% **شرح كافية ابن الحاجب** ، لبدر الدين بن جماعة ، تحقيق وتعليق محمد محمد داود ، دار المنار .

% **شرح الكافية** ، لمحمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة ، حققه وقدم له وعلّق عليه الدكتور محمد عبد النبي عبد المجيد ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

% **شرح الكافية الشافية** ، لابن مالك ، حققه وقدّم له الدكتور عبد المنعم احمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

% **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد السيرافي ، حققه وقدم له وعلّق عليه الدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور محمد فهمي حجازي ، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، مركز تحقيق التراث - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م .

% **شرح اللمحة البدرية في علم العربية** ، لأبي حيان ، تأليف ابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور صلاح رواي ، مطبعة حسان - القاهرة - الطبعة الثانية .

% **شرح اللمع ، لابن برهان العكبري** ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، السلسلة التراثية ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

% **شرح اللمع في النحو** ، للواسطي الضرير ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، والدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

% **شرح المفصل** ، لابن يعيش ، عالم الكتب - بيروت - .

% **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير** ، لصدر الأفاضل الخوارزمي تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي .

% **شرح مقامات الحريري** ، لأبي العباس الشريشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة المصرية ، صيدا - بيروت - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

% **شرح المقدمة الجزولية الكبير** ، للشلوبين ، درسه وحققه تركي العتيبي ، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

% **شرح الوافية نظم الكافية** ، لابن الحاجب ، دراسة وتحقيق الدكتور موسى بناي سلوان ، مطبعة الآداب في النجف ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

% **شعر الأحوص الأنصاري** ، جمعه وحققه عادل سليمان جمال ، وقدم له الدكتور شوقي ضيف ، مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

% **شعر الكميت بن زيد الأسدي** ، جمع وتقديم الدكتور داود سلوم ، مكتبة الأندلس - مطبعة النعمان - ١٩٦٩م .

% **شفاء العليل في إيضاح التسهيل** ، للسلسيلي ، دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

% **شواهد العيني ضمن كتاب شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي - .

% **الصاحبي** ، لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة - .

% **الصحاح للجوهري** ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

% **صحيح البخاري** ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، دار الفكر ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

% **صحيح مسلم** ، للإمام أبي الحسن مسلم بن الحاج ، وقف على طبعه وتصحيحه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

% **صحيح مسلم** ، للإمام مسلم النيسابوري ، وقف على طبعه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

% **ضرائر الشعر** ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، الطبعة الأولى ١٩٨٠م .

% **طبقات النحويين واللغويين** ، للزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

% **العقد الفريد** ، لابن عبد ربه الأندلسي ، تحقيق محمد سعيد العريان ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م .

% **العين ، لأبي عبد الرحمن الخليل الفراهيدي** ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .

% **الفائق في غريب الحديث** ، للزمخشري ، ضبطه وصححه وعلّق حواشيه محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م .

% **الفارق بين رواية ورش وحفص** ، للجكني ، تحقيق محمد أمين ، الطبعة الثالثة .

% **فتح الباري شرح صحيح البخاري** ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، طباعة وتنقيح عبد العزيز بن عبد الله باز ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

% **الفصول في العربية** ، لابن الدهان ، تحقيق الدكتور فائز فارس مؤسسة الرسالة - دار الأمل - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

% **الفوائد والقواعد** ، لعمر بن ثابت الثمانيني ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

% **القاموس المحيط** ، للفيروز آبادي ، دار الجيل - بيروت - المؤسسة العربية للطباعة والنشر .

% **الكامل** ، للمبرد ، حققه وعلّق عليه ، وصنع فهارسه الدكتور محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

% **الكتاب** ، لسيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، عالم الكتب ببيروت .

% **كتاب حروف المعاني** ، للزجاجي ، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة - دار الأمل - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

% **كتاب التكملة** ، للفارسي ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

% **كتاب الشعر = الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي .**

% **كتاب اللامات** ، للزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار صادر - بيروت - .

% **كتاب معاني الحروف** ، للرماني ، حققه وعلّق عليه الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

% **كتاب النبات** ، للدينوري ، اعتنى بجمعها محمد حميد الله ، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة .

% **الكشاف** ، للزمخشري ، دار المعرفة .

% **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، للعلامة الشهير بحاجي خليفة ، دار العلوم الحديثة - بيروت - لبنان .

% **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، لأبي محمد القيسي ، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

% **اللباب في علل البناء والإعراب** ، للعكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر - دمشق - سورية ، ودار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

% اللباب **في قواعد اللغة وآلات الأدب لمحمد بن علي السراج** ، عني بمراجعته وتنسيقه خير الدين شمسي باشا ، دار الفكر .

% **اللباب في النحو** ، لعبد الوهاب الصابوني ، منشورات دار مكتبة الشرق - بيروت - لبنان .

% **لسان العرب** ، لابن منظور ، دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

% **اللمع في العربية** ، لابن جني ، تحقيق الدكتور سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي .

% **ما ينصرف وما لا ينصرف** ، لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

% **مجمع الأمثال** ، للميداني ، حققه وفصله ، وضبط غرائبه ، وعلّق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى - مصر - الطبعة الثانية ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م .

% **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، وأشرف على إصدارها محمد توفيق ، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة - ١٣٨٦هـ .

% **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة** ، لابن سيده ، تحقيق مصطفى السقا ، وحسين نصار ، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .

% **مختصر تفسير ابن كثير** ، اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني ، دار القرآن الكريم - بيروت - الطبعة السابعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .

% **المرتجل** ، لابن الخشاب ، تحقيق ودراسة علي حيدر - دمشق - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

% **المسائل البصريات** ، للفارسي ، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني ، الطبعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

% **المسائل الحلبيات** ، للفارسي ، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق - دار المنار - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

% **المسائل العسكرية** ، للفارسي ، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .

% **المسائل العضديات** ، للفارسي ، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

% **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات** ، للفارسي ، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد .

% **المسائل المنثورة** ، للفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربي - دمشق - .

% **المساعد على تسهيل الفوائد** ، لابن عقيل ، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات ، دار الفكر - دمشق - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

% **المساعد على تسهيل الفوائد** ، لابن عقيل ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، دار الفكر - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

% **المطالع السعيدة في شرح الفريدة** ، للسيوطي ، تحقيق الدكتور نبهان ياسين ، دار الرسالة للطباعة - بغداد - .

% **معاني القرآن** ، للأخفش ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

% **معاني القرآن** ، للفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد النجار ، دار السرور .

% **معاني القرآن وإعرابه** ، للزجاج ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

% **معجم الأدباء** ، لياقوت الحموي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

% **معجم البلدان** ، لياقوت الحموي ، قدَّم لها محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي - مؤسسة التاريخ العربي - بيروت - لبنان .

% **معجم شواهد العربية** ، لعبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

% **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم** ، للجواليقي ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى .

% **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

% **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم** ، لطاش كبرى زاده ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

% **المفصل في علم اللغة** ، للزمخشري ، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للحلبي ، قدم له وراجعه وعلّق عليه الدكتور محمد عز الدين السعيدي ، دار إحياء العلوم - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

% **المقامات الأدبية** ، للحريري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثالثة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .

% **المقتصد في شرح الإيضاح** ، للجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراق - دار الرشيد - ١٩٨٢م .

% **المقتضب** ، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، القاهرة ١٣٩٩هـ .

% **المقرب** ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد **الستار الجواري** ، وعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

% **المنصف** ، لابن جني ، شرح لكتاب التصريف للمازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

% **المنصف للشمني = حاشية الشمني على مغني ابن هشام .**

% **الموطأ** ، لمالك ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

% **المؤنث والمذكر** ، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار الفكر - دمشق - سورية ، دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

% **نتائج الفكر في النحو** ، لأبي قاسم السهيلي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض .

% **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ، لجمال الدين بن تغري بردي ، مطابع كوستاتسو ماس وشركاه .

% **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر - الفجالة - القاهرة ، مطبعة المدني .

% **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق** ، للإدريسي ، مكتبة الثقافة الدينية ، بور سعيد.

% **النشر في القراءات العشر** ، لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة الأستاذ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان .

% **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

% **النهاية في غريب الحديث** ، لابن الأثير ، تحقيق محمود الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه .

% **نهج البلاغة** ، وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، شرح الأستاذ محمد عبده ، وزاد في شرحه محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة الاستقامة - المكتبة التجارية الكبرى لمصطفى محمد - مصر .

% **النوادر في اللغة** ، لأبي زيد الأنصاري ، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

% **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** ، لإسماعيل باشا البغدادي ، دار العلوم الحديثة ، لبنان .

% **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، للسيوطي ، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون ، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

% **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، لابن خلكان ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م .

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |